

١٧٨

الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي

٥٠

الأيضاح في شرح المفصل

للشيخ

أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

الجزء الأول

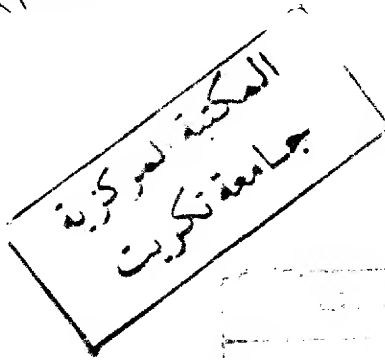
تجقيق وتقديم

الدكتور موسى بناي العلي

الكتاب الخمسون

مطبعة العاني - بغداد

١٩١ -



الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي
٥٠

الأيضاح في شرح المفصل

للشيخ

أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

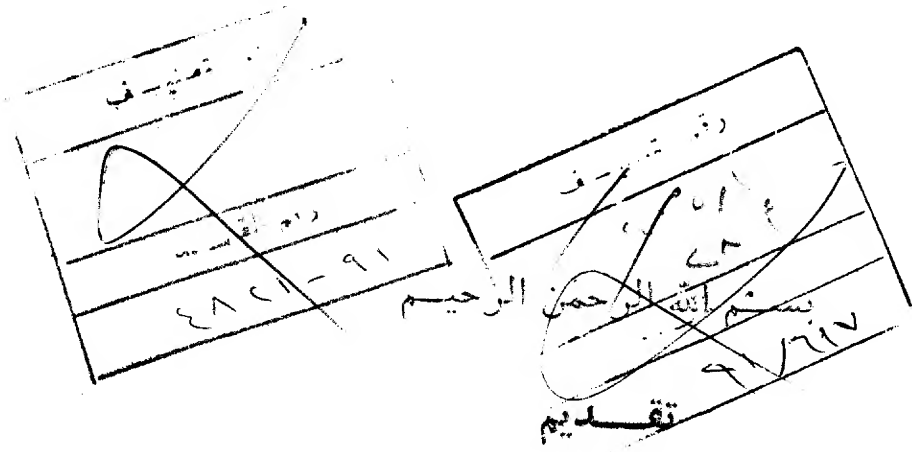
الجزء الاول

تحقيق وتقديم

الدكتور موسى بناي الحلي

الكتاب الخمسون

مطبعة الماني - بغداد



يسرني أن أقدم النص المحقق مع مقدمة لكتاب
(الايضاح في شرح المفصل لابن حاجب) ، وكنت
قدمت له دراسة في سنة ١٩٧٦ وطُبعت الدراسة
في مطبعة المجمع العلمي الكردي ، وقد وعدت القاري
في نهاية الدراسة بأنني سوف أتبعه بالنص المحقق مع
فهارس عامة للآيات الكريمة والاحاديث الشريفة ،
والامثال والاقوال ، والاشعار والارجاز ، والاعلام ،
وكانت صعوبات الطبع في ذلك الوقت مانعا دون تحقيق
ما وعدت ، ولكن هذه الصعوبات أمكن التغلب عليها
بالجهود التي بذلتها وزارة الاوقاف في نشر كتب
التراث .

المحقق

الدكتور موسى بنساي العلمي

ابن الحاجب

هو ابو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس : الكردي
الدويني الاسناني المالكي الفقيه الاصولي القاري، الذكوي ، المعروف
بـ (ابن الحاجب (١)) ، من اسرة كردية تانت تسكن في الجهة الشمالية
الشرقية من العراق ، في بلدة دوين ؛ ومن اجل ذلك جاءت نسبه الى
(دوين) ، ثم انتقلت اسرته مع الايوبيين الى بلاد الشام ، ثم انتقلت معهم
الى مصر ، وكانت ولادته في بلدة إسنا في الصعيد الاعلى غربي النيل في
اواخر سنة (٥٧٠هـ (٢)) ، وهي المدينة الثانية التي انتسب اليها ،
ويكنى بابن الحاجب ؛ لأن اباها كان حاجباً للأمير عز الدين موسك
الصلاحي خال صلاح الدين الايوبي . وبعد ولادته توجه به أبوه الى القاهرة ،
حيث أكمل دراسته فيها على يد أشهر علمائها ، أمثال : الشاطبي ،
والبوصيري ، والفزاري ، وأبو الجود ، وغيرهم ، وأصبح من أبرز العلماء
في عصره في الفقه والاعمال والنحو . وقد اتضح من أعماله انه قام بجولة
الى القدس وغزة ودمشق والكرك ، كان يملئ على طلابه خلالها في كل
مكان يحل فيه ، وقد استفاد منه كثير من الطلبة في مختلف العلوم (٣) .
ثم رجع الى القاهرة ، ودرس فيها بالمرسة الفاضلية مكان استاذة الشاطبي ،
وذهب الى الاسكندرية ، ولم تطل اقامته فيها ، فقد ذهب الى جواربه في
نهار الخميس السادس والعشرين من شهر شوال سنة (٦٤٦هـ) ،
ودفن فيها خارج باب البحر .

-
- (١) كانت وظيفة الحاجب من الوظائف المهمة في ذلك الوقت ، انظر مصر
في القرون الوسطى . تأليف الدكتور ابراهيم حسن ص ٣٤٧ ، ٣٦٢ .
(٢) انظر ترجمته في : الذيل على الروضتين ص ١٨٢ ، ابن خلكان
٤١٣/٢ ، الطالع السعيد ص ١٨٨ ، الديباج المذهب ص ١٨٩ ،
غاية النهاية ٥٠٨/١ ، النجوم الزاهرة ٣٦٠/٦ ، مفتاح السعادة
١١٧/١ ، دائرة المعارف الاسلامية ط ١٩٢٣ م ٤٢٦/٢ .
(٣) ترجمت لاساتذته وطلابه ومصنفاته ترجمة واسعة في قسم الدراسة
انظر ص ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٥ .

(تقديم التحقيق)

ان الذي يتتبع سير الدراسات النحوية يلاحظ أن القرن الثالث الهجري قد هدأت فيه النزاعات المذهبية التي كانت قائمة بين البصريين والكوفيين ، وظهر مذهب أصحاب الاختيار (المذهب البغدادي) ، وأن الدراسات النحوية في ذلك القرن كان مفروضا من وضع اصولها ، ولذا فقد وجد المتأخرون الاصول قد وضعت والنتائج قد استنتجت ، كما وجدوا أمامهم امهات الكتب المهمة ، وفي مقدمتها كتاب سيبويه قد اكملت .

ونظرا الى ان كتاب سيبويه أول كتاب في النحور فقد اعجب به النحاة وأضفوا عليه صفة التقديس ، وقالوا عنه انه قرآن النحر (١) ، وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه هل ركبت البحر ؟ تعظيما لنبه واستصعابا لمادته ، وكان المازني يقول : « من أراد أن يعمل كبيرا في النحر بعد كتاب سيبويه فليستح (٢) » ، وروى المبرد عن المازني قوله : « قبرا على رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة فلما بلغ آخره قال لي أما أتيت فعجزاك الله عنى خيرا ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا (٣) » ، وقال ابن كيسان : « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ووجدنا الفاظه تحتاج الى عبارة وايضاح ، لانه كتاب الف في زمان كان أهله يالفون مثل هذه الالفاظ فاختصر على مذهبهم (٤) » ، وكلام ابن كيسان يظهر الاتجاه الداعي الى شرح المصنفات السابقة والتعليق عليها ويظهر أن اهتمام النحويين في هذه الفترة كان منصبا على تحليلات الواعد النحوية وتبرير

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(١) خزانة الأدب ١/ ١٧٩ .

(٢) اخبار النحويين البصريين ص ٥٠ .

(٣) انباه الرواة ١/ ٢٤٨ .

(٤) خزانة الأدب ١/ ١٧٩ .

الظواهر اللغوية وتعريف الابواب النحوية كما كان منصبا في الاستدراك على النحويين السابقين ، ومن هذا المنطلق بدأت حركة شرح مؤلفات السابقين والتعليق عليها . وقد ابتدأت ظاهرة الشرح والتعليق على كتاب سيبويه ، وقد ابتدأ هذه الحركة المازني المتوفي سنة (٢٤٨هـ) ، بوضعه تفسيرا لكتاب سيبويه (٥) ، وابو الحسن علي بن سليمان الاخفش (ت ٣١٥هـ) ، شرح سيبويه وتفسير رسالة سيبويه (٦) ، وشرحه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) وابو بكر محمد بن علي مبرمان (ت ٣٤٥هـ) (٧) ، وشرحه السيرافي (ت ٣٦٨هـ) (٨) ، وسار النحاة على هذا المنوال في الشروح والحواشي على الكتب التي اشتهرت في زمانهم ، والذي يبدو لي أن الاقبال على شرح الكتب دافعه اشتهار شخصية مؤلفها الى جانب أهميتها كما هي الحال في كتاب سيبويه ، وأما في القرن الرابع والخامس الهجري فقد تغير هذا الاتجاه ، وأصبح الاقبال على الشروح والحواشي دافعه تقديس شخصية المؤلف ، والايان بعمامة ، كما هي الحال في ايضاح الفارسي ، وجمل الزجاجي ، فالايضاح والجمل ، يمتازان بوضوح العبارات وسهولة المادة فلا يحتاجان الى توضيح وتبيين ، ومع ذلك فقد تسابق النحويون الى شرحهما بشروح كثيرة ومطولة ، وبذلك يمكن القول بأن الغرض من شرحهما تقديس شخصية الفارسي والزجاجي .

ومما جعل الاهتمام بالشروح والحواشي يكون كثيرا ، اهتمام العلماء بشرح كتبهم والتعليق عليها ، فالزمخشري مثلا بعد أن أكمل الفصل (٩) شرحه ، وابن الحاجب جريا على هذه القاعدة ألف متن الكافية ، ثم شرحه وبعد ذلك نظم المتن بقصيدة أسماها الوافية في نظم الكافية ، وشرح النظم

- (٥) كشف الظنون ١٤٢٧/٢ .
- (٦) بغية الوعاة ص ٣٣٨ ، كشف الظنون ١٤٢٧/٢ .
- (٧) بغية الوعاة ص ٤٤ ، ٧٥ ، كشف الظنون ١٤٢٧/٢ ، ١٤٢٨ .
- (٨) بغية الوعاة ص ٢٢٢ .
- (٩) منه نسخة بليين تحت رقم ١٦٤ ، انظر بروكلمان ٢٩٠/١ .

بكتاب أسماء شرح الوافية نظم الكافية ، ونتيجة لهذه الظاهرة كان الاقبال على شرح المفصل والكافية كبيرا .

ومما تقدم نستنتج بأن شرح ابن الحاجب على المفصل كان الدافع له هدفين : أحدهما : الاتجاه السائد بين النحاة في الشروح والحواشي ، والثاني : أهمية المفصل بين النحاة ، واشتهار شخصية الزمخشري النحوية والفقهية واللغوية .

لم يلق كتاب الايضاح في شرح المفصل من الاهتمام كما لقي متن الكافية والشافية من الباحثين ، حتى خيل للقارئ أنه لم يكن لابن الحاجب كتاب في مادة النحو والصرف غيرهما .

ولعل عدم اهتمام الباحثين بكتاب الايضاح يرجع - حسب اعتقادي - الى سببين : أحدهما حجم الكتاب الكبير الذي يستغرق وقتا طويلا وصبرا متواصلا كي يتم اخراجه . والثاني كثرة نسخه المخطوطة وتفرقها في مختلف المكتبات ، فكان بعد هذه النسخ يحول دون اقدام الباحثين على تحقيقه . وقد عاينت فعلا من السببين المذكورين في أثناء التحقيق .

وعند قيامي بمهمة التحقيق ، كان أمامي سبع نسخ من نسخه ، منها ثلاث في معهد المخطوطات المصورة بالجامعة العربية ، ونسختان بدار الكتب المصرية في القاهرة ، ونسختان في العراق أحدهما بمكتبة الاوقاف والاخرى في مكتبة المتحف . وبعد ذلك علمت بوجود نسخة بمكتبة (اميونخ) في المانيا الغربية . ونسخة بمكتبة (برلين) في المانيا الشرقية . ونسخة بمكتبة (بانكي بور) في الهند ، واخرى (بالمكتبة القومية) في تونس ، وقد صورت نسختي (اميونخ) و (الدار القومية) ، وكان جواب مكتبة (برلين) بأن النسخة المذكورة اما أن تكون قد احترقت ، أو سرقت في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وجواب مكتبة (بانكي بور) بأن النسخة المذكورة غير موجودة .

وبعد مقارنة المخطوطات بعضها ببعض اتضح أن نسخة مكتبة الاوقاف في بغداد تكرر لنسخة مكتبة الدار القومية في تونس ، ولما كانت نسخة مكتبة الاوقاف قد تلف قسم من أوراقها ، واختفى قسم آخر بسبب شريط من الصمغ ، اكتفيت بنسخة (الدار القومية) . ووجدت نسخة (المتحف) في العراق مكررة عن النسخة (التيمورية) بدار الكتب المصرية ، ونظرا لنقصان نسخة مكتبة المتحف في موضع ، واختلاف الخط بصورة يشعر بأن قسما منها كتب حديثا ، اكتفيت بنسخة المكتبة التيمورية .

وبعد إسقاط النسختين المذكورتين أصبحت النسخ المعتمدة سبعة ، وقد اخترت من بينها نسخة مكتبة (سوهاج) أصلا . لأن هذه النسخة أفضل النسخ التي حصلت عليها واقدما .

وبعد أن أكملت التحقيق حصلت على نسخة أخرى ، هي نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى) في ايران ، كانت قد صورتها بعثة الجامعة العربية مؤخرا ، فأصبحت النسخ المعتمدة في التحقيق ثمانى نسخ . وقد بذلت جهدا متواصلا كي يخرج نص كتاب الايضاح كاملا وسليما .

(وصف النسخ)

قبل وصول نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى) من ايران ، كنت قد اعتمدت نسخة مكتبة (سوهاج) ، لقدميا وقلة السقطات فيها ، ولما وصلت نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى) ، غيرت الاصل لميزات فيها سوف أذكرها في البناء وصف النسخة المذكورة .

١ - نسخة مكتبة (مجلس شوراى ملى) (ايران)

وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية ، صورت عن (مكتبة مجلس شوراى ملى تحت رقم ١٦٣٠) ، وناسخها أبو بكر بن على بن محمد ، ولم أتمكن من الحصول على ترجمة للناسخ في كتب

التراجم التي اطلعت عليها ، وقد انتهى الناسخ من نسخها في شهر ربيع
الاول سنة (٦٥٦هـ) ، وعدد أوراقها (١٨١) ورقة ، ومتوسط سطور
الصفحة الواحدة (٢٧) سطرا ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (٢٠) كلمة ،
وهي نسخة جيدة مخطوطة بخط نسخي واضح ، ويوجد فيها ترميم في قسم
من حواشي أوراقها لم يؤثر على كتابتها .

كتب في وجه الورقة الاولى : « الايضاح للشيخ أبي عمرو عثمان بن
عمر المعروف بابن الحاجب النحوي » ، وفي ظهرها كتب « بسم الله الرحيم
وبه نستعين » ، وابتدأ الناسخ بقوله : « قال أحمد على طريقة ابيك نعيد
... الخ » ، وكتب في ظهر الورقة (٥٦) : « وقع الفراغ من تحرير هذا
النصف الاول من شرح مفصل الزمخشري ، في شهر محرم المكرم سنة ست
 وخمسين وستمائة هجرية » .

وكتب في نهاية المخطوطة : « فرغ من تحرير هذا الكتاب بعون الله
وحسن توفيقه أشعف عباد الله تعالى أبو بكر بن علي بن محمد في شهر ربيع
الاول ، سنة ست وخمسين وستمائة هجرية ، والحمد لله رب العالمين
والصلوة على محمد وآله » .

العلامات المميزة لهذه النسخة :

- أ - اختلاف بالخط بين الورقتين الاولتين ، وبقية أوراق النسخة .
- ب - حدث اختلاف في الترقيم حيث تأخرت عشر ورقات ، أي ابتداء
من الورقة (٥٣ و) الى الورقة (٦٣ و) ، وتقدمت عشر ورقات بمكانها
وحدث عن ذلك تغير في تسلسل الارقام .
- ج - وكذلك حدث تغير في تسلسل الارقام بين الاوراق (٩٣ و الى
٩٦ و) ، وبين الورقتين (١٠٠ و الى ١٠١ و) من جهة التقديم والتأخير .

د - النسخة مقسمة الى قسمين : ينتهي القسم الاول منها عند انتهاء الممدود والمقصود مع المحافظة على أقسام الكتاب الاربعة ، أي (الاسماء ، الأفعال ، الحروف ، المشترك) .

الاسباب الموجبة لاختيار هذه النسخة التي تكون أصلا :

من أهم الاسباب التي دفعتني الى اختيار هذه النسخة وجعلها أصلا دون غيرها ، هي ما يأتي :

أ - كمالها : حيث انهما لم يسقط منها شيء ، بعكس النسخ الأخرى .
ب - وضوحها : تتميز عن بقية النسخ بخطها النسخي الواضح ، وتحريرك أشرف كلماتها .

ج - قدمها : النسخة قديمة اذا قيسست الى النسخ التي حصلت عليها ، فانها تبعد عن سنة وفاة المصنف بعشر سنوات ، الا أن الناسخ لم يشر الى أنها نسخت عن نسخة المصنف أو قوبلت عليها ، والذي اعتقده أنها أخذت عن نسخة المصنف لقربها منه ، ولأجل ذلك اتخذتها أصلا ، ولم أجعل لها رمزا كبقية النسخ ، وانما اكتفيت بالإشارة اليها في أثناء التحقيق بكلمة (الأصل) .

٢ - نسخة مكتبة سوهاج : (مصر)

قد رمزت الى هذه النسخة بالحرف (و) ، نسبة الى (سوهاج) ، وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٣٠) نحو ، وقد صورت عن مكتبة (مكتبة سوهاج برقم (٥) نحو) ، عدد صفحاتها (٥٤٦) صفحة ، وتاريخ الانتهاء من نسخها في يوم الخميس الخامس عشر من شهر ذي الحجة سنة (٧٠٩هـ) ، ومتوسط عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٥) سطرا ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٦) كلمة . وهي مكتوبة بخط الرقعة ، وقد اختفى بعض سطورها بسبب التعليقات والهوامش الكثيرة ، وأكثر هذه التعليقات صعبة القراءة ، وهي من النسخ المعتمدة وقد اتخذتها أصلا قبل وصول نسخة مكتبة (مجلس شورى ملي) .

كتب في وجه الورقة الاولى كلمات تصعب معرفتها بسبب التصوير ،
وكتب في ظهر الورقة نفسها : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، ومقابلها كتب
« وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب » ، وكتب في ابتداء النسخ
الاول : « الله احمد على طريقة اياك نعبد ٠٠٠ الخ » ، وكتب في خاتمه
المخطوطة « وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الخميس الخامس عشر
ذو الحجة سنة تسع وسبعمائة ، على يد الضعيف المحتاج الى رحمة الله
تعالى كمال بن محمد السيواسي غفر الله له ولجميع المسلمين » ولم اعثر
على ترجمة في كتب التراجم .

العلامات المميزة لهذه النسخة :

- أ - تتميز هذه النسخة بكثرة التعليقات والحواشي التي طغت على
النص وشوهته ، حتى كان من الصعوبة قراءة أكثر سطور المخطوطة .
- ب - سقطت ورقة منها بين صفحتي (٧٩ - ٨٠) .
- ج - في صفحة (٨٣) ، قال صاحب الحواشي محمد الطبلاوي :
« ما أردت ايراده وكنت بسطت القول عليه أولا ، ثم عزا لي
التلخيص واختصار المطلوب » ، بعد ذلك أصبحت التعليقات والحواشي أقل
من السابقة ، وهذه التعليقات لا يمكن الاستفادة منها لصغر كلماتها
وخفائها . أما صاحب التعليقات فهو محمد بن سالم الطبلاوي ، من علماء
الشافعية بمصر عاش نحو مائة سنة ، توفي سنة ٩٦٦ هـ ، وقد انفرد في
كبره باقراء العلوم الشرعية ، ولم يكن في عصره أحفظ لهذه العلوم منه ،
له شرحان على البهجة النوردية ، وهي خمسة آلاف بيت لعمر بن مظفر بن
الوردي في فقه الشافعية ، نسبته الى طبلية من قرى الشوفية (١٠) .

(١٠) انظر ترجمته في الضوء اللامع لاهل القرن التاسع (للسخاوي) ٩٠٢
نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣ هـ (٢١٢ / ١١) ، شذرات الذهب
٣٤٨ / ٨ ، كشف النقاب ٦٢٧ / ١ ، الاعلام ٢ / ٧ .

- د - فيها تقديم وتأخير ، ابتداء من صفحة ٩٥ الى صفحة (١١٢) .
- هـ - من ابتداء المخطوطة الى نهاية صفحة (٣٠٤) ، يستعمل النسخ كلمة قال الشارح ، خلافا لبقية النسخ ، وفي بقية المخطوطة يستعمل كلمة (قال الشيخ) وقد يحذفها .
- و - المخطوطة مرقمة حسب الصفحات .

٣ - نسخة الكتبة القومية التونسية (تونس)

وهي نسخة جيدة مكتوبة بخط الرقعة ، وقد رمزت لها بحرف (ت) نسبة الى تونس ، وتاريخ نسخها سنة (٧١٤هـ) ، ويبلغ عدد أوراقها (٢٦١) ورقة ، ومتوسطة عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٩) سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر (١٢) كلمة ، وقد كتب في وجه الورقة الاولى : « هذا كتاب شرح المفصل للمولى العلامة البارع الكامل أبي بكر عثمان بن الحاجب المالكي تغمده الله برحمته ، وفي الورقة كتابة تبين بيع الكتاب من قبل محمد الطيب الى مصطفى ابن حمزة الارنوي بالبايعة الشرعية بالقسطنطينية سنة (١٢٨٥) بمبلغ قدره أربعون ريالا ، وفيها أختام وتملكات غير واضحة ، وفي ظهر الورقة الاولى كتب : « بسم الله الرحمن الرحيم ، رب انعمت فزد » .

في نهاية المخطوطة كتب : « وقع الفراغ من كتابته يوم السبت من صفر ختم الله بالخير والظفر ، في تاريخ سنة أربع عشرة وسبعمائة هجرية » ، وفي الاسفل ختم غير واضح ، واسفل منه ختم دار الكتب الوطنية بتونس .

العلامات المميزة لهما :

تتميز هذه النسخة عن النسخ الاخرى بمميزات هي ما يلي :

- أ - أوراقها غير مرقمة .
- ب - في آخرها فهرس للموضوعات يقع في ورقتين .

ج - حذفت كلمة «قال» في المتن ، وفي الشرح ، وبقيت كلمة «الشيخ»
والقصود بها ابن الحاجب .

د - فيها ورقة ساقطة في موضوع اسماء الافعال .

هـ - أكثر كلماتها غير معجمة ، والاعجام فيها في الكلمات التي يقع
فيها الالتباس .

و - نسخة مكتبة اميونخ : (المانية النزية)

وقد رمزت اليها بالحرف (ل) نسبة الى (المانيا) ، وهي موجودة
بمكتبة اميونخ برقم (٦٩٣) نحو ، وتاريخ نسخها سنة (٧١٧ هـ) ، ولم
يذكر اسم ناسخها ، عدد اوراقها (٢٣٧) ورقة ، متوسط عدد سطور
الصفحة الواحدة (٢٦) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٩)
كلمة ، وهي مكتوبة بخط النسخ وأكثر كلماتها مجزكة . كتب في وجه
الورقة الاولى « كتاب شرح ابن الحاجب على المفصل » ، وفيها عدة تملكات
غير واضحة ، وكتب في ظهرها « بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب
العالمين ، رب يسر واعن يا كريم » .

وكتب في آخر المخطوطة : « تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه » ، وقع
الفراغ منه في شهر ذي الحجة من شهور سنة سبع عشرة وسبعمائة ،
والى جهة اليسار منها كتابة صغيرة ذكر فيها « فرغت من القراءة في شهر
ربيع الآخرة ، في السابع منه سنة احدى وعشرين وسبعمائة » .

العلامات المميزة لها :

أ - ظهر الورقة الاولى كتب بخط يخالف بقية الاوراق مما يدل على
ان الورقة الاولى ساقطة ومكملة من نسخة اخرى .

ب - فيها زيادات كثيرة على بقية النسخ ، وسبب هذه الزيادات أن
الشارح أغفل بعض الفقرات من المفصل ولم يناقشها في كتاب الايضاح ،

وقد ناقشنا في أماليه على المفصل ، فنقلها الناسخ من الامالي وادخلها في الايضاح ، وقد تتبعنا هذه الزيادات في الامالي وأشرت اليها في الحاشية ، ففي موضوع المفعول به في الايضاح ٣٠ و ، في امالي ابن الحاجب ص ١٥٢ ، وفي توابع المنادي في الايضاح ٣٢ و ، في الامالي ص ١٤٦ ، وفي التمييز في الايضاح ٤٥ و ، ٤٥ ظ ، الامالي ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، وفي لتمييز ايضا ، في الايضاح ٤٦ و ، الامالي ١٣٦ ، وفي الخبر والاسم في بابي كان وان الايضاح ٥٠ و ، الامالي ١٣٨ ، وفي موضوع المنصوب بلا النافية للجنس ، الامالي ١٣٨ ، في الايضاح ٥٠ ظ ، وفي موضوع خبر ما ولا ، الايضاح ٥٢ ظ ، الامالي ١٤٤ ، وفي موضوع الحال ، في الايضاح ٤٣ ظ ، الامالي ١٣٣ ، الايضاح ٤٤ ظ الامالي ١٣٤ ، اما الزيادات التي لم اعثر عليها في الامالي وهي قليلة فقد ذكرتها في الحاشية .

ج - أعاد ابن الحاجب كتابة قسم من الاسم الثلاثي والاسم الرباعي والاسم الخماسي ، وهذه الاقسام المعادة موجودة في جميع النسخ ، وساقطة من ل .

لقد استدرك الشارح في هذه الاعادة ما أغفله سابقا من معاني الكلمات اللغوية ، وأضاف بعض الفقرات التي لم تذكر اولا ، وذكر بعض النصول التي لم يتسن له ذكرها سابقا .

ففي فصل الزيادة الواحدة قبل الفاء (١١) ، ذكر كلمة «تدرا» علق عليها ولم يذكر معناها اللغوي ، وفي الاعادة قال : «تدرا» هي المدافعة في حرب أو خصومة ، وفي كلمة «تتفل» وهو الثعلب والانشى تتفلة ، ويقال تَتَفْلُ وتَتَفَلْ فيغنى عنهما تَتَفْلُ وتَتَفَلْ وتَتَفْلُ وتَتَفَلْ ، فأما تَنَضُّب وتَدْرَأُ فينبغي أن يضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان، ويستمر في استدراك معاني الكلمات الى آخر الفصل (٢١) .

(١١) الايضاح ٩٥ و .

(١٢) انظر لايضاح ٩٦ و ، ٩٦ ظ .

وما بين الفاء والعين الى آخره . ذكر في الاعادة بعض المعاني اللغوية التي أغفلها سابقا ، قال : « الشامل » الشمال والشمال من الريح ، و « الضيغم » وهو من نعوت الاسد ، و « العنسل » وهو السريع ، ويسمى في بقية النصول في اعطاء المعاني اللغوية التي اغفلها سابقا (١٣) .

وقد أغفل فصل « المجتمعة قبل الفاء في مستفعل » ، واستدركه في الاعادة قال : « في مستفعل بكسر العين وفتحها فينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان (١٤) » ،

وفي الاسم الرباعي استدرك ما أغفله أولا ، من ذلك : « قال الاصول جعفر وزبرج وهو الذهب وقيل الاحمر ، وقيل السحاب الرقيق ، وبرثن وهو للسبع ولطائر كالاصبع للانسان ، ودرهم ، فطلح ، والفظحل اسم زمان تزعم العرب ان الحجارة فيه رطبة . قال رؤبة :

فَقَلَّتْ لَوْ عُمِرْتُ عُمَرُ الْحِجَلِ
أَوْ عُمَرُ نُوْحٍ زَمَنَ الْفَطْحَلِ (١٥)

والفصل الذي جاء بعد هذا الكلام ذكره ، ولم يعلق عليه ، لانه علق عليه سابقا (١٦) .

وقد أغفل الفصل الذي بعد هذا الفصل ، واستدركه في الاعادة : « قوله وبعد الفاء في قنفخر ، قال : الْقِنْفَخَرُ وَالْقِنْفَخَرُ وَالْقَفَاخِرِيُّ الْفَاتِقُ فِي نَوْعِهِ ، وَكُنْتَالٌ وَهُوَ الْقَصِيرُ ، وَكُنْهَبَلٌ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ (١٧) » ، واستمر في بقية فصول الرباعي يضيف ما أغفله سابقا (١٨) .

(١٣) انظر الايضاح ٩٦ ظ .

(١٤) انظر الايضاح ٩٧ ظ .

(١٥) الايضاح ٩٨ و .

(١٦) الايضاح ٩٤ و .

(١٧) الايضاح ٩٨ و .

(١٨) انظر الايضاح ٩٨ و ، ٩٨ ظ .

وفي الاسم الخماسي استندرك ما أغفله سابقا ، فقال : « خزعيل وهو
الباطل من كلام مزاح ، وعضرفوط وهي دابة ، ويستعور موضع بالحجاز ،
ويقال ذهب في يستعور أي في الباطل وقوله :

عَصَيْتُ الْأَمْرِي بِصَرْمٍ لَيْتَلَى
فَطَارُوا فِي عِظَاةِ الْيَسْتَعُورِ

يحتمل الامرين ، وقرطبوس وهي الداهية أو النار الشديدة ، وقبعثري وهو
الجمل الضخم الشديد الكثير الزبر (١٩) » .

ونظرا لكون هذه الاعادة مكملة لما ذكره سابقا اثبتتها كي يتكامل
المعنى .

د - في نهاية قسم الاسماء كتب « تم الجزء الاول من جزئين ، وافق
الفراغ منه دبر شهر شوال سنة سبع عشرة وسبعمائة ، والحمد لله رب
العالمين ، والصلاة على النبي وآله (٢٠) » .

وفي ظهر الورقة (١٢٧) كتب « الجزء الثاني من شرح المفصل ، وهو
الشرح الكبير تأليف الشيخ الامام العالم الزاهد جمال العلماء مفخر الفضلاء
جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب رحمه الله ورضى عنه » .

ويظهر أن الكتاب في هذه النسخة مقسم الى جزئين الجزء الاول ينتهي
في نهاية قسم الاسماء ، والجزء الثاني يشمل بقية الاقسام الاخرى من
الكتاب .

وقد قسمنا الكتاب الى جزئين اعتماداً على هذه النسخة .

(١٩) الايضاح ٩٨ ظ .

(٢٠) انظر الايضاح الهامش ٩٨ ظ .

هـ - أوراق المخطوطة مرقمة بالأرقام الانكليزية .

و - بعد الورقة الأخيرة كتب بنفس الخط « الفصل الاول أسماء الليالي وأسماء الشرب وأسماء قداح الميسر » وبعده بخط مغاير لخط المخطوطة « هذا دعاء ... الخ » وهذه الكتابة ليس لها علاقة بالنص وهي من صنع الناسخ .

هـ - نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا (مصر)

وهي مخطوطة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٩٨) نحو ، صورت عن مخطوطة بـ (جامع الشيخ ابراهيم باشا برقم ١٨ نحو) ، وقد رمزت لها بحرف (ش) نسبة الى جامع الشيخ ، وهي مكتوبة بخط مغربي رديء ، وناسخها عبد الله بن نصر الكسائي ، سنة كتابتها سنة (٧١٧هـ) ، عدد أوراقها (١٤٣) ورقة . متوسط عدد سطور الصفحة (٢٩) سطرًا ، متوسط كلمات كل سطر (١٥) كلمة .

كتب في وجه الورقة الاولى « شرح المفصل للشيخ الامام العالم أبي عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب » ، وفي ظهر الورقة الاولى كتب ، « بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب الدمشقي الله احمد ... الخ » .

العلامات المميزة لها :

أ - كتبت بخط رديء صعب القراءة .

ب - أكثر كلماتها غير معجمة .

ج - ناقصة في أماكن مختلفة ، وقد أشرت الى ذلك في أثناء التحقيق .

مثال ذلك سقوط عشر ورقات في ٨٧ ط ، ورقتين في ١٠٧ و ، أربع ورقات في ١١٩ ط ، ورقة في ١٧٠ ط ، خمس عشرة ورقة في الأخير ، أي أنها انتهت في (١٧٢ و) ، من الاصل .

٦ - نسخة دار الكتب المصرية (القاهرة)

رمزت الى هذه النسخة بالحرف (ب) نسبة الى دار الكتب ، وهي مخطوطة موجودة بدار الكتب في القاهرة ، تحت رقم (١٨٥٥) نعر ، كتبت سنة (٧٣٧هـ) بخط عبدالحليم بن محمد ، عدد أوراقها (٢٧١) ورقة ، متوسط سطور كل صفحة (٢٧) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٣) كلمة . وهي مكتوبة بخط الرقعة وكلماتها مشكولة ، الورقة الاولى فيها ساقطة ، وفي نهايتها كتب « وقع الفراغ من انتساخ هذا الكتاب ، وعو المسمى بشرح المفصل لابن الحاجب المغرب في يوم الاربعاء ، في شهر الله المبارك الاصم رمضان ، سنة سبع وثلاثين وسبعمائة هجرية ، حامدا الله ومصليا على نبيه محمد وآله على يدي العبد الضعيف المحتاج الى غفران الملك اللطيف عبدالحليم بن محمد ، اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات برحمتك يا ارحم الراحمين » ، ولم أعثر للناسخ على ترجمة في كتب التراجم .

العلامات المميزة لها :

- أ - جميع أوراقها غير مرقمة .
- ب - فيها تعليقات قليلة في الهوامش .
- ج - فيها تقديم وتأنير بين الورقتين ١٥ ، ١٦ .
- د - فيها ثلاثة اختتام غير واضحة في الاخير .

٧ - نسخة مكتبة البلدية (الاسكندرية)

وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات المصورة في الجامعة العربية برقم (٢٩) نحو ، وقد صورت عن (مكتبة البلدية الاسكندرية برقم ٥٤٥هـ) عدد أوراقها (٣١٩) ورقة ، ومتوسطة سطور كل صفحة (٢٥) سطرا ، وفي كل سطر (١٢) كلمة تقريبا ، كتبت سنة (٧٨١هـ) ، وقد رمزت لها بالحرف (س) نسبة الى الاسكندرية .

العلامات المميزة لها :

- أ - سقطت فيها ورقتان من الاول ، وورقتان في ٤٦ ظ من الاصل ، وقد أشرت اليها في اثناء التحقيق .
- ب - الاوراق الثمانية الاولى يختلف فيها الخط عن بقية اوراق المخطوطة .
- ج - اوراقها خالية من الهوامش والتعليقات وغير مرقمة .
- د - لم يذكر اسم ناسخها .

٨ - نسخة المكتبة التيمورية (القاهرة)

وهي مخطوطة موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٨٦) نحو تيمورية ، مكتوبة بالخط المغربي ، عدد اوراقها (٢٢٤) ورقة ، ومتوسط عدد سطور كل صفحة (٢٩) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٦) كلمة ، وقد رمزت لها بالحرف (ر) نسبة الى تيمور .

وقد كتب على وجه الورقة الاولى : « كتاب الايضاح في شرح المفصل تصنيف الامام العلامة ذي التصانيف المنيفة أبي عمرو المعروف بابن الحاجب المالكي رحمه الله المتوفي سنة (٦٤٦هـ) » .

وكتب تحت العنوان بخط أحمر : « جاء الكسائي الى باب أمير من الخلفاء ، فاخبره الحاجب ، فكتب الى الكسائي :

للنجور وقت وهذا الوقت للكأس
وللرياحين ثم الورد والآس

فأجابه الكسائي :

فلو علمت بما في النجور من طرب
تَهْتِكْ لذته عن لذة الكأس

وفي وجه الورقة الثانية كتب بيت من الشعر :

العمرُ مضى وفاتني المظلومُ
لا القلبُ طأوعني ولا المحبوبُ

وكتب تحته : « دخل في ملك الفقير عبد الرحمن الاقسرائي » ، وختم
كتيبَ فيه وقف أحمد بن اسماعيل بن محمد تيمور بمصر (١٣٢٠هـ) ، وكتب
تحته « قال ابقراط : حسن الصوت والعقل لا يجتمعان » . وتحته كتب
« من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام » :

قال المنجم والطبيب كلاهما
لن يحترق الاموات قلت اليكما
ان صحت قولكما فكسبت بخاسر
أو صحت قولي فالفخسار عليكما

وكتب في ظهر الورقة الثانية ، « بسم الله الرحمن الرحيم رب وفق
ويسر وسهل » ، وفي نهاية المخطوطة كتب ، « صار ملك العبد الضعيف
المحتاج الى نعمة العلي محمد علي الديلمي الرزوقي » ، والى جانبه ختم
أحمد اسماعيل بن محمد تيمور . وقد جعلت هذه النسخة في آخر النسخ
لعدم وجود تاريخ فيها يدل على وقت نسخها .

العلامات المميزة لها :

- أ - لم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .
- ب - الورقة الأخيرة فيها ، خطها مخالف لبقية خط أوراق المخطوطة .
- ج - ناسخها كثير السقطات بسبب انتقال نظره بين الكلمات
المتشابهة ، مثال ذلك ما جاء في الورقة (٨٩ و) من الاصل ، حيث تكررت
فيها كلمة « معيوبة » ، فانتقل نظره واسقط سطرًا كاملاً ، وكذلك الورقة

(٥٦ ط) من الاصل فيها تشابه بين مجرى الصوت ومجرى الاصوات ،
فانتقل نظره فاسقط سطرًا كاملاً . وفي نفس الورقة أسقط سطرًا بسبب
انتقال نظره بين كلمة « وهو مصدر وقياس » وبين وهو مصدر « افتعل » ،
وعلى هذه الطريقة يستمر في أماكن كثيرة من المخطوطة .

الاتفاق والاختلاف في بعض الملاحظات العامة

بعد مقابلتي للنسخ المخطوطة التي حصلت عليها ، اتضح لي أن جميع
النسخ مختلفة فيما بينها ، وقد بينت ذلك في نهاية وصف كل نسخة ،
وقد دعي هذا الاختلاف إلى أن استبعد أن تكون إحدى النسخ أخذت عن
الأخرى . وكذلك استبعدت أن تكون مجموعة من النسخ أخذت عن أصل
واحد . وقد تتفق نسخة مع أخرى في صفة إلا أنها تختلف اختلافا كبيرا في
صفات أخرى ، مثال ذلك النسخة (ل) والنسخة (ش) يتفقان بتاريخ
النسخ . ويختلفان اختلافا واضحا بصفات أخرى كما هو مبين في وصف
كل نسخة ، وقد يتفق قسم من النسخ ويختلف في بعض الملاحظات العامة
التي يحتمل أن تكون شائعة بين النساخ في ذلك الوقت منها :-

أ - اشباع الهمزة وقلمبها إلى (ياء) ، وتتفق في ذلك الاصل ، و ،
ب ، س . مثل خصائص ، بئس : خصائص ، بيس .
ب - تنفق الاصل مع ل ، ب ، س . في وضع علامة مد على الالف
التي تسبق الهمزة نحو جاء ، انتفاء ، الياء ، اسماء ، البناء ، جآ ، انتفاء ،
الياء ، أسماء ، البناء .

ج - تنفرد الاصل في بعض الاحيان باضافة الف بعد الواو في الفعل
المضارع المسند إلى الضمير المفرد مثل : يخلو : يخلوا .

د - تنفرد (ل) باضافة الفاصلة (D) بعد انتهاء الموضوع ، ووضع
هذه الإشارة (X) ، قبل وبعد بيت الشعر .

هـ - تنفرد (ت) بعدم اعجام حروف المضارعة والكلمات التي لا لبس فيها نحو يضرب ، يكتب ، نعرف ، الخليل ، سيويوه ، نصيب ، البصريين ، يضرب ، يكتب ، يعرف ، الخليل ، سيويوه .

و - الاصل وبقية النسخ ، اذا احتملت الكلمات الالتباس تعجم واذا لم تحتمل الالتباس لا تعجم .

(توثيق نسبة الكتاب)

نسبة الكتاب الى مصنفه من المسائل المهمة التي تتطلب من الباحث الدقة والتأني ، اذا علمنا أن بعض الكتب قد تنسب الى غير مصنفها اما للاشتباه في الاسماء المشتركة واما للتصحيف والتحريف .

أما الاشتراك في الاسماء فلا يوجد شرح من شروح المفصل اسمه الايضاح ، يشارك ايضاح ابن الحاجب الا الكتاب الذي ذكره حاج خليفة بعد ذكر ايضاح ابن الحاجب وحاشية الجاربردي عليه ، قال : « وشرحه - أي المفصل - الشيخ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري وسماه الايضاح أيضا وهو شرح كبير ، وفي اسانيد خواجه محمد انه أسماه المحصل (٢١) » ، وعند الاطلاع على المخطوطة المذكورة وجدت أن اسمها (المحصل في شرح المفصل) ، وليس الايضاح كما ذكر صاحب كشف الظنون ، وهي مخطوطة كبيرة تتكون من ثلاثة اجزاء والموجود منها في دار الكتب في القاهرة الجزء الثاني ، وقد فقد الجزء الاول والثالث (٢٢) . وكتابه ' شرح الايضاح هو الذي شرح به الايضاح والتكملة للفارسي ، ومنه

(٢١) كشف الظنون ١٧٧٤/٢ .

(٢٢) المحصل في شرح المفصل للعكبري ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢٩٢ نحو ، الموجود منه الجزء الثاني فقط .

نسخة بدار الكتب المصرية (٢٣) . ومن جهة اشتراك اسماء شراح المصنف .
فلا يوجد اسم من اسماء شراحه يشبه اسم ابن الحاجب وبذلك تنتفي
شبهة الاشتراك في الشروح وفي الاسماء .

وأما التصحيف والتحريف فالتفرقة بينهما باللغة الصعوبة ، وقد ذكر
ابن حجر الفرق بينهما بقوله : « ان كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف
مع بقاء صورة الخط في السياق ، فان كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف
وان كان بالنسبة الى الشكل فالمحرف (٢٤) » ، وقد ذهب الى هذا التفريق
برجستراسر (٢٥) ، والذي يفهم من كلامه أن التصحيف يقع في الحروف
المتشابهة بالشكل ، مثل الطاء ، والظاء ، والحاء ، والخاء ، والجيم ،
والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، وعند النظر الى هذه الحروف
نجدها متشابهة في الصورة ولا يفرق سوى وجود التنقيط في بعضها وعدمه
في البعض الآخر ، فاذا فقدت النقطة من الحروف المنقوطة ، أو زيدت الى غير
المنقوطة فعند ذلك يحصل التصحيف ، مثال ذلك ما ذكره العسكري « قال :
توفي ابن لبعض المهالبة فاتاه شبيب بن شبة يعزيه وعنده بكر بن حبيب
السهمي ، فقال شبيب : بلغنا أن الطفل لا يزال محبطينا - بظاء معجمة -
على باب الجنة يشفع لابويه ، فقال بكر بن حبيب انما هو محبطينا (٢٦) » .
واما التحريف فينتج عن الحروف المتقاربة الرسم بغض النظر عن
النقاط ، نحو الدال ، واللام ، والميم ، والنون ، والزاي ، والفاء ، والغين ،

-
- (٢٣) شرح الايضاح والتكملة للعسكري ، مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت
رقم ٢٠٧ نحو ، الموجود منه الجزء الاول والثاني والثالث منقود .
(٢٤) شرح ابن حجر على متن نخبة الفكر في مصطلح أهل لاثر له
(مطبعة السعادة القاهرة ١٩٠٩ م) ص ٢٢ .
(٢٥) اصول نقد النصوص ونشر الكتب (اعداد وتقديم الدكتور محمد
حمدي البكري مطبعة دار الكتب ١٩٦٩ م) ص ٨١ .
(٢٦) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، (تحقيق عبدالعزيز احمد
مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ١٩٦٣ م) ص ٢٧ .

مثال ذلك العدد والعدل، فإذا كانت اللام قصيرة فإنها تبدو للناسخ كالدال، وإذا كان رأس الدال طويلا فإنها تبدو للناسخ كاللام، وهكذا في بقية الحروف المتقاربة .

وإذا استعرضنا شروح المفصل وشراحه لم نجد بينها تقارباً لا من حيث الشروح ولا من حيث الشراح، كي يدخله التحريف والتصحيح وبذلك تفتنى شبهة التحريف والتصحيح عن كتاب الايضاح ومصنفه .

وقد يتسائل بعضهم إذا كان كتاب الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، فلماذا لم يبتدئه بمقدمة كما هو المتعارف بين النحاة؟ والجواب عن ذلك هو ان قسماً من النحاة لم يقدموا لكتبهم كما فعل سيبويه في الكتاب، والكسائي في (ما تلحن فيه العوام) (٢٧)، والفراء في كتابه (المنقوص والممدود)، وابن قتيبة الف كتاباً بدون مقدمة ومقدمة بدون كتاب، قال ابن خلكان: « والناس يقولون: أن أكثر أهل العلم يقولون: إن أدب الكتاب خطبة بلا كتاب، واصلاح المنطق كتاب بلا خطبة، قال: وما أظن حملهم على هذا القول إلا أن الخطبة طويلة والاصلاح بغير خطبة (٢٨)، وابن الحاجب جرياً على هذه العادة في التقديم وعدمه سار في مصنفاته، فنراه يبتدئ متن الشافية بمقدمة قصيرة (٢٩)، ويترك متن الكافية دون أن يقدم له (٣٠)، ويبتدئ شرح الوافية بمقدمة قصيرة (٣١)، ويترك شرح الكافية بدون مقدمة (٣٢)، فإذا ترك الايضاح في شرح المفصل بدون

(٢٧) كتاب ما تلحن فيه العوام للكسائي (تحقيق عبدالعزيز الميمني المطبعة السلفية القاهرة) .

(٢٨) ابن خلكان ٢/٢٤٧ .

(٢٩) شرح الشافية للرضي الاستربادي ١/١ .

(٣٠) متن الكافية مع شرحها لابن الحاجب ص ٦ .

(٣١) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ١ ط .

(٣٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦ .

تقديم ، فانه ترك قسما من منصفاته الاخرى بدون مقدمة أيضا ، وبذلك تنتفي شبهة عدم ابتداء الكتاب بمقدمة ، واذا اتضح ذلك فاننا نعود مرة أخرى ونقدم بعض القرائن التي تؤكد نسبة الكتاب لابن الحاجب وهي ما يلي :

١ - ان جميع فهارس المخطوطات التي ذكرت نسخ مخطوطة الايضاح نسبتها الى ابن الحاجب ، ولم يخالف أحد من أصحاب الفهارس في هذه النسبة .

٢ - جميع كتب التراجم التي ذكرت الايضاح في شرح المفصل في اثناء ترجمتها لابن الحاجب، نسبتها اليه بدون خلاف، مثل البداية والنهاية (٣٣)، وحسن المحاضرة (٣٤) ، وهدية العارفين (٣٥) ، وبغية الوعاة (٣٦) .

٣ - النحاة المتأخرون حينما تعرضوا لآراء ابن الحاجب ، ذكروا قسما من آرائه منسوبة الى كتاب الايضاح ، وعند معارضة الآراء التي ذكرها النحاة مع ما موجود في شرح الايضاح وجدتها متفقة مع ما ذكره النحاة ، مثال ذلك قول ابن هشام : « وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة ، وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق ، وفي أنبأت زيدا عمرا فاضلا ، الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق (٣٧) » ، وعند ملاحظة ذلك في الايضاح وجدته ، واذا قلت : حدثني زيد عمرو منطلق هو الذي صح وقوعه مصدرا ، ومثال ذلك قلت زيد منطلق ، اذا قلت ان قال غير متعد فالحديث الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في أنبأت وأخبرت (٣٨) . « فكان ما ذكره ابن هشام مماثلا لما هو موجود في الايضاح . ونقل الصبان عن الدماميني في

(٣٣) البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ١٧٦/١٣ .

(٣٤) حسن المحاضرة ١٩٤/١ .

(٣٥) هدية العارفين ١٥٤/١ .

(٣٦) بغية الوعاة ١٣٤/٢ .

(٣٧) المغني ١٨٢/٢ .

(٣٨) الايضاح ١٦٢ ظ .

اعراب المخصوص في المدح والذم بقوله « ورجع ابن الحاجب في شرح
المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه ما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدأ ،
وهو كثير شائع (٣٩) . » وعند معارضته مع ما في الايضاح وجدته «
وهذا الثاني أولى من وجهين لفظا ومعنى ، أما للفظ فلأن المبتدأ اذا كان
خبره فعلا فالوجه أن لا يتقدم عليه ، والمعنى أن الابهام يناسب التفسير ،
واذا جعل زيد خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا ، وهو المفهوم
منه ، واذا جعل مبتدأ لم يكن ذلك محققا فظهر الوجه هو الثاني (٤٠) .

وفي الخزانة كل النصوص التي ذكرها البغدادي كانت موافقة لمقابلتها
في الايضاح ، مثل قوله : « قال ابن الحاجب في الايضاح : أصله لا تفعل كذا
جدا ، لان الذي ينفي الفعل عنه يجوز أن يكون بجده منه ويجوز أن يكون
من غير جد فاذا قال جدا فقد ذكر أحد المحتملين (٤١) » ، وفي الايضاح
« أصله لا تفعل كذا جدا ٠٠٠٠ أحد المحتملين (٤٢) » ، وذكر البغدادي في
المنادى « قال ابن الحاجب في الايضاح : نداء المضممر شاذ وقد قيل انه على
تقدير يا هذا أنت ويا هذا اياك أعني (٤٣) ، وجاء في الايضاح « حيث وقع
لفظ المضممر المخاطب محله حين كان المعنى عليه وان كان شاذا وقد قيل انما
أراد يا هذا أنت ، ويا هذا اياك أعني (٤٤) » ، قال البغدادي : « ورابعها قال
ابن الحاجب في الايضاح : ان سيبويه استدلل بانشاد هذا المصراع بانفراده
على ما رواه الثقات ممن لم يعلم تتمته (٤٥) » ، وجاء في الايضاح « وأجيب
عنه بأمرين : أحدهما الاستدلال بانشاد هذا النصف على انفراده ، وان

(٣٩) حاشية الصبان على شرح الاشموني ٣٧/٣ .

(٤٠) الايضاح ١١٤ ط .

(٤١) الخزانة ٢٦٢/١ .

(٤٢) الايضاح ٢٨ ط .

(٤٣) الخزانة ٢٨٩/١ .

(٤٤) الايضاح ٣١ و .

(٤٥) الخزانة ٣٣٠/١ .

كان غير شاعر على ما رواه النقات ممن لم يعلم ما تتمته (٤٦) » ، وجاء في الخزانة « قال ابن الحاجب في الايضاح : وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل وقصده أن يخرج عن الشذوذ ، وهو بعيد لأن المعنى على الوصف ، وأيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا (٤٧) » ، وجاء في الايضاح « وزعم قوم أن ابن ... استعمال ابن بدلا (٤٨) » ، وجاء في الخزانة « قال ابن الحاجب في شرح المفصل النداء إنما هو باللفظ فلو حمل الاسم على اللفظ لاختل المعنى (٤٩) » ، وفي ايضاح ابن الحاجب « النداء إنما ... لاختل المعنى (٥٠) » ، وفي موضوع (بل) قال السيوطي : « وتابع ابن الحاجب صاحب البسيط فقال في شرح المفصل : ابطال الاول واثباته للثاني ان كان في الاثبات في باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن (٥١) » ، وجاء مماثله في الايضاح « فإذا قلت جاءني زيد بل عمرو ، فقد أضربت عن نسبة المجيء الى زيد واثبته لعمرو ، فهو إذن من باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن (٥٢) » .

٤ - اتفاق جميع نسخ مخطوطة الايضاح التي حصلت عليها على نسبة الكتاب لابن الحاجب دون خلاف ، ومنها نسخة الاصل التي تبعد عن وفاته بعشر سنوات ، وبذلك تثبت نسبة الكتاب المصنفة .

-
- (٤٦) الايضاح ٣٤ و .
 - (٤٧) الخزانة ٣٣٢/١ .
 - (٤٨) الايضاح ٣٣ ظ .
 - (٤٩) الخزانة ٢٢٠/٢ .
 - (٥٠) الايضاح ٦٥ و .
 - (٥١) الاتقان في علوم القرآن ١/١٥٩ ، ١٦٠ .
 - (٥٢) الايضاح ١٣١ ظ .

(منهج التحقيق)

ان الغاية من تحقيق النصوص هي اخراج نص سليم كما وضعه مصنفه دون أن يدخل معه شيء لم يقصده المؤلف ، ولما كان ذلك يتطلب مني جهدا متواصلا وصبرا طويلا نظرا لكبر حجم الكتاب وكثرة نسخه ، فقد بذلت ما في وسعي من طاقة للحفاظ على النص مراعيًا في ذلك ما يتطلبه العمل من الدقة والامانة ، كي يخرج النص سالمًا من النقص والزيادة على وجه يجعلني قانما بصوابه ، ولأجل ذلك التزمت في تحقيق الكتاب بالقواعد التالية :

١ - التزمت في انشاء التحقيق بالمحافظة على صورة النص كما ورد عن المؤلف ولم أتدخل فيه إلا بزيادة حرف أو كلمة للسياق ، أو بكلمة أو كلمتين من النسخ الأخرى بعد التأكد من أنها ساقطة في الاصل ، وأشير إليها في الحاشية بعد حصرها بين معقوفين .

٢ - وضحت الاختلافات التي وردت في جميع النسخ وأشرت الى ما هو زيادة من النساخ أو تحريف أو تصحيف .

٣ - أشرت الى الكلمات والعبارات الساقطة في غير الاصل في الحاشية ، فإذا كانت هذه العبارات الساقطة طويلة لا يمكن ذكرها في الحاشية فعند ذلك احصرها بين قوسين متميزين وأشير إليها في الحاشية .

٤ - أرجعت الآراء التي ذكرها المؤلف الى مصنفات أصحابها ، مثل كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وايضاح الفارسي ، وجمل الزجاجي وايضاحه ، وشرح كتاب سيبويه للسيراfi ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ، والانصاف لابن الانباري ، وكذلك الآراء اللغوية الى كتاب العين للخليل ، وصحاح الجوهري ، وجمهرة ابن دريد ، اما اذا لم يتيسر لي الحصول علم مصنفات اصحابها أرجعها الى كتب النحر المعتمدة التي تعطني بتلك الآراء كشرح ابن يعيش على المفصل ، ومغنى ابن هشام وشرح التصريح للأزهري ،

وشرح الاشموني على الالفية ، وحاشية الصبان على الاشموني ، وشرح
كافية وشافية ابن الحاجب وجمع الهوامع للسيوطي وغيرها .

٥ - أرجعت الاحاديث الشريفة الى كتب الحديث المعتمدة كصحيح
البخاري وصحيح مسلم ، ومسند ابن حنبل وسنن النسائي وغيرها .

٦ - حصرت الآيات القرآنية الشريفة بين قوسين متميزين وأشرت في
الحاشية الى اسم السورة ورقم الآية ، وضبطتها على المصحف الشريف .

٧ - اعتنيت بتخريج القراءات من كتب القراءات وكتب التفسير مثل
الحجة في القراءات للناصري ، ومعاني القرآن للغراء وكشاف الزمخشري ،
وغيث النفع في القراءات السبع ، وتقريب النشر في القراءات العشر لابن
الجزري ، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربع عشر وغيرها .

٨ - وضعت الامثال بين قوسين متميزين وخرجتها من كتب الامثال
المعتمدة كجمع الامثال للميداني ، وجمهرة الامثال للعسكري ، والفاخر
للمفضل . وفرائد اللآلئ وغيرها .

٩ - خرجت الشواهد الشعرية من دواوين قائلها ، وان لم أتمكن من
الحصول على دواوين أصحابها أرجعها الى الكتب التي تعنى بالشواهد
وشرحها ، كالخزانة للبغدادي ، وشواهد العيني ، وشرح شواهد الشافية
للبغدادي ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ،
وباعتبارها شواهد نحوية أرجعتها الى كتب النحو المعتمدة مثل كتاب
سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وجمل الزجاجي ، وايضاح الفارسي ، وخصائص
ابن جني ، والانصاف لابن الانباري وغيرها ، والى كتب الامالي نحو أمالي
ابن الشجري ، وأمالي المرتضى ، وأمالي القالي ، وأمالي ابن الحاجب ، والى
المعاجم اللغوية مثل كتاب العين للخليل ، وصحاح الجوهري ، ولسان
العرب ، وتاج العروس ، وجمهرة ابن دريد ، والى كتب المجامع الشعرية
كالمفضليات وديوان الحماسة للمرزوقي والتبريزي وغيرها .

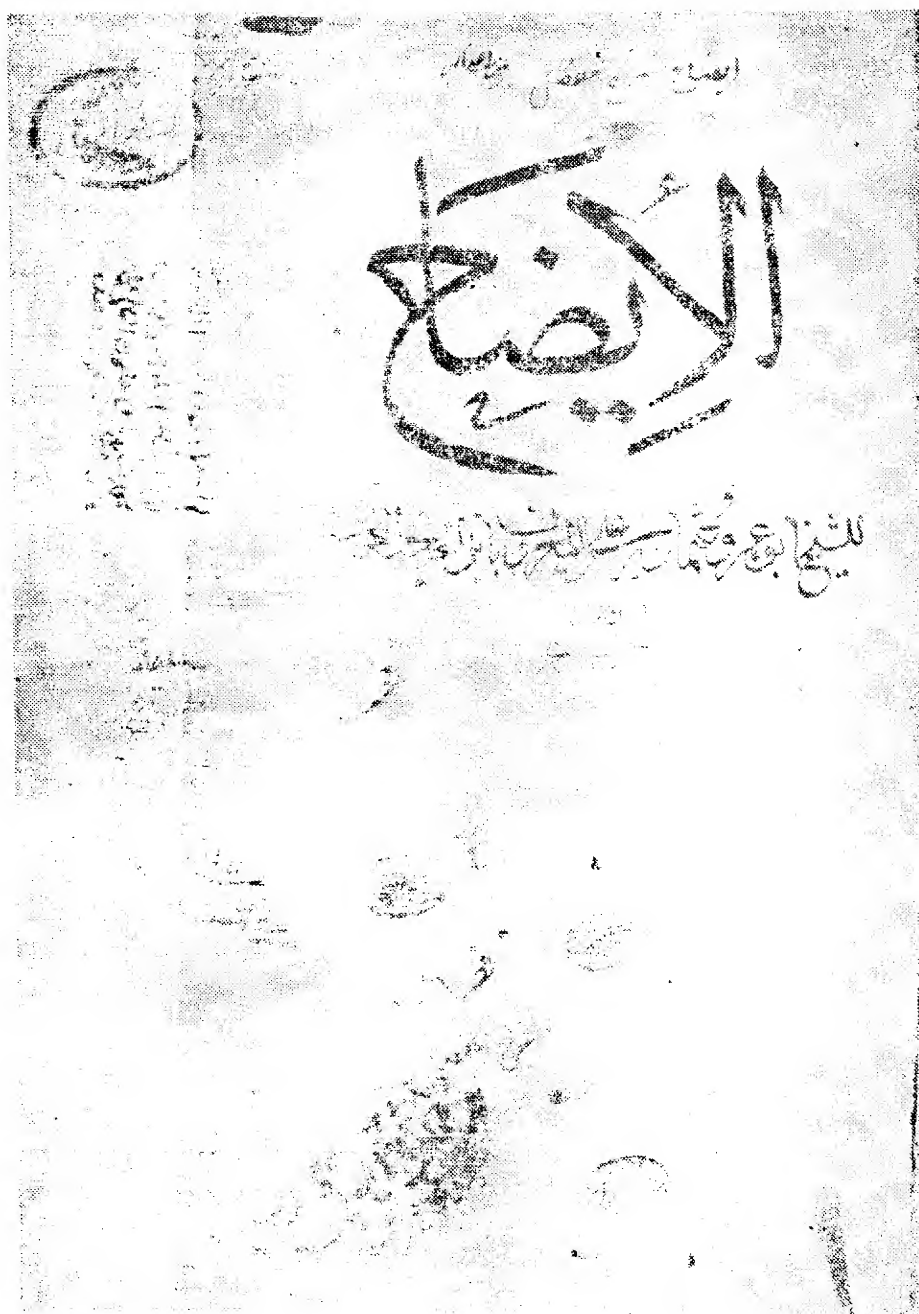
وقد اعتنيت بذكر الروايات المختلفة والاشارة اليها في الحاشية ،
وتكملة أنصاف الابيات ونسبة غير المنسوب منها الى أصحابها ، كما وضحت
بعض المعاني الصعبة بصورة موجزة وأشرت الى موضع الشاهد اذا لم
يذكره المؤلف .

١٠- عرفت بايجاز باعلام النحاة واللغويين والفقهاء والقراء الذين
ورد ذكرهم في الكتاب ، معتمدا في ذلك على كتب التراجم المعتمدة .

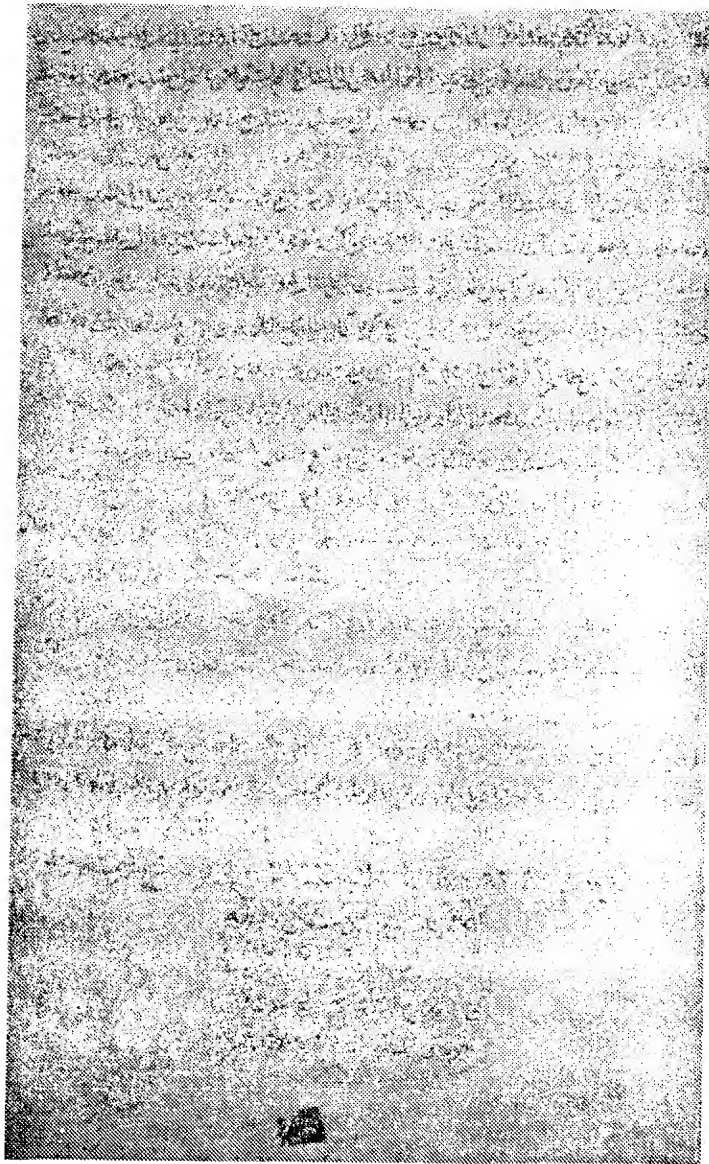
١١- وضحت بعض الكلمات اللغوية الصعبة وذلك بالرجوع الى
المعاجم المعتمدة ، كالصحيح ، واللسان ، والتاج ، والجمهرة ، وأساس
البلاغة وغيرها .

١٢- ضبطت أواخر الكلمات ، وحركت الكلمات التي يقع فيها لبس،
وكذلك الآيات والاحاديث والامثال والابيات بصورة خاصة .

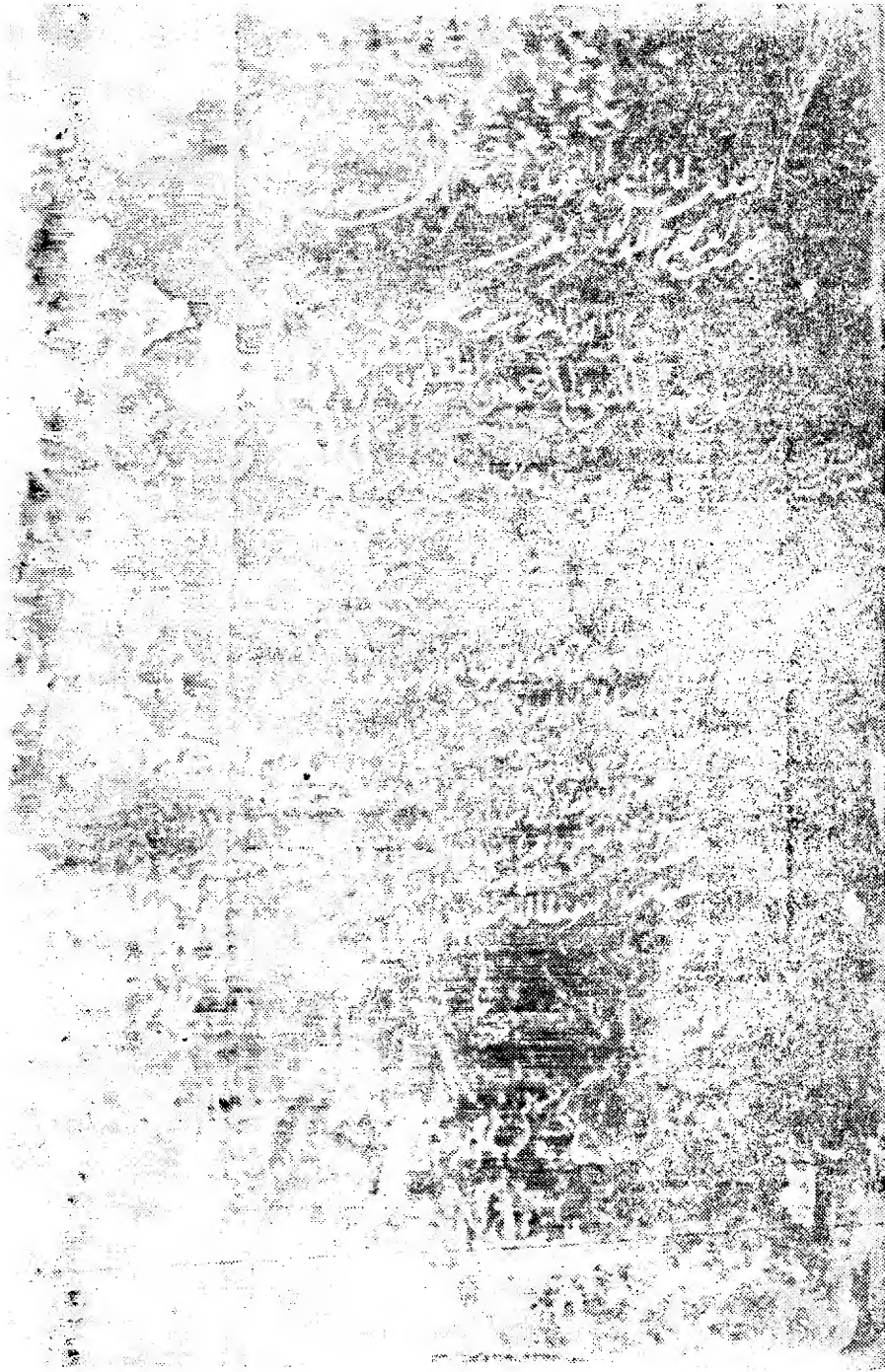
١٣- ذكرت في الحاشية محل الشاهد في الابيات التي لم يذكر
الشارح فيها محل الشاهد ، واهملت ذكر محل الشاهد في الابيات التي
ذكر الشارح محل شواهدا في الشرح .



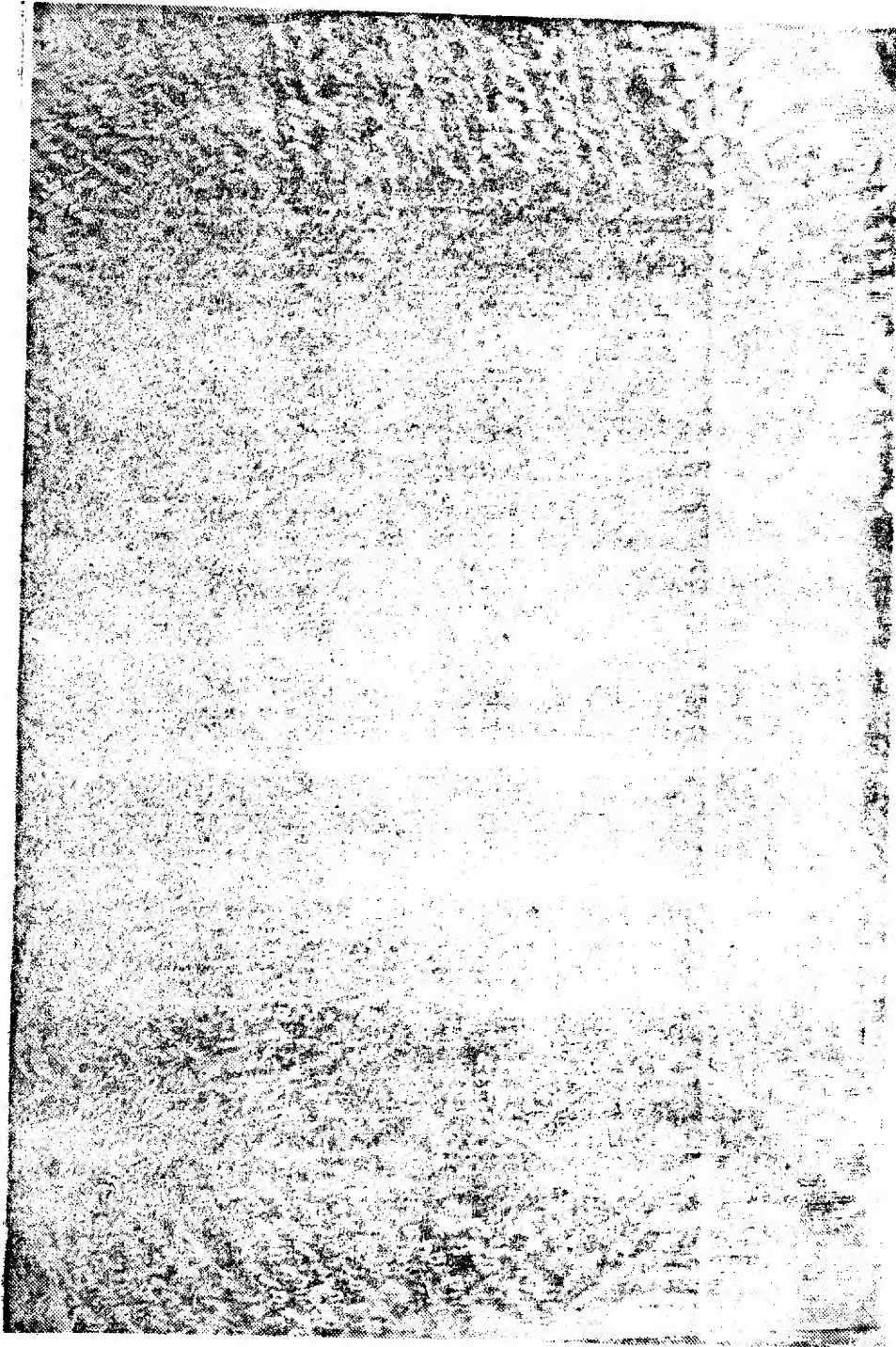
صفحة العنوان من نسخة مكتبة (مجلس شوراي ملي) - الأعمال



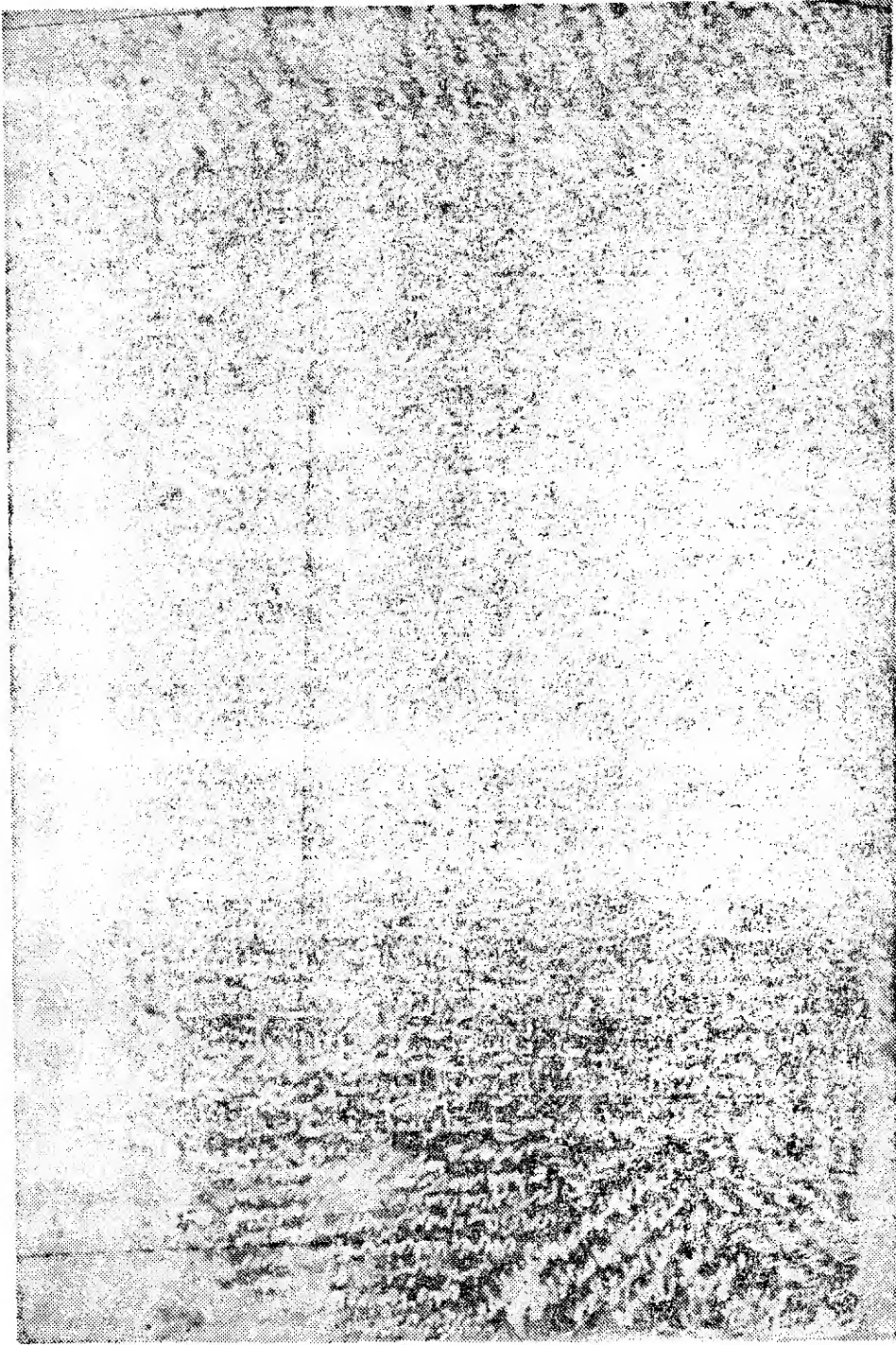
ظهر الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة (مجلس شوزاي ملي) الاصل



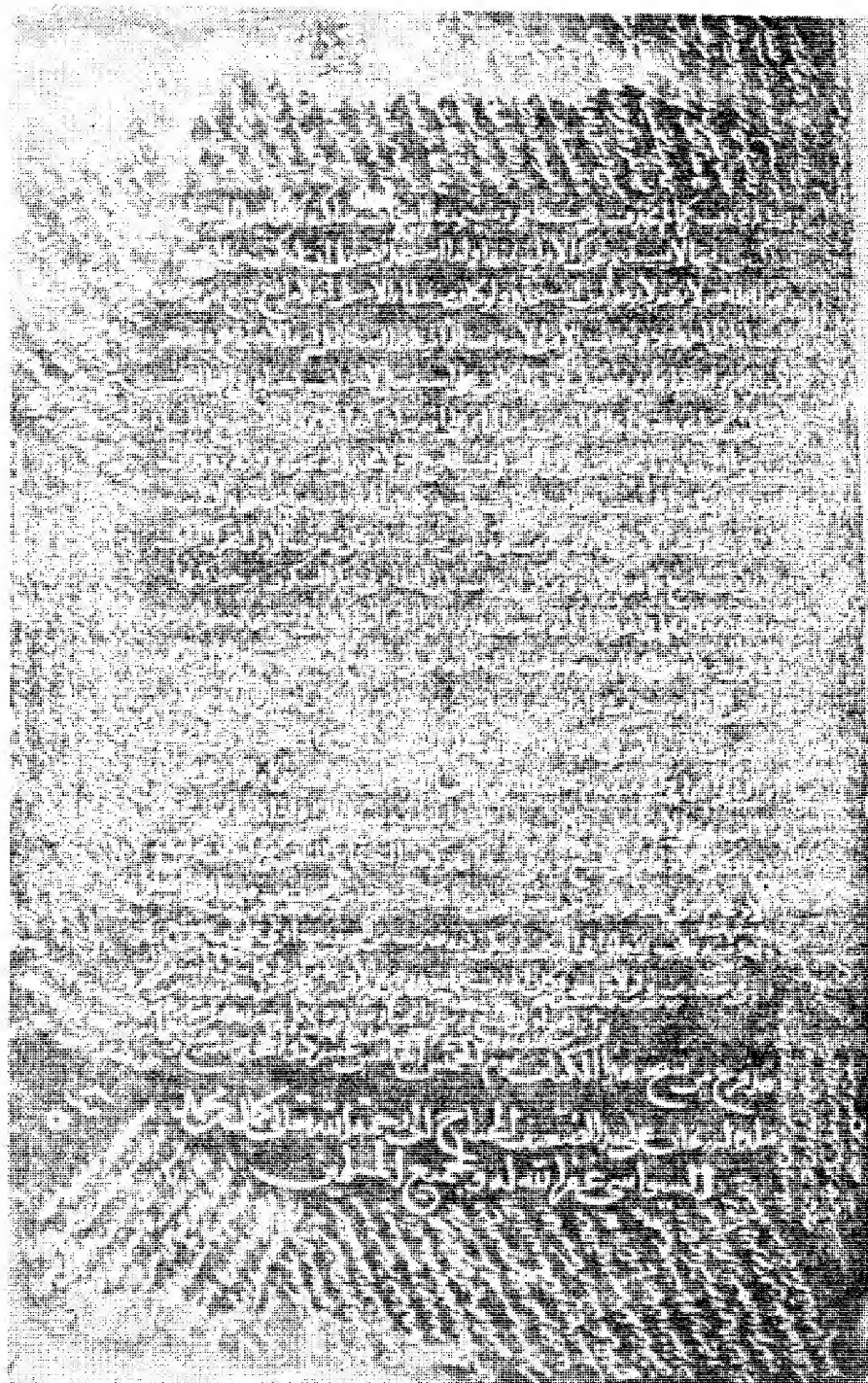
صفحة العنوان من نسخة مكتبة سوهاج - و



(وجه الورقة الأولى من نسخة مكتبة سوهاج - و)



ظهر الورقة الاولى من نسخة مكتبة سوهاج - و



الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة سوهاج - و

الاصطلاحات الواردة في التحقيق

اولاً : رموز النسخ

- ١ - الاصل : نسخة مكتبة مجلس شورى ملي في ايران .
- ٢ - و : نسخة مكتبة سوماج في مصر .
- ٣ - ت : نسخة المكتبة القومية التونسية .
- ٤ - ل : نسخة امبونج ، المانية الغربية .
- ٥ - ش : نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا ، مصر .
- ٦ - ب : نسخة دار الكتب المصرية ، القاهرة .
- ٧ - س : نسخة مكتبة البلدية بالاسكندرية .
- ٨ - ر : نسخة المكتبة الجمهورية بالقاهرة .

ثانياً : الاقواس

- ١ - [] يستعملان لحصر الكلام الزائد على ما في الاصل والذي اخذ من النسخ الاخرى .
- ٢ - « » يستعملان لحصر الكلام الذي اخذ من المفصل في اثناء الشرح .
- ٣ - | | يستعملان لحصر الحديث الشريف .
- ٤ - { } يستعملان لحصر الامثال العربية .
- ٥ - ﴿ ﴾ يستعملان لحصر الآيات الشريفة .
- ٦ - < > يستعملان لحصر الكلمة التي تضاف للسياق .
- ٧ - () يستعملان لحصر الكلام الساقط في النسخ الاخرى .

الأيضاح في شرح المفصل

وبه نستعين^(١) [١ ظ]

قال [الشيخُ الإمامُ العالمُ جمالُ الدين أبو عمرو عثمان بن عُمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب^(٢)] قوله^(٣) : « الله أحمَدُ » على طريقة إِيَّاكَ نَعْبُدُ تَقْدِيمًا لِلْأَهَمِّ ، وما يُنْقَلُ أَنَّهُ لِلْحَصْرِ لا دليلَ عليه ، والتَّسْمِكُ فِيهِ بِمَثَلٍ ، بل الله فاعبُدُ ضعيفٌ ، لَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فَأَعْبَدُ اللهَ ،^(٤) و « جَعَلَنِي »^(٥) جَعَلَهُ « من تِلْكَاءِ الْعَرَبِيَّةِ » نعمةٌ محمودَةٌ لما فيها من فِهْمٍ مَعَانِي كِتَابِ الله تعالى على وجهه ، وفِهْمٍ مَعَانِي كَلَامِ رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والتَّوَصُّلُ بِهَا إِلَى إدْرَاكِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي^(٥) بِهَا السَّعَادَةُ الْآخِرِيَّةُ ، هذا وَإِنْ كُلَّ عِلْمٍ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ وَكُلُّ شَيْءٍ • « وَجَبَلَنِي » : طَبَعَنِي ، « ثَلَى النَّضْبُ لِلْعَرَبِ » أي على الانتصار لهم ، لأنَّ الغَضَبَ مَنْ أَجَلَ هُزِمَ الشَّيْءُ سَبَبُ الْإِنْتِصَارِ لَهُ ، يُقَالُ غَضِبَ لَهُ وَغَضِبَ بِهِ ، وَقِيلَ غَضِبَ لَهُ حَيًّا وَبِهِ مَيِّتًا • « وَالْعَصَبِيَّةُ » : الْإِحْتِسَاءُ ، « وَأَبَى لِي » أي مَنَعَنِي ، « عَنْ صَسِيمٍ » : أي خِيَارٍ ، « وَأُمْتَازَ » : أَعْتَزَلَ ، « وَأَنْضَوَى » أَنْضَمَ ، « لَفَيْفٌ » : أَخْلَاطٌ ، « الشُّعُوبِيَّةُ » بضم الشين قومٌ متعصبون على العرب مُفَضِّلُونَ عَلَيْهِمُ الْعَجَمَ ، وَإِنْ كَانَ الشُّعُوبُ جِيلَ الْعَجَمِ إِلَّا أَنَّهُ غَلَبَتِ النِّسْبَةُ

- (١) في و (وما توفيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) • وفي ل (رَبِّ يَسِّرْ وَاعْنِ يَا كَرِيمُ) • وفي ت (رَبِّ آتِنَا فَزْدَ) • وفي د (رَبِّ وَفِّقْ وَيَسِّرْ وَسَهِّلْ) •
(٢) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ش وثباتها أحسن •
(٣) في ل : (واعبدوا) •
(٤) في ل ، ب ، س : (جعل) •
(٥) في ر : (تحصل) •

إليه لهذا القليل • ويُقال إنَّ منهم مَعْمَرُ (١) بنُ المثنى ، وله كتابٌ في مثالب العرب ، وقد أُنشدَ بعضُ الشعوبيَّةِ الصَّاحِبَ (٢) بنَ عبادٍ يمدحه شعراً : (٣) :

١ - غُنِينَا بِالطَّبْسُولِ عَنْ الطَّلْسُولِ
وَعَنْ عَنَسٍ عَذَّافَةٍ ذَمُّوْلِ
فَلَسْتُ بِتَارِكِ إِيوَانَ كِسْرَى
لِئَوْضَاحٍ أَوْ لِحَوْمَلٍ فَانْدُخُولِ
وَضَبَّ بِالْفَلَا سَاعٍ وَذُنْبٍ
بِهَاءٍ يَعْوِي وَلَيْثٍ وَسَمَطٍ غَيْلِ
إِذَا ذَبَحُوا فَذَلِكَ يَوْمَ عِيدِ
وَإِنْ نَحَرُوا فَفِي عَرَسٍ جَلِيلِ

(١) هو مَعْمَرُ بنُ المثنى التيممى تيمُ قريشٍ بالولاء ، وكان عالماً باخبار العرب وأيامهم ، وهو أولُ من صنَّفَ غريبَ الحديث ، أَخَذَ عَنْ يُونُسَ وَأَبِي عُمَرَ ، وَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَالْمَازِنِيُّ ، وَعُمَرُ بْنُ شَبَّهَةَ ، وَكَانَ أَبُو نُوَّاسٍ يَفْضَلُهُ عَلَى لَاصِمَعِي ، تَرَفَّى سَنَةَ (٢١٠هـ) ، أَخْبَارُ النَحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ لِلْسَّيْرَانِيِّ ص ٦٧ ، مَرَاتِبُ النَحْوِيِّينَ ص ٤٤-٤٦ ، نَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ص ٦٨ ، بَغِيَّةُ الرِّعَاةِ ٢٦٤/٢ ، الْأَعْلَامُ ١٩١/٨ •

(٢) هو إِسْمَاعِيلُ بنُ عِبَادِ بنِ الْعَبَّاسِ بنِ عِبَادِ الْمُتَقِبِ الصَّاحِبِ ، تَقَلَّدَ الْوِزَارَةَ لِلْمُؤَيَّدِ الدَّوْلَةِ الْحَسَنِ بْنِ بُوَيْهِ ، كَانَ أَدِيباً وَكَاتِباً ، وَلَدَ سَنَةَ (٣٢٦هـ) وَتَوَفَّى سَنَةَ (٣٨٥) • انْظُرْ إِنْبَاءَ الرِّوَاةِ ٢٠١/١ ، ٣٠٣ ، مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ١٦٨/٦ ، ٣١٧ ، وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٢٠٦/١ ، بَغِيَّةُ الرِّعَاةِ ٤٤٩/١ •

(٣) قَصِيدُ الشَّعُوبِيِّ وَقَصِيدُ بَدِيعِ الزَّمَانِ الْهَمْدَانِيِّ مَوْجُودَتَانِ فِي كِتَابِ الصَّاحِبِ ابْنِ عِبَادٍ حَيَاتِهِ وَأَدَبِهِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَسَنِ آلِ يَاسِينَ (مَطْبَعَةُ الْمَعَارِفِ بَغْدَادَ ١٩٥٧) ص ٦٥ ، وَالصَّاحِبُ ابْنُ عِبَادٍ الْوَزِيرِ

[يَسْمَلُونَ الدِّيُوفَ أُرَاسٍ ضَبَبٌ
حِرَاشًا بِالنَّدَاةِ وَالْأَصِيلِ] ^(١)

بِأَيَّةٍ رِثْبَةٍ قَدْ مَتَمُّوعًا
عَلَى ذِي الْأَصْلِ وَالشَّرَفِ الْأَصِيلِ

أَمَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْفَرَسِ ^(٢) إِلَّا
نَجَارُ الْمَسَاحِبِ الْعَدْلِ ^(٣) الْجَلِيلِ

لَكَانَ لَهُمْ بِذَلِكَ خَيْرٌ عَزًى
وَجِلَهُمْ لِدَٰلِكَ خَيْرٌ جِيلِ

فَقَالَ لَهُ الصَّاحِبُ : قَدْ كَ ، ثُمَّ قَالَ لِبَدِيعِ الزَّمَانِ أَجِبْهُ ،
فَأَجَابَهُ مُرْتَجِلًا :

٢ - أَرَاكَ عَلَى شَفَا خَطَرٍ مَهُولٍ
بِمَا أَوْ دَعَتْ رَأْيَكَ مِنْ فَضُولٍ
طَلَبْتَ عَلَى مَكَارِمِنَا دَلِيلًا
مَتَى احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ ؟

الأديب العالم للدكتور بدوي طبانة (مطبعة مصر) ص ١١٨ ، مظاهر
الشعوبية في الأدب العربي للدكتور محمد نبيه حجاب (مطبعة نهضة
مصر القاهرة ١٩٦١) ص ١٢ ، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب
محمود شكرى الألوسى ، (تحقيق محمد بهجت الأثرى المطبعة
الرحمانية مصر ١٩٢٤) ١/١٦١ .

- (١) البيت ساقط من : الأصل ، ل .
(٢) في الأصل : (في الفرس) ، وهو تحريف .
(٣) في ل : (المثلث) ، وما أثبتناه أفضل .

أَلَسْنَا الضَّارِّينَ جِزِيَّ عَلَيْهِمْ ؟
وإنَّ البُزْجِيَّ أَتَعَدُّ بِالذَّلِيلِ

مَتَى قَرَعَ الْمَلَبَرَّ فَارَسِي ؟
مَتَى عَرَكَ الْأَعْرَ مِنْ الْحَبْجُولِ ؟

مَتَى عَلِقَتْ - وَأَنْتَ بِهَا زَعِيمٌ -
أَكْفُ الْفُرْسِ أَعْرَافَ الْخَيْسُولِ ؟

فَخَرَّتْ بِمَلٍّ مَا ضَلَّيْتِكَ فَخَرًّا
عَلَى قَحْطَانٍ وَالْبَيْتِ الْأَصِيلِ

فَخَرَّتْ بِأَنْ مَأْكُولًا وَلَبَسًا
وَذَلِكَ فَخَرٌ رَبَّاتِ الْحَبْجُولِ

فَفَاخَرَهُنَّ فِي خَدِّ أَسِيلِ
وَشَعَرَ عَنْ مَفَارِقِهَا رَسِيلِ

فَقَالَ الصَّاحِبُ : لِلشُّعُوبِي ، كَيْفَ تَرَى ؟ فَقَالَ : لَسَوْ
سَمِعْتُ مَا صَدَقْتَ . ثُمَّ قَالَ لَهُ : جَائِزَتُكَ جَوَازُكَ (١) ، إِنَّ
وَجَدْتُكَ بَعْدَهَا فِي مَمْلَكَتِي ضَرَبْتُ عَنْقَكَ . لَسَمُ يُجَادِ
عَلَيْهِمْ ، أَيْ لَمْ يَأْتِهِمْ بِجَسَدٍ أَوْ بِنَفْعٍ ، « الرَّشِيقُ » :
الرَّمِي بِالنَّبْلِ ، « وَالْمَشْقُ » : الطَّعْنُ . وَقَوْلُهُ : « وَإِلَى أَفْضَلِ »
هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ اللَّهِ (٢) ، أَحْمَدُ ، فِي تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ لِمَا يَلِيهِ ،
« وَالسَّابِقِينَ وَالْمُصَلِّينَ » : أَيْ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ، أَخَذَهُ مِنْ
السَّابِقِ وَالْمُصَلِّي فِي الْحَلْبَةِ ، وَالْحَابَةِ الْخَيْلُ تَجْتَمِعُ لِلْسَّابِقِ ، وَمِنْهُ

(١) هنا خرم في (س) بتدريج ورقتين من الاصل .
(٢) في نسخة ب خرم ابتداءً في الاول وانتهى هنا .

قِيلَ أَبُو بَكْرٍ السَّابِقُ ، وَعُمَرُ الْمَصْدِيُّ ، « أَفْضَلُ صَلَوَاتِ
 الْمُسْلِمِينَ » أَيِ أَفْضَلُ دُعَاءِ الدَّاعِينَ ، « الْحَقُوفُ » : الْمُسْتَدَارُّ
 حَوْلَهُ ، لِأَنَّ الْحَقَافَ الْجَانِبَ ، « وَعَدْنَانُ » : ابْنُ أَدَّ أَبُو مَعْدٍ ،
 « وَالْجَمَاجِمُ » : الرُّؤُوسُ وَالسَّادَةُ ، « وَالْأَرْجَاءُ » : الثَّابِتَةُ لِأَنَّهُمْ
 لَا يَجْبُونَ غَيْرَ أَرْضِهِمْ « وَالسَّرَّةُ » : الْوَسْطُ « وَالْبَطْحَاءُ » : الْمَسِيلُ
 الْوَاسِعُ ، وَقَرِيشُ الْبَطْحَاءِ مِنْ نَزْلِ بَطْنِ مَكَّةَ [حَرَسَهَا اللَّهُ
 تَعَالَى (١)] ، وَقَرِيشُ الضَّوَاخِي مِنْ خَرَجَ عَنْهَا ، وَالنَّازِلُونَ الْبَطْحَاءِ
 خَيْرُهُمْ ، وَالنَّازِلُونَ وَسْطَهَا خَيْرُ الْخَيْرِ ، « إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ » :
 الْأَسْوَدُ : الْعَرَبُ وَالْأَحْمَرُ : الْحِجْمُ ، لِأَنَّ الشَّقْرَةَ عَلَيْهِمْ أَغْلَبُ ،
 وَمِنْهُ حَدِيثُهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ السَّلَامِ [بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ
 وَالْأَسْوَدِ (٢)] . وَقَوْلُهُ : « وَلِأَلِّهِ الطَّيِّبِينَ » عَلَى طَرِيقَةِ اللَّهِ
 أَحْمَدُ ، وَأَصْلُهُ الْأَهْلُ وَغَلَبَ عَلَى الْإِتْبَاعِ (٣) ، « بِالرِّضْوَانِ » :
 بِالرِّضَاءِ ، « الشَّقَاقُ » : الْعِدَاوَةُ وَالْمُجَانِبَةُ ، لِأَنَّ كَلَامًا مِنْهَا يَكُونُ
 فِي شِقِّ ، وَفِي عِدْوَةٍ : فِي جَانِبٍ ، « وَالْعُدْوَانُ » : الظُّلْمُ ، « يَفْضُونَ
 مِنَ الْعَرَبِيَّةِ » : يَحْطُونَ مِنْ قَدَرِهَا مِنْ غَضٍّ أَيْ نَقْصٍ ، « مِنْ
 مَنَارِهَا » : مِنْ قَدَرِهَا ، وَأَصْلُهُ الْعِلْمُ يَهْتَدِي بِهِ فِي الطَّرِيقِ (٤) ،
 ثُمَّ قِيلَ لِكُلِّ ذِي قَدَرٍ مَشْهُورٍ ، « وَرَفِيعُ الْمَنَارِ » : وَمَعْنَى بِالَّذِينَ
 يَفْضُونَ عُلَمَاءَ زَاهِتَةٍ ، لِأَنَّهُ غَالِبٌ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ، « حَيْثُ لَمْ
 يَجْعَلْ » أَيِ يَفْضُونَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَعَلَهُ الْحَامِلُ لَهُمْ عَلَى
 الْغَضِّ ، « لَا يَبْعُدُونَ » خَيْرٌ لَعَلَّ ، أَعْمَرِي (٥) لَقَدْ بَالِغٌ حَتَّى
 نَاقِضٌ ؟ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ كُفْرًا وَمَرَاوَعَةً [٢ وَ] وَقَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُمْ

- (١) (حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى) : سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .
- (٢) الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ أَوْرَدَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ (الْمَطْبَعَةُ
 الْمِیْمَنِيَّةُ مِصْرَ ١٣١٣ هـ) ٤ / ٤١٦ .
- (٣) الْإِتْبَاعُ : الْأَصْحَابُ .
- (٤) (وَلِعَمْرِي) : سَاقِطَةٌ مِنْ غَيْرِ لِأَصْلِ .

لا يبعدون عن الشُّعْويَّة. فَأُثْبِتَ لَهُمُ الْكُفْرَ ثُمَّ جَعَلَهُمْ بِهِ دُونَ
الشُّعْويَّةِ ، وَإِنَّمَا يَغْضُونَ مِنْهَا لِأَنَّهُمْ يَرُونَ غَيْرَهَا
أَهَمَّ [مِنْهَا ^(١)] ، « وَالْخَيْرَةُ » - يَفْتَحُ الْيَاءُ - اسْمُ الْمُخْتَارِ ،
وَأَصْلُهُ الْإِخْتَارُ ، يُقَالُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَةُ اللَّهِ
أَيُّ مُخْتَارِهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ ﴾ ^(٢) ، أَيُّ
الْإِخْتَارِ ، وَالْخَيْرَةُ بِسُكُونِ الْيَاءِ مَعْنَى الْخَيْرِ ، « وَخَيْرُ كِتَابِهِ »
أَيُّ أَفْضَلُ وَأَصْلُهُ أَفْعَلَ ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ : هَذَا خَيْرُ الْقَوْمِ
وَهُمْ خَيْرُ الْقَوْمِ ، وَقَوْلُهُ ^(٣) :

٣ - أَلَا نَعْبُ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أُسْدٍ
بِعَمْرٍو بْنِ مَسْعُودٍ وَالسَّيِّدِ الصَّمَدِ

مُؤَوَّلٌ بِخَيْرٍ فَخَفَّفَ ، « مُنَابَذَةٌ » ^(٤) : مُجَارَبَةٌ ،
« وَالْأَبْلَجُ » : الْمُفْرَقُ مِنْ بَلَجٍ يَبْلُجُ ، وَمِنْهُ { الْحَقُّ
أَبْلَجُ وَالْبَاطِلُ لَجْلَجٌ } ^(٥) ، « وَزَيْنًا » مِيلًا ، « عَنِ »

(١) (منها) : ساقطة هي الاصل .

(٢) سورة القصص الآية : ٣٨ .

(٣) البيت منسوب لابي القمقام الأسدي ، الصمد : الذي يُصَمَّدُ إِلَيْهِ
فِي الْجَوَائِجِ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى ، وَرَوَايَةُ اللِّسَانِ وَاهِلِي الْقَالِي
وَأَعْرَابُ ثَلَاثِينَ سُورَةٍ (بَكَرَ) مَكَانَ (نَعَبَ) ، وَفِي مَجَازِ الْقُرْآنِ
(لَقَدْ) مَكَانَ (أَلَا) ، وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢٦٨/٣ ،
مَجَازِ الْقُرْآنِ ٢٦٨/٣ ، مَجَازِ الْقُرْآنِ ٣١٦/٢ ، وَغَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي أَمَالِي
الْقَالِي ٢٨٨/٢ ، اللِّسَانِ (صمد) ٢٥٨/٣ ، إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ ص ٤٩ ،
إِعْرَابُ ثَلَاثِينَ سُورَةٍ ص ٢٢٩ .

(٤) الْمُنَابَذَةُ أَوْ الْإِنْتِبَازُ : تَحْيِيزُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرْفَيْنِ فِي الْحَرْبِ .
اللِّسَانِ (نَبَذَ) ٥١٢/٣ .

(٥) مَثَلٌ يُضْرَبُ فِي صَاحِبِ الْحَقِّ ، أَبْلَجُ : وَاضِحٌ بِحُجَّتِهِ ظَاهِرٌ
حَقُّهُ كَشُرُوقِ الشَّمْسِ ، لَجْلَجٌ : تَرَدَّدٌ صَاحِبُ الْبَاطِلِ ، فَهُوَ
مُتَلَجَّلَجٌ فِي حُجَّتِهِ . الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ ٣٠٠/١ ، اللِّسَانُ
(بَلَجَ) ٢١٥/٢ ، فَرَائِدُ الْلَّالِ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ١٧١/١ .

سواء : عَنْ وَسَطَ ، « الْمَنْهَج » : الطريق 'الواضح' ، ومناذرة
 وزيفاً نَصَبَ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ (١) أَجَلِهِ ، لِتَضْمِينِهِ (٢) مَعْنَى لَا
 يَتَعَدُّونَ كَأَنَّهُ قَالَ : يَقْرِبُونَ مِنْهُمْ مِنْ أَجْلِ الْمُنَازَعَةِ أَوْ انْتَفَى بَعْدَهُمْ مِنْ
 أَجْلِ الْمُنَازَعَةِ لَا يَتَعَدُّونَ ، فَإِنَّهُ يَفْسُدُ الْمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَدَّرْتَهُ
 حَالاً بِمَعْنَى مُنَازَعِينَ ، « يَقْضِي مِنْهُ الْحُجْبُ » يَنْهَى : أَيِ
 يَبْلُغُ نَهَايَتَهُ مِنْ قَضَى حَاجَتِهِ ، أَوْ يَفْعَلُ مِنْ قَضَيْتُ كَذَا أَيِ
 فَعَلْتَهُ أَوْ يَحْكُمُ مِنْهُ بِالْعَجَبِ مِنْ قَضَيْتُ كَذَا أَيِ حَكَمْتُ بِهِ ،
 وَالْعَجَبُ يَكُونُ لِلتَّعَجُّبِ وَلَمَّا يَكُونُ مِنْهُ التَّحْجُّبُ ، وَقَوْلُ
 الْأَصْمَعِيِّ (٣) : الْعَرَبُ يَقُولُ : مَا كَدْتُ أَقْضِي الْعَجَبَ ، وَالْعَامَّةُ
 يَقُولُ : قَضَيْتُ الْعَجَبَ لَمْ يُوَافِقْ عَلَيْهِ ، وَالتَّحْقِيقُ يَا بَلَاءُ
 < سواء > (٤) كَانَ النِّفْيُ مُثَبِّتاً بَعْدَ كَادٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، « وَحَالٌ »
 أَفْصَحُ مِنْ حَالَةٍ ، وَتَأْنَيْتُ الْحَالِ أَكْثَرُ ، وَيُقَالُ : حَالُهُ أَيْضاً
 لَوَاحِدَةِ الْحَالِ كَحَاجَةٍ وَحَاجٍ ، « الْإِنْصَافُ » النِّصْفُ وَهُوَ اعْطَاءُ
 الْحَقِّ مِنَ النَّصْفِ ، كَأَنَّهُ لَزِمَ النِّصْفَ الْمَخْصُوصَ ، وَلِذَلِكَ
 سُمِّيَ إِنْصَافاً قَالَ الشَّاعِرُ : (٥)

- (١) فِي ر : (لِأَجَلِهِ) ، وَاثْبَتْنَا (الْمَفْعُولُ مِنْ أَجَلِهِ) لِأَنَّ الشَّارِحَ اسْتَحْمَلَهُ
 إِثْنَاءَ الشَّرْحِ فِي الْمَوْضُوعِ الْمَعْنُونِ لَهُ فِي الْكِتَابِ .
 (٢) فِي ر : (لَمَّا تَضَمَّنْهُ) .
 (٣) وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْبٍ بْنُ أَصْمَعَ الْبَاهِلِي ، رَوَى عَنْ أَبِي جَمْرٍ وَابْنِ
 الْعَلَاءِ ، وَقُرَّةِ بْنِ خَالِدٍ ، وَنَافِعِ بْنِ نَعِيمٍ ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَخِيهِ وَابْنُ
 عُبَيْدٍ بْنُ الْقَاسِمِ وَالسَّجِسْتَانِيُّ وَالرِّيَاشِيُّ وَالْيَزِيدِيُّ ، وَلَدَ سَنَةَ
 (١٢٣هـ) وَتَوَفَّى سَنَةَ (٢١٦هـ) ، مَرَاتِبُ النُّحُوذِ ص ٤٦ ، أَخْبَارُ
 النُّحُوذِ ص ٦٧ ، نَزْهَةُ الْإِلْبَاءِ ص ٧٤ ، أَنْبَاءُ الرُّوَاةِ ١٩٧/٢ ، بَغِيَّةُ
 الْوَعَاةِ ١١٢/٢ .
 (٤) (سواء) : زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .
 (٥) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ (عَدْلًا) مَكَانَ (نِصْفًا) وَنِصْفًا
 مَعْنَاهَا إِنْصَافًا أَوْ عَدْلًا ، الدِّيَوَانُ ٨٤٤/٢ ، الْكِتَابُ ٣٩/١ ،
 الْمُقْتَضَبُ ٧٤/٤ ، الْجَمَلُ ص ١٢٧ ، إِضْحَاحُ الْفَارَسِيِّ ص ٦٨ ، الْإِنْصَافُ
 ٨٧/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ٧٨/١ .

٤- وَلَكِنْ نَصَفَا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ
[بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ]^(١)

« والفرط » : تجاوز الحد ، « والجور » : الميل عن القصد ،
« والإعتساف » : سلوك غير الطريق ، « لا يدفع » : لا ينكر ،
« لا يتقنع » : لا يتستر ، « مشحونة » : مملوءة ،
« الاستظهار » : الاستعانة ، « والتشبيب » : التعلق ، « بأهداب » :
بأطراف ، جمع هدب وهدبة وهي الخملة ، « منأفلتهم » :
مضاعلة من النمل : أي تنقل اليهم وينقلونها « ومحاورتهم » :
مراجعتهم ، « والمناظرة » : إما من قولهم : دور متناظرة : أي
متقابلة ؛ لأنهما متقابلان ، وإما من النظر وهو البحث ، لأن
كلما ينظر فيما ينظر فيه الآخر ، وإما من النظر وهو الرؤية ،
وإما من النظير وهو المثل ، « والصكوك والسجلات » :^(٢)
الكتب ، « ملتبسون » : متصلون ، وأصله الأختلاط ، « آية سلكوا » :
أي وجهه سلكوا ، « أينما وجهوا » : أي موضع توجهوا ،
« كل » : عيال وثقل ، « حيث سيروا » : أي ساروا ، « في
تضاعف ذلك » : في أثناء ما ذكرت في مواضع استعمالهم
العريية ، « يجحدون فضلها » : وصف لهم إماماً بالبله والغفلة ، وإماماً
بالتكابر الحق مع العلم به ، « الخصل » : ما يراهن عليه في
الرمي ، ثم غلب في الفضل والغلبة لكونه عنه ، « ويذهبون عن
توقيرها » : أي يفارقون تعظيمها أو يغفأون ، « ويمزقون أديمها »
أي يخرقون جلد ها ، لذمهم لها ، « ويمضفون لحمها » : إماماً كناية

(١) عجز البيت : زيادة عن ر ، وفيها (قال الفرزدق) مكان (قال الشاعر)

(٢) الصكوك : جمع مفرد صك ، وهو الكتاب فارسي معرب ، والصك الذي يكتب للعهد . لسان العرب مادة (صكك) ، ٤٥٧/١٠

عن الذمّ مثل 'يأكل' لحمه' فكون' مثل' يمزقون أديمها وإمّا كناية
عن الانتفاع • والمثل السائر في ذمّ المحسن : (الشّعير' يؤكل'
ويذمّ')^(١) ، وكذلك { يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمُّ }^(٢) ، « وقُطِعَتْ
الاسبابُ بيني وبينه » ، استعارة في إزالة الوصلة ، « فَيَطْمِسُوا » :
فَيَمْسَحُوا ، نفَضْتُ غبارَ كَذَا عَنِّي استعارة عن ذهابه البتّة ،
« وفي الفرق بينَ إِنْ وَأَنْ »^(٣) ، يعني في مثل أَنْتَ طالقٌ إِنْ دخلتِ
الدارَ وَأَنْ دخلتِ الدارَ^(٤) ، ويقال إِنْ الكسائي^(٥) ، سألَ أبا
يوسف^(٦) بحضرة الرشيد ولفظَ بَأَنْ مفتوحةً ، فقال : تُطْلَقُ إِنْ
دخلتُ ، فقال الكسائي : أَخْطَأْتُ وَبَيَّنَّ أَنَّهَا للتعليل ، و « محمد

(١) ويُقالُ : خبزُ الشعيرِ يؤكلُ ويذمُّ مجمع الامثال للميداني
٢٤٧/١ ، فرائد اللال في مجمع الامثال ٣١٣/١ .

(٢) بُلَيْقٌ : اسمُ فرسٍ كانَ يسبقُ الخيلَ ومعَ ذلكَ يُعابُ ،
وكذلكَ المثلُ يَضْرِبُ في ذمِّ المحسنِ فرائد اللال في مجمع الامثال
٣٦٣/٢ ، المزهر للسيوطي ٤٩١/١ .

(٣) انظر منازل الحروف للرماني ص ٧٧ .

(٤) سقطت (الدار) من ل .

(٥) هو علي بن حمزة بن عبدالله أبو الحسن الكسائي امام الكوفيين
في النحو واللغة والقراءات وهو أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن
حمزة الزيات وسمع من سليمان بن ارقم وابن عياش ودرس على
معاذ الهراء توفى سنة (١٨٩هـ) ، غاية النهاية ٥٣٥/١ - ٥٣٩ ،
نزهة الالباء ص ٤٢ - ٤٧ ، بغية الوعاة ١٦٢/٢ - ١٦٣ .

(٦) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس
الانصاري الكوفي البغدادي صاحب الامام ابي حنيفة كان فقيهاً عالماً
درس على ابي حنيفة وسمع ابا اسحاق الشيباني وسليمان التميمي
ويحيى بن سعد والاعمش وهشاماً وعطاء وروى عنه محمد بن الحسن
الشيباني وبشر ابن الوليد وأحمد بن حنبل ، ولي الضاة وسمي
بقاضي القضاة ولد سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة (١٨٢هـ) ، وفيات
الاعيان ٤٢١/٥ - ٤٣١ ، الاعلام ٢٥٢/٩ ، النجوم الزاهرة ١٠٧/٢ .

بن الحسن الشيباني^(١) صاحب أبي حنيفة^(٢) ، له كتاب في
الآيمان فيه مسائل كثيرة بناها على العربية ، ومن غريبها أنه قال :
لو قال : إن دخل داري هذه أحد فأنت طالق فدخلها هو لم
يحنث ، ولو^(٣) قال : هذه الدار فدخلها حنث ، فجعل الأضافة
إليه قرينة تخصص أحداً وتخرجه منهم . ومنها أنه لو قال :
لا بل هذه قد دخلت الأولى طلقاً معاً ، ولو دخلت الثانية فقط
لم تطلق واحدة منهما ، وهو صحيح إن لم يكن عرف ولا
نية^(٤) . « لم يتراطنوا » : لم يتكلموا بالعجمة ، « وحلق »

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء الفقيه الحنفي ،
درس على أبي حنيفة وتأثر به ، وتفقه على أبي يوسف ، ودرس
الحديث على سفيان الثوري ، والاوزاعي ، ومالك بن أنس ، ولي
القضاء بالرقعة ، وصنف كتاب الجامع الكبير والجامع الصغير ،
ولد سنة (١٣٥هـ) ، وتوفي سنة (١٨٩هـ) . وفيات الأعيان
٣٢٤-٣٢٥ / ٣ ، النجوم الزاهرة ١٣٠ / ٢ ، دائرة المعارف الإسلامية
١٣ / ٤٥٠ ، الاعلام ٣٠٩ / ٦ .

(٢) هو النعمان بن ثابت الإمام الفقيه الكوفي مولى تميم الله بن ثعلبة
أدرك أربعة من الصحابة ولم يأخذ عن أحد منهم ، أخذ الفقه عن
حماد ، وسمع عطاء بن أبي رباح ومجارب بن دثار ونافعا مولى
عبدالله بن عمر ، أخذ القراءة عن الأعمش وعاصم وابن أبي ليلى ،
وروى عنه عبدالله بن المبارك ووكيع بن الجراح وأبو يوسف ومحمد
ابن الحسن الشيباني ولد سنة (٨٠هـ) وتوفي سنة (١٥٠هـ) ، غاية
النهاية ٣ / ٣٤٢ ، وفيات الأعيان ٣٩ / ٥ - ٤٧ ، النجوم الزاهرة
١٢ / ٢ - ١٥ دائرة المعارف الإسلامية ٣٣٠ / ١ - ٣٣٢ ، الاعلام
٤ / ٩ - ٥ .

(٣) في ل (وإن) .

(٤) في (و) و (ل) (إن لم يكن نية ولا عرف) ، وما أثبتناه
الصحيح لتذكير الفعل مع النصين .

جَمَعَ حَلْقَةً وهو نادر ، وعن أبي عمرو^(١) حَلْقَةً وحَلَقَ ،
وعن الأصمعي حَلْقَةً وحَلَقَ كَبْدَرَةً وبَدَرَ ، « والأبْهَةُ »
العظيمة ، « والهَزْءُ » : ما يَهْزَأُ به والهَزْءُ الذي يَهْزَأُ كَضُحْكَةٍ
وضُحْكَةٍ ، « هذا » أي خُذْ هذا الذي ذَكَرْتُ .

ثمَّ إِبْدَاءً في أمرٍ آخر^(٢) ، فَقَالَ : « وَإِنَّ الْأَعْرَابَ » فيجوزُ
أَنَّ بِالْفَتْحِ ، أو هذا باب [٢ ظ] ثمَّ إِبْدَاءً في بابٍ آخرَ فيه .
« أَجْدَى » : أنْفَعُ ، « مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا »^(٣) : مثلُ « يَضْرِبُ » في كثرةِ
المنافع لكثرةِ منافعها ، لَأَنَّهَا يُسْتَفْعَى بِهَا عَصَاً فَتُنْكَسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهَا
سَاجُورٌ ، فَتُكْسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهَا وَتَدُ ، فَيُنْكَسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهُ عِرَانٌ
وهو عودٌ يُجْعَلُ^(٤) في أَنْفِ الْبَخْتِي ، فَيُكْسَرُ فَيَتَّخِذُ مِنْهُ
نُودِيَّةٌ ، وهو عودُ التَّصْرِيبَةِ . وَأَصْلُهُ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ لَهَا ابْنٌ
يُجْرَحُ كَثِيراً فَتَأْخُذُ أَرْضَهُ حَتَّى اسْتَغْنَتْ ، فَقَالَتْ :

هـ - أَحْلَفُ بِالْمَرْوَةِ ثُمَّ بِالصَّفَا
إِنَّكَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا

(١) وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني أحدُ القراءِ السبعة وإمام
أهلِ البصرة في القراءة واللغة والنحو ، قرأ القرآن على سعيد بن
جبير ، ومجاهد وروى عن أنس بن مالك وعطاء قرأ عليه اليزيدي
وعبدالله بن المبارك ، وعنه أخذَ يونس بن حبيب توفي سنة ١٥٤ .
مراتب النحويين ص ١٣ - ٢٠ ، أخبار النحويين البصريين ص ٢٨ ،
نزاهة الألباء ص ١٥ - ١٩ بغية الوعاة ٢/٢٣١ - ٢٣٢ .

(٢) في ل (فيه) .

(٣) في مجمع الأمثال للميداني قالت ارجوزة بعدما أخذت الارش :
أَحْلَفُ بِالْمَرْوَةِ حَقًّا وَالصَّفَا إِنَّكَ خَيْرٌ مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا
وكذلك في الصحاح للجوهري ذكره باختلاف بسيط وهو (أشهد)
مكان أحلف الصحاح ٤/١٥٤٠ (فرق) مجمع الأمثال ١/٢٤ ،
فرائد اللآل ١/٣٣ .

(٤) (يجعل) ساقطة من (ل) .

« والعديد » : العدد ، « فاجترأ » : فاقدم ، « وتعاطي » :
 الشيء الأخذ فيه ، « والعمياء » : العمياء وهو الباطل ، « العشواء » :
 الناقة التي لا تبصر قدمها فتخطي كل شيء فقيل لكل من ركب
 أمراً من غير بصيرة : خطب خطب عشواء ، « والتقول »
 والافتراء : الكذب ، « الهراء » : القول الخطأ ، « وبراء » :
 بمعنى بريء ، وهو مصدر وصِف به ، « وهو » أي الاعراب ،
 المرقاة : الدرجة بفتح الميم وكسر ها ، فالفتح على الموضع ،
 والكسر على الآلة . « الى علم البيان » وهو العلم بالمعاني الحاصلة عن
 الاعراب ، « والمطلع » والكفيل والموكل : صفات لعلم البيان لأن
 تلك المعاني الحاصلة عن الاعراب هي المطلعة على نكت نظم
 القرآن ، « الكفيل » : الضامن ، « الموكل » : المجعول وكيلاً
 به ، « المعادن » : مواضع الذهب والفضة فاستعاره لذلك ،
 « ونكت نظم القرآن » : المعاني الدقيقة المفهومة منه ، « فالصادق »
 عنه : الصارف عن الاعراب ، « المرید » : أي وكالمرید (١) ،
 « الموارِد » جمع مَوْرِد ، وهو موضع ورد الماء أي بموارد
 الخير ، « أن تعاف » : أي تترك ، « ندبني » : دعاني ، « من
 الأرب » : من الحاجة ، « الشفقة » : الحنو والرفقة « الحذب » :
 العطف ، « الاشباع » : الاتباع ، « والحفدة » : الخدم جمع حافد ،
 « والانشاء » : الاختراع ، « محيط » : جامع كأنه قد أخذ في
 به ، « الترتيب » : وضع كل شيء في رتبته أي منزلته ، « الأمد » :
 الغاية ، « وأقرب السعي » : أدناه ، « سجالهم » : دلاؤهم .

(١) (وكالمرید) ، عطفًا على (كالساد لطريق الخير) في المفصل .

وهذا تصريح منه 'بافتقار الناس قبل كتابه الى تعلم العربية بكتاب صالح للتعليم ، « فأنشأت » : أي فكان مما تقدم سبباً للانشاء ، « النصاب » : الاصل ، « والمركز » : الموضع ، « الايجاز » : الاختصار غير المخل بقصده ، (لأنّه لا يكاد ينفك عنه ، « والتلخيص » : التبيين ^(١) غير المخل لطوله ^(٢) ؛ لأنّه لا يكاد ينفك عنه ، « لمقتبيه » : مستفديه ، يقال أقبستهُ علماً وقبستهُ ناراً فاقتبسته ، وقيل : اللقتان معاً « ملي بكذا » : أي قادر عليه ، والهاء في « له » للكتاب في فأنشأت هذا الكتاب أو للطلاب لتقدم ما يدل عليه .

معنى الكلمة والكلام

(فصل) قال الزمخشري رحمة الله عليه : الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع .

قال الشيخ : قدّم هذا الفصل قبل الشروع في الأقسام ، لكونه خليفاً بالمشارك باعتبارها ، وتقدمته أولى لتجيز الحاجة اليه قبلها ؛ لأنّ الكلام في الأنواع وتركيبها متوقّف على معرفة الجنس ، واللفظ : ما لفظ به الانسان قلّت حروفه أو كثرت . وقوله : « اللفظة » ، إن أراد أقلّ ما ينطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد ؛ لأنّ أقلّه حرف واحد ، وإن أراد به ^(٣) عدداً مخصوصاً ينتهي اليه فليس مشعراً به ، وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ورفع الاحتمال . وقوله : « الدال على معنى » كدين ^(٤) ، فإنّها لفظة ولا تدل على حدّ رأ مما لا يدل على معنى .

(١) (التبيين) ساقطة من (ل) .

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ر) .

(٣) (به) : ساقطة من ر .

(٤) في و ، ل ، ب ، ت ، س ، ش : (وشبهه) .

معنى • وقوله : « مفرد » ، حَذَرًا مِمَّا يدلُّ على معنى مركَّبٍ ملفوظٍ
 بجزئيه أو بجزئيه نحو قام زيدٌ ، وقمٌ ، واقعدٌ ، فهذا عنده
 ليس بكلمة • وقوله : « بالوضع » ، حَذَرًا مِمَّا يدلُّ على معنى
 مفردٍ بالعقل وذلك أننا لو سمعنا لفظة (دَيْرٌ) من وراء جدارٍ
 لعلمنا بالعقل أن هذه اللفظة قامت بذاتٍ ، فهي لفظة دالة على
 معنى مفردٍ بالعقل لا بالوضع •

قوله : وهي جنسٌ تحته ثلاثة أنواع : الاسم ، والفعل ،
 والحرف •

قال الشيخ : فالجنس هو الذي تدخل تحته أنواعٌ مختلفةٌ
 بحقيقة كلية ، فالكلمة تُطلق على الاسم والفعل والحرف ، فهي
 بهذا الاعتبار جنسٌ لشمولها لكل واحدٍ منها ، وكل واحدٍ منها
 نوعٌ ، إذ حقيقة الجنس فيه موجودة وهي الكلمة^(١) ، والدليل
 على الحصر أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً ،
 والثاني الحرف ، والأول إما أن يدل على الاقتران بأحد الأزمنة
 الثلاثة أولاً ، والثاني الأسم وقد علم بذلك حد كل واحد
 منها ، ومعنى قوله : « في نفسه » أنه يستقل بالمفهومية والحرف
 لا يستقل بالمفهومية ، ومعنى ذلك أن نحو (من وإلى) مشروط
 في وضعها دالة على معناها الافرادى ذكر متعلقها ، ونحو الابتداء
 والانتهاء وإبتداء وإنهاء غير مشروط فيه ذلك ، وقد أورد
 على ذلك نحو (ذو ، وأولو ، وأولات ، وقاب ، وقيس ، وأي ،
 وبعض ، وكل ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، ووراء) ،

(١) في ل : (وهذا حقيقة الجنس إذا قسم الأنواع) •

[٣] و] فأنها لا تُستعمل إلا كذلك فيجب أن تكون حروفاً والجواب أنها وإن لم يتفق استعمالها إلا كذلك لعارض إلا أنها^(١) غير مشروط في وضعها دالة (على)^(٢) ذلك لأن وضع (ذو) بمعنى صاحب فالتزم ذكر المضاف إليه لكونها وضعت ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الاجناس ، ووضع (فوق) بمعنى مكان له علو على غيره ، فالتزم ذكر المضاف إليه^(٣) ليتضح ذكر المستعمل على غيره كأفعل بالنسبة إلى المفضل عليه ، وكذلك البواقي ، ونحو عن وعلى والكاف في الاسمية رده إلى ذلك بعد ثبوت الاسمية بخصائصها ، وإن لم يقو هذا التقدير إجراءً للباين على ما علم من لغتهم فيها .

قوله : والكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى .

قال الشيخ : يريد بالاسناد اسناداً له إفادة ، [وهو أن يحكم بشيء على شيء يقصد بذلك إفادة السامع]^(٤) لا إخباراً بدليل قولهم هل زيد قائم ؟ فإن الاسناد موجود ، وليس بخبر .

قوله : وذلك لا يتأتى إلا في أسمين ، أو في فعل واسم .

قال الشيخ : والدليل على الحصر فيما ذكره أننا علمنا من كلامهم ، ما يُخبر به أو يُخبر عنه فسميانه اسماً ، (وما يُخبر به ولا يُخبر عنه فسميانه فعلاً ، وما لا يُخبر به ولا يُخبر

- (١) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ش ، س ، ب ، ت ، ز .
 (٢) (على) : زيادة من ر . وبقاؤها اصلح .
 (٣) (إليه) : ساقطة من ل .
 (٤) ما بين القوسين المعقوفين : زادة من ل وبها يستقيم الكلام .

عنه فسمّيناه حرفاً (١) ، فإذا عرفنا ذلك من كلامهم تعيّن ذلك ، وذلك لأنّ القسمة ستة [قسمان مفيدان وأربعة غير مفيدة (٢)] اسم ، واسم ، وفعل ، وفعل ، وحرف ، وحرف ، واسم ، وفعل ، واسم ، حرف ، وفعل ، حرف ، فالاسم مع الاسم أحد القسمين ، والفعل مع الفعل لا يستقيم لعدم المخبر عنه ، والحرف مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه (٣) ، والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه (٤) ، فإنّ أورد يا زيد وهو حرف مع اسم قد أفاد (٥) . فالجواب أنّ « يا » قامت مقام الجملة على قول أكثر النحويين ، وعلى قول بعضهم إنّ « يا » اسم للفعل فعلى كلا القولين لا يرد على ما ذكرناه ، وقد أورد على قول النحويين : إنّ الحرف لا يخبر عنه أنّه تهافت ، لأنّ قولهم لا يخبر عنه خبر عنه ، وكذلك قولهم : الحرف أحد أنواع الكلمة وذلك كثير وكثر الخط فيه . والجواب أنّ المراد أنّ نفس صيغ الحرف مستعملة في معناها لا يكون مخبراً عنها ولا توجد لفظة (من) ولا غيرها من نوع الحروف مستعملة في معناها وهي مخبر عنها فاندفع الاشكال ، وهذا هو الجواب في أنّ الفعل لا يخبر عنه . قوله : « وتسمّى الجملة » يجوز أنّ يكون بالياء والتاء وضابطه أنّ كلّ لفظين وضعتا لذات واحدة واحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة ، وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث (٦) هنا أحسن ، لأنّ الجملة مؤنثة وهي خبر عنها .

(١) في ر : (وما يخبر به ولا يخبر عنه فسمّيناه حرفاً) ، وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن ل : وبها يستقيم الكلام .

(٣) (عنه) : ساقطة من ل .

(٤) (عنه) : ساقطة من ل .

(٥) في و ، ل ، ش ، ب ، ت ، س : (هو يفيد) .

(٦) (الضمير وتذكيره والتانيث) : ساقطة من ر وهو سهو .

القسم الأول من الكتاب وهو قسم الاسماء

قال الشيخ : ثم أخذ يتكلم على الأقسام الأربعة فأولها قسم
الاسماء ، وسُمِّيَ هذا النوع اسماً من السُّمُو وهو العلو كأنَّه رُفِعَ
أو علا كالعلم عليه أو لأنَّه رُفِعَ مسماهُ عند ذكره إلى الإِذهان .
وعند الكوفيين من السمة ^(١) وهي العلامة وتصغيره على سُمِّي ،
وجمعه تلى أسماء حجة واضحة للبصريين . ثم قال في حدِّ الاسم
« ما دلَّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » . فالحدُّ لا بدَّ
أن يكون مركباً من جنس وفصل ، فالجنس يَحْصِرُ المحدودَ
وغيره ، والفصل يفصله عن غيره ^(٢) . وقوله : « ما دلَّ على معنى »
يَحْصِرُ الاسم ، والفعل والحرف . وقوله : « في نفسه » فَصَلَ
الاسم والفعل عن الحرف وقوله : « دلالة مجردة عن الاقتران »
فَصَلَ الأسم عن الفعل .

قال الشيخ : هذا الحدُّ يردُّ عليه أمور : أحدها أنَّ العيُّوقَ
والصَّبَّوحَ لا يدخلُ في هذا الحدِّ لدلالته على الزمان وهو [٣ ظ]
من قبيل الاسماء بالاتفاق . والجواب أنَّه لا يدلُّ على زمانٍ من
الازمنة الثلاثة ، وإنَّما يدلُّ على الزمان الذي هو أوَّلُ النهار
وآخره ^(٣) ، وقد قيَّدنا الازمنة بالماضي والحاضر والمستقبل فيجب
دخوله في الحدِّ ، فإن قيل فالأفعال المضارعة لا دلالة لها على أحدِ
الزمانين بعينه فهي تحتلُّ الحال والاستقبال كالعيُّوق ^(٤) والصَّبَّوحَ

(١) في الانصاف « الوسم » ٦/١ .

(٢) في ل : (ولما بعد) .

(٣) في ر : (وقد) ساقطة ، وهو سهو .

(٤) هنا انتهى الخرم في س .

في احتماله بالنسبة الى الأزمنة الثلاثة فليكن كالعُيُوق والصُّبُوح
 فيدخل في أحد الأسماء وهي أفعال بالاتفاق • والجواب أن الفعل
 المضارع يدل على أحد الزمانين ولا ينطق العربي ولا من يتكلم
 بكلامه إلا وهو قاصد به دلالة على أحد الزمانين ، وإنما اتفق أن
 دلالة مشتركة بينهما فيقع اللبس عند عدم القرائن على السامع
 فيتوهم متوهم أنه لا دلالة له وليس كالعُيُوق والصُّبُوح فإنهما
 لا دلالة لهما على أحد الأزمنة الثلاثة البتة لا بتعين ولا بالاشتراك
 وإنما احتمالهما للأزمنة احتمال وجودي وغرضنا الدلالة اللغوية
 لا الاحتمالات الوجودية •

قال الشيخ : وأشكل ما يرد على هذا الحد الأفعال التي لا
 تصرف مثل : نعيم وبئس وليس وحبذا وعسى ، فإنها تدل على
 معنى في نفسها من غير زمان فيجب دخولها في حد الاسم وهي أفعال
 عند البصريين (١) • والجواب أن هذه الأشياء دالة على الأزمنة في
 أصل الوضع تقديرًا في بعضها وتحقيقًا في بعضها ، والألفاظ إذا
 خرجت عن دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها
 ذلك عن حدّها واعرابها ، ألا ترى أنك إذا قلت : بعثت وأنت
 تريد الانشاء ، فإنه لا دلالة على زمان أصلاً ، ومع ذلك فإنك
 تحكم بأنه فعل ماضٍ ، وكذلك إذا قلت : ما أحسن زيداً ! ، فإنك
 تقول : ما مبتدأ وأحسن فعل ماضٍ وفاعل (زيداً) مفعول بوقوع
 الفعل عليه ، ولا يصح ذلك إلا بتقدير أصل كان فيه كذلك وإلا
 فهو بعد إرادة التعجب لا يفهم منه هذا المعنى أصلاً ، إذ ليس

(١) انظر الانصاف ٩٧/١ •

لك غرض في (١) أن تُخبر أن شيئاً حسنَ زيداً بل قصدك إلى
 التعجب لا غير ، وإنما ذلك شيء يُقدَّرُ أصلاً له (٢) ثم نُقِلَ
 عنه إلى هذا المعنى ، فبقي إعرابه بعد النقل إلى هذا المعنى كما كان في
 الأصل ، وكذلك قول من يقول : إنَّ أصله استفهام أو اسم
 موصول ، ومن ثم كان المختار أنه لا يلزم من كل مجاز أن تكون
 له حقيقة ، ولما قامت الدلالة على فعليتها بالخصائص كان هذا
 التقدير أحقَّ لثبوت مثله (٣) ، وكذلك إذا قلت : ضاربٌ فإِنَّه
 يدلُّ على معنى في نفسه من غير زمان ، وقد يستعمل دالاً على
 الزمان كقولهم مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ومع (٤) ذلك فلم يخرجهُ
 عن الاسمِية ، لأنَّ أصل وضعه لا دلالة فيه على الزمان ، وكذلك
 هذه الأفعال أصل وضعها الدلالة على الزمان ثم استعملت
 لمعانيها الخاصة مجردة عن معاني الزمان فلا يخرجها ذلك عن حقيقة
 الفعلية كما لم يخرج ضارباً دلالة على الزمان عن حقيقة الاسم .
 وقد أورد على حدِّ الاسم قولهم المستقبل والماضي ونحوه فأنَّها تدلُّ
 على الحدث والزمان ، فأجيب بأمرين : أحدهما أنَّ المستقبل
 والماضي يُرادُ بهما نفس الزمان ، وإذا قيل الفعل مستقبل فالعنى
 مستقبل زمانه ثم حُذِفَ للكثرة . الثاني سلَّمنا أنَّه للفعل لكن
 لا دلالة له (٥) على الزمان بالوضع وإنما لزم الزمان المستقبل من
 حيثُ المعقول كقولك : الاستقبال والماضي والانتظار ونحوه ؛ لأنَّ
 المستقبل إنما يدلُّ على ما يدلُّ قولك : متعلق للاستقبال فلو كان له
 دلالة على [٤ و] الزمان لكان للاستقبال ، والكلام على قولهم : في

- (١) في ل : (انشاء هذه الامثلة) ، ولا يستقيم معه المعنى .
 (٢) (له) : ساقطة من ل .
 (٣) في ل : (مثلها) ، وهو وهم .
 (٤) في ل : (إلا أن وضع) ، ولا معنى له .
 (٥) (له) : ساقطة من ل ، س ، وهو سهو .

نفسه الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى ، أي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ، كقولك : الدار في نفسها حكمها كذا أي لا باعتبار أمر خارج ، وكذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره ، أي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه ، ومن قال : [الضمير] ^(١) في نفسه يرجع الى ما دل أي اللفظ الدال على معنى بنفسه من غير ضمنية يحتاج اليها في دلالة الافرادية بخلاف الحرف فإنه يحتاج الى ضمنية في دلالة على كمال معناه الافرادي ، يرد عليه أن في لا تستعمل بهذا المعنى وأن المقابل وهو الحرف لا يجري فيه النقيض ، فإنه إذا قيل الحرف ما دل على معنى في غيره بعد أن يجعل في غيره تسمية لقولك : (ما دل) فيكون المعنى ما دل بغيره ، أي بلفظ آخر معه على معنى ، وإذا جعل في غيره صفة لمعنى كان المعنى ما دل على معنى حاصل في غيره ، أي باعتبار متعلقه فيتطابق الحدان في مقصود التقابل ، والله أعلم بالصواب .

قوله : وله خصائص .

قال الشيخ : الفرق بين الحد والخاصة أن الحد لا بد أن يكون في جميع آحاد المحدود والخاصة هي التي تكون في بعض آحاده خاصة ^(٢) ، قوله : « منها جواز الاسناد اليه » . يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار عنه بأن يقع مبتدأ وما هو في معناه ، لأن يخبر به وعنه ^(٣) واختص بلام التعريف ليختص فيفيد الاخبار عنه ^(٤) ، وقول الشاعر :

(١) (الضمير) : ساقطة من الاصل .

(٢) في ل (كالضحك وما أشبهه) .

(٣) في ل : (لتخبر عنه لا لتخبر به) .

(٤) (عنه) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

٦ - مَا أَنْتَ بِالْحَكِيمِ التَّوَضُّعِي حُكُومَتُهُ
وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَبَلِ (١)

ونحوه 'مردود' لا يُعْتَدُ به ، كَأَنَّهُ 'لَمَّا رَأَى اللامَ ههنا بمعنى
الذي وصلها بما يُوصَلُ به الذي •

قال الشيخ : لأنَّ الألفَ واللامَ مُنزَلَةٌ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ ،
والدليلُ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : رَجُلٌ ثُمَّ قُلْتَ :
الرَّجُلُ قُلُوا لَا مَعُودَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَخَاطَبِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَلَامًا ،
وَالصِّفَاتُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْأَسْمَاءِ ، والدليلُ [عَلَى أَنَّ الصِّفَاتَ لَا تَكُونُ
إِلَّا لِلْأَسْمَاءِ] (٢) أَنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتِ الْأَسْمَاءَ وَضْعًا عَامًّا ، وَهُوَ كَوْنُهَا
يُخْبَرُ بِهَا وَعَنْهَا ، وَضَعَتِ مَا سِوَاهَا - أَعْنِي الْأَفْعَالَ - وَضْعًا
خَاصًّا ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ بِحَرْفِ الْجَرِّ (٣)
لأنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُخْبَرٌ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ (٤) الْمَعْنَى ، وَالْأَفْعَالُ وَضَعَتِ
لِيُخْبَرَ بِهَا لَا لِيُخْبَرَ عَنْهَا ، فَلَوْ أُضِفَتْ إِلَيْهَا لِأَخْرَجَتْهَا عَنْ
وَضْعِهَا الْأَصْلِيِّ ، وَالتَّوَيْنُ أَيْضًا مِنَ الْخَوَاصِّ كَمَا ذُكِرَ وَالْإِضَافَةُ
كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِهَا الْإِضَافَةُ مُطْلَقًا فَإِنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ (قَدْ

(١) هذا البيت للفرزدق ما ذكر ابن الأنباري يهجو به رجلاً من بني
عذرة فضّل عليه جريراً ، أمامَ عبد الملك بن مروان ، وروايةُ
الانصافِ (ولا البليغ مكان (ولا الاصيل) ، الاصيل : صاحبُ
الحسب ، الجدل : شدةُ الخصومة ، والبيت غيرُ موجودٍ في
الديوان • انظر الانصاف ٥٢١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور
٢٣/١ ، المقرب ١٦٠/١ •

(٢) ما بين القوسين المعوفين : ساقطٌ من الاصل •

(٣) في ل : (قال وإنّما كان ذلك) •

(٤) في ل ، و ، ش ، ت ، ب ، س : (في) ، ولا يستقيم معها الكلام •

أضيفت الى الأفعال ، وإذا أراد المضاف صحت إرادة الإطلاق ، لأن
القول (١) إنما يضاف إليه بتأويله بالمصدر .

ومن أصناف الاسم اسم الجنس

قال صاحب الكتاب : وهو ما عُلّقَ على شيء وعلى كل
ما أشبهه .

قال الشيخ : هذا الحد مدخول فإن المعارف كلها غير العلم
تدخل في هذا الحد إذ تصلح للشيء ولكل ما أشبهه ، والصحيح
أن يقال هو ما عُلّقَ على شيء لا بعينه . قوله : « وكلاهما منقسم
الى اسم عين واسم معنى » ، يعني باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل
ويعني باسم المعنى خلاقه كعلم وهو ما لا يقوم بنفسه وهي عند
النحويين مُسمّاة بالمعاني ولا يسمونها صفات . وقوله : « وكلاهما
ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة » ، يعني : كليهما اسم
المنعنى واسم العين ، فالاسم غير الصفة من الأعيان « رجل فرس » ،
ومن المعاني « علم وجهل » ، والصفة من الأعيان « راكب وجالس » ،
ومن المعاني « مفهوم ومضمّر » ، ونعني بالصفة ما وُضِعَ لذات
باعتبار معنى هو المقصود ، والاسم غير الصفة بخلافه ، فحصل من
ذلك أربعة أقسام ، مثل لكل قسم بمثاليين .

ومن أصناف الاسم العلم

قال صاحب الكتاب : هو ما عُلّقَ على شيء بعينه غير متناول
ما أشبهه .

(١) كذا في ل ، و ، ش ، ت ، ب ، س ، وفي الأصل : (تضاف الى
الفعل ، وإنما أراد المضاف وأراد الجميع لأنه) ، وما أثبتناه أصح .

قال الشيخ : فلو اقتصر على قوله : « ما علق على شيء » بعينه ، لدخلت عليه المعارف كلها ، فميزه بقوله [٤ ظ] « غير متناول ما أشبهه » ، وهذا مما يؤكد ورود الدخول عليه في حد اسم الجنس . ثم قال : العلم ينقسم الى ثلاثة أقسام : الى الاسم ، والكنية ، واللقب ، والدليل على حصرها أنه لا يخلو هذا العلم ، إما أن يكون مضافاً اليه أب أو أم أو لا ، فإن كان فهو الكنية ، وإلا فلا يخلو إما أن تكون فيه دلالة على مدح أو ذم أو لا ، فإن كان فهو اللقب وإلا فهو الاسم .

قوله : وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتل .
قال الشيخ : ظاهر كلامه أن العلم ينقسم الى أربعة أقسام ، وليس كذلك بل المراد أن العلم ينقسم الى مفرد ومركب . ثم شرع بتبيين أن العلم ينقسم الى أمر آخر ، وهو كونه منقولاً ومرتبلاً ، فالمفرد ما كان من كلمة واحدة ، والمركب ما كان أكثر من ذلك ، وهو لا يخلو إما أن يكون ارتباط قبل التسمية أو لا ، فإن كان بينهما ارتباط قبل ذلك فلا يخلو إما أن يكون ارتباطهما حملياً أو لا ، فإن كان حملياً فهو نحو برق نحره وثأبط شرراً وذري حباً وشاب قرناها وما شاكله ، وإن كان غير حملي فهو تركيب الأضافة كغلام زيد ، وإن لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك فهو مثل بعلبك ومعدي^(١) يكر ، وهو التركيب المذكور في باب منع الصرف . وقول الشاعر :^(٢)

- (١) في ل : (رام هرمز) .
(٢) البيت نسبته العيني لرؤية ولم أعثر عليه في ديوانه ، بنو يزيد تجار كانوا بمكة يبيعون البرود واليههم تنسب البرود اليزيدية ، وقد بين الشارح موضع الشاهد فيه ، وهو موجود في ابن يعيش ٢٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/٢ ، الاشموني ١٣٢/١ ، الخزائنة ١٣٠/١ ، العيني ٣٨٨/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٣ و .

لَا يُبَيِّنُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدَ
 ظَلَمْنَا عَلَيْكَ لَهُمْ قَدْ يَدُ
 قَالَ : لَا يَخْلُو يَزِيدُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقُولًا مِنْ قَوْلِكَ يَزِيدُ الْمَالُ
 أَوْ مِنْ قَوْلِكَ : الْمَالُ يَزِيدُ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ ، فَهُوَ مَقْرَدٌ (١)
 وَوَجِبَ أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ الْمَفْرَدَاتِ [فِي بَابِ مَنَعَ الصَّرْفِ] (٢) ،
 وَلَمْ يَفْعَلْ بِهِ ذَلِكَ هَهُنَا ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَقُولٌ مِنَ الثَّانِي (٣) ،
 فَيَكُونُ جُمْلَةً ، وَالْجُمْلَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا وَجِبَ حِكَايَتُهَا ، وَالدَّلِيلُ
 عَلَى (وَجوبِ حِكَايَتِهَا) (٤) ، أَنْ كُلَّ اسْمٍ عِلْمٍ مُرَكَّبٍ حَكَمُهُ بَعْدَ
 التَّسْمِيَةِ فِي الْأَعْرَابِ وَالْبَنَاءِ حَكَمُهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ ،
 وَهَذَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ جُمْلَةٌ لَيْسَ لَهَا إِعْرَابٌ بِاعْتِبَارِ الْجُمْلَةِ (قَوْجِبَ
 بَقَاؤُهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْجُمْلُ لَا إِعْرَابَ لَهَا بِاعْتِبَارِ الْجُمْلَةِ) (٥) ، لِأَنَّ
 الْمُقْتَضَى لِلْإِعْرَابِ مَقْقُودٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُقْتَضَى لِلْإِعْرَابِ اعْتَوَارُ الْمَعْنَى
 الْمُخْتَلِفَةِ عَلَى الْمَفْرَدَاتِ ، وَالْجُمْلُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَوَجْهٌ ثَانٍ وَهُوَ
 أَنَّ الْمُسَمَّى بِالْجُمْلَةِ الْمَقُولَةَ غَرَضُهُ بَقَاءُ صُورَةِ الْجُمْلَةِ فِيهَا وَلَوْ
 أُعْرِبَتْ الْجُمْلَةُ خَرَجَتْ عَنْ صُورَتِهَا ، وَوَجْهٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنَّهُ
 مُتَعَدِّرٌ إِعْرَابُهَا ، لِأَنَّهَا لَوْ أُعْرِبَتْ لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يُعْرَبَ الْأَوَّلُ
 أَوْ الثَّانِي أَوْ هُمَا جَمِيعًا ، وَبَاطِلٌ إِعْرَابُ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى بِمِثَابَةِ
 الزَّائِي مِنْ يَزِيدَ ، وَالْإِعْرَابُ لَا يَكُونُ وَسَطًا ، وَبَاطِلٌ إِعْرَابُ الثَّانِي ،

- (١) فِي و ، ل ، ش ، ب ، س : (نَقَلْتَهُ مِنْ قَوْلِكَ يَزِيدُ الْمَالُ كَانَ
 مَقْرَدًا) ، وَهُوَ حَشْوٌ .
 (٢) (فِي بَابِ مَنَعَ الصَّرْفِ) : زِيَادَةٌ عَنْ و ، ل ، ش ، س ، ب ،
 وَالْأَحْسَنُ اثْبَاتُهَا .
 (٣) فِي و ، ل ، ش ، ت ، ب : (قَوْلِكَ الْمَالُ يَزِيدُ) بِمَعْنَى مِنَ الثَّانِي ،
 وَهُوَ خَطَأٌ .
 (٤) فِي ل : (عَلَى أَنَّ الْجُمْلَ إِذَا سُمِّيَ بِهَا تَحْكِي) (مَكَانَ) (وَجوبِ
 حِكَايَتِهَا) وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهَا الْكَلَامُ .
 (٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ر ، وَسَقُوطُهَا سَهْوٌ .

لأنَّه يؤدي الى أن يكون الأوَّلُ معرباً مبنياً وباطلٌ إعرابهما جميعاً ،
لأنَّ إعراباً واحداً في وجه واحد لا يستقيم أن يكون لشئين •
وقوله : « بني يزيد » لا يحسن أن يكون بدلاً ، لأنَّ البدل هو
المقصود بالذكر ، ولو جعله بدلاً لاحتاج الى موصوفٍ مقدَّرٍ وهو
الاخوال وما يقوم مقامهم ، ولا حاجة (١) الى هذا التقدير مع الاستثناء
[عنه] (٢) فتعين أن يكون صفة ، وقد يجوز البدل على قبحه •
وقوله : « علينا لهم فديد » جملة في موضع المفعول الثالث
لنبتت ، وظلماً في موضع المفعول من أجله ، والعامل فيه لهم ،
ومعنى « علينا لهم فديد » أي (٣) يفدون لأجل الظلم ، أي يصيحون
وقد يكون في موضع نصب على الحال على ضعفه (٤) ، فيها ، لأنَّ
العامل فيها بمعنى فعل ، وقد أجيز أن يكون ظلماً مفعولاً ثالثاً
بمعنى ظالمين ، وقد يكون ما بعده كال تفسير له ، وكان نحو برق
نجره ، له بریق ففعل برق نجره فغلب ، وتأبط شرّاً جعل
سيفه تحت أبطه يوماً وخرج ، فسئلت أمه عنه فقالت لا
أدري إلا أنَّه تأبط شرّاً وخرج فسئلي تأبط شرّاً ، وذري
حبّاً كان يذري الحب فغلب عليه ذلك ، قال الشاعر (٥) :

٨ - إِنَّ لَهَا مُرْكَبًا أَرْزَبَا

(١) كَأَنَّهُ جِبْهَةٌ ذَرَّى حَبًّا

- (١) في ل : (فائدة في) ، وما أنبتناه احسن •
(٢) في ل : (أنهم) ، وهو تحريف •
(٣) (عنة) : زيادة عن ل ، لأجل السياق •
(٤) في ل : (قبيحة) ، وهو تحريف •
(٥) نسبه سيبويه لرجل من طهية والرواية فيه (مركباً) مكان (مركباً)
وفي ابن يبعش لركباً المركب : أعلى الفرج ، والأرزب : الغليظ ،
ذري حبّاً : اسم رجل • والشاهد فيه (ذري حبّاً) منقولة
على الحكاية • الكتاب ٦٤/٢ ، المقتضب ٤/٤ ، شرح الجمل لابن
عصفور ٣٧٩/٢ ، ابن يعيش ٢٨/١ ، الجهرة ٢٥٥/١ ، اللسان
٢٨٧/١ •

وَشَابَ قَرْنَاهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ فِي أَبْنَائِهَا^(١) :

٩ - كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكَحُونَهَا
بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

أي بني التي شَابَ جانباً رأسها في الصرِّ والحلب كعادة
الراعيات فَغَلَبَ عَلَيْهَا ذَلِكَ ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّمَا هُوَ نُبَّتٌ
أَخُوَالِي بَنِي تَزِيدٍ بِالنَّاءِ تَنْطَعُ عَنْهُ وَتَبَحَّحُ بِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ
فِي الْعَرَبِ تَزِيدٌ بِالنَّاءِ وَآلِيهِ تَنْسَبُ الْبُرُودُ التَّزِيدِيَّةُ ، وَهُوَ [٥ و]
مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الرِّوَايَةَ هُنَا بِالنَّاءِ ، وَالثَّانِي أَنَّ تَزِيدَ
بِالنَّاءِ مُفْرَدٌ فِي كَلَامِهِمْ لَا جُمْلَةٌ قَالَ الشَّاعِرُ :

١٠ - يَعْشُرُنَ فِي حَدِّ الطُّبَّاتِ كَأَنَّمَا
كُسِيَتْ بِرُودَ بَنِي تَزِيدٍ الْأَذْرُعُ^(٢)

(١) البيت نسبته أبو عبيدة في مجاز القرآن للأسدي ولم يسمه ٤٧/١ ،
قَرْنَاهَا : ظفيراها ، صرَّ الناقة : شد عليها الصرار ، وهو خيط
يُشدُّ فوق الخلف لئلا يرضعها ولدها ، وهو غير منسوب في
الكتاب ٢٥٩/١ ، ٧/٢ ، ابن يعيش ٢٨/١ ، المقرب ٦٥/١ ،
المقتضب ٩/٤ ، ابن عقيل ١٢٥/١ ، الخصائص ٣٦٧/٢ .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ورواية ديوان البذليين (يزيد) مكان
(يزيد) وقال العسكري قرأته علي بن دريد بياء تحتها نقطتان ،
الطُّبَّاتُ : جمع طُبَّةٍ وهي طرف النصل ، والضمير يعود على
حمر الوحش ، برود بني يزيد : برود منسوبة إلى يزيد بن عمران
في قضاة . ديوان الهذليين ١٠/١ ، ما يقع فيه التصحيف والتحريف
ص ٣٢٨ ، الخصائص ٣١٤/١ ، المصنف ٢٧٩/١ .

فاستعماله كالجملة خطأ ، ومثل 'يزيد' في الجملة ما أنشد
ثعلب^(١) :

١١- بَنُو يَدِرُّ إِذَا مَشَى
وَبَنُو يَهَزُّ عَلَى الْعِشَاءِ^(٢)

وعمرويه وسيبويه فيه وجهان : أكثرهما البناء على الكسر ،
كأنهم أجروا 'مَجْرَى الصَّوْتِ' لما أشبهه 'أَوْ' لما كان أعجمياً
لا معنى له 'عندهم' ، أو 'ليُفَرِّقُوا' بين التركيب مع الأعجمي وبينه
مع العربي ، واليه أشار سيبويه^(٣) ، والثاني أن 'يُعْرَبَ' آخره
إعراباً بعلبك •

قوله : والمنقول على ستة أنواع •

قال الشيخ : المنقول ما كان موضوعاً لشيء قبل ذلك نسم
سمي به ، والدليل على حصره في ستة أنواع أنه لا يخلو إما أن
يكون منقولاً من مفرد أو لا ، والثاني هو القسم السادس وهو المركب

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سياد الشيباني النحوي
المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة ، سمع عن إبراهيم بن
المنذر الخراساني وابن سلام الجعفي وابن زياد الاعرابي وسلمة بن
عاصم والزبير بن بكار ، روى عنه اليزيدي وعلي بن سليمان الاخفش
وابن الانباري ، ولد سنة (٢٠٠هـ) وتوفي سنة (٢٦١هـ) ، نزهة
الالباء ص ١٥٧ ، انباء الرواة ١/١٣٨ ، بغية الوعاة ١/٣٩٦ •

(٢) البيت لم اعثر عليه على الصورة التي ذكرها الشارح ، والذي وجدته
في كتاب الاضداد يختلف عنه بعض الشيء ، قال وانشدنا أبو العباس
عن سلمة عن الفراء عن الكسائي :

أَعْيَرُ بَنِي يَدِبٍ إِذَا تَعَشَّى
وَعَمِيرُ بَنِي يَهَزُّ عَلَى الْعِشَاءِ
قال جعل يَهَزُّ وَيَدِبُ اسمين • الاضداد ص ٥ •

(٣) انظر الكتاب ٧/٢ •

على اختلاف أنواعه كقولك : تَأْبَطَ شَرًّا وَذَرَّى حَبًّا وَشَابَ
 قَرْنَاهَا ، وَعَبَدَ اللَّهُ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَإِنْ كَانَ مَقُولًا عَنْ فَرْدٍ فَلَا
 يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَصْرُهَا فَلَا
 حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ (١) ، فَإِنْ كَانَ اسْمًا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَوْتًا
 أَوْ لَا ، فَالْمَوْتُ هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ 'كَبَبَةٌ' ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَوْتٍ
 فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ فَهُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ ،
 وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صِفَةٍ ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمَ عَيْنٍ أَوْ اسْمَ
 مَعْنَى ، فَإِنْ كَانَ اسْمَ عَيْنٍ فَهُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ ، وَإِلَّا فَهُوَ الْقِسْمُ
 الثَّانِي ، وَالْفِعْلُ هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، وَالْحَرْفُ لَمْ يَجِدْهُ فُلَمْ يَذْكُرْهُ •
 وَنَائِلَةُ اسْمٍ صَنَمٌ فَاعِلَةٌ هُنَا نَالٌ يَنَالُ أَوْ يَسْئُلُ ، وَأَيْسٌ مُصَدَّرٌ فِي
 الْأَصْلِ مِنْ اسْمِهِ أَوْ سَاءَ أَوْ أَيَّسًا أَيْ أَعْطَاهُ ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ
 أَيْسٍ مَقْلُوبٍ يَتَّسِقُ ؛ لِأَنَّ مُصَدَّرَ الْمُقْلُوبِ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْأَصْلِ ،
 وَلَوْلَا أَنَّ أَصْلَ أَيْسٍ يَتَّسِقُ لِلزِّمِّ أَنْ يُقَالَ : آس • وَفِي الْعَرَبِ
 شَمَّرٌ قَالَ الشَّاعِرُ :

١٢- فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شَوَاطِرٍ وَحَيَّةٍ
 وَهَلْ أَنَا لَاقٍ حَيَّ قَيْسٍ بِنِ شَمَّرٍ (٢)

وهو غير مُنْصَرَفٍ بِالِاتِّفَاقِ • وَقَوْلُهُ : « كَعْسَبَ » ،
 [كَعْسَبَ] (٣) الرَّجُلُ إِذَا دَسَّى شَيْئًا مُتَقَارِبًا خَطَاهُ ، وَهُوَ مُنْصَرَفٌ

-
- (١) فِي ل : (وَالِدَلِيلِ عَلَى الْحَصْرِ ظَاهِرٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ هُنَا) •
 (٢) الْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ ، وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ (شَرْطُ) مَكَانِ (شَوَاطِرِ) ،
 شَوَاطِرٌ وَحَيَّةٌ جِبْلَانٌ فِي بِلَادِ بَنِي طِيٍّ • دِيَوَانُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ص ٧٥ •
 (٣) (كَعْسَبَ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل ، وَانْتَبَهَتْ لِأَنَّ (كَعْسَبَ) الْأَوَّلَى مِنْ
 كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ ، وَلَيْسَ مَعَهَا (الرَّجُلُ) ، وَالثَّانِيَةُ تَتَّفَقُ مَعَ السِّيَاقِ
 الَّذِي سَاقَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ •

عند سيويه وأكثر النحويين خلافاً^(١) لعيسى بن^(٢) عمر النحوي
وسنذكر مذهبه فيما بعد .

قوله : عن أمرٍ كما صممت .

قال الشيخ : اسم لبرية من صمت يصمت وإستشهاده
بالبيت^(٣) يستقيم^(٤) على وجهين : أحدهما أن فعل يجيء على
يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ . والوجه الثاني أن ثبت صمت يصمت ولا
يستقيم على غير ذلك ، وقول بعضهم يجوز أن يكون أصله
أَصَمَّتْ ثم غُيِّرَ اثبات لبابه^(٥) ، بغير ثبت ، وأصله أن رجلاً قال
لصاحبه فيها أصمت تخويفاً فسُمِّيتَ به ، وقد قيل إن وحش
أصمت علم على كل مكان ففر كأُسامة ، وإن كان وحش في
أصله بمعنى خلا ، ولا يخرج بذلك عن أن يكون أصمت علماً
منقولاً كَبَذَرَ أو مرتجلاً كحمار قبّان ونحوه من المضافات ،
يقول : « أَشَلَّى » أي الكلاب كلبه أو كلاباً سلوقيّة باتت هي

- (١) انظر الكتاب ٧/٢ ، وفيه ، العدو الشديد مع تداني الخطأ .
(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرئ ، حجة في القراءات ، أخذ
عن عبدالله بن أبي اسحاق وغيره ، وأخذ عنه الخليل ، توفي سنة
(١٤٩ هـ) ، مراتب النحويين ص ٢١ ، اخبار النحويين ص ٣١ ،
انباء الرواة ٣٧٤/٢ ، نزهة الالباء ١٢ .
(٣) البيت من قصيدة للراعي النميري - عبدالله بن حصين - مدح بها
عبدالله بن معاوية :

أَشَلَّى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا

بِوَحْشٍ إِصْمَتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ

أشلى : دَعَا ، أَوْدُ : اعوجاج ، الديوان ص ٤٦ ، ابن يعيش ٣٣/١ ،
الاشموني ١٣٣/١ ، الخزانة ٢٨٤/٣ .

- (٤) في ل ، س : (مستقيم) ، وما أثبتناه أرجح .
(٥) في و ، ر : (لباب) وهو تحريف ، لأن الضمير في (لبابه) يعود على
الفعل الذي نقل منه .

أي الكلبة ، و بَاتَ أيضاً هو بهما ، أي يوحش أصمت ، وأضره
لأنه متقدم في المعنى لأشلى أو لبات الأولى في أصلابها أو د أي
في ظهورها إيموجاج وهو دليل القوة (١) ، (ويجوز أن يكون وحش
أصمت لكل مكان قفر بمعنى مثل وحش أصمت ، وكذلك
قولهم بلد أصمت وبلدة أصمت) (٢) . وقوله :

١٣- عَلَى أَطْرِقًا بِالِيَاتِ الْخِيَا
مِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِي (٣)

قال الشيخ : وقوله :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدُّوِي
يُزَبِرُهَا الْكَاتِبُ الْحَمِيرِي

على أطرقا فأطرقا اسم لبقعة معروفة أيضاً ، يُقَالُ أَصْلُهُ
أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِصَاحِبِهِ فِيهَا أَطْرِقًا تَخْوِيفًا فَسَمِيَ بِهِ . وَبِالِيَاتِ
الْخِيَامِ حَالٌ مِنَ الدِّيَارِ ، وَإِلَّا الثُّمَامُ إِسْتِنَاءٌ مَنْقُطَعٌ ، وَإِلَّا الْعِصِي
مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَنْشُدُهُ (٤) ، بِالِيَاتِ الْخِيَامُ بِالرَّفْعِ (٥)
يَجْعَلُونَهُ مَبْتَدَأً ، وَبَعْضُهُمْ يَنْشُدُهُ (٦) إِلَّا الثُّمَامُ وَالْأَعِصِي بِالرَّفْعِ

- (١) (القوة) : ساقطة من ب ، ش ، ر ، وهو سهو .
(٢) في ل : (ويكون مرتجلاً ، والمرتل هو المخترع وهو على قسمين
كما ذكرنا قياسي وشاذ ، فالقياسي ما كان على قياس كلام العرب ،
والشاذ ما ليس كذلك) ، وما أثبتناه أرجح .
(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . أطرقا : اسم موضع ، الباليات :
الخلقات ، الثمام : نبت يحشى به فرج البيوت ، العيصي : جمع
عصا وهي قوائم الخيمة . الدوي : الدواة ، ديوان الهذليين ٦٤/١ ،
٦٤ ، أمالي ابن الحاجب ١٠١ و ، ابن يعيش ٣١/١ ، الأسموني
١٣٢/١ ، العيني ٣٩٧/١ الصحاح (زبر) ٦٦٢/٢ .
(٤) في ل : (يرويه) .
(٥) (بالرفع) : ساقطة من س ، ل ، ب ، ت .
(٦) (وبعضهم ينشده) : ساقطة من ل .

وليس بصواب وإنما يجوز^(١) بناءً على وجهين : أحدهما أنه يجوز الاتباع [ه ظ] فتقول : أعجبنى ضرب زيد العاقل بالرفع . والثاني إما على قولهم ما جاءني أحد إلا حماراً محمولاً على اللغة التسمية ، وإما على أن إلا بمثابة غير^(٢) . وقوله : « باليات الخيام » فكانت الخيام مرفوعة من حيث المعنى ، فكأنه قال : باليات خيامها ، فيكون قوله : إلا الثمام على اللغة التسمية ، وإما على أن إلا بمثابة غير وكل ضعيف ، أما أعجبنى ضرب زيد العاقل ، فلأن زيدا معرباً والتوابع إنما تجرى على متبوعاتها على حسب إعرابها ، وأما ما جاءني إلا حماراً فلأن ذلك إنما ثبت في النفي مع أنه فيه ضعف ، لأن الحمار ليس من جنس^(٣) الأحدين فلا يكون بدلاً لا بعضاً ولا كلاً ولا اشتمالاً ، لأن بدل^(٤) الاشتمال إنما يكون بينه وبين المبدل منه ملازمة ، وهذا ليس كذلك فصارت بمثابة بدل الخلط ، فلا يخفى سقوطه . وأما كون إلا بمثابة غير فشرطه في الفصح أن تكون تابعة لجمع منكر غير منحصر وذلك مفقود ههنا ويرد على استشهاده « بأطرقاً » إن كل تقسيم ذكرت فيه أنواع باعتبار صفات مصححة للتقسيم يجب أن تكون صفة كل قسم منتفية عن بقية الأقسام ، وإلا لم يصح التقسيم باعتبارها . مثال ذلك إذا قلت : الجسم ينقسم إلى حيوان وغير حيوان فيجب أن تكون الحيوانية منتفية عن بقية الأقسام الأخر ، وههنا التقسيم قد ذكر فيه المركب فيجب أن يكون التركيب منتفياً عن بقية

(١) في ل : (على ضعف ظاهر وبيانه) ، ولا يستقيم معها الكلام .
(٢) (وإما على أن إلا بمثابة غير) : ساقطة من و ، ت ، ب ، ش ، وما ذكرناه أرجح .
(٣) في ل : (جملة) ، وهو وهم .
(٤) (لأن بدل الاشتمال) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

الاقسام ، فتمثيله بقوله أَطْرَقَا في غير قسم المركب ليس
بمستقيم . وِبَّهٌ « حكاية » صوت الصغير يقالُ إِنَّ أُمَّه قَالَتْ
وهي تَرْقِصُهُ طفلًا :

١٤- لِأَنْكَحَنَّ بَبَّهَ جَارِيَةً خِدَبَّهَ^(١)
مُكْرَرَّةً مُحَبِّبَةً تَجِبُ أَهْلَ الْكَعْبَةِ
فَقَلَبَ عَلَيْهِ .

قوله : والمرتجل على ضربين إلى آخره .

قال الشيخ : القياس ما كان عليه قياس كلام العرب ، والتماذا
ما ليس كذلك فغَطَفَانُ نظيره بَزَوَانُ ، وعَمْرَانُ نظيره
سِرْحَانُ ، وَحَمْدَانُ نظيره سَكْرَانُ ، ونظيرُ فَقْعَسٍ جَعْفَرُ
وَأَنَّ صَحَّ مَا قِيلَ مِنْ فَقْعَسٍ فَقْعَسَةً أَيْ ذَلَّ كَانَ مَقْبُولًا ،
ونظيرُ حَنْتَفٍ مَنَسَلٍ^(٢) أَوْ جَعْفَرُ ، والتماذا نحو مُحَبِّبٍ
وَمَوْهَبٍ وَمَوْظَبٍ وَمَكْوَرَةٍ وَحَيَوَةٍ . أَمَّا مُحَبِّبٌ فقياسه
الادغام^(٣) لِأَنَّ كُلَّ مَفْعَلٍ عَلَيْهِ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ يَجِبُ
أَدْغَامُهُ ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ مَحَبٌّ ، وَأَمَّا مَوْهَبٌ وَمَوْظَبٌ
فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِالْكَسْرِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَفْعَلٌ
فَاؤُهُ « وَاوٌ » ، وَمَكْوَرَةٌ كَانَتْ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ بِالْأَلْفِ لِأَنَّ كُلَّ
مَفْعَلَةٍ عَلَيْهَا « وَاوٌ » أَوْ يَاءٌ يَجِبُ قَلْبُهَا الْفَاءَ ، وَحَيَوَةٌ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ

(١) الرجز نسب لهند بنت أبي سفيان قالت هي ترقص ولدها عبدالله
ابن الحرث بن نوفل ، تجب : بمعنى تغلب نساء قريش ، وببَّه :
لقب عبدالله ، خدبة : كاملة الخلق . المصنف ١٨٢/٢ ، ابن يعيش
٣٢/١ ، العين ٤٠٣/١ ، الصحاح (سبب) ٨٩/١ ، اللسان
(ببب) .

(٢) في و ، ش ، ل ، ت (أو جعفر) .

(٣) في ر : (كادغام) ، وهو تحريف .

حَيَّه ، لَأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسُبِقَتِ أَحَدَاهُمَا بِالسُّكُونِ
قَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ فِيهَا^(١) ، وَمَوْظَبُ اسْمٍ مَكَانٌ •

(فصل) قوله : وَإِذَا اجْتَمَعَ لِلرَّجُلِ اسْمٌ غَيْرُ مُضَافٍ وَلَقَبٍ
أَضِيفَ اسْمُهُ إِلَى لِقَبِهِ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : لَمَّا ذَكَرَ الْعِلْمَ بِمَا هُوَ عِلْمٌ ، شَرَعَ يَتَكَلَّمُ فِي
أَحْكَامِ الْعِلْمِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ مَا بَعْدَ هَذَا الْفَصْلِ عَقِبَ ذِكْرِهِ
الْعِلْمَ ، لَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ وَإِنَّمَا فَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِهَذَا الْفَصْلِ لِأَنَّ هَذَا
الْحَكْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْعِلْمِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ^(٢) ، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْأَوَّلِ مِلَازِمَةً^(٣) ذَكَرَهُ عَقِبَهُ •

قَالَ الشَّيْخُ : ذَكَرَ اللَّقَبَ مُطْلَقًا ، وَالْمُرَادُ بِهِ اللَّقَبُ الَّذِي هُوَ
غَيْرُ صِفَةٍ ، لِأَنَّ الْأَلْقَابَ الصِّفَاتِ لَا تَضَافُ إِلَيْهَا مَوْصُوفَاتُهَا ، وَتُذَكَّرُ
تَعْلِيلُ امْتِنَاعِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا وَالْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ فِي
الْمَجْرُورَاتِ ، وَتَرْكُ تَقْيِيدِهِ اعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَى التَّمَثِيلِ فَإِنَّهُ لَمْ يُمَثَّلْ
إِلَّا بِغَيْرِ الصِّفَاتِ • وَقَوْلُهُ : « أَضِيفَ » ظَاهِرٌ فِي وَجُوبِ الْإِضَافَةِ ،
كَمَا إِذَا قِيلَ الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْبَصْرِيِّينَ^(٤) ، وَقَدْ
أَجَازَ الزَّجَاجُ^(٥) الْإِتْبَاعَ ، وَرَوَى الْفَرَّاءُ^(٦) قِيسَ قُفَّةً ، وَيَحْيَى

(١) فِي ل : زِيَادَةٌ بِمَقْدَارِ أَرْبَعَةِ أَسْطُرٍ ، لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهَا الْكَلَامُ •

(٢) فِي ل : (أَوَّلًا) •

(٣) فِي ل : (الْمَلَائِكَةُ) •

(٤) انْظُرِ الْأَشْمُونِي ١٣٠/١ •

(٥) هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ الْمَعْرُوفُ بِالزَّجَاجِ ، أَخَذَ النُّحُو
عَنِ الْمُبَرِّدِ وَأَخَذَ عَنْهُ الْفَارَسِيُّ • تَوَفَّى سَنَةَ (٣١١ هـ) نَزْهَةَ الْأَلْبَاءِ
ص ١٦٧ ، أَنْبَاءُ الرِّوَاةِ ١/١٥٩ ، بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١/٤١١ •

(٦) هُوَ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بِالْفَرَّاءِ إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ

عينان بالاتباع ، وهو رجل " كان ضخم العينين فلقب ، وقد جاء بن قيس الرقيات منونا عطف بيان أو بدلا ، فيكون ترك تقيده إمّا اعتماداً منه على ظهور [٦ و] الوجه الآخر ، فذكر الوجه المشكل خاصة وترك ذلك الوجه الظاهر عنده ، وإمّا لأنّه مذهبه ، ووجه إشكاله أنّهما اسمان لذات واحدة (١) ، فيتعذر إضافة أحدهما الى الآخر ، ودليله اتفاقهم على منع أسد السبع أو سبع الاسد وشبهه وسبب الامتناع أنّ الإضافة جيء بها لغرض تخصيص الأول أو تعريفه فإذا كانا لشيء واحد تعذر أن يتخصص أحدهما بالآخر أو يتضح (٢) ، ووجه صحة الإضافة في هذا الكلام أمران : أحدهما أنّ اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ ، ويطلق ويراد به المدلول ، دليله قولك ذات زيد ، فالذات للمدلول وزيد للفظ ، فكذلك يجوز أن يقال إنّ زيدا قصد به ههنا قصد الذات ، وقصد قصد به قصد اللفظ فكأنّه قال : مسمى هذا اللفظ الذي هو قفة ، وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان فيه فتصح الإضافة فيصير بمثابة قولك غلام زيد . والوجه الآخر أنّه لما توهم التكرار في زيد عند قصد إضافته للاختصار صار بمثابة قولك كل غلام ، فأضيف للتبيين والتعريف كما أضيف كل غلام ، وهذا يشبه زيد المعارك من حيث أنّه إضافة للعلم ، إلا أنّ هذا لازم أو أولى ، وذلك ضعيف باتفاق ، ولزم عند الإضافة إضافة الاسم الى اللقب فلا

= بعد الكسائي ، أخذ النحو عن الكسائي وروى عن قيس بن الربيع ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم ، توفي سنة (٢٠٧هـ) ، مراتب النحويين ص ٨٦ ، غاية النهاية ٣٧١/٢ ، نزهة الالباء ص ٦٥ ، بغية الوعاة ٣٣٣/٢ .

- (١) في ل : (والاسمان المتصلان لذات واحدة) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : (تتضح به صحة الإضافة) ، ولا يستقيم بها الكلام .

يجوز العكس ، لأنَّ اللقبَ إِنَّمَا يكونُ لقباً عندَ اشتهاره ، وإضافة
غيرِ الأشهرِ إلى الأشهرِ هو الوجهُ •

قوله : وإنَّ كانَ مضافاً أو كنيةً أُجْرِيَ اللقبُ على الاسمِ
فقيلَ هذا عبدُ اللهِ بطةٌ وهذا أبو زيدٌ قُفَّةٌ •

قالَ الشيخُ : يتعيَّنُ الوجهُ القياسيُّ (١) إمَّا عطفَ بيانٍ وإمَّا
البدلُ وتَعذُّرُ الإضافة ، ووجهُ تَعذُّرِها أَنَّكَ لو أضفتَ لم يخلُ
إمَّا أنْ تُضيفَها أو أحدهما ، وكلاهما باطلٌ ، وبيانُ تَعذُّرِ إضافتهما
من وجهين : من حيثُ اللفظُ ومن حيثُ المعنى ، أمَّا اللفظُ فلأنَّ
انضمامَ حَقِّه أنْ يعقوبه الأعرابُ لاختلافِ العواملِ ، فإذا أضفتَهما
جميعاً في موضعِ الرفعِ فيجبُ أنْ ترفعَهما جميعاً لاستحقاقهما ذلكَ
باعتبارِ الفاعليةِ فيكونُ الثاني مرفوعاً مخفوضاً وهو ممتنعٌ ، ومن حيثُ
المعنى هو أنَّ الاسمَ إِنَّمَا يُضافُ إلى الاسمِ المعرُوفِ لتعريفه فيتَعذَّرُ
إضافتهما جميعاً إلى أمرٍ آخرَ لكونِ الثاني لا فائدةَ فيه إذا إضافةً
الأولِ إلى الثالثِ (٢) يَسْتَفْنَى بها عن الثاني (٣) ، ووجهُ ثالثِ
وهو (٤) أنَّ الشَّيْئَيْنِ إِنَّمَا يضافانِ بواسطةِ الاشتراكِ بحرفِ العطفِ ،
ونو جئتُ بحرفِ العطفِ ههنا لامتنعَتِ العلميةُ • [ووجهٌ رابعٌ وهو
أنَّ المضافَ إِنَّمَا يُضافُ باعتبارِ خصوصيةِ بينه وبينِ المضافِ إليه
ليستَ لغيره ، فلو أضفتَهما إلى الثالثِ للزمَ أنْ يكونَ بينَ الأولِ
والثالثِ اختصاصٌ ليسَ لغيره في ذلكَ المعنى وذلكَ مؤدَّى إلى
التناقضِ ، وبيانهُ هو إِنَّكَ إذا أضفتَ إلى الثالثِ لزمَ هذا أيضاً

(١) في ل : (المشهور) ، وما أثبتناه أرجح •

(٢) في ر : (الثاني) ، وهو خطأ •

(٣) في ر : (الثالث) ، وهو خطأ •

(٤) في ل : (وهو) ساقطة ، وهو سهو •

فَكَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ 'بِالْثَّانِي خُصُوصِيَّةٌ' فِي هَذَا الْمَعْنَى دُونَ غَيْرِهِ وَلِئِنْ
بِالْثَّالِثِ خُصُوصِيَّةٌ فِي الْمَعْنَى بَعِيْنَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ بِهِ
خُصُوصِيَّةٌ مَا لَهُ بِهِ خُصُوصِيَّةٌ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ ^(١) لَا يَجُوزُ إِضَافَةُ
الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ بَعْضُ الْأَسْمِ ، وَبَعْضُ الْأَسْمِ لَا يُضَافُ وَكَذَلِكَ
الْثَّانِي •

(فصل) قوله : 'وَقَدْ سَمُّوْا إِلَى آخِرِهِ' •

قَالَ الشَّيْخُ : 'أَعُوْجُ فَحُلٌ' مِنَ الْخَيْلِ كَانَ لَكِنْدَةَ أَشْهَرَ خَيْلِهِمْ
وَأَكْثَرَهَا نَسْلًا وَآلِيَهُ تَنْسَبُ بَنَاتُ 'أَعُوْجِ' الْأَعُوْجِيَّاتِ ، وَآلِهُنَّ
فِي الْخَيْلِ كَثِيرٌ لِمَعَاوِيَةَ وَعَلِيٍّ وَزَيْدِ الْخَيْلِ ، وَشَدَقُمْ فَحُلٌ مِنْ
الْأَبْلِ كَانَ لِلنَّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ ، وَعَلِيَّ بْنِ لَكْلِبِ بْنِ وَائِلٍ ^(٢) ،
وَحُطَّةٌ عَنَزَةٌ سَوِيَّةٌ ، وَفِي الْمَثَلِ { قَبَّحَ اللَّهُ مِعْزَى خَيْرُهَا
حُطَّةٌ } ^(٣) ، وَهَيْلَةٌ وَكَذَلِكَ ، وَضَمْرَانُ كَلْبٌ لِلنَّابِغَةِ وَكَسَابُ
كَلْبٌ لِلْيَدِ •

(فصل) قوله : 'وَمَا لَا يَتَّخِذُ وَلَا يُؤَلِّفُ' فَيَحْتَاجُ إِلَى التَّمْيِيزِ

بَيْنَ أَفْرَادِهِ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : هَذَا الْفَصْلُ يَرُدُّ إِشْكَالًا عَلَى حَدِّ الْعِلْمِ ، لِأَنَّ
حَدَّ الْعِلْمِ هُوَ ^(٤) الْمَوْضُوعُ لَشَيْءٍ بَعِيْنِهِ غَيْرِ مَتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ وَهَذَا

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ الْمُعْقُوفَيْنِ : زِيَادَةٌ عَنْ ل ، وَبِأَثْبَاتِهَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ •

(٢) فِي ل : (بَكَر) بَكَرَ أَحَدُ أَجْدَادِهِ ، وَهُوَ مَشْهُورٌ بِكَلْبِ بْنِ وَائِلٍ ،
انْظُرْ مُخْتَلَفَ الْقَبَائِلِ وَمُؤْتَلَفَهَا ص ٢١ •

(٣) يَضْرِبُ مِثْلًا لِمَنْ لَهُ أَدْنَى فَضِيلَةٍ إِلَّا أَنَّهَا خَسِيسَةٌ ، وَحُطَّةٌ : اسْمُ
عَنَزَةٍ كَانَتْ عَنَزَةً سَوِيَّةً مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٨٥/٢ ، جُمُورَةُ الْأَمْثَالِ
لِأَبِي هَلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ ١٢٣/٢ •

(٤) (هُوَ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، ب ، وَهُوَ سَهْوٌ •

وَضَحَ لشيءٍ ، وَلَمَّا أَشْبَهَهُ فَقَدْ فَقِدَتْ مِنْهُ الْحَقِيقَةُ الْعِلْمِيَّةُ (١) .
 وَأَجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا : أَنَّهُ مُوَضَّوعٌ لِلْجِنْسِ بِأَسَرِهِ ، وَإِذَا
 كَانَ مُوَضَّوعًا لِلْجِنْسِ بِأَسَرِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُتَنَاولٍ مَا أَشْبَهَهُ ، وَلَوْ كَانَ
 الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَكَانَ الْجَوَابُ مُسْتَقِيمًا وَلَكِنَّهُ مُوَضَّوعٌ لِلْجِنْسِ بِكَمَالِهِ
 وَمُوَضَّوعٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ آحَادِهِ ، فَإِذَا وَضَحَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ
 آحَادِهِ فَهُوَ وَجْهُ الْأَشْكَالِ .

وَالْجَوَابُ الْمَرْضِيُّ فِيهِ أَنَّ يُقَالُ إِنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ هَذِهِ
 الْأَلْفَافَ وَعَامَلَتْهَا مَعَ الْأَعْلَامِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ ، فَمَا اجْتَمَعَ فِيهِ
 مَعَ الْعِلْمِيَّةِ عِلَّةٌ أُخْرَى وَمُنْعٌ [دَخُولُ] (٢) ، الْأَلْفِ وَالْبَلَامِ
 وَالْإِضْفَةِ (٣) ، فَلَا يَدُّ مِنَ التَّخِيلِ فِي تَقْدِيرِهَا أَعْلَامًا . قَالَ سَيُورِيَّةُ (٤) :

كَلَامًا مَعْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ مُوَضَّوعَةٌ لِلْحَقَائِقِ الْمَقُولَةِ الْمُتَحَدَّةِ فِي
 الذَّهْنِ وَمِثْلُهُ [٦ ظ] بِالْمَعْنَى فِي الذَّهْنِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ ،
 وَإِذَا صَحَّ أَنَّ تَضَعُ اسْمًا بِالْأَلْفِ وَالْبَلَامِ لِلْمَعْنَى (٥) الذَّهْنِيَّ فَلَا يَدُّ أَنَّ
 تَضَعُ الْعِلْمَ لَهُ . قَوْلُهُ : إِذَا قُلْتَ هَذَا أَسْمَاءُ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ هَذَا
 الَّذِي مِنْ صِفَتِهِ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، يَعْنِي فِي الذَّهْنِ ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ
 الزَّمْخَشَرِيُّ بِقَوْلِهِ « فَإِذَا قُلْتَ أَبُو بَرَّاقِشَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ الضَّرْبَ
 الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، وَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّهُ لِمَعْنَى فِي الذَّهْنِ فَإِذَا
 أَطْلَقُوهُ عَلَى الْوَاحِدِ فِي الْوُجُودِ فَإِنَّمَا أَرَادُوا بِهِ الْحَقِيقَةَ الْمَقُولَةَ فِي

(١) فِي ل : (الْعِلْمِ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) (دَخُولُ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل ، وَبِهَا يَكْمَلُ اعْنَى .

(٣) فِي ل : (مِثْلُ أَسْمَاءٍ وَثَعَالَةٍ) .

(٤) انْظُرْ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ١/١٣٦ .

(٥) فِي ل : (مَوْضِعُ الْمَعْنَى) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَحْسَنَ .

الذهن ، وصحَّ إطلاقه على الواحد لوجود الحقيقة ، وجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه ، ولا مشاحة في أن الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود ، فاذا أُطلق على الوجود أُطلق لغير ما وُضع له لأننا علمنا أنهم عاملوا الأمرين ^(١) في التسمية بمعاملة واحدة بدليل قولك : أَكَلْتُ الخبزَ وَشَرِبْتُ الماءَ وأشباهه ولا معهود ، وإرادة الجنس باطلة بدليل صحة قولك الإنسان حيوانٌ ناطقٌ ، فالحدُّ الذهني ، وشرطه صحته على الوجودي . إمّا لطابقة كل واحد منهما الآخر في المقولية ، وإمّا على التوهم أنها لأمر واحد ، والفرق بين قولك أَسَدٌ وأَسَامَةٌ أن أَسَدًا موضوع لواحد من أحاد الجنس في أصل وضعه ، وأَسَامَةٌ موضوع للحقيقة المتحدة في ذهن فاذا أَطْلَقْتَ أَسَدًا على واحد أصل وضعه ، وإذا أَطْلَقْتَ أَسَامَةً على واحد فإنما أردت الحقيقة ، ولم يرم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمناً لا مقصوداً ، باعتبار أصل الوضع .

قوله ق ومن هذه الاجناس ما له اسم جنس واسم علم .

قال الشيخ : يعنى بالاجناس الاشياء التي لا تتخذ ولا تؤلف منها ما له اسم جنس واسم علم ، فأَسَدٌ اسم جنس موضوع لواحد لا بعينه بأصل وضعه وأَسَامَةٌ علم [موضوع] ^(٢) للحقيقة على ما تقدم .

قوله : وما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مريض وحمار قبان .

(١) في ل : (القسمين) .

(٢) (موضوع) : زيادة عن ل ، وبها يستقيم السياق .

قال الشيخ : استغنوا باسم العلم عن اسم الجنس لما علموا أنه وضع للواحد باعتبار الحقيقة فيصير مؤدياً في المعنى ما يؤديه اسم الجنس باعتبار الوجود فاستغنوا به عن اسم الجنس (١) ، وكما وضعوا للاعلام من الأدميين اسماً وكنية وضعوا لهذه أيضاً اسماً وكنية (٢) ، والمضاف إليه في هذه الاعلام كلها مقدر في كلامهم علماً (٣) يعامل معاملته في منع الصرف إن كان فيه علة أخرى ومنع اللام إلا أن يكون سمي به (٤) وفيه اللام ، كأنهم لما أجروه بعد العلمية مجرى المضاف والمضاف إليه في الأعراب وهو معرفة ، قدروا الثاني علماً ليكون على قياس المعارف في الأصل الذي جرى مجراه إذ لا تضاف معرفة إلى نكرة ، فلذلك منع صرف قنرة في ابن قنرة ونحوه وامتنعت اللام في طبق في بنت طبق ونحوه ، وإن لم يقع على انفراد مستعملاً علماً ، ولذلك قال شاعرهم (٥) :

١٥- وَإِنْ تَمِمَّا وَافْتِخَارًا بِسَعْدِهَا
بِمَا لَا تَرَى مِنْهُمْ بِغَوْرٍ وَلَا نَجْدٍ
كَأَمْ حُبَيْنٍ لَمْ تَرَ النَّاسَ غَيْرَهَا
وَعَابَ حُبَيْنٍ حِينَ غَابَتْ بَنُو سَعْدٍ

- (١) في ل : (أسماء الاجناس) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : (وبقيّة الفصل لا اشكال فيه) .
(٣) في ل ، ث : (معامل) ، وهو تحريف .
(٤) (به) : ساقطة من ل ، وهي سهو .
(٥) الشعر للطرماع نسبة في اللسان ، أم حبين : دويبة على خلقه الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، اللسان ١٠٥/١٣ ، ١٠٦ .

وقولهم : بنات الأوبر في بنات أوبر ، وهو علم لضرب من
الكفاءة وأم الحبين . قال الشاعر (١) :

١٦- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَافِلًا
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

وقال الشاعر (٢) :

١٧- تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنَبِيِّ
إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الْمَلِيلِ
يَقُولُ الْجُنْدُونَ : عَرُوسُ تَيْمٍ
سِوَى أُمِّ الْحَبِينِ وَرَأْسُ فَيْلٍ

إمّا على أنّه أصل كأم الحرت كأنّهم وضعوها معا ، وإمّا
على تأويل التنكير كالزبد ، وإمّا على الضرورة ، وقال الكوفيون

(١) البيت لم يعرف قائله ، جنيتك : جنيت لك ، عسافيل : جمع
عسقول نوع من الكفاءة ، بنات الأوبر : كفاءة صغار مزغبة في لون
التراب . المقتضب ٤/٤٨ ، الخصائص ٣/٥٨ ، الانصاف ١/٣١٩ ،
الآزمنة والامكنة ١/٢٤٤ ، الأشموني ١/١٨٢ ، المفني ١/٥٢ ، ابن
عقيل ١/١٥٦ ، أوضح المسالك ١/٦٢ ، العيني ١/٤٩٨ مشاهد
الانصاف على شواهد الكشف ص ٦١ .

(٢) الشعر لجرير يهجو التيم والفرزدق ، القرنبي : دويبة شبيهة
بالخنفساء أو أعظم منها قليلا طويلة الرجل . وعصا المليل :
العصا التي يحرك فيها الخبز ، أم الحبين دويبة لها بطن ، ورأس
فيل : أي رأسها كبير ، الديوان ٢/٤٤ ، ابن يعيش ١/٣٧ ، لسان
العرب ١٣/١٠٥ مادة (حبن) .

اللام زائدة^(١) ، وأبو براقش طائر يتلون^(٢) ، قال الشاعر^(٣) :

١٨- كَأَبِي بَرَقِشَ كُلَّ يَوْمٍ
لَوْ نَهْ يَتَحَوَّلُ

ومنه برقشت الشيء أي لوتته • وابن داية الغراب ، قال

الشاعر^(٤) :

١٩- وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنُ دَايَةٍ
وَعَشْمَشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي
لَمَّا كَانَ يَقَعُ عَلَى دَايَةِ الْبَعْرِ كَثِيرًا سُمِّيَ بِذَلِكَ • وابن
قترة : حَيَّةٌ قَصِيرَةٌ خَيْثَةٌ ، وَقِيلَ ذَكَرُ الْإِفَاعِيِّ • وَبَنَتْ طَبَقٌ :
حَيَّةٌ إِذَا نَامَتْ كَانَتْ كَالطَّبَقِ ، وَبِهَا كَنَدُوا عَنِ الدَّاهِيَةِ ، فَقَالُوا :
أَخَذَتْهُ بَنَاتُ طَبَقٍ ، وَابْنُ مَقْرُضٍ : قَتَّالُ الْحَمَامِ ، وَحِمَارُ
قَبَّانٍ : دُوبِيَّةٌ قَالَ الشَّاعِرُ^(٥) :

-
- (١) الانصاف مسألة ٤٣ .
(٢) البيت لم يعرف قائله ، والرواية في غير الإيضاح هي (كل لون)
مكان (كل يوم) • أبو براقش : طائر يتلون في النهار ألواناً
مختلفة • ابن يعيش ٣٦/١ ، الصحاح ٩٩٥/٣ مادة (برقش) ،
اساس البلاغة ٢٤/١ .
(٣) البيت لم يعرف قائله ، ابن دايه : الغراب سُمِّيَ بذلك لأنه يقع
على داية البعير فينقرها ، الصحاح ٢٣٣٣/٦ مادة (دأى) ، ولسان
العرب ٢٤٨/١٤ مادة (دأى) .
(٤) البيت لم يعرف قائله ، رواية ابن خالويه (لقد رأيت يا لقومي عجبا)
حمار قبَّان : دُوبِيَّةٌ أَصْفَرُ مِنَ الْخَنَفْسَاءِ ، الْمُقْتَضِبُ ٤٤/٤ ،
الخصائص ١٤٨/٣ ، ابن يعيش ٣٦/١ ، اعراب ثلاثين سورة
ص ٣٤ ، شرح شواهد الشافعية ١٦٧ ، الصحاح ١٩٨/١ ، شرح
الجمال لابن عصفور ٢٦٤/٢ ، العينى ٣٥٧/٤ .

٢٠- يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا
حِمَارَ قَبَّانٍ [٧] وَ يَسُوقُ آرَنَبًا

وَأَبُو صُبَيْرَةَ : طائرٌ يشبه 'لَوْنَ الصَّيَّحْرِ' ، وَأُمُّ رِبَاحَ :
طائرٌ في ظهره حمرةٌ يَأْكُلُ العُنبَ .

(فصل) قوله : وقد أَجْرُوا المعاني في ذلك مجرى الأعيان .
قال الشيخ : وضعوا للأعيان أعلاماً ، ووضعوا للمعاني أعلاماً ،
وهي في المعنى بمنزلتها في بابِ أَسْمَاءَ ؛ لأنَّه 'يُصلحُ' لكلِّ فردٍ منه
باعتبارٍ ما تقدَّم .

قوله : فسمُّوا التسييحَ سُبُّحَانَ .

قال الشيخ : هذا ليسَ بمستقيمٍ وبيانهُ أَنَّ سُبُّحَانَ ليستْ
أسماءً للتسييحِ ، لأنَّ التسييحَ مصدرٌ سَبَّحَ ، ومعنى سَبَّحَ قال
سُبُّحَانَ اللهَ فمدَّ لوله 'لفظ' ، ومدلولُ سُبُّحَانَ تنزيهٌ لا لفظٌ ،
فبيِّنَ أَنَّهُ ليسَ أسماءً للتسييحِ . وأُجِيبَ بأنَّه 'لو لم يردَ التسييحُ'
بمعنى التنزيه لكان كذلك ، وأما إذا وردَ بهذا فلا إشكال ، والذي
يدلُّ على أَنَّهُ علمٌ قولُ الشاعر (١) :

٢١- قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ
سُبُّحَانَ مَنْ عُلِّقَ الفَاخِرُ

(١) البيت للاعشى ميمون بن قيس من قصيدة يهجو بها غلقة بن علانة
ويمدح عامر بن الطفيل الديوان ١٤٣ ، الكتاب ١/١٦٣ ، المقرب
١/١٤٩ ، المقتضب ٣/٢١٨ ، الخزانة ٢/٤١ - ٤٤ ، ابن يعيش
١/٣٧ .

ولولا أنه علم لوجب صرفه ، لأنّ الالف والنون في غير الصفات
إنّما تمنع مع العلمية ولم يستعمل سبحانه علماً إلا شاذاً ،
وأكثر استعماله مضافاً ، وإذا كان مضافاً فليس بعلم ، لأنّ الاعلام
لا تُضاف وهي اعلام ، لأنّها معرفة والمعرفة لا تُضاف ، وقيل
إنّ سبحانه في البيت في تقدير (١) حذف المضاف اليه ، وهو مراد
للعلم به ، وقوله (٢) :

٢٢- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُودُ بِهِ
وَقَبَلْنَا سَبَّحَ الْجُودِي وَالْجُمْدُ

مصرفٌ عند سيوييه (٣) للضرورة . وقوله : « والمنية بشعوب »
يدل على كونه علماً إمتناع صرفه ، ولا يؤثر التانيث المعنوي في
منع الصرف إلا مع العلمية وإمتناع اللام والاضافة . وقوله :
« وأم قمعم » يدل على كونه علماً ، إمتناع دخول الالف واللام
عليه لا تقول : أم قمعم ، ولو لم يكن علماً (٤) لعرف بالالف

- (١) في (في تقدير) ساقطة من ل ، س ، وفي بن (على حذف) .
(٢) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه والرواية فيه (يعود له) بدلاً
من (نعوذ به) ، الجودي : جبل في الجزيرة ، والجُمْدُ : جبل في
مكة ، وأبو عبيدة نسب البيت لزيد بن عمرو بن نفيل ، مجاز
القرآن ١/٢٩٠ ، الديوان ص ٣٠ ، الكتاب ١/١٦٤ ، المقتضب
٣/٢١٧ ، ابن يعيش ١/٣٧ ، الخزانة ٢/٣٧ ، وقد نسبه صاحب
الخزانة لورقة بن نوفل في ٢/٣٩ .
(٣) هو أبو عمرو بن عثمان بن قنبر ، أخذ النحو عن الخليل ويونس
وعيسى بن عمر ، وأخذ اللغات عن الاخفش الكبير أبي الخطاب ،
توفي سنة (١٨٣هـ) . انباه الرواة ٢/٣٤٦ - ٣٦٠ ، اخبار النحويين
البصريين ص ٤٩ ، مراتب النحويين ص ٦٥ ، بغية الوعاة ٢/٢٢٩ ،
نزهة الالباء ص ٣٨ - ٤٢ .
(٤) في ل (كذلك ثقیل) ، وهو خطأ .

واللام كما قيل في ابن لبون وابن اللبون • وقوله : « والغدر »
 (١) • قوله : والمبرة بكيسان » والقول فيه كالقول في
 ببرة ، قال [الشاعر] (٢) :

٢٣- نَحْنُ اقْتَسَمْنَا خُطَيْنَا بَيْنَنَا
 فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

والدليل على كونها علماً منع صرفها وليس فيها إلا التانيث
 والتانيث لا يُعتبر في منع الصرف إلا مع العلمية ، وهو كشعوب
 وقوله : « والفجرة بفجار » يدل على أنه علم (٣) ، أن
 مدلوله مدلول الفجرة ، والفجرة معرفة فوجب أن يكون
 فجار معرفة ، وإذا كان معرفة فتعريفه لا يخلو أن يكون بالة
 أو بالقصد ، والآلة معدومة ، فوجب أن يكون بالقصد ، وهو الذي
 نفى به العلمية •

ووجه آخر ، وهو أن فعال المبني الذي ليس بصفة لم يأت
 إلا علماً كحذام وقطام ، وهذا كذلك فوجب أن يكون علماً

(١) في ل قدم بيتين من الشعر الى هذا المكان •

(٢) البيت للناطقة الديباني يخاطب به زرعة بن عمرو الكلابي لأنه عرض
 عليه أن يغدر ببني أسد ، بتره : اسم علم لجميع البر ، فجار :
 اسم لجمع الفجرة ، الكتاب ٣٨/٢ ، الديوان ص ٩٨ ، الجمل
 ٢٣٤ ، ابن يعيش ٣٨/١ ، الاشموني ١٣٧/١ ، والخزانة ٦٥/٣ ،
 العيني ٤٠٥/١ ، الصحاح ٥٨٨/٢ مادة (بر) •
 (٥) في ر (على أن فجار علم) ، وما أثبتناه أحسن •

إذا أمكن • وأما على لغة بني تميم فواضح • وقولنا : الذي ليس بصفة احتراز من الصفة ، كقولك فساق فأنها ليست باعلام • وقوله : « والكليّة بز وبّر » ، يدل على كونها علماً منع صرفها وليس فيها إلاّ التائيث المعنوي ، فوجب أن تكون العلمية معه ، ولا يجوز أن يكون بز وبّر متروكاً صرفه للضرورة لأنه لو كان كذلك لكان ممنوعاً من غير علة (١) وهو لا يجوز باتفاق ، وإنما موضع الخلاف فيما إذا كانت فيه علة واحدة ، وبيان أنه يلزم أن يكون ممنوعاً من الصرف بغير علة • أن التائيث المعنوي مشروط في كونه علة بالعلمية (٢) ، فإذا قدرنا انتفاء العلمية زال كون التائيث علة لزوال شرطه ، وصدر البيت (٣) وهو لابن أحمر (٤) :

٢٤- وإن قال غاوي من تنوخ قصيدة
بها جرب عدت علي بز وبّر

- (١) (وهو) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ب ، ت ، وهو سهو .
(٢) في و ، ب : (العلمية) ، وهو تحريف .
(٣) في ل : هذا البيت متأخر ، وهو وهم .
(٤) اختلف في نسبة البيت ، فنسبه الزمخشري في المفصل ص ٧ الى الطرماح ، وتابعه ابن يعيش في شرح المفصل ٣٨/١ ، ونسبه ابن الانباري في الانصاف ٤٩٥/٢ الى الفرزدق ، ونسبه الشارح لابن أحمر ، وتابعه صاحب لسان العرب في مادة (زبر) ، (غاوي) • وهو في ديوان الفرزدق ٢٥٥/١ ، ٣٦٦ ، وروايته في الديوان : (من معبد) بدلا (من تنوخ) ، (وكانت) بدلا (من عدت) ، ورواه في مكان آخر من الديوان (اذا قال راوي) •

وبعد قوله (١) :

٢٥- إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ

إِذَا كُنْتُ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمْ
غَرِيْبًا فَلَا يَغْرُرُكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدٍ

فَإِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مُصْنًى إِنَّاؤُهُ
إِذَا لَمْ يُزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدٍ

قوله : وقالوا في الأوقات الى آخره .

قال الشيخ : وَضَعُوا لِلْأَوَاقَاتِ أَعْلَامًا كَمَا وَضَعُوا لِلْمَعَانِي
الموجودة وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْأَوَاقَاتُ شَيْئًا مَوْجُودًا إِجْرَاءً لَهَا مَجْرَى
الأمور الموجودة . ثُمَّ مَثَلُ « غَدْوَةٍ » ، والدليل عَلَى أَنَّهُ (٢)
عَلِمَ قَوْلُهُمْ سِيرَ نَلَى فَرَسَهُ غَدْوَةً ، فغَدْوَةٌ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ وَلَوْ
لَمْ يَكُنْ عَلَمًا لَوَجِبَ صَرْفُهُ إِذْ لَيْسَ فِيهِ (٣) إِلَّا التَّائِيْتُ اللَّفْظِي
بِالتَّاءِ لَا يَكُونُ عَلَمًا إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ [٧ ظ]
نَكْرَةً ، فَصُرِّفَ بِاللَّامِ كَفَرِهِ . وَأَمَّا « بُكْرَةٌ » فَقَدْ اسْتَعْمِلَ
مَعْرِفَةً وَ « نَكْرَةٌ » كَمَا اسْتَعْمِلَ غَدْوَةً إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَصَرَّفْ
كَتَصْرِفِ غَدْوَةٍ . فَلَا تَقُولُ سِيرَ عَلَى فَرَسِكَ (٤) بُكْرَةً وَلَا

(١) وتمام البيت الاول :

كَانَتْ كَهَوْلُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرَّةِ
الْأَبْيَاتِ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوَلْبٍ مَذْكُورَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٢٥ قَالَهَا فِي أَخْوَالِهِ
بَنِي سَعْدٍ ، وَكَانُوا قَدْ أَغَارُوا عَلَى إِبِلِهِ ، وَكَذَلِكَ نَسِبَهُ لِلنَّمْرِ بْنِ
تَوَلْبِ بْنِ يَعِيْشٍ ٣٨/١ ، الْجَاهِظُ فِي كِتَابِهِ الْحَيَوَانِ ١٣٧/٣ ، وَفِي
الصَّحَاحِ ٦٩٨/٢ مَادَّةُ (شَطْرَ) إِلَى حَسَانِ بْنِ وَعَلَةَ ، وَفِي الْجَمَلِ
نَسِبَهُ لِلنَّابِغَةِ ص ٣٣٤ ، وَفِي الْمَفْصَلِ غَيْرُ مَنْسُوبٍ ص ٧ .

(٢) فِي ل (عَلَى أَنَّ غَدْوَةً عَلِمَ اسْتِعْمَالُهُمْ لَهَا مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، فَاذَا

قُلْتُ : رَأَيْتُ غَدْوَةً كَانَ نَكْرَةً ، وَلَوْ قُلْتُ) ، وَلَا يَسْتِيمُ مَعَهُ الْمَعْنَى .

(٣) فِي ل (فِيهَا) ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) فِي ش ، س (فَرَسَهُ) .

بِكْرَةً ، لَأَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا مُتَصَرِّفَةً إِنَّهَا
تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ ، وَغَيْرُ الْمُتَصَرِّفَةِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا
ظَرْفًا ، وَأَمَّا سَحَرَ فَيُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً (فَاذَا اسْتَعْمِلَ
مَعْرِفَةً (١) كَانَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ ، وَإِذَا اسْتَعْمِلَ نَكْرَةً (٢) كَانَ
مُنْصَرَفًا (٣) ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِلْمٌ صَحَّةُ قَوْلِهِمْ : خَرَجْتُ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ
إِلَّا أَنْ تَقْدَرُ الْعِلْمِيَّةُ مَعَ الْعَدْلِ ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُ مُبْنِيٌّ لَتَضَمَّنَتْهُ مَعْنَى
الْأَلْفِ وَاللَّامِ لَمْ يَعُدْ عَنِ الصَّوَابِ ، كَمَا أَنَّ أَمْسَ عَلَى لَفَةِ
أَهْلِ الْحِجَازِ مُبْنِيٌّ لَتَضَمَّنَتْهُ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَلَا يَكُونُ عِلْمًا
عَلَى هَذَا ، لِأَنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَكُونُ عِلْمًا بِالْقَصْدِ لَا بِتَقْدِيرِ حَرْفٍ
تَعْرِيفٍ . وَأَمَّا « فَيَنْتَه » فَيُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، فَاذَا
اسْتَعْمِلَتْ مَعْرِفَةً اِمْتَنَعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيهِ وَامْتَنَعَ
تَعْرِيفُهَا بِاللَّامِ ، وَإِذَا اسْتَعْمِلَتْ نَكْرَةً صَرَفَتْهَا وَجَازَ تَعْرِيفُهَا
بِاللَّامِ .

وَوَضَعَ الْأَعْلَامَ لِلْأَوْقَاتِ كَوَضَعَهَا فِي بَابِ أَسْمَاءٍ لَا كَوَضَعَهَا
فِي بَابِ زَيْدٍ وَعَمَرٍ ، لِأَنَّهَا يَصَحُّ اسْتِعْمَالُهَا لِكُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ
الْمَخْصُوصَةِ كَمَا يَصَحُّ اسْتِعْمَالُ أَسْمَاءٍ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْأَسَادِ ، وَلَوْ
كَانَتْ مِنْ بَابِ زَيْدٍ لَاخْتَصَّتْ بِوَاحِدٍ وَاحْتَاجَتْ فِي الثَّانِي إِلَى وَضْعِ
ثَانٍ ، وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَقَالُوا : فِي الْأَعْدَادِ سِتَّةٌ ضَعْفٌ ثَلَاثَةٌ
وِثْمَانِيَّةٌ ضَعْفٌ أَرْبَعَةٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ أَتْبَعَهُ ثُمَّ أَسْقَطَهُ
لِضَعْفِهِ ، وَوَجْهُ أَتْبَعَهُ أَنْ سِتَّةٌ مُبْتَدَأٌ فَلَوْلَا أَنَّهُ عِلْمٌ لَكُنْتُ مُبْتَدِئًا

- (١) فِي الْأَصْلِ (نَكْرَةً) وَهُوَ وَهْمٌ .
(٢) فِي الْأَصْلِ (مَعْرِفَةً) وَهُوَ وَهْمٌ أَيْضًا .
(٣) فِي ر (فَاذَا اسْتَعْمِلَ نَكْرَةً كَانَ مُنْصَرَفًا وَإِذَا اسْتَعْمِلَ مَعْرِفَةً كَانَ غَيْرَ
مُنْصَرَفٍ) .

بالنكرة من غير شرط ، وأيضاً فإنها مرادٌ بها كل سته ، فلولاً أنها علمٌ لكانت مستعملاً مفرداً نكرةً في الإنبات للعموم ، وإذا كان علماً وجب منع صرفه ، ووجه ضعفه أنه يؤدي إلى أن تكون أسماء الاجناس كلها أعلاماً إذ ما من نكرة إلا يصح استعمالها كذلك في مثل (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ) ونحوه ، وهو باطل ، ويلزم أن يمنع الصرف في امرأة ، في (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ) ، ومن ثمرة وجرادة في نحو قولهم : ثمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ ، والمسموع خلافه ، وإنما صح الابتداء لكونه بمعنى كل ثمرة وذلك في كل نكرة قامت قرينة على أن الحكم غير مختص في جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدأ مثل قوله تعالى : { عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرْتُ } (١) ونحوه وهذا مما يتعلق بهذا الفصل (٢) .

(فصل) قوله : ومن الاعلام الامثلة التي يؤزن بها في قولك فعلاً الذي مؤثته فعلى وأفعلى صفة لا ينصرف .

قال الشيخ : هذه الأمثلة إنما وقعت في اصطلاح النحويين ، وضعوها لموزوناتهما أعلاماً على طريق الإيجاز والاختصار ، وهي في الاعلام لموزوناتهما بمنزلة باب أسامة على قوله ثم لا يخلو إما أن يستعمل وزناً للأفعال على حديثها أو لغير ذلك ، فإن استعملت للأفعال كان حكمها حكم موزوناتهما ، نقول : استعمل حكمه كذاً وكذاً . وإن وضعت لغير الأفعال فلا تخلو إما أن توضع لجنس ما يؤزن بها أو لا ، فإن وضعت لجنس ما يؤزن بها سواء كانت للاسماء أو للافعال

(١) سورة التكوين الآية : ١٤ .

(٢) (وهذا ما يتعلق بهذا الفصل) ساقطة من د ، وسقوطها سهو .

كَانَ حَكْمُهَا حَكْمَ نَفْسِهَا ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ مُنَعَتْ^(١) ، وَإِلَّا صُرِفَتْ^(٢) . وَإِنْ (لَمْ تُسْتَعْمَلْ^(٣) لَجِنْسٍ) مَا يُوزَنُ بِهَا فَلَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تُوضَعَ فِي الْكَلَامِ كِنَايَةً عَنْ مَوْزُونَاتِهَا أَوْ لَا ، فَإِنْ وَضِعَتْ كِنَايَةً عَنْ مَوْزُونَاتِهَا كَانَ لَهَا حَكْمُ مَوْزُونَاتِهَا لَا حَكْمَ نَفْسِهَا عَلَى الْأَكْثَرِ^(٤) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ وَكَانَتْ مَوْزُونَاتُهَا مَذْكُورَةً مَعَهَا ، كَقَوْلِكَ : وَزَنُ قَائِمَةٌ فَاعِلَةٌ فَلِلنَّحْوِيِّينَ فِيهَا مَذْهَبَانِ : مِنْهُمْ مَنْ يُجْرِيهَا^(٥) ، مَجْرَى الْأَوَّلِ فَيُجْعَلُ لَهُ حَكْمُ نَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ حَكْمَهَا حَكْمَ الثَّانِي ، فَقَوْلُ : عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَزَنُ قَائِمَةٌ فَاعِلَةٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ عِلَّتَيْنِ الْعِلْمِيَّةَ وَالنَّائِثَةَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ صَاحِبِ الْكِتَابِ . وَقَوْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي وَزَنُ قَائِمَةٌ فَاعِلَةٌ مُصْرُوفًا ، لِأَنَّ مَوْزُونَهُ مُصْرُوفٌ ، وَقَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي تَمَثُّلِهِ « فَعَلَّانَ الَّذِي مَوْثَقُهُ فَعَلَّى وَأَفْعَلُ صِفَةٌ لَا يَنْصَرَفُ » فَوَصَفَ فَعَلَّانَ بِالصِّفَةِ الَّتِي تَمْنَعُ مَوْزُونَهُ الصَّرْفَ لِيُخْبَرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ لَا يَنْصَرَفُ ، [٨ و] لِأَنَّ غَرَضَهُ أَنْ يُبَيِّنَ^(٦) كَيْفَ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْأَوْزَانِ فِي كَلَامِ النَّحْوِيِّينَ ، وَكَذَلِكَ تَقْيِيدُهُ أَفْعَلُ بِكَوْنِهِ صِفَةً وَأَخْبَرَ عَنْهُمَا جَمِيعًا بِخَبَرٍ وَاحِدٍ وَاسْتَغْنَى بِهِ عَنْ خَبَرِ الْآخَرِ فَيَقْدَرُ مِثْلُهُ لِلأَوَّلِ ، فَلَوْ قَالَ فَعَلَّانَ الَّذِي تَدْخُلُهُ الْهَاءُ يَنْصَرَفُ لَكَانَ فِي التَّمَثُّلِ مُسْتَقِيمًا ، إِلَّا أَنْ وَقَعَ الْأَوَّلُ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ فَلِذَلِكَ خَصَّصَهُ^(٧) . أَمَّا وَجْهُ

-
- (١) فِي ل (لَمْ تَصْرَفْ) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَحْسَنُ .
 (٢) (وَإِلَّا صُرِفَتْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ر ، وَسَقُوطُهَا سَهْوٌ .
 (٣) فِي ل (اسْتَعْمَلْ لَا لَجِنْسٍ) .
 (٤) (عَلَى الْأَكْثَرِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل .
 (٥) فِي ر (يُجْرِيهِ) .
 (٦) فِي ل (أَنْ يَرِيكَ) .
 (٧) فِي ل (وَلِكُلِّ وَجْهٍ) .

< المذهب > (١) الاول فهو إنه لما كان علماً باعتبار الجنس كاسامة فينبغي أن يصحّ اجراؤه على كل واحد من مفرداته كما يجري اسامة ، فاذا أطلقت على واحد من مفرداته كان علماً ، كما إذا أطلقت اسامة على واحد من الأساد كان اسماً (٢) علماً له (٣) . ووجه المذهب الثاني أن باب اسامة في جريه عملاً على كل واحد من المشكلات التي تتجبر فيها الافهام لكونها في المعنى نكرة ، وحكمها حكم الاعلام حتى أحيل في استقامتها بأن قدّرت أعلاماً للحقائق المعقولة ، وصحّ اجراؤها على الأحاد لوجود الحقيقة فيها ولولا أن العرب منعت صرف اسامة عند جريه على الواحد لم يرتب في أنه نكرة ، وإذا كان باب اسامة خارجاً عن باب الاعلام (٤) ، فاذا وضع النحويون الفاظاً ، فاعطاؤها حكم الاعلام القياسية أو لى من اعطائها حكم اسامة الخارج عن القياس ، فعلى هذا لا يكون إفعّل في قولك وزن اصْبِع (٥) إفعّل علماً . ويرد على هؤلاء أنه إذا لم يكن علماً وجب أن يكون نكرة ، فيجب أن يقال وزن طَلْحَة فعلة إذ ليس فيه ما يمنع الصرف أصلاً ، لأن العلمية مقفودة ، وتاء التانيث شرطها في التأثير العلمية فلا علة أصلاً . والجواب عنه أن يقال هذا وإن لم يكن علماً فليس اللفظ مقصوداً في نفسه وإنما الغرض به معرفة موزونه فأجري مجرى موزونه . ومما أورده

- (١) (المذهب) زيادة للسياق بدلالة ما بعدها .
 (٢) (اسماً) ساقطة من ل ، وهو سهو .
 (٣) (له) : ساقطة من و ، ل ، ش ، وما أثبتناه أرجح .
 (٤) في ل (فيقدر هذا الوجه الملتبس لماذا ؟ والاعلام كلها على خلافها ، لأنه لا ينطق إلا على معين) ، وهي لا تستقيم مع المعنى .
 (٥) الاصبع يذكر ويؤنث وفيه خمس لغات : اصْبِع ، اَصْبَع ، اَصْبَع ، اَصْبَع .

سيبويه^(١) كلَّ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ صِفَةً لَا يَنْصَرِفُ ، وَقَالَ : قُلْتُ لَهُ -
 يعني الخليل - كَيْفَ تَنْصَرِفُ ؟ وَقَدْ قُلْتُ لَا أَصْرِفُهُ ، فَقَالَ : أَفْعَلَ
 ههنا ليس بوصف^(٢) وَإِنَّمَا زَعَمْتَ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ وَكَانَ
 وصفاً لَا يَنْصَرِفُ فَظَنَّ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ إِنَّهُ ههنا ليس
 بصفة فينصرف ، أَنَّ كُلَّ وَزْنٍ لَيْسَ بصفةٍ يَنْصَرِفُ ، وَلَمْ يَرِدْ
 هَذَا وَإِنَّمَا أَرَادَ نَفْيَ التَّخِيلِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ الْمَخْصُوصِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا
 قَالَ : كُلُّ أَفْعَلَ لَمْ يَتَخَيَّلِ الْعِلْمِيَّةُ لَدُخُولِ كُلِّ وَزْنٍ الْفِعْلِ
 مُتَحَقِّقاً فَلَا يَبْقَى تَخِيلٌ فِي مَنَعِ صَرْفِهِ إِلَّا بِتَقْدِيرِ الصِّفَةِ • فَأَجَابَ
 بِنَفْيِ هَذَا التَّخِيلِ لِتَحْقِيقِ صَرْفِهِ فَلَا يُلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يَسْنَعَ مَنْ
 الصَّرْفِ فِي الْأَوْزَانِ إِلَّا مَا كَانَ صِفَةً ، وَلِهَذَا التَّخِيلُ قَالَ
 الْمَازَنِي^(٣) : فِي قَوْلِ سَيْبُوهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَفْعَلَ وَأَتَى بِهِ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ
 أَخْطَأَ سَيْبُوهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْرِفَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ صِفَةٍ وَإِلَّا
 يَنْتَقِضُ جَمِيعُ مَا قَالَهُ • قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٤) : لَمْ يَصْنَعْ الْمَازَنِي شَيْئاً ،
 وَأَرَادَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ الْمَازَنِيَّ تَخَيَّلَ ذَلِكَ التَّخِيلَ الْمُتَقَدِّمَ ذَكَرَهُ •

(فصل) قوله : وقد يغلب بعض الاسماء الشائعة على حدِّ

المُسَمَّى بِهِ •

- (١) الكتاب ٥/٢ ، نص كتاب سيبويه ذكره الشارح بتصرف •
 (٢) في ل (فجيب أن يكون مصروفاً) ، والأرجح ما أثبتناه •
 (٣) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب المعروف بالمازني ، أخذ عن
 أبي عبيدة والاصمعي ، وأخذ عنه المبرد والمفضل بن محمد ، وهو
 بصري المذهب ، توفي سنة (٢٤٨هـ) ، انباء الرواة ١/٢٤٦-٢٤٧ ،
 نزهة الالباء ص ١٢٤ - ١٢٥ ، بغية الوعاء ١/٤٦٣ - ٤٦٦ •
 (٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي ، النحوي
 المقرئ المشهور أخذ عن الزجاج وابن السراج وروى القراءة عرضاً
 عن مجاهد ، وأخذ النحو عنه ابن جني وعلي بن عيسى الربيعي ،
 توفي سنة (٣٧٧هـ) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٠٦ ، انباء
 الرواة ١/٢٧٣ - ٢٧٤ ، نزهة الالباء ، ص ٢١٦ ، بغية الوعاء
 ١/٤٩٦ - ٤٩٧ •

قال الشيخ : غرضه في هذا الفصل أن يذكر وضع الاعلام
وانها تنقسم قسمين : قسم يضعه واضع ، وقسم يغلب عليه ،
والحكم فيها واحد ، وأكثره الأول ولذلك قال : وقد يغلب فأتى
بحرف التقليل ، وإنما ذكره لثلاثتهم متوهم أنه لا يكون
علماً إلا بوضع واضع مخصوص .

وقوله « الاسماء الشائعة » يريد الاسماء التي تصلح أن
توضع على آحاد متعددة باعتبار معناها ، ولا يعني أنها تكون نكرة ،
لأن الاسماء المضافة الى المعارف مشروط في استعمالها أن يكون
المعهود بين المتكلم وبين المخاطب باعتبار تلك النسبة كما يشترط
في المعرف باللام أن يكون كذلك ، فابن عمر قبل غلبته كان
صالحاً للاطلاق على كل واحد من أولاد عمر بشرط أن يكون
بين المتكلم والمخاطب فيمن يطلقه عليه معنى بالنسبة اليه
يتخصص بقصده كما في قولك الرجل والغلام ، إما باعتبار
الوجود وإما باعتبار الذهن كما تقدم في نحو أكلت الخبز
وشربت الماء ، فإذا غلب على أحدهم صار علماً عليه غير منظور
فيه الى تفصيل باعتبار [٨ ظ] جزئيه ، ولا الى نسبة أحدهما الى
الآخر ، بل يصير كل واحد من جزئيه كآحاد حروف جعفر .
وقول النحويين في مثل غلام زيد إنه بمعنى غلام لزيد غير
مستقيم على ظاهره ، فإن غلام زيد معرفة باتفاق ، وغلام لزيد
نكرة باتفاق ولا يستقيم أن يكون اللفظان بمعنى واحد أحدهما
معرفة والآخر نكرة ، وإنما قصدوا أن يبينوا أن عاملاً
الخفوض في المضاف اليه راجع الى ذلك وأنه مشتمل على ذلك
المعنى وزيادة ، والفرق بينهما في المعنى أنك إذا قلت : غلام لزيد
فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد ، فاللفظ صالح لواحد
لا بعينه من جميع الغلمان المنسوبين الى زيد ، وإذا قلت : غلام زيد ،

فإنما تعني به واحداً مخصوصاً من الغلمان باعتبار عهد بيتك وبين مخاطبك تخصّصه به كما في قولك الرجل والعلام على ما تقدّم ، وكما صحّ إطلاق الرجل والعلام على الواحد باعتبار العهد الذهني صحّ إطلاق المضاف إلى المعرفة بذلك .

(فصل) قوله : وبعض الأعلام يدخله لام التعريف ، وهو على نوعين : لازم وغير لازم .

قال الشيخ : الأعلام باعتبار الالف واللام على قسمين : ضرب لا يدخله وضرب يدخله ، فالذي يدخله على ضربين : ضرب يدخله لزوماً وضرب يدخله جوازاً ، فأما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف واللام في أصل وضعه كرجل سميته بأسد أو جعفر أو ما أشبهه ، وأما الذي يدخله وجوباً فهو كل اسم (غلب باللام مطلقاً أو سمي باللام وليس بصفة ولا مصدر)^(١) . وأما القسم الذي يدخله جوازاً فهو كل ما وضع صفة في الأصل أو مصدراً كأمثله . ومنهم من قال : الأعلام على ضربين : ضرب لا يدخله وجوباً ، وضرب يدخله وجوباً ، والذي لا يدخله وجوباً هو كل اسم سمي بغير الف واللام ، والذي يدخله وجوباً كل اسم سمي ، وفيه الف واللام وليس عند هؤلاء جوازاً أصلاً ، وليس بمستقيم لعلمنا بأنهم يقولون الحسن وحسن لمسمي واحد ، ولو كان على ما ذكروه لم يجز^(٢) أن يقال فيه إلاّ إمّا الحسن وإمّا حسن ، وقد علمنا أنّهم يقولون فيه^(٣)

(١) في ل : (جعل علماً وفيه الالف واللام كيفما اتفق على أن صفة كان من غلبة أو وضع) ، وما أثبتناه أوضح .

(٢) في ل : (لم يحسن) ، وهو خطأ .

(٣) في ل : (تارة كذا وتارة كذا أعني فيما ذكر من المثال بالحسن وحسن) ، ولا يستقيم معه المعنى .

بالوجهين ، فدل على أن دخولها جائز ، وأمّا من يقول : إن نحو
حسن يجوز فيه اللام فإن سُمّي بالحسن كانت لازمة فيه
فليس بعيد ، والفرق بين من غلب عليه الصعق وبين من سُمّي
بالصعق في لزوم اللام في الأوّل وجوازها في الثاني أنّها في
الصعق في الغالب في أصلها مرادة مقصودة للعهد فلزمت كلزوم
أصلها ، والمُسَمّى بالصعق كان مستغنياً عن اللام فلم تجيء فيه
مقصودة الأمر لازم ، وإنّما جاءت للمح معنى الصفة وليس ذلك
بالإلزام في اعلام غير صفات فجاز حذفها ، والفرق بين الاسم
والصفة إذا سُمّي بهما وفيهما الالف واللام في لزوم الأوّل وجواز
الثاني أن اللام في الاسم ليست على ما ذكر في الصفة فلو لم تكن
مقصودة قصد الجيم من جعفر لم يؤت بها . وقوله « وكذلك
البرّان والعسوق والسّمك والثريا لأنّها غلبت على الكواكب
المخصوصة من بين ما يوصف بالدبور والسّموك والثروة ،
يوهم أنّها صفات غالبه كالصعق وليس الأمر كذلك وإنّما هي
أسماء موضوعة باللام في الأصل أعلاماً لمسمياتها ولا تجري صفات
فلزمت اللام لذلك ولما عُرِفَ أنّ ذلك ملبس قال بعده « وما لم
نعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عُرِفَ » .

(فصل) قوله : وقد يتأوّل العلم بواحد من الأمة المسماة
به إلى آخره .

قال الشيخ : تأوّل العلم هذا التأويل قليل ولذلك أتى بقدر
التي تدل على التقليل مع الفعل المضارع ، وقد صرح به في آخر
الفصل بقوله « وهو قليل » قال والدليل على ضعفه أنّ العلم إنّما
وُضِعَ لشيء بعينه غير متأول ما أشبهه فاذا نكّرته فقد [٩ و]
استعملته على خلاف ما وُضِعَ له ، ووجهه ما ذكره من أنّه لمّا

وضعه الواضع المسمى ثم وضعه آخر المسمى آخر صارت نسبته
الى الجميع بعد ذلك نسبة واحدة ، فأشبه رجلاً فإن نسبته الى
مسمياته نسبة واحدة أجزى مجراه . ومضى وربيعه وأنصار
أبناء نزار بن معد بن عدنان أضيف كل واحد الى ما ورثه من
آبيه وورث مضى الحمراء وهي الذهب ، وربيعه الخيل وأنصار
الغنم (١) .

(فصل) قوله : وكل منى أو مجموع من الاعلام فتعريفه
باللام إلا نحو آباءين الى آخره .

قال الشيخ : أدخل الفاء في خبر المتبداً تليها على أن تثنية
العلم وجمعه سبب لإدخال لام التعريف عليه فلا يكون منى أو
مجموع من الاعلام إلا وفيه اللام وما ذكره الامام من أن
الاعلام إذا قصدت تثنيها وجمعها وجب تكثيرها ، ثم إن
قصد تعريفها عرفت باللام غير مستقيم ، فإنهم لم يستعملوها
مثلاً ومجموعة تكررات أصلاً ، والذي حمل على ذلك علمه بأن
العلم إنما يكون معرفة على تقدير أفراد لموضوعه ، لأنه لم
يوضع علماً إلا منفرداً فإن قصد الى تثنيته وجمعه فقد زال
معنى العلمية منه فحكم على أنهم استعملوه تكرة ثم عرفوه
إذا قصد تعريفه ، ولا شك أن تثنية الاعلام وجمعها على خلاف
القياس من وجهين : أحدهما ما ذكره ، والثاني (٢) أن التثنية في
الاسماء الحاق الاسم الزيادة المعلومه ليدل على أن معه مثله من
جنسه ، ولا شك أن الاعلام وإن تعددت مدلولاتها ليست

(١) في ل (والامثلة المذكورة في اصل الكتاب ظاهرة فلا حاجة الى
ذكرها) ، وهذه زيادة لا يفيد ذكرها .

(٢) في ل : (والآخر) . وما أشتباه ارجح : (في ل) (في ل)

موضوعه لها وضماً واحداً حتى تكون تثنيتهما تدلُّ على شيئين من جنس واحد ، لكنَّ العربَ لما وضعتَ الاسمَ المثنى والمجموعَ للايجاز والاختصار كراهةً تكرير اللفظ الواحد مراراً متعددة (١) ، وزأوا أنَّ العلمَ أحقُّ بذلك لكثرة اغتفروا أمرَ خروجه بالوجهين المتقدمين لما قصدوا فيه الاختصار المقصود في التثنية والجمع ، ثم التزموا ادخال اللام فيه تعويضاً عما ذهب من العلمية من مفرديه ، وهذه اللام هي لام التعريف التي للعهد ، وذلك أنَّ العلمَ في الحقيقة موضوع لمعهد إلاَّ أنَّه لما كان موضوعاً له بأصل وضعه لم يحتج إلى زيادة تجعله له ، ولما كان نحو رجل و غلام موضوعاً لواحد من أجناسه احتاج عند جعله لمعهد أن يزداد فيه ما يجعله له ، ولما فقدت خصوصية الافراد عند تثنية العلم وبه كانت دلالتُه على ذلك المعهد ، أدخلوا لام العهد باعتبارهما جميعاً ، ولم يستعملوا العلم بعد تثنيته إلاَّ كذلك لئلا يؤدي إلى إخراجهِ عن وضعه من كل وجه ، فهذا معنى مناسب يقتضي لزوم اللام له ، وعليه جاءت لفظهم ، فالحكم على لفظهم باستعمال العلم مثنى أو مجموعاً نكرة على لفظهم من غير ثبوت ذلك غير جائز ، نعم يجوز الاتيان به منكرراً على اللفظة الضعيفة في الزيد وزيدكم ، فاذا نُسِّي زيد بعد تنكيره قيل زيدان ، وليس الكلام على هذه اللفظة هنا . وقوله « الا نحو آبانين » استثناء منقطع ، ألا ترى أنَّ آبانين ليست تثنية لشيئين كل واحد منهما آبان كما كان قولك الزيدان ، وإنما هو اسم لجبلين ، أحدهما آبان والآخر متالسع ووضعوا لهما جميعاً آبانين ، فهو اسم لفظه التثنية ووضع علماً لهذين الجبلين كما لو سميت رجلين (يزيدان) من أول الأمر ، ولا يستقيم أنَّ يقال يكون تثنية على تقدير أنَّ يكون الاسم

(١) في ل : (كثيرة) ، وذكرها في النص لا يفيد .

الآخر 'أَبَانًا فَانْتَهُمُ' فَعَلُوا نَحْوَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمُ الْعُرَانِ وَالْقَمَرَانِ ،
وهذا مثني ، وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا لَيْسَ فِي التَّحْقِيقِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ،
وَلَكِنَّهُ جَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَأَنَّهُ 'بَعْمَر' (١) ، لِأَنَّا نَقُولُ : لَوْ
كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ الْإَبَانُ عَلَى مَا هُوَ قِيَاسُ لِقَتِهِمْ فِي
مِثْلِهِ ، وَإِذَا أُحْتَمِلَ الشَّيْءُ تَقْدِيرَيْنِ أَحَدُهُمَا لَا يُوْدِي إِلَى مُحْذَرٍ ،
وَالْآخَرُ يُوْدِي إِلَى مُحْذَرٍ فَارْتِكَابُ مَا لَا يُوْدِي إِلَى الْمُحْذَرِ [٩ ظ]
هُوَ الْوَاجِبُ ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا التَّقْدِيرُ يُوْدِي إِلَى تَقْدِيرِ « الْأَبَانِ »
وَلَيْسَ بِجَائِزٍ كَانَ مُؤَدِّيًا إِلَى مَا لَا يَجُوزُ فَوَجِبَ أَنْ يُجْعَلَ
إِسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعًا ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ صَحَّةُ ذَلِكَ فِي « أَبَانِ » فَهُوَ مُمْتَنِعٌ
التَّقْدِيرُ فِي مِثْلِ أَذْرَعَاتٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى أَذْرَعَةٍ وَأَذْرَعَةٍ
وَأَذْرَعَةٍ فَجُمَعْنَاهَا أَذْرَعَاتٌ ، بَلْ لَا شَيْءَ اسْمُهُ أَذْرَعَةٌ وَإِنَّمَا
وُضِعَ أَذْرَعَاتٌ وَضَعًا أَوَّلًا لِمَوْضِعٍ مُخْصُوصٍ وَكَذَلِكَ عَرَفَاتٌ ،
فَإِنْ قِيلَ فَعَرَفَاتٌ يُقَالُ فِيهِ عَرَفَةٌ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
عَرَفَاتٌ جَمْعًا لَهُ (٢) . فَالْجَوَابُ أَنَّ عَرَفَةً وَعَرَفَاتٍ جَمْعًا عِلْمٌ لِهَذَا
الْمَكَانِ الْمُخْصُوصِ ، فَلَوْ كَانَ جَمْعًا لَهُ (٣) لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَحَادٌ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَسْمُهُ تَرْفَةٌ وَلَيْسَ ثُمَّ أَمْكَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ اسْمٌ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهَا عَرَفَةٌ ثُمَّ جُمِعَتْ عَرَفَاتٌ ، بَلْ عَرَفَةٌ وَعَرَفَاتٌ
مَدْلُولَاهَا وَاحِدٌ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ جَمْعًا لَهُ وَإِنَّمَا اسْتِثْنَاءٌ وَإِنْ

(١) لم يوضح الشيخ لماذا غلب أحد الاسمين على الآخر في التثنية المذكورة ، والتغليب إما أن يغلب فيه أحد الاسمين لشرفه نجو الأيوين ، أو لشهرته كالقمرين فإن القمر أشهر من الشمس لرؤيته في الليل والنهار وتذكيره . أو للخفة نحو العُمَرَيْنِ ، فإن لفظة عُمَرِ أخف من لفظة أَبِي بكر ولفظة أَبَانُ أخف من لفظة مَتَالِجَ ، ومن ذلك يتضح بأن الاسم الذي يغلب في التثنية الأبد له من مزية كي يتغلب على الآخر .

(٢) (له) ساقطة من ل ، وهو سهو .
(٣) (له) ساقطة من ل ، وفي ر (لها) ، وما ذكرناه في النص أصح .

كان منقطعاً تنبيهاً على أن هذه الالفاظ وإن كان فيها الفاظ المثنى ،
 والمثنى والمجموع لا يجوز دخول الالف (١) واللام عليها وإن كان واجباً
 فيما تقدم ، لأنها في الحقيقة غير مثناة ولا مجموعة ، ولو قيل
 أراد بقوله : وكل شيء مما لفظه مثنى فيندرج فيه (٢) نحو آبانين
 ثم استثناء من دخول اللام لكان وجهاً ، والمختار في نحو القمرين
 والقمرين ونحوه مما جاء باللام أنه على باب الزيدتين لا على
 باب آبانين وإن أشبهه من جهة اختلاف أسمى مسماه ويُقدَّر
 أن الآخر مسمى بالاسم الملحق علامة المثنى ، لأن وضع الاعلام
 مثناة لمختلفي الاسم ولتفقيه نادر ، ولو كان في آبانين اللام لألحق
 به ، ولو قيل إن نحو القمرين علم عليهما كأبانين لكنه وضع
 في (٣) أصله باللام لم يكن بعيداً لأن التثنية باعتبار اسمين
 مختلفين لم تثبت * « وعمايتان » : جبلان ، و « أذرعات » : بلد
 بالشام ، ثم مثل بعض ما وقع في كلام العرب من مثنى الاعلام
 وجمعها ، وإنه لم يستعمل إلا باللام وهو قوله « الخالدان
 والكعبان والعامران والقيسان والمحمدون والطلحات » ، ثم وقع في
 المفصل « قيس بن هزيمة » بفتح الهاء والزاي ، وإنما هو قيس
 بن هزيمة ، بذال معجمة مفتوحة ، والمحمدون محمد بن جعفر ،
 ومحمد بن أبي بكر ومحمد بن حاطب ، ومحمد بن أبي حذيفة (٤) ،
 كان عمر رضي الله عنه يكثر منهم لتسميتهم بمحمد صلى الله
 عليه وسلم ، فأنني بحلل فأراد إعطاءها لهم فدعاهم ، فلمّا
 حضروا قيل له « هؤلاء المحمدون بالباب » فأمر لهم بها ، فاختار

(١) (الالف) ساقطة من : ل ، وهو سهو .

(٢) (فيه) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) (في) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٤) (محمد بن أبي حذيفة) ساقطة من ل ، ت وهو سهو من الناسخ .

زيد بن ثابت لمحمد بن حاطب خيرا لكونه ربيه فتمثل عمر
بقوله (١) :

٢٦- أَسْرَكَ لَمَّا صَرَّعَ الْقَوْمَ نَشْوَةَ
خُرُوجِي (٢) مِنْهَا سَالِمًا غَيْرَ غَارِمٍ

صَحِيحًا (٣) كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ قَطُّ (٤) فِيهِمْ
وَلَيْسَ الْخِدَاعُ (٥) مُرْتَضًى فِي التَّنَادِمِ

نَمَّ أَمْرُهُ (٦) بَرَدَهَا وَخَلَطَهَا وَتَقَبَّحَهَا ثُمَّ يَدْخُلُ يَدَهُ فَيُخْرِجُ وَاحِدَةً
قَيْسُ نِسَاءً اسْمَ كُلِّ وَاحِدَةٍ

« طلحة' الطلحات » طلحة' بن عبد الله الخزاعي ، لأنه فاق
في الجود خمسة أجواد اسم كل واحد منهم طلحة' ، وهم
طلحة' الخير ، وطلحة' الفياض ، وطلحة' الجود ، وطلحة' الدراهم ،

(١) البيتان من قصيدة لعمارة بن الوليد بن المغيرة كان خماراً فخطب
امراً من قومه وكان يحبها فطلبت منه أن يترك الخمر فحلف لها
بتركه وتزوجها ، ثم عاود الخمر فعاتبته فقال القصيدة ، والرواية
(غانم) مكان (غارم) ، والبيت الثاني : (بريئاً كأتى قبل
لم أك) ، والمعنى إذا تصرع القوم في نشوة الخمرة فأخرج
سالمًا غير غارم ، وكلام عمر (رض) نشوة الخلافة لا تجعله
غارماً ولا ظالماً . دلائل الإعجاز ص ١٠ ، حسن الصحابة ١/٣٢١ .

(٢) في ل : (أخرج) .

(٣) في ر : (بريئاً) .

(٤) في ر : (قيل) .

(٥) في ت ، ش : (من تصافي التنادم) .

(٦) في ل : (وان يردّها بخلطها) .

وطلحة الندي^(١) . وقيل كان في أجداده جماعة اسم كل واحد منهم طلحة .

« وابن قيس الرقيات » عبد الله . قال الأصمعي : نكح قيس نساء اسم كل واحدة منهن رقية ، وقيل كان له جدات كذلك ، وقيل كان يشب بثلاث كذلك ، والاستمهاد تلى الوجه الضعيف في إضافته تلى ذلك فأما إذا جعل الرقيات لقباً قيس نساء اسم كل واحدة منهن رقية ، وقيل كان له جدات على الأفصح كما تقدم ، ورواية تنوين قيس تقوي الوجه الثاني^(٢) . وقوله^(٣) :

٢٧- قل لابن قيس أخى الرقيات
ما أحسن العرف^(٤) في المصيات

يقوي الوجه الأول ، وإنما لم يستثن نحو عبد الله وأبي بكر إذا تني لكونه لا يدخله اللم لما علم أن المتن والمجموع هو الاسم الأول وأنه مضاف إلى علم كما تقدم ، فإن أحكام الإضافة باقية عليه وكان كالمعلوم .

(١) كذا في ل : وفي الأصل (في الإضافة على الأصل) . وفي ت (في الإضافة إلى ذلك) .

(٢) انظر كلام الأصمعي في خزانة الأدب للبغدادي ٢٦٦/٣ .

(٣) لم يعرف قائله ، وسمي قيس الرقيات : لزوجته لنسوة اسم كل واحدة منهن رقية ، وقيل شب بثلاث اسم كل واحدة رقية ، العرف : بالكسر : الصبر . الخزانة ٢٦٥/٣ ، أساس البلاغة ٦٢/٢ .

(٤) في و : (الصبر) ، وهو حسن .

ثُمَّ قَالَ : وَكَذَلِكَ « الْأُسَامَتَانِ » ، وَالْأُسَامَاتُ « يُعْنِي أَنَّ
الْأَعْلَامَ الْمَوْضُوعَةَ بِأَزَاءِ الْمَعْنَى الذَّهْنِيَّةِ تَجْزِي مَجْزَى الْأَعْلَامِ
الْمَوْضُوعَةِ بِأَزَاءِ الْأَشْخَاصِ فِي وَجُوبِ إِدْخَالِ [١٠ و] اللَّامِ عِنْدَ
تَثْنِيَّتِهَا وَجَمْعِهَا لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَجْرُوهَا أَعْلَامًا بِالتَّقْدِيرِ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ
سَيُويهِ وَأَوْجَبَهُ مَا عَلِمَ مِنْ اعْطَائِهِمْ إِيَّاهَا حُكْمَ الْأَعْلَامِ أَجْرُوهَا
أَيْضًا فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مَجْرَاهَا لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ أَعْلَامًا مِثْلَهَا وَكَمَا
أَنَّهَا فِي الْإِفْرَادِ حُكْمُهَا حُكْمَ الْأَعْلَامِ وَمَعْنَاهَا بِالتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ ،
وَجَبَّ أَنْ تَكُونَ فِي التَّثْنِيَةِ كَذَلِكَ •

(فِصْل) قَوْلُهُ : وَفُلَانٌ وَفُلَانَةٌ وَأَبُو فُلَانٍ إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : يُعْنِي أَنَّهَا وَضَعَتْ أَعْلَامًا لِأَعْلَامِ الْإِنْسَانِي ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا أَعْلَامٌ مَنَعُ فُلَانَةٍ مِنَ الصَّرْفِ ، فَلَوْلَا تَقْدِيرُ
الْعِلْمِيَّةِ لَمْ يَجْزِ مَنَعُ صَرْفِهِ فَوَجَبَ تَقْدِيرُهَا لِذَلِكَ ، وَإِذَا وَجَبَ
تَقْدِيرُهَا فِي فُلَانَةٍ وَجَبَ تَقْدِيرُهَا فِي فُلَانٍ ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ فُلَانَةٍ إِلَى
الْمَوْثِقِ نِسْبَةُ فُلَانٍ إِلَى الْمَذْكُورِ ، وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَنَعِ
الْعِلْمِيَّةِ وَلَا اثْبَاتِهَا ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا أَثَرٌ فِي ذَلِكَ وَقَدْ وَجَبَ
لِفُلَانَةٍ الْعِلْمِيَّةُ وَجَبَ لِفُلَانٍ أَيْضًا الْعِلْمِيَّةُ • الثَّانِي هُوَ أَنَّهُمْ
اسْتَعْمَلُوا مِنْ دُخُولِ الْآلِفِ وَاللَّامِ ^(١) عَلَيْهِمَا ، فَلَوْلَا الْعِلْمِيَّةُ لَجَازَ
دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِمَا ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا أَعْلَامٌ فَلَيْسَتْ كَوْضَعُ زَيْدٍ
وَعَمْرٍو وَإِنَّمَا هِيَ كَوْضَعُ أُسَامَةٍ وَبَابُهُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ
[ذَلِكَ] ^(٢) إِطْلَاقُهَا كُنَايَةً عَنْ كُلِّ عِلْمٍ ، وَكَذَلِكَ بَابُ أُسَامَةٍ
بِخِلَافِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَمَدْلُولُهُمَا أَعْلَامُ الْإِنْسَانِي ، وَأَعْلَامُ الْإِنْسَانِي

(١) فِي ل : (هُنَا) ، وَهِيَ زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِخِ •

(٢) (ذَلِكَ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل •

لَهَا حَقِيقَةٌ كَحَقِيقَةِ الْأَسَدِ ، فَكَمَا صَحَّ أَنَّ يَوْضَعَ لَتِلْكَ الْحَقِيقَةِ
 عِلْمٌ صَحَّ أَنَّ يَوْضَعَ لِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ عِلْمٌ ، وَلَمْ يَشِبَّ اسْتِعْمَالُهَا
 إِلَّا حِكَايَةً ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ عِلْمٌ لِاسْمٍ مَدْلُولِ الْعِلْمِ ،
 فَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ جَاءَ نِي فَلَانٌ ، وَلَكِنْ يُقَالُ قَالَ زَيْدٌ : جَاءَ نِي فَلَانٌ ،
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { يَا لَيْتَنِي أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ،
 يَا وَيْلَتِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا } ^(١) ، فَهُوَ إِذَنْ اسْمُ
 الْاسْمِ .

قوله : وَإِذَا كُنَّا عَنْ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ أَدْخَلُوا اللَّامَ ، فَقَالُوا :
 الْفَلَانُ وَالْفَلَانَةُ •

قال الشيخ : كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّ يَفْرَقُوا بَيْنَ كُنَايَاتِ أَعْلَامِ
 الْإِنْسَانِيِّ وَكُنَايَاتِ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ ، وَكَانَتْ هَذِهِ أَوَّلَى
 لَوْجِهَيْنِ أَحَدَهُمَا أَنَّ تِلْكَ أَكْثَرُ وَهَذِهِ أَقَلُّ ، فَنَاسِبٌ أَنَّ تَكُونَ
 الزِّيَادَةُ فِي الْأَقَلِّ • وَالْآخِرُ ^(٢) ، أَنَّ تِلْكَ هِيَ الْأَصْلُ الْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي
 التَّحْقِيقِ ، وَهَذِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَالْأَعْلَامُ تُنَافِي الْإِلْتِ
 وَاللَّامَ فَإِذَا اضْطَرَّرْنَا إِلَى دُخُولِهَا عَلَى أَحَدِ الْقَسْمَيْنِ ، فَادْخَالَهَا
 عَلَى الْفَرْعِ أَوَّلَى مِنْ ادْخَالِهَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَزَادُوا الْإِلْتِ وَاللَّامَ
 دُونَ غَيْرِهَا ، لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ فَلَمَّا اضْطَرُّوا إِلَى زِيَادَةِ أَمْرِ لِلْفَرْقِ
 زَادُوا عَلَيْهِ مَا لَا يَنَافِي مَعْنَاهُ فِي التَّعْرِيفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ فِي الْمَعْنَى
 كَالنَّكَرَةِ ، فَلَمَّا كَانَ كَالنَّكَرَةِ فِي الْمَعْنَى وَقَصَدُوا إِلَى زِيَادَةِ أَمْرِ
 لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْلَامِ الْإِنْسَانِيِّ ، كَانَ الْأَوَّلَى بِهِ دُخُولُ السَّلَامِ
 الَّتِي كَانَ مَقْتَضَاهُ فِي الْمَعْنَى دُخُولُهَا مَنَعُ الصَّرْفِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّ
 تَقْدِيرَ الْعِلْمِيَّةِ لِاجْلِهِ • وَقَوْلُهُمْ يَأْفُلُ لَيْسَ تَرْخِيمًا لِفَلَانٍ عِنْدَ

(١) سورة الفرقان الآية : ٢٧ ، ٢٨ .
 (٢) في الاصل (الآخر) •

سيبويه^(١)، وإن اختص استعماله بالنداء إلا على شذوذ للضرورة
كقوله^(٢):

٢٨- في لَجَّةٍ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلٍ

وإنما هو اسم مخفف عن فلان بالحذف كدم، لأنَّه
لو كان عن فلان لكان يافلاً ولم يقل يافلاً، فجاز يافل
بالفتح على المختار، والكوفيون [على أنه ترخيم لفلان]^(٣) على
غير قياس ولذلك قالوا: ولا يقول يافلاً خذ عني على القياس.
وأمّا «هن» وهنة» فليس يعلم، وإنما هو اسم يوضع بأزاء
المستبجات. وقوله «كناية» في هن وهنة ليس كقوله «كناية»
عن أسماء الأعلام في فلان، لأن ذلك علم موضوع دال على
اسم علم، وهذا اسم موضوع بأزاء مدلول اسم آخر، لأن
مدلوله اسم، ولذلك نقول كانت بينهم هنات، وليس الهنات
الفاظاً وإنما تعني أشياء قبيحة ولذلك يكتنى بهن عن نفس
الفرج لا عن لفظ الفرج، وإنما صح أن يقول كناية لأنه يقول
عن ذلك اللفظ إلى هذا، لما في ذلك من الاستهجان والاستقباح،
فهذا الذي سوغ إطلاق الكناية عليه، وإنما أوردته ليعلم أنه
ليس من قبيل [١٠ ظ] الأعلام ولو كان علماً لوجب منع صرف
هنة، ولوجب أن لا تضاف، وأن لا يدخله الالف واللام، ولا

(١) الكتاب ٣٣٣/١.

(٢) صدره: «تَضَلَّ مِنْهُ إِبْلَى بِالْهَوَجَلِ» . لَجَّةٌ : الجَلْبَةِ
واختلاط الاصوات بالحرب، أمسك فلاناً عن قُلٍ : أي احجز
فلاناً عن فلان، وهو منسوب لأبي نجم العجلي في الكتاب ٣٣٣/١،
الجل ص ١٧٦، وغير منسوب في المقتضب ٢٣٨/٤، ابن يعيش
٤٨/١، ابن عقيل ٢١٧/٢، الخزانة ٤٠١/١، وفيها منسوب لأبي
نجم أيضاً.

(٣) (على أنه ترخيم لفلان) زيادة عن ر.

خلاف في صحة إضافته وإدخال اللام عليه كالنكرات ، وقد يكتفى
بها عما لا يراد التصريح به لغرض ، كقوله يخاطب حسن بن
زيد (١) :

٢٩- اللَّهُ أَعْطَاكَ فَضْلاً مِنْ عَطِيَّتِهِ
عَلَى هَنْ وَهَنْ فِيمَا مَضَى وَهَنْ

يعني عبد الله وحسناً وإبراهيم بن حسن (٢) ، كَأَنَّهُمْ (٣) كَانُوا
وعدوه شيئاً فوقى به حسن .

ومن ثم قال بعضهم يكتفى به عن الاعلام أيضاً ونحوه ،
قولهم في النداء للمذكر يا هناه وللمؤنث يا هنتاه ، والهاء في يا هناه
بدل عن الواو عند البصريين ، كأن أصله فعال ، وهاء السكت
عند الكوفيين ضُمَّتْ لَمَّا وَصِلَتْ .

ومن أصناف الاسم العرب (٤)

قال الشيخ : قدّم قبل الشروع اعتذاراً عن ذكره في قسم
الاسماء من حيث كان حقه أن يذكر في المشترك ، لأن المشترك
لكل حكم فيه ثلاثة أقسام أو اثنان منها ، والأعراب قد اشترك
فيه اثنان منها ، فكان حقه أن يذكر في المشترك ، واعتذر عنه
باعذارين أحدهما قوله : « إن حتى الأعراب للاسم في أصله

(١) البيت لابن هرمة يخاطب حسن بن زيد ، انظر الخزائن ٢٥٩/٣ ،

همع الهوامع ٧٤/١ ، الدور اللوامع ٤٨/١ .

(٢) كذا في (ت) وفي الاصل وفي ل (ابن حسن) ، وهو وهم .

(٣) في ر (كأنهم) ساقطة .

(٤) في و : (قال صاحب الكتاب) .

والفعلُ إِنَّمَا تَطَنَّنَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ المضارعة ، وهذا اعتذارٌ غير قويٍّ فإنَّ فيه تسليماً الاشتراكِ وَلَمْ يَفَرِّقْ بينهما إِلَّا باعتبار كون ذلك أصلاً ، وهذا فرعاً وقد وقع في المشتركِ مثل ذلك ، فإن الاعلالَ أصلٌ في الأفعالِ وفرعٌ في الأسماء ، ومع ذلك فقد ذُكِرَ في قسمِ المشتركِ ، ومقتضى هذا أن يُذكرَ المقتلُ من الأفعالِ في الأفعالِ ، لأنَّها أصلٌ فيه ، والمقتلُ من الأسماءِ في الأسماءِ ، لأنَّه فرعٌ كما ذُكِرَ ذلك في الأعرابِ . الوجهُ الثاني الذي ذكره أنَّه لا بدَّ من تقدُّمِ معرفةِ الأعرابِ للخائضِ في سائرِ الأبوابِ ، يعنِي أنَّ الحاجةَ لما كنتُ لمنْ يشغلُ بهذا العلمِ داعيةً إلى تقدُّمِ معرفةِ الأعرابِ ، اقتضى ذلك تقدُّمه وإن كان من قبيلِ المشتركِ ، وهذا أيضاً ذيرٌ سديدٌ ، فإنَّه لو كان كذلك لوجب أن يقدمَ أيضاً إعرابُ الأفعالِ ، لأنَّ الحاجةَ إليه كاللحاجةِ إلى إعرابِ الأسماءِ ، وعني بقوله : « في سائرِ الأبوابِ » ، لأنَّ بابَ المعربِ خرج ، ولأنَّ بابَ المشتركِ خرج واستعملَ سائرَ بمعنى جميع ، وإن كان قليلاً (لأنَّه لا حكم في كلامهم إلا بتركيبِ جملةٍ ، ولا تركيب إلا بأعرابٍ) (١) ، وكان الأولى أن يُعلِّله (٢) ، بغيرِ ذلك ، وذلك أنَّ الأعرابَ في الأسماءِ ليس هو الأعرابُ في الأفعالِ في المعنى ، وإن اشتركا في تسميةِ الأعرابِ وفي الفاظه ، وذلك لأنَّ الأعرابَ في الأسماءِ موضوعٌ بازاءِ معانٍ يدلُّ عليها ، فالرفعُ علمٌ على الفاعليةِ ، والنصبُ علمٌ على المفعوليةِ ، والجرُّ علمٌ على الإضافةِ ، وليس الأعرابُ في الأفعالِ موضوعاً بازاءِ معانٍ فلم يكن بينهما اشتراكٌ من حيث المعنى فإلذلك ذكر كلِّ إعرابٍ في موضعه .

(١) ما بين القوسين ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) في ت ، س ، ر (تعليله) وهو تحريف .

اعتذار^(١) ثانٍ وهو أن الإعراب المقصود منه معرفة عوامله ،
 فإذا كان المقصود هي العوامل فلا مشاركة بين الأسماء والأفعال في
 العوامل ، وإذا وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه وجب ذكر
 إعرابه ، لأنه أنه لا يفرق بين ذكر الأثر وذكر المؤثر
 فافتضى ذلك أن يذكر كل إعراب في موضع الآخر ، وهو إن من
 جملة إعراب الأسماء الجر ولا مشاركة بين الأفعال والأسماء فيه ،
 فإذا وجب ذكر الجر في الأسماء لأنه لا مشاركة فيه ، وجب ذكر
 أخويه معه^(٢) ، لأنه لا تحسن التفرقة بين أنواع الإعراب ،
 والجر نوع من أنواعه ، فإذا وجب ذكره وجب ذكر أخويه
 معه^(٣) ، ثم شرع في ذكر حد العرب فقال ق ما اختلف آخره
 باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو حرف ، أو محلاً ، وقد^(٤)
 أعترض على هذا الحد بأنه حد الشيء بما هو متوقف على
 حقيقته وذلك أنه إنما يختلف آخره باختلاف العوامل بعد فهم
 كونه عربياً ، فإذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه عربياً
 توقف كونه عربياً على معرفة اختلاف آخره لكونه عربياً
 به ، توقف^(٥) كل واحد منها على الآخر ، ويحققه أنك إذا
 علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت ، فما لم تعرف
 أن الاسم من قبيل العرب تعذر عليك أن تحكم باختلاف آخره
 فتحقق [١١ و] أن اختلاف الآخر لا اختلاف العامل متوقف على
 فهم كونه عربياً فتعريفه به دور لا يقال ، فلعلهما يحصلان معاً
 فلا دور ، لأننا نقول : قد بينا توقف التقدم^(٥) ، وأيضاً فإن ذلك

- (١) في ل : (بعد) ، وهو خطأ .
 (٢) (معه) : ساقطة من ل ، سهو من الناسخ .
 (٣) (وقد) ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .
 (٤) في ل : (فوقف) ، وفي ت (توقفه) .
 (٥) في ل : (تقدم الوقف) .

لا يستقيم في الحدود ، لاستلزامه نفي التعريف ، لأن التعريف يستدعي سبق المعرفة على المعرفة . فإن قيل نحن نعقل اختلاف الآخر لاختلاف أمر مع الذهول عن حقيقة العرب . قلت المقصود اختلاف يصح لفة ، وذلك متوقف وإنما أوقعه في ذلك أمران (١) : أحدهما أن العرب يستلزم الاعراب ، والاعراب ما يختلف الآخر به من حركة أو حرف ، فتوهم أن حقيقة العرب ما حصل به ذلك ففسر به ، ولو كان الأمر كذلك لوجب أن يكون معرباً بكسر الراء لا معرباً . الثاني أن العرب اسم مفعول من أعربت الكلمة إذا جعلت ذلك فيها فتوهم أنه يصح تفسيره بذلك كغيره ، وهو غلط فإن مفعول أعربت يغير العرب لقباً ، بدليل صحة ما أعربت الكلمة وهي معربة ، فمن قال ضرب خالد جعفر باسكانيهما وبالعكس في هؤلاء ، ولو كان كذلك تناقضاً ، نعم سمي العرب المقصود معرباً لاستلزامه ذلك في وضع اللغة ، ويجب أن نفرّق (٢) بين حقيقة الشيء وبين تعليل تسميته فقد تسمى الشيء باعتبار لازم يتوقف على الحقيقة وبغير ذلك مما لا يصح تفسيره به ولا يؤخذ في تعليل التسميات حقائق التسميات ولا لوازمها ، نعم لو فسر العرب الذي هو مفعول أعربت حقيقة بذلك لكان مستقيماً كغيره لأنه مسماه ، والاولى في حده ذو تركيب نسبي غير مشبهة مبني الأصل ففي التركيب تنبيه على السبب ، وفي الباقي تنبيه على المانع ، فالذي وجد فيه موجب الاعراب بأي التفسيرين شئت ، وهو التركيب وانتفى عنه المانع وهو الملقب بالعرب في الاصطلاح ، والاعراب يطلق مصدراً لأعربت وهو واضح ، ويطلق على ما يختلف آخر العرب به من حركة أو

(١) في ر : (شيثان)

(٢) في ل (يعرف)

حرف وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسّره كثير باختلاف الآخر للعامل ، فإن أرادوا ما أردناه فلا مشاحة في التعبير ، وإن أرادوا خلافه ، فغير مستقيم ، لثبوت ما ذكرناه وفساد ذلك من وجهين : الأول الاتفاق على أن أنواعه رفع ، ونصب ، وجر ، وإن الضمة في قم زيد رفع ، والفتحة في ضربت زيداً نصب ، والكسرة في مررت بزيد جر . • ونوع الجنس ^(١) يستلزم حقيقته فوجب ما ذكرناه . الثاني أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلا بعد التمدد ، فيجب ألا تكون الحركة الأولى في التركيب الأول في كلمتها إعراباً إذ لا اختلاف في حال واحدة . وهو باطل ، ولو قدر صحته فتعسف مستغنى عنه ، قالوا : الاتفاق على أنها حركات الأعراب وحروف الأعراب وعلامات الأعراب يدل على أنها غيره ، قلنا هذا في إضافة الأعم إلى الأخص ، لأن الحركات والحروف والعلامات تكون إعراباً وغيره ، فأضيفت إلى الأعراب تخصيصاً ^(٢) ، وبياناً بأنه المراد لا من إضافة الشيء إلى نفسه وذلك جائز باتفاق ، وقد اعترض على جدّ العرب أيضاً بأمور مزيّفة ^(٣) أحدها أنه حدة بحدّ يدخل فيه الفعل ، لأنه قال ما اختلف آخره باختلاف العامل ، والفعل أيضاً يختلف آخره باختلاف العامل . الثاني أنه قد يختلف آخره باختلاف العامل كقولك منو ومنّا ومني ، وليس بمعرب باتفاق . الثالث أن نحو هذين وهذان يختلف للعوامل اختلاف رجلين وليس عند المحققين معرباً .

وأجيب عن الأول أنه لم يقصد إلا الاسم فكأنه قال : هو الاسم الذي اختلف آخره ، وعن الثاني بأنه لم يرد إلا اختلافه

(١) كذا في الأصل وفي ر ، وفي بقية النسخ : (الشيء) .

(٢) كذا في ل ، وفي الأصل ب ، ت (تلخيصاً) ، وهو تحريف .

(٣) في و ، ت ش ، ب : ر (قريبة) ، وهو تصحيف .

بأختلاف العوامل في لفظ المتكلم به لا في لفظ غيره ، واختلاف
(مَوْ وَمَنَا وَمَنِي) ليس (١) بعوامل في لفظ المتكلم بها ، وإنما
هي لقصدك أن تحكي إعراب (٢) ما استفهمت عنه ، وعن الثالث بأن
اختلافه ليس للعامل بدليل قيام موجب البناء فوجب أن تحمّل
على أنها صيغ مختلفة للمرفوع والمنصوب في أصل وضعها
كالضائر ، فكما لا يحسن في الضائر أن يقال اختلف لاختلاف
العامل فكذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء . قوله : « لفظاً أو »
تقديراً « تقسيم لاختلاف » ، فصارت بعد تمام [١١ ظ] الحد فلا يضر
وإن كان ناولاً ، لأنه بعد أن تم الحد . وقوله : « بحركة أو »
حرف « تقسيم لفظي » وقوله : « أو محلاً » معطوف على « لفظاً »
تقسيم للاختلاف ، فصارت ثلاثة أقسام لفظي بحركة ، ومحلي .
ثم شرع في ذكر كل واحد منها .

قوله : « واختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعراب
صحيحاً أو جارياً مجزاً » .

قال الشيخ : ونعني بالصحيح ما ليس آخره الفاء ولا ياء ،
ولا واو ، والجاري مجزأ قسمان : قسم يجري مجزأ في جميع
وجوه الاعراب ، وهو كل ما كان آخره واو أو ياء قبلها ساكن ،
وقسم يجري مجزأ في بعض وجوه الاعراب دون بعض ، وهو
ما آخره ياء قبلها كسرة ، كقولك قاض وغار ، فهذا في النصب
يجري مجزأ الصحيح في كونه معرباً بحركة لفظاً ، تقول : رأيت

(١) (٢)

- (١) في ل : (باختلاف العوامل) ، وما أثبتناه أحسن .
(٢) في ر (الاعراب) ، ولا يستقيم معه السياق .

غازياً وقاضياً ، وفي الرفع والجر معرباً تقديرأ على ما سيأتي ، ولم
يتعرض لتمثيل مجراه ، لأنه سيذكره مفصلاً مبنياً في صنف
الاعتلال . ثم قال : « واختلافه لفظاً بحرف » وهو القسم الثاني .
فقال « في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة » وذكرها الى
آخرها ، وهذه رفعتها بالواو ونصبها بالالف وخفضها بالياء ، ولم
يذكر ذلك اتكالا على أنه معروف لمن شرع في قراءة مثل
كتابه .

قال الشيخ : اختلف الناس في هذه الحروف ، فمنهم من
يقول : هي حروف اعراب ، ومنهم من يقول : ليست حروف
اعراب ولا يتحقق ذلك الا بالتفصيل ، فحرف الاعراب يطلق على
الحرف الذي يتوره الاعراب لفظاً أو تقديرأ كالدال من زيد
والألف من عصا ، ويطلق على الحرف الذي يتغير للاعراب ،
وظاهر مذهب سيويه أن له اعرابين تقديري بالحركات ولفظي
بالحروف ، كأنه (١) قدر الحركة وأنهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم
سكنوا للاستقلال ، وقال في الواو علامة الرفع ، فعلى هذا تكون
حروف اعراب بالاعتبارين معاً وهو ضعيف ، لأنه خارج عن قياس
كلامهم لتقدير لم يحدد مثله [وهو اجتماع] (٢) اعرابين في كلمة .
وقال أبو الحسن الربيعي (٣) : أصله أبوك نقلت الحركة الى ما قبلها
استقلالاً ونقلت في الجر ونقلت ياء ، ونقلت في النصب

(١) كذا في ل ، وفي بقية النسخ (لأنه) .

(٢) (وهو اجتماع) : زيادة عن ر .

(٣) هو علي بن عيسى بن فرج بن صالح الربيعي النحوي ، أخذ عن أبي
سعيد السيرافي ثم لازم أبا علي الفارسي مدة طويلة وتوفي في شيراز
سنة (٤٢٠هـ) . نزهة الالباء ص ٢١٣ ، بغية الوعاة في طبقات
اللغويين والنحاة ١٦٨/٢ .

وَقُلِبَتِ الْفَاءُ^(١) ، وهو أضعف مما تقدم ، لأن فيه زيادة أن
 الإعراب بالحركات على غير الآخر ، وتكون حروف إعراب
 بالاعتبارين نظراً إلى الأصل والحال ، وباعتبار الثاني دون الأول
 نظراً إلى الحال . وقال أبو عثمان^(٢) : الإعراب بالحركات والحروف
 لإشباعها ، وهو ضعيف ، إذ لم يعمد بمثل ذلك فصيحاً ، فليست
 حروف إعراب بالاعتبارين معاً . وقال الفراء والكسائي : الضمة
 إعراب بالحركة ، والواو إعراب بالحرف^(٣) ، وهو ضعيف لم
 يعمد مثله ، وتكون حروف إعراب بالاعتبار الثاني فقط ،
 والصحيح أنها بالحروف الأصلية أو بحروف تدل عليها ، كإعراب
 التثنية والجمع بحرفي التثنية والجمع ، وإنما عرفت بالحروف
 لشمسها بالتثنية والجمع على خدّها من حيث كان التعدد لازماً لها ،
 وآخرها حروف علته يمكن أن تتغير لتغير العامل كالتثنية وجمع
 السلامة ، ولا نعرف خلافاً لمحقق في التثنية والجمع ، وما يحكي
 عن الفراء أنها حروف إعراب في ثمة الحركة إن أراد أن الحركة
 مقدرة عليها تقديرها في عصاً ، وجب أن يكون أصلها ياء ، أو واو
 والفتحة الحرف^(٤) لا أصل لها بالاتفاق ، وأيضاً فإنه يوجب^(٥)
 أن تنقلب الياء في النصب والجرّ الفاء ، وأيضاً فإنه لم يثبت تقدير^(٦)

- (١) رأى الربيعي : إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت
 منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل
 وقلب . الانصاف ١٧/١ .
- (٢) رأى المازني : الإعراب على الحرف الأخير وهذه الحروف نشأت
 عن إشباع الحركات الانصاف ١٧/١ .
- (٣) رأى عامة الكوفيين ، وهو الإعراب من مكانين : الانصاف ١٧/١ .
- (٤) الألف المشبعة ليس لها أصل ، لأن الألف إما أن تكون منقلبة عن
 واو أو منقلبة عن ياء .
- (٥) (يوجب) ساقطة من ل .
- (٦)

في معرب ، والاختلاف فيه حاصل ، فصحّ نسيهه' بالثنية وبطل قول المخالف . وما يحكى عن الزجاج لو كان الالف دليل الاعراب وهي علامة الثنية لوجب أن يكون اتقما وهما معرباً لوجود علامة الثنية ، قول لم يصدر عن فطانه ، وقول سيويه أنّها حروف اعراب^(١) ، محمول على الاعتبار الثاني وذلك واضح من كلامه لا على الاول كما حكى عن الفراء صريحاً وقد تقدّم بطلانه ، وأمّا من يجعل الثنية بالالف أبداً فهي حرف اعراب على هذه اللغة لتقدير الاعراب عليها قال^(٢) :

٣٠- تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ ضَرْبَةً
دَعْتَهُ إِلَى هَآبِي الثَّرَابِ عَقِيمُ

وأبو العباس^(٣) ينكر^(٤) هذه اللغة ، فإن قيل إذا جعلتم حرف العلة زائداً للاعراب أدّى الى أن يكون في كلام العرب اسم متيكن على حرف واحد ، والجواب عنه من أوجه : أحدها أن

(١) الانصاف ١/ ٣٧ .
(٢) البيت نسيهه الرماني وابن منظور الى هويد الحارثي ، ومجهول القائل في بقية المصادر ، ورواية الرماني : (سحيق) مكان (عقيم) ، ورواية ابن يعيش (طعنة) مكان (ضربة) ، انظر توجيه عراب ابيات ملفزة ٢/ ٧٨ ، الصاحبى ص ٤٩ ، ابن يعيش ٣/ ١٢٨ ، ابن عقيل ١/ ٥٩ ، همع الهوامع ١/ ٤٠ ، اللسان ٢٠/ ٢٢٦ .

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالي أبو العباس المعروف بالمبرد ، قرأ كتاب سيويه على الجرمي والمازني ، وروى القراءة عن المازني وروى عنه أبو طاهر الصيدلاني ونفطويه والصولي ، ولد سنة (٢١٠هـ) ووفى سنة (٢٨٥ أو ٢٨٦هـ) اخبار النحويين ص ٩٦ - ١٠٧ ، انباء الرواة ٣/ ٢٤١ - ٢٥١ ، غاية النهاية ٢/ ٢٨٠ ، نزهة الالباء ص ١٤٨ - ١٥٧ ، بغية الوعاة ١/ ٣٩٩ .

(٤) الانصاف ١/ ٣٥ .

ذلك إنما يكون إذا لم يكن فيه بدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : فم كانت الميم بدلاً والواو في أخوك أيضاً بدل ، وإن وافقت الحرف الأصلي في اللفظ بدليل ما تقدم ، ولا يبعد أن يكون الشيء جيء به لمعنى مع أنه بدل ، ألا ترى أن التاء في أخت للتأنيث مع كونها بدلاً عن المحذوف ولا يبعد أن تكون [١٢ و] (أخوك) للاعراب مع كونها بدلاً كما أن الالف في (الزيدان) حرف إعراب مع كونها للتثنية فظهر الفرق بينه وبين ما ألزم من أن يكون على حرف واحد . والوجه الثاني أن ذلك إنما ذكر في المعرب بالحركات وهذا ليس معرباً بالحركات ، ولأنه معارض ، لأن القول به يؤدي إلى أن يكون في كلام العرب ما آخره واو وقبلها ضمة في اللفظ ، وهو مرفوض في الاسماء بالاتفاق . وقوله : « مضافة » احتراز منها مفردة فإن حكمها على غير ذلك ، وبعضهم يقول : مكبرة احترازاً من التصغير ، وقول العجاج (١) :

٣١- خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِمَ وَقَا

مردود عليه . ومن قال إن قوله (٢) :

٣٢- هِيَ مَا كُنْتُي وَتَزْ

عُمُ أَنِّي لَهَا حَمُو

- (١) البيت في ديوان العجاج ص ٨٢-٨٤ ، وتماه : (صهباء خراطوماً عقاراً قرّققاً) ، قال البغدادي : والتقدير (وفاها) ، فحذف المضاف ، الخزانة ٦٢/٢ ، وانظر المقتضب ١٤٠/١ ، شرح الجمل ٢٤٦/٢ ، العين ١٥٢/١ .
- (٢) هذا البيت ذكره الجوهري ونسبه إلى رجل من ثقيف ، الصحاح ٢٣١٩/٦ مادة (حَمَى) ، وفي تاج العروس لفقيه ثقيف ، ٩٨/١٠ (حَمُو) .

مثله غلط" فإن الواو ههنا واضحة في الاطلاق فلا تحمّل على ما لم يثبت ، وهنوك عند البصريين منها ، فلذلك ذكره ، وكثير على أنّها كيد ، وحموك بكسر الكاف ، لأنّ الأحماء أقارب زوج المرأة فالخاطب بذلك النساء ، ولهذه الاسماء فصل يأتي إن شاء الله تعالى .

قوله : وفي كلا مضافاً الى مضمير .

< قال الشيخ > (١) : اختلف الناس في أصل كلا هل أصله الواو ، أو أصله الياء (٢) . فمنهم من قال : أصله الواو ، والدليل عليه قولهم : كلتاً ، والواو تبدل منها التاء كثيراً ، وقول بعضهم : إنّها تاء تأنيث كتاء قائمة مردود بأن تلك لا تكون وسطاً ، وقول بعضهم : للالحاق مردود بما يلزم من كلتوي ، ومنهم من قال : أصلها الياء والدليل عليه إمامتهم إياها ، إذ لا يميلون اسماً ثلاثياً على غير الشذوذ إلا ما كان من ذوات الياء . ثمّ لها (٣) جهران : أحدهما الاضافة الى الظاهر ، فإذا أضيفت (٤) اليه فاعرابها بالحركات تقديرأ ، والدليل عليه أنّها اسم مفرد آخره الف فوجب أنّ يعرب بالحركات تقديرأ كعصاً ورحى ، والدليل على أنّه مفرد أنّ حقيقة التثنية والجمع فيه مفقودة ، وأيضاً فإنّ الفصيح كلا الرجلين جاءني ، ولو كان مثني لوجب جاءني ، قال تعالى : { كلتا الجنتين أتت

(١) قال الشيخ (زيادة للسياق) .

(٢) انظر الانصاف ٤٣٩/٢ .

(٣) في ل (لكلا) .

(٤) في ل (أضيف) .

أَكْلَهُمَا (١) ، وأيضاً فإنه كان يجب أن يُقال : رأيت كلي
الرجلين بالياء . وقال الكوفيون (٢) : مثني فان أريد مدلوله
فصحيح ، وإن أريد أنه زيد في آخره ليدل (٣) كالمثني لفظاً ففسد ،
فإنه لا يُعرف كل ولا كِلْت من كلامهم لشيء مفرد ، ولو
سَلِمَ فكان يلزم أن يكونَ للثنتين من المسمى بكل وكِلْت ،
وإمّا قوله (٤) :

٣٣- في كِلْت رَجُلَيْهَا سَلَامَتِي وَاحِدَةٌ
كِلْتَاهُمَا قَدْ (٥) قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ
فمردود ، فلو سَلِمَ فالمراد كِلْتِي (٦) ، والمعنى عليه والمطلوب كِلْتَا
الواحدة ولو سَلِمَ لكان يلزم أن يكون معرباً بالحروف مطلقاً ،
والأخرى إذا أُضِيفَتْ إلى المضمَر وهو الذي ذكره ، وفيه لفتان
أَقْسَمَا وهي أَقْلُهُمَا إِجْرَاؤُهُ مجرى عصاً ورحى ، كالحكم
إذا أُضِيفَتْ إلى الظاهر ، والأخرى وهي أَكْثَرُهَا أن تجرى
مجرى المثني فيعرب بالحروف ، ووجه أنها أُضِيفَتْ إلى مثني

- (١) سورة الكهف الآية : ٣٣ .
- (٢) انظر الانصاف ٤٣٩/٢ ، اتحاف فضلاء البشر ، وواحد كِلْتَا كِلْت وهو مذهب الكوفيين ص ٢٩٠ .
- (٣) (ليدل) ساقطة من ب ، ت ، ش .
- (٤) انشده الفراء ونسبه لبعض العرب ، والعيني قال : قائله راجز من الرجز لم أقف على اسمه ، رواية الفراء (مقرونة " بواحدة ") ورواية الانصاف والعيني (مقرونة " بزائدة ") ، والسلامة : العظم الذي يكون بين مفصلين ، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٠/١ ، معاني القرآن ١٤٢/٢ ، الانصاف ٤٣٩/٢ ، الخزانة ٦٢/١ ، الاشموني ٧٧/١ ، العيني ١٥٩/١ .
- (٥) في س ، ر (كِلْتَاهُمَا مقرونة " بزائدة ") ، وما أثبتناه يتفق مع ما ورد في المصادر .
- (٦) في ل ، س : (كِلْتَا) .

مُتَّصِلٌ صَارَ كَأَنَّهُ مَعَهُ كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَقَوَى فِيهَا أَمْرَ التَّثْنَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَأُجْرِيَتْ مُجْرَى الْمُثْنَى فِي الْأَعْرَابِ • وَقَالَ أَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ : مُعَرَّبٌ تَقْدِيرًا مُطْلَقًا وَقُلِبَتْ إِلَيْهِ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ يَاءٌ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْفِ لَدَى وَعَلَى فِي لَفْظِهَا وَلِزُومِهَا الْإِضَافَةَ ، وَلَمْ يُقْلَبْ فِي الرِّفْعِ ، لِأَنَّ لَدَى وَعَلَى لَا يَقَعَانِ فِي الرِّفْعِ فَبَقِيَ عَلَى حَالِهَا (١) وَهُوَ جَيِّدٌ ، لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى لِقُوَّةِ الْمُنَاسَبَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، وَلِأَنَّ قَلْبَ الْإِلْفِ فِي لَدَى وَعَلَى عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهَا الْفِ فِي مُبْنِي فَلَا يُلْزَمُ مِثَالُهُ فِي الْمَعْرَبِ ، وَلِأَنَّهُ اسْمٌ مُعَرَّبٌ اخْتَلَفَ آخَرُهُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعَامِلِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ إِعْرَابًا كَغَيْرِهِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذَكَرَ لَفْظَ اثْنَيْنِ فِي أَنْ حُكِمَ بِهِ (٢) هَذَا الْحُكْمُ أَيْضًا ، وَلَا يَسْتَقِيمُ تَرْكُهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُثْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُثْنَى إِذْ حَقِيقَةُ الْمُثْنَى مَفْقُودَةٌ فِيهِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُعَرَّبٌ إِعْرَابَ الْمُثْنَى وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي • ثُمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الثَّلَاثَ فَقَالَ : « وَفِي التَّثْنَةِ وَالْجَمْعِ تَلَى حَدَّهَا » • وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : « عَلَى حَدَّهَا » الْجَمْعَ الصَّحِيحَ ، وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى حَدَّهَا ؛ لِأَنَّهُ يُسَلَّمُ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ كَمَا يُسَلَّمُ فِي الْمُثْنَى ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُثْنَى لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ فَالْجَمْعُ انْقَسَمَ قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ كَذَلِكَ وَقِسْمٌ لَيْسَ كَذَلِكَ فَعَرَّفَ مَا هُوَ كَذَلِكَ بِأَنَّهُ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّثْنَةِ وَجَعَلَهُمَا قِسْمًا وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانَا فِي الْحَقِيقَةِ قِسْمَيْنِ ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنََّّهُمَا يُزَادُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْهُمَا تِلْكَ الزِّيَادَةُ [١٢ ظ] وَإِلَّا فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ فِي الْحَقِيقَةِ مَعْنَى وَإِعْرَابًا ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذَكَرَ لَفْظَةَ (أَلُو) لِأَنَّهُ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ بِالْيَاءِ وَلَا يَدْخُلُ فِي قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ وَلَا مُثْنَى وَكَذَلِكَ كَانَ

(١) انظر الانصاف ٤٥٠/٢ •

(٢) (حُكِمَ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ •

ينبغي أن ينبّه على عشرين وبابه لأنها ليست جمعاً لما اتصلت به
الزيادة ، أمّا في عشرين فواضح وأما في غيره فليست الثلاثون
ملائمة لمجموعة لما يلزم من صحة إطلاقها على تسعة وكذلك
البواقي •

قوله : وإختلافه مجلّا في نحو العَصَا وسُعْدَى •

قال الشيخ : فالإختلاف المحلي يكون تارة للتعذر وتارة
للاستثقال ، فالتعذر في مكانين : أحدهما ما آخره 'الف' فيكون معرباً
تقديراً في جميع وجوهه ؛ لتعذر الحركة على الالف • والقسم
الآخر ما آخره 'ياء' متكلّم ، وهو معرب بالحركات تقديراً كقولك
غلامي ودلوي ، فهذا قد استحق ما قبل الياء فيه الكسر قبل
مجيء الأعراب ، فلما جاء الأعراب وجد محله ينافي وجوده
فوجب تقديره كالالف إذ لا يمكن أن يكون الحرف الواحد
مضموماً مكسوراً ، ولا مكسوراً بكسرتين ، ولما تعذر ذلك وجب
تقديره ، ومن زعم أنه مبني غلط فإن الإضافة إلى المضمّر لا
توجب بناءً ، ولا يجوزّه على قياس لغتهم ، ومن زعم أنه في حال
الخفض معرب لفظاً وفي غيره تقديرأ فعمدته وجود الكسرة ، ويبطله
أنّ تحقق المفرد ثابت قبل التركيب وقد سبقت للمفرد كسرة
لموجب فلا أثر لموجب طاريء والمعرب مجلّا لاستثقال ما في آخره
ياء قبلها كسرة وذلك في حال الرفع والجبر كقولك جاءني قاضٍ
ومررت بقاضٍ ، وكان يمكن أن يقال جاءني قاضي ومررت
بقاضي إلا أنّه مستثقل فرفض لاستثقاله وحذفت الضمة
والكسرة عن الياء فالتقى ساكنان هي التوين بعدها فحذفت لالتقاء
الساكنين ، فصار قاضٍ في الرفع والجبر جميعاً ، ولا أعرف أحداً

ذكر الأعراب المحلي بالجر ، وهو ثابت من غير شك في مثل
ضَارِبِي ونحوه في حال الرفع ، وبيانه أن أصله ضَارِبُونِي
باتفاق فحذفت التون للاضافة ثم قلبت الواو ياء على ما
يقضيه أصل الأعرال في مثلها ، ثم أدغمت فتعذر اللفظ
بحرف الأعراب للاستتقال ، وهذا معنى العرب ، تقديرأ بالحركات ،
وأيضاً فلو لم يكن عرباً تقديرأ وجب أن يكون عرباً لفظاً أو ميثاً
وذلك متفق باتفاق .

(فصل) قوله : والاسم 'العرب' على نوعين : نوع يستوفي
حركات الأعراب والتونين ويسمى المنصرف إلى آخره .

قال الشيخ : ظاهر كلامه وكلام التحوين أن هذه القسمة
في كونه منصرفاً وغير منصرف حاصرة لجميع العرب ، وتفسيرهم
كل واحد من القسمين ينفي الحصر وذلك أنهم فسروا المنصرف ،
بأنه الذي تدخله الحركات الثلاث والتونين لعدم شبه الفعل ،
وفسروا غير المنصرف بأنه الذي يختزل عنه الجر والتونين
لشبه الفعل ، ويحرك بالفتح في موضع الجر ، فعلى هذا تبقى
أسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما ، منها جمع المذكر السالم ،
فأنه لا تدخله الحركات الثلاث والتونين فلا يكون منصرفاً ولا
يختزل عنه الجر والتونين ولا يحرك بالفتح ولا يكون غير
منصرف ، فلم يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع ما أعرب
بالحروف فإنه لا يدخل فيما ذكر ، فدل على أنهم لم يريدوا
الحصر وإنما أرادوا أن الأسماء العربية منها ما هو منصرف ،
ولم يتعرضوا لما عداها لما كان المقصود إنما هو المنصرف وغير
المنصرف ، أمّا لو قيل المنصرف ما ليس فيه علان من التسع وغير

المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما فيما لولا هي لكان فيه ثلاث حركات
 وتوين التمكين كان حصراً فيكون على هذا رجلان اسم امرأة
 غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرف * ووقع في بعض النسخ
 بعد قوله : « كأحمد ومروان إلا إذا أضيف ، أو دخله لام
 التعريف ، وهو مستقيم غير مستثنى عنه ، وهو استثناء من قوله :
 « يختزل عنه الجر والتوين » أي في جميع الأحوال إلا في هذه
 الحالة ، فأنه لا يختزل عنه الجر باتفاق ، ثم اختلف في
 كونه منصرفاً أو غير منصرف بناءً على أن تأثيرهما ذهاب الجر
 والتوين أو ذهاب التوين وكان الجر تبعاً لذهاب التوين فيهما فلما
 زال التوين بنى ذلك فقد فقد موجب زوال الجر [١٣ و] *
 فذهب الزجاج ومتابعوه إلى أنه منصرف ، لأن ذلك من خواص
 الأسماء فبعد من شبه الفعل فكان مانعاً ، فرد إلى أصله وقد
 ألزم إذا وقع فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف خفض *
 وأجيب بأن هذه في المعنى العوامل فلا بد من انضمامها إلى
 ما ذكر لتصرف فإذا انفردت لم تؤثر * وأيضاً فإن السلام
 والإضافة يقومان مقام التوين ، فكأنه منون بخلاف غيرهما ، وأيضاً
 فإن ذلك يتغير به نفس المدلول ، والعوامل لا تغيره عن مدلوله ،
 وذهب جماعة إلى أنه غير منصرف كما تقدم ، وقال أبو علي :
 لا أقول منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف ؛ لأن التوين
 لم يذهب بهما ، وقول أبي علي قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير
 المنصرف *

(فصل) قوله : والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه
 اثنتان من أسباب تسعة أو تكرر واحد إلى آخره *

قال الشيخ : كل واحد من هذه الاشياء يُسمى سيباً في اصطلاح النحويين ، وإن لم يكن مستقلاً في إثبات الحكم .
والذي يدل عليه (١) قولهم إذا اجتمع فيه سيبان ، ولو لم يكن كل واحد يُسمى لم يقل فيه سيبان (٢) ثم أخذ يذكرها واحداً واحداً . قال : وهي العلمية وقد تقدم معناها ، وهي سبب لا شرط له بل (٣) أي علة اتفق وجودها معها أثرت ، والتأنيث اللازم لفظاً أو معنى ، يعني باللازم الذي لا يفارق الكلمة بوجه ، وذلك إنما يكون إذا كان ألفاً مقصورة أو ممدودة ، أو كان مع العلمية ، فإن لم يكن كذلك لم يكن سيباً بدليل قولهم : مررتُ بامرأة قائمة ، فلو كان التأنيث لمجرد سيباً لامتنع قائمة ههنا (٤) من الصرف ، لأن فيه التأنيث والصفة ، ولكنه لما كان غير لازم لم يعتد به ، ومعنى انتفاء لزومه أنك تقول : قائم للذات التي قام بها القيام ، كما تقول : قائمة للذات التي قام بها القيام أيضاً فصارت التاء تثبت وتُحذف والمعنى بحاله . فلو سميت رجلاً أو امرأة بقائمة لكان التأنيث معتداً به ، لأنه صار لازماً للعلمية فصار اللزوم إنما يحصل في مثل ذلك بالعلمية (٥) ، وإنما امتنع الاسم من الصرف عند اجتماع سيبين من هذه الاسباب ، لأن هذه الاسباب كلها فروع ، فإذا اجتمع في الاسم سيبان صار بهما فرعاً من جهتين : أحدهما أن الاسم يُخبر به ويُخبر عنه ، والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه ، وما أُخبر به وأُخبر عنه كان أصلاً ، لأنه مستقل كلاماً فلو لم تكن الافعال لأستقلت

- (١) في و (على) ، وهو تحريف .
(٢) في ب تأخر حوالى ثمانية أسطر ، وتقدم المتأخر مكانها .
(٣) بل ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .
(٤) (ههنا) ساقطة من ش ، وهو سهو .
(٥) في ش ، س ، ر سبعة أسطر مقدمة على بعضها .

لذلك (١) ، وأما فرعية هذه الأسباب ، فالتعريف فرع التذكير معنى
ولفظاً (ثم من تعرفه مسبوق بجهله ، واللفظ واضح ، والتأنيث
فرع التذكير معنى ولفظاً) (٢) ، أما المعنى فلتغلب المذكر ، وإن
شيئاً يُطلق على الأشياء كلها واللفظ واضح كقولك قائم ثم
تقول قائمة ، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم والوصف وما
بعده واضح (٣) ، والوجه الثاني أن الأفعال مشتقة من الأسماء ،
والمشتق فرع من المشتق منه ، فلما كان فرعاً من جهتين أشبهته
الاسماء التي هي فرع من جهتين فتطعت عما قطعت عنه الأفعال
وهو الجر والتوين ، أو قطع عن التوين وتبعه الجر ، لأنه
ملازمه فاذا انتفى من غير عوض انتفى معه . فإن قيل كون
الاسم عاملاً (٤) فرع على الفعل فينبغي على هذا إذا انضم إلى الاسم
العامل سبب آخر أن يتمتع من الصرف . فالجواب عنه من
وجهين : أحدهما أن (٥) لا نسلّم الفرعية ، بل هما سواء (في
إقتضاء العمل ، والعمل إنما هو (٦) باقتضاء الكلمة في المعنى ، وكما
أن الفعل (٧) يقتضي متعلقاً فالاسم المقتضي متعلقاً كذلك) (٨) ألا
تري أن ضارباً في اقتضاء ضارب ، ومضروب كضرب في اقتضاء
ذلك . الثاني سلّمنا أن كونه عاملاً فرع إلا أنه لم يُعتبر إلا

-
- (١) في ر آخر أربعة أسطر إلى ما بعد (فافترق البابان) ، والتقديم
والتأخير كثير في هذه النسخة .
(٢) ما بين القوسين : ساقطة من ت ، ب ، س ، وهو سهو من الناسخ .
(٣) في ب أعاد السقط السابق ، أي الذي سقط في رقم (٢) .
(٤) (عاملاً) : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .
(٥) في ل : (أنه) ، وهو تحريف .
(٦) في ر : (باقتضاء) ، ساقطة .
(٧) في ر : (يعمل لأنه) ، وما اثبتناه أحسن .
(٨) ما بين القوسين : ساقط من ت ، وه سهو من الناسخ .

معانٍ يصيرُ الاسمُ بها فرعاً عن غيره لا معانٍ يشتركُ فيها الأصلُ والفرعُ ، ألا ترى أنَّ العُجْمَةَ إِنَّمَا اعتُبِرَتْ ، لأنَّ الاسمَ إذا قامتْ به العُجْمَةُ صارَ أعجمياً فيكونُ فرعاً على العربية ، فالذي الاسماءُ بالدلالة فهو مستغنٍ والفعلُ غيرُ مستغنٍ ، أو لأنها لما وُضعتْ للأخبارِ بها خاصةً على جهةِ الإيجازِ والاختصارِ فيما يُستقلُّ به الاسماءُ كانتْ داخلةً عليها بعدَ استقلالِها وكانتْ فرعاً اعتُبرَ إِنَّمَا هي معانٍ [٣١ ظ] فروعٌ تقومُ بالاسمِ فيصيرُ فرعاً على أنَّ (١) ذلك المعنى غيرُ موجودٍ فيه وما ذكرتموه إِنَّمَا هو معنى اشتركَ فيه الاسمُ والفعلُ جميعاً فلمْ يتحققْ فيه كونُ الاسمِ فرعاً عما ليسَ ذلكَ فيه ، بل فرعٌ عما ثبتَ ذلكَ فيه (٢) فافترقَ البابانِ (٣) .

(والمعنوي كذلك كقيل للمؤنث فأنه لا يكون معتبراً فيه التأنيث إلا مع العلمية فثبت أنَّ التأنيث اللفظي بالتاء ، والمعنوي مشروطٌ بسببته العلمية فلو سميتْ مذكرآ باسمِ موضوعٍ في الأصلِ لمؤنثٍ مجردٍ عن التاء علماً أو غيرَ علمٍ زائداً على ثلاثة نحو زينب وعناق ، لم تصرفه بخلاف رجلٍ سميتْ بربابٍ ، لأنه ليس للمؤنث في الأصل ، لأنه اسمٌ للسحاب ، وكذلك حائضٌ وطالقٌ ونحوه ، لأنه مذكرٌ في الأصلِ وصِفَ به مؤنثٌ ، فإنْ كثر استعماله لمذكرٍ كراعٍ ساغَ الوجهانِ وفي نحو شمالٍ وجنوبٍ وجهانِ بناءً على أنَّها صفاتٌ وأسماءٌ مؤنثة (٤) .

- (١) في ل : (أمر) ، وهو وهم .
 (٢) فيه : ساقطة من ر .
 (٣) في ر : أعاد أربعة الأسطر التي أخرجت في رقم (١) في الورقة السابقة .
 (٤) ما بين القوسين ساقط من ش ، وهو سهو من الناسخ .

قوله : ووزن الفعل الذي يغلب عليه في نحو أَفْعَلَ فَإِنَّهُ
فيه أكثر منه في الاسم .

قال الشيخ : هذا قول المتأخرين ، وأما المتقدمون فيقولون
المعتبر إِمَّا زِنَةُ الفعل التي أولها زيادات من زيادات الأفعال
كأَحْمَرٍ أو المختصة وهذا أولى ، لأننا إذا أخذنا القلبة فلا ثبت
لنا أَنَّ (أَفْعَلَ) في الأفعال أكثر منه في الأسماء ، بل ربما
ثبت عكس ذلك ، فإن (أَفْعَلَ) اسماً يُبْنَى من كل فعل
ثلاثي للتفضيل فيما ليس بلسون ولا عيب ، ويبنى من الألوان
والعيوب لغير التفضيل ، وقد يكون من غير فعل كأَرْثَبٍ وشبهه ،
وَأَفْعَلَ ، الفعل إِنَّمَا يكون عن بعض أَوْزَانِ فَعْلٍ وليس
بالأكثر ، ويكون من غير فعل نادراً قليلاً كقولك أَشْكَلٌ وَأَعْدَى ،
فثبت أَنَّ (أَفْعَلَ) في الاسم أكثر منه في الفعل ، وقد اعتبر
اتفاقاً ، وأيضاً فإن فاعل في الأسماء قليل نادر كخاتم ، وفي الأفعال
كثير كضارب وقاتل ولم يُعْتَبَر باتفاق ؛ فإنك لو سميت رجلاً
بخاتم صرفته باتفاق . قوله : « أَوْ يَخْصُهُ فِي نَحْوِ ضَرْبٍ إِنْ
سُمِّيَ بِهِ » ، لأنه لا يدخل في الأسماء إلا بجعله علماً منقولاً ،
والأفليس مخصوصاً بالفعل ، فإمّا ما جاء في نحو دُمِّلَ : سُمِّ دَوِيَّةٍ
تشبه ابن عرس ، وقد جاء في شعر كعب بن مالك يصف جيش
أبي سفيان حين غزا المدينة بعد بدر بمائتي راكب :

- (٦) ...
(٧) ...
(٨) ...

٣٤- جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مَعْرَسَهُ
مَا كَانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ الدُّنْجَلِ (١)

عَارٍ مِنَ النَّصْرِ والدُّعَاءِ (٢) وَمِنْ
أَبْطَالِ أَهْلِ النِّكَاءِ وَالْأَسَلِ

فَتَسَمَّيْتُهُ لِلجَيْشِ بِمَا نَقِلَ ، عَنْ الْفِعْلِ فَغَيْرُ مَعْتَدٍ (٣) بِهِ
لشِدْوَذِهِ ، وَأَمَّا اسْمُ الْقَبِيلَةِ فَلَا يَرْدُ كَضَرْبٍ لَوْ سُمِّيَ بِهِ ،
وَأَمَّا بَذَرٌ وَعَشْرٌ وَخَضَمٌ فَاعْلَامٌ مَنْقُولَةٌ عَنْ الْفِعْلِ ، وَأَمَّا بَقَمٌ
فاسمُ جَنْسٍ أَعْجَمِي وَلَوْ سَمَّيْتَ بِهِ لَمْ يَنْصَرَفْ لِلْعِلْمِيَّةِ وَوَزْنُ
الْفِعْلِ لَا لِلْعَجْمَةِ ، فَقَدْ ذَهَبَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو (٤) إِلَى كَوْنِهِ فِعْلًا فِي
الْأَصْلِ مَعْتَبَرٌ فِي الْأَسْبَابِ كَضَرْبٍ وَعَلِمَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَاجْتَبَحَ
بِقَوْلِ سَحِيمٍ :

(١) البيتان لكعب بن مالك في الديوان ورواية الديوان (مَبْرُكُهُ)
مكان (مَعْرَسُهُ) ، (إِلَّا كَمَعْرَسَةٍ) مكان (كَمَعْرَسٍ) ،
(الدُّعَاءُ) ، (وَالْبَطْحَاءُ) مكان (النِّكَاءِ) ، مَعْرَسُهُ : المكان
الذي ينزل فيه الجيش • الدُّنْجَلُ : دويبة شبيهة ابن عرس •
رواية شواهد الشافعية (عَارٍ مِنَ النَّصْرِ) وفَسَّرَ النَّسْلَ
بِالْوَلَدِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْمَعْنَى • الديوان ص ٢٥١ ، مَا يَقَعُ فِيهِ
التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ لِلْعَسْكَرِيِّ ص ٤٧٧ ، أَخْبَارُ النَّحْوِيِّينَ لِلْسَّيْرَانِي
ص ١٤ ، الْمُصَنَّفُ ٢٠/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ٣٠/١ ، شَوَاهِدُ الشَّافِعِيَّةِ
١٤ ، الْمُبْهَجُ فِي تَفْسِيرِ أَسْمَاءِ شُعْرَاءِ الْحَمَاسَةِ ص ٧ ، الصَّحَاحُ
١٦٩٤/٤ ، الْعَيْنُ ٥٦٢/٤ •

(٢) فِي ل (الرَّأْيِ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَصَحَّ •

(٣) فِي ل وَرَادٌ عَلَى جِهَةٍ ، وَهُوَ وَهْمٌ •

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ ٧/٢ •

٣٥- أَنَا بِنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا
مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(١)

وهو عند سيويه محمولٌ على تقدير الجملة^(٢) ، إمّا محكيةً صفةً
لمقدّر : أي رجلٍ جَلَا أو مُسمّى بها ، والمعتبر في وزن الفعل
الصفة حتّى لو غيرت علي وجه يخرج به عن العلمية والاختصاص
لم يُعْتَر كما لو سُمّي بضربٍ بعد تخصيصه بإسكان الراء ،
وكما لو سُمّي بقبيلٍ وبيعٍ وردّ ونحوه ، لأنّ المعتبر الصيغة
التي لا اسمٌ عليها ، وقد رُجِعَ بالأعلال إلى زنة الأسماء بخلاف ،
نحو يَهَبُ ، وَأَشَدُّ ، وَأَحْسَنُ ، أَمَّا (يَهَبُ) فَلأنّه لم
يرجع بالأعلال إلى زنة اسمٍ ، وأَمَّا أَشَدُّ وَأَحْسَنُ فَلأنّ المعتبر
زنةُ أَفْعَلَ أوله زيادةٌ كزيادته وذلك باقٍ ، لأنّ الإدغام والتصغير
في ذلك سائغٌ وهو فَعَلَ ، ونحو أُسِرَ ويُأْسَرُ ويسعُ ويهودُ ونحوهم
إن جعلت أوله زيادةً لم تصرفه وإلاّ صرفه ، ولو سُمّي
بأسجاءٍ لبقلةٍ أو أَرْدَبَ لم تصرفه ، لأنّهما مثلُ إِحْمَارٍ
وإِحْمَرٍ ، ولو سُمّي بأعطيَ بضم الهمزة ماضياً أو مضارعاً لم ينون
في حال الرفع والجَرِّ على قول سيويه ، ولو سُمّي بإضربٍ
ونحوه قطعت الألف ليكون مماثلاً للأسماء كائيد بخلاف ابن
وامرئء علماً . قوله : « والوصفية » في نحو أَحْمَرُ المراد بالوصفية
كونُ الاسمِ موضوعاً لذاتٍ باعتبار معنى هو المقصود ، وقد تطلب

- (١) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي جاهلي ، الثنايا : جمع ثنية وهي
الطريق في الجبل ، طَلَّاعُ : مبالغ في القوة على ركوب الصعاب ،
الكتاب ٧/٢ ، ابن يعيش ٦١/١ ، المقرب ٢٨٣/١ ، شرح الجمل
١٦٢/٢ ، المغني ١٦٠/١ ، الخزائن ١٢٣/١ ، المعنى ٣٥٦/٤ ،
الاشمونى ٢٦٠/٣ .
(٢) الكتاب ٧/٢ .

بعض الصفات في استعماله اسماً مطرَحاً وصفته فتكون الوصفة
 الأصلية معتبرة كقولهم : أَدَّهْمُ للقيد [١٤ و] وأَرَقَمُ للحية .
 قال سيويه : لم يختلف العرب في منع صرفهما (١) ، وأسود : للحية
 مثلها في التحقيق ، وأما أَجْدَلُ للصقر وأَخِيلُ لطائر فيه
 خيلان ، وأَفْعَى (٢) للحية ، فقد نقل سيويه أن بعض العرب
 ترك صرفه ، وهو وهم لأنها ليست بصفات في الأصل فتوهمت
 الوصفة لكون أَجْدَلُ من الجدل وهو القوة ، وأَخِيلُ للخيلان ،
 وتوهم أن أَفْعَى بمعنى : حيث ، وأَخِيلُ ذو خيلان .
 وجرى الخلاف في (أَوَّلَ) بناءً على أنه (أَفْعَلُ) كقول
 سيويه أو (فَوَعَلَ) كقول بعضهم ، والفرق بين أَرْمَلٍ وأسود
 اسماً للحية خلافاً لسعيد الأخفش (٣) أن أَرْمَلًا إمّا اسم في الأصل
 ووصف (٤) به كأَرْبَعٍ بخلاف أسود ، أو أنه وصف في
 الأصل قابل للتأويل فكان كيمل فإن أورد أسود للحية
 الأنثى ، أُنْجِبَ بأنها طارئة بعد استعماله اسماً .

قوله : والعدل خروجه عن صفة إلى أخرى في نحو عُمر
 وثلاث .

قال الشيخ : والعدل على ضربين : ضرب تَعْلَمُ عدليه
 بالنظر إليه في نفسه ، وضرب لا تَعْلَمُ إلا بحكم منعهم صرفه .

-
- (١) الكتاب ٥/٢ .
 (٢) (أفعى) ساقطة من ت ، وهو سهو من الناسخ .
 (٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المشهورة بالأخفش الأوسط ،
 من مشاهير نحاة البصرة ، قرأ النحو على سيويه ، روى عنه أبو
 حاتم السجستاني توفي سنة (٢١٠هـ) . أخبار النحويين ص ٥٠ ،
 ٥١ ، انباء الرواة ٣٦/٢ ، ٤٤ ، نزاهة الالباء ص ٩١ ، بغية الوعاة
 ٥٩٠/١ - ٥٩١ .
 (٤) كنا في ر ، وفي الأصل : (وصفه) .

فمن الأول قولهم : آجَادُ ونِئَاءُ [١٤ و] وثلاثٌ ورباعٌ وموحدٌ
ومثنًى ومثلٌ ومربعٌ ، فهذا يُعَلِّمُ عدليته لَأَنَّ الأصلَ في أسماءِ
الأعدادِ والألفاظِ المشهورة ، وهي واحدٌ واثنانٌ وثلاثةٌ ، فكان
قياسُ ذلكَ أَنَّ يُقالَ ثلاثةٌ ثلاثةٌ فلَمَّا غيروا الصيغةَ كانَ عدلاً
محققاً ، وقد آجازه قومٌ ، إلى عَشَارٍ فقالوا يصحُّ قياساً على أَنَّهُ قَدْ
جاءَ في شعرِ الكُميتِ (١) :

٣٦ وَلَمْ يَسْتَرِيضُوا حَتَّى
رَمَتْ فَوْقَ الرِّجَالِ خَصَالاً عَشَاراً
وفي شعرِ خدّاشِ (٢) :

٣٧ تَظَلُّ الطَّيْرُ تَاكِفَةً عَلَيْهِ
مُرْتَبَّةً وَأَنْجَبَةً عَشَاراً
وزعم قومٌ أَنَّهُ يُقالُ وَحْدَانٍ إلى عَشْرَانٍ ، وزعم قومٌ أَنَّ
المانعَ (٣) في ذلكَ تكريرُ العدلِ ، لَأَنَّهُ ممدولٌ في اللفظِ عن اثنين ،
وفي المعنى عن اثنين اثنين . وقولُ بعضهم : إِنَّها معرفةٌ لامتناعِ
اللام . وقولُ آخرين أَنَّهُ جمعٌ لزيادةِ معناه على الواحدِ رديءٌ ،
ومنها فُعَلٌ في التأكيدِ كَجَمَعَ وَكَتَعَ وَبَصَعَ وَبَتَعَ ، أَمَّا عَشْرَانُ

- (١) البيت من قصيدة للكميت يمدح بها أبان بن الوليد ، ويثبت بأنه
بلغ مبلغ الرجال في سن الحداثة وعلامهم بعشر خصال ، الخصائص
١٨١/٢ ، مجاز القرآن ١٦/١ ، ابن يعيش ٦٢/١ ، أدب الكاتب
لابن قتيبة ص ٤٥٨ ، الخزائن ٨٢/١ ، اللسان مادة (عشر) جمع
الهوامع ٢٦/١ ، الصحاح مادة (عشر) ٧٤٧/٢ .
(٢) وقفت الطير مقابلة له وهي صافّة اجنحتها لا تمضي عنه على هيئة
جماعات كل جماعة عَشَارٌ ، عَشَارٌ ، انظر أساس البلاغة ٧٥/٢ ،
٢٢٩ .
(٣) في ل (من) ، وهو خطأ .

جَمْعٌ وَكُنْتُعَ فَإِنَّهُ قِيَاسُهَا عَلَى قَوْلٍ إِذَا مَفْرَدُهَا جَمْعَاءَ كَجَمْرَاءَ
وَجَمْرٍ ، وَإِمَّا عَنْ جَمْعَاوَاتٍ إِذَا مَذْكُرَةٌ أَجْمَعُونَ ، وَإِعْتِرَاضُ
أَبِي عَالِي عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ عَنْ جَمْعٍ لِأَنَّ فَعْلَاءَ
الْمَجْمُوعِ مَذْكُورُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَيْسَ قِيَاسُهُ فَعْلَاءَ وَاضِحٌ .

وَمِنْهَا أُخْرٌ وَهُوَ جَمْعُ الْأُخْرَى ، وَأُخْرَى ثَانِيَةٌ أُخْرَى ، وَآخِرُ
مِنْ بَابِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ ، وَقِيَاسُ جَمْعٍ ^(١) بَابِهِ إِذَا قُطِعَ عَنْ
الْإِضَافَةِ أَنْ لَا يُسْتَعْمَلَ إِلَّا بِاللَّامِ فَاسْتِعْمَالُهُ بِغَيْرِ لَامٍ عَدُولُ
صَمًّا فِيهِ اللَّامُ ، وَإِعْتِرَاضُ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ
يَكُونَ مَعْرِقَةً ^(٢) ، كَسَحَرٍ وَغَيْرِهِ ظَاهِرٌ ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ
فِي اسْتِعْمَالِهِ نَكْرَةً بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ الْمَانِعَةِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ
مَعْدُولًا عَنْ آخِرٍ مِنْ كَذَا ، لِأَنَّهُ قِيَاسُ مَا قُطِعَ عَنِ اللَّامِ وَالْإِضَافَةِ
وَيَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ . وَجَمْعُ الْبَابِ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ وَلَكِنَّهُ لَمْ
يُؤْتَرْ إِلَّا فِي آخِرٍ لَكُونَ غَيْرِهِ لَا يَقْبَلُ التَّأْيِيرَ ، أَوْ يَقْبَلُ وَلَكِنْ فِيهِ
عِلَّتَانِ غَيْرُهُ . وَجَمِيعُهُ مَعْدُولٌ عَنِ الثَّانِي إِلَّا آخِرَ الْمَفْرَدِ ، فَإِنَّهُ
بَاقٍ عَلَى صِبْغَتِهِ ، وَجَرَّدٌ مِنْ حَذْفٍ مَنْ لَا يُوجِبُ عَدْلًا ، وَآخِرُ
بَابِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَشْتِقَاقِ اقْتَضَى وَضْعَهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ ذِكْرِ
مُقَدِّمٍ ، وَالتَّزْمُونِ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ ، وَلَمَّا كَانَ الْمُتَقَدِّمُ هُوَ
الْمُرَادُ مِنْهُ ، لَوْ آتَوْا بِهَا لَكَانُوا فِي غَنَى عَنْهَا فَالْتَزَمُوا حَذْفَهَا لِذَلِكَ ،
وَلَمَّا التَّزَمُوا ^(٣) حَذْفَهَا ^(٤) ، عَامِلُوهُ مُعَامَلَةً مَا لَيْسَ فِيهِ مِنَ الصِّفَاتِ ^(٥) .

(١) فِي ش (جَمْعُهُ أَنَّهُ) ، وَفِي ل (أَجْمَعُ) ، وَفِي ث جَمِيعُهُ .

(٢) شَرْحُ ابْنِ الْحَاجِبِ عَلَى كَافِيَّتِهِ ص ١٢ .

(٣) فِي ل (لَذَلِكَ) .

(٤) (لَذَلِكَ وَلَمَّا التَّزَمُوا حَذْفَهَا) سَاقِطَةٌ فِي ل ، وَسَقُوطُهَا سَهْوٌ مِنَ
النَّاسِخِ .

(٥) فِي ل زِيَادَةٌ عَلَى بَقِيَّةِ النَّاسِخِ حَوَالِي سَطْرَيْنِ ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ
مَنْقُولَةً مِنْ أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ - كَمَا ذَكَرْتُ فِي الدِّرَاسَةِ - لِذَلِكَ لَمْ
أَذْكُرْهَا هُنَا .

والثاني من المعدول وهو الذي لا يُعرف إلاّ بينهم صرفه ،
نحو قولهم عُمَرُ وزُحَلٌ وشبهه فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه ،
وإنما يُمنع من الصرف ما مُنع منه ويُصرف ما صرف ،
فإذا مُنع حَكَمَ عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لقنهم في منع
الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الاسباب
سوى العدل ، وذلك ظاهرٌ ولو لم يُقدَّر لوجب أن يكون
السبب الواحد مانعاً من الصرف ، وهو خرم قاعدة معلومة الاطراد
أو صرفه وهو خلاف لغة العرب ، وإذا صرف وجب أن يُقدَّر
أصلاً غير معدول ، إذ تقدير المعدول يفسد^(١) مع الاستغناء عنه ،
والأكثر في لقنهم منع صرف فعل علماً ، وجاء الصرف قليلاً
كقولهم : هذا أدَدٌ مصروفاً وكذلك لَبَدٌ اسمُ النسر المعروف ،
وأما قُرَحٌ اسمُ رجل أو موضع بالمزدلفة ، وقوسٌ قُرَحٌ فغير
مصروف [١٤ ظ] سُمِّيَ بِفُعَلٍ ما ليس مُسَمًّى به في لغة
العرب ولم تثبت كيفية استعماله فقليل الأولي منع صرفه إجراء
له على الأكثر ، وقيل الأولي صرفه لأنه القياس وتقدير العدل
على خلاف القياس ، وفي كلام سيبويه ما يدل على أنه إن كان
مشتقاً من (فعل) منع وإلاّ صرف .

ومنها سَحَرٌ وهو معدول عن السَحَر الذي هو قياس تعريف
مثله من التكرات قبل العلمية ، وجعل علماً كأمس عند بني تميم
في الأمرين . وأما أهل الحجاز فبنوا أمس لتضمنه معنى لام
التعريف ووجب تقدير ذلك للأحكام الدالة عليه في اللغتين ، ولو
قيل في سَحَر أنه مبني كأمس لم يكن بعيداً وإن اختلفت

(١) في و ، ب ، س (تغيير) .

الحركتان . وأما نحو سحرأ وضحي وعشاء وعشمة ومساء ،
 وأنت تريد ضحي يومك وعشيته وعشمة ليلتك ومساءها
 وسحرأ بعينه ، فلو قصد فيه إلى تضمينه معنى الحرف لبني ،
 ولو قصد فيه إلى العلمية مع العدل لمنع من الصرف ولكنهم
 جعلوه ممدولاً عما فيه الألف^(١) واللام لا علماً فلذلك انصرف
 وإنما لم يقدر العلمية دون العدل لما يلزم من منع صرف
 عشية وعشمة للعلمية والتأنيث وهي مصروفة باتفاق . ومن ثم لم
 يقل إن المانع في جمع وبابه العدل والتعريف لما يلزم من
 منع صرف عشية على كل تقدير ، ولذلك اشترط المحققون أن
 يكون التعريف بالعلمية ، والمانع عندنا العدول والصفة الأصلية
 المقدرة فيه كأن أصله بمعنى مجتمع^(٢) . وقول الخليل^(٣) في
 جمع هو معرفة بمنزلة كلهم يعني أن الأضافة في المعنى مقدرة
 بياناً لصحة جريه على المعرفة تأكيداً لا بياناً للمانع من الصرف ،
 فإذا سمي^(٤) بجمع وأخر فعن سيبويه منع الصرف^(٥) ،
 وعن الاخفش والكوفيين الصرف بناءً على اعتبار عدله الأصلي أولاً ،
 وإن سمي بسحر فعن سيبويه صرفه عكس ما تقدم .

قوله : وإن يكن جمعاً ليس على زنة واحد كمساجد

ومصايح .

قال الشيخ : فالأولى أن يقال والجمع الذي هو صيغة
 متبني الجموع من غير تاء التأنيث ليخرج ما على زنته واحد

(١) (الالف) ساقطة من ر .

(٢) في ت (مجتمعين) .

(٣) انظر الكتاب ١٤/٢ .

(٤) في ر (نحو) .

(٥) قال سيبويه : (جمع وكثع مصروفان في النكرة) الكتاب ١٤/٢ .

بناءً التائيد كَفَرَّ أَرْزَنَهُ ، لِأَنَّهُ 'بالتاء يكون' على زنة كَرَامِيَةٍ
 فيشبهه المفرد فيضعف قوة صيغة منتهى الجموع . وقوله : « وإن
 يَكُنْ جَمْعاً لَيْسَ عَلَى زَنْتِهِ وَاحِداً » من قول سيبويه وإِنَّمَا لَمْ
 يَنْصَرَفْ لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَكُونُ وَاحِداً عَلَى هَذَا الْبَنَاءِ ^(١) ، ومُراد
 سيبويه وإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرَفِ الْجَمْعُ الَّذِي هُوَ صِغَةُ مِنْتَهَى الْجُمُوعِ ،
 لِذَلِكَ يُخْرِجُ نَحْوَ فَرَّ أَرْزَنَهُ ، وَفَهُمْ ذَلِكَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ،
 وَإِلَّا فَيَرُدُّ عَلَى مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ بِمَجْرَدِهِ هُوَ الْعِلَّةُ النُّقْضُ بِنَحْوِ
 أَفْعُلْ وَأَفْعُلَةٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى زَنْتِهَا وَاحِداً . فَالْجَوَابُ عَنْ
 أَفْعُلْ بِقَوْلِهِمْ أَصْبَحَ ضَعِيفٌ ، لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ زَنْتَهُ
 وَاحِداً فَلَمْ يُعْتَدَ بِهِ لِشِدْذِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي دُبُلٍ ، وَالْجَوَابُ
 بِالْأَثْمَدِ اسْمُ مَكَانٍ فِي قَوْلِهِ ^(٢) :

٣٨- تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ

وَبِأَذْرُحِ اسْمُ مَكَانٍ فِي قَوْلِهِ ^(٣) :

٣٩- وَإِنَّ أَبَا مُوسَى عَشِيَّةً أَذْرُحَ

(١) الكتاب ١٥/٢ .

(٢) وتامه : « وَتَامَ الْخَلِيٌّ وَلَمْ تَرُقْدِ » الأَثْمَدُ : اسْمُ مَوْضِعٍ ،
 الْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ وَهُوَ دِيْوَانُهُ ص ٩٢ ، وَفِي كِتَابِ نَزْهَةِ ذَوِي
 الْكَيْسِ وَتَحْفَةِ الْأَدْبَاءِ فِي قِصَائِدِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ص ٤٧ ، مُشَاهِدُ
 الْأَنْصَافِ عَلَى شَوَاهِدِ الْكُشَافِ ص ٢٥ ، الْعَيْنُ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ
 ٢٣٦/١ .

(٣) الشَّطْرُ لَمْ يُطْلَعْ عَلَى نَسْبَتِهِ وَلَا عَلَى تَكْمِلَتِهِ فِيمَا أُطْلِعَتْ عَلَيْهَا مِنْ
 الْمَصَادِرِ . أَذْرُحُ : عَلَى وَزْنِ أَذْرُعٍ مَدِينَةٌ تَلْقَاءُ الشَّرَاةَ مِنْ أَدْنَى
 الشَّامِ ، وَقِيلَ فِي فِلَسْطِينَ . مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ مِنْ أَسْمَاءِ الْبِلَادِ
 وَالْمَوَاضِعِ لِلْبَكْرِى (طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ) ١٣٠/١ .

أَضْعَفُ فَإِنَّهُ كَالْمَسَاجِدِ لَوْ سُمِّيَ بِهِ • وَالْجَوَابُ بِأَنْمُلَةٍ
وَأَبْلُمَةٍ لِأَنَّ ذَلِكَ لَفَةٌ فِيهِمَا أَضْعَفُ ، لِأَنَّ الْهَاءَ إِذَا لَمْ تُعْتَبَرْ
فِي ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ لَا تُعْتَبَرُ فِي كَرَاهِيَةٍ ، وَأَمَّا الْجَوَابُ
بِأَنَّكَ وَأَرَزْتُ وَأَشْدُّ فَأَضْعَفُ ، لِأَنَّ أَنْكَأَ أَعْجَمِي ، وَأَيْضاً
فَلَيْسَ جَعْلُهُ أَفْعَلًا بِأَوَّلَى مِنْ فَاعِلٍ وَأَرَزْتُ أَعْجَمِي وَأَيْضاً
فَرَزْتُ يَعْرُضُهُ وَأَشْدُّ جَمْعُ شِدَّةٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (١) :

٤٠- بَلَّغْتُهَا وَاجْتَمَعَتْ أَشْدُّي

ونظائره ، ولكون هذه العِلَّةِ لم تبلغ غيرِها في القوةِ جَاءَ صَرْفُهَا
كَثِيراً فِي الشَّعْرِ وَفِي الْكَلَامِ لِلْفَوَاصِلِ فِي مِثْلِ { قَوَارِيرًا } (٢) ، {
الأول والمتناسب مِثْلُ { سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا } (٣) ، وَمِثْلُ
قَوَارِيرًا الثَّانِي حَتَّى تَوْهَمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ بِهَا غَيْرُ

(١) البيت من ارجوزة لآبي نخيلة واسمه يعمر وهو من بني حمار بن
كعب بن سعد ، يمدح بها هشام بن عبد الملك ، ذكر البغدادي
خمسة ابيات قبله ، وروايته :

بَلَّغْتُهَا مُجْتَمَعِ الْأَشْدِّ فَانْهَلَّ مِمَّا قُمْتُ صَوْبَ الرَّعْدِ
الْأَشْدُّ : جَمْعُ شِدَّةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَهُوَ الْقُوَّةُ ، وَفِيهَا الشَّاهِدُ ،
وَالْهَافِي بَلَّغْتُهَا يَعُودُ عَلَى الْخَلَافَةِ ، شَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٤٢/١ ،
الْخَزَانَةِ ٧٨/١ .

(٢) قوله تعالى : (كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ) سورة
الانسان الآية ١٥ - ١٦ .

(٣) قرأ نافع وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر بتنوينها معاً لأنهما
كسلاسل جمعاً وقرأ ابن كثير وخلف بالتنوين في الأول وبدونه
في الثاني ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وروح بغير تنوين
فيهما ووقفوا على الأول بالالف لأنه رأس آية . اتحاف فضلاء
البشر في القراءات الأربع عشر ص ٤٢٩ .

(٤) سورة الانسان الآية : ٤ .

مبحث . (قال ابن بابشاذ^(١) : وقد^(٢) جمعت العرب هذا الجمع
ثانياً تاهياً ومبالغة ، فقالوا : | صَوَّاحِبَاتُ يُونُسَ |^(٣)

٤١- قد جرى الطَّيْرُ أَيْمَانِينَا^(٤)

جمع أَيْمَانٍ فكأنه نُزِّلَ منزلةَ الآحادِ تقديرًا قبلَ أَنْ يُجْمَعَ
لفظاً وفي ذلك بعضُ العذرِ لِمَنْ صرفَ سَلَسِلًا وقَوَارِيرًا وهذه
طريقةُ أبي تليّ الفَسَوِي^(٥) ^(٦) . وصفةُ هذا الجمعِ المانعُ أَنْ يكونَ
ثالثهُ ألفاً وبعدَ الألفِ حرفانِ فصاعداً ، وحرفٌ مُشددٌ ليسَ بعدَ
ذلكَ ثاءُ التَّائِيثِ .

قوله : إِلَّا مَا اعْتَلَّ آخِرُهُ فِي نَحْوِ جَوَّارٍ وَشَبَهِهِ .

-
- (١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري ، إمام عصره في علم
النحو من مؤلفاته المقدمة في النحو ، شرح الجمل للزجاجي شرح
الاصول لابن السراج ، توفي سنة (٤٦٩هـ) ، وثبات الاعمان
١٩٩/٢ ، معجم الادباء ١٢/١٧ ، النجوم الزاهرة ١٠٥/٥ ،
الاعلام ٣/٣١٨ .
- (٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ نسخة مخطوطة بدار الكتب برقم
٥٦٧ . ورقة ٢١٥ .
- (٣) الحديث كما جاء في سنن النسائي : (أُنْكَرَ لِأَنْثَى صَوَّاحِبَاتُ يُونُسَ)
سنن النسائي ١/١٣٣ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٢١٥ ،
شرح الكافية للرضي ٤٢/١ .
- (٤) هذا الرجز لم يعرف قائله وتماهه :
(قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ اسْرَائِينَا)
والشاهد فيه جَمَعَ يميناً على إيمان ثم جَمَعَ إيماناً على إيمان .
انظر المقرب ٢/١٢٨ ، اللسان (يمن) ١٧/٣٥١ ، شرح الجمل
لابن بابشاذ ورقة ٢١٥ .
- (٥) هو ابو علي الفارسي وترجمته في ص ٩٥ .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من ل .

قال الشيخ : لا خلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال
النصب ، وأما في حال الخفض فأكثر العرب يقولون : مرت
بجوار ، ومنهم من يقول : مرت بجواري واختار ذلك
سيويه والكسائي وقد جاء على هذه اللغة قول الفرزدق^(١) :

٤٢- فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتَهُ
وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

[١٥ و] فَأَمَّا حال النصب فواضح ، لأن قولك : رأيت جوارِي
مثل قولك : رأيت مساجد ، فلا أشكال ولا خلاف ، وحال
الخفض في اللغة الضعيفة واضح أيضاً ؛ لأنهم قدرّوه في أول
الأمر^(٢) غير منصرف ف وقعت حركته فتحة فاحتملها كما يحتملها
في النصب ، وحال الرفع وحال الجر في اللغة الفصيحة مختلف في
تقديرها ، فمنهم من يقول : أصله جَوَارِي ومررت بجَوَارِي ؛
لأن أصل الأسماء الصرف ثم الاعلال قبل النظر في منع الصرف ،
فلما أُعل صارت كقاض ثم نُظِر فلم توجد زنته على الزنة
[التي]^(٣) فُسِّرَتْ أَوْلاً فبقي منصرفاً لا تنفاه مانع الصرف ؛ لأن
لفظه كلفظة سلام وكلام فانصرف مثله ، وتقل عن سيويه^(٤)
أن أصله جَوَارِي بغير تنوين حذفت الياء لعلتين [الضم]^(٥)

(١) قاله الفرزدق في هجاء عبدالله بن أبي اسحاق لما لحّنه في بعض

أبياته ، والبيت غير موجود في الديوان ، وهو في الكتاب ٥٨/٢ ،

المقتضب ١٤٣/١ ، ابن يعيش ٦٤/١ ، الخزانة ١١٤/١ ، العيني

٣٧٥/٤ ، مع الهوامع ٣٦/١ .

(٢) في ر (أمره) ، وما أثبتناه ارجح .

(٣) (التي) : زيادة عن ر .

(٤) شرح الاشموني ٢٤٥/٣ .

(٥) (الضم) : زيادة من ش ، ل .

مع الاستتال بحرف العلة ثم عوض عن الياء التوين ، وهو
ضعيف يستلزم الوجه الضعيف في الجر ؛ لأنه يلزم أن يُقدَّرَ
(جَوَّارِي) كالنصوب ، فلا وجه لتغيره كالنصوب . ونقل عن
أبي العباس (١) أن أصله (جَوَّارِي) باسكن الياء ثم عوض
التوين عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء ، والتوين تنوين
العوض ، وهو أضعف . ومنهم من يقول : أصله جَوَّارِي
ومررت بجَوَّارِي ، فأعل كما تقدَّم في الأوَّل ثم منع من
الصرف بعد الاعلال ، لأنه على وزن ما لا ينصرف تقديرأ ،
فحذفت منه تنوين الصرف وعوض عن الاعلال تنويناً آخر
فامتنع تحريك الياء في الجر لحذفها لالتقاء الساكنين ، وفي الرفع
واضح ، فهو عند الجمع غير منصرف ، والتوين تنوين العوض ،
وعلى الوجه الأوَّل منصرف والتوين تنوين الصرف ، وليس
بصحيح (٢) ، وقولهم : إنه ليس على زنة الجمع غير مستقيم ؛
لأنَّ المقدَّرَ فيه كالموجود الذي يدلُّ عليه وجوب كسر الراء
ونحوها في حال الرفع ، ولو كان [نحو] (٣) سلام وكلام لقيـل
جَوَّارٍ كما يُقال كلام ، فلما لم يُقلْ دلَّ على إرادتها ،
وتقديرها باعتبار الاحكام اللفظية ، وما نحن فيه [حكم] (٤)
لفظي ، ولو كان ما ذكره (٥) صحيحاً لوجب أن يُقال في
أعلى أعلاً بالتوين ، لأنَّ أصله أعلى فاعتلت الياء بقلبها
ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين وكان ينبغي على قولهم أن يُخرج

(١) شرح الاشموني ٢٤٥/٣ .

(٢) في و (وهو الصحيح) ، ولا يستقيم مع كلام الشارح .

(٣) (نحو) زيادة عن ش ، ر .

(٤) (حكم) زيادة عن ر .

(٥) في ش (ذكره) ، وهو تحريف .

عن زنة الفعل بذهاب الالف فيصير مثل 'زيد' ، ولما اعتبرت الياء مع حذفها لفظاً حتى منع الاسم من الصرف وجب اعتبارها في جوار ، والذي يدل على أن التوين عوض عن اعلال الياء لا توين الصرف إطباقهم في تصغير أَعْلَى على أَنَّهُ^(١) هو أَعْلَى مِنْكَ وشبهه ، وقد ثبت أن التصغير في أَفْعَل غير مضر^(٢) في منع الصرف ، بدليل إجماعهم على هو أَفْضَل مِنْكَ غير منصرف ، وقد ثبت أن حروف العلة في أَفْعَل في حكم الموجودة بدليل هو أَعْلَى مِنْكَ فلولاً أن التوين توين عوض ، لوجب أن يقال هو أَعْلَى مِنْكَ ومررت بأَعْلَى مِنْكَ لوجود علة منع الصرف ، وهو الصفة ووزن الفعل ، ولا أثر للتصغير ولا لاعلال الياء ، لأننا قد بينا الغاءها .

قوله : حضاجر وسرأويل .

[قال الشيخ^(٣)] يردُ اعتراض على هذا الجمع من وجهين : أحدهما قوله : « لا نظير له في الآحاد »^(٤) ، والآخر قولهم : إن علة منعه من الصرف الجمعية فأجاب عنها جميعاً بجواب واحد ، وهو أنهما في التقدير جمع ، والجمع المقدّر كالجمع المحقق ، ويدل عليه أنك [لو]^(٥) سُمِّيت رجلاً بمساجد ، لمنعه من الصرف للجمع المقدّر في الاصل ، وهو جواب ظاهر الصحة في

(١) في ل ، ت (أنه) ساقطة ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) في ل (مؤثر) ، وهو تحريف .

(٣) (قال الشيخ) ساقطة من الاصل .

(٤) في ل هذه الجملة متأخرة عن التي بعدها .

(٥) (لو) زيادة عن ش ، ر .

حَضَاجِرَ لَأَنَّهُ جَمْعٌ مُحَقَّقٌ سَمَّيْتُ بِهِ الضَّبْعَ (١) ، وَهُوَ جَمْعٌ
حَضِجَرٌ فَهُوَ كَمَسَاجِدَ لَوْ سُمِّيَ بِهِ ، وَأَمَّا سَرَ أَوِيلُ فَلَا يَجِبُ
أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ ، لَأَنَّهُ نَكْرَةٌ وَالنَّقْلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ (٢) إِنَّمَا جَاءَ فِي
الْإِعْلَامِ ، لَا فِي الْإِجْناسِ فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ أَجْوِبَةُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ .
فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ أَعْجَمِيٌّ مُنْصَرَفٌ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ السُّؤَالُ (٣)
لَأَنَّهُ يَقُولُ أَرَدْتُ بِقَوْلِي لَا وَاحِدَ عَلَى زَنْتِهِ فِي أَوْزَانِ الْعَرَبِ
وَهَذَا أَعْجَمِيٌّ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْعُمُومِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَنَعُ الصَّرْفِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَعْجَمِيٌّ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ ، فَيَنْفَصِلُ عَنِ السُّؤَالِ
الْأَوَّلِ بِمَا أَنْفَصَلَ بِهِ مِنْ قَبْلِهِ [١٥ ظ] وَيَنْفَصِلُ عَنِ السُّؤَالِ ،
الثَّانِي بِأَنْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ لِمَا أُشْبِهَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْمُسْتَعْرِجِ مَنْ
الصَّرْفِ أُجْرِيَتْ مَجْرَاهُ ، فَقِيلَ لَهُمْ فَلَمَّا نَعِيَ الْجَمْعُ وَمَا أُشْبِهَ
الْجَمْعَ فَاتَّزَمَوْهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : عَرَبِيٌّ مُنْصَرَفٌ ، فَيَنْفَصِلُ عَنِ
الْأَوَّلِ بِكَوْنِهِ شَاذًا لَا اتِّدَادَ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي دُرِّلِ ، وَلَا يَرُدُّ (٤)
مَنَعُ الصَّرْفِ ، وَالْجَوَابُ (٥) عَنْ سَرَ أَحِيلَ وَبَرَاقِشَ وَمَعَاظِرَ
كَحَضَاجِرَ ، وَعَنْ مَلَكَيفَ أَنَّهُ مُرْتَجِلٌ لِصِغَةِ الْجَمْعِ ، وَكَانَ
كَالْجَمْعِ ، وَفِي حِمَارِ حَزَّابِ (تَذَكِيرُ حَزَّابِيَّةِ وَجْهَانِ بِنَاءَ عَلَى
أَنَّهُ كَيْمَانٌ ، أَوْ جَمْعٌ ، فَيَقَالُ رَكِبْتُ حِمَارًا حَزَّابِيًّا
عَلَى (٦) الْأَوَّلِ ، وَحَزَّابِيٌّ عَلَى الثَّانِي ، وَإِذَا سُمِّيَ بِنَحْوِ

(١) قَالَ سِيبَوِيهٌ : وَإِنَّمَا جُعِلَ اسْمًا لِلضَّبْعِ لِسَعَةِ بَطْنِهَا ، الْكِتَابُ
١٦/٢ .

(٢) فِي وَ ، ب ، ت : (هَذَا) ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ أَرْجَحُ .

(٣) (السُّؤَالُ) عَنْ ل ، وَفِي (السُّؤَالِ) .

(٤) فِي ر : (عَلَيْهِ) .

(٥) فِي وَ ، ب : هَذَا الْمَقْطَعُ يَأْتِي بَعْدَ جُمْلَةٍ (وَذَلِكَ عَلَى التَّوْهِمِ) .

(٦) مَا بَيْنَ الْوَسْطَيْنِ : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ب ، ت ، ش ، س .

مَسَاجِدَ ، فسعيدُ الاخفش^(١) يقول : بصرفه وليس بمستقيم ،
أَمَّا إِذَا صَغُرَ الْعِلْمُ مِنْهُ فَالْقِيَاسُ صَرْفُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا
كَسَرَ أَوْ يَلِ لِلْعِلْمِ وَالتَّائِيثِ ، وقد يكونُ الاسمُ منصرفاً مكبَّراً
أَوْ مُصَغَّراً (أَوْ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ فِيهِمَا ، وَمِنْصَرَفًا مُكَبَّرًا خَاصَّةً)^(٢)
وَعَكْسُهُ كِزِيدَ وَأَحْمَدَ وَتَخَاصُمَ وَعُمَرَ ، وَأَمَّا رَبَاعٌ وَثَمَانٍ
وَيَمَانٍ وَشَامٍ فَيَأْوُهُ لِلنَّسَبِ وَزَيْدٌ الْفَاءُ عَوْضًا مِنْ إِحْدَى يَأْتِي
النَّسَبُ وَقَدْ جَاءَ ثَمَانِي فِي النَّسَبِ شاذًّا • قَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :

٤٣- يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا
[حَتَّى هَمَمْنُ بِزَيْفَةِ الْإِرْتَاكِجِ]^(٤)

وَذَلِكَ عَلَى التَّوَهُّمِ • وَهَنَهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ عَرَبِيٌّ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ ،
فَلَا جَوَابَ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ الزُّمَخْشَرِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا تَقَدَّمَ ،
وَإِنَّمَا يَقْوَى بَعْدَ بَيِّنَاتٍ كَوْنُهُ عَرَبِيًّا ، وَكَوْنُهُ^(٥) غَيْرُ مُنْصَرَفٍ لِمَا
يُؤَدِّي مِنْ مَنَعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ هُوَ مَعْلُومُ الْإِمْتِنَاعِ ، فَكَانَ إِرْتِكَابُ
ذَلِكَ لَازِمًا ، وَنُقِلَ عَنْ سَبْيُوهِ أَنْ سَرَ أَوْ يَلِ اسْمٌ أَعْجَمِي
أَعْرَبَ كَمَا أَعْرَبَ الْأَجْرُ إِلَّا أَنَّهُ أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا

- (١) جاء في شرح الاشموني : (وعن الاخفش القولان) اي جواز الصرف
ومنع صرف الذي يُسَمَّى بِمَسَاجِدَ ٢٤٩/٣ •
(٢) ما بين القوسين ساقطة من ر ، وهو سو من الناسخ •
(٣) البيت منسوب لابن ميادة ، وهو من شواهد سبْيُوهِ ، الزيفَةُ :
الميل الى الازلاق ، الارتاج : الأعلاق ، أي هممن بالميل مما في أرحامها
من الاجنة ، الشاهد فيه ترك صرف ثماني تشبيهاً لها بما جُمِعَ
على زنة مفاعل ، انظر الكتاب ١٧/٢ ، شواهد التوضيح ص ٤٩ ،
الشتتري ١٧/٢ ، الاشموني ٢٤٨/٣ ، العيني ٣٥٢/٤ •
(٤) ما بين المعقوفين : زيادة عن ر ، س •
(٥) (وكونه) : ساقطة من ش •

ينصرف . ثم قال : فان حَقَرْتَهَا ^(١) اسم رجل لم تصرفها كما
تصرف عَنَانُ اسم رجل ^(٢) ، فقل ظاهره أَنَّهُ عِنْدَهُ غَيْرُ
منصرف ، وهو الصحيح ، وقيل بالعكس من قوله كما أُعْرِبَ
الْأَجْرُ وهو منصرف وهو فاسد ^(٣) ، لَأَنَّهُ قال أولاً وقيل من
قوله : فان حَقَرْتَهَا علماً لم تصرفها وهو ضعيف ، لَأَنَّ الغرض
بيان أَنَّ الجمع خلفه غيره .

قوله : والتركيب في نحو معد يكره وبعليك .

قال الشيخ : التركيبي الذي يُعْتَبَرُ في منع الصرف ما ليس
بإضافي ولا إسنادي كقولك بعليك ، ولا يكون إلا مع العلمية ، لَأَنَّ
المركبات من هذا الباب لا تجتمع إلا مع العلمية ، وإنَّما جاء في نحو
خمسة عشر وإسعين إذا سُمِّيَ بهما البناء ^(٤) أيضاً بناءً على حكايته
أصلهما ، وسيأتي الكلام على لغات بعليك في باب البناء .

قوله : « الالف والنون المضارعان لالفي التانيث [ومضارعتهما
كونهما زائدتين في آخر الاسم يمتنع دخول تاء التانيث] ^(٥) عليهما ،

(١) في الاصل : (جعلتها) .

(٢) انظر الكتاب ١٦/٢ .

(٣) وقد خالف الشيخ رأيه هذا في مصنفاته الاخرى حيث يقول :
واذا صَرَفَ فلا إشكال على ما ذكرناه الجمع المانع شرطه صيغة
منتهى الجموع ، وقد فقدها هنا كونه جمعاً فلا أثر للشرط عند فقدان
السبب ، وأما من قال العِلَّةُ كونه لا نظير له في الآحاد فلا إشكال
عليه صرف أو لم يصرف . شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥ شرح
الوافية ٩ ظ .

(٤) (البناء) : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) ما بين المعوفين : ساقط من الاصل واثباته يستقيم معه الكلام .

ثمَّ الاسم الذي هما فيه إمَّا أن يكونَ صفةً ، وإمَّا أن يكونَ غيرَ صفةٍ ، فإن كانَ صفةً نُظِرَتْ فإن كانَ مما جاءَ له فَعَلَى في مؤنثه امتنعَ من تاء التانيث وامتنعَ من الصرفِ كسكرانَ وغضبانَ ، وإن كانَ مما جاءَ فَعَلَانَةٌ صرفتهُ ، لأنَّه لم يمتنعَ من دخولِ تاء التانيث كندمانَ ، وإن كانَ مما لم يثبت واحدةٌ منهما فقد اختلفَ فيه ، فمنهم من لم يصرفه وهم الأكثرونَ نظراً إلى امتناع دخولِ التاء ، ومنهم من صرفَ نظراً إلى أنَّه من قياسِ فَعَلَانَةٍ لامتناعِ فَعَلَى في مؤنثه ، ومثاله قولك : اللهُ رحمنٌ رحيمٌ ، وإن كانَ غيرَ صفةٍ لم يخلُ من أن يكونَ علماً أو غيرهُ ، فغيرُ العلمِ لا يكونُ إلا منصرفاً ، لأنَّه لا يتفقُ اجتماعُ عِلَّةٍ أخرى معه ^(١) ، وإن كانَ علماً امتنعَ من الصرفِ لوجودِ عِلتينِ ، فعلى ذلكَ لو سُمِّيَتْ رجلاً بندمانَ لامتناعِ من الصرفِ إذ بعدَ العلميةِ يمتنعُ دخولُ التاءِ عليه فامتنعَ من الصرفِ لوجودِ عِلتينِ ، وإذا امتنعَ ندمانُ من الصرفِ بعدَ التسميةِ فبحسبِ سكرانَ وعمرانَ أجدرُ ، وإذا احتَمَلَتْ النونُ بعدَ ^(٢) الالفِ الزيادةَ ، والاحالةَ وسُمِّيَ بهُ علماً جازَ معاملتهما بالامرينِ كحسانَ علماً ^(٣) ، فإنَّه يُحْتَمَلُ أن يكونَ من الحُسَيْنِ والحَسَنِ ، وزمانُ من زَمَ أو من زَمِنَ أي أقامَ ، وشيطانُ من شاطَ أي هلكَ ، وشَطَنَ أي بعدَ .

قوله : والعجبةُ في الاعلامِ خاصةٌ .

قال الشيخُ : شرطُ العجبةِ في اعتبارها سبباً العلميةِ الاصليةِ في كلامِ العجمِ حتَّى لو كانَ الاسمُ أعجمياً ، ولكنَّه اسمُ جنسٍ ثمَّ

(١) (معه) : ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) في ر : (مع) ، وهو تحريف .

(٣) (علماً) : ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .

طرأت عليه العلمية لم تعتبر العجمة كما لو سُمِّيَ بدراج
 وإبريسم أو لجام [١٦ و] ، فإنه ينصرف وإن كان أعجمياً
 وإنما اشترطت العلمية فيها ، لأنه إذا كان اسم جنس امتزج
 بكلامهم في أحكام متعددة فضعف أمر العجمة ، وإذا كان مع
 العلمية لم تنور تلك الأحكام فاعتبرت العجمة حينئذ لقوتها ،
 وأكثر المحوين يشترط في اعتبار العجمة الزيادة على الثلاثة
 [أو تحريك الوسط] ^(١) ، وهؤلاء لا يميزون في نوح ونوط
 إلا الصرف ، والأكثر على أنه لا اعتداد بتحريك الوسط
 وبعضهم يعتبره ، وهو الصحيح ويدل عليه اعتبار سقر ^(٢) اتفاقاً .
 وقول سيويه ^(٣) كل مذكر سُمِّيَ بثلاثة أحرف من غير خرف
 تأنيث مصروف أعجمياً كان أو عربياً إلا أن يكون فعلاً نحو
 يجد ونحو ضرب فهو منقوض بسجراً وليس مما استثناء .
 وقولهم : التأنيث أقوى ملغى بأن العدل المقدراً أضعف اللل
 لأنه أمر تقديري يتوقف على منع الطرف ولذلك جاء مماثلة
 مصروفاً ، وإذا اعتبر في نحو سحر ، وباب ظهر فاعتباره فني
 العجمة أولى ^(٤) ، والاسم الأعجمي إذا وافق لفظه عربياً وقصد
 إليه بالتسمية فلا اعتداد بالعجمة كما لو سُمِّيَ بالبحاق وقطلم
 المصدر أو يعقوب وقصد به ذكر الخجل ونحو ذلك ، فإن
 قيل فيجب أن يكون اعتبار العجمة في نوح ^(٥) ونحوه مما سكن

- (١) (وتحريك الوسط) : زيادة عن ل .
 (٢) أي اعتبار تحريك الوسط في كلمة (سقر) الممنوعة من الصرف
 اتفاقاً .
 (٣) انظر الكتاب ١٣/٢ .
 (٤) في ل : متأخرة حوالى خمسة أسطر ، عن لفظة (أولى) .
 (٥) في و ، س ، ش ، ت : (ولوط) .

وسَطُهُ أَوْلَى كَذَهَبِ المصنف ، لَأَنَّهُ اعتُبرَ في نحو هـند •
قلتُ : قد ثبت الغاءُ قوة التأنيث مع التحريك ، ولا يلزمُ من الغاءِ
قوتها مع التحريكِ الطَّوْها [مع السكونِ لضعفِ السكونِ ، لكونِ
الكلمة في أعلى درجات الخفة ولذلك لم يجرِ بابُ نوحٍ إلا
مضروفاً وثبتَ في هذه الوجهانِ (١) ومذهبُ صاحبِ الكتابِ أَنَّ
الحجةَ تُمنعُ جوازاً مع سكونِ الاوسطِ كالتأنيثِ المعنوي على
ما سيأتي في آخرِ البابِ • قوله : « إلا إذا اضطرَّ الشاعرُ فصرف »
مستثنى من قوله والاسمُ يمتنعُ من الصرفِ ، وكلُّ ما لا ينصرفُ
يجوزُ صرفه للضرورةِ رداً الى أصله ، وقد منعُ الكوفيونَ صرفَ
بابِ أَفْعَلْ منك للضرورةِ ، واستدلوا بأنَّه لم يسمعَ مع
كثرةِ وعِللٍ بأنَّ (مِنْكَ) قويتُ بها العلةُ لمعاقبها اللامِ
والإضافة للذين يعاقبان التثوينَ ، ولا يندفعُ بخيرِ ميك (٢) ، فإنَّه
لا موجبَ لحذفِ التثوينِ وأمَّا ما ليسَ فيه سببٌ فلا يجوزُ منعُ
صرفه للضرورةِ بحالٍ • وأمَّا ما فيه سببٌ واحدٌ فمختلفٌ في منعِ
صرفه للضرورةِ ، فالصريونَ يمنعونَ جوازَ المنعِ ، والكوفيونَ
يجيزونَ منعَ الصرفِ للضرورةِ • وقوله : « وما تعلقَ به الكوفيونَ
في إجازةِ منعه في الشعرِ ليسَ بثبتٍ » ، أي : ليسَ بحجةٍ ، والذي
تعلقَ به الكوفيونَ قولُ الشاعرِ (٣) :

٤٤- فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ

يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

- (١) ما بين المعقوفين : ساقط من العمل وإثباته أحسن •
(٢) (منك) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، وإثباتها أوضح •
(٣) البيت للعباس بن مرداس من قصيدة قالها حين قسم الرسول
(صلى الله عليه وسلم) غنائمَ حنين بين المؤلفة قلوبهم وأعطاه
دونهم ، انظر الانصاف ٥٠٠/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩ ،
الخرزانه ٧١/١ ، العيني ٣٦٥/٤ •

فأنه أراد (١) أنه ليس بحجة لأن الرواية « يفوقان شيخني في مجمع » (٢) كما يقول : بض البصريين (٣) في رده .
فليس بمستقيم ، وإن صحت هذه الرواية ، لأن الرواية الأخرى
صحيحة منقولة في الكتب الصحاح كصحاح مسلم وغيره ، ويكفي
في التمسك به رواية صحيحة ، وإن روي غيرها من جهة
أخرى فلا يضر إذ ليس بينهما تعارض ، وإن أراد بقوله : ليس
بحجة ، لأنه على خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء ، فمستقيم
عند الأكثرين ، وقد استعمل ذلك في غير موضع وفيه نظر ، وقول
من قال : إن ثبوت رواية شيخني ينافي بروايته (٤) مرداس فدل
على بطلانه مستدلاً بأنه لو كان جائزاً لم يعدل عنه إلى
شيخني ، لكونه أقدم منه في المعنى ضعيف ، فإن الشاعر الفصح
يعدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة ، وقد استدل الكوفيون
أيضاً بقول ذي الأصبع (٥) :

٤٥- وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ
ذُو الطُّوَلِ وَذُو الْعَرَضِ

-
- (١) في ش (به) .
(٢) الانصاف ٥٠٠/٢ .
(٣) رواية المبرد انظر حاشية الانصاف ٥٠٠/٢ .
(٤) (روي) : ساقطة من و .
(٥) (رواية) ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .
(٦) البيت من قصيدة لنق الاصبع العدواني في الديوان ص ٤٨ ،
الانصاف ٥٠١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١ ، ابن يعيش
٦٨/١ ، ابن عقيل ٢٦٥/٢ ، العيني ٣٦٤/٤ .
(٧) ()

وليس يثبت أيضاً لصحة حمله على القيلة ، واستدلوا أيضاً بقول
الرقبات (١) :

وَمُصْنَعٌ بِحَيْثُ جَدَّ
الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

وليس يثبت ، لقول الأصمعي رحمه الله فيه : أفادت الحضريّة
لغته :

قوله : وَأَمَّا أَحَدُ سَبْعَةٍ أَوْ أَسْبَابِ الْعِلْمِ إِلَى آخِرِهِ .

قال الشيخ : إنما انصرف ما ينكر ممّا لا يصرف إذا كان
فيه العلمية قبل التكرير ، لأنّه لا يتفق ما فيه علل أخذها العلمية
وهي مؤثرة إلا وهي شرط في جميعها ، أو فيما سوى واحدة
منها ، وذلك أنّ العلل سبع : أخذها العلمية بقيت ثمانية (٢) ،
الوصف لا يكون مع العلمية لتضادهما ، والتأنيث شرطه العلمية
إن كان بالتاء أو معنويًا ، وإن كان بالالف فلا أثر [١٦ ظ]
للعلمية ، فسقط التأنيث أيضاً ، والعجمة شرطها العلمية والتركيب
كذلك ، والجمع لا يؤثر معه العلمية فسقط أيضاً ، والالف
والنون إن كان ممّا ليس مؤنثه فعلى فشرطه العلمية وإلا فلا
يجامع العلمية فسقط أيضاً ، بقي العدل ووزن الفعل وهما لا
يجتمعان وبيانه أن للعدل زماناً مخصوصة ليس متهماً شيء على
وزن الفعل فلا يجتمع مع وزن الفعل ، فإذا ثبت أنّه لا يكون

(١) البيت نسبة الشيخ للرقبات وهو في ديوانه ج ٢١٨ ، وانظر
الاتصاف ٥٠١/٢ ، وابن يعيش ٦٨/١ ، المصعب : السيد ، والأسد ،
وتقول فلان مصعب من المصاعب كما تقول قزم من القروم .
(٢) (ثمانية) ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .

مع العلمية مؤثر "إلا ما العلمية شرط" فيه ، أو واحد من العدل ووزن الفعل ولا يطرأ بالتكثير باعتبار ما لم يكن معتبراً إلا في باب أحمر على خلاف ، وجب أن يكون ما عداه إذا نكّر انصرف لبقائه بلا سبب إن لم يكن فيه عدل أو وزن فعل أو على سبب إن كان فيه عدل أو وزن فعل ، ولا يرد رجل سمي بمساجد أو صحرَاء أو ما أشبههما لأن العلمية في مثل ذلك لا أثر لها ، والحكم ثابت بالجمع على انفراده ، والالف على انفرادها فسقط إيراد . قوله : « إلا نحو أحمر » فأنه مستثنى من هذه القاعدة عند سيويه لوجوب اعتبار الصفة بعد التكثير^(١) وجر عليها عند الأخفش ، إذا سمي بأحمر وشبهه مما فيه الصفة قبل العلمية ثم نكّر فسيويه يمنعه الصرف والأخفش يصرفه . ووجه قول الأخفش : إن العلمية تنافي الوصفية فإذا سمي ، فقد خرج عن الوصفية وبقي ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكّر زالت العلمية وبقي على سبب واحد فانصرف على قياس ما ذكرنا آنفاً ، ولذلك اتفق على منع صرف أفضل إذا سمي به وصرفه إذا نكّر وهو على مثل أحمر . ووجه قول سيويه : أن الصرف ومنعه من الأحكام^(٢) اللفظية فيعتبر في أمرها الوصفية الأصلية كما اعتبرت في جمعه وادخال اللام عليه ، ولذلك قالوا : في جمع أحمر حمر : وإن كان علماً ، وقالوا : الأحمر فلولا اعتبار الوصفية لم يجر ذلك فيه ، ولذلك لم يجر أن يقال في^(٣)

- (١) انظر الكتاب ٢/٢ .
 (٢) في شرح الأشموني أجاز الأخفش منعه لجره مجرى أحمر لأنه صفة على وزنه ، ٢٣٥/٣ .
 (٣) في ل (أحكام لفظية) ، وهو تحريف .
 (٤) في ر (رجع) ، وهي حشو .

أَحْمَدُ حَمْدٌ وَلَا أَحْمَدُ ، بَلْ قَالُوا : أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 بِصِفَةٍ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ الْوَصْفَةَ الْأَصْلِيَّةَ فَيَجِبُ إِبْتِهَاُهَا أَيْضاً
 مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا أَحْكَامٌ لَفْظِيَّةٌ مِثْلُهَا وَالَّذِي يَحَقُّ ذَلِكَ ، مِنْهُمْ صَرْفُ
 آدَمَ وَأَرْقَمَ وَأَسْوَدَ بَعْدَ خُرُوجِهِ عَنِ الْوَصْفَةِ إِلَى الْأَسْمَةِ ،
 فَلَوْلَا إِعْتِبَارُ الْوَصْفَةِ الْأَصْلِيَّةِ لَمْ يَسْتَقِمْ ذَلِكَ ^(١) ، وَكَانَ يَجِبُ
 صَرْفُهُ فَاجْتِمَاعُهُمْ عَلَى مَنَعِ صَرْفِهِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ فِي بَابِ أَحْمَرَ
 إِذَا نَكَّرَ عَلَى مَذْهَبِ سَيُوبَةَ ^(٢) . وَقَوْلُهُمْ : تَوَافَقْنَا فِي أَفْضَلِ الْعِلْمِ ،
 وَهُوَ مِثْلُهُ مِغَالَطَةٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ ، لِأَنَّ أَفْضَلَ لَا يَكُونُ صِفَةً
 حَتَّى يَتَّصَلَ بِهِ (مِنْ) وَعِنْدَ ذَلِكَ نَحْنُ وَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى
 أَنَّهُ إِذَا نَكَّرَ لَمْ يَنْصَرَفْ ^(٣) ، فَمَا جَعَلُوهُ حُجَّةً لَهُمْ إِنَّمَا هُوَ حُجَّةٌ
 عَلَيْهِمْ . قَالُوا : لَوْ كَانَتِ الْوَصْفَةُ الْأَصْلِيَّةُ يَصَحُّ إِبْتِهَاُهَا فِي مَنَعِ
 الصَّرْفِ لَصَحَّ إِبْتِهَاُهَا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ كَمَا يَصَحُّ إِبْتِهَاُهَا فِي الْجَمْعِ
 وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ ، وَلَمَّا لَمْ يَصَحِّ لَمْ يَصَحِّ ^(٤) ، وَيَبَانُ أَنَّهُ
 لَمْ يَصَحِّ أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِضَارِبٍ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الصِّفَاتِ
 لَانْصَرَفَ بِالْإِجْمَاعِ . وَلَوْ اعْتَبِرَتِ الْوَصْفَةُ الْأَصْلِيَّةُ لَوَجِبَ أَنْ
 يَكُونَ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ فَلَمَّا لَمْ يَصَحِّ إِبْتِهَاُهَا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ لَمْ يَصَحِّ
 إِبْتِهَاُهَا بَعْدَ التَّنْكِيرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَكَّرَ نَفْسَ الْعِلْمِ بَعْدَ إِنْتِفَاءِ إِبْتِهَاُهَا
 الْوَصْفَةِ ، فَلَا وَجْهَ لِعِبْتِهَاُهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مُشْكَلٌ . وَالْجَوَابُ
 عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَبَرِ الْوَصْفَةُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ لِتَنَافِي ثُبُوتِهِمَا
 فِي التَّحْقِيقِ فَكَرِهُوا تَقْدِيرَ شَيْئَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ يُشْبِهُانِ ^(٥) حُكْمًا وَاحِدًا

(١) (ذَلِكَ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، ت ، سَهْوًا .

(٢) أَنْظَرَ الْكِتَابَ ٢/٢ .

(٣) فِي ل (إِذَا لَمْ يَنْكُرْ لَمْ يَنْصَرَفْ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ أَفْضَلَ .

(٤) (لَمْ يَصَحِّ) سَاقِطَةٌ مِنْ ب ، س ، سَهْوًا .

(٥) (يُشْبِهُانِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

بخلاف الجمع ودخول الالف واللام ، فإنه 'حكم' باعتبار الوصفية
(لا مشاركة للعلمية [التي كانت]^(١) معها^(٢)) فيه فاذا نُكِّثَ نحو
أَحْمَرَ فقد زالت العلمية التي كان يتعدَّرُ إعتبارُ الوصفية معها
في الحكم^(٣) الواحد^(٤) وهو منع^(٥) الصرف ، ولم يتعدَّرْ إعتبارُ
الوصفية بعد التكرير ، لأنَّه حينئذ صارَ مثلُ أَحْمَرَ في الجمع ،
ودخولُ الالف واللام بخلاف ما قبل التكرير ، فظهر الفرق بين
الوصفية مع العلمية وبينهما بعد التكرير .

قوله : وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشوي كنوح ولوط
منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل .

قال الشيخ : أكثرُ الناس على صرفِ نوح ولوط وجوباً
[١٧ و] كما تقدَّم في إشتراطِ الزيادة ، أو تحريكِ الأوسطِ على
الأصح ، وإن كان الأكثرُ على إشتراطِ الزيادة تعييناً ، وخالفهم
الزمخشري فيهما معاً لشبهة ، وهو أنَّهم متفقون على جوازِ صرفِ
نحو دَعَدٍ وَهَدَدٍ ومنعه الصرف ، وجوازِ صرفه لمقاومة السكونِ
أحدَ السبيين ، ومتفقون على وجوبِ منعِ الصرفِ في مَاءٍ وَجُورٍ ،
فلو كانت العجمة لا أثراً لها في الساكنِ الأوسطِ ؛ لكانَ حكمُ مَاءٍ
وَجُورٍ حكمَ هَدَدٍ ودَعَدٍ في منعِ الصرفِ وجوازِهِ ، ولما تخالفا دلَّ
على إعتبارِ العجمة في الساكنِ الأوسطِ ، فثبت أنَّ نحو هَدَدٍ كنوح
ولوط ، وهو قويٌّ جداً بالنظرِ إلى المعنى إلاَّ أنَّه لم يُسمَعْ منعُ

-
- (١) (التي كانت) زيادة عن ش ، ل ، ر .
(٢) (معها) ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من ت ، وهو سهو من الناسخ .
(٤) (الواحد) ساقطة من و ، س ، ب ، وما اثبتناه أصح .
(٥) في س (فلو مُنِعَ الصرف) ، ولا يستقيم معه المعنى .

صرف نحو نوح ولوط مع كثرة استعماله ، والمختار منع صرف باب هند ، فوجب أخذ قيده في العجمة ، وهو أن يشترط في اعتبارها الزيادة والحركة على القول الآخر ، وحينئذ يقع الفصل بين نوح ، وبين هند . والجواب عن ما وجور ، هو (١) أن السكون إنما يقاوم التأنيث بشرط ألا يتقوى بالعجمة ، ولا يلزم من كون العجمة مقوية في امتناع مقاومة السكون أن يكون سبباً فيما سكن وسطه ، فتدفع بذلك الشبهة .

قوله : والتكرّر في نحو بشرى وصحرَاء ومساجد ومصايح .

قال الشيخ : اللام في التكرّر لتعريف العهد لما تقدّم في أوّل الفصل من قوله : أو تكرر واحد ؛ لأنّ المعنى : أو حصل تكرر ، ويكون ذلك في موضعين : أحدهما الف التأنيث المقصورة ، أو الممدودة ، نزلوا لزومها في الكلمة منزلة تأنيث مكرر ، والثاني الجمع المقدم (٢) صفته وهو صيغة متّهي الجمع ، ألا ترى أنك تقول : كلب وأكلب ، ثمّ تجمع أكلباً على أكالب ثم لا تجمع أكالب ، لأنّه قد جُمع مرتين فيتكرر فيه الجمع فلذلك قام مقام علتين ، (وحمل مساجد وشبهه عليه لمشاكلته في وزنه وامتناع جمعه وإن لم يكن جُمع (٣) مرتين (٤) فكرر فيه الجمع جمعين محققين تنزيلاً له منزلته للمشاكله المذكورة فلذلك قام مقام علتين والله أعلم (٥) .

- (١) (هو) : ساقطة من ل سهواً .
- (٢) في ب (المقدّر) ، وهو تحريف .
- (٣) (جمع) ساقطة من ل سهواً .
- (٤) في ر (جمعين) ، وما اثبتناه أرجح .
- (٥) ما بين القوسين ساقط من ت ، وهو سهو من الناسخ .

القول في وجوه إعراب الاسم

قوله : والفاعل واحد ليس إلا •

قال الشيخ : يريد أن نسبة الفعل إلى الفاعل على جهة الاستناد ، والاستناد لا يختلف فلذلك لم يتعدد الفاعل ، ونسبة الفعل إلى المفعول ليست على جهة الاستناد وإنما هي على جهة التعلق ^(١) ، والتعلق يختلف ^(٢) فتارة يتعلق به على أنه الذي فعل ، وهو المفعول المطلق ، وتارة يتعلق به على أنه الذي فعل به ، وهو المفعول به ، وتارة يتعلق به على أنه الذي فعل فيه ، وهو المفعول من أجله ، وتارة يتعلق به على أنه الذي فعل معه وهو المفعول معه ، فلذلك لم يجرى الفعل إلا (بفاعل واحد وقد جاء بمفاعيل متعددة) ^(٣) •

قوله : وأما التوابع إلى آخره •

قال الشيخ : اختلف الناس في عامل التوابع ، فمنهم من يقول ينسحب حكم العامل على القيلين جميعاً ^(٤) أعني التابع والمتبوع • ومنهم من يقول : يُقدَّرُ عاملٌ مثله في المتبوعات كلها • ومنهم من يقول : هو في البدل والمعطوف بالحرف مقدَّرٌ ، وفي غيره منسحب ، والفرق أن البدل حكم تكرار العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً

(١) في ل (التعلق) ، وهو تصحيف •

(٢) (يختلف) : ساقطة من و ، ش ، ب ، ت ، س ، ل ، وهو سهو •

(٣) في ل (لفاعل واحد وقد يجرى لمفاعيل) •

(٤) في ل (معاً) ، وفي ت (جميعهما) ، وما أثبتناه ارجح •

في قوله تعالى : { لِلَّذِينَ اسْتَغْفَرُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ } (١) ،
والعطف بالحرف فيه ما يقوم مقام العامل ، فكأنه موجودٌ ولذلك
فرَّق بين هذين القسمين وبين ما عداهما . وقيل العامل فيها
كونها (٢) صفة ، وقيل العامل عامل الصفة والموصوف معاً وكذلك
بقية التوابع . والصحيح الأول ، لأنه به يقوم المعنى مقتضي
للإعراب ، ولأن المعنى عليه بدليل اشترت الجارية نصفها وجاءني
غلام زيد وعمرو ، ألا ترى أنه لو قدر الأول فسد المعنى ،
وفساد غير البدل والعطف أولى ، وبه تبين فساد القول الثالث .
ومن صحيح الثاني بدليل أعجبتني قيام زيد وعمرو ، وقيام زيد
لا ينسب إلى عمرو مردود بأن القيام لم ينسب إلى عمرو بعد
نسبه إلى زيد وإنما نسبه المتكلم في أول الأمر إليهما معاً ، مثل قلم
الزيدون ، وإذا وجب صحة ذلك في غير تقدير وجب صحة
الآخر ، ومن صحيح الثالث بنحو { لِبَيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ
فِضَّةٍ } (٣) ، يُجَابُ بأن حروف الجر [١٧ ظ] في نحو ذلك
للتأكيد ، وضعف الرابع بلزوم إعراب واحد وبأنه ليس به
يتقوم المعنى مقتضي للإعراب ، والخامس قريب ، (وترك ذكر
المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه عند فاعل (٤) ، وترك
ذكر المرفوع في باب كان ، لأنه عند فاعل ، لأنه منسوب إليه
الفعل ، ومن قال : ليس بفاعل لأن أفعالها لا دلالة لها على الحدث
يلزم منه أن لا تكون أفعالا ، وسمي الرفع رفعاً لاستعلاء الشفتين
عنده ، كما أن الخفض يسمى خفضاً لنزول الشفتين عما كانت

- (١) سورة الأعراف الآية : ٧٥ .
(٢) في ش (كونه) ، وتحريف .
(٣) سورة الزخرف الآية : ٣٣ .
(٤) ما بين القوسين ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .

عِنْدَهُ ، والجُرُّ إمَّا لَأَنَّهُ بِمَعْنَى الْخَفْضِ مِنْ جَرِّ الْجَبَلِ وَهُوَ
أَسْفَلُهُ ، وَإِمَّا لَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَرِّ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ - أَيْ
إِيصَالِهِ - فَمُسَمًّى بِاسْمٍ مَدْلُولِهِ ، وَإِمَّا النَّصْبُ ، فَلَأَنَّهُ مِنْ الْأَلْفِ
الَّتِي الْإِتِّصَابُ مِنْ صِفَتِهَا •

ذِكْرُ الْمَرْفُوعَاتِ

الْفَاعِلُ

قَوْلُهُ : الْفَاعِلُ هُوَ مَا كَانَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهِهِ
مَقْدَمًا عَلَيْهِ أَبَدًا •

قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ : « هُوَ مَا كَانَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ
شَبْهِهِ » لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى قَوْلِهِ : « هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهِهِ » ؛
لِثَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِثْلُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ فَإِنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ وَلَيْسَ
بِفَاعِلٍ • فَقَالَ : « مَقْدَمًا عَلَيْهِ » لِيُخْرِجَ ذَلِكَ عَنْهُ ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ
غَيْرُ لَازِمٍ ، لِأَنَّ زَيْدًا فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ لَيْسَ بِمُسْنَدٍ إِلَيْهِ الْفِعْلُ
أَوْ شَبْهُ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا أُسْنِدَ مَعَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ ، فَالْفِعْلُ
وَشَبْهُهُ مُسْنَدٌ إِلَى مَا هُوَ مُؤَخَّرٌ وَهُوَ الضَّمِيرُ ، وَهُمَا جَمِيعًا مُسْنَدَانِ إِلَى
زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَ أَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي قَامَ أَوْ فِي قَائِمٌ فِي قَوْلِكَ :
زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ فِي الْمَعْنَى : زَيْدٌ فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ وَارِدٌ وَلَيْسَتْ هَذِهِ دَلَالَةٌ
لِغَوِيَّةٍ وَإِنَّمَا هِيَ دَلَالَةٌ عَقْلِيَّةٌ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَخْتَلَفْ فِي أَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَى
الضَّمِيرِ لَا إِلَى زَيْدٍ ، وَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِإِعْتِبَارِ لَفْظِ هَذَا الْحَدِّ ،
فَإِنَّ قَوْلَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهِهِ لَمْ يَأْتِ بِهِ قَاصِدًا إِلَى أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ
الْحَدِّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّرَدُّدِ الَّذِي هُوَ مُنَافٍ لِلْحُدُودِ ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ
كَالْفَضْلَةِ مَبِينًا أَقْسَامَ الْمُسْنَدِ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَقْصُودًا فِي الْحَدِّ

دخل عليه لو اقتصر عليه زيد قام وزيد قائم أبوه وشبهه لأنه مسند إليه ، فلو اقتصر على قوله : هو المسند إليه ؛ لدخل ذلك في الحد فاحتاج الى أن يقول : مقدماً عليه أبداً ، أمّا من قال : الفاعل هو المسند اليه الفعل أو شبهه فقد جعل (١) ذكر الفعل وشبهه من جملة حده ، وعند ذلك لا يحتاج الى ذكر وجوب التقديم لما تبين أنه لا يكون إلا كذلك ، ثم مثل باسناد الفعل وشبهه ، لما قصد الى ذكرهما أولاً وسيأتي ذكر ما تنزل منزلة الفعل في ذلك في آخر قسم الاسماء .

قال الشيخ . ومفعول ما لم يُسم فاعله عند فاعل والذي يدل عليه أنه داخل في حده ، وأنه لم يذكره في المرفوعات ، فدل على أنه داخل في حد الفاعل إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه وأنه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه . وهو قوله : وتضاف الصفة الى فاعلها كقولك : معمور الدار ومؤدب الخدام ، ومن لم يجعله فاعلاً احتاج في حد الفاعل الى حد لا يدخل هو فيه (٢) ، فتوكل : هو ما أسند الفعل اليه وقدّم عليه على طريقة فصل أو على طريقة القيام به .

قوله : وحقه الرفع .

قال الشيخ : وأراد أن ذلك لأمر يناسبه لا على أن تخبر بأنه مرفوع ؛ لأن ذلك قد علم من أصل كلامه في

(١) في ل (دخل) ، وهو تحريف .

(٢) في ل (ما لم يُسم فاعله) ، وهو وهم .

(٣) (ان ذلك) ساقطة من ل ، وهو سهو .

المرفوعات • الوجه الثاني استحق به الرفع أنه لما احتج إلى
الاعراب للمعاني الجارية على الأسماء وكان الفاعل متحداً غير
متعدد وغيره متعدد كان المفرد أو لى بالحركة المستقلة ليقول
الثقل ، والمتعدد أو لى بالحركة الخفيفة لذلك ، وقيل لأنه الأول
فأعطى الأثقل قبل الكلام^(١) بما بعده • قوله : ورافعه
ما أسند إليه ، يعني : الفعل وشبهه ويعني : برافعه ما يسمى
عاملاً في اصطلاح النحويين ، ومعنى العامل : هو الأمر الذي
يتحقق به المعنى مقتضى للاعراب ، ومعلوم أن مقتضى الاعراب في
الفاعل هو الفاعلية على ما تقدم ، ولا تقوم الفاعلية وتحقق إلا
بمسند من الفعل ، أو شبهه ، فعلم أن ما أسند إليه هو الفاعل
ولا فرق في الفاعل بين أن يكون مثبتاً ، أو منفيّاً ، فزيد في قام زيد
فيما نحن فيه مثله في ما قام [١٨ و] زيد ؛ لأنه إنما كان فاعلاً
باعتبار ذكر الفعل معه دالاً على من هو له وهو كذلك أثبت
أو نفى ، قوله : « والأصل فيه أن يلي الفعل » لأنه أحد جزئي
الجملة المتفجرة إلى ذكرهما ، وقد وجب تقديم الفعل فينبغي أن
يليه الجزء الآخر المفتقر إليه لا غيره من الفضلات إذ المفتقر إليه
أو لى بالذكر من المستغنى عنه ، قوله : « فاذا قدم عليه غيره
كان في النية مؤخراً » وهو أثر ما تقدم ثم استدل على ذلك
بمسألتين : أحدهما جائزة والأخرى ممتعة ، ولا وجه للفرقة بينهما
إلا باعتبار ما تقدم ذكره ، ووجه الدلالة هو أنه قد علم أن
الضمير لا بد له من عودة على مذكور متقدم إما لفظاً ومعنى وإما
لفظاً لا معنى وإما معنى لا لفظاً ، فإن كان غير عائد على شيء من
ذلك كان ممتعاً وقد جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه

(١) في ل ، ب (الكلال) ، وهو تحريف •

زَيْدًا ، فَلَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى سِوَاءٍ ؛ لَجَازَتْ الْمَسْأَلَتَانِ ، أَوْ
اِمْتَنَعَتَا ، وَلَمَّا جَازَتْ أَحَدَاهُمَا وَامْتَنَعَتِ الْآخَرَى ، وَلَا مَصْحُوحٌ سِوَى
مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ مُنَاسِبٌ وَجِبَ التَّعْلِيلُ بِهِ . وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٤٧- جَزَى رَبُّهُ تَشَنَّى عُدِيَّ بْنِ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

فمردودٌ عندَ المحققين ، (وأرادَ ربَّ الجزاءِ المدلولِ عليه بقوله
جَزَى) (٢) . ومنه قولُ سَلِيطِ بْنِ سَعْدٍ (٣) :

٤٨- جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ
وَحَسَنٍ فِعْلٌ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارٌ

(١) البيت مختلف فيه ، قال العيني : قيل هو للناطقة الذبياني ، وقال
أبو عبيدة : قاله عبدالله بن همارق أحد بني عبدالله بن عطفان ،
وحكي الأعلام أنه لأبي الأسود يهجو عدي بن حاتم ، وقال ابن
كيسان : أحسبه مولداً مصنوعاً ، ورواية الطوسي أن في صدره
خلاف ، فقد ورد في ديوان النابتة : صدر البيت (جزى الله عبساً
عبس آل بغيض) ، وهذا غير البيت الذي ذكره الشارح ، انظر
شواهد العيني على الخزائن ٤٨٧/٢ ، ونسبه البغدادي للناطقة ثم
نسبه لأبي الأسود الدؤلي ، وذكر رواية العيني الخزائن ١٣٤/١ ،
١٣٦ ، وهو غير منسوب في الجمل ص ١٣١ ، ابن يعيش ٧٦/١ ،
ابن عقيل ٤٢١/١ ، وفي ديوان النابتة صدره مختلف عن البيت
الذي ذكره الشارح ، الديوان ص ٢١٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ل .

(٣) أبا الغيلان : كنية رجل ، وسنمار : اسم رجل رومي بنى
الخورنق الذي يظهر الكوفة للنعمان فلما كمل القاه النعمان من
فوقه فمات . ابن عقيل ٤٢٢/١ ، الخزائن ١٣٥/٢ ، العيني
٤٩٥/٢ ، همع الهوامع ٦٦/١ .

ومن يُجيزُ ضربَ غلامه زيداً يحتج به ، وهو ضعيف .

(فصل) قوله : ومضمره في الاسناد اليه كمظهره الى آخره .

قال الشيخ : يريد أنه يصح وقوع المضمر (فاعلاً كما يصح وقوع الظاهر)^(١) وهذا وإن كان غير ملبس إلا أنه ذكره لاشتماله على مسألة تلبس على مبتدئين وهي مثل زيد قام ، ولذلك أشيع الكلام فيها واستدل عليها^(٢) ، ولأن غرضه أن يسوق باب الفعلين الموجهين الى شيء واحد ، فاحتال على الاثنان به بذكر الفاعل المضمر ليجره الذكر باعتبار إحدى مسأله ، ثم يسوق المسائل كلها وكذلك فعل .

قوله : وتقول زيد ضرب فتوي في ضرب فاعلاً ، وهو ضمير يرجع الى زيد ، الى آخره .

قال الشيخ : وغرضه أن يثبت أن زيداً في (زيد ضرب) ليس بغائب ، ولما فقد شرط الاستتار ، ولا بد من الفاعل ، يتوهمان فاستدل على ذلك بوجوب أنا ضربت وأنت ضربت فلو كان زيد فاعلاً ؛ لوجب أن يكون أنا فاعلاً ، ولو كان فاعلاً ؛ لوجب جواز أنا ضرب ، ولما لم يجز دل على أنه ليس بفاعل ، وكذلك لو كان الفاعل محذوفاً في (زيد ضرب) لجاز حذفه في (أنا ضرب) ولما لم يجز للعلم باستوائيهما في مصحح الجواز والامتناع ، ولا يجوز اضماره مستتراً في (أنا ضرب) لفقدان شرط الاستتار (في الماضي ، وشرطه أن يكون مفرد غائب ، وهذا

(١) في ل (كما تقدم من أن الظاهر يقع فاعلاً) .

(٢) (عليها) ساقطة من ل ، وهو سهو .

ليس بغائب ، ولما فُقِدَ شرطُ الاستِثارِ (١) ولا بسدٍّ من الفاعل ، وجب ذكره على حسب ما يقتضيه الوضع له ، والذي وضع له لفظ " بارز " فوجب أن يؤتى به وسيأتي الكلام في المضمرات بتفصيله .

(فمصل) قوله : ومن اضمارِ الفعلِ قولك : ضَرَبَني وضربتُ زيدا الى آخره .

قال الشيخ : الاضمارُ في هذه المسألة من هذا الفصل ليس على باب الاضمار المتقدم ، بل هو اِضمارٌ قبلَ الذكر ، ولذلك نبّه عليه (٢) ، ولكنّه لما كان اِضماراً صحّ الاتيانُ به إذا كان (٣) كلامه في مثله باعتبار الاضمار ، ولما ساق هذه المسألة وتكلّم عليها (باعتبار توجيه فعلها مع فعل آخر ظاهرٍ بعدها ، ذكر ما كان مثلها من باب التوجيه ، فجرّ ذكر الاضمار احدى المسائل وجرّ ذكر المسألة (٤) باعتبار أمرٍ اشتملت عليه من باب آخر ، ذكر جميع تلك المسائل ، وهذا الباب ضابطه أن يُذكرَ فعْلانِ أو شبههما موجهين في المعنى الى شيء واحدٍ ذكرَ بعدهما ظاهراً ، فقد يكون توجيههما على جهة الفاعلية ، وقد يكون على جهة المفعولية (٥) ، وقد يكون الاولُ على الاول والثاني على الثاني ، وقد يكون على العكس ، مثال ذلك : قامَ وقعدَ زيدٌ ، ضربتُ وأكرمتُ زيدا ، وقامَ وأكرمتُ زيدا [١٨ ظ] ، وضربتُ وقامَ زيدٌ ، فإن أُعْمِلَ الثاني في الظاهر فلا يخلو الاولُ من أن يكون موجهاً على

(١) ما بين القوسين ساقط من ل ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) عليه (ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) (كان) ساقطة من ل .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٨٣/١ .

جهة الفاعلية أو جهة المفعولية ، فإن كان موجهاً على جهة^(١) الفاعلية وهي عين المسألة التي هي أصل الفصل ، وجب الاضمار فيه على مطابقة ذلك الظاهر عند المحققين ، فتقول : ضرباني وضربت الزيدين وشبهه ، وامتنعت على مذهب الفراء ، وجازت من غير اضمار على مذهب الكسائي^(٢) . والدليل على جوازها ورود مثلها في كلام العرب كقوله^(٣) :

٤٩- جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْ أَنَّ مَذْهَبَ
ونظائرهما ، وإذا ثبت جوازها ، وجب الاضمار لئلا يؤدي الى فعل من غير ذكر الفاعل ، وليس ذلك من لغتهم فثبت ما ذكره المحققون . وأما مذهب الفراء ، فإنه لما رأى المسألة لا تخلو من أحد أمرين كل واحد منهما على خلاف الأصول حكم بهنهما^(٤) ؛ لأنه إن أضمّر ، أضمّر قبل الذكر ، وإن حذف حذف الفاعل ، فأوجب أعمال الأول فيهما . وقال : في نحو قام وقعد زيد العامل في زيد الفعلان معاً ولا ضمير في واحد منهما ، ويجب عن مثل « جَرَى فَوْقَهَا » بأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، وأما الكسائي فإنه لما ثبت عنده الجواز رأى أنه يلزم من

- (١) جهة : ساقطة من ل ، وهو سهو من الناسخ .
(٢) حاشية الصبان على شرح الاشموني ١٠٤/٢ .
(٣) البيت لطيف الغنوي ، صدره : « وَكُنْتُ مُدَمِّمَةً كَانَ مَثَوْنَهَا » استشعرت : جعلت شعارها ، مذهب : التمويه بالذهب ، وهذا البيت جاء على مذهب الكسائي ، لأن الضمير في الفعل الاول غير بارز ومخالف لمذهب الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير ، الكتاب ٣٩/١ ، المقتضب ٧٥/٤ ، الجمل ١٢٧ ، الايضاح للفارسي ٦٨ ، الانصاف ٨٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤ ، ابن يعيش ٧٨/١ ، الاشموني ٢٤/٢ ، اساس البلاغة ١٤٩/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٥٤ ظ .
(٤) شرح الاشموني ١٠٣/٢ .

الاضمار الاضمار قبل الذكر ، فرأى أنه الحذف أقرب^(١) ، وهو بعيد ، فإن الاضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع وحذف الفاعل لم يثبت بحال ، فإذا لم يكن بد من أحدهما فلاضمار أقرب ، وإن كان الأول يحتاج الى مفعول وجب حذفه كقولك : ضربت وضربني الزيدون ، ولا تقول : ضربتهم وضربني الزيدون لأن الموجب للاضمار مفقود ، وهو كونه فاعلاً ، وأما المفعول ففضلة في كلامهم يجوز حذفه فلذلك وجب الحذف لئلا يؤدي الى الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة . وقد استدل على ذلك بالمفعول الثاني من باب علمت في طئتي وظننت زيدا قائماً ، فإنه يجب ذكره ظاهراً ؛ لأنه إن أضمير أضمير مفعول قبل الذكر ، وإن حذف حذف مفعول لا يستغنى عنه وفيه نظر ، فإن ذلك كخبر المبتدأ فإذا جاز حذف خبر المبتدأ للقرينة جاز حذف ذلك ، وإن أصل الأول فلا يخلو الثاني من أن يكون الفاعل أو المفعول ، فإن كان الفاعل وجب الاضمار باتفاق ، وليس اضمراً قبل الذكر ، فتوهم امتناعه كقولك : ضربت وضربوني الزيدون ، لأن الزيدون معمول الفعل المتقدم ، فهو في المعنى متقدم على الفعل الثاني فكان الضمير عائداً على غير^(٢) مذكور في المعنى ، وإن كان للمفعول فالاحسن أن يضمير ، ويجوز حذفه وإنما حسن الاضمار ، لأن الحذف يؤدي الى لبس ، والاضمار ينفه ، وبيان ذلك مثل قوله^(٣) :

- (١) شرح الاشموني ١٠٢/٢ .
 (٢) (غير) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، وسقوطها يفسد المعنى .
 (٣) البيت لامرئ القيس وصدره : « وَلَوْ أَنَّ مَا آسَعَنِي لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ » انظر الديوان ص ٣٩ ، الكتاب ٤١/١ ، المقتضب ٧٦/٤ ، الايضاح للفارسي ص ٦٧ ، شرح الجمل ١/١ ، الانصاف ٨٤/١ ، ابن يعيش ٧٩/١ ، المغنى ٢٥٦/١ .

٥٠ كَفَانِي وَلَمْ أَطَابْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ (١)
يَوْمُ أَنْ يَكُونَ أَطْلَبُ الْقَلِيلَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لغيره ، ولو
قال : ولم أَطَابْهُ لَأَنْفِي ذَلِكَ اللَّبْسُ ، فلمَّا كَانَ كَذَلِكَ وَلَيْسَ فِيهِ
إِضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ كَانَ أَحْسَنَ مِنَ الحذف ، وهذا جارٍ في غير هذا
الباب ، لو قلت : قام زيدٌ وضربتُ ، (ضربتُ) مفعوله زيدٌ لكنَّ
الأحسنُ أَنْ تقولَ : وضربهُ فكذلكَ ههنا ، وجازَ الحذفُ من حيثُ
كَانَ المفعولُ فضلةً يُستغنى عنه فلا حاجةَ تلجئُ إلى ذكره ، وقد
استدلَّ على ذلكَ بالمفعولِ الثاني إذا كان غيرَ مطابقٍ للمذكورِ
آخراً ، نحو ظننتُ وظنَّاني قائماً الزيدَينِ فأنَّه يُضمَرُ ولا يُحذفُ ،
أمَّا الأولُ فلتعذرُ الإضمارُ لأنَّكَ إِن قُلْتَ : وظنَّانيه جعلتَ ضميرَ
المفردِ للمثنى ، وإن قُلْتَ : وظنَّانيهما جعلتَ المفعولَ الثاني مثنى
والأوَّلَ مفرداً ، وأمَّا الثاني فالأنَّه مفعولٌ لا يُستغنى عنه فلا
يُحذفُ وفيه نظرٌ ، وأمَّا الأوَّلُ فلأنَّ الإضمارَ قد يأتي على
المعنى المقصودِ وإن اختلفا فيما ذُكرَ كما في قوله تعالى (٢) :
{ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً } (٣) لما كَانَ المعنى المقصودُ الوارثَ فلا
يُمدَّ فيه ههنا ، لما كَانَ المعنى نسبةَ القيامِ [إلى زيدٍ] (٤) ، وأمَّا
الحذفُ فكما تقدَّم لقيامِ القرينةِ كخبرِ المبتدأ كقولك : زيدٌ
والعمرانُ قائمانِ ، ولا خلافَ أَنَّ إعمالَ كلِّ واحدٍ من الفعلينِ
جائزٌ على ما ذكرناه ، وإن كَانَ البصريونَ يختارونَ إعمالَ الثاني

(١) (من المال) : ساقطة من ل ، سهواً .

(٢) سورة النساء الآية : ١١ .

(٣) اتحاف فضلاء البشر في القرآن الاربعة عشر . قرأ نافع وابو

جعفر بالرفع على إتمام كان والباقيون بالنصب ص ١٨٧ .

(٤) (إلى زيد) : زيادة من ل ، وبها يكمل المعنى .

[١٩ و] والكوفيون [إعمال]^(١) الاول^(٢) ، والدليل على ما ذهب إليه البصريون^(٣) مجيء ذلك في القرآن في مثل قوله تعالى : { أَتَوْنِي أَقْرَغُ عَلَيْهِ قَطْرًا }^(٤) ، وقوله : { هَاؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيَّة }^(٥) ، ولو كن العمل للاول^(٦) لقال : [هَاؤُمُ]^(٧) [اقْرؤْ كِتَابِيَّة . ووجه الاستدلال هو إنَّه لو أعمل الاول لكان الاحسن ' اقْرؤْه ' ، ولم يأت اقْرؤْه ' ، فدل على أنَّه لم يُعمل الاول ، ولا يستقيم أنْ يُقال جاء على أحد الجائزين ، فأنَّا لم نختلف في الجواز وربما اختلفنا في الاحسن ، وإذا ثبت أنْ إعمال الاول ليس بأحسن وجب أنْ يكون إعمال الثاني أحسن ، إذ لا قول بثالث ، ولو كان فالكلام منهم لا مع غيرهم ، ولا يستقيم أنْ يُقال جاء مخذوفاً منه ' الضمير ' ، وإنْ كان على غير الاحسن ، والاعمال الاول^(٨) فأنَّه يؤدي الى أنْ يكون الاجماع على قراءة ليست بالاحسن^(٩) ، ومثل ذلك لم يأت في القراءة المجمع عليها أصلاً ، فثبت أنْ ما صار اليه البصريون أوَّلَى . ومن حيث المعنى هو إنْ أصل المعمول أنْ يلي عامله وهذا الظاهر^(١٠) يلي الثاني ، فكان أوَّلَى بأنْ يكون عاملاً له مما فصل بينه وبينه فاصل .

-
- | | |
|------|---|
| (١) | (إعمال) : زيادة عن ر |
| (٢) | الانصاف ٨٣/١ ، ٨٦ . |
| (٣) | الانصاف ٨٧/١ ، ٩٢ . |
| (٤) | سورة الكهف الآية ٩٦ . |
| (٥) | سورة الحاقة الآية ١٩ . |
| (٦) | في الاصل ، ر : (الثاني) وهو وهم . |
| (٧) | (هَاؤُم) ساقطة من الاصل ، وهو سهو من الناسخ . |
| (٨) | (للاول) : ساقطة من ل . |
| (٩) | (بالاحسن) : ساقطة من ل ، وهو سهو . |
| (١٠) | في ل : (العامل) . |

وَأَتَشَدَّ سَيِّبِيهِ مُسْتَدَلًّا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ يُحَذَفُ ، أَوْ يُضْمَرُ
استغناءً عنه بقوله (١) :

٥١- نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وهو واضحٌ وبقوله (٢) :

٥٢- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَأَنْتَ وَقِيَّارٌ بِهَا لَفَرِيْبٌ

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه طبعة الايزك ص ٤٥ ، وطبعة
بغداد ص ٨١ ، وكذلك في الكتاب ٣٨/١ ، ونسبه أبو عبيدة
والبغدادي لعمر بن امرئ القيس الخزائن ١٥٩/٢ ، ونسبه
ابن الانباري الى درهم بن يزيد الانصاري الانصاف ١٩٥/١ ،
انظر المقتضب ١١٢/٣ ، ٧٣٤ ، معاني القرآن ٧٧/٣ ، مجاز
القرآن ٣٩/١ .

(٢) قائله ضايب البرجمي من أبيات قالها حينما حبسه
الخليفة عثمان بالمدينة ، وقيار اسم فرسه وقيل جملته ،
ورواه سيبويه بنصب (قيار) بعطف قيار على لفظ اسم ان
ومن عطفه على المحل رفعه . الكتاب ٣٨/١ ، الانصاف ٩٤/١ ،
شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١ ، مجاز القرآن ١٧٢/١ ،
معاني القرآن ٣١١/١ ، المغني ٤٧٥/٢ ، مشاهد الانصاف على
شواهد الكشف ص ١١ ، همع الهوامع ١٤٤/٢ ، الاشمونى
٢٨٦/١ ، الخزائن ٣٢٣/٤ .

ويقول ضمابي ' البرجمي' (١) :

٥٣- رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالَدِي
بَرِيثًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

ويقول الفرزدق (٢) :

٥٤- إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَنِي
وَأَبِي وَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ

واعترض بأنه لا ينهض 'لأن' فعيلًا وفعلًا صالحًا للمتعدد ،
فلا حاجة الى تقدير الحذف ، ويقوي مذهب الكوفيين أنه 'يلزم' من
خلافه الاضمار قبل الذكر ، وهو ضعيف 'فكان' ضعيفًا . ثم قال :
' وتقول' على المذهبين قَامَا وقَعَدَا أَخَوَاكَ وقَامَ وقَعَدَا
أَخَوَاكَ (٣) ، فذكر المسألة الاولى على اختيار البصريين ، والثانية

(١) نسبه الشيخ لضابي البرجمي ، وهو وهم حيث إن البيت
الذي قبله لضابي البرجمي والبيت نسبه 'سيبويه لابن أحمر
وتبعه ابن عصفور، ونسبه أبو عبيدة للفرزدق بن طرفة الباهلي،
انظر الكتاب ٣٨/١ ، مجاز القرآن ١٦١/٢ ، اصلاح المنطق
ص ٨٨ ، شرح الجمل ٢٨٤ ، معاني القرآن ٤٥٨/١ ، همع
الوامع ١١٦/١ .

(٢) نسبه الشارح للفرزدق تبعًا لسيبويه والفرء ولم أجد البيت
في ديوان الفرزدق وكذلك نسبه ابن الانباري في الانصاف
للفرزدق ، الكتاب ٣٨/١ ، معاني القرآن ٧٧/٣ ، الانصاف
٩٥/١ .

(٣) قام وقعدا أخواكَ ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .

على اختيار الكوفيين ، وليس يعني أن المسألتين جميعاً على المذهبين
جميعاً ، وإنما جمعهما في الذكر وقصد إلى التفصيل . قال :

وليس قول امرئ القيس :

كفاني ولم أطلب قليل من المال

إلى آخره . وهذا البيت أنشده سيويه ، وقال : ولو نصب فسد
المعنى ^(١) ، وأورده صاحب الإيضاح ^(٢) مستدلاً به على مذهب
الكوفيين ، وما ذكره سيويه أظهر ، وبيان ذلك أن (لو) تدل
على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير ، وإذا وجب أن
يكون ذلك مقدراً وجب أن يكون غير حاصل فيجب على هذا أن
ما يذكر بعدها منفي ، إن كان مثبتاً ، ومثبت إن كان منفيّاً ، فإذا
قلت : لو أكرمتني أكرمك فلا كرامان منفيان ، وإذا قلت : لو
لم تكرمني لم أكرمك فلا كرامان حاصلان ، وإذا ثبت ذلك
كان قوله : « فلو أن ما أسعَى لأدنى معيشة » موجباً أن
يكون سعيه لأدنى معيشة غير حاصل لأنّه مثبت في سياق
(لو) ، فلو كان (لم أطلب) موجهاً إلى (قليل) وهو داخل
في سياق جواب (لو) ، لوجب أن يكون طالباً للقليل ، فيكون في
صدر البيت أنّه لا يطلب القليل ، وفي عجزه أنّه طالب للقليل ،

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) قال الفارسي ومن إعمال الأول قوله : وذكر البيت ، الإيضاح
العضدي ص ٦٧ .

وهو متناقض" ، وأيضاً فإنه قال بعده (١) :

٥٥- وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ

وفهم من سياق كلامه أنه لا يطلب إلا الملك ولا يستقيم أن يكون (لَمْ أَطْلُبْ) موجهاً الى (القليل) لأنه يلزم أن يكون طالباً للقليل فيكون قائلاً في البيت الذي بعده (ما أطلب إلا الملك) ، وفي هذا البيت أنه يطلب القليل ، وهو متناقض ، وإذا ثبت أنه ليس موجهاً للقليل ثبت أنه ليس من هذا الباب ، إذ شرطه أن يكون الفعلان موجّهين الى شيء واحد ، فهذا الذي قصده سيويوه (٢) وجرى الزمخشري على ما أراه ، وأما صاحب الأيضاً فلظاهر أنه قصد (٣) جهة أخرى ، وهو أنه لم يعطف (لَمْ أَطْلُبْ) على قوله (كفاني) فيلزم ما تقدم ، ولكنه جعلها واو الحال ، وإذا كانت واو الحال لم يلزم أن يكون الطلب مثبتاً ، بل يجب أن يكون منفياً على ظاهره فكأنه قال : لو كنت ساعياً لأدنى معيشة دنيئة لكفاني القليل غير طالب له (٤) ، فيكون الفعلان موجّهين الى القليل بهذا الاعتبار وبهذا التقدير ، فصح أن يكون من هذا الباب ، ويكون [١٩ ظ] قد أعمل الأول ، والظاهر مع سيويوه ، إذ استعمال واو العطف أكثر ، وأيضاً فإنه قد فهم من سياق كلام

(١) البيت لامرئ القيس ، المجد المؤتل : المجد الثابت الوطيد ، وعجزه : « وقد يدرك المجد المؤتل أمثالي » الديوان ص ٣٩ ، الانصاف ٩٣/١ ، ابن يعيش ٧٩/١ ، المغني ٢٥٦/١ ، الخزانة ١٥٨/١ .

(٢) الكتاب ٤١/١ .

(٣) (قصد) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٤) (له) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

الشاعر أنه لم يقصد إلا إلى نفي طلب الملك في سياق (لو)
 لقوله : « وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ » ، وكأنَّه تفسير
 للمفعول الذي حذفه في قوله : « وَلَمْ أَطْلُبْ » ولو كان من هذا
 الباب لأقتضى أن يكون أعمال الاول أولى ، لأن الفصح قد عدل
 عن أعمال الثاني مع إمكانه إلى أعمال الاول على وجه يستلزم
 ضعفاً ، فلو لا أنه أولى ما اعتُفِر من أجله الضعف الذي لزمه ،
 وهو حذف الضمير من (وَلَمْ أَطْلُبْ) ، وإذا أضمرت في نحو
 كسوت وكساني إيتاها أو كسانيتها زيدا جبة ، فإن كانت الجبة
 واحدة فلا إشكال ، وإن كانت متعددة ، وجب أن يكون التقدير
 مثلها فحذف المضاف للعلم به ، لأن التقدير وكساني جبة ،
 والضمير لها لما يلزم من كون الضمير نكرة ، وهو بعد . وأيضاً
 فأنه يؤدي إلى أن يكون الضمير لغير من يعود عليه ، وإضمار
 (منطلق) في قولك ظننت وظننتي إيتاه أو ظننتيه زيدا منطلقاً أشكل
 لأن الظاهر لغيره ، وفيه ضمير غيره ، وإضماره يوجب تعينه .
 والجواب أنه لما لم يكن مقصوداً به الذات ، وأُضمِر مجرداً
 عن الضمير صح جعله لغيره مضمراً ، والمتعدي إلى ثلاثة لم يجيء
 في هذا الباب مسموعاً فمنعه الجرمي (١) وأجازه آخرون (٢) . وقالوا :
 في لعل وعسى زيد أن يخرج إنَّه على أعمال الثاني ، لجهة لعل
 زيدا أن يخرج ، وذلك يستلزم حذف معمولي (لعل) للقرينة .

(١) هو صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمي البصري ، أخذ النحو
 عن الاخفش ويونس واللغة عن الاصمعي وابي عبيدة مات في
 سنة (٢٢٥هـ) . نزهة الالباء ص ٩٨ ، أنباء الرواة ٨٠/٢ ،
 بغية الوعاة ٨/٢ .

(٢) في ل : (قال) ، وهو تحريف .

وقالوا : لو أعمل الأول ، لقليل لعل^(١) وعسى زيدا خارجاً ، وليس
بواضح إذ لا يقال : عسى زيداً خارجاً ، وهو أيضاً يستلزم حذف
منصوب عسى .

قوله : ومن إضماره قولهم : إذا كان غداً فأتني .

قال الشيخ : وهذا إضمار جائز لقيام قرينة دل عليه ،
وليس إضمار قبل الذكر ، لأن القرائن قائمة مقام تقدم الذكر ،
فإن تقدم أمر أو حال جاز أن يكون في كان ضميره كما لو قال :
يكون كذا غداً ، وكان فعل مخصوص بذلك الوقت وإلا فالمعنى
إذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي فسره به ، لأنه
مستثنى كما تقدم عن القرائن فلذلك فسره بقوله : « إذا كان
ما نحن عليه غداً » ، ولو رفع غداً لكان جائزاً وتعين أن يكون
فاعلاً ، وإنما جاء وجوب الإضمار ضرورة نصب غد ، ويجوز أن
يكون غداً متعلقاً بكان فتكون التامة ، ويجوز أن يكون متعلقاً
بمحذوف على أن تكون كان الناقصة .

(فصل) قوله : وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر .

قال الشيخ : إنما ذكر الفعل لتعلق الفاعل به إذ لم
يعقل حقيقته إلا بذكره ، فلمّا فرغ من ذكر المقصود ذكر حكم
ما يتوقف عليه ، وهو الفعل ولم يذكر وقوعه ظاهراً للعلم به ،
وإن كان ذلك مفهوماً من قوله : « وقد يجيء » ، وحذف الفعل
على ضربين : واجب وجائز ، فالواجب أن تقوم قرينة تدل على

(١) لعل : ساقطة من ل .

خصوصية الفعل ، ويكون معه ما يمنع مجامعته للفعل . والجائز فيما عدا ذلك ، وهو يعني بالاضمار في الافعال الحذف ، أي يأتي الفاعل ورافعه محذوف بخلاف الاضمار في الاسماء ^(١) ، ثم ذكر من الجائز قوله : { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ } ^(٢) ، وقوله : « وَلِيُبَكِّ يَزِيدُ » وشبهه ، وذلك أنه لما قيل « يُسَبِّحُ » علم أن ثمَّ مُسَبِّحًا فكأنه دال عليه ، فلمَّا قيل بعد ذلك « رجال » علم أن المراد يسبحه رجال ، وكذلك « لِيُبَكِّ يَزِيدُ » ، وتقديره فاعلاً أحسن من تقديره خبر مبتداء ، لأن القرينة فعلية فكانت بتقدير الفعل أولى [وإِنَّمَا قُلْنَا أَوْلَى ، لأنه يجوز أن يكون الرجال مرفوعين على خبر المبتدأ المحذوف بتقدير الفعل أولى] ^(٣) والبيت ^(٤) :

٥٦- لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيُخْصِمُوهُ

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَانِجُ

- (١) ما بين الوسين : ساقط من و ، ش ، ت ، ب ، س .
 (٢) سورة النور الآية : ٣٦ ، ٣٧ .
 (٣) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن ل ، ومعها يستقيم الكلام .
 (٤) البيت لنهشل بن حري يرثي أخاه ، ونسب للحرث بن نهيك ، الضارِعُ الذليل ، الكتاب ١/١٤٥ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ص ٢٠٨ ، المقتضب ٢٨٢/٣ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، المغني ٢/٦٢٠ ، شرح الجمل ١/٣٨٥ ، الخزائن ١/١٤٧ ، ابن يعيش ١/٨٠ ، مجاز القرآن ١/٣٤٩ ، الاشموني ٢/٤٩ ، العيني ٢/٤٥٤ ، اساس البلاغة ٢/٤٦ مشاهد الانصاف على شواهد الكشف ص ٢٤ ، أمالي ابن الحاجب ١٥٥ .

والضارع 'الذليل' ، والمختبط 'السائل' ، لأنه 'كان' يجيرهما .
 وقوله : « ممّا » متعلق 'بمختبط' ، أي 'ابتداءه' من ذلك ، ومختبط
 من أجل ذلك ، والطوائح 'جمع' مطيحة على غير قياس كلواحج
 جمع 'ملقحة' وقبله (١) :

سَقَى جَدّاً أَمْسَى بِدُومَةٍ ثَاوِيّاً
 مِنَ الدَّلْوِ وَالْجَوْزَاءِ غَادٍ وَرَائِحٍ

ويروى : « لَيْبِكَ يَزِيدَ » بفتح الياء وكسر الكاف ونصب
 (يزيد) ، وهو واضح ويخرج بذلك عن الاستشهاد به ، وكذلك
 إذا قلت في جواب قول : من ضرب ؟ زيد ، فإنه 'يَفْهَمُ' أن
 المعنى : ضرب زيد ، وكذلك ما أشبهه ، وذكر من الواجب ، هل
 زيد خرج ؟ وإن كان موهماً أن المسألة [٢٠ و] لا شذوذ فيها
 وأنها سائغة مثلها في : أزيد خرج ؟ وليس الأمر كذلك ، بل
 هل زيد خرج ؟ شاذ ، وهو على شذوذه مقدّر على ما ذكره ،
 وإنما لم يحسن عندهم هل زيد خرج ؟ وشبهه ، إلا لأن
 (هل) بمعنى (قد) على ما يقوله شيبويه (٢) فكانت بالفعل أولى ،
 فإذا وقع بعدها الاسم كان كوقوعه بعد (قد) ولا يسوغ ذلك
 فلا يسوغ هذا ، وإمّا لأن (هل) موضوع للاستفهام ، والاستفهام
 يقتض (٣) للفعل في المعنى ، فكان ذكر الفعل بعده لفظاً هو القياس ،

- (١) البيت ذكره البغدادي حينما عرض للبيت الشاهد ، انظر
 الخزانة ١٥٠/١ .
 (٢) الكتاب ٥١/١ .
 (٣) في ب : (يقتضى) ، وهو خطأ .

ولا يرد' عليه 'أزيد' خرج ؟ ، فإنَّ الهمزة تصرفوا فيها ما لم يتصرفوا
في (هَلْ) ولذلك جازَ 'أزيداً' ضربت ؟ ولم يجزْ 'هَلْ' زيداً
ضربت ؟ ولذلك حسنَ 'إنْ' زيد' 'أكرمني' 'أكرمتُهُ' ، ولم يحسنْ متى
زيد' 'أكرمني' 'أكرمتُهُ' ، ولا في غيرها من أدوات الجزم إلا في ضرورة
الشعر كقوله (١) :

٧٥- صَعْدَةُ نَابِتَةُ فِي حَائِرِ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُ
وقال (٢) :

٥٨- فَمَتَى وَاعِلٍ يَزُرُّهُمْ يُحْيَوُ
'وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي'
والمرفوع' بعدَ إذا الشرطية جائزٌ فيه عندَ سيبويه الامران (٣) ، فإذا

-
- (١) البيت 'لكعب بن جُعيل' ، يصف امرأة شُبَّهَ قَدُّهَا بالصعدَةِ ،
الصعدَةُ : القناةُ التي تنبتُ مستوية ، والحائرُ القرارُ من
الأرض يستقر فيه الماء ، الكتاب ٤٥٨/١ ، المقتضب ٧٥/٢ ،
الانصاف ٦١٨/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١ ، الخزانة
٤٥٧/١ ، العيني ٤٣٤/٤ ، الصحاح ٤٩٥/١ مادة (صعد) .
- (٢) البيت لعدي بن زيد العبادي ، الواغل : اللاخل على الشراب
من غير أن يدعوه ، ورواية سيبويه والانصاف (يُنْبِئُهُمْ)
مكان يُزُرُّهُمْ ، الكتاب ٤٥٨/١ ، الانصاف ٦١٧/٢ ، الخزانة
٤٥٦/١ ، ٦٣٩/٣ ، عدي بن زيد الشاعر المبتكر بقلم محمد
علي الهاشمي ص ١٩٣ .
- (٣) الكتاب ٥٤/١

ثبت ذلك وجاءت هذه المسألة على وجه شدوذ ، فحملها على وجه مستقيم أو على من حملها على وجه آخر من الشذوذ ، فتقديرها بالفعل ، أو على من تقديرها بالابتداء ، فإنه إذا قدر الفعل وقُر عليها ما يقتضيه ، وإذا قدر الابتداء لم يوفق عليها ما يقتضيه لا لفظاً ولا تقديرًا ، فكان ذلك أولى ، ونقل عن الجرمي أنه مبتدأ ، ونقل عن سيبويه جواز الأمرين ، ومذهب سيبويه في (أزید) خرج ؟ (جواز الأمرين) ^(١) وهو الصحيح ، وعنه في إذا الشرطية جواز الأمرين أيضاً ، وكذلك لو أنك جئتي { لو أنتم تملكون } ^(٢) ، والمختار أنه فاعل في الجميع ، ومن ذلك قوله تعالى : { وإن أحد من المشركين استجارك } ^(٣) ، فإنه قد دلت القرينة على خصوصية الفعل ، ووقع معه ^(٤) ما لا يسمح ذكر الفعل معه ، وهو الفعل المفسر ، لأنه لو ذكر لأدّى الى الجمع بين المفسر والمفسر ، فيصير الثاني مفسراً غير مفسر والاول مفسراً غير مفسر ، وقد صحح بعضهم كونه مبتدأ ، وكذلك قوله تعالى : { ولو أنهم صبروا } ^(٥) وهو كل موضوع وقعت (أن) المفتوحة فيه بعد (لو) وإنما وجب حذفه ؛ لقيام القرينة الدالة عليه وهو ما في (أن) من معنى الثبوت ، ومعه ما هو في المعنى مفسر وكان مثل : « استجارك » في قوله تعالى : { وإن أحد

(١) قال سيبويه : ولو قلت : أزید ذهب ؟ لم يكن الا الرفع وهو خلاف ما ذكره الشيخ ، الكتاب ١/ ٥٣ .

(٢) سورة الاسراء الآية : ١٠٠ .

(٣) سورة التوبة الآية : ٦ .

(٤) (معه) : ساقطة من ل .

(٥) سورة الحرات الآية : ٥ .

مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ ^(١) ، وَلِذَلِكَ لَوْ قِيلَ وَلَوْ صَبَرَهُمْ
 لَمْ يَجْزْ ، وَلَوْ قِيلَ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ، لَكَانَ جَائِزاً ، فَهَذَا مِمَّا
 يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَصْدَهُمْ فِيهِ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَقَدْ رَأَتْ الْعَرَبُ فِي خَبَرِ
 (أَنَّ) هُنَا أَنَّ يَكُونُ فِعْلاً إِنْ أُمِكنَ مَحَافِظَةً عَلَى صُورَةِ الْفِعْلِ
 مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، فَيَقُولُونَ : لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ قَمْتُ ، وَلَا يَقُولُونَ :
 لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامْتُ قَمْتُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ غُفْرُوهُ ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى أَمْرِ
 لَفْظِي وَاعْتِبَارُ الْمَعْنَى أَجْدَرُ ، فَيَقُولُونَ : لَوْ أَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ لَا كَرَمَتِكَ ،
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ
 أَقْلَامٌ } ^(٢) ، وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا فِي ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْحُرُوفِ ، وَمِنْهُ
 قَوْلُهُمْ (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) ^(٣) ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونُ
 « لَوْ » لِلتَّمْنِي وَأَنَّ تَكُونُ شَرْطِيَّةً ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ التَّمْنِي وَإِذَا
 قُدِّرَتْ شَرْطِيَّةٌ قُدِّرَ جَوَابُهَا مَحْذُوفاً ، فَإِذَا قُدِّرَتْ لِلتَّمْنِي ، لَمْ
 يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرٍ ، وَهُوَ مِثْلُ لِلْكَرِيمِ يَجْنِي عَلَيْهِ لَيْسَ ، كَانَ أَصْلُهُ
 إِنْ رَجُلًا شَرِيفًا لَطَمَتْهُ أُمَةٌ ، فَقَالَ : ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى لَكُنْتَ
 مُحْتَمِلًا ^(٤) ، فَتَكُونُ شَرْطِيَّةً أَوْ عَلَى مَعْنَى التَّمْنِي فَتَكُونُ لِلتَّمْنِي ^(٥) .

(١) سورة التوبة الآية : ٦ .

(٢) سورة لقمان الآية : ٢٧ .

(٣) ورواية الاصمعي (لَوْ غَيْرُ ذَاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) وَالْمِثْلُ
 كَمَا فَسَّرَهُ الشَّيْخُ وَهُوَ فِي جُمُوعِ الْأَمْثَالِ لِأَبِي هِلَالٍ الْعَبْدِيِّ
 ١٦٨/٢ ، مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٨١/٢ ، فَرَائِدُ الْأَلَّالِ ١/
 ١٤٣ ، الصَّحَاحُ ٢٠٣٠/٥ (لَطَمْتُ) ، الْمُقْتَضَبُ ٧٧/٣ .

(٤) كَذَا فِي ل ، ت ، ر ، وَفِي الْأَصْلِ (مُحْتَمِلٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) (فَتَكُونُ لِلتَّمْنِي) : سَائِقَةٌ مِنْ ت .

قوله : ومنه (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةَ) (١) .

قال الشيخ : يروى هذا المثل منصوباً ومرفوعاً فإذا نصب
فليس من هذا الباب : وإنما يكون من باب خبر كان المحذوف
عامله على ما سيأتي ، وإذا رفع كان من هذا الباب ، ويجب حذفه ؛
لأن القرينة في أصل المثل دلت على المراد ، وقد اشتملت على أمر
لا يجوز مجامعة (٢) الفعل معه وهو كونه مثلاً وتقديره أن لا تكن
لك حظية ، ويجوز [٢٠ ظ] تقدير كان تامة وناقصة إذ لا يخل
ذلك بالمعنى ، ويقال : إن أصل ذلك أن رجلاً كان (٣) لا تحظى
عنده امرأة ، فلما تزوج هذه لم تأل جهداً في أن تحظى عنده ،
فطلبت لها ولم تحظ ، فقالت : (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةَ) ، أي : إن
لم تثبت لك (٤) حظية فما ألوت جهداً في قصد الخطوة ، وإن
لم تكن لك حظية ، وإذا نصب فالتقدير : وإن لم أكن حظية
فتكون ناقصة لا غيره ، وقوله : « فَلَا أَلِيَّةَ » إن نصب فظاهر ،
ويكون نصبه كنصب حظية بكان مقدرة ، وإذا رفع جاز أن
يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره فأنا غير أليّة إلا أنه وضع لا
موضع غير من غير تكرار وذلك قليل ، وساغ لكونه مثلاً ، وإنما
جاز ذلك فيها مع التكرار ، ويجوز أن لا يكون لا بمعنى ليس
وخبرها محذوف ، أي لا أليّة حاصلة وهو أيضاً قليل .

(١) وهو مثل يضرب لمدارة الرجل للناس ليذكر ما يحتاج اليه
منهم ، والأليّة : من الألو بمعنى التقصير ، والمثل موجود في
جمهرة الأمثال ١/٤٥ ، مجمع الأمثال ١/١٣ ، فرائد اللال
١/١٩ ، الصحيح ٦/٢٣١٦ (حظاً) ، اللسان ١٤/١٨٥ ، معجم
مقاييس اللغة ١/١٢٨ .

(٢) في ت : (معاملة) .
(٣) (كان) : ساقطة من ل ، وإثباتها أحسن .
(٤) (لك) : ساقطة من ش ، وهو سهو .

[الابتداء والخبر]

قوله: هما الاسمان المجردان للاسناد.

قال الشيخ: حدّ المبتدأ والخبر حدّ واحد بمبدأ ذكرهما بخصوصية أسميهما، ومثّل ذلك غير مستقيم، إذ لا يستقيم أن يحدّ مختلفان بحقيقة واحدة، فكما يستع أن يقال: الانسان والفرس جسم متحرك، ويقصد (١) به تحديدهما فكذلك هذا، فإن زعم أنه حدّ باعتبار اشتراكهما في الامر العام، وهو كون كل واحد منهما مجرداً عن العوامل، لم يستقيم إلا على تقدير أن يذكرهما باسميهما من تلك الجهة العامة. مثال ذلك أن (٢) تقول: الحيوان جسم متحرك، فيدخل فيه الفرس الانسان، فإن إطلاق الأخص باعتبار مجرد الأعم خطأ كإطلاق الانسان على الفرس باعتبار كونه حيواناً، لأنها دلالة تضيق، وهي غير مستعملة، ويمكن هنا أن يقال: المرفوعان بالابتداء هما الاسمان المجردان للاسناد، وإنما أرتكب ذلك العلل، بل يريد عليه لو أقرد، وذلك أنه لو أقرد المبتدأ، وقد علم أن النحويين إنما يميزونه بكونه مستنداً إليه لورد عليه أقائم الزيدان؟ فإنه اسم ليس مستنداً إليه، وهو مع ذلك مبتدأ عندهم، فيخرج عن الحدّ ما هو منه فلا ينعكس، وكذلك إذا حدّ الخبر بكونه مستنداً به ورد عليه أقائم الزيدان؟ لأنه مستند به، وليس بخبر فلا يطرّد فلمّا لم يمكنه (٣) أفرادها لذلك ولم

(١) (٢) (٣)

(١) (به) : ساقطة من ل. (٢) (أن) : ساقطة من ل. (٣) (في ل) : (يكن يمكن) وهو تحريف (ل) : (ل) : (ل)

(٢) (أن) : ساقطة من ل. (٣) (في ل) : (يكن يمكن) وهو تحريف (ل) : (ل) : (ل)

(٣) (في ل) : (يكن يمكن) وهو تحريف (ل) : (ل) : (ل)

يرد الخروج عن اصطلاحهم جميعها بحد واحد ، لئلا يرد عليه ذلك فيه ، وكان يمكنه أن يحدّه بكونه مسنداً إليه ويردّفه القسم الآخر وهو الصفة التي بعد حرف النفي ، وحرف الاستفهام رافعه الظاهر إلا أنه كره التنوع في الحد ، والتحقيق أن المعنى الذي كان به المتبدأ مبتدأ معنى واحداً ، وهو كونه اسماً مجرداً عن العوامل له صدر الكلام في الأصل ، فهذا هو المعنى الذي سمي باعتباره مبتدأ ، وإنّما عدل النحويون عن تعريفه به ؛ لئلا يؤدي إليه من الدور في حق المبتدئ ، لأنه لا يعرف أن المبتدأ (١) له صدر الكلام في الأصل حتّى يعرف كونه مبتدأ ، فإذا لم يعرف كونه مبتدأ إلا بذلك كان دوراً فعدلوا عنه لقلّة فائدته إلى كونه مسنداً إليه ، وإنّ لم منه ترك قسم منه لما فيه من الفائدة للشعاع ؛ لأن ذلك القسم في حكم القدم لقلته وتدوره ، وخبر المتبدأ وإن كان يكون فعلاً وجاراً ومجروراً ، أو جملةً اسمية راجع إلى كونه اسماً (٢) في التقدير ، ولذلك اغتفر قولهم فيه إنه اسم ، لأنه في المعنى مفرد يحكم به على المسند إليه ، والمفرد إمّا أن يكون فعلاً ، وإمّا أن يكون اسماً وإمّا أن يكون حرفاً ، لا جائز أن يكون حرفاً لما تقدّم (من أنه لا يكون أحد جزئي الجملة ولا أن يكون فعلاً) (٣) من أن الفعل إنّما يسند إلى ما بعده فوجب أن يكون اسماً وإنّما جاز وقوع غيره في الصورة ، لأنه بتأويله لأن الفعل الذي وقع خبراً بتأويل الاسم .

(١) (المبتدأ) : ساقطة من ل ، ت ، وهو سهو .

(٢) (اسماً) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ش .

(٤) في ل : (الضرورة) وهو تحريف .

قوله : والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان
وإنَّ وحسبَ وأخواتها •

قال الشيخ : قد ذكر أجناس العوامل اللفظية الداخلة على
الابتداء والخبر ، ثم بين أن دخولها عليها مما يخرجها عن ذلك
لكونهما يرجعان معمولين لهما ، وقال : « تلعبت بهما ، وإن كان
أكثرهما يتلعب بأحد هما إما على إرادة أن الرفع الحاصل بعد
دخولهما غير الرفع الذي كان فيهما [٢١ و ٢٢] ، وإما على معنى إرادة
التفصيل بعد الإجمال ، أي بعضها يتلعب بالأول ، وبعضها بالثاني ،
وبعضها بهما وذلك جائز » ، تقول : الزيدان ضربا العيرين فلا
يلزم أن يكون كل واحد منهما ضرب الأثنين جميعاً ، بل
يجوز ذلك ويجوز أن يكون كل واحد منهما ضرب واحد
وعليه قوله تعالى : { وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان
هوذا أو نصارى } (١) ، { وقالت اليهود والنصارى
نحن أبناء الله ، وأحباؤه } (٢) ، قال : « وإنما اشترط في
التجريد أن يكون من أجل الاسناد » ، لأنه المعنى الذي به حصل
التركيب المقتضي للاعراب ، إذ لو لا ذلك لكان على ما ذكر حكمهما
حكم الأصوات التي لا اعراب فيها ، وشبهها بالأصوات في كونها غير
معربة ، لانتفاء مقتضي الاعراب ، ثم ذكر في الأصوات في البناء ما
يقتضي أن بناءها كان مانع كغيرهما من المبيات فجاء من ذلك
تناقض ظاهر ، وهو أن يكون نفي الاعراب لانتفاء السبب لوجود
المانع ، وانتفاء السبب يناقض وجود المانع ، ويجوز أن يكون أراد

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(١) سورة البقرة الآية : ١٢١ •

(٢) سورة المائدة الآية : ١٨ •

بالأصوات التي ينطق بها من غير تركيب مشتل ألف باء وأشباههما
من المفردات التي لا يقصد فيها تركيب فيندفع الاعتراض .

ثم ذكر العامل فقال : « وكونهما مجردين للاسناد هو
رافعهما » ، وقد تقدم أن العامل هو المعنى الذي يتحقق به مقتضى
الاعراب ، والنحوين في تعيينه ههنا مذاهب ، فذهب البصريون
المتأخرون إلى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد ، وذهب
المقدمون منهم إلى أن يكون مبتدأ مجرداً عن العوامل ^(١) للاسناد
رافع له ، وهو المبتدأ جميعاً رافعان الخبر ^(٢) ، وذهب الكوفيون إلى
أن المبتدأ عامل في الخبر ، والخبر عامل في المبتدأ ^(٣) ، فوجه الأول
أنه معنى اقضى الأمرين جميعاً اقضاء واحداً في تحقيق ما به ثبت
الاعراب ، فوجب أن يكون هو العامل فيهما كما في ظنت ، ولا بد
من أخذ التجريد باتفاق ، لأنه لولا التجريد لانتفى ذلك المعنى
الذي يكون هذا الاعراب منه فوجب اعتباره . ووجه الثاني أنه
عديم فوجب ألا يصرار إليه على انفراجه إلا لضرورة ، ولا
ضرورة تلجئ باعتبار الخبر ، فوجب أن يكون المبتدأ معه جزء
في ^(٤) العمل ، وهذا ليس بشيء في التحقيق فإنه وإن كان عديماً
ففيه اعتبار الوجود ، وهو الاسناد فلم يكن عديماً صرفاً بل ^(٥) معه
وجود فصارت الزيادة التي اعتبروها لأجل الوجود لا معنى لها ، ولو
قدّر ^(٦) عديماً فليس هو ههنا موجباً ولا سبباً في التحقيق ، وإنما هو

(١) (عن العوامل) : ساقطة من ل .

(٢) الانصاف ٤٦/١ .

(٣) الانصاف ٤٤/١ .

(٤) في ل : (من) ، وهو تحريف .

(٥) (بل) : ساقطة من ل . (١)

(٦) في ل : (قلنا) ، وهو تحريف . (٢)

كالعلامة للشيء ، وقد تكون العلامة عدماً ثم تخصيص الخبر بزيادة مع استواء الاسناد اليهما تحكّم محض فلو صح أخذ المبتدأ عاملاً في الخبر ، لصح أن يكون الخبر عاملاً في المبتدأ . ووجه قول الكوفيين إن كل واحد منهما لا يكون مسنداً ومسنداً إليه إلا باعتبار أخيه ، فوجب أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر ، إذ لا يتحقق ذلك المعنى إلا به ، وهذا ليس بمستقيم ، فإن المعنى الذي اقتضى أن يكون أحدهما المبتدأ ، هو المعنى الذي اقتضى أن يكون الآخر خبراً فصار المصحح لمقتضى الاعراب فيهما واحداً ، فيجب أن يكون هو العامل فيهما أصله ظننت زيداً قائماً ، فأنما متفقون على أن العامل في المفعولين ظننت لما كان هو المقتضي لهما جميعاً الاقتضاء الذي به يقوم المعنى المقتضي للاعراب وهذا كذلك ، وأيضاً فإن هذه العوامل كالعلامات ، وإذا جعل كل واحد منهما علامة على رفع الآخر ، أدّى الى أن تكون العلامة متأخرة عن المعلم عليه وهو خلاف القياس العقلي . فإن قيل فقد عمل «أيّاً» في «تدعو» و «تدعو» في «أيّاً» في نحو قوله تعالى : { أَيَّامًا تَدْعُو } (١) ، وأجيب بأن أسماء الشروط إنما سميت من جهة تضمها معنى أن ، وكانت معمولّة من جهة معنى الاسم فاختلفت الجهتان . وأيضاً فأنما قاطعون بوجود ما ذكروه في مثل كان زيد قائماً ، وكان زيد قائماً ، فيجب أن يكونا مرفوعين على ما كانا عليه ؛ لوجود الرفع لكل واحد منهما ، ولا يستقيم أخذ التجريد (٢) لهم في ذلك ، لأن من مذهبهم [٢١ ظ] أن «قائم» مرفوع على ما كان مرفوعاً به قبل دخول كان ولا عمل لكان فيه ، ولو أخذوا التجريد (٣) قديماً مع ما ذكروه ، لاتفنى عنهم هذا الاعتراض ، والذي

(١) سورة الاسراء الآية ١١٠ .

(٢) في ت : (التجرد) ، وهو تحريف .

حَسَلَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَأْخُذُوهُ^(١) كَوْنَهُمْ تَوَهُمُوا أَنَّهُ عَدَمٌ مُحْضٌ
فَتَرَكُوهُ لَذَلِكَ فَلَزِمَهُمْ مَا ذَكَرْنَاهُ • ثُمَّ شَرَعَ يَشْبِهُهُمَا بِالْفَاعِلِ عَلَى
مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمَوْفُوعَاتِ كُلَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفَاعِلِ فَشَبَّهَ الْمُبْتَدَأَ مِنْ
حَيْثُ كَوْنُهُ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ ، وَشَبَّهَ الْخَبَرَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُزْءًا ثَانِيًا مِنَ
الْجُمْلَةِ ، وَقَدْ شَبَّهَهُمَا بِإِفْتِقَارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى جُزْءٍ يَنْضُمُ إِلَيْهِ
(كَافْتِقَارِ الْفَاعِلِ إِلَى جُزْءٍ يَنْضُمُ إِلَيْهِ)^(٢) وَكُلُّ ذَلِكَ قَرِيبٌ •

(فصل) قوله : والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس •

قال الشيخ : لَأَنَّهُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ ، وَالْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ لَا
يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ^(٣) • وقوله : « وَنَكْرَةٌ » يعني نَكْرَةً مَقْرَبَةً
مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَتَقْرِيبُهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِوُجُوهٍ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً
لَأَنَّهَا إِذَا وَصِفَتْ تَخَصَّصَتْ فَقَرَّبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ^(٤) ، وَمِثْلُ بَقَوْلِهِ
تَعَالَى : { وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ }^(٥) ، وَالْمُرَادُ كُلُّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ ،
وَمِثْلُ ذَلِكَ لَيْسَتْ الصِّفَةُ فِيهِ بِمَصْحُوحَةٍ لِلْإِبْتِدَاءِ ، بَلْ مِثْلُهَا فِي
قَوْلِكَ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ عَالِمٌ ، وَالَّذِي يَصَحُّ ذَلِكَ صَحَّةُ قَوْلِكَ :
رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ إِمْرَأَةٍ ، وَقَوْلُهُمْ : تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ ، وَذَلِكَ
جَارٍ فِي كُلِّ نَكْرَةٍ لَمْ يُقْصَدْ بِهَا وَاحِدٌ مُخْتَصٌّ فَكَانَ فِي مَعْنَى

(١) فِي ل : (لَمْ يَأْخُذُوهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقَطَ مِنْ و ، ل ، ر •

(٣) فِي ل : (وَإِذَا الْمَجْهُولُ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ) ، وَمَا اثْبَتْنَاهُ
أَفْضَلُ •

(٤) قَالَ سَيِّبُوبِي : وَلَوْ قُلْتَ رَجُلٌ ذَاهِبٌ لَمْ يَحْسُنْ حَتَّى
تَعْرِفَهُ بِشَيْءٍ فَتَقُولَ رَاكِبٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ الْكِتَابُ ١/١٦٥ •

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ : ٢٢١ •

المعوم ، وذلك مصحح مستقل ، وأما غير موصوفة كالنكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام وأم المتصلة ، فانتهى إذا دخلت عليها دلت على أن المتعلم عالم باثبات الحكم لأحدهما إلا أنه لا يعلمه بعينه فهو يسأل عن المتعين^(١) ، وإذا كان الحكم معلوماً صار الخبر في المعنى كوصف فكانت في المعنى كنكرة موصوفة ، وإما نكرة في سياق النفي كقولهم : ما أحد خير منك ، فإن النكرة في سياق النفي تعم ، وإذا عمّت كانت للجميع ، فكانت في المعنى كالمرقرة ، وإما أن تكون في كلام^(٢) مقدر بالفاعل ، كقولهم : { شرّ آهرّذا ناب }^(٣) ، فإن معناه ما آهرّذا ناب إلا شرّ ، وإذا كان في معنى الفاعل صح الابتداء به لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره ، فكأنه موصوف ، فالوجه الذي صح الاخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل ، ومنه : { شرّ يجيئك الى مخّة عرقوب }^(٤) يضرب في شدة الضرورة المحوجة الى ما لا يليق ، ومنه : { مآربة لا حفاوة }^(٥) ، أي : حاجة جاءت بك لا عناية

- (١) في ت : (التعيين) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : ت (كلافهم) وهو تحريف ، وفي س : ساقطة .
(٣) أصل المثل ان العرب سمعت هريز الكلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء فقالوا ذلك فيه الكتاب ١٦٦/١ ، فرائد اللال في مجمع الامثال ٣٠٦/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٤ .
(٤) في مجمع الامثال مثلاً ما يجيئك الى مخّة عرقوب (والمثل يضرب للمضطر ، مجمع الامثال ٢٤٣/١ .
(٥) المثل يضرب للذي يتملق : لاجل قضاء حاجته ، والمآربة : الحاجة ، والحفاوة : الاهتمام ومآربة يجوز فيه الرفع مآربة عظيمة ، والنصب فعلت هذا مآربة ، فرائد اللال في مجمع الامثال ، ٢٧٣/٢ .

بنا ، وذلك جارٍ في كل نكرة . أخير عنها بجملة فعلية على ما ذكر في المعنى ، وقد قيل إن المصحح كونه موصوفاً في المعنى ، أي : شرٌ عظيمٌ ، ومأربةٌ عظيمةٌ ، وقيل لما فيه من معنى التعجب . وقال سيبويه^(١) : قد ابتدأوا بالنكرة على غير هذا ، وذلك قولهم : (أَمْتُ في حجرٍ لا فيك)^(٢) أي على غير باب (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) ، وسلامٌ عليكم ، لأنه ليس على معنى شرٍّ ، ولا بمعنى الدعاء وإنما المعنى مدحه ، بأنه لا اعوجاج فيه ، قال : وهو شاذٌ ، وإمّا نكرةٌ قد تقدّم عليها خبرها ، وهو ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ ، وقد كثر كلام الناس في مثله ، فعامة البصريين لا يجيزون (رجلٌ في الدار) ، وافقوا على تجويز (في الدار رجلٌ) ، فأما الكوفيون فقالوا : فاعلٌ مثل في الدار زيدٌ ، عندهم أيضاً بالفعل المقدّر ، وقد ردّه البصريون بجواز أن في الدار زيداً ، وبجواز في داره زيدٌ ، لأن الضمير يوجب أن يكون التقدير زيدٌ في داره ، وذلك يمنع كونه فاعلاً ، وقال البصريون : هو مبتدأٌ ثم اختلفوا في تعليله ، وقال قوم : إنّما جاز في الدار رجلٌ ، لأنه تعين للخبرية ، ولم يجز رجلٌ في الدار ، لاحتمال أن يكون صفةً ، فينتظر السامع الخبر ، فلا يلزم من جواز في الدار رجلٌ مع نفي الاحتمال ، جواز^(٣) رجل في الدار مع بقاء الاحتمال^(٤) ، وهذا غير مستقيم ، لأن مثل هذا لا يمنع بدليل قولهم : زيدٌ القائم ، فإنه خبرٌ له بالاتفاق مع أنه يجوز أن يكون صفةً ، ويجوز أن يكون خبراً فينتظر السامع الجواب ، فلم يكن هذا

(١) الكتاب ١٦٦/١ .

(٢) المثل في كتاب سيبويه ١٦٦/١ .

(٣) في ر : (نفى) ، وهو خطأ .

(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٥١/١ - ٥٥ .

الاحتمال بمانع • الثاني أن الغرض أن يُبينَ قرب النكرة من المعرفة • وقال قوم : إنما جاز في الدار رجل لأن الخبر في معنى الصفة ، لأننا حكمنا عليه [٢٢ و] قبل ذكره فلم يأت إلا بعد أن صار كأنه موصوف ، ألا ترى أن الفاعل لما كان الحكم عليه مقدماً جاء معرفة أو جاء نكرة ، ويرد عليه جواز قائم رجل على أنه خبر مقدم ويُجاب إما بكثرة تصرفهم في الظروف ، وإما بقوة معنى الفاعل ^(١) فيه حتى قال كثير : إن الفعل مقدّر مراد ، وإما بكون الطرف يتعين بتقديمه للخبرية •

قوله : والخبر على نوعين : مفرد وجملة ، فالمفرد على ضربين : خال من الضمير ومضمر له •

قال الشيخ : الخبر الذي يتضمن الضمير ، هو كل اسم من أسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات كلها ، وإنما احتاجت إلى ضمير ، لأنها تعمل عمل أفعالها ، فإن كانت في الحقيقة للمبتدأ استندت إلى ضميره في المعنى ، وإن كانت لغيره فلا بد من تعلق ذلك الغير بضميره ، وإلا كنت مخبراً بالأجنبي عن الأول ، وإما غيرهما فلا عمل لهما فلم يحتج إلى ضميره ، وزعم الكوفيون أن كل خبر مبتدأ فيه ضمير ، ويتأولون غير المشتق بالمشتق ^(٢) ، وهو تعسف غير محتاج إليه •

قوله : والجملة على أربعة أضرب ، قال : وإنما هي على ضربين كما تقدم في أول الكتاب ، ولكنه قسم الفعلية ، فالمجردة عن الشرط والجزاء سماً فعلية ، والمتضمنة للشرط سماً

(١) في ل ، ب (الفعل) ، وما اثبتناه ارجح •
(٢) الانصاف ٥٥/١ •

شرطية ، والمتضمنة للظرف سماها ظرفية ، والاكثر على أن المتعلق المحذوف في الظرف فعل كما اختاره ، وتقديره استقرار فيها لأن أصل التعلق للأفعال ، فاذا وجب التقدير فالأصل أقرب . واستدل بأنه يقع صلة فوجب تقدير الفعل ليكون جملة . وأجيب بأنه تعين الفعل لأن الصلة لا تكون إلا جملة بخلاف غيرها ، وزعم قوم أن المتعلق باسم تقديره مستقر ، لأنه خبر مبتدأ ، والأصل فيه أن يكون مفرداً ، وكان أولى ، والذي يضعفه الاتفاق على صحة دخول الفاء في مثل كل رجل في الدار فله درهم ، والوقوف فيها في مثل كل رجل عالم في الدار فله درهم ، ثم الأكثر على أن الظرف تضمن الضمير ، ومنعى الاستقرار لما صار نسباً منسياً لا يذكر ، واستدل أبو علي على ذلك بامتناع « قائماً زيد في الدار » ، وشبهه بقولهم كلمته^(١) فاه الى في ، وبينه باباً باباً في أن الأصل جاعلاً ومفعلاً^(٢) ، ولكنه مرفوض فاه وباباً باباً حتى صار الضمير فيه ، واستدل أيضاً بقول كثير^(٣) :

٥٩- فَإِنْ يَكْ جُثْمَانِي بَأَرْضٍ سِوَاكُمْ
فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

إِذَا قُلْتُ : هَذَا حِينَ أَسْأَلُو ذَكَرْتُهَا
وَوَلَّتْ لَهَا نَفْسِي تَتَوَقُّ وَتَنْزِعُ

- (١) (كلمته) ساقطة من ش ، وهو سهو .
(٢) أمالي بن الحاجب ١٦٣ و .
(٣) البيت لجميل بشينة ، وهو جميل بن معمر العذري ، الديوان ص ٣٨ ، وكذلك منسوب في الدرر اللوامع ٧٥/١ ، وغير منسوب في المغني ٤٤٣/٢ ، الاشموني ٢٠١/١ ، الامالي لأبي علي القالي ٢١٧/١ ، همع اللوامع ٩٩/١ .

وتقدير 'أنه' لو كان الفعل 'مقدراً' لكان الضمير محذوفاً معه
 فيكون 'أجمع' مؤكداً لغير مذكور ، واستدل بأنه 'كان يجب أن'
 يرتفع زيد^(١) في الدار زيد' بالفاعلية لا بالابتداء ، واتفقوا على أنه
 لا يُخبر بظرف الزمان عن الحدث لوضوحه فلا فائدة بخلاف ظرف
 المكان ، وبخلاف المعاني ، وقولهم : الليلة الهلال متأول ، أي
 حدوث الهلال ، وكذلك قوله^(٢) :

٦٠- أكل عام نعم تحوونه

وأما مثل قولهم : اليوم يومك ، فوجهه ، أن المعنى اليوم
 حصول الجين المنسوب اليك ؛ لأنه 'قد يطلق' اليوم' بمعنى
 الجين ، مثل : أتيتك يوم فلان أمير ، ونحوه ما أجاز الكوفيون
 من اليوم عشرون يوماً ، أي : حصول عشرين يوماً ، وأما ما أجاز
 بعض البصريين من قولهم : اليوم الجمعة ، اليوم السبت بتأويل
 الاجتماع ، والسكون من معنى الجمعة والسبت فضعف بأباه
 المعنى ، وإجازة بقية الأيام أضعف ، ثم قال : « ولا بد في الجملة
 الواقعة خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه » ، وإنما كان كذلك ؛
 ليحصل ربط بين الخبر والخبر عنه ، وإلا كان أجنبياً ، وقد
 يكون الضمير معلوماً لكثرة ذلك النوع من الكلام ، فيستغنى عن
 التصريح به كما مثل .

(١) زيد (ساقطة من ش .

(٢) عجزه : (يلقحهُ قَومٌ وتنتجونه) الشاعر يصف به
 قوماً بالشجاعة والشدة ، أي كل ما القح الاعداء انعامهم
 يغزوهم ويأخذوا الانعام وتنتج عندهم والبيت غير منسوب في
 الكتاب ٦٥/١ ، الانصاف ٦٢/١ ، مجاز القرآن ٣٦٢/١ ،
 شواهد التصحيح والتوضيح ، ص ٩٥ ومنسوب في الخزنة
 الى قيس بن حصين بن يزيد الحارثي ١٩٦/١ .

قوله : ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، كقولك : تميمي أنا ، ومَشْنُوْ من يَشْنُوْكَ .

قال الشيخ : إِنَّمَا حَسُنَ تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأنَّ المتكلم إذا قال : زيد^(١) قائمٌ تعلق بنفس السامع احتمالات شتى ، من أَنَّهُ قائمٌ أو قاعدٌ ، إلى ما لا تُحصى كثرةٌ ، فإذا قَدَّمَ الخبر ارتفع هذا الاشكال . وقول الكوفيين : لا يجوز تقديم [ظ] الخبر^(٢) في غير ما أوجه ، إستفهامٌ ونحوه مردودٌ بقولهم : تميمي أنا ، ومَشْنُوْ من يَشْنُوْكَ ، وسواءٌ مجياهم ومماثهم ، ومثَّل بقوله تعالى : { وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ }^(٣) في تقديم الخبر ، وقال : المضي : سواءٌ عَلَيْهِمُ الانذارُ وعدمه ، وإِنَّمَا ينهضُ مثلاً لما ذكره إذا جعل (سواء) خبر مبتدأ مقدَّم ، وأما إذا جعل (سواء) خبر أن ، وأنذرتهم أم لم تنذرهم فاعل لها خرج عن هذا الباب ، وهو قول كثير من الناس^(٤) ، ولكن الذي ذكره هو قول الأكثر وهو الصحيح ، لأنَّ (سواء) ليس بصفة في أصل وضعه فاجراؤه على باب الأسمية أولى من اجرائه على باب الوصفية ، ولو كان صفة في الأصل لكان تقديره فاعلاً أحسن ، ألا ترى أن قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، أحسن من قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، وقولك : مررتُ برجلٍ سواءٍ هو وأبوه أحسن من قولك : مررتُ برجلٍ سواءٍ هو وأبوه ، وكذلك ههنا إذا جعلته غير فاعل فيكون سواء

- (١) (في ش ، د : (من زيد) .
 (٢) الانصاف ٦٥/١ .
 (٣) سورة ياسين الآية : ١٠ .
 (٤) انظر الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي ١٩٨/١ .

خبراً مقدماً كان أولى من جعله فاعلاً ، فيكون 'سواء خبر' (أن) ،
وأما قوله : 'أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ' فهو فعلٌ مقدرٌ
بالمصدر ، وأصله 'كما مثل' : وإنما عدل به عن أصله تقوية
لمعناه في غرض التسوية ، فإن همزة الاستفهام وأَمْ نص في
استواء ما وقع بعدهما ، فلما قصد إلى تقدير معنى الاستواء استعمل
ذلك اللفظ مجرداً عن معنى الاستفهام منقولاً للاستواء خاصة ، وهم
ينقلون الكلام ، وإن كان في الأصل للمعنى إلى معنى آخر ؛ لأجل
بعض ذلك المعنى ، ألا ترى أنهم يقولون 'أما أنا فافعل' كذا أيها
الرجل لا يعنون النداء وإنما يقصدون الاختصاص لما في النداء
من معنى الاختصاص ، وتشيله بذلك مع (تميمي أنا) يشعر بأنه
عنده من قبيل الجزئ ، ولأنه قطعته عن قوله ، وقد التزم
حيث ذكره قبله ، والظاهر أنه مما التزم فيه التقديم ، لأنه
لم يسمع خلافه مع كثرته ، وسره ما فهم من المبالغة في معنى
الاستواء حتى فعلوا ما ذكرناه من التغير فتناسب تقديمه تبيهاً على
المبالغة ، وعلى التغير ، وقول أبي علي : 'سواء مبتدأ' ؛ لأن الجملة
لا تكون مبتدأً مردوداً بأن المعنى سواء عليهم الانذار ، وعدمه ،
وبأنه كان (١) يلزم 'عود الضمير إليه ، ولا ضمير يعود إليه في
هذا الباب كله ، وقد تقدم الكلام على تقديم الخبر على (٢)
المبتدأ ، إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً . وأما قوله : « سلام
عليكم ، وويل له » فأورده اعتراضاً على قوله : « وقد التزم
تقديمه فيما وقع المبتدأ فيه نكرة » والخبر ظرفاً « فهذا نكرة »
وخبره ظرف ، ولم يلزم تقديمه ، فقال هذا المصحح للإبتداء به
غير التقديم ، كما أن المصحح لقولك : رجل عالم في الدار غير

(١) كان (ساقطة من ر .

(٢) على (ساقطة من و ، ر .

التقديم ، ثم يبين المصحح فيه لكونه لم يتقدم ذكره ، وإن كان بابه ما تقدم ، ويبين أن المصحح كونه في المعنى (١) بمنزلة المصدر المنصوب ، وإذا كان في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب ، كان معلوماً نسبتاً إلى فاعل فعله فتخصص ؛ لأن معنى سلاماً : سلمت سلاماً عليك ، فالسلام المذكور سلام فاعل الفعل المقدّر ، وهو في الرفع على ذلك المعنى فهو مخصص في المعنى ، إذ تقديره سلامي أو سلام مني ، فقد صار مقرباً من المعرفة لذلك .

ثم قال : « وفي قولهم : أين زيد ؟ ، وكيف عمرو ؟ ، وتبي القتال ؟ ، عطفه (٢) على قوله فيما وقع في قوله : وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه مبتدأ نكرة ، والخبر ظرفاً ، هذا مما التزم فيه تقديم الخبر على المبتدأ ولا يكون إلا مقديماً ، ولا يكون إلا خبراً ، وإنما كانت مقدمة ؛ لأنه قسم من أقسام الكلام ، وكل باب من أبواب الكلام ، فالقياس أن يتقدم أوّل ما يدل عليه كحرف الشرط والاستفهام والنفي والتمني والترجي والعرض (٣) ، والتنبيه والدعاء (٤) ، والنداء ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا تبين القسم المقصود بالتعريف عنه ليعلمه السامع من أوّل الأمر ليتفرغ فهمه لما عده ، لأنه لو كان مؤخراً لجوز السامع عند سماعه أوّل كلمة أن يكون ذلك من كل واحد من أقسام الكلام فبقي في حيرة واشتغال خاطر ، وإنما كانت خبراً ، لأنك إما أن تجعل أين مبتدأً وزيداً الخبر أو لا ؟

- | | |
|-----|---------------------------------------|
| (١) | في ش : (في المعنى كونه) ، وهو خطأ . |
| (٢) | في ت : (عطف) وهو تحريف . |
| (٣) | (والعرض) : ساقطة من ل ، ب ، ت . |
| (٤) | (الدعاء) : ساقطة من ل ، ب ، ت . |

باطل "أن تكون هي وأمثالها مبتدأ ، لأنَّ المبتدأ والخبر شيء واحد ، والمبتدأ يكون مرفوعاً ، ومحال أن تكون الأيئة هي زيد ، وزيد هو الأيئة ، وإذا ثبت ذلك فلا يجوز إلا أن يكون خبراً ، وإذا كان خبراً كان ظرفاً متعلقاً [٢٣ و] بحذوف ، وذلك المحذوف هو في المعنى ذلك المبتدأ المذكور .

قل : ويجوز حذف أحدهما .

قال الشيخ : الحذف على قسمين : واجب وجائز ، فالجائز أن تقوم قرينة لفظية أو حالة على الحذف (١) ، فمن حذف المبتدأ إذا قامت عليه القرينة قول المستهل الهلال والله ، وذلك عند ترائي الناس الهلال وشبهه . والحذف الذي يكون واجباً ، وسأتي أمثلة تدل على ذلك . ثم قال : حذف الخبر قوله : خرجت فاذا السبع ، (إذا) ههنا للمفاجأة ، وهي تدل على الوجود فلا تخلو إما أن تريد وجوداً مطلقاً ، أو لا تريد ذلك ، فإن أردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر ، وإن لم ترد الوجود ولكن أردت قياماً أو قعوداً أو ما أشبه ذلك فلا بد من ذكره إذ ليس فيه ما يدل عليه ، كما إذا قلت زيد في الدار فإما أن تريد الوجود ، أو أمراً آخر كما تقدم ، فإن أردت الوجود فلا تأتي به ، وإن أردت غيره لم يكن بد منه إذ ليس فيه ما يدل عليه . وقوله عز وجل : { فَصَبِرْ جَمِيلٌ } (٢) يحتمل الأمرين ، يعني من حذف المبتدأ أو حذف الخبر .

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(١) في ل : (ومثل بقوله) ، وما اثبتناه أصح .

(٢) سورة يوسف الآية ١٨ .

(٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

قال الشيخ : **إِلَّا أَنْ** حذف المبتدأ أولى من أوجه : أحدهما ،
 أَنْ حذف المبتدأ أكثر ، وحمل الشيء على الأكثر أولى من حمله
 على الأقل ، الآخر ، أَنْ الكلام سبق للمدح بحصول الضمير له ،
 فجعل المبتدأ محذوفاً يحصل هذا المعنى ، وجعل الخبر محذوفاً
 لا يحصله ، لأنه غير مخبر بأن الصبر الجميل أجمل بمن قام
 به : ولذلك يقول المتكلم : الصبر الجميل أجمل ، ولم يرزق
 منه شيء . الثالث ، أَنْ المصادر المنصوبة إذا ارتفعت ينبغي أن
 تكون ^(١) على معناها وهي منصوبة ، وهي في النصب إذا قلت : صبرت
 صبراً جميلاً ، فأنت في حال النصب مخبر بالصبر ، وإذا جعلت
 المبتدأ محذوفاً في حال الرفع كنت مخبراً بالصبر فهو موافق
 للمنهج ، فكان ^(٢) أولى ، والآخر هو أَنْ المبتدأ إذا كان محذوفاً
 كانت قرينة حاله ^(٣) ، وهي قيام الصبرية دليلاً على المبتدأ المحذوف
 فحسن حذفه ، وإذا كان الخبر هو المحذوف ، وليس ثم قرينه
 لفظية ولا حالية تدل على خصوصية الخبر المحذوف ، فكان
 ما ذكره من حذف المبتدأ أولى . ثم قال : « وقد التزم حذف
 الخبر ^(٤) في قولهم : لولا زيد لكان كذا ؛ لسدّ الجواب مسدّه » ،
 وقد تقدم ضابط ذلك ، وقد قيل في المرفوع بعد لولا أنه فاعل
 فعل مقدّر ، أي : لولا حصول أو وجيد ، وليس بعيد ، والاستدلال
 لهم بأنه لو كان مبتدأ لكانت (أن) مكسورة لا ينهض ، لأنهم
 إنما وقعوا موقع الاسم المجرد لما كان الخبر ملتزماً حذفه ،

(١) في ت : (يكون) وهو تصحيف .

(٢) في ت ، ب ، س : (فهو) ، وما أثبتناه أولى .

(٣) في ت ، ل : (هو) ، وهو تحريف .

(٤) في و (المبتدأ) وهو سهو .

والاستدلال عليهم بأنه لو كان فاعلاً لم تدخل (أن) لا ينقض
لأنها عندهم حينئذ واقعة موقع الفاعل ، لأنها دخلت على الفاعل ،

قال : ومما التزم فيه حذف الخبر لسد غيره مسدده ،
قولهم : أقائم الزيدان ؟

قال الشيخ : ليس هذا من باب المبتدأ المحدود على الحقيقة كما
تقدم الكلام عليه في أول المبتدأ ، وإنما ساء مبتدأ لما تقدم من
المبتدأ في التحقيق الاسم المجرد الذي له صدر الكلام ، ولا يحتاج
في التحقيق إلى خبر ، لأنه في معنى يقوم الزيدان ؟ فقام مخبر
به ، كالأخبار بالفعل والزيدان فاعل مثله في يقوم الزيدان ، وإنما
ذكر الحذف على سبيل المسامحة تقريباً على المبتدئين والتحقيق فيه
ما ذكرناه ، ونحو : أقائم زيد ؟ يجوز أن يرفع على المبتدأ فيكون
زيد فاعلاً ولا ضمير فيه ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مقدماً
فيه ضمير لزيد ، وأما نحو : أكرم منك زيد ، فلا يكون مبتدأ
وزيد فاعلاً ، لأنه لا يرفع الظاهر ولكن خبراً مقدماً على زيد ، أو
مبتدأ خبره زيد ، وعلى الوجهين يحتمل أكرم منك الزيدان
أيضاً ؛ لصحة الأخبار بأكرم منك عن التثنية والجمع وغيرهما ،
وأما من جوز مررت برجل خير منك أبوه بالخفض في خبر
فيجوز أن يكون أكرم منك زيد من باب أقائم الزيدان ،
واختلف في مثل إن قائماً الزيدان ، فأجازه أبو الحسن (١) ، أما
من منع قائم الزيدان فلا وجه لجوازه ، لأنه فرعه ، وأما من
أجازه فيحتمل الجواز لكونه مبتدأ ، ويحتمل المنع لأنه في

(١)

(٢)

(٣)

(١) انظر شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٢٠ .

المضى الخبر عن الزيديين ، ومن حذف الخبر لزوماً ، قولهم :
 لسرك لا فعلن ونحوه ، وتقديره قسمني أو يميني لسدّ الجواب
 مسدّه [٣٣ ظ] كما ذكر في (لولا) .

وقوله : ضربني زيدا قائماً وأخواتها .

قال الشيخ : ضابط هذا الباب (١) أن يتقدم مصدر ، أو ما هو
 في معنى المصدر منسوباً إلى فاعله أو مفعوله وبعده حال منهما أو من
 أحدهما على معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر ، وللنحوين فيه
 ثلاثة مذاهب : أحدها ، وهو مذهب أكثر المحققين من أهل
 البصرة ، أن التقدير ضربني زيدا حاصل إذا كان قائماً (٢) ، حذف
 متعلق الظرف على القياس المعروف ، وهو أن الظرف إذا وقع
 صلة لموصول ، أو صلة لموصوف ، أو حالاً الذي حل أو خبراً
 لخبر [عنه] (٣) ، تعلق بمحذوف إذا كان متعلقه عاماً ، وهو
 مطلق الوجود ثم لما كان في الحال شبه بالظرف حذف لدلالته
 عليه فبقي ضربني زيدا قائماً ، والمذهب الثاني : وهو مذهب
 الكوفيين ، أن التقدير ضربني زيدا قائماً حاصل (٤) ، فعلى هذا يكون
 الحال عندهم من تمة المتدا ، وعلى القول الأول تكون الحال
 من تمة الخبر المقدّر ، والمذهب الثالث : وهو مذهب بعض
 المتأخرين وأختاره الأعلام ، أن التقدير عنده ضربت زيدا قائماً ،

(١) (الباب) ساقطة من ت ، ل ، وهو سهو .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٥ .

(٣) (عنه) : ساقطة من الأصل ، ل ، ت .

(٤) في س : (أكثر) ، وما اثبتناه الصحيح .

(٥) انظر مع الهوامع ١٠٦/١ ، شرح الكافية ٢٥ .

فضربي ههنا ، وإن كان مصدراً قائم مقام الفعل ، فاستقلت (١) الجملة به وبفاعله كما استقلت في قائم الزيدان ؟ ، والمذهب الصحيح هو الأول ، وبيان أن المعنى في قولك : ضربي زيداً قائماً ، ما ضربت زيداً إلا قائماً ، وكذلك إذا قلت أكثر ضربي السويق ملتوتاً فإن معناه (٢) ما أكثر ضربي إلا ملتوتاً ، وهذا المعنى لا يستقيم كذلك إلا على تقدير مذهب البصريين ، وبيان أن المصدر المتداً أضيف وإذا أضيف عم بالنسبة إلى ما أضيف إليه كأسماء الأجناس التي لا واحد لها ، وجموع الأجناس التي لها واحد إذا أضيفت أيضاً عمت ، ألا ترى أنك إذا قلت : مياه البحار حكمه كذا عم جميع مياه البحار ، وكذلك إذا قلت : علم زيد حكمه كذا عم جميع علم زيد ، فقد وقع المصدر أولاً عامّاً غير مقيد بالحال ، إذ الحال من تمام الخبر ، ثم أخبر عنه بحصوله في حال القيام ، فوجب أن يكون هذا الخبر للعموم لما تقرر من عمومته ؛ لأن الخبر عن جميع المخبر ، فلو قدرت بعض ضرب زيد ليس في حال القيام ، لم تكن مخبراً عن جميعه ، وإذا تقرر ذلك كان معناه ما ضربني زيداً إلا في حال القيام ، وعلى مذهب الكوفيين تكون الحال من (٣) تمة المتداً ، فيكون المخبر عنه مقيداً بالقيام (٤) ؛ فيخصص ، ويكون المعنى الأخبار عن الضرب في حال القيام أنه حاصل ولو قدرت ضرباً في غير حال القيام لم يكن متافضاً إذا لم تخبر إلا عن ضرب في حال القيام بالحصول وإخبارك عن شيء عام ، أو خاص بالحصول لا يمنع إخبارك عن

- (١) في ت : (استقل) ، وهو خطأ .
 (٢) (ما) : ساقطة من ل ، وهو خطأ .
 (٣) (من) : ساقطة من و ، وهو سهو .
 (٤) صمعوها مع ١٠٦/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢٥ .

غيره بالثبوت الحصول أو نفسه ، وأيضاً فإنه إذا قال القائل : أكثر شربي السويق ملتوتاً ، وجعلنا ملتوتاً من تمة الشرب ، صار المعنى الإخبار عن أكثر شرب السويق الملتوت أنه حاصل ، فيجوز على هذا أن يكون أكثر شربي السويق غير ملتوت إذا لم نخبر إلا عن أكثر شرب سويق ملتوت بالحصول ، وأكثر شرب سويق ملتوت إذا كان حاصل ، لا يمنع حصول سويق غير ملتوت أضعافه ، ويوضحه أننا لو قدرنا أنه شرب سويقاً ملتوتاً عشر مرات وسويقاً غير ملتوت ألف مرة ، فإذا أراد أن يخبر عن تسع (١) من الأول بالحصول ، لقال : أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل (٢) ، فبين بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب الأول الأخبار عن أكثر الشرب غير مقيد (٣) بالثبوت مخيراً عنه بحصوله ملتوتاً ، فلو قدرت أكثرية أخرى غير ملتوت ، لكان منقضاً وعليه المعنى ، وأيضاً فإنه يخرج عن هذا الباب ، لأن الاتفاق على أن الحال المتعلقة بالمصدر المتبداً ، لا تمنع من ذكر الخير إذا لا خلاف في جواز ضربي زيدا قائماً خير من ضرب عمرو ونحوه ، فلا يكون مما التزم فيه حذف الخير ، وكذلك ضربي زيدا قائماً يوم الجمعة ، فإن قلت : فهذا يصح على كل تقدير ، قلت : إنما يصح عندنا إذا كان يوم الجمعة متعلقاً قائماً ، لا أن يكون خيراً . وقيل المذهب الثالث من وجهين : من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ، أمّا من حيث اللفظ ، لأنه لو كان المتبداً قائماً مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في (٤) قولك : أقام

(١) في و ، ت ، ل ، س : (تسعة) ، وهو غير صحيح لأن العدد

للمؤنث .

(٢) (حاصل) : ساقطة من ل ، ب ، وهو سهو .

(٣) في ت (مقيد) ، وهو خطأ .

(٤) في : ساقطة من و .

الزيدان ؟ ، [لا يستقل ^(١)] إذ لو قلت : ضربني أو ضربني زيدا لم يكن كلاماً . وأما من حيث المعنى فإن الأخبار يقع بضرب على زيد ^(٢) في حال القيام ، ولا يمنع هذا [٢٤ و] المعنى من أن يكون ثم ^(٣) ضرب في غير حال القيام ، (ألا ترى ^(٤)) أنك إذا قلت : ضرب زيد قائماً ، لم يمنع من أن يكون ضرب قائداً ^(٥) ، وهو عين ما ذكرناه في بطلان مذهب أهل الكوفة ، وقد ذكر بعض النحويين لبعض هذه المسائل وجهاً رابعاً وهو ^(٦) أخطب ما يكون الأمير قائماً وشبهها ، فزعم أن ما يجوز أن تكون ظرفية فيكون أخطب زماناً ضرورة ، لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له ، وأن يكون الخبر إذن نفس إذا القدرة من غير متعلق ، لأنها هي الخبر بها ، كما لو قلت : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع في يوم الجمعة ، ولو قيل هذا المذهب في جميع المسائل ، لاستقام على تقدير حذف مضاف ، وتقديره زمان ضربني زيدا قائماً ، فلا يحتاج إلى حاصل على هذا وإنما ختموه بمسافيه ^(٧) ما لكثرة وقوع ما المصدرية ظرفاً ، ولم يجزوه في غير ما فيه ما لقلّة وقوع المصادر ظرفاً ، فإن قيل لعل قائماً خبر كان ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أنه لو كان خبراً لجاز تعريفه ، وهو لا يجوز تعريفه ، والآخر أنه لو كان خبراً لكان لم تكن فيه

- (١) (ولا يستقل) : زيادة عن ش ، س ، ب ، وفي ل : (وليس كذلك) ، وما ذكرناه الرجح .
(٢) في و ، ت (المتكلم) ، وما ذكرناه أصبح ، بدلالة ما بعده .
(٣) في ل ، ت : (ثم) ساقطة ، وهو سهو .
(٤) (ترى) : ساقطة من ت ، وهو سهو .
(٥) ما بين الوسين : ساقطة من ر ، وهو سهو من الناسخ .
(٦) (هي) : في ل ، س ، ب ، ت ، وهو خطأ .
(٧) (ما) : ساقطة من ش ، وهو سهو .

دلالة على الظرف ، والحال له دلالة عليه وقد أجز في قوله (١) :

٦١- الحرب 'أول' ما تكون 'فتية'

تسعى بزيتها لكل جهول

أزيمه 'أوجه' (٢) رفع 'أول' وفتية ونصبهما ، ورفع 'الأول' ونصب 'الثاني' ، وعكسه وأشكلاهما نصبهما (٣) . والوجه أن نعمل تسعى الخبر ، وأول طرفاً ، وفتية حالا من الضمير في تكون ، وقوله : كل رجل وصنعه أي : وحرفته ، فيه مذهبان : أحدهما أن الخبر محذوف ، ويكون الواو ههنا بمعنى مع ، فدل على المقارنة ، فيكون معناه مقرونان . والآخر أنه ليس ثم خبر محذوف أصلاً ، بل هذه الواو بمعنى مع فكما أنك إذا قدرت مع لم تحتج إلى الخبر فكذلك ههنا . فان قيل لم لم ينصب ؟ فالجواب أنها إنما تنصب إذا كان قبلها فعل ، أو معنى فعل ، ولا فعل ولا معناه فلا نصب ، وكان ينبغي أن يمثل في حذف الخبر لزوماً بمثل لعمر ك لأفعلن أيضاً ، وقالوا : في أنت أعلم وربك إنّه منه ، وإن التقدير وربك مجازيك ، كأنه جرى مجرى المثل ، فاستغنى بأعلم الأولى ، ولما كان المعنى في المقدّر المجازاة فسّر به .

(١) البيت لعمر بن معد يكرب يصف الحرب به ، ويصفها

بأنها تغتر من لم يجربها بزيتها فتهلكه وزواية سيبويه

(بزيتها) ، الكتاب ٢٠٠/١ ، المقتضب ٢٥١/٣ ، التمام في

تفسير اشعار هذيل لابن جني ٦٧ ، أمالي ابن الحاجب ٢٥٨ .

(٢) في ل (يضح) ، ولا يستقيم معها الكلام .

(٣) ذكر سيبويه ثلاثة أوجه ولم يذكر الوجه الرابع وهو

نصب الأول والثاني الذي قال عنه الشارح بأنه اشكلا .

الكتاب ٢٠٠/١ .

(فصل) قوله: وقد يقع 'المبتدأ' والخبر 'معرفين' معاً، كقولك: زيد المنطلق، والله الهناء، ومحمد نبينا.

قال الشيخ: يُردُّ على هذا أنَّ الأخبار هي محطُّ الفوائد، وذلك لا يحصل إلا بما يجهله المخاطب، أما إذا كان معرفة، فالأخبار به لا فائدة فيه إذ هو حاصل عنده^(١)، والجواب أن الأخبار ههنا لم يقع بالحكم الذي هو القيام، وإنما وقع بالذات، وفائدته إخباره عما كان يجوز أنه متعدد، وأنه واحد في الوجود، وهذا إنما يكون إذا كان المخاطب قد عرف مسمين في ذهنه، أو أحدهما في ذهنه، والآخر في الوجود، فيجوز أن يكونا متعددين، فإذا أخبره المخبر بأحدهما عن الآخر كان فائدته أنهما في الوجود ذات واحدة، وهذا فيما كان متغاير اللفظ، نحو قولك: زيد المنطلق، وإن كان لفظه لفظاً واحداً، فلا يستقيم فيه هذا التقدير؛ وإنما يستقيم فيه حذف مضاف^(٢) باعتبار حالين كقولك: «شعري شعري»^(٣)، وأنا أنا وتقديره: شعري الآن مثل شعري فيما تقدم، أي: المعروف المشهور بالصفات التامة وبعده:

-
- (١) في ل: (والأخبار بالحاصل محال)، وهي زيادة لامبرر لها.
- (٢) في ل: (الذي هو مثل)، وهو وهم.
- (٣) هذا جزء من شطر من الرجز لأبي النجم العجلي وهو «أنا أبو النجم وشعري شعري»، وقد ذكر الشارح 'الكلمة' بعد ذلك، والرجز مذكور في التوجيه للرماني ص ١٨٤، المنصف لابن جني ١٠/١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٣/١، الخزائن ٢١١/١، مشاهد الانصاف على شواهد الكشف ص ٥٩، المفصل ص ١٦.

٦٢- لله دَرِّي مَا أَجَنَ صَدْرِي

تَنَامُ عَيْنِي وَفَوَادِي بِسْرِي

مَعَ الْمَفَارِيتِ بِأَرْضِ قَصْرِ

وكذلك قولهم: الناس' الناس' ، أي الناس' الذي تعرف' .

(فصل) قوله: وقد يحيى للمبتدأ خزان فصاعداً كقولك:

هذا حلو' حامض' .

قال الشيخ: إن قيل كيف يصح' الاخبار' بأمرين متضادين في حالة واحدة؟ فالجواب' أنه' (١) 'حامض' من كل وجه ، أو حلو' من كل وجه ، وإنما أراد' أن فيه طرفاً من هذا وطرفاً من ذلك ، وهذا ليس بمتناقض ، ولذلك وقع' في بعض النسخ ويجمعهما قولك: مز' ، فـلـاخبار المتعددة' على قسمين (٢): قسم' لا يستقل' المعنى فيه (٣) إلا' بالمجموع ، وقسم' يستقل' بكل واحد منهما ، فنبه' على القسمين ، وما يؤرد' على نحو حلو' حامض' من أنه' إن كان في كل واحد منهما ضمير' ففاسد' ، لأنه' لا يؤدي الى أن يكون كل [واحد] (٤) خبراً على حياله ، وإن كان في أحدهما فتحكم' وإن لم يكن ففاسد' . فالجواب' نقول: بالقسم الاول ، ولا يلزم أن

(١) في ل: (لا يخلو إما أن يريد') ، والمعنى والسياق يستقيم

بغيرها .

(٢)

في ل: (نوعين) ، وهو خطأ .

(٣)

(المعنى) : ساقطة من و ، ب ، ت ، س ، ل ، وما ذكرناه

ارجع .

(٤)

(واحد) : زيادة عن ت ، ب .

يكون كل خبراً على حاله ، لأن المقصود جمع الطمعين ،
والضميران على أصلهما ، والمعنى أن فيه جلاوة وفيه جموضة ،
وكان القياس جمعهما بالعطف إلا أن خبر المبتدأ من نحو [٢٤ ظ]
عالم^(١) وعاقول سائق^(٢) فيه الأمران مع الاستقلال فكان هذا أجدر ،
وتضمننا باعتبار معنى منز ضميراً آخر عُدّاً على المبتدأ ، واستشهد
بقوله تعالى : { وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ،
فَتَالِ إِمَّا يُرِيدُ }^(٣) على أن المبتدأ له خبران ، لأن هو مضمّر
فلا يكون موصوفاً ، فتعين أن يكون ما بعده خبراً عنه فقد مثّل
بما هو متعين لما ذكر .

(فصل) قوله : وإذا تضمن المبتدأ معنى الشرط إلى آخره .

قال الشيخ : إنما تضمن المبتدأ معنى الشرط في هذه الصورة
التي ذكرها من حيث كانت دالة على معنى^(٤) العموم ، لأن الذي في
قولك : الذي يأتيني فله درهم ، للعموم لا للعهد ، وكذلك النكرة
في كل رجل يأتيني فله درهم ، وقوله : « إذا كانت الصلة أو
الصفة فعلاً أو ظرفاً » ، لأن الفعل يشعر بالسيبة ، وكذلك
الظرف ، لأنه يتعلق بالفعل على القول الصحيح ، ثم مثّل بقوله
تعالى : { الَّذِينَ يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً
وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ }^(٥) وبقوله تعالى : { وَمَا بِكُمْ مِنْ
نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ }^(٥) .

- | | |
|-----|--|
| (١) | (و) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، وإثباتها وحذفها سيئات . |
| (٢) | سورة البروج الآية : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ . |
| (٣) | (معنَى) : ساقطة من ش ، وهو سهو . |
| (٤) | سورة البقرة الآية : ٢٧٤ . |
| (٥) | سورة النحل الآية : ٥٣ . |

قال الشيخ : فيها إشكال من جهة أن الشرط وما شَبَّهَ به ، يكون الأول فيه سبباً للثاني ، تقول أسلم فتدخل الجنة فالأسلام سبب لدخول الجنة ، وههنا على العكس ، وهو أن الأول استقرار النعمة بالمخاطبين ، والثاني كونها من الله فلا يستقيم أن يكون الأول فيه سبباً للثاني من جهة كونه فرعاً عنه ، وتأويله أن الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم النعمة وجهلوا معطيها ، أو شكوا فيه فاستقرارها مشكوك أو مجهولة ، سبب الإخبار لكونها من الله فيتحقق إذن^(١) أن الشرط والمشروط على بابه^(٢) ، وأن ذلك صح من حيث أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، ويكون معنى الشرط فيه ، إما مضمونها وإما الجواب بها ، فمثال المضمون قوله تعالى : { الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(٣) } الآية ، ومثال الخطاب بها قولك : إن أكرمتي اليوم فقد أكرمتك أمس ، والمعنى بالمضمون معنى نسبة الجملة ، كقوله تعالى : { فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ^(٤) } ، فنبوت الأجر لهم هو مضمون الجملة ، وهو سبب عن الانفاق ، والمعنى بالخطاب بها أن يكون نفس الأعلام بها هو المشروط لا مضمونها ، ألا ترى أنك ، لو جعلت مضمون قوله : فمن الله هو المشروط ؛ لكان المعنى أن استقرارها سبب لحصولها من الله فيصير الشرط سبباً للمشروط ، ومن ثم وهم من قال : إن الشرط قد يكون مسبباً ، وإذا جعلنا الخطاب^(٥) بنفس الجملة هو المشروط ، ارتفع الاشكال .

- (١) (اذن) : ساقطة من ب .
 (٢) في ل : (وهو أن جواب الشرط تارة قد يكون جملة وقد يكون معنى الشرط فيه) .
 (٣) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
 (٤) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .
 (٥) في ر : (الاخبارية) .

قوله : فان دخلت ليت ، أو لعل لم تدخل الفاء بالأجماع ،
وفي دخول أن خلاف بين الأخفش (١) وصاحب الكتاب .

قال الشيخ : فحجة صاحب الكتاب أن يقال إنه حرف
يمتنع دخوله على الشرط ، فلا يدخل على ما أشبه الشرط (٢)
قياساً على ليت ولعل ، وتقريره أن لشرط لا يعمل فيه ما (٣)
قبله ، لأنه قسم من أقسام [ماله صدر] (٤) الكلام (٥) ، وأن
إن لا يلها إلا معمولها ، فلو دخلت على الشرط فلا يخلو إما أن
تعمل أو لا ، وكلاهما ممتنع (٦) ، ووجه امتناعه (٧) ظاهر ، وأيضاً
فإن كلا منهما له صدر الكلام فيتأنيان . وقال الأخفش : دخولها
في خبر أن جائز (٨) والدليل عليه ورود ذلك في القرآن وكلام
العرب ، فالوارد في القرآن قوله تعالى : { إن الذين قتلوا
المؤمنين والمؤمنات إلى قوله فلهم عذاب جهنم } (٩) ، وما
اجتج به سيويه (١٠) ، إنما يصح أن لو اعتبره النواضع ، ولما لم
يعتبره ، دل على أنه ملغى ، وليس لمذهب الأخفش رد ، وعلة
الأصل على مذهب الأخفش غير ما ذكره سيويه ، وهو أن ليت

- | | |
|------|---|
| (١) | • جمع الهوامع ١١٠/١ |
| (٢) | (الشرط) : ساقطة من ل ، وهو سهو . |
| (٣) | (ما) : ساقطة من ل ، وفي ب : (فيما) ، وما اثبتناه أحسن . |
| (٤) | (ماله صدر) ، زيادة من : ل ، وبها يكمل المعنى . |
| (٥) | في ش ، ر : (وقد تقدم) . |
| (٦) | في ر : (باطل) ، وهو خطأ . |
| (٧) | في ر : (بطلانه) ، وهو خطأ . |
| (٨) | • شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥ |
| (٩) | • سورة البروج الآية : ١٠ |
| (١٠) | • الكتاب ٤٥٣/١ ، شرح الكافية ص ٢٥ |

ولعلَّ إنشاءً وما يقعُ خبراً لهما غيرُ محتملٍ للصدق والكذب ،
فلا يجوزُ الجمعُ بينِ قضيتينِ متناقضتينِ من وجهٍ واحدٍ ؛ لأنَّه
يؤدي إلى أن يكونَ ما وقعَ بعدَ الفاءِ محتملاً غيرَ محتملٍ ، وعِلَّةُ
سيبويه في الأصلِ المقيسُ عليه أنَّهما حرفانِ يقتضي كلُّ واحدٍ
منهما أن يكونَ له صدرُ الكلامِ ، فلا يجتمعانِ ؛ لأنَّه يؤدي إلى
التناقضِ . والجوابُ أن ذلكَ ليسَ في المشيئة بالشروطِ فلا يلزمُ
مع أنَّه قد ثبتَ الغاؤه . واعتذرَ لسبويه عن قوله تعالى : { قُلْ
إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ }^(١) باعتذاراتٍ
ثلاثة : أحدها قالوا : إنَّ الفاءَ زائدةٌ ، وهذا ليسَ بشيءٍ ، لأنَّ
سبويه لا يقولُ بزيادةِ الفاءِ ، فكيفَ يحتاجونَ له بشيءٍ لا يقولُ
به . الثاني أنَّ إنَّ لم تدخلْ على الذي ، ونحنُ كلامنا في أنَّ التي
تدخلُ على الذي^(٢) ، وليستْ أيضاً بشيءٍ لأنَّ الصفةَ والموصوفَ
كالمشيء الواحدِ فلا فرقَ [٢٥ و] بين أن تدخلَ على الموصوفِ ،
أو تدخلَ على الصفة . الثالثُ أن قالوا : إنَّ الفاءَ ليستْ بزايدةٍ ،
وإنما هي عاطفةٌ جملةٌ على جملةٍ ، ويكونُ خبرُ (أن) قد تمَّ
بقوله : قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ ، وهذا أقواها^(٣) ، وهذا
كلُّه بحثُ المتأخرينَ ، والظاهرُ أنَّه مبنيٌّ على نقلِ الزمخشري ،
وقد أوضحه معللاً في غيرِ الفصلِ ، وهو بعيدٌ من جهةِ النقلِ
والفقه . أمَّا النقلُ فقد استشهدَ سيبويه في كتابه^(٤) بمسندِ قوله :
{ الَّذِينَ يَسْتَفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ }^(٥) بقوله : { قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ } ،

(١) سورة الجمعة الآية : ٨

(٢) انظر معاني القرآن للقرطبي ١٥٦/٣ .

(٣) (أقواها) : ساقطةٌ من و ، وهو سهو .

(٤) الكتاب ٤٥٣/١ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .

وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات وقد يورد على مثل : { قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي } ، إِنَّ الْفَرَارَ لَيْسَ سَبَبًا لِلْمَوْتِ فكيف أنجب به ؟ ، وأجيب من وجهين : أحدهما أن المعنى : أن الفرار المظنون سبب للنجاة ، وسبب الأخبار بملاقاة الموت معه كما ذكر في غيره . والثاني أن ما ينزم على كل حال يحسن أن يبنى جزء على أبعاد الأحوال فجاء الباقي ^(١) من طريق الأولى ، مثل : { نِعَمَ الْعَبْدُ صَهَبَ لَوْ لَمْ يُخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْمَهُ } ^(٢) ، وقوله ^(٣) :

٦٣- وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَآيَا يَنَلْنَهُ
وَأِنْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

وإذا جاز ذلك في صريح الشرط فالمشبه به أولى ، وفي دخول نحو المكرم لي فأنني أكرمه في هذا الباب نظر ، وكذلك كل رجل مكرم فأنني أكرمه ، ونحو مما وصل باسم فاعل ، أو مفعول أو نحوهما .

- (١) في ل : (الثاني) وهو تحريف .
(٢) هذا ليس حديثاً ، وإنما هو من كلام عمر (رض) ، وحديثه (ص) كما رواه أبو نعيم في الحلية في سالم مولى أبي حذيفة (أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه) ، ورواية الأشموني (نعم المرء) . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ ، للرضي ٤٣٢/٢ ، الأشموني ٣٦/٤ ، الصبان ٣٦/٤ ، معجم الهوامع ٦٥/٢ .
(٣) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى ، ورواية الديوان (ولو قال) مكان (وإن رام) ، ورواية الخصائص (وأن يرق) ، الديوان (طبعة دار صادر) ، أسباب السماء : مراقبها الخصائص ٣٢٤/٣ ، الديوان صنعة ثعلب (ط . دار الكتب) ص ٣٠ ، (ط . دار صادر) ص ٨٧ . شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ص ٣٤٨ .

قال صاحب الكتاب : خبر ' أن ' وأخواتها ، ثم قال : هو المرفوع في قولك : إن زيدا أخوك ، ولعلّ بشراً صاحبك .

قال الشيخ : إنما لم يحدّ خبر (أن) ؛ لأنه إمّا أن يحدّ باعتبار المعنى ، أو باعتبار اللفظ ، فأما باعتبار المعنى ، فقد تقدّم ما يرشد إليه ، وهو خبر ' مبتدأ ' ، وأما من حيث اللفظ ، فقد قال : هو المرفوع والعامل عند البصريين هو (أن)^(١) ودليلهم^(٢) أنه ' سيء اقتضى شيئين إقتضاء واحداً فكان عاملاً كعملت ' ، والكوفيون يقولون هو مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخول (أن)^(٣) ، وحجتهم أن زيدا كان عاملاً في أخوك لاقتضائه إيّاه وذلك أن الإقتضاء باقٍ ، وهذا فاسدٌ ، لأنّ الإقتضاء في (أخوك) باقٍ أيضاً في زيد ، فلو كان الإقتضاء قبل دخول (أن) باقياً على حاله لوجب ألاّ يُسمّب زيد بأن ، وقد انتصب ، فدلّ على أنه ليس باقٍ ، قالوا : إنّ ضعيفاً عن معاني الأفعال ، فلا تعمل في الجزئين عمل الأفعال وبيان ضعفها كقوله^(٤) :

٦٤- لا تترُكْنِي فيهِمْ شَطِيرَا
إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

-
- (١) الانصاف في مسائل الخلاف ١٧٦/١ .
(٢) كذا في ش : وفي بقية النسخ (دليله) وهو تحريف .
(٣) الانصاف ١٧٦/١ .
(٤) البيت لم يُعرف قائله ، الشطير : البعيد أو الغريب ، والشاهد أعمالُ إذن مع كونها معترضة ، وقد أولها الفراء على حذف خبر أن ، الانصاف ١٧٧/١ ، المقرب ٢٦١/١ ، المغني ٢٢/١ ، همع الهوامع ٧/١ ، الخزانة ٥٧٤/٣ ، العيني ٣٨٣/٤ ، الصحاح ٦٩٨/٢ ، أساس البلاغة ٢٥٩/١ .

ينصب أهلك ، وظولهم : إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ • ومثل (١) :

٦٥- كَأَنَّهُنَّ قَتَبَاتٌ لَعَسَ
كَأَنَّ فِي دِيَارِهِنَّ الشَّمْسُ

ومثال (٢) :

٦٦- إِنَّ اللَّهَ دُرٌّ قَوْمٍ يُزِيدُ وَنَكُمْ
بِالْبَيْضِ وَالشَّقَاءِ شِقَاءُ

وَقَدْ أَوَّلَ إِذْنَ أَهْلَكَ عَلَى مَعْنَى أَتَى أَقُولُ ، والقولُ يُحذفُ
كثيراً ، أو على حذفِ إِذْنَ ، والباقي على ضميرِ الثَّانِ •

وإنَّما قُدِّمَ منصوبها على مرفوعها لوجهِ ثلاثة : أحدها
الفرق بينها وبين ما شَبَّهَتْ به ، وشبهها بالأفعالِ ظاهرٌ فلم
يُحْتَجِجْ إلى ذكره ، والثاني أَنَّ الفعلَ الذي شَبَّهَتْ به له
عملان : عملٌ أصلي ، وعملٌ فرعي ، فالأصلي أَنَّ يتقدَّمُ مرفوعةً
على منصوبه ، والفرعي أَنَّ يتقدَّمُ منصوبه على مرفوعه ، وهذا
فرعٌ فعملُ عملِ الفرع • الثالثُ أَنَّهُ إِنَّما قُدِّمَ لئلا يؤدي إلى
محدورٍ ، وهو الاضمارُ في الحروفِ ؛ لأنَّكَ لَوْ قُلْتَ : إِنَّ

- (١) البيتُ لعمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ، والرواية
(أَطْلَاهُنَّ) مكان (ديارهنَّ) قال غلثي بن حمزة : وهذا
مِمَّا أجمع أهلُ العلم على لحنه فيه وتغيير روايته ، وإنَّما
الرواية (تحارُ في أَطْلَاهُنَّ الشَّمْسُ) ، ولم يذكر البيت
كاملاً في كتابِ التنبيهات ، التنبيهات لعلي بن حمزة ص ١١٠ .
- (٢) البيت لم اعثر عليه فيما اطلعت عليه من المصادر •

قائم^(١) زيداً ، فقبل اجْعَلْ مكان زيد ضميراً لكنت إِمَّا أَنْ تأتي به متصلاً أو منفصلاً ، وكلاهما فاسد فالذي يؤدي إليه فاسد^(٢) ، وبيانه أَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ بِهِ متصلاً لم يخل من^(٣) أَنْ تكون صورته ضمير النصب أو الرفع ، فَإِنْ كَانَ ضمير الرفع فهو فاسد لأنه يؤدي إلى الاستتار في الحروف ، وَإِنْ أَتَيْتَ بِهِ منصوباً لم يستقم لوضعك المنصوب موضع المرفوع ، وَإِنْ كَانَ منفصلاً لم يخل إِمَّا أَنْ يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، فالمرفوع لا يستقيم ، لأنَّ المضمر إذا ولي عامله وجب أَنْ يكون متصلاً ، والمنصوب فاسد من الوجهين جميعاً .

(فصل) قوله : وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه ، قائم فيه ما خلا جواز تقديمه إلا إذا وقع ظرفاً .

قال الشيخ : يعني بأصنافه كونه معرفة ونكرة ومفرداً وجملة ، وبأحواله كونه مقدماً ومؤخراً ومحذوفاً ، وبشرائطه أَنَّهُ إذا كان ظرفاً [٢٥ ظ] إذا كان جملة فلا بد له من ضمير ، والمبتدأ نكرة فلا بد من تقديم الخبر . فان قيل يلزم من قوله : « وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه » أَنْ يَجِيزَ أَنْ زَيْدًا أَضْرِبَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ زَيْدٌ^(٤) ،

-
- (١) في ب ، ل : (إِنْ قائماً زيداً) ، وهو خطأ .
(٢) ذكر الشيخ هذه المسألة في شرحه للكافية وناقشها بصورة موجزة في متن الكافية ص ٢٦ .
(٣) (من) : ساقطة من ش ، وهو سهو .
(٤) في ت (زيداً) ، وهو خطأ .

اضربه * فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أنه لم يذكر ذلك
 أصلاً ، وإذا لم يذكره فأنما حكم بإشراكهما فيما ذكر لا فيما
 لم يذكره * فقله : « وجميع ما ذكر » إنما أراد وجميع
 ما ذكرته لا أنه أراد : « وجميع ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ
 يصح أن يكون خبراً لأن » الثاني وهو الأقوى لتسوية الجواب
 عن هذه الصورة وغيرها أنه لم يرد بقوله : « وجميع ما ذكر »
 إلى آخره « إلا أن خبر إن مشارك لخبر المبتدأ في الأحكام بعد
 أن ثبت كونه خبراً لأن بشرائطه ، وانتفاء موانعه ، لأن كل
 موضع صح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يكون خبراً لأن *
 ولذلك (١) لا يلزمه أن أين زيداً ، ولا أن من أبوك ؛ وإن جاز
 أين زيد ؟ ومن أبوك ؟ مبتدأ وخبراً بالاتفاق . فإن قيل فهذا
 يؤدي إلى الدور ، لأنه قصد إلى تعريف خبر أن ، إذا لم يعرف
 خبرها إلا بعد دخولها ، ودخولها لا يعرف إلا بعد تحقيق صحة
 كون الخبر خبراً لها كان دوراً سلمنا أنه ليس بدور إلا أنه
 تبطل فائدة التعريف ، لأنه إذا قصد إلى تعريف خبر (إن)
 بكونه خبراً للمبتدأ ، وكان خبر المبتدأ منقسماً باعتبار خبر (إن)
 في صحة بعضه ، وامتناع بعضه كان تعريفه للاختصاص بالأعم *
 فالجواب أنه لا يتوقف كونه صالحاً لأن يكون خبر (إن) ، بل
 يعرف ذلك قبل دخول (إن) ، بأن يقال كل مبتدأ وخبر
 لا منافاة بينهما ، وأن تصالح أن يكون خبر المبتدأ خبراً لأن ،
 فينتفي الدور ، وأما الثاني فأنما يلزم لو كان قصد إلى التعريف
 به ، ولا أحد يعرف خبر (إن) بذلك ، وإنما عرفه بكلام معناه
 أن الخبر الذي يصح دخول (إن) عليه وعلى مبتدئه ، بقوله هو

(١) في ش (وكذلك) ، وهو تحريف

المرفوع في قولك : « إن زيدا أخوك » ، ولعلّ بشراً صاحبك ، فما لم يثبت أنّه خبر لأنّ ، لا يلزم إعطاؤه أحكام الخبر من حكمه لأنّه إنّما حكم بأحكام خبر المبتدأ بعد صحّة كونه خبراً لأنّ ، وأمّا موضع يستعمل (١) فيه أن يكون خبراً لأنّ من أصله فلا يحكم عليه بشيء .

قوله : وقد حذف في نحو قولهم : « إنّ مالا وإنّ ولداً » الى آخره .

قال الشيخ : وهذا ظاهر على ما بيناه وأما قول الأعشى (٢) :

٤٧- إنّ محلاً وإنّ مرّ تحلاً

وإنّ في السقر إذ مضوا مهلاً

فواضح أيضاً ، أي : إنّ لنا محلاً ، وهو موضع استشهاد ، أي : إنّ لنا محلاً في الدنيا ومرّ تحلاً عنها الى الآخرة (٣) ، وإنّ في السفر للراجلين عنها مهلاً ، أي : إمهلاً ، أي : طويلاً ، ورؤي مثلاً ، أي : لنا فيهم مثلاً ، وقد روي في كتاب سيبويه وإنّ في السفر ما مضوا مهلاً ، فتكون ما مصدرية تقديره مضيه ، فيكون التقدير بدل احتمال ، وبعد قوله إنّ محلاً :

- (١) (يمتنع) : ساقطة من ت ، وهو سهو .
 (٢) ورواية الديوان (ما مضى) وكذلك سيبويه ، الكتاب ٢٨٤/١ ، الديوان ص ٢٣٣ المقتضب ١٣٠/٤ ، الخصائص ٣٧٣/٢ ، ابن يعيش ١٠٣/٢ ، المغني ٨٢/١ ، المقرب ١٠٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/١ ، الخزائن ٣٨١/٤ ، امالي ابن الحاجب ١٠٦ (ظ) .
 (٣) في و : ورقة ساقطة .

اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِالْبَيْتِ وَالْعَمِ
مَذْلُ وَوَلَّى السَّلَامَةَ الرَّجُلَ

وتقول إن غيرها إبلاً وشاء لمن رأى لك أمتعة أو خيلاً أو غير ذلك ،
فقال : هل لك غيرها ؟ فتقول : إن غيرها إبلاً وشاء ، أي إن لنا
غيرها ويحتمل أن يكون إبلاً منصوباً على تمييز من غيرها أو بدلاً
من غيرها أو موصوفاً لغيرها ، وقد تقدم عليه فلا بد أيضاً من تقدير
تقديم الخبر ، لئلا يؤدي إلى أن يلي (أن) ما ليس باسمها ولا
ولا خبرها • وقال (٢) :

٦٨- يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وللناس فيه ثلاثة مذاهب : أحدها وهو مذهب البصريين ، أن
رواجعاً منصوبٌ على الحال ، وخبر (ليت) محذوفٌ تقديره
« لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا لَنَا رَوَّاجِعَا » ، فيكون حالاً من الضمير في
لنا (٣) ، أي : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا مستقرة لنا في حال كونها
رَوَّاجِعَا (٤) • ومذهب الفراء أن (لَيْتَ) تنصب الأسمين جميعاً

(١) البيت السابق أول القصيدة التي يمدح بها سلامة ذا فائش
الحميري وهذا البيت الثاني في الديوان ص ٢٣٣ ، وكذا في
الخزانة ذكره بعد البيت الأول • الديوان ص ٢٣٣ ، الخزانة
٣٨٤/٤ •

(٢) هذا الرجز نسب إلى العجاج ، وهو موجود في ملحقات ديوانه
٣٠٦/٢ ، وهو غير منسوب في الكتاب ٢٨٤/١ ، ابن يعيش
٨٤/٨ ، الفصل ص ١٦٤ ، الأشموني ٢٧٠/١ ، الخزانة
٢٩٠/٤ •

(٣) ذهب سيبويه إلى نصب « رَوَّاجِعَا » على الحال والخبر
مقدر لنا ، الكتاب ٢٨٤/١ •

(٤) الخزانة ٢٩٠/٤ •

على لغة بعض العرب^(١) : لأن (ليت) بمعنى (تمليت) ، وهم يقولون : تمليت زيدا قائماً ، كذلك^(٢) هذه . ومذهب الكسائي أن رواجماً منصوباً باضمار (يكون) ، فيكون من باب ما أضميرت فيه (كان)^(٣) . قال : ومذهب البصريين أولى إذ ثبت حذف الخبر مع إرادته وهو عين ما حملوه عليه^(٤) ، وأما مذهب الفراء فلم يثبت أن (ويت) عارضة نصباً في الجزئين فيحمل عليه البيت ، ولا يثبت مثل ذلك إلا ثبت . وأما مذهب الكسائي وإن كان خيراً من مذهب الفراء لثبوت إضمار كان (في مواضع) إلا أن مذهب البصريين أولى لكثرة حذف الخبر [٢٦ و] ، وقلة إضمار كان^(٥) .

وقد وقع في بعض النسخ ، وقد التزم حذفه في قولهم : لبيت شعري ، والظاهر أنه أراد اثبات ذلك في كتابه ثم رجع عنه ، وهذا الكلام بمجرد غير مستقيم إذ لم يسمع عن العرب ، ولا يستقيم أن يقول أحد : لبيت شعري مقتصراً من غير انضمام شيء آخر إليه وإنما المعروف لبيت شعري أي الرجلين عندك أو أزيد عندك أم عمرو؟ ونحو ذلك . وقوله^(٦) :

الخزانة ٢٩٠/٤

(كذلك) : ساقطة من ش .

في ل (جرى فيه على أصله ، لأنه أخذه من طريق السماع عن العرب فهذا من باب ما أضميرت فيه كان وحذف الخبر في باب إن إنما تكون إذا قامت قرينة حال أو مقال على ما تقدم في البتة) .

في س : (وهو غير ما حكموه عليه) ، وهو خطأ .

ما بين القوسين : ساقطة من ش ، وهو سهو من الناسخ . البيت لأبي طالب عم النبي (ص) من أبيات يرثي بها أبا عمرو ، قال الشنتمري : هو رجل من قريش بن عبد شمس =

٦٩- لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرٌ بِنَ أَبِي
عَمَّرُوهُ وَلَيْتَ يَقُولُهَا لِمَحْزُونٍ

محمولٌ على الحذف للقرينة والمعنى ، أنْجَمْعُ أم لا ؟ أو أُنْعِدُ
كما كنت ؟ ونحوه ، لأنَّه يريه ، ونُصِبَ مسافرٌ على النداء ،
ومعنى لَيْتَ شِعْرِي من أبوك ونحوه ، لَيْتَ علمي متعلقٌ بما
يُجَابُ به هذا القول ، ألا ترى إلى مثل ذلك في كلامهم كقولهم (١) :
علمتُ مَنْ أبوك ؟ ولا خلاف أن مَنْ ههنا استفهامٌ ويُراد ههنا
علمتُ ما يُجَابُ به هذا الاستفهام ، فرأى أنَّه من قيل ما حذف
خبره وقامَ كلامٌ آخرٌ مقامه ، ومثلُ لولا زيدٌ لكانَ كذا فأنبتَه
فيما حذف منه الخبر ، ثم رأى أنَّه يصلح أن يُطلقَ عليه
الخبرية كما يُطلق - على الجار والمجرور أنَّه خبرٌ ، لدلالته على
المتعلق الذي لا بدَّ منه ، فكانَّه مذکورٌ (٢) فأسقطه ، أو يكونَ
الأمرُ بالعكس .

قوله : خبرٌ لا التي لنفي الجنس ، هو في قول أهل الحجاز :
لا رجلَ أفضلَ منك ولا رجلَ خيرَ منك .

قال الشيخ : لا يدلُّ على إثباته عند الحجازيين إذ ينحصر
أن يكونَ صفةً على محلٍّ (لا) ، وكونه يُجعلُ على مذهب
الحجازيين خبراً ، وعلى مذهب التميميين صفةً تحكم وإثماً ثبت

= ابن عبد مناف ، مات غريباً وكان صديقاً لأبي طالب فرثاه ،
والبيت من شواهد سيبويه ذكره ولم ينسبه ، الكتاب ٣٢/٢ ،
السنن ٣٢/٢ ، الخزائن ٣٨٦/٤ ، وفيها أيضاً نسبه
البغدادي لأبي طالب عم النبي (ص) .

(١) في ل : (كقولك) .

(٢) في ش : (مسقوط) ، وهو خطأ .

مذهب الحجازيين إذا كان المنفي مضافاً أو مطولاً فإنه يكون منصوباً ولا عمل له إذ ليس بمبني ، ويقع بعده مرفوع ، فذلك الدليل الواضح على أن لها خبراً مرفوعاً ، ولو كان صفة لكان منصوباً على جميع المذاهب ، والذي يوضح ذلك جوابه باحتمال الصفة في قوله : « ولا كريم من ولدان مصبوح » ، وهو (١) ما استشهد به لأهل الحجاز ، وبعضهم يقول : لحاتم ، والجرمي يقول : لأبي ذؤيب ، وقوله (٢) :

٧٠- مَلَأَ سَأَلَ هَذَاكَ اللَّهُ مَا حَسْبِي
عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا حَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْقًا مُصَرَّمَةً
فِي الرَّأْسِ مِنْهَا فِي الْأَصْلَابِ تَمْلِيحٌ
إِذَا التَّلَاحُ غَدَتِ مُلْقَى أَصِرَّتْهَا
وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

- (١) في ش : (مثل) .
(٢) الأبيات الثلاثة من أبيات أربعة ذكّرت في ديوان حاتم الطائي لرجل من النبت اجتمع هو وحاتم الطائي والنايفة الذبياني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لها فقدمت حاتماً عليهم وتزوجته ، فانشده النبتى الأبيات ، ورواية الديوان (النبتيين) مكان هداك ، وفي البيت الثاني (واردهم) مكان (جازرهم) (والأسلاء) مكان (الاصلاب) ، الحرف : الناقة الضامر ، المصبوح : المسقى صباحاً ، انظر الديوان ص ١٥ ، الكتاب ٣٥٦/١ ، المقتضب ٣٧٠/٤ ، الايضاح للفارسي ص ٢٤٠ ، الاشموني ١٧/٢ ، ابن عقيل ٣٥٢/١ ، العيني ٣٦٨/٢ .

وفي كلام سيويه ما يدل على أن رفع خبر (لا) بالابتداء الذي كان رافعاً قبل دخول (لا) ؛ لأن^(١) (لا) وما عملت فيه في موضع رفع^(٢) ، وهو ضعيف لازم في أن • وذو الفقار سيف كان لمنبه بن الحجاج ، فأخذه صلى الله عليه وآله يوم بدر ، وذو الفقار وعلي في قوله^(٣) :

٧١- لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي

لا يصح أن يكون خبراً ، لأنه مستثنى من مذكور ، والمستثنى كذلك لا يصح أن يكون خبراً عن المستثنى منه ، لأنه لم يذكر إلا ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه •

(١) (لا) : ساقطة من ل ، ش ، ب ، ت ، س ، ولا يستقيم المعنى

بغيرها •

(٢) الكتاب ٣٥٦/١ •

(٣) هذا البيت ذكره أبو الفداء في البداية والنهاية ، قال : قال الحسن بن عرفة : حدثني عمارة بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي ، قال : نادى مناد في السماء يوم بدر يقال له ' رضوان وذكر الرجز • والفقار : جمع فقر ، قال الأصمعي : رأيت مع الرشيد وفيه ثمانى عشرة فقارة ، وقد دفعه الرشيد الى يزيد بن مزيد اثناء محاربته للوليد بن طريف ، وقال له إنك سوف تنتصر عليه ، وقال فيه الشاعر مسلم بن الوليد الانصاري :

أذكرت سيف رسول الله سنته

وبأس أول من صلى ومن صاماً

البداية والنهاية لأبي الفداء ٢٢٤/٧ ، وفيات الاعيان لابن خلكان

٣٢٩/٦ - ٣٣٠ •

ذئير التنصوبات

قال الشيخ : لم يتعرّض لجدّه في ظاهر كلامه استثناء عنه بما دلّ عليه من اسمه في قوله : « المفعول المطلق » ؛ لأنّ معنى المفعول المطلق هو (١) الذي فعل على الحقيقة من غير تقييد ، فلمّا كان الاسم يدلّ على الحقيقة استغني عنه ؛ لأنّه لو ذكره لم يزد عليه . ثمّ قال : « هو المصدر » فذكر اسماً من الأسماء التي هي أشهر أسمائه عند النحويين ولا سيما المتأخرون ، فإنّهم لا يكادون يقولون إلّا المصدر ، ولا تكاد نسمّعهم يقولون : المفعول المطلق ، ويجوز أن يكون خصّه بهذا الاسم تنبيهاً على الردّ على مذهب الكوفيين في أنّه مشتق من الفعل (٢) ؛ ولذلك تعرّض بعد قوله (٣) : هو المصدر فقال : سُمّي بذلك ؛ لأنّ الفعل يصدر عنه ، وإذا كان هو وغيره سواء في تفسيره وترجيح هذا الاسم بمعنى مقصود ، وإن لم يكن متعلقاً بما هو فيه كان أولى من غيره لزيادته بفائدة مخصوصة (٤) مقصودة . ثم ذكر بعده الأسماء التي ليس فيها ما تقدّم ، وهو الحدث والحدثان . ثمّ ذكر بعدهما الاسم الذي هو أقلهما ذكراً ، وهو قوله : « الفعل » ومقتضى مذهب الكوفيين أن يُسمّى المصدر صادراً والفعل مصدرّاً ، لأنّ المصدر محلّ الصدور ، وهو عندهم الفعل ، والصادر من حصل له الصدور (٥) .

(١) (هو) : ساقطة من ل ، ت ، ب ، س ، وهو سهو .

(٢) الانصاف ٢٣٥/١ .

(٣) انتهى الخرم في نسخة و .

(٤) مخصوصة (ساقطة من ب ، سهو .

(٥) (الصدور) ساقطة من ل ، وهو سهو .

وهو المصدرُ عندهم . وأجاب ابن^(١) الأنباري بأنَّه مصدرٌ بمعنى
مفعولٌ ؛ لأنَّه أَصْدَرَ عن الفعلِ مثلُ مركبٍ فإنَّه بمعنى :
مركوبٌ [٢٦ ظ] ، ومشروبٌ بمعنى : مشروب^(٢) ، وأُجِيبَ بأنَّه
لم يَجِ مفعولٌ بمعنى : مفعولٌ ، ولو سلمَ فنَّادرٌ بعيدٌ . وقال
بعضهم : المصدرُ ما حصلَ به الصدورُ (كما حصل الصدورُ
للمحلِّ المصدرِ عنه حصلَ للصادر^(٣)) ، وأُجِيبَ عنه^(٤) بأنَّه
تخليطٌ لاسمِ المكانِ بالفاعلِ ، وقيلَ سُمِّيَ مصدرًا لأنَّه ذو
صدورٍ وأُجِيبَ بأنَّه يلزمُ أنْ يُسمَّى الفاعلُ مفعولًا لأنَّه ذو
فعلٍ ، وهذا بحثٌ لفظيٌّ ، وقد استدلَّ البصريونَ ، بأنَّ معنى
الاشتقاقِ موافقةُ لفظينِ في حروفهما الاصول^(٥) ، ومعنى الاصلِ ،
فاذا جُعِلَ الفعلُ أصلًا لم يستقمَ لأنهما لم يفتقا في معنى الاصلِ ،
وإنْ جُعِلَ المصدرُ أصلًا استقامَ ، وإذا لمْ يشترطْ في اللفظينِ
معنى الاصلِ ، لمْ يستقمَ معنى الاشتقاقِ ، لأنَّه إمَّا أنْ يُعتبرَ
معنى أي : معنى كانَ ، أو لا يُعتبرَ معنى أصلًا ، وكلَّا ظاهرٌ
الفسادُ ، واستدلَّ الزجاجُ بأنَّه لو كانَ الأمرُ كما زعموا لم يكنْ

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن ابي سعيد الأنباري
الملقب بالكمال النحوي ، قرأ على أبي منصور الجواليقي وابن
الشجري ، من مؤلفاته الانصاف ولد سنة ٥١٣ وتوفي سنة
٥٧٧ هـ . أنباء الرواة ١٦٩/٢ ، بغية الوعاة ٨٦/٢ ، الانصاف
١/١ - ٥ .

(٢) الانصاف ٢٤٣/١ .

(٣) ما بين القوسين ساقطٌ من ل ، وهو سهو .

(٤) (عنه) ساقطةٌ من ل ، ت ، وهو سهو .

(٥) الانصاف ٢٣٧/١ .

مصدرًا إلا وله فعل ؛ لكون المصدر فرع^(١) ، وليس بواضح ؛
لأنه مشترك الالزام إذ يقال لو كان الأمر بالعكس لكان كل
فعل له مصدر لكون الفعل فرع^(٢) ، ونحو نعم وبئس وليس
أفعال ولا مصدر لها . واستدل ابن السراج^(٣) لو كانت المصادر
مشتقة من الأفعال لم تختلف كما لم تختلف أبنية الفاعلين ،
والمفعولين ونحوهما^(٤) وهو ضعيف ، ومشارك الالزام . واستدل
الكوفيون بأن المصدر أعلل لأفعال الفعل فكان فرع^(٥) ، وأجيب
بأنه لا يلزم من فرعيته في الأفعال فرعية أصله فإن يكرم فرع
اعلال أكرم ، وأعد فرع أعلال يعد وليس فرعاً في غيره .
قالوا : أكد به والتأكيد فرع^(٥) ، وأجيب بما تقدم قالوا :
عمل في المصدر والمفعول فرع^(٦) ، وأجيب بأن الحرف عامل ،
وليس معموله فرعاً له . ثم قال : « وينقسم إلى مبهم ووقت » ،
ويعني بالمبهم ما لا يدل على أكثر مما دل عليه الفعل ولا يفيد
سوى التأكيد ، ويعني بالوقت ما استفيد منه زيادة لم تستفد من
الفعل ، وهي على ضربين : ضرب يستفاد منه النوع ، وضرب
يستفاد منه العدد .

قوله : وقد يُقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه إلى

آخره .

- (١) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٨ .
(٢) هو ابو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، أخذ
النحو عن المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي
والرمانى ، توفي سنة ٣١٦ هـ . نزهة الالباء ص ١٧٠ . معجم
الادباء ١٨/١٩٧ ، أنباء الرواة ٣/١٤٥ .
(٣) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٩ .
(٤) الانصاف ١/٢٣٥ .
(٥) الانصاف ١/٢٣٦ .

قال الشيخ : نبه على أنه لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون مطابقاً للفعل الذي يتصّب به في اللفظ ، بل يجوز ذلك ، ويجوز خلافه ، ولذلك كان الحدّ شاملاً للمعنيين جميعاً ، ولكنّ المشترط فيهما جميعاً المعنى ^(١) . ثم قال : وذلك على نوعين : مصدر وغير مصدر ، فثبت اسم المصدر لأنواع المصدر ونفاه ، ولا يستقيم أن يذكر نوع الشيء وينفى اسم جنسه عنه ، والجواب أن المصدر الثاني لم يرد به ما أريد بالمصدر في أول الباب من قوله : « هو المصدر » ، والمصدر يطلق باعتبارين : أحدهما كل اسم ذكر بياناً لما فعله فاعل فعل فيطلق ويراد به كل اسم لحدث ^(٢) له فعل اشتق منه ، كقولك : ضربت ضرباً ، وقتلت قتلاً ، فالأول هو الذي يقصد في المنصوبات ، والثاني هو الذي يقصد بالذكر في باب إعمال المصادر ، فإذا ثبت ذلك فقولته : وهو ^(٣) على ضربين ^(٤) : مصدر يعني به المصدر ^(٥) الذي له فعل اشتق منه فجاز أن يستفي المصدر عن بعض أقسام الأول ؛ لأنّه لم يطلق باعتبار المصدر الأول ، فثبت أن الذي نفاه غير الذي أثبت ، والتناقض إنّما يلزم إذا كان عين ما أثبت هو عين ما نفى ، وأمّا اتفاق اللفظ في المبتدأ والمنفي فغير ضار ، ولا يلزم منه تناقض باتفاق . ثم قسم المصدر بالاعتبار الثاني الى قسمين : قسم يكون الفعل المذكور ^(٦) معه موافقاً له في أصل الاشتقاق ، وقسم ليس كذلك ، فالأول نحو قوله تعالى : { والله

(١) (المعنى) : ساقطة من ت .

(٢) في ل : (يحدث) ، وهو تحريف .

(٣) (وهو) : ساقطة من ل .

(٤) في ل : (على نوعين) ، وما ذكرناه ارجح .

(٥) (المصدر) : ساقطة من ش .

(٦) في ش : (فيه) .

أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا^(١) } ، وقوله تعالى : { وَتَبْتَلِ
إِلَيْهِ تَبْتِيلًا^(٢) } لَأَنَّ (تَبْتِيلًا) وَإِنْ كَانَ لَهُ فِعْلٌ يَجْرِي عَلَيْهِ
فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ لَتَبْتَلِ وَلَكِنَّهُ يُبْلَاغُهُ فِي أَصْلِ الْاِسْتِثْقَاءِ ، إِذِ
الْجَمِيعُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْبَاءُ وَالْتَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَكَذَلِكَ
(أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) ، وَفِي مِثْلِهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ
(تَبْتِيلًا) بِمَعْنَى (تَبْتَلًا) ، وَهُوَ ظَاهِرٌ • قَوْلُهُ : مِمَّا هُوَ بِمَعْنَاهُ •
وَكَذَلِكَ (أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) • وَالثَّانِي أَنَّهُ لَمَّا كَانَ
تَبْتَلٌ مُطَاوِعٌ بَتَلٌ كَانَ مُتَضَمِّنًا لَهُ ، وَكَذَلِكَ (أَنْبَتَ) وَإِنْ
كَانَ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ (تَبْتَلٍ) ، وَيُلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ الْوُقُوفُ عَلَى
الْمُسْمُوعِ ، فَلَا يُقَالُ كَسَرْتَهُ انْكَسَارًا وَلَا انْكَسَرَ كَسْرًا ، إِذَا لَمْ
يُثَبِّتْ كَوْنُهُ بِمَعْنَاهُ ، (وَعَلَى الثَّانِي لَا يُلْزَمُ)^(٣) ، وَالثَّانِي نَحْوُ^(٤)
قَعْدَتٌ جُلُوسًا ، وَحَبِستُ مُنْعًا ، لَأَنَّ جُلُوسًا [٢٧ و] وَإِنْ كَانَ لَهُ
فِعْلٌ مُشْتَقٌّ مِنْهُ فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ لِقَعْدَتٌ وَلَا يُبْلَاغُهُ فِي الْاِسْتِثْقَاءِ •
وَلَكِنَّهُ بِمَعْنَاهُ^(٥) ، لَأَنَّ ذَلِكَ مُشْرُوطٌ فِي جَمِيعِ الْبَابِ • ثُمَّ قَالَ :
« وَغَيْرَ الْمَصْدَرِ » ، وَقَدْ تَيَّيَّنَ أَنَّهُ أَرَادَ بِغَيْرِ الْمَصْدَرِ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ
الَّذِي لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ يَجْرِي عَلَيْهِ مَذْكُورٌ وَلَا غَيْرُ مَذْكُورٍ كَقَوْلِكَ :
ضَرْبَتُهُ أَنْوَاعًا مِنَ الضَّرْبِ ؛ لَأَنَّ الْأَنْوَاعَ لَيْسَتْ مَصْدَرًا بِاعْتِبَارٍ أَنَّ
لَهَا فِعْلًا تَجْرِي عَلَيْهِ إِذَا التَّوَعُّبُ إِنَّمَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِقِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ
الشَّيْءِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ ؛ وَلَكِنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ
الْمَخْصُوصِ مُرَادًا بِهِ ضَرْبٌ^(٦) مَخْصُوصٌ بَيَانًا لِمَا فَعَلَهُ الْفَاعِلُ ،

-
- (١) سورة نوح الآية : ١٧ •
(٢) سورة المزمل الآية : ٨ •
(٣) في ت (ولا يلزم على الثاني) •
(٤) (نحو) ساقطة من ش •
(٥) في و (معنًى) ، وهو تحريف •
(٦) في ل الضرب ، وهو خطأ •

فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً ، لاشتماله على الحقيقة التي كان بها كذلك أي ضرب وأيما ضرب . ثم قال : « ومنه رجع القهقري » فنبه على أنه نوع من غير المصدر بالتفسير المذكور من حيث كان اسماً من أسماء الفعل لا ينطلق على غيره بخلاف قولك أنواع إذ الأنواع تكون للفعل وغيره ، وبين النحويين اختلاف في أن نصب القهقري وشبهه تلي كونه مفعولاً مطلقاً ، هل لكونه اسماً من أسماء الفعل قصد به هنا بيان ما فعله فاعله ، أو صفة لرجوع مخصوص حذف موصوفها وأقيمت مقامه فاتصبت نصبه وعمول معاملته ، والاختيار الأول ، ولذلك نبه عليه فقال : لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقيود ، والذي يدل عليه استعمالها كذلك مجردة عن موصوفها مطلقاً ، ولو كانت صفة لجرت على موصوفها إما لازماً وإما جائزاً ، ولما (١) لم تجر على موصوف كانت كالأسماء التي ليست بصفات . ثم قال : « ومنه ضربته سوطاً » ؛ تبيهاً على أن هذا يخالف ما تقدم من حيث إن وصفه للألة المخصوصة الجسميّة إلا أنه أستخدم في هذا المحل المخصوص لضربه به بياناً لما فعله فاعل الفعل ، فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً لذلك . قال : « والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ، منها ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ، ومنها ما يستعمل إظهار فعله » . ترك ذكر المنصوبات بفعل مظهر لتقدم ذكره بالتمثيل في جميع ما تقدم ، فلم يبق إلا المنصوبات بفعل مضمرة ، وذكر ثلاثة أقسام . قال : « ما يستعمل إظهار فعله » إلى آخره ، وليس بالجيّد فإن القسمين الأولين شاملان (٢) لجميع المقسوم ، والحصر معلوم من النفي والاثبات ، وليس بينهما درجة « ثالثة »

(١) (ولما) ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، سهواً .

(٢) في ت ، ل (يشملان جميع) وما ذكرناه ارجع .

فنجعل لها قسماً ؛ لأن هذا القسم الثالث إما أن يستعمل إظهار فعله (١) فيكون من الأول ، وإما أن لا يستعمل فيكون من الثاني ، ولعلّه أراد بالثاني ما لا يستعمل إظهار فعله وله فعل مشتق منه فيكون الثالث ما لا يستعمل إظهار فعله ولا فعل له مشتق منه وتمثيله في التقسيم يدل عليه ، لأنّه مثل في النوع الثاني بأمثلة (٢) كلها لها أفعال مشتقة منها ، ولم يمثل في النوع الثالث إلا بما لا فعل له مشتق منه كقولك : ذقراً وبهراً وشبهه ، فدل ذلك على أنّه مقصود . فان قيل هذا يفسد من وجه آخر ، وهو أنّه يلزم من كلّ ما لا فعل له مشتق منه وهو منصوب على المصدر ألا يجوز إظهار فعله ، وعلوم أن ضربته سوطاً من ذلك ، وإظهار جائز باتفاق (٣) ، فالجواب أن هذا غير لازم ، لأن النوعين قسماً ما لا (٤) يستعمل إظهار فعله ، ولا يلزم أن يكون منهما ما يظهر فعله ، وما ذكر يكون من القسم الأول ، وهو الذي يستعمل إظهار فعله واضماره فثبت أنّه غير لازم ولا يستقيم أن يكون أراد بقوله : وما (٥) يستعمل إظهار فعله ممّا له فعل ينصبه ، وما لا يستعمل إظهار فعله ممّا لا فعل له ينصبه فأنّه فاسد من جهة أنّه لا مصدر إلاّ وله فعل ينصبه في التقدير ، فالنوع الأول كقولك للقادم من سفره خير مقدم ، وهو ما قامت فيه قرينة تدل على الفعل المحذوف من غير زيادة ، ولين يقرّ مطّ في عداته أي يردّد فيها ولا يفي « مواعيد »

(١) (يستعمل إظهار فعله) ساقطة من ر .

(٢) في س : (أمثلة) ساقطة .

(٣) في ل : (بالاتفاق) .

(٤) (لا) : ساقطة من و .

(٥) في ش : (لا) .

عُرْقُوبٌ ، ، وعُرْقُوبٌ من العمالقة سأله أخوه شيئاً فاستمهله إلى إطلاع نخله فلمّا طلعت ، سأله فقال حتّى تبلع ثمّ حتّى ترهي ثمّ حتّى ترطب ثمّ حتّى تمير ثمراً ، فلمّا صار ثمراً جذّه ليلاً ، ولم يمهله شيئاً فضرب مثلاً في إخلاف الوعد ، قال الشماخ (١) :

٧٢- وواعدتني ما لا أحول نفعه
مواعيد عرقوب أخاه يتررب

[٧٢ ظ] وقال الأشجعي (٢) :

٧٣- وعدت وكان الخلف منك سجيّة
مواعيد عرقوب أخاه يتررب

وقال (٣) :

٧٤- كانت مواعيد عرقوب لها مثلاً
[وما مواعيدها إلاّ الأباطيل] (٤)

- (١) البيت ورد في ملحقات ديوان الشماخ ، والرواية في الديوان ص ٤٣ وفي كتاب سيبويه وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (يتررب) بالثاء ، وفي بقية المصادر بالثاء كما ذكر الشيخ ، الكتاب ١٣٧/١ ، ابن يعيش ١١٣/١ ، الخصائص ٢٠٧/٢ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٠٦ .
- (٢) بيت الأشجعي ورد (يتررب) بدون خلاف ، يتررب : موضع قرب اليمامة ، شرح الفصل لابن يعيش ١١٣/١ ، الصحاح للجوهري ٩١/١ مادة (تررب) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٠٦ ، مجمع الامثال للميداني ١٧٧/٢ .
- (٣) البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى ، عرقوب : هو عرقوب ابن نصر رجل من العمالقة نزل بالمدينة قبل أن ينزلها اليهود ، وكان صاحب نخلة . لسان العرب مادة (عرقب) ، شرح ديوان كعب بن زهير ص ٨ .
- (٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة هن ب ، ش ، ت ، س .

ويشرب' يتاء' بنقطتين وفتح الراء : موضع' قريب' باليمامة ، وأنكر أبو عبيدة علي من قال : يشرب' بالياء المثلثة ، لأن' العمالة لم تكن' بالمدينة (١) . { وَغَضِبَ الْخَيْلُ عَلَى النَّجْمِ } (٢) ، يقال لمن غضب علي من لا يبالي به ، لأن' الخيل لا يبالي بغضبها علي اللحم . وقوله : { أَوْ فَرَّقَا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ } (٣) ، مثل' لمن يحصل منه' المقصود' بالخوف دون غيره ، ويقال { رُهِبَاكَ خَيْرٌ مِنْ رُحْمَاكَ } ، { وَرُبَّ فَرْقٍ خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ } (٤) ، ويقال' إن' الحجاج لما حبس الغضبان بن الشنفرى ثم جاء كتاب' عبد الملك بأن' يطلق كل' مسجون ، أحضره (٥) فقال له : إِنَّكَ لَسَمِينٌ ، فقال له ضيف' الأمير يسمن' (٦) ، فقال : أَنْتَ الْقَائِلُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ : { تَعَسُّوا الْجَدْيَ قَبْلَ أَنْ يَتَغَدَّكُمْ } (٧) ، فقال : ما نفعت' قائلها ولا ضرت' من قيلت فيه ، فقال : تحببني يا غضبان' ، فقال : « أَوْ فَرَّقَا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ » ، فذهب مثلاً ، وإذا ثبت أن' المثل جرى كذلك ضعف إظهار' الفعل في مثله ، والفرق بينه وبين مواعيد عرقوب إن' لفظ مواعيد عرقوب لم يجر مثلاً ، وإنما يذكر' مع فعله أو

(١) انظر شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ص ٣٣٧ .

(٢) المثل' فوجود' في مجمع الامثال للميداني ٢/٢ ، فرائد اللال في

مجمع الامثال ٤٩/٢ ، لسان العرب ٦٤٩/١ مادة (غضب) .

(٣) ، (٤) انظر الفاخر للمفضل بن سلمة ص ٢٩١ ، ٢٩٦ ، فرائد اللال في مجمع الامثال ٦٠/٢ .

(٥) في ل (أحضره) : ساقطة .

(٦) في ر : (لاحتلك على الآدم ، فقال : مثل' الأمير يركب' على الآدم والاشهب) .

(٧) انظر الفاخر للمفضل بن سلمة ص ٢٩١ ، ٢٩٦ ، فرائد اللال في مجمع الامثال ٦٠/٢ .

مع عدمه ^(١) على سبيل التمثيل ، والفرق بينه وبين غضب الخيل أنه يقال 'غضب غضب الخيل' ، (ثم انحصر ففيل غضب الخيل فجاز الوجهان ، ولو ثبت أن التمثيل في أصله غضبت الخيل ^(٢) ، لكان ^(٣) القياس حذف الفعل أيضاً . والنوع الثاني هو الذي يجب إضمار فعله ولكنه له فعل ^(٤) ، نحو سقيل ورعياً إلى آخره . وأكثر من تمثيل هذا القسم من جهة أن أمر سماعي ، وليس له ضابط كلي يضبط ما انتشر وما طريقة ذلك وليس ^(٥) في الحقيقة من النحو ، وإنما هو من اللغة وإذا تعلق بالنحو أمر من اللغة على ذلك أكثر التحويلات من تمثله ليكون قد حصل لهم منه طرف جيد من المعرفة بخلاف ما يعرف بالضوابط والقوانين ، فإن الضابط يقتضي عن كثرة التمثيل ، وكلام سيويه يشعر بأن علة ^(٦) الحذف في هذه المواضع ^(٧) كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره ^(٨) ، إلا أنه لا يصح أن يكون ضابطاً نحوياً لأنه يحتاج إلى النظر في كل لفظة أكثر أم لم تكثر ؟ وذلك من حظ اللغوي ، واستدل سيويه على وجوب الحذف في مثله بما معناه أنه سمع كثيراً من العرب مع كثرة تصرفهم في كلامهم لاحتياجهم إلى الأوزان والقوافي وغير ذلك ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم ، فلو كان من الجائز لقصت العادة بجريانه في كلام واحد منهم ، ولو جرى لنقل عادة لكثرة المستقرئين لذلك ولم ينقل فلم يسمع قام بجزء إظهاره .

- (١) في ل : (أربع عدات) ، وهو خطأ .
(٢) ما بين القوسين : ساقطة من ب .
(٣) في ل : ش ، ت : (فكان) ، وهو خطأ .
(٤) (له فعل) : ساقطة من ل .
(٥) (وليس) : ساقطة من ل .
(٦) في و ، ل ، ت ، ش ، س (كثرة) وهو خطأ .
(٧) في ل : (هذا الموضع كثر) ، وما ذكرناه ارجح .
(٨) الكتاب ١ / ١١٨ .

وقوله : جَدّاً ، الجَدْعُ : قطعُ الأُنب ، و قطعُ اليدِ أيضاً ،
و قطعُ الأذنِ أيضاً (١) ، و قطعُ الشفةِ أيضاً ، و عَقَرَأ مِنْ قولهم : عَقَرَ
اللهُ جِیدَهُ ، و حَلَقَأ مِنْ قولهم : حَلَقَهُ ، أي : أصابَ حَلَقَهُ ،
وهُوَ سَأ مِنْ بَشَسَ إِذَا افْتَقَرَ ، و سَحَقَأ مِنْ أَسَحَقَهُ اللهُ فَسَحَقَ
سَحَقاً ، أي : أبعدَهُ ، و جَمَدَأ و شَكَرَأ مِنْ حَمَدَتِ اللهُ و شَكَرَتَهُ ،
و عَجِبَأ مِنْ عَجِبَتِ ، و كَرَامَتَهُ و مَسَرَّتَهُ مِنْ أَكْرَمَتَهُ و سَرَرَّتَهُ ،
و يقولُ المَجِيبُ لِلطَّالِبِ نَعَمْ و نَعْمَةُ عَيْنٍ و نَعْمَةُ الْعَيْنِ : قَرَّتْهَا مِنْ نَعِمَتِ
عَيْنِكَ ، و كَلِمَتُكَ نَعَامُ عَيْنٍ و نَعَامَةُ عَيْنٍ ، و نَعْمَى عَيْنٍ ، و يقولُ الرَادُّ :
لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْمًا وَلَا هِمًّا ، أي : لَا أَكَادُ وَلَا أَهْمُ ، أي : لَا
أَقَارِبُهُ ، و يُقَالُ : وَلَا كُودًا وَلَا مَكَادَةً ، و يقولُ الرَادُّ عَلَى النَّهَائِي
لَأَقْمَلَنَّ ذَلِكَ وَرَعْمًا وَهَوَانًا ، مِنْ رَعَمَ أَنْفَهُ رَعْمًا وَرَعْمًا . ثمَّ
قَالَ : وَمِنْهُ مُشِيرًا إِلَى التَّوَعُّلِ الْأَصْلِيِّ وَفَصْلُهُ مِنْ نَوْعِهِ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ
بِضَابِطٍ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا لَا يُسْمَعُ مِنْ مَفْرَدَاتِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ : مَا أَنْتَ إِلَّا
سِيرًا سِيرًا وَاسْتَفْنَى بِالتَّمْثِيلِ ، وَاتَى فِيهِ بِمَا يُوْهَمُ أَنَّهُ مِنَ الضَّابِطِ
وَلَيْسَ بِمَشْتَرِطٍ وَهُوَ تَكَرُّرُ (سِيرًا سِيرًا) فَإِنَّهُ قَدْ يَسْبِقُ إِلَى الذَّهْنِ
أَنَّ التَّكَرُّارَ قَامَ مَقَامَ ذِكْرِ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ ثَابِتٌ بِاتِّفَاقٍ فِي مِثْلِ (زَيْدٌ
سِيرًا سِيرًا) ، و قَوْلُكَ : الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، وَقد نَقَلَ الثَّقَاتُ أَنَّ
الْعَرَبَ يَقُولُ : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرًا مِنْ غَيْرِ تَكَرُّرٍ كَمَا يَقُولُهُ مُكَرَّرًا
فِي أَنَّهُمْ لَا يُظْهِرُونَ الْفِعْلَ أَبَدًا ، فَإِنْ قُلْتَ : يَنْدَفِعُ هَذَا الْوَهْمُ
بِقَوْلِهِ : مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرَ الْبَرِيدِ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَكَرُّارٌ ، قُلْتَ : قَدْ
يَتَوَهَّمُ الْمَتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ إِمَّا التَّكَرُّارُ وَإِمَّا الْإِضَافَةُ [٢٨ و]
لِأَنَّهُ لَفْظٌ زَائِدٌ فِيهِ ، فَكَأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الْمَحذُوفِ ، وَالضَّابِطُ لِهَذَا

(١) (و قطعُ الأذنِ أيضاً) : ساقطةٌ من ب .

القسم أن يتقدم نفي أو ما هو في معنى (١) النفي (٢) داخل على اسم
وبعد إثبات لا يصح أن يكون ما بعد الإثبات خبراً عن الأول ،
فعند ذلك إذا نصبته على المصدر وجب الحذف ، ولو فُقد
شرط (٣) مما ذكرناه لم يلزم هذا الحكم فلو لم يوجد النفي ،
فقلت : أنت سيراً أو أنت سير البريد لم يجب حذف الفعل ، بل
تقول : أنت تسير سيراً باتفاق ولو لم يكن بعده اسم لم يكن
منصوباً بفعل مضمر أصلاً ، كقولك : ما تسير إلا سيراً ، ولو لم يكن
مما لا يصح أن يكون خبراً عن الأول لم يصح نصبه باتفاق (٤) ،
كقولك : ما سيرك إلا سير ، وقيل أو بمعنى نفي ليندرج نحو إنما
أنت سيراً ، ونحوه زيد أبداً سيراً ، وزيد سيراً سيراً . ثم قال :
ومنه قوله تعالى : { فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً } (٥) ، وفصله
ليبين أنه نوع ، ذلك من النوع الأصلي وهو أيضاً باب له ضابط
يحمل عليه أشباهه ، وضابطه أن تقدم جملة متضمنة لفوائد ،
فاذا ذكرت فوائد ما باللفظ المصادر ، وجب حذف أفعالها فحذفوا
الفعل لقياس القرينة الأولى ، وهي الجملة التي هذه فوائد ،
والتزموا ؛ لأن اللفظ الأول قد وقع موقع الفعل فاستغنى عنه لفظ
ومعنى ، كقوله تعالى : { فَشَدُّوا الوَتَّاقَ } (٦) ، فان شددوا الوتَّاقَ
متضمن لفوائد وجودية من من ، أو استرقاق ، أو فداء ، أو قتل ،

(١) في ب : (معيار) ، وهو خطأ .

(٢) (النفي) : مناقضة من ت .

(٣) في ر : (شيء) ، وهو تحريف .

(٤) في ش ، س : (باتفاقهم) ، وهو تحريف .

(٥) سورة محمد الآية : ٤ .

(٦) سورة محمد الآية : ٤ .

فليست بالكبريات تلك المعاني بالفاظ المصادر لم تذكر أفعالها ، وقيل
فامّا مائتاً وإمّا فداءً ، ولو قيل في مثله فامّا تمنون مائاً وامّا تفدون
فداءً لم يجز . ومنه مررت به فاذا له صوت صوت حمار ، وهو
أيضاً قسم قياسي ، وضابطه أن تقدم قبل المصدر جملة مشتملة
على اسم لينها ، وعلى من هو منصوب إليه في المعنى كقولك : لزيد
صوت صوت حمار ، فقولك : لزيد صوت جملة على الصفة
المذكورة استثنى عن الفعل بما في قولك : صوت من الدلالة عليه ،
ووقع موقعه لفظاً ، فأغنى عنه لفظاً ومعنى ، ولو قلت : في الدار
(صوت صوت حمار كان ضعيفاً لأن الفعل الذي تقدمه لا بد أن
ينسب إلى (١) فاعله ، وهو غير معلوم فذلك ضعف ، ولو قلت :
لزيد صوت حمار لم يجز لفقدان ما يدل على الفعل [وبقية
الامثلة مثله] (٢) ، وقال سيبويه : لأنك مررت به في حال
تصويت (٣) والمعالجة يعني أنه دال على الحدوث كالفعل ، فكان
قولك : له صوت بمنزلة فاذا هو يصوت ، فظاهر كلامه أنه
منصوب بمعنى قولك : له صوت لأنه بمعنى يصوت ، والصحيح
أنه منصوب بفعل مقدّر دل ذلك عليه أي : يصوت صوتاً مثل
صوت الحمار ، ويجوز رفعه على الصفة أو البدل ، أي : مثل
صوت حمار ، وأمّا نحوه علم علم الفقهاء فالوجه الرفع لما تقدم
من فهم (٤) المعالجة الدالة على الفعل ؛ لدالاتها على الحدوث بخلاف
العلم فإنه يمدح به كالحصاة الثابتة كاليد والرأس ، ألا ترى
أن معنى قولك : له علم علم الفقهاء هدى هدى الصلحاء إنما

- (١) ما بين القوسين : مناقض من ت .
(٢) (وبقية الامثلة مثله) : زيادة عن و ، ل ، ب ، ر ، ش .
(٣) الكتاب ١٧٨/١ .
(٤) في ر ، ل ، ت : (فقد) ، وهو خطأ .

تريدُ ثبوتهُ واستقراره ، ولم تردْ ماذا هو يفعل ؟ كما أُريدَ في فاذا له صوتٌ صوت حمارٍ ، فأما نحوه صوتٌ (صوتٌ حسنٌ ، فقال سيويه الرفع^(١)) وجعل الثاني تأكيداً وحسنٌ صفةً وكذلك له صوتٌ مثل صوت الحمار ، وله صوتٌ أيما صوت ، وقد أجاز الخليل له صوتٌ صوتاً حسناً^(٢) ، على المصدر أو الحال ، وكذلك مثلٌ أيما وقد قال رؤية^(٣) :

فيها ازْدِهَافٌ أيما ازْدِهَافٌ

-٧٥-

بالنصب مع أنه لم يذكر صاحبه فكان أضعف^(٤) .

قوله : ومنه ما يكون تأكيداً لغيره ، كقولك : هذا عبد الله حقاً والحق لا الباطل ، وهذا أيضاً موضعٌ يُعرف بالقياس وضابطه أن تتقدم جملة قبل المصدر لها دلالة عليه فإن احتملت غيره فهو تأكيد لغيره ، وإن لم تحتمل في المعنى غيره فهو تأكيد لنفسه ، وسُمِّي تأكيداً لغيره ؛ لأنه جيء به لأجل غيره ليرفع احتمالهُ وسُمِّي الثاني تأكيداً لنفسه ، لأنه لا معنى لغيره فلم يبق سواه ومدلوله هو مدلول الأول ، ثم مثل في النوع الأول بقوله : هذا عبد الله حقاً لأن المخبر عن شيءٍ بشيءٍ يحتمل أن يكون الأمر على

(١) الكتاب ١٨٢/١ .

(٢)

(٢) الكتاب ١٨٢/١ .

(٣) البيت في الديوان والرواية فيه (فيه) مكان (فيها) ،

وصدوره : (قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّخْلَافِ) ، ازْدِهَافٌ :

استخفافٌ ، الديوان ص ١٠٠ ، الكتاب ١٨٢/١ ، سر صناعة

(٤)

الاعراب ٢٠١/١ .

(٤) ما بين القوسين : ساقطٌ من ل .

ما ذكره ، ويحتمل أن يكون على خلافه ، فاذا قال حقاً فقد ذكر أحد المحتملين فلذلك كان تأكيداً لغيره ، وكذلك قوله : الحق لا الباطل بعد قولك : هذا عبد الله وشبهه ، وهذا زيد غير ما تقول ؛ لأن المخبر بقوله : هذا زيد ، يجوز أن يكون موافقاً لقول مخاطبه ^(١) ويجوز أن يكون مخالفاً ، فاذا قال : غير ما تقول فقد جعله [٢٨ ظ] لأحد المحتملين فكان تأكيداً لغيره . وقوله : أجدك لا تفعل كذا أصله لا تفعل كذا جداً ؛ لأن الذي ينتفي الفعل عنه يجوز أن يكون بحد منه ويجوز أن يكون من غير حد ، فاذا قال : جداً فقد ذكر أحد المحتملين ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذاناً بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقدير ، فقدّم المصدر من أجل همزة الاستفهام فصار أجدك لا تفعل كذا ، ثم لما كان معناه تقدير أن يكون الأمر تلي وفق ما أخصر صار في معنى تأكيد كلام المتكلم فيتكلم به من يقصد إلى التأكيد ، وإن كان ما تقدّم هو الأصل الجاري على قياس لغتهم ، ويجوز أن يكون ^(٢) معنى أجدك في مثله أتفعله جداً (منك على سبيل الإنكار لفعله جداً) ^(٣) . ثم نهاه عنه ، وأخبر عنه بأنه لا يفعله فيكون أجدك تأكيداً ^(٤) لجملة مقدرة ، دلّ سياق الكلام

(١) مخاطبة : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، س .

(٢) في ل : (في) .

(٣) ما بين القوسين : ساقطة من ل .

(٤) تأكيداً : ساقطة من و ، ل ، ش .

عليها ، ومِمَّا يدلُّ علي أنَّهم يقوَّنونَ : أفعله ' جَدَّأَ قُـوْلُ أبـي طالب^(١) :

٧٦- إِذَنْ لَا تَبْعَنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ

مِنْ الدَّهْرِ جَدَّأَ غَيْرَ قُـوْلِ التَّهَازُلِ

ومن التأكيد لغيره فمله ' البتة ' ، ثمَّ مثَّلَ في النوع الثاني بقولهم : له ' عليَّ الفُ درهمٍ عرفاً ، أي إعتِرافاً ، ومعلومٌ أنَّ من قالَ له ' عليَّ الفُ درهمٍ فقد اعترفَ ولا يحتملُ غيره ' ، فإذا قالَ إعتِرافاً فقد ذكرَ ما دلَّ عليه الأولُ ، وتعيَّنَ له ' فكانَ توكيداً لنفسه على ما تقدَّم تفسيره ' ، ومنه ' قولُ الأحوص البيت^(٥) ، لأنَّ أنَّ توكيدَ الجملةِ ، والقسمَ توكيدٌ للجملةِ المقسمِ عليها ، فإذا قيلَ إِنِّي أُمِـيـلُ فقد

(١) لم أعر على هذا البيت في كتب الشواهد إلا في خزانة الأدب ، قال : قال ابن كثير : هذا البيت من قصيدٍ تُعَدُّ من المعلقات وأفضل من المعلقات . والتهازلُ : بمعنى الهزل . الخزانة ٢٥١/١ ، والسيرة لابن هشام ذكره ضمن قصيدة طويلة ١٧٨/١ ، ومنسوبٌ فيها لأبي طالب .

(٢) بيت الاحوص هو :

إِنِّي لَا مَنَحَكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي

قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأُمِـيـلُ

والبيت في شرح ابن يعيش ١١٦/١ ، المقرب لابن عصفور ٢٥٦/١ .

عَلِمَ أَنَّهُ أَكْدُ ، فَاذَا قَالَ قِسْمًا فَإِنَّمَا ^(١) ذَكَرَ مَا تَعَيَّنَ بِالْجُمْلَةِ
الْأُولَى ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : تَوَكَّدَ لِنَفْسِهِ • وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { صُنْعُ
اللَّهِ } ^(٢) بَعْدَ قَوْلِهِ : { وَتَرَى الْجِبَالَ } ^(٣) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ
مِمَّا تَقَدَّمَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ تَوَكَّدَ لِمَا تَقَدَّمَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ
قَوْلِهِ : { وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ
وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ } ^(٤) ، وَكَيْفَ مَا قَدَّرَ فَهُوَ
تَوَكَّدَ لِنَفْسِهِ ، وَقَوْلُهُمْ : اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةُ الْحَقِّ كَأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَدَاعَوْنَ
بِهَا لِيَنْجِزَ سَامِعُهَا مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ إِلَيْهِمْ فَيُصَحِّحُ أَنْ يَكُونَ تَوَكَّدًا
لِنَفْسِهِ • قَالَ : وَمِنْهُ مَا يَكُونُ مَثْنً هَذَا النَّوعُ لَهُ جِهَتَانِ : سَمَاعِيَّةٌ
وَقِيَاسِيَّةٌ ، فَالسَّمَاعِيَّةُ أَنْ يُسْمَعَ كَوْنُهُ مَثْنً بِهَذَا الْمَعْنَى فَلَا يُقَاسُ
عَلَيْهِ فَيَثْنَى غَيْرَ مَا سُمِعَ وَالْقِيَاسِيَّةُ أَنْ كُلَّ مَا جَاءَ مَثْنً حُذِفَ
فَمَلَهُ وَجُوبًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى سَمَاعٍ ، وَمَعْنَى الثَّنِيَّةِ فِي ذَلِكَ :
التَّكْرِيرُ وَالتَّكْثِيرُ • وَقَالَ الْخَلِيلُ ^(٥) : فِي حَتَانَيْكَ مَعْنَاهُ كُلَّمَا كُنْتُ
فِي رَحْمَةٍ مِنْكَ فَيَكُنْ مُوصُولًا ^(٦) بِأَخْرَ • وَلَبَّيْكَ مِنْ أَلْبٍ عَلَى
كَذَا أَيٍّ : أَقَامَ فَكَانَ الْمَعْنَى أَدُومَ دَوَامًا بَعْدَ دَوَامٍ عَلَى طَاعَتِكَ ، وَقَدْ
يَأْتِي وَسَعْدُ يَكُ مَعَ لَيْكَ خَاصَّةً بِمَعْنَى مُسَاعَدَةٍ بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ ،

-
- (١) فِي ل : (فَا ن ه) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ •
(٢) سُورَةُ النَّمْلِ الْآيَةُ : ٨٨ •
(٣) سُورَةُ النَّمْلِ الْآيَةُ : ٨٨ •
(٤) سُورَةُ النَّمْلِ الْآيَةُ : ٨٧ •
(٥) الْكِتَابُ ١/ ١٧٤ ، ١٧٥ •
(٦) (فَلْتَكُنْ مُوصُولَةً بِأُخْرَى) : فِي ل ، ش ، س ، ب ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ
أَحْسَنَ •

وَدَوَّالِيكَ مِنَ الْمَدَاوِلَةِ أَي : مَدَاوِلَةٌ بَعْدَ مَدَاوِلَةٍ ، قَالَ (١) :

٧٧- إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَّالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابَسٌ

وَهَذَا ذِيكَ مِنْ هَذَا أَي أَسْرَعَ أَي هَذَا بَعْدَ هَذَا . قَالَ (٢) :

٧٨- ضَرَبَا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا

قَالَ : وَمِنْهُ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ (٣) النسخِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهُوَ غَلَطٌ ، وَإِنَّمَا غَلَطَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ التَّمْثِيلِ بِسُبْحَانَ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ سُبْحَانَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ ذَكَرَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ (٤) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَا يُقَالُ فِي سُبْحَانَ هَهُنَا إِنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا تَكَلَّمَ بِهِ مُفْرَدًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ سُبْحَانَ ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ فِي سُبْحَانَ تَعَذَّرَ فِي مُعَاذٍ ، وَعَمَرَكَ وَقَعْدَكَ ،

(١) البيت لسحيم عبد بني الحساس ، ورواية الديوان (بالبرد يرقع) ، (كلنا غير لابس) ، الديوان ١٦ ، الكتاب ١٧٥/١ ، الخصائص ٤٥/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١ ، ابن يعيش ١١٩/١ ، الاشموني ٢٥٢/٢ ، الخزائن ٢٧١/١ ، العيني ٤٠١/٣ ، الصحاح ٥٧٣/٢ ، مادة (هذذ) اساس البلاغة ١٥١/١ .

(٢) البيت للعجاج في ديوانه وصدرة : « حَتَّى تَقْضَى الْقَدْرُ الْمُقْضَى ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا الْحِجَااجَ بْنَ يُوْسُفَ الثَّقَفِي ، الْهَيْدُ : السَّرْعَةُ فِي اللَّاطِعِ ، الْوُخْضُ : الطَّعْنُ الَّذِي يَنْزِلُ إِلَى الْجَوْفِ . » الكتاب ١٧٥/١ ، الجمل ص ٢٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/٢ ، الاشموني ٢٥٢/٢ ، الخزائن ٢٧٤/١ ، العيني ٣٩٩/٣ ، الديوان ١٤٠/١ .

(٣) (بعض) ساقطة من ل ، ز .
(٤) في ل (الجملة) وهو تحريف .

وإنما أراد أنه لا يتصرف أي لا يستعمل إلا منصوباً على المصدر ،
كالظروف غير المتصرفية ، وهي التي تلزم الظرفية ، وأراد أنها
لا تستعمل إلا مضافة^(١) غير مقطوع عنها في اللغة الفصحى ، وإلا
فقد استعمل سبحان في قوله :

سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَهُ الْفَاخِرُ

وهو شاذ ، ومعنى سُبْحَانَ الله أي : سبحت الله تسيحاً ، أي :
نزهته تنزيهاً ، ويكون سبحت ههنا بمعنى نزهت لا بمعنى قلت
سُبْحَانَ الله ، وعن أبي العباس أبريه من السوء براءة^(٢) ، وعن
أبي عبيدة جانتني امرأة فقالت : أكتب لي ؟ قلت نعم . فقالت :
أكتب « سُبْحَانَ »^(٣) شهلة بنت عدي من أينق ادعاه عليها
أختها ، تريد بريت شهلة . ومن كلامهم سبحان الله وريحانه ،
والمعنى استرزاقه ، أي : واسترزقه استرزاقاً من الروح ، لأنه رزق
الله ، وجاءت الياء إما لأن أصله فيعلان ، وإما لقلب الواو ياء
تخفيفاً ، وعمرك الله مصدر عند سيويه وتقديره أن معنى عمرك
الله عمرتك الله^(٤) ، أي : سألت الله عمرك ، وإذا صح
أن عمرك الله بمعنى [٢٩ و] عمرتك وجب أن
يكون مصدراً ، وقد ثبت أنهم يقولون : عمرك الله وعمرتك
بمعنى فيكون اسم الله منصوباً بعمرك على قول ، وبالفعل المقدر
على قول ، وفيه معنى السؤال ولذلك يجاب بما يجاب به قسم
السؤال ، وقيل منصوب بفعل مقدر ، أي : سألت الله عمرك أي :

- (١) في الأصل ، و ، ب : مضافاً ، وما أثبتناه أحسن .
(٢) قال المبرد : براءة الله من السوء ، المقتضب ٢١٧/٣ .
(٣) في ر (الله) .
(٤) الكتاب ١٦٢/١ .

بقاءكَ وَفُتِحَتِ الْعَيْنُ فِي الْقَسَمِ تَخْفِيفاً ، والفرقُ بينهُ وبين قولِ سيبويه : وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى سَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى بَقَاكَ ، أَنَّ عَمْرَكَ عَلَى مَذْهَبِ سيبويه بِمَعْنَى عَمَرْتُكَ الْمَلْتَزِمِ حَذْفُهُ ، وَهُوَ النَّاصِبُ لَهُ ، وَاسْمُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَعَلَى الْآخِرِ عَمْرُكَ وَاسْمُ اللَّهِ مَفْعُولَانِ لِسَأَلْتُ الْمَقْدَّرَ وَأَجَارَ الْأَخْفَشَ عَمْرَكَ اللَّهُ يُرْفَعُ اسْمُ اللَّهِ أَيُّ : أَسْأَلُ بِأَنْ يَعْمَرَكَ اللَّهُ لِيَرْتَفَعَ بِعَمْرِكَ ، حَيْثُ كَانَ الْمَعْنَى كَذَلِكَ • وَقَعْدُكَ اللَّهُ عِنْدَ سيبويه مِثْلُ عَمْرِكَ اللَّهُ يَجْعَلُهُ مَنْصُوباً^(١) بِمَعْنَى فَعَلَ مَقْدَّرٌ مَعْنَاهُ سَأَلْتَهُ أَنْ يَكُونَ حَفِظْتُكَ ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ حَفِظْتُكَ اللَّهُ ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : { عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ }^(٢) ، أَيُّ : حَافِظٌ وَوَضَحَ ذَلِكَ فِي عَمْرِكَ اللَّهُ ، لاسْتِعْمَالِ فَعْلِهِ ، وَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّ مَعْنَى قَعْدُكَ اللَّهُ مَعْنَى الْفَعْلِ الْمَقْدَّرِ الْمَذْكُورِ وَضَحَ أَيْضاً • وَيُقَالُ أَيْضاً قَعِيدُكَ اللَّهُ بِمَعْنَاهُ ، وَفِيهِ أَيْضاً مَعْنَى السُّؤَالِ كَعَمْرِكَ اللَّهُ • قَالَ :

٧٩- قَعِيدُكَ أَنْ لَا تُسْمِعَنِي مَلَامَةً

وَلَا تَنْكِيءِ الْفُرَادِ فَيَجْعَلَا^(٣)

(١) (منصوباً) ساقطة من ل ، ب •

(٢) سورة ق الآية : ١٧ •

(٣) البيت من قصيدة للتميم بن نويرة ذُكِرَتْ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ عَدَّتْهَا خَمْسُونَ بَيْتاً ، يَرْتَمِي بِهَا أَخَاهُ مَالِكُ بْنُ نُوَيْرَةَ ، نَكَثَى الْقَرْحَ : قَشْرَةً ، يَبْجَعُ : يَوْجَعُ ، الْمُقْتَضِبُ ٢/٣٣٠ ، الْمَفْضَلِيَّاتُ ص ٢٦٩ ، الْخَزَانَةُ ١/٢٣٤ ، ٤/٢١٤ ، الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ ٧٨/١ مَادَّةُ نَوُأ •

والنوع 'الثالث' (١) نحو: دَفَرَأَ ، وَبَهَرَأَ ، وَأَقَّةَ (٢) ، وَتَفَّةَ ،
وَوَيْحَكَ (٣) ، وهو النوع 'الثالث' من الذي يلزم 'إضمار' فعله ،
ولا فعل له 'مشتق' من لفظه بخلاف القسم الذي قبله ، فإن له
فعلاً من لفظه على ما تقدم . ثم مثل الأمثلة المذكورة فكُلَّها على
ما ذكره من وجوب الإضمار ، ولا فعل لها من لفظها ، وَبَهَرَأَ
بمعنى : نَتَنَّا هو المراد لا بهراً من بهره 'الله' ، أي : لَعْنُهُ ، ولا من
بهره 'أي : غلبه' ، كقول الشاعر (٤) :

٨٠ تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي

بِجَارِيَةِ بَهْرَأَ لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَأَ

ودَفَرَأَ (٥) أَقَّةٌ وَتَفَّةٌ بمعنى : نَتَنَّا ، وليس كذلك (فَعَل) ،
وَوَيْحَكَ وَوَيْسَكَ وَوَيْلَكَ وَوَيْبَكَ كلها بمعنى : الويل ثم كُثِرَتْ
حَتَّى صَارَتْ تُسْتَعْمَلُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ دَعَاءٍ ، وَقِيلَ وَيْحَكَ وَوَيْسَكَ

(١) في ب (الثاني) ، وهو خطأ .

(٢) (أَقَّةٌ) ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٣) في ر (وويسك) .

(٤) البيت لابن ميادة - (الرماح بن أبرد) - ورواية اللسان
(ألا يا لقومي) ، بهراً : تعساً ، وتفاقد : فقد بعضهم بعضاً ،
الكتاب ١٥٧/١ ، الكامل (ط . نهضة مصر) ١٤٥/٢ ، أمالي
المرتضى ٣٤٦/١ ، الانصاف ٢٤١/١ ، اللسان مادة (فقد)
٨٢/٤ ، الصحاح مادة (فقد) ٥١٧/١ ، أساس البلاغة ٣٨/١ .

(٥) في ر : (وفسره 'أبو عمرو فقال بهراً أي : تعساً وهو قريب'
من قوله نَتَنَّا) ، ولا يستقيم معه المعنى .

ترحم" ، وما يُنشد من قوله^(١) :

٨١- فَمَا وَالٍ وَلَا وَاحٍ وَلَا وَاسٍ أَبُو هِنْد^(٢)

• مجهول

قوله : وقد تجري أسماء غير مصادر ذلك المجري •

قال الشيخ : وقد ذكر في هذا الفصل أسماء غير مصادر في الأصل نصبت على المفعول المطلق ، وقد تقدم ذكر ذلك في أول هذا الباب ، ولكنّه ذكرها لغرض آخر ، وهو كونها انتصبت نصب المصادر ، ويلزم إضمار أفعالها الناصبة لها فالوجه الذي ذكرها لأجله هنا غير الوجه الذي ذكرها من أجله أولاً ، إذ لم يذكرها أولاً باعتبار أن فعلها محذوف ، بل ذكرها منزهة فعلها في مثل قولك : رجع القهقري ، وضربته سوطاً ، وذكرها هنا باعتبار لزوم إضمار الفعل ، وهو معنى قوله : ذلك المجري ، إشارة إلى ما تقدم من لزوم إضمار الفعل • ثم قسمها قسمين : إلى ما هو في الأصل اسم لأجسام ، وإلى ما هو موضوع وضع الصفات ، ثم قصد بها إلى قصد مدلول الفعل ، فوجب أن يكون مفعولاً مطلقاً لذلك ، فالنوع الأول نحو ترّباً وجندلاً^(٣) ، ومعلوم أن ذلك في الأصل اسم

(١) البيت ' مجهول' كما ذكره الشيخ ، ورواية ابن خالويه

(فما والٍ وما واحٍ وما واسٍ أبو زيد) • قال : وأما هذا

البيت المعمول فلا تلتفتن إليه فائته مصنوع خبيث •

إعراب ثلاثين سورة ص ١٧٩ ، ورواية ابن جني في المنصف كرواية

الشيخ • المنصف ١٩٨/٢ ، شرح التصريح ٣٣٠/١ •

(٢) في ل : (أبو لبد) ، وهو تحريف •

(٣) الكتاب ١٥٨/١ •

لهذه الأجسام المعروفة ، إلا أن المتكلم بقوله : تُرَبّاً في الدعاء لم يُرَدَّ به إلا الدعاء ، وإذا عَلِمَ ذلك وجب أن يكون مصدراً إذ لا فرق بين قوله خَيْبَةً وبين قوله تُرَبّاً ، وكذلك جنسلاً معناه هلاكاً ، وإذا عَلِمَ ذلك وجب أن تحكم بالمصدرية ، وكذلك قوله : « فَأَهَا لَفِيكَ » هذا في الأصل اسم للضم ، والضمير للداهية ، وقول القائل : فَأَهَا لَفِيكَ داعياً لم يرد به الفهم وإنما قصد الخيبة وإصابة الداهية كأنه قيل ذهبت دهاء ، وإذا عَلِمَ ذلك وجب الحكم بالمصدرية ، وقيل أصله جعل الله فأهاً لَفِيكَ ثم كثر حتى صار عبارة عن إصابتها . والنوع الثاني نحو قوله : هَنِئاً مَرِيئاً^(١) ؛ لا أصله صفة ، إذ هو من قولك : هَنَأَ ومرأ فهو هَنِيءٌ ومرِيءٌ ، فإذا قلت : هَنِئاً مَرِيئاً فَإِنَّمَا قَصَدْتَ هَنَاءً^(٢) الله ومرأه ، كقوله^(٣) :

الكتاب ١٥٩/١

(١) قوله : « هَنِيءٌ ومرِيءٌ » يدل على أن هَنِئاً اسم فاعلٍ وُضِعَ موضع المصدر جوازاً ، وقد ذهب ابن الشجري تبعاً لابن جني على أنه حال قام مقام الفعل ، قال : مما حذف منه الفعل وقامت الحال مقامه قولهم : هَنِئاً لك قدمك ، قال أبو لفتح في قول أبي الطيب :

هَنِئِيئاً لك العيدُ الذي آتَتْ عيدُه

وعيدٌ لِمَنْ سَمِي وَضَحِي وَعَيْدُ العيد مرفوعٌ بفعله وتقديره ثبت هَنِئاً لك العيد ، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد كما أن الفعل يرفعه ، وقال أبو العلاء المعري : هَنِئِيئاً يُنْتَصَبُ عِنْدَ قومٍ على قولهم : ثبت لك هَنِئاً ، وقيل هو اسم فاعلٍ وُضِعَ موضع المصدر . ومن ذلك يتضح لنا أن هَنِئِيئاً لا تقتصر على المفعولية المطلقة كما ذهب إلى ذلك ابن الحاجب . أمالي ابن الشجري (طبعة حيدر آباد) ٣٤٦/١ ، ٣٤٧ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ، وعجزه في همع الهوامع (والأكيلين التمر مخمس مخمسا) العزب : الذي لا زوج له ، البيت لم ينسب إلى قائل ، الكتاب ١٦٠/١ ، همع الهوامع ٢٦/١ ، الدرر اللوامع ٧/١ .

٨٣- هَنِيئًا لَأَرْبَابِ الْيُوتِ يَبُوتُهُمْ
وَلِلْعَزَبِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ

أي : هَنَاهُمْ اللهُ ، وإذا عَلِمَ ذلكَ وجبَ الحكمُ بالمصدرِ ،
وقولهم : أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ؛ اسمُ فاعِلٍ في الأَصْلِ ، من قامَ
يقومُ ولكنَّهُ لم يقصدْ ههنا إِلَّا معنى أَتَقَوْمُ وقد قَعَدَ النَّاسُ ، وإذا
عَلِمَ أَنَّهُ واقعٌ موقعُ الفعلِ وجبَ الحكمُ بالمصدريةِ [٢٩ ظ] ،
وقوله : أَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ ؟ (مثله في المعنى ، أَتَقَعْدُ وَقَدْ
سَارَ الرِّكْبُ ^(١)) .

وقوله : ومن إضمارِ المصدرِ قولهم : عبدُ اللهِ أَظَنَّهُ مُنْطَلِقٌ ،
أي : أَظُنُّ ظَنِّي .

قالَ الشيخُ : هذا الإِضمارُ على قِياسِ بابِ المضمراتِ لتقدُّمِ
ما يدلُّ عليه ، وهو الفعلُ فحقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ ، ثمَّ ليسَ ما يتعلَّقُ
بالإِضمارِ في الأسماءِ مخصوصٌ بذلكَ البابِ ، والذي حَسَنَ ذكره
ههنا التَّيْمِيَّةُ على أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يُتَّصَبَّ نَصْبُ المفعولِ المطلقِ مع
كونه مضمراً ، لأنَّهُ يَسْبِقُ إلى الوهمِ خصوصيَّةَ ذلكَ بالظاهرِ ،
ثمَّ مَثَلُ بقوله : عبدُ اللهِ أَظَنَّهُ مُنْطَلِقٌ وذلكَ أَنَّ الضميرَ في
(أَظَنَّهُ) لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ راجعاً إلى عبدِ اللهِ ، لأنَّهُ لو رجعَ
إليه لكانَ منصوباً على أَنَّهُ مفعولٌ أوَّلٌ فيجبُ أَنْ يَكُونَ مُنْطَلِقاً
منصوباً على أَنَّهُ مفعولٌ ثانٍ ، وهو مرفوعٌ فبطلَ أَنْ يَكُونَ الضميرُ

(١) ما بين القوسين : ساقطٌ من ر ، وهو سهوٌ .

لعبد الله ، وإذا بطل أن يكون لعبد الله تعين [أن يكون] (١) ضمير المصدر ، ويكون عباد الله مبتدأ ومنطلق خبره ، والظن ملغى ، ويجوز الغاء الظن إذا توسط أو تأخر ، وهذا متوسط فجاز الغاءه ، وإضمار المصدر لا يمنع الالفاء ؛ لأن للمفعولين متعلقاً (٢) آخر سواء ، ولا يزيد الفعل بذكر المصدر مفعولاً ولا ينقص ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت إعطاء زيداً ثوباً ، وأعطيت زيداً ثوباً كان تعديه مع المصدر كتحديه مع عدمه ، فصح أن يكون الضمير في أظنه ضمير المصدر على ما تقرر . نعم الغاء باب الظن مع ذكر المصدر ضعف ، لأجل كونه تأكيداً ، وإنما حسنه كونه مضمرأ فلم يقو قوة الظاهر ، وأما قوله : { واجعله الوارث منّا } (٣) محتمل على ما ذكرناه ، وإنما قال فيه محتمل ولم يقل في الأول ، لأن الأول متعين بخلاف الثاني ، وبيان الاحتمال أن قوله : واجعله يجوز أن يكون ضميراً للمفعول الأول راجعاً الى ما تقدم من ذكر الأسماع والأبصار ، ويكون الوارث هو المفعول الثاني ، ويدل عليه أمران : أحدهما ما روي من قولهم : واجعله ذلك الوارث منّا ، وهذا تفسيره وهو مفعول أول راجع الى ما ذكرناه . والثاني أن المقصود أن تكون هذه الأعضاء المذكورة لازمة له عند موته لزوم الوارث ، لأنه لما قال : متعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ، قرره بأن تكون كالوارثة

(١) (ان يكون) : زيادة من س .

(٢) في ل : (لأن المفعول متعلق آخر) ، وهو خطأ .

(٣) هذا دعاء ، ذكره الشيخ في الامالي بقوله : وقال في الدعوة المرفوعة : واجعله الوارث منّا ، وذلك بعد قولهم : اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا أبداً ما حييتنا ، الامالي ص ١٥١ ، ابن يعيش ١٢٤/١ .

في لزومها واستقرارها باعتبار العادة فهذا يبيّن احتمال كون
الضمير لغير المصدر ، وإنّما فرّق قومٌ عن عوده إلى المفعول وجعلوه
للمصدر لأمرين : أحدهما وهو أنّ الأسماع والأبصار جمعٌ ، ولا
يصحّ عود الضمير المفرد إلى الجمع ، ولو كان لها لكان الصحيح
أنّ يقول : واجْعَلْنَهُنَّ أو واجْعَلْهَا فلما قال : واجْعَلْهُ دلّ على
أنّه ليس له . الثاني وهو أنّه يلزم أن يكون الوارث مفعولاً
ثانياً ولا يستقيم في الظاهر أن تكون ههنا وارثة ولا مثل
والوارثة . قولهم : إنّهُ أراد به الملازمة ، جوابهُ أنّه قد^(١) تقدّم
ما يدلّ على ذلك وهو قوله : « متعنا » فجعلهُ لمعنى آخر من غير
تأويل أوّلى من تكرير المعنى الأول بوجه من التأويل ، وهو أن
يكون الضمير ضمير المصدر ، والوارث مفعولاً أوّلاً ، ومنّياً في
موضع المفعول الثاني على معنى ، واجعل الوارث من نسلنا لا كلاله
خارجاً عنّا ، وهذا^(٢) معنى مقصود للعقلاء والصالحين ، ومنه قوله
تعالى^(٣) : { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثْنِي وَيَرِثُ مِنْ
آلِ يَعْقُوبَ }^(٤) وإذا كان كذلك كان الضمير ضمير المصدر
على ما تقرّر ، فمن أجل ذلك حمّل صاحب الكتاب الضمير على
المصدر ، وقد أجيب عن عود الضمير المفرد إلى الجمع بأنّه على

(١) (أنّه قد) : ساقطة من ل ، وهو سهو .

(٢) في ب ، ش ، س ، ر : (وهو) ، وما أثبتناه أرجح .

(٣) سورة مريم الآية : ٥ ، ٦ .

(٤) اختلاف في (يَرِثْنِي وَيَرِثُ) فابو عمرو والكسائي يجزئها
فالاول على جواب الدعاء أو جواب الشرط ، والثاني عطف
عليه والباقون بالرفع فيهما ، الاول صفة لوليّ أي وارثاً ،
والثاني عطف عليه ، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة
عشر من ٢٩٧ .

معني واجعل المذكور كما صحح أن يُشار إليه بذلك ، وقوي بقوله : { وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نَسْتَكِبُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا } (١) ، وهذا وإن كان شائعا إلا أنه ليس بالظاهر ، وقوله تعالى : (نَسْتَكِبُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا) ليس الانعام عند سيويه فيه بجمع ، وإنما هو اسم جمع ، فعلى ذلك جاء الضمير في بطونه •

المتعدي به

قوله : هو الذي يقع عليه فعل الفاعل •

قال الشيخ رحمه الله : أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول (٢) ، لا الأثر الحسي ، إذ ليس كل الأفعال متعدية واقعة على مفعولها حساً كقولك : علمت زيدا ، وأردته ، وشافهته ، وحاطبته ، وما أشبه ذلك • والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه • كما قال : وهو الفارق بين [٣٠ و] المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ، وذلك أن الفعل متعدي هو الذي له متعلق شوقف عقلته عليه ، فما كان متعدياً إلا باعتبار هذا المتعلق ، وهو الذي يسمى مفعولاً به ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون هو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي ، ألا ترى أنك لو (٣) قطعت النظر عنه كانت الأفعال كلها سواء في عدم التعدي ، ولو قدرتها جميعاً كذلك كانت كلها (٤) متعدية ، وإنما انقسمت

(١) سورة المؤمنون الآية ٢١ •

(٢) للمفعول : ساقطة من ل ، وهو سهو •

(٣) في ب : (إذا) •

(٤) كلها : ساقطة : من ل •

باعتبار أن بعضها له هذا التعلق ، وبعضها عري عنه ، فمما ثبت
له هذا التعلق ، فهو متعدي ، وما عري عنه فهو غير متعدي ، فهنا
الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي على التحقيق ، وسمي
هذا المتعلق المفعول به ؛ لأنه أوقع الفعل به أو تعلق^(١) به ،
أو لأنه جواب من فعل به هذا الفعل ، والكلام في كونه مفعولاً
وفي نصبه في مثل ما ضربت زيداً كاللحام في الفاعل .

قال : ويكون^(٢) واحداً فصاعداً إلى الثلاثة على ما سيأتيك^(٣)
وذلك أن الفعل يتوقف عقلية تارة على متعلق واحد فيجب أن
يكون متعدياً إلى واحد ، كقولك : أكلت ، وشملت ، ولست ،
وتارة يتوقف على اثنين ، فيجب أن يكون متعدياً إلى اثنين ،
كقولك : أعطيت وكسوت وخلت وحسبت وزعمت وعلمت ،
وتارة يتوقف على ثلاثة فيكون متعدياً إلى ثلاثة كقولك :
أعلمت إذا قصدت تسميته عالماً بالمركبات ، وليس في الأفعال
ما يتوقف عقلية على أكثر من ذلك .

قوله : ويجي متعدياً بعامل مضمير مستعمل إظهاره أو
لازم إظهاره .

قسم عمل المفعول إلى ظاهر ومضمير ، والذي تقدم يمثل
للظاهر واستغنى عن ذكره على ما هو عادة في الاستغناء ، وذكر

-
- (١) (أو تعلق به) : ساقطة من ل .
(٢) في س ل (يجي) وهو تحريف .
(٣) (على ما سيأتيك) : ساقطة من ل ، س .
(٤)

المضمر لكونه لم يتقدم له ذكره ، وقسمه (١) الى ما يجوز إظهاره ، والى ما لا يجوز (٢) ، والذي يجوز إظهاره هو أن تكون معه قرينة تشعر بخصوصية ذلك الفعل المحذوف مجرداً من غير وقوع لفظ آخر في موضعه ، أو ما يقوم مقامه ، مثل أهلاً وسهلاً كالنائب عنه . ثم مثل بأمثلة ، فمنه قولهم : لمن أخذ يضرب القوم ، أو قال : اضرب شر الناس زيدا ؛ لأن آخره قرينة حالية تشعر بمقصوده في قصد الفعل . قوله : المنصوب بالاستعمال إظهاره ، هو في الحقيقة راجع الى كل موضع قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف ، وليس في موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ، ولا كثرة بلفت مبلغاً يستغنى بها عن الفعل ، ثم شرع يمثلها بما ذكره . قال : هو قولك لمن أخذ يضرب القوم ، فالقوم مفعول يضرب الملفوظ بها ، والمثال إنما هو (زيداً) ولا يستقيم أن يكون القوم مثلاً للمنصوب بالفعل المحذوف الأمرين : أحدهما أنه ليس معنى (٣) قبل قوله : أو شيء يصلح أن يكون ما بعدهما معطوفاً عليه . والثاني أنه لو كان ذلك للزم أن يكون المثال أحد الأمرين لا الأمرين جميعاً (٤) ، لا يجاب ، أو هذا المعنى والأمر بخلافه ؛ لأن النرض التمثيل بأنواع كلها من الباب ، لا أن أحدها من الباب . وأفاعيل البخلاء يعني : من منع وإغلاق باب وتضييق ونحوه ، وأفاعيل : جمع أفعال ، ولـ من زكنت ، أي تقول : عن من زكنت ، وكذلك لمن سدد سهماً وللمستهلين ، وإلا كان التفسير تريده ،

- (١) في ب : (قسم) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : (الى ما لا يجوز إظهاره) .
(٣) في ر : (المعنى) ، وما اثبتناه أحسن .
(٤) (لا الأمرين جميعاً) : ساقطة من ر ، وهو سهو .

وتصيب ، وأبصرتم ، بالخطاب ، ومعنى زكّيت : علمت
بالقرائن ، ويقع في بعض النسخ وما شرّاً ، أي : ما رأيت شرّاً ،
واضمار الفعل بعد النفي من غير تفسير ضعيف ، وهو في قول
سيبويه^(١) وما شرّاً . ومثّل بالقرائن الحالية والمقالية ثم أورد
البيت ، وهو^(٢) :

٨٣- لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا
وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيلاً^(٣)

وقريته لفظية ؛ لأنه لما أثبت بعد النفي ونصب بعد الأثبات علم
أن المراد إثبات الفعل المنفي أولاً ، وهو (ترى) والتقدير إِلَّا
وترى لها ، وأبو العباس ينكر بيت (لَنْ تَرَاهَا) ، وقال هو
مجهول . ومنه قولهم : « كالיום رجلاً » والقرينة ههنا تقديرية في
الأصل ، ثم كثر استعمالهم لها حتى صار كأن القرينة فيه
موجودة ، وليس ذلك بمتزلة ما لزم فيه الحذف إذ لم يبلغ
عندهم ذلك المبلغ ، ورجلاً منصوب بالفعل المقدّر فهو الممثل به
في مقصود الباب^(٤) ، وكالיום في موضع نصب صفة في الأصل
قدّمت فسمارت منصوبة على الحال ، وتقديرها [٣٠ ظ] كرجلٍ

(١) (سيبويه) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س ، وهو في
الأصل و (ل) .

(٢) البيت لابن الرقيات ورواية الديوان ص ١٧٦ ، (لو تأملت
منها) بدلاً من (إِلَّا) ، مفارق الرسر : الفروق التي بين
الحصل ، الكتاب ١/١٤٤ ، المقتضب ٣/٢٨٤ ، التوجيه
ص ٣٤ ، ابن يعيش ١/١٢٥ ، الخصائص ٢/٤٢٩ ، المغني
٢/٦٠٧ .

(٣) في ل : (العجز) : ساقط .
(٤) في ل زيادة على بقية النسخ حوالى سبعة أسطر . وقد أخذها
الناسخ من أمالي ابن الحاجب انظر ص ١٥٢ .

اليوم ثم حذف رجل المخفوض بالكاف ثم (١) قدّم مع خافضه قبل المفعول وحذف الفعل على ما هو المقصود من الباب ، ويجوز أن يكون كالיום هو المنصوب بالفعل نصب المفعول ، أي : ما رأيت رجلاً مثل رجل اليوم ، حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فصارت ما رأيت كالיום ، ثم فسّر (رجلاً) إمّا تمييزاً وإمّا عطفاً بيان ، والظاهر ما قدّم لما فيما بعده من كثرة التقديرات ، ومنه قوله (٢) :

٢٤٤ حتّى إذا الكلاب قال لها
كالיום مطلوباً ولا طلباً

ذكر القتال لها فراجعها
عن نفسه ونفوسها ندباً

قال سيوييه : هذه حجيح سمعت [عن العرب] (٣) ودل على أنهم لم يلتزموه ، أنهم قد يظهرونه فيقولون اللهم أجمع فيها أو اجعل فيها ، وقول بعض العرب ، وقيل له لم أفسدت مكانكم ؟ فقال الصياني بأبي أي : لم الصياني ، إمّا لما تضمنه (لم أفسدت) من معنى اللوم ، وإمّا لما فهم من قرينة الحال ، وقيل لبعضهم أما بمكان كذا وجذ ؟ فقال بلأى وجاذاً ، لأن معنى ذلك

(١) في ل : (ثم أقيم الظرف الذي هو يعامله صفة لرجل

مقامه ، لأن تقديره كرجل أراه اليوم فالخفض لكان) .

(٢) البيتان لاوس بن حجر من قصيدة عدتها أربعة وعشرون

بيتاً في الديوان ص ٣ ، الكلاب : الذي يرسل كلب الصيد ،

والبيت الاول في أمالي المرتضى ٧٣/٢ ، الفصل ص ٢٠ ، ابن

يعيش ١٢٥/١ .

(٣) (من العرب) ، زيادة من (ر) .

أما تعرف ؟ فقال بلى أعرف ، والوجد^(١) : الموضع الذي يستقيم فيه الماء ، وكانوا يسألون عن ذلك ليردوه .

المنصوب باللازم اضماره

« منه المبتدأ »

قال الشيخ رحمه الله : لم يحدّد لاشكاله ، وذلك لأنّه إن حدّد باعتبار المعنى وردّ عليه قول القائل : مخاطبتي معك وأنت المراد بهذا الخطاب وما أشبهه ، وإن حدّد باعتبار اللفظ وردّ عليه المندوب والمخصوص في قولك : أفعل كذا أيّها الرجل ، ونحن نفعل كذا أيّها القوم ، والتحقيق أن يقال في حدّد : هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديرًا ، فالمطلوب إقباله جنس له ولغيره (وبحرف نائب مناب أدعو فصل ، وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فأنّه ليس مطلوباً إقباله)^(٢) وسيأتي ذكره بحدّد . وممّا يدلّ على أنّه إشكال عليه حدّد ، أنّه جعل المندوب منادى لما فصل أحكام المنادى في الأعراب والبناء ، فقال في آخر الفصل أو مندوباً كقولك : يا زيداء ، وقد اختلف النحويون في المنادى هل هو مفعول به بفعل التزم اضماره ؟ فيكون من هذا الباب وعليه الأكثر ، أو هو مفعول باسم فعل ، وهو يا وأياً وهياً ، فجعل هؤلاء حروف النداء أسماء أفعال ، والمنادى منصوب بها لفظاً أو محلاً على ما يقوله المحققون في النصب اللفظي والمحلي . والوجه القول^(٣) الأول

(١) في ر : (هو) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل ، وهو سهو .

(٣) في ر : (المعقول) ، وهو تحريف .

لوجهين : أحدهما أنه لا يستقيم أن تكون هذه الكلمات أسماء أفعال ، لأن أسماء الأفعال لا بد لها من مفعول ، ولا مفعول ههنا فوجب أن لا تكون أسماء الأفعال ، فإن زعم زاعم أن الفاعل مضمّر فيها ، مثله في رويداً زيداً وأشباهه فغير مستقيم لأنها^(١) لا تخلو إما أن تكون لتكلم أو مخاطب أو غائب ، لا جائز أن تكون لغائب إذ لم يتقدّم له ذكر وليس المعنى أيضاً عليه ، ولا جائز أن تكون لتكلم ؛ لأن ضمير المتكلم لا يكون^(٢) مستتراً في أسماء الأفعال . ولا جائز أن تكون لمخاطب ؛ لأنه ليس المعنى عليه إذ لم يرد أن المخاطب هو الداعي ، وإنما المراد أنه المدعو ، فلا يستقيم أن يكون فاعلاً مع كونه واقفاً عليه الفعل . الوجه الثاني هو إن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين ، وهذه الحروف من جملة الهمزة وهي حرف واحد ، وإذا بطل أن تكون الهمزة اسم فعل بطل البواقي إذ لا قائل بالفرف ، ولأن الجميع في معنى واحد باتفاق ، فإذا وجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل وجب أن يكون البواقي كذلك ، وأمّا من قال : إن حرف النداء مع المنادى نفسه استقل كلاماً ، وليست أسماء أفعال ولا فعل يُقدّر . فقله ليس بمستقيم ، لأننا إذا علمنا أن الجملة هي التي تتركب من كلمتين أُسندت إحداها إلى الأخرى ، وعلمنا أن وضع الحرف لأن لا يُسند ولا يُسند إليه علم بهاتين المقدمتين أن الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام ، وإذا ثبت هذان الأصلان باتفاق ، فلا وجه لمن يقول : إن الحرف مع الاسم كلام لأنه مخالف لما علم ثبوته إذ يلزم منه أن يكون الحرف

(١) في ل ، ب : (لأنه) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : (لا يكون إلا مستتراً) ، وما اثبتناه احسن .

مستنداً إليه ومستنداً به وكلاهما باطل ، أو يلزم أن يكون كلاماً (١) من غير اسناد ، وهو باطل ، فلماً لزم منه بطلان أحد الأصلين [٣١ و] المذكورين المتفق عليهما علم أنه باطل إذ ما أدى إلى الباطل فهو باطل ، وقول من قال : إنه ليس بجمله ولكنه بعض جملة يتبع ما بعده من كلام إذ المنادى إنما ينادى بكلام يذكره بعد نداءه ، فالجملة هو ما يذكره بعد النداء ، والنداء معه كالفضلات التي تكون في الجمل وهذا قول بعض أصحاب الأصول وليس بمستقيم فإنه محتمل من جهة اللفظ والمعنى ، أمّا من جهة المعنى فأننا نقطع بأن القائل يا زيد قد تمّ كلامه ، فاذا قال بعد ذلك عمرو منطلقاً ، أو جاءني زيد ، أو يفعل كذا كان جملة مستقلة مثلها في قولك : أفعل كذا من غير قولك : يا زيد . وقد يقول القائل : يا زيد لا ليخبره بشيء ، بل ليعلم حضوره أو غيبته ، ولذلك قال المحققون : إن الوقف على الجملة الندائية جائز لأنها جملة مستقلة وما بعدها جملة أخرى ، وإن كانت الأولى لها تعلق من حيث كانت تنبئ في المعنى ، وأما من جهة اللفظ فهو إن الاسم لا بد له من إعراب من جهة التركيب ، وجهات التركيب محصورة ولا يدخل في واحد منها على تقدير أن يكون جزء فبطل أيضاً لذلك .

فالوجه ما قاله النحويون في أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه هذا الحرف المسمى حرف النداء ، وأنه كان الأصل يا أدعو زيدا ، وأنادي زيدا ، أو ما أشبهه على معنى الانشاء ، فلماً كثر

(١) كذا في و ، وفي الأصل كلاماً .

استعماله حذفوا الفعل تخفيفاً واقتصرُوا عليه فكان الموجب لحذفه
كثرة استعماله ، ووقوع حرف يدل عليه في محله ، وحذف
الفعل لما يدل عليه ليس بدع في اللغة بل واقع كثيراً كما
سيأتي في مواضع ، وليس المعنى بكثرة الاستعمال في ذلك ، وفي مثله
أنهم تكلموا به على الأصل ثم خففوه ، لأن ذلك يستلزم وجوده
في كلامهم كذلك كثيراً ، وإنما المعنى أنهم علموا أنه يكثر
استعماله ففعلوا ذلك به من أول مرة . إن قلنا أنهم الواضعون
باصطلاحهم ، وإن قلنا إن الله عز (١) وجل علمهم ذلك فأوضح ،
وإذا تقرر معنى وضع (٢) المنادى في نفسه فالكلام بعد ذلك يتعلق
باعرابه وبنائه ، والأصل فيه أن يكون منصوباً لأنه مفعول به
إلا أن يعرض ما يوجب بناءه على الضم أو بناءه على الفتح أو
إعرابه بالخفض ، فأمّا ما يوجب خفضه فدخل لام الاستغاثة ،
وأمّا دخول لام التعجب فليست في التحقيق داخلية على المنادى ،
لما تقرر أن المنادى هو المطلوب إقباله ، والتحقيق إن المنادى في
قولهم يا للماء ، ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وإنما المراد
يا قوم أو يا هؤلاء أعجبوا للماء وللدواهي ، ولذلك سميت لام
التعجب بخلاف المستغاث به فإنه في الحقيقة مطلوب الأقبال كما
إذا قلت يا زيد ، وإنما أدخلوا اللام عليه تمييزاً على أنه
مستغاث به وليس يتحقق مثل ذلك في الماء والدواهي ، إذ لا معنى
للطلب من مثل ذلك . وأمّا الموضع الذي يبنى فيه على الضم فهو
أن يكون مفرداً معرفة ، وإنما يبنى على الضم لطروء سبب أوجب

(١) في و ، ش ، ل : (تعالى) ، وما أثبتناه أحسن .

(٢) وضع : ساقطة من و . وهو سهو .

البناء ، وهو مناسبة ما لا تمكن له في الاعراب ، وهو شبهه بالمضمر ،
 ألا ترى أنك إذا قلت يا زيد فأصله في المعنى أدعوك وأناذك ،
 لأنه مخاطب ، ووضع المخاطب يكون بضمير الخطاب ؛ فلما
 عدلوا عن ذلك المعنى الى الظاهر كان وضعاً له موضع المضمر ،
 فلما أشبه المضمر كان سبباً موجباً للبناء ، ألا ترى الى قول بعض
 العرب : يَا إِيَّاكَ ، وقول ابن دارة (١) :

٨٥- يَا مُرَّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا

أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

(حيث أوقع لفظ المضمر المخاطب محله حين كان المعنى عليه ،
 وإن كان شاذاً وقد قيل إنما أراد يا هذا أنت وما هذا إياك ،
 أعني كما تقول : يا زيد أنت فعلت كذا ، يا زيد إياك
 ضربت) (٢) .

ثم من النحويين من يزيد قيداً آخر وهو كونه مفرداً ، ويجعل
 السبب لموجب البناء شبهه بالمضمر لفظاً ومعنى (٣) ، فلا يرد عليه

- (١) البيت من ارجوزة عدتها خمسة ابيات لسالم بن دارة يهجو
 بها مرة بن واقع الفزاري ، ورواية ابن عصفور في شرح الجمل
 والمقرب (يا أبجر بن أبجر) وقد صحح البغدادي رواية
 ابن الحاجب في الخزانة . الانصاف ١/٣٢٥ ، ابن يعيش
 ١/١٣٠ ، شرح الجمل ٢/٤٩ ، المقرب ١/١٧٦ ، الخزانة
 ١/٢٩٠ ، الدرر اللوامع ١/١٥١ .
 (٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .
 (٣) انظر الانصاف ١/٣٢٤-٣٢٥ .

المضاف ' ولا الطويل ' ولا النكرة ' ، لأنه ' إن ' ورد المضاف ' والطويل ' ،
أُجِيبَ بأنه ' ليس مفرداً فَقَدْ فَقِدَ مِنْهُ ' (١) أحد جزئي
العلة ، ومن النحويين من يقتصر على العلة المعنوية . فإذا أورد
عليه ' يا عبد الله ' و ' يا رفيقاً بالعباد ' وشبهه . أجاب بأن فيه مانعاً مع
السبب [ظ] وقد يتنفي الحكم (٢) لانتفاء السبب ، وقد يتنفي
لوجود المانع ، ويجعل المانع وجود الأضافة التي هي من خواص
الاسماء ، وهي مناسبة لقوة الاعراب وثبوته ، فلم يقو السبب
لإثبات ما ينافي الأضافة من البناء ، ومثاله عندهم بناء لا رجل
واعراب لا غلام رجل ، وليس [هنا (٣)] إلا الافراد والأضافة ،
فالذي منع البناء في غلام رجل مع وجود السبب ، هو الذي منع
البناء في يا غلام زيد مع وجود السبب . وقد رد عليهم بأن
البنيات لا يغيرها الأضافة ودخول الألف واللام عن بنائها ، وإذا
كان كذلك (كان فيما ذكرتم خلاف ما عليه اللغة ، والذي يدل
عليه الاجماع على قولك : خمسة عشر والخمسة عشر و (٤))
خمس عشرة كـ ' كله مبني أضفته ' أو أدخلت عليه اللام أو
أفردته ، وإذا كان كذلك فلا معنى لإثباتكم ذلك مانعاً من البناء
مع وجود البناء معه في جميع ما يضاف من البنيات ، وما يدخله
الألف واللام . وقد أُجِيبَ عن ذلك بأن البناء فيه أصلي بسبب
قوي ، والبناء هنا عارض شبه بعيد فلا يلزم من منع المانع
عمل (٥) السبب الضعيف منه عمل السبب القوي ، وقرروا ذلك

(١) (منه) ساقطة من ل .

(٢) (الحكم) : ساقطة من و .

(٣) (هنا) : زيادة عن و .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من و ، وهو سهو .

(٥) (عمل) ساقطة من ر .

بما تقرّر من بناء لا رجل ، وإعراب لا غلام رجل ، وقالوا :
السبب في المواضع كلّها قوي " إلاّ أنّه اتفق في بعضها (١) استمراره
فكان البناء لازماً للملازمة سببه واتفق في بعضها انتفاؤه في بعض (٢)
الصور فاتفق مسببه ، ولا يوصف السبب بالقوة والضعف لوجوده
تارة واتفائه أخرى ، كما لا يوصف بالقوة لكونه دائماً ، ورب
سبب قوي يتفق وجوده تارة وعدمه أخرى ، ورب سبب ضعيف
يتفق استمراره ودوامه ، وقد ثبت أنّ الاضافة لا تخلّ بالبناء ولا
تعارض السبب الموجب له بما ذكرناه من أنّ كلّ مبنيّ يصحّ
دخول ذلك عليه غير حمل النزاع ، وما ذكرتموه من أنّه
ضعيف أيضاً من جهة كون الشبه بعيداً ليس بمستقيم فإننا نعلم أنّ
أسماء الاشارة مشبهة بما لا تمكّن له بوجه بعيد ، ومع ذلك
فإنّ الاضافة لا تخلّ ببنائها بدليل وجوب ذلك في قولك : رأيت (٣)
غلام هؤلاء ، وما ذكرناه من الأصل في لا غلام ولا غلام رجل ،
ليس المانع عندنا ذلك ، بلّ المانع أمر آخر ، وهو أنّه لو بُنيّ
لأدّى الى امتزاج ثلاث كلمات ، وهم لا يفعلون ذلك ، فإنّ زعم
زاعم أنّه كذلك في يا غلام زيد لم يستقم له ذلك لما في (لا)
من معنى ما بُنيّ له رجل وهو إضمار الحرف فيه بخلاف يا غلام
زيد ، فإنّه لا يحتاج الى (يا) في ذلك ، ويدلّ على ذلك جواز
حذف « يا » وإمتناع حذف « لا » ، وأيضاً ممّا يضعفه إنّ لا غلام
السبب فيه تضمّنه معنى الحرف ، وهو أقوى الأسباب فبطل أنّ
يقال إنّ سبب البناء ضعيف ، فلذلك قابلته الاضافة . وأجيب

(١) في ر (الصورة) ، وهو خطأ .

(٢) (في بعض الصور) ساقطة من ر .

(٣) (رأيت) : ساقطة من ر .

بأنَّ المعنى بضعفه كونه بُني في هذا الموضع خاصة ، ولم يثبت مثل ذلك في لغتهم في المضاف ، وما ذكرتموه بُني بالاصالة في كل موضع ، وما ذكرتموه من (غلام هؤلاء) لا يفيد ، فإنَّ الكلام في المضاف لا في الثاني ، وما ذكرتموه في لا غلام^(١) من التركيب بعيد مع أنَّه مستغنى عنه بتضمن الحرف ، وما ذكرتموه^(٢) من أنَّه امتنع في (غلام رجل) من التركيب^(٣) ، كراهة تركيب ثلاث كلمات مردود على مذهبهم بمثل لا رجل ظريف بينهما معاً ، وهو واضح في أنَّهم لم يركبوا إلا مع رجل ، وإذا لم يركبوا بطل ما ذكرتموه وتعين ما ذكرناه ، والأمر في ذلك كله قريب .

وقول الفراء : إِنَّمَا أَرَادَتِ الْعَرَبُ يَا زَيْدَهُ نَمْ حَذَفَهُ^(٤) وهو كالمضاف فكان كقبل وبعد ، ولمَّا قام الاسم الثاني مقام الزيادة نصبت ، إذ ليس بمنصوب بفعل ولا أداة ، إذ لو كان بفعل لصحت منه الحال ضعيف ، وامتنعت الحال ؛ لأنَّ المعنى دعاؤه على كل حال ، وقول الخليل^(٥) : إِنَّمَا نَصَبُوا الْمُضَافَ كَمَا نَصَبُوا (قَبْلَكَ) حِينَ طَالَ وَرَفَعُوا الْمَفْرَدَ كَقَبْلُ وَبَعْدُ أَوْ أَوْفَعُ .

وقول الكسائي : رَفَعُوا الْمَفْرَدَ بِغَيْرِ تَوْنٍ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْفُوعِ بِعَامِلٍ صَرِيحٍ ، وَنَصَبُوا الْمُضَافَ حَمَلًا لَهُ عَلَى أَكْثَرِ الْكَلَامِ^(٦) لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْرَدِ أَوْفَعُ ، وَالْإِتْفَاقُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اضْطَرَّ

- (١) في و : (مع) ، وهو تحريف .
- (٢) في و : (في) ، وهو تحريف .
- (٣) (من التركيب) ليس في ل .
- (٤) انظر الانصاف ٣٢٣/١ .
- (٥) الكتاب ٣٠٣/١ .
- (٦) انظر الانصاف ٣٢٣/١ .

المشاعر في المفرد نَوْنَه . وقال الخليل [٣٢ و] وسيبويه
والمازني : مضموماً^(١) ، وقال عيسى بن عمر^(٢) ، ويونس^(٣) :
منصوباً ، ردّاً له في الأصل^(٤) . وأنشد سيبويه^(٥) :

٨٦- سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

(١) في الكتاب قال الخليل : أمّا العرب فأكثرت ما رأيناهم
يقولون : يا زيد والنضر ٣٠٥/١ ، وقال المبرد في المقتضب :
أمّا الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفح ٢١٢/٤ .

(٢) (أبو عمر) : في و ، وهو خطأ .

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، البصري ، أخذ عن أبي
عمرو بن العلاء وسمع من العرب ، وأخذ عنه سيبويه
والكسائي والفراء ، توفي سنة ١٨٣هـ ، أخبار النحويين
البصريين ص ٣٣ ، مراتب النحويين ص ٢١ ، نزهة الباء ص ٣١ ،
بغية الوعاة ٣٦٥/٢ .

(٤) قال المبرد : وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر
الجرمي فيختارون النصب وهي القراءة العامة . المقتضب . ٢١٢/٤ .

(٥) البيت للاحوص - محمد بن عبد الله بن عاصم - يخاطب رجلاً
اسمه مطر ، الكتاب ٣١٣/١ ، المقتضب ٣٤٣/٢ ، الانصاف
٣١١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/٢ ، شرح شواهد
الشافية ٣٥/٤ ، المغني ٣٤٣/٢ ، ابن عقيل ٢٠٥/٢ ، الخزائن
٢٩٤/١ ، العيني ١٠٨/١ ، اصلاح الخلل ١١٣ .

فقال : لم يَسْمَعْ من العرب من يقول : يا مَطْرًا^(١) . واستدل
الناصب بقوله^(٢) :

٧٨ فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ
نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

وقد صرَّحَ الفراءُ والكسائيُّ : بتجويزِ يا رجلاً^(٣) رَاكِبًا لمَعْنٍ
جعلوه من المشبه بالمضاف ، ومن ثمَّ أجازَ يا رَاكِبًا لمَعْنٍ ، وفي كلام
سيبويه ما يشعرُ بجوازه وفيه اشكال^(٤) ، فإنَّه يستلزمُ جوازَ لا
رجلاً رَاكِبًا . وأمَّا نحو^(٥) :

٨٨- أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ

(١) الكتاب ٣١٣/١ .

(٢) البيت من قصيدة لعبد يغوث الحارثي في المفضليات مستنجدًا
باحبته حينما وقع في الأسر ، والشاهد في البيت نصب رَاكِبًا لأنه
منادى منكر ، الكتاب ٣١٢/١ ، المقتضب ٢٠٤/٤ ، الفصل
ص ٢١ ، شرح المفضليات ٣١٥ ، الجمل ص ١٥٨ ، ابن عقيل
٢٠٢/٢ ، الخزانة ٣١٣/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٥٣ و .

(٣) الخزانة ٣١٣/١ .

(٤) الكتاب ٣١٢/١ .

(٥) البيت من قصيدة للصلتان العبدى عدد أبياتها ثلاثة
وعشرون بيتًا ذكرها البغدادي ، حكم فيها للفرزدق بالشرف
ولجرير بالشاعرية ، وعجزه : (جريرٌ ولكن في كلِّينِ
تواضعٌ) ، الكتاب ٣٢٨/١ ، المقتضب ٢١٥/٤ ، شرح الجمل
لابن عصفور ٧٥/١ ، أمالي القالي ١٤١/٢ ، الخزانة ٣٠٤/١ ،
الصاحبي ١٤٩ .

ويا رجلاً يضربُ عمرًا^(١) ، فاتفق^(٢) ، والفرق بين لا رجل يضربُ عمرًا أنه في يا رجلاً تنذرُ جملةً منادى مفرداً ، لأن يضربُ لا يصحُّ صفةً ، ولا يجوزُ الحال بخلاف لا رجل ، وأيضاً فإنه قد ثبت جعلُ الأسمين في النفي كاسمٍ واحدٍ ، بدليل لا رجل منطلق بالفتح فيهما .

وأما الموضع الذي ينبئ على الفتح فيه ، فإن تدخل^(٣) ألف الاستغاثة ، كقولك : يا زيدا ، وهذه الألف تدلُّ على أن الاسم مستغاث به كدلالة السلام في قولك : يا زيدا ، ولذلك لا يجمعُ بينهما فيقال : يا زيدا ، ووجب البناء على الفتح ضرورة أن الألف لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً ، وإلا فالضم فيه واجبٌ لولا الألف ، ألا ترى أنك لو حذفها لوجب ضمُّها ، ولم يحتاج إلى ذكر نحو يا هؤلاء ويا هؤلاء ، لأنه ينبئ فلا يتغير بالنداء ولا إلى ذكر يا غلامي ، كان مبرأً أو مبنياً على القولين فيه . وقال صاحبُ الكتاب : تمثيلاً للمبني على الفتح^(٤) ، « أو مندوباً كقولك : يا زيدا » وليس بمستقيم لما تقرر من أن المندوب ليس بمنادى فلا ينبئ أن تذكر حكمه في باب المنادى وإن وافق بعضُ الفاضل لفظُ المنادى ، ولذلك ذكر المندوب على حاله في فصل برأسه ، فالتمثيل بما ذكرناه هو الوجه .

-
- (١) في و : (زيدا) ، وما اثبتناه احسن .
 (٢) في ل ، ش ، س : (باتفاق) وهو تحريف .
 (٣) في و ، ب : (الألف) ، وهو خطأ .
 (٤) في ل : (الضم) ، وهو تصحيف .

(فصل) قوله : «توابع النادى المضموم غير المبهم إذا أُفترِدَتْ
جُمِلَتْ على لفظه ومحلّه .»

قال الشيخ رحمه الله : ذكر توابع النادى الموصوف بالصفة
المذكورة في باب النداء ، وإن كان للتوابع باب مفرد فكان حقها
أن تذكر فيه ، لا ملا . ذكره منها مخالف لحكم التوابع
باعتبار النداء فكان ذكره في باب النداء أولى ؛ لأنه من آثاره في
التحقيق . فقال : «توابع النادى المضموم ، إحترازاً من النادى
المنصوب فإن تابعه على قياس باب التوابع (٢) .» وقال : غير
المبهم إحترازاً من المبهم فإنه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين
على المختار كقولك : يا أيها الرجل وأيهذا الرجل ، ولو لم يحتز
مبه لكان داخلاً في أن تابعه يجوز فيه الوجهان ، وليس كذلك
إلا عند (٤) . بعض النحويين ، وليس بالجيد وسيأتي ذكره .

وقوله : إذا أُفترِدَتْ تقييداً للتوابع ، فإنه قد تكون مفردة ،
وقد تكون مضافة ، والحكم الذي ذكره مختص بالمفرد ، ولذلك
وجب تقييدها به (٤) ، قال : «جُمِلَتْ على لفظه ومحلّه» فذكر
الحكم الذي يكون لهذه التوابع المخصوصة ، أمّا حملها على محلها

(١) في ل : (ما ذكرناه) ، وهو خطأ .

(٢) في ل : زيادة حوالى أربعة أسطر على بقية النسخ . وهي من
الامالى انظر ص ١٤٦ .

(٣) في ل : ذكر حوالى ثلاثة أسطر . وهي من الامالى ، انظر
ص ١٤٦ .

(٤) في ل : ذكر حوالى أربعة أسطر . وقد أخذها الناسخ من
الامالى ص ١٤٦ .

فهو القياس 'لأنه' مفعول منصوب المحل فوجب أن يكون تابعه منصوباً كجميع (١) المبنيات ، كقولك : ضربت هؤلاء الرجال لا يجوز غير ذلك (٢) ، وأما حملها على لفظه فلا بد لما كان فيه البناء عارضاً أشبه الأعراب في عروضة ، وأشبهه موجباً عامل الأعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة الأعراب في متبوعه ، لأنهم لما شبهوا موجب هذه الحركة بالعامل لشبهها بحركة الأعراب في متبوعه ، أخروا التوابع بحري توابع العرب ، فكان حكم ذلك المشبهة بالعامل في الانسحاب على التابع حكم العامل المحقق في الانسحاب على التابع ، كما شبهت الحركة في 'يا زيد' بحركة جاء زيد شبه الموجب لها وهو 'يا' في 'يا زيد' بالموجب لها في 'زيد' ، فكذلك شبهوا التابع في 'يا زيد' العاقل بالتابع العرب المحقق في 'جاء زيد' العاقل ، وهو من مشكلات أبواب النحو من حيث كان تابعاً [٣٣ ظ] مغريباً أعرب بحركة متبوعه المبني مع استحقيقه إعراباً مخالفاً ليه وإيضاحه بما ذكرناه فأنما لم يلزم أن الرفع في العاقل على هو العاقل ، وإن كان وجهاً مستقيماً لما ثبت في 'يا تميم' (٣) أجمعون فعلم جواز الرفع فيه على الاتباع ، ووقع الاتفاق على أن هذه التوابع معرفة (٤) ، وإن كانت على لفظ المتبوع المبني لعدم الموجب للبناء فيها فلم يختلف لذلك في إعرابها .

(١) في و ت : (لجميع) وهو تحريف .

(٢) في ل : زيادة على بقية النسخ حوالى تسعة أسطر ، أخذت من الامالي ص ١٤٦ .

(٣) في س (تهم) وهو تحريف .

(٤) (معرفة) : في و ، وهو تحريف .

(٥) في و ، وهو تحريف .

ووجه ما تقدم ذكره من التشبيه المذكور ، والفرق بينه وبين المتبوع هو أن المتبوع وجدت فيه علة (١) البناء فوجب بناؤه ، والتابع لم توجد (٢) فيه فلم يجز بناؤه ، ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع إذا فقدت علة البناء منه ، ألا ترى أنك تقول : جاءني هذا العاقل فيكون المتبوع متبوعاً لوجود علة البناء فيه والتابع معرباً لفقدان العلة بانضاق ، وإن كان هو في المعنى المشار إليه ، فكذلك إذا قلت : يا زيد الطويل بني زيد لكونه واقعاً موقع المضمحل المخطئ باعتبار ما ذكرناه ، ولم يبن الطويل لأن لم يرد ذلك الوجود ، وإنما قصد به التوضيح (٣) والتبيين ، كما في قولك : جاءني هذا العاقل ، ولا اعتبار بكونه هو الذات الماداة في المعنى كما لا اعتبار بمثل ذلك في الطويل في قولك : هذا الطويل (٤) ؛ لأن هذه الصفات لم يقصد بها قصد الذات ، فتكون واقعة ذلك الموقع ، وإنما قصد بها المعاني خاصة ولذلك خرجت عن المعنى الموجب للبناء في متبوعاتها ، وقد اعتبر ض على ذلك بأنهم قد بنوا الصفة لبناء موصوفها في قولك : لا رجل ضارب في الدار ، فلم لا تكون هذه الصفة أيضاً مبنية بناء ضارب في قولك : لا رجل ضارب في الدار ، وقرقي بينهما بأن المراد هنا نفي رجل على هذه الصفة لا نفي رجل مطلقاً فلم ينف رجل مطلقاً (٥) أولاً ثم وصفت وإنما نفي رجل موصوف بهذه الصفة ، فصارا بهذا الاعتبار كأنهما شيء واحد ، لأن النفي لهما جميعاً بخلاف يا زيد الطويل ، فإنه قد تم النداء في قولك : يا زيد ، ولو قلت : نعم

- (١) في و : (العلة) وهو خطأ .
 (٢) (لم توجد فيه) مكرر في و ، وهو سهو .
 (٣) في ب : (التبيين والتوضيح) .
 (٤) في ر : (هذه الصفات) ، وهو خطأ .
 (٥) (فلم ينف رجل مطلقاً) : ساقطة من ل .

لا رجل هو المقصود لاختلاف المعنى ، ألا ترى أن نفي رجل ضارب لا يلزم منه نفي رجل مطلقاً فيجمل المعنى عند تقديرك أن النفي داخل على رجل مطلقاً ثم تصفه فيميز معماً مخصصاً ، وهو باطل بخلاف قولك : يا زيد الطويل (١) فإنك تعلم أن المندى (زيد) ولا يخلب المعنى بانضمام الطويل إليه وحذفه في كونه هو المندى حتى يصح تقديره جزء معه . فإن قلت فيما ذكرت من المعنى يمكن مثله في مثل قولهم :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ

جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلِّيبٍ تَوَاضَعُ ٨٨

وشبهه من المندى الموصوف على هذا النحو ؛ لأنه لم يقصد إلى النداء أولاً ، ثم يوصف بعد تمامه ، وإنما قصد إلى نداء محقق بالوصف قبل النداء فصارت الصفة والموصوف في قصد المندى مثلها في قصد النافي في قولك : رجل ضارب في الدار . فالجواب أن الارتباط فيهما حاصل مثله فيما تقدم إلا أنه بالطول فات الموجب للبناء فوجب الإعراب ، لأن المندى إذا كان مضافاً أو طويلاً وجب إعرابه لفوات علّة البناء ، فتفق أن هذا الربط الحاصل لزم منه فوات علّة البناء فوجب إعرابه ، ولو كانت علّة البناء قائمة لوجب البناء فيهما لما ذكرته حتى أنه لو لم يبين لكان نقضاً مبطلاً لما ذكرناه ، ويتخيل في جواب عنه . فإن قيل لو كانت الصفة توجب طولاً للمندى لوجب نصب مثل قولك : يا رجل إذا وصفت بالجملة ، وليس كذلك . وأجيب بالتزامه كما تقدم وبالفارق بين ما وصفت بالمفرد وبين ما وصفت

(١) في ل : زيادة حوالى ثلاثة أسطر .

بالجملة ، لأنه إذا وُصفَ بالمفرد أمكن تمام الأول دونه
وعُرف الثاني وجُعِلَ وصفاً له ، وإذا كان جملة لم يستقم إلا
أن تكون من تته ، لأنه لو قُدِّرَ استقلال الأول دونه
وُصِفَت المعرفة بالجملة التي هي نكرة ، وهو باطل . والخليل
وسيويه يختاران في باب يا زيد والجارح الرفع [٣٣ و] ، وأبو
عمرو ويونس يختاران النصب ، وأبو الباس إن كانت اللام كلام
الحسن فكالخليل والآخر كأبي عمرو^(١) . ثم مثل بالتوابع التي
أرادها ثم استثنى البدل ونحو زيد وعمرو من باب المعطوفات .

(وقوله : ونحو زيد وعمرو من المعطوفات)^(٢) ، يعني به
كل معطوف أمكن أن يدخل عليه حرف النداء ، وإنما اختص
باب البدل وهذا النوع من المعطوفات بذلك ، لأن البدل في حكم
تكرار الدال فكان كأنه موجود في الثاني فأجرى مجرى
المستقل بنفسه إن قلنا : إن البدل يخالف التوابع في حكم تكرير
الدال ، وإن قلنا : إنه مثلها فإنما خالفها في ذلك لأنه المقصود
بالذكر ، والأول كاللوطنة له فكرهوا أن يجعلوا ما هو المقصود
غير محكوم له بحكم المقصود ، ويجعلوا غير المقصود محكوماً له
بحكم المقصود مع كونه أولى في الدلالة على الغرض ، وأما
المعطوف المخصوص بما ذكر ، فلأن حرف العطف كالقائم مقام
العادل فصار بمنزلة ، فكأنه مذكور ، فجعل حكمه حكم المذكور
مع ، أو لأن المعطوف والمعطوف عليه بالواو وأخواتها في المعنى
متركان متساويان فكرهوا أن يجعلوا لأحد المتساويين شأناً ليس
للساوية ، وهذا ثابت في الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، ثم .

(١) انظر المقتضب ٢١٢/٤ - ٢١٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب

ص ٣٠ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل

أَجْرِيَتْ بِقِيَّتِهَا مَجْرَاهَا لَكُونِهَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ مَثَلٌ فِي الْبَدَلِ
 بِقَوْلِهِ : يَا زَيْدُ زَيْدٌ ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ
 الْفَارْسِيُّ (١) ، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ (وَالأَوَّلَى أَنْ
 يُمَثَّلَ بغيره ، فَيُقَالُ يَا رَجُلُ زَيْدٌ أَوْ يَا زَيْدُ عَمْرُو عَلَى تَقْدِيرِ
 أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ لَهُ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَا مِنْ بَابِ التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ
 بَطُلَ (٢) ، أَنْ يَكُونَ التَّوَابِعُ غَيْرَ الْبَدَلِ ، وَنَحْوُ زَيْدٍ وَعَمْرُو مَعْرَبَةٌ
 لَفْظًا وَمَحَلًّا فَإِنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ ، فَالْجَوَابُ أَنَّا لَمْ نَقْصِدْ بِالتَّأْكِيدِ الْمُتَقَدِّمِ
 إِلَّا التَّأْكِيدَ الْمَعْنَوِي لَا التَّأْكِيدَ اللَّفْظِي ، وَأَمَّا التَّأْكِيدُ اللَّفْظِيُّ فَقَدْ
 عَلِمَ أَنْ حُكْمَهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ حَتَّى كَأَنَّهُ هُوَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
 تَقُولُ : يَا زَيْدَ زَيْدَ الْعَمَلَاتِ فَتَأْتِي بِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَكَذَلِكَ
 هَهُنَا ، وَلَوْ بَيَّنَّ ذَلِكَ وَاسْتِثْنَاهُ (٣) مَعَ الْبَدَلِ وَنَحْوِ زَيْدٍ وَعَمْرُو ،
 لَكَانَ أَنْفَى لِلتَّبَسُّسِ وَأَبْيَنَ لِلْحُكْمِ فِيهِ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الْآخَرَ مِنَ التَّوَابِعِ الْمُنَادَى الْمُقَيَّدَ الْمَذْكُورَ ،
 أَوَّلًا ، وَهُوَ الْمُضَافُ فَقَالَ : وَإِذَا أُضْمِفَتْ فَالْتَّعْبُ ، وَإِنَّمَا
 نُصِبَتْ ؛ لِأَنَّ مَتَّبِعَهَا مَنْصُوبٌ وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّعْبُ وَلَمْ يَجْزِ
 الْإِجْرَاءُ عَلَى اللَّفْظِ كَالْتَّوَابِعِ الْمَفْرُودَةِ ؛ لِأَنَّهَا جَازَ ذَلِكَ فِيهَا إِجْرَاءُ
 مَجْرَى مُنَادَى (٤) ، انْسَحَبَ حُكْمُ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ تَقْدِيرًا وَتَشْبِيهًا
 لَهُ بِعَوَامِلِ الْأَعْرَابِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ مَنْسُجِبًا عَلَيْهَا كَانَتْ
 حَرَكَتُهَا حَرَكَةَ الْمَتَّبِعِ فَلَمَّا شُبِّهَ بِعَوَامِلِ الْأَعْرَابِ جُعِلَتْ
 حَرَكَتُهُ الْأَعْرَابِيَّةُ حَرَكَتُهُ الَّتِي كَانَتْ تَكُونُ (٥) لَهُ لَوْ بَاشَرَهُ هَذَا

(١) انظر الايضاح العضدي ص ٢٣١ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل .

(٣) في ش ، س ، ت : (لاستثنى) ، وهو تحريف .

(٤) في و : (المنادى) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٥) في و : (يكون) وهو تصحيف .

المقدر عاملاً ، وإذا كان مضافاً لم يكن ذلك فيه ، ووجب له
النصب على كل تقدير ، إذ تقديره على أصل التوابع للنبات
يوجب نصبه وتقديره على أنه منسحب عليه حكم ما شبهه
بالعامل يوجب له أيضاً النصب ، إذ المضاف إذا قدر عليه
حرف النداء ، لا يكون إلا منموباً فوجب له النصب على تقديره .
ثم مثل بالتوابع المقدمة ، وما استثنى ههنا بديل ولا غيره لأنه إذا
وجب النصب في غير البديل ، ونحو زيد وعمرو من المعطوفات إذا
كانت مضافة مع كونها كان يجوز فيها الرفع إذا كانت مفردة ،
فلا يجب النصب في البديل ، ونحو زيد وعمرو إذا كان مضافاً مع
كونه كان في حكم المنادى ، إذا كان مفرداً من طريق الأولى ،
وتمام قوله (١) :

٨٩- أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً

فقد عرّضت أحناء حق فخاسم

وشل بقولهم : يا تميم كلكم أو كلهم ، وأنى بحرف الخطاب
فجعله مخاطباً تارة وغائباً أخرى ، لأنه باعتبار المعنى مخاطب ،
فجاز الاتيان بضمير الخطاب لذلك (وباعتبار اللفظ هو ظاهر)
كالغائب فجاز الاتيان بضمير الغائب لذلك (٢) وهو أصل مطرد
في كل مكان له جهتان من حيث المعنى واللفظ ، كقولك : أنت

(١) البيت لا يعرف قائله ، والشاهد فيه نصب (أخا) على محل
زيد ، ورقاء : حي من قيس ، الثائر : الذي يطلب بدمه ،
أحناء : جوانب ، لكتاب ٣٠٣/١ ، ابن يعيش ٤/٢ ، المفصل
ص ٢٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ن .

الذي فعلت كذا ، وأنت الذي فعل كذا ، والاعتبار بالمعنى أقوى إذا كنا في حكم الجزء الواحد لأنه المقصود [٢٣ ظ] ، وللفظ متوسل به إليه في التحقيق فكان الوعد بالاهم أولى ، ولذلك كان قواهم : يا تميم كلكم أول ، فإن قلت : ينبغي على هذا أن يكون أنت الذي فعلت كذا من أنت الذي فعل كذا ، والأمر بخلافه فإنهم لم يختلفوا في أنه ضعيف . فالجواب أن هذا (١) جزء مستقل ، وأنت جزء آخر مستقل ، وليس كذلك يا تميم كلكم فإنه تأكيد له وهذا جميعاً كجزء واحد فصار هذا كالتائب لفظاً ومعنى باعتبارهم في نفسه لأنه مستقل (٢) . فإن قلت فلو قدرته تمة للأول لا أن يكون جزء وجب فيه على هذا ما وجب في يا تميم كلكم من اختيار الخطاب . قلت لو أمكن ذلك لكان ولكنه لا يمكن فإنه لا يصلح المضمير المخاطب أن يكون موصوفاً ولا مبدلاً منه بدل الكل وليس بمعطوف ولا مؤكد فيبطل جميع التوابع فيه فلم يبق إلا أن يكون مستقلاً فمن ثم جاءت المخالفة بينه وبين يا تميم كلكم .

قال صاحب الكتاب رحمه الله : والوصف بابن وابنة إلى آخره .

قال النسخ رحمه الله : وإنما ابن وابنة حكمه في نفسه واحد ، وإنما يوجب حكماً فيما قبله إذا وقع بين علمين صفة ، والحكم هو تخفيفه وعلته كثرته في اللفظ والاستعمال . أمّا اللفظ فلا لأنه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة ، وأمّا

(١) في س ، ب : (الذي) ، وهو خطأ .
(٢) (مستقل) ساقطة من ل .

الاستعمال 'فلان' الايمان 'باين' مضافاً الى العلم 'صفة' أكثر من مجيئه
مضافاً الى غيره 'فلمّا' أكثر من هذين الوجهين 'خففوه' بابدال الضمة
فتحة ، وتحقيق (الخفة من وجهين : أحدهما أن الفتحة أخف
من الضمة في نفسها ، والآخر أن فيها إتباعاً ، والإتباع أخف من
مخالفة) (١) الحركات ، والمصحح أن حركة زيد بن عمرو
حركة بناء ، وحركة ابن عليّ حالها . وزعم قوم أنهما حركة
بناء : كأنه (لما كثر صار عندهم كالكلمة الواحدة خمسة عشر .
وزعم قوم أنهما حركة اعراب كأنه 'لما كثر ذلك معه صار كأنه
قيل (٢) يا زيد عمرو ، ولما ذكر حكماً تخفيفاً عند وقوع ابن بين
علمين في المندى ، ذكر أيضاً حكماً تخفيفاً أوجب وقوع ابن بين
علمين صفة في غير المندى ، وهو حذف التنوين ، ولعله (٣) ما
تقدم إلا أن الحكم ههنا حذف التنوين ، والحكم ثم الفتح ،
وشرط وجود الأمرين جميعاً بأن يكون صفة واقعة بين علمين
حتى لو اتفقا أو أحدهما لم يخفف . فمثال انتفاء قولك : زيد
ابن أخي ، ومثال انتفاء الصفة قولك : زيد ابن عمرو فهذا وإن
كان واقعاً بين علمين إلا أنه ليس بصفة ، ومثال كونه صفة
وليس واقعاً بين علمين قولك : جاني زيد ابن أخي ، فهذا وإن
كان صفة فليس بين علمين ، ومثال حصول الشرطين قولك :
جاني زيد بن عمرو ، فيجب التخفيف لوجود الشرطين إلا في
ضرورة الشعر كقوله (٤) :

- (١) ما بين القوسين ساقط من ر .
(٢) ما بين القوسين ساقط من ر .
(٣) في ل : (فيه) .
(٤) البيت من أرجوزة للأغلب العجلي ، ورواية اللسان « كريمة »
أخوالها والعصبية « ورواية الشنتمري (كأنها خلية سيف
منهية) ، الكتاب ١٤٨/٢ ، المقتضب ٣١٥/٢ ، الخصائص =

٩٠- جارية من قيس ابن ثعلبة
قباء ذات سريرة مقبلة

وزعم قوم أن (ابن ثعلبة) بدل ، وقصده أن يخرج عن
الشذوذ ، وهو بعيد لأن المعنى على الوصف كثير ، وأيضاً فإن
خرج عن الشذوذ باعتبار التوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن
بدلاً ، وظاهر كلامه يدل على تحتم الفتح في المنادي إذا وقع ابن
بعده بين علمين وعليه بعض النحويين ، والمواب أنه ليس
بمحتم فيكون ترك ذكره ، إما لأن هذا هو الأفصح ، وإما لأن
ذلك كالمعلوم . وأنشد سيبويه للمعراج (١) :

٩١- يا عمر بن معمر لا تنتظر

بالفتح ، ورؤي قوله (٢) :

٩٢- يا حكيم بن المنذر بن الجارود

على الوجهين .

= ٤٩١/٢ ، ابن يعيش ٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/٢ ،
المغني ٦٤٤/٢ ، الفصل ٢٢ ، الخزانة ٣٣٢/١ ، اللسان مادة
(ثعلب) . شرح ابيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٨ .

(١) وصدده : (من شاهد الأمصار من حيي مضر) وعمر
ابن معمر : هو عمر بن عبد الله بن معمر القرشي والي البصرة ،
وكان العجاج يحثه على قتال الخوارج ، والبيت من قصيدة
مطولة وردت في ديوانه ٧١/١ ، الكتاب ٣١٤/١ .

(٢) الكلام من أرجوزة لرؤبة بن العجاج وعجزه : (أنت الجواد
ابن الجواد المحمود) مدح بها (حكم) وهو من أولاد
المنذر بن الجارود كان والياً على البصرة من قبل عبد الملك بن
مروان ، وهو غير منسوب في الكتاب ٣١٣/١ ، المقتضب ٢٣٢/٤ ،
الاشموني ١٤٣/٣ ومنسوب لرؤبة في مجاز القرآن ٣٩٨/١ ،
الصحاح (سردي) ، الديوان ص ١٧٢ .

(فصل) قوله : والمنادى المبهم شيان ، أي واسم الإشارة

الى آخره .

قال الشيخ رحمه الله : يجب في تابع المنادى المبهم الرفع عند المحققين من النحويين . وأجاز المازني^(١) التعمب قياساً^(٢) وليس بشيء ، وتوهم بعضهم الفرق بين يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، لجواز يا هذا فأجاز في يا هذا الرجل الوجهين ، فإن أراد جواز التعمب بتقدير أعني فمستقيم ، وأن أراد جوازه على الاتباع فليس بشيء ، وإنما وجب الرفع لأنه لما رأوه هو المنادى في المعنى وما قبله وصلة لذكره جعلوا حركته الاعرابية بحركته التي كانت تكون له لو كان مباشراً بالنداء تنبيهاً على أنه هو المنادى في المعنى ، وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على يا زيد الطويل [٣٤ و] لظهور الفرق بينهما بما ذكرناه . الوجه الآخر أن يقال لما كانت صفة المبهم مع المبهم كالشيء الواحد بخلاف صفة غير المبهم بدليل جواز مررت بزيد في الدار الكريم ، وامتناع مررت بهذا في الدار الكريم ، صار الرجل في قولك : يا أيها الرجل كأنه منتهى الاسم فجعلوا حركته الاعرابية التي تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقة .

قال : « واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الالف واللام » . وإنما كان كذلك ؛ لأن وصف اسم الإشارة أصله أن يكون بأسماء الاجناس ؛ لأنه مبهم الذات فكان وصفه بما يدل على ذاتياته أولاً هو الوجه ؛ لأن الوصف بالمعاني الخارجية فرع

(١) في ل : (بعضهم) ، وهو خطأ .

(٢) انظر شرح الاشموني على اللفية ٣ / ١٥٠ .

على معرفة الذات ، وذلك كان المبهم مبتدأ بمحجة الوصفية
 بأسماء الاجناس دون غيره لما فيه من الابهام ، وإذا ثبت وصفه
 بأسماء الاجناس ، وهو معرفة وجب تعريفها بالالف واللام .

وقوله : قال الشاعر^(١) :

٩٣- يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّمَامِ الْعَنَسِ
 وَالرَّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْحِلْسِ

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ : أُوْرِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ رَفْعُ
 الضَّمَامِ فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ عَظُمَ عَلَى الْعَنَسِ ، قَوْلُهُ وَالرَّحْلُ
 وَالْأَقْتَابُ ، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى الضَّمَامِ الْعَنَسِ وَالضَّمَامِ الْأَقْتَابِ ، وَهِيَ
 لَا تُوصَفُ بِالضَّمَامِ ، فَادَّنُ يَنْبَغِي^(٢) يَا ذَا الضَّمَامِ بِالْخَفْضِ كَمَا
 أَثْنَدَهُ الْكُوفِيُّونَ^(٣) ، وَيَسْقُطُ الِاسْتِدْلَالُ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ بَابِ
 آخَرَ لَيْسَ مِنْ بَابِ نَدَاءِ الْمُبْهَمِ . وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا
 أَنَّ الِاسْتِدْلَالَ بِإِثْمَادِ هَذَا النِّصْفِ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ
 شَاعِرٍ مُتَوَقِّفٍ عَلَى مَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ مِمَّنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا تَمَّتْهُ . وَالْآخَرُ

(١) البيت لخزر بن لوذان السدوسي ، العنس : الناقة الشديدة ،
 الضامر : المتغير ، والاقتاب : جمع قتب رحل صغير ، والجلس :
 أكساء يجعل على ظهر الناقة ، الكتاب ٣٠٦/١ ، الخصائص
 ٣٢٩/١ ، المقتضب ٢٢٣/٤ ، ابن يعيش ٨/٢ ، المفصل ص ٢٢ ،
 المقرب ١٧٩/١ ، أمالي الشجري ٣٢٠/٢ ، الخزائن ٣٢٩/١ .

(٢) في ل : (أَنْ يَكُونَ) .

(٣) انظر الخصائص ٣٠٢/٣ ، ٣٠٣ .

هو أن يكون (الرَّحْلُ) معطوفاً على (العنس)^(١) على سبيل
التجوز ؛ لأنَّ معنى (الضامر العنس) الذي ضعف أو بلى عنه
فقط (الرَّحْلُ) باعتبار المعنى كأنه قال : الذي ضعف أو بلى
عنه ورحله ، وفي (الضامر العنس) إشكال في وجوب رفعه مع
كونه صفة ، والعمقة^(٢) المضافة تكون منصوبة على ما تقرر في أول
المتادى في الفصل الثاني • وأجيب عنه بجوابين : أحدهما أن
(الضامر العنس) موصول ، والموصول في حكم المفرد ؛ لأنَّه
كالمركب^(٣) فكأنه قال : الذي ضمرت عنه ولو كان الذي
ضمرت عنه يقبل حركة لم تكن إلا رفعاً فكذلك ما كان مثله •
الآخر هو أن الضامر العنس وقع صفة لموصوف^(٤) مفرد
مرفوع ؛ لأنَّ صفة اسم الإشارة لا تكون إلا كذلك على ما تقدّم
فيجب أن يكون هذا الوصف معرباً بأعرابه ، وإعرابه رفع ،
فوجب أن يكون مرفوعاً ، والكلام على قوله ياء إذا المخوفنا كالكلام
في البيت المتقدم والاعتراض كالاقتراض والجواب كالجواب^(٥)
وسبب قول عبيد^(٦) :

٩٤ - يادَا الْمُخَوَّفَنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ
حُجْرٍ تَمَنَّى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ
لَا تَبْكِنَا مَفْهَمًا وَلَا سَادَتَنَا
وَأَجْعَلْ بَكَاءَكَ لَابِنِ أُمِّ قِطَامِ

- (١) في و : (الاعنس) وهو خطأ •
(٢) (الصفة) : ساقطة من ر •
(٣) في ل : (كالمفرد) ، وهو خطأ •
(٤) في ل : محذوف •
(٥) في و : (الجواب) وهو تحريف •
(٦) البيتان لعبيد بن الأبرص من قصيدة يهجو بها امرأ القيس في
ديوانه ص ١٣٠ ، الكتاب ٣٠٧/١ ، الخزائن ٣٢١/١ •

أَنَّ قَوْمَ عِيدٍ قَتَلُوا أَبَا أَمْرِئِ الْقَيْسِ حَجْرًا وَهَوَّابًا أُمَّ قَطَامَ ،
فَتَوَعَّدَهُمْ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ وَتَمَامُهُ (١) : (٢)

٩٥- أَلَا أَيْ هَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ
لِشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

وَجَاءَ فِي الْوَجْدِ الرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالنَّصِبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ ،
وَإِذَا أُجِيزَ فِي مِثْلِ (٣) :

٩٦- يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي

النَّصِبُ فَإِنَّهُ هُوَ عَلَى مَعْنَى الْإِتْبَاعِ ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ يُرْفَعُ عَلَى كُلِّ
تَقْدِيرٍ *

قَوْلُهُ : وَقَالُوا : فِي غَيْرِ الصِّفَةِ يَا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا *

(١) فِي ش ، س ، ب (وَكَمَامَ قَوْلُهُ) ، الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْإِعْتِرَاضِ *

(٢) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لَدَى الرِّمَّةِ يَمْدَحُ بِهَا بِلَالُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ
أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ الْبَاخِعُ : الْمُهْلِكُ ، الْوَجْدُ : شِدَّةُ الشَّوْقِ ،
نَحْتَهُ : صَرْفَتُهُ ، الْمُقْتَضِبُ ٢٥٩/٤ ، ابْنُ يَعِيشَ ٧/٢ ، مَجَازُ
الْقُرْآنِ ٣٩٣/١ ، مَعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ ٢٠٦/١ ، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ
١٥٢/٣ ، الْعَيْنِيُّ ٢١٧/٤ ، اللِّسَانُ مَادَّةُ (نَجَم) ، تَفْسِيرُ
غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قَتِيبَةَ ص ٢٦٣ ، الْأَمَالِيُّ لِابْنِ الْحَاجِبِ ١٦٦ *

(٣) وَتَمَامُهُ : (لَا تَوَعَّدُنِي حَيَّةٌ بِالْفَكْرِ) ، التَّنَزِّي : نَزَعَ
الْإِنْسَانَ إِلَى الشَّرِّ ، الْفَكْرُ : لَسَعَ الْحَيَّةُ . الرِّجْزُ لِرُؤُوسِ بْنِ
الْعِجَاجِ ، الْكِتَابُ ٣٠٨/١ ، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١٥٢/٣ ، شَوَاهِدُ
الْعَيْنِيِّ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ١٥٢/٣ .

قال الشيخ رحمه الله : لا يخلو إمّا (١) أن يريد عطف اليان أو البدل ، فإن أراد عطف اليان يجوز فيه الوجهان على اللفظ وعلى المحل إمّا اللفظ فهو اللفظ التقديري ، وإن أراد البدل فالضم ليس إلا . وقوله : يا هذا ذا الجمة ، على البدل لا غير ، لأنه لا يصح أن يكون توكيداً لا لفظاً ولا معنى ، أمّا المعنى فهي الفاظ محفوظة وليس هذا واحداً منها ، وأمّا اللفظ فهو إعادة الأول بعينه ، وليس هذا كذلك ولا يصح أن يكون عطفاً لا بياناً ولا نسقاً ، أمّا النسق فلمدم الحرف ، وأمّا البيان فإنه يكون بالاسماء الجوامد وهذا بمعنى المشتق ، ولا يصح أن يكون صفة ؛ لأن أسماء الإشارة (٢) لا توصف إلا بالالف واللام على ما تقدم فتعين أن تكون بدل كل من كل .

(فعل) قوله : ولا ينادى ، فيه الف واللام إلا الله

وحده .

قال الشيخ : علّل بعلمين : كل واحدة منهما جزء واحد (٣) [٣٤ ظ] ، أحدهما لزومها الكلمة والآخر كونها بدلاً من المحذوف ، إذ أصلها إلا له فنقلت حركة الهمزة إلى اللام فصارت اللام فاجتمع المثالان فجاز الادغام فصار الله فصارت الف واللام عوضاً عن الهمزة ، ويعلل أيضاً بأنه لو قيل يا أيها الله (٤) أو يا هذا لأطلق لفظاً لم يؤذن فيه ولم يستقم لهم في المعنى أن

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | في و : (يكون) . |
| (٢) | كذا في ل : ب ، ت ، ر ، وهو الصحيح ، وفي الاصل و (الأجناس) . |
| (٣) | في و : (جزء علّة) . |
| (٤) | (الله) : ساقطة من ل . |

يشيرُوا الى ما تستحيلُ عليه الاشارة في التحقيق ، ولو قيلَ يَلامُ
أوْ يَا إِلَهْ لغيرِوا الاسمَ ولازالوا ما قصدَ بهِ التظيمُ •

قالَ صاحبُ الكتابِ : قالَ (١) :

٩٧- مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّذِي تَيَمَّمْتُ قَلْبِي
وَأَنْتَ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي

شاذٌّ : لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ الْوَجْهَانِ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ ،
وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٩٨- فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَأَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا

فَأَكْثَرُ شَذُودًا مِنْهُ إِذْ لَيْسَ فِيهِ وَجْهٌ مِنْهُمَا لَا لَزُومَ وَلَا عَوْضَ •

(فصل) قوله : وَإِذَا كُرِّرَ الْمُنَادَى فِي غَيْرِ حَالٍ الْإِضَافَةُ إِلَى

آخِرِهِ •

(١) البيتُ لم يعرف قائله ، ورواية سيبويه (بالود) مكان
بالوصل ، تيممت : أي ذلت واستعبدت ، الكتاب ١/٣١٠ ،
ابن يعيش ٨/٢ ، المفصل ص ٢٣ ، مجمع الهوامع ١/١٧٤ ،
ورواية الانصاف (فديتك) مكان أجلك ١/٣٣٦ ، الخزائن
٣٥٨/١ •

(٢) البيت لم يعرف قائله ، قال المبرد : وصوابه (فَيَا غُلَامَانَ
اللَّذَانِ قَرَأَا) ، والشاهد في البيت ادخالُ حرفِ النداءِ عَلَى
الذي فيه الف واللام عَلَى رَأَى الْكُوفِيِّينَ الْإِنْصَافُ ١/٣٣٦ ،
المقتضب ٤/٢٤٣ ، ابن يعيش ٩/٢ ، المقرب ١/١٧٧ ، ابن
عقيل ٢/٢٠٦ ، الاشعوني ٣/١٤٥ ، الخزائن ١/٢٥٨ ، العيني
٤/٢١٥ •

قال الشيخ رحمه الله : وقع في بعض النسخ في حال
 الاضافة ، وهي ترجمة سيويه : لأنه قال : هذا باب تكرر فيه
 الاسم في حال الاضافة (١) وكلاهما مستقيم في المعنى : لأن معنى
 التكرار ذكره مرة أولى ثم مرة ثانية ، وليس مخصوصاً بأحدهما
 فيصح تقيده باعتباره الأولي فقال : في غير حال الاضافة وباعتباره
 الثانية ، فيقال في حال الاضافة وتقوى ترجمة سيويه أن المعنى
 وإذا كرر المتأدي ثانياً في حال الاضافة فتقيد المرة الثانية أولى ،
 لأنها المرادة والاسم مضاف فيها فكان في حال الاضافة أظهر ، وفيه
 وجهان : النصب والضم ، فالنصب وجهان : أحدهما أن يكون
 (نصب) الأول مضافاً إلى عدي ، والثاني مؤكداً للمضاف فوجب
 نصب الأول : لأنه مضاف ، ووجب نصب الثاني لأنه تأكيد
 لنصب ، وهو مذهب سيويه والخليل ، وشبهه بقولهم : لا أباً
 لك (٢) ج أن اللام زيدة مؤكدة ، ولولا زيادتها لقال لا أب
 لك . وقوله (٣) :

٩٩- يَا بؤْسَ الْحَرْبِ الَّتِي

وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَأَحُوا

وأولاً زيادتها لقال يَا بؤْسَ الْحَرْبِ . والوجه الثاني أن يكون كل
 واحد منهما نصب لأنه مضاف إلا أنه حذف المضاف إليه من

(١) الكتاب ٣١٤/١
 (٢) الكتاب ٣١٥/١
 (٣) البيت لسعد بن مالك البكري من قصيدة في الحرب التي نسبت
 بسبب مقتل كليب ، أراهط : قوم ، يَا بؤْسَ الْحَرْبِ : يَا تَعْسَا
 للحرب . شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٠/٢ ، المقتضب ٢٥٣/٤ ،
 المغني ٢١٦/١ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، الخزائن ٢٢٤/١ ، اصلاح
 الخلل ١٢٢ .

أحدهما المتعاقب عنه بالآخر وبقيت أحكام الإضافة فيه كقوله (١) :
 ١٠٠- إلا علالة أو مبتدأ هـ سابع نهى الجرارة
 ومثاله علي نصف وربع درهم ، وما هو المحذوف منه فيه وجهان :
 أحدهما أن المحذوف منه المضاف إليه هو الأول ، وتيم الثاني
 مضاف إلى عدي ، وهذا هو الظاهر ، والدليل عليه أننا لو قلنا :
 إن المضاف إلى عدي هو الأول لأدى إلى أمرين محذورين :
 أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة ، والآخر الفصيل بين
 المضاف والمضاف إليه . والمذهب الآخر أن تيم الأول مضاف إلى
 عدي المذكور ، وتيم الثاني مضاف إلى عدي المحذوف ، ووجهه
 أنه لو لم يكن كذلك لأدى إلى أن يكون التأخر لفظاً ومعنى
 دالاً على مقدم ، والمقول أن المتقدم يدل على التأخر . والجواب
 عن الأول أننا لما حذفنا المضاف إليه من الثاني بقي الاسم غير تام
 فأخّر المضاف إليه الأول ليكون الثاني من حيث اللفظ ويكون
 الأول تاماً بما بعده ، وهما الاسمان جميعاً ، ألا ترى أنك إذا
 قلت : « يا تيم عدي تيم » لم يكن مستقيماً لأنه لم يتم ولهم
 يعوض عن تمامه ، وإذا آخرت فقلت : « يا تيم عدي »
 عوضت عن عدي المحذوف لفظاً مثله « يا تيم عدي »

(١) البيت اللاعشي من قصيدة بهجو بها شيخان بن شهاب
 الجحدري ، قال الشاعر قد أضاف العلالة إلى سابع مع الفصل
 بالنداهة ، ورواية سيبويه (قارح) مكان (سابع) ،
 الكتاب ٩١/١ ، ٢٩٥ ، المقنضب ٢٢٨/٤ ، الخصائص ٤٠٧/٢ ،
 الديوان ص ١٥٩ ، المقرب ١٨٠/١ ، معجم مقاييس اللغة
 ٢٩٢/١ ، الخزانة ٨٣/١ .

بالنسبة الى الاول كالتمام^(١) ؟ فلأجل ذلك كان التقديم والتأخير ،
وأما الرفع فعلى أن يكون ناداهُ علماً مفرداً ثم أتى بالمضافِ إمّا
عطفُ بيانٍ وإمّا بدلاً وأنشد بيت جرير^(٢) :

١٥١- يا تيم تيم عدي لا آبا لكم
لا يلتقيكم في سواةٍ عنبر

على الوجهين يريدُ عمر بن لجاهُ يحرضُ قومه عليه ؛ لأنه
يقول : أنا أمجؤكم بسبيهِ وبِعده :

أحين كنت شاماً يا بني لجاه
وخاطرت بي عن أحسابها مضر

خاطرت أي غالبت . فأجابه [٣٥ و] عمر بن لجاه^(٣) :

(١) في ل : (تيم الاول حقيقة والثاني لفظاً) ، وهو خطأ .

(٢) البيتان في الديوان ، وروايته (لا يوقعتكم) مكان
(لا يلتقيكم) من قصيدة يهجو بها عمر بن لجاه التيمي ،
الديوان ١٣٠/١ ، الكتاب ٢٦/١ ، ٣١٤ ، المقتضب ٢٢٩/٤ ،
ابن يعيش ١٠/٢ ، الخصائص ٣٤٥/١ ، المغني ٤٥٧/٢ ، شرح
الاشموني ١٥٣/٣ ، العيني ٢٤٠/٤ ، الخزانة ٣٥٩/١ ، ابن
عقيل ٢١١/٢ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشف ص ٤١ .

(٣) الابيات من قصيدة مطولة يهجو بها جريراً ، أوردها محمد بن
المبارك في منتهى الطلب من أشعار العرب والرواية فيه (بل
أنت) مكان (ألتست) و (لن) مكان (لا) ، والرواية في
(من هذه) مكان (في مرق) ، النزوة : مصدر من نزا
الذكر على الإنثى ، وهي تكون في الحيوانات ، الخوار :
ضعف العقل والقلب . منتهى الطلب ج ٥/٣٩ و ، الخزانة
٣٦١/١ ، اصلاح الخلل ورقة ١١٥ .

١٠٢- لَقَدْ كَذَبْتَ وَشَرُّ الْقَوْلِ أَكْذَبُهُ
مَا خَاطَرَتْ بِكَ عَنْ أَحْسَابِهَا مُضِرُّ

أَلَسْتَ نَزْوَةً خَوَّارٍ عَلَى أُمَّةٍ
لَا يَسْبِقُ الْحَلَبَاتِ اللَّوْمُ وَالْخَوْدُ

مَا قُلْتَ فِي مَرَّةٍ إِلَّا سَاءَ نَقْضُهَا
يَا بَنَ الْأَثَانِ بِمِثْلِي تُنْقِضُ الْمِرْرُ

وكذلك يُنشد^(١) :

١٠٣- يَا زَيْدُ زَيْدُ الْعَمَلَاتِ الذُّبُلِ
تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ

والمبرد يقول هو لابن رواحه •

(فصل) قوله : وقالوا في المضاف إلى ياء المكمل إلى آخره •

قال الشيخ رحمه الله : في ياء الإضافة قولان : أحدهما أن
أصلها الفتح ، وجاء السكون تخفيفاً وهو الأكثر والأظهر • والآخر

(١) نسبه سيبويه إلى بعض ولد جرير ، والصحيح أنه لعبدالله
ابن رواحة كما قال المبرد وصححه البغدادي في الخزائن يخاطب
زيد بن أرقم في غزوة مؤتة ، اليعملات : جمع يعملات وهي
الناقة القوية الحمولة ، الذبُل : جمع ذابل بمعنى ضامر •
الكتاب ١/ ٣١٥ ، المقتضب ٤/ ٢٣٠ ، ابن يعيش ٢/ ١٠ ، المغني
٢/ ٤٥٧ ، ابن عقيل ٢/ ٢١٣ ، الاشموني ٣/ ١٥٣ ، اساس
البلاغة ٢/ ٤٨ ، الخزائن ١/ ٣٦٢ ، العيني ٤/ ٢٢١ •

أَنَّ أَصْلَهَا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً وَفُتِحَتْ تَقْوِيَةً لَهَا لضعفها وخفائها ،
 ودليل الوجه الأول أَنَّهَا اسمٌ على حرفٍ واحدٍ فيجب أن تبني
 على حركة كسائر الأسماء التي هي على حرفٍ واحدٍ ، كالكَافِ في
 ضَرْبِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ وَلَوْ قَانَا : مضمراً على حرفٍ واحدٍ لكان أيضاً
 حسناً ، ويرد على هذا القول إن في الأسماء أسماء مفردة مبنية على
 السكون كالواو في ضربوا وشبهه ، فقول على هذا المضمرة هو
 حرفٌ مدٌّ ولين ، فوجب أن يبنى على السكون قياساً على الواو في
 ضربوا ، ويمكن أن نفرق بينهما من حيث إن الواو تستقل
 عليها الحركة بعد الحركة وليس كذلك الياء ، ألا تراهم يقولون :
 رأيت القاضي ولن يشتري في الأسماء والأفعال ، ولا يقولون :
 رأيت قانسوا ، ولكن يقولون : لن يدعوا في الأفعال دون
 الأسماء ؛ لأن الأفعال تحتمل ما لا تحتمله (١) الأسماء ، فدل على
 أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ فِي تحريك الياء تحريك الواو لما ظهر من الفرق
 بينهما ، وقد توهم قوم أن شرط الحذف في نحو يا غلام ألا يكون
 بعده ما تحصل به ست (٢) حركات ، وليس بمستقيم ، ثم علَّله
 بأن اجتماع ذلك معدوم في كلام العرب ، وهو غلط ثان ، ولو
 علَّل بأن حذف الياء من مثل ذلك أثقل من اثباتها لكان للتعديل
 وجه ، ولا يختلف في جواز عمر (٣) ضَرْبَ فَرَسِهِ وَأَكَلَ عَمْرٌ
 وَشَرِبَ وهذه عشر حركات وإنما يمتنع خمس حركات

(١) في ب : (تحتمل) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : (خمس) ، وهو وهم .

(٣) في و : (ضَرْبَ عَمْرٍ فَرَسَهُ) .

فصاعداً في الشعر لفوات الوزن ^(١) المقصود • وزعم سيويه أن بعض العرب يقول 'يا رَبِّ' ^(٢) ويا غلام' ، ومرادهم 'يا رب' ووجههم أنهم لما حذفوا شابه المفرد فجعلت حركته حركته •

قوله : والتاء في 'يا آبت' و'يا أمت' الى آخره •

قال الشيخ رحمه الله : للناس فيها ^(٣) مذهبان : مذهب أهل الكوفة أن التاء للتأنيث ، وياء الأضافة مقدرة بعدها ، كأنه قال : 'يا آبتي ويا أمتي' ، ومذهب البصريين أن تاء التأنيث عوض عن ياء الأضافة ، واستدلوا بوجهين : أحدهما أنها تقلب هاء ولو كانت ياء (الأضافة مقدرة بعدها لم يجر قلبها هاء لأنها حينئذ متوسطة والمتوسطة لا تقلب هاء ، والآخر هو أنه لو لم يكن عوضاً) ^(٤) لجاز أن يجمع بينهما وبين الياء ، فيقال 'يا أمتي' كما يقولون : 'يا ضاربتي' ، ولما لم يقولوا : 'يا أمتي دل على أنها عوض عنها' ، ومن كسر التاء وهو الأكثر فلأنها مناسبة للحرف المبدل منه 'التاء' فكانت أولى ^(٥) ، ومن فتح ، وهي عن ^(٦) ابن عامر ^(٧) فلأنها حركة

(١) في و : (وزن) ، وهو تحريف •

(٢) الكتاب ٣١٦/١ •

(٣) في ل : (في هذا) ، وفي ش ، ب ، ت ، س : (فيه) ، وما اثبتناه أصح •

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٥) شرح الاشموني ١٥٨/٣ ، شرح التصريح ١٧٨/٢ •

(٦) في ت (أبني عامر) ، وهو تحريف •

(٧) هو عبدالله بن عامر بن زيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبدالله

ابن عمران الحيصي أمام أهل الشام في القراءة ، وانتهت اليه

مشيخة الاقراء فيها ، أخذ القراءة عن أبي الدرداء وعن المغيرة

ابن شهاب ، ولى القضاء بدمشق ولد سنة ٨ هـ ، وتوفي سنة

١١٨ هـ ، غاية النهاية ٤٢٣/١ •

الحرف المبدل منه • وزعم قوم أن يا أبت فرع يا أبتا فحذف
الالف وليس بشيء •

وقوله : « وقالوا : يا ابن أمي إلى قوله وجعلوا الاسمين
كاسم واحد » يعني أنهم جعلوا ابن^(١) المضاف إلى أم ، وابن
المضاف إلى عم لما أضافوهما إلى ياء المتكلم كاسم واحد أضيف
إلى ياء المتكلم حيث عاملوها بالتخفيف معاملةً لما كثر قولهم : يا ابن
أمي ويا ابن عمي بخلاف يا غلام عمي ويا غلام أمي لقلته ،
وجاز الفتح في يا ابن عم ويا ابن أم لزيادة استقلاله فبولغ في
تخفيفه بأكثر من تخفيف يا غلام ، وزعم قوم أنه^(٢) فرع على
يا ابن أمًا فحذف الف ، وهو تعسف ، وقبل في تفسير
جعلوا الاسمين كاسم واحد ، يعني مزجوا ابن مع أم أو عم
وصيروهما واحدًا ، فبنيتا^(٣) كخمس عشرة ، ثم أضافوا كما أضيف
خمس عشرة وليس بشيء ، وقيل جعلوهما كخمس عشرة حيث
فتحوا آخر الاسمين ولم يفتحوا في باب^(٤) يا غلام فبنوهما معًا كما
بنى خمس عشرة ، وكل ذلك بعيد عن الصواب ، لأن قاطعون
بأن الحركة في يا ابن أم يفتح الميم مثلها في يا ابن أمي باثبات
الياء^(٥) ، فكيف يستقيم أن يبنى الاسم مع التركيب بغير
موجب ، فإن زعم أنهم قالوا : (بادي بدي ، أو ذهبوا أيدي
سبا) البناء مع أن أصله [٣٥ ظ] معرب لما صار الاسمان

- (١) في ر : (ولابن) ، تحريف •
(٢) في و : (مرفوع) ، وهو تحريف •
(٣) (فبنيتا) ساقطة من و •
(٤) (باب) : ساقطة من و ، ش ، ل ، س •
(٥) (باثبات الياء) ساقطة من ر •

كاسمٍ واحدٍ ، فكذلك هذا لما صار ابنُ أمِّ عبادةً عن القرب ، وإن لم يقصد إضافته ، جرى مجرى ذلك ، قيل له لولا السكونُ في بادي ، وأيدي لم يقل أحدٌ بذلك لكنهم لما سكنوا أمكن أن يقال ، وأيضاً فإن مثل ذلك موجب لبناء الاول خاصة فأين موجب بناء الثاني ؟

(فعمل) المندوب .

قال الشيخ رحمه الله : هو المتفجع عليه بياء ، أو (وا) واختص بـ (وا) وحكمه في الأعراب والبناء حكمُ المندوب وتوابعه كتوابعه ، تقول : وازيدُ الطريفُ نصباً ورفعاً كأنهم أخرجوه مخرج المندوب في اللفظ ليكون أبلغ في التفجع ، ولذلك (١) كان الإفصح الاتيان بالمدة في آخره . وإنما قالوا : الف وقد يكون غير ألف ، لأنها الغالب ، وإنما يعدل الى غيرها لغرض ، ولا يخلو من (٢) أن يكون آخره حركة أو سكوناً ، فإن كان حركة فلا يخلو إما أن يكون إعراباً أو بناءً فإن كانت إعراباً فليس إلا الألف كقولك : وازيداه واعد المطلباء وغللام أحمداه ، بخلاف مدته الإنكار ، فإنتك تقول : فيها عبد المطلبية ، ومدته التذكير أيضاً فإنتك تأتي بها على حسب حركة الآخر كأنه ما كانت ، فإن كانت حركة الآخر حركة بناء أتبعها مدته من جنسها ، فقلت : في حذامٍ واحد أميه ، وفي أمير المؤمنين وأمير المؤمنين ، وفي غلامك للمرأة المخاطبة وغلماكيه ، وإن كان آخره ساكناً فلا يخلو إما أن يكون مدته أو غير ذلك (٣) ، فإن كانت مدته

(١) كذا في ل ، و (وكذلك) في الأصل .

(٢) (من) ساقطة من ر .

(٣) في س : (غير مدته) ، وما اثبتناه اصح .

استغنيَ بِهَا فيقالُ فيمن اسمه 'اضْرَبِي' و'اضْرَبِيهِ' (١) ، وفي غلامه
 وا غلامهوه وفي غلامكما وا غلامكماه ، ولا فرق بين الواو المقدرة
 والمحقة فذلك قلت في وا غلامكم (فيمن أسكن الميم
 وا غلامكموه ؛ لأن الواو مرادة عنده وذلك وجب الضم في
 قولك) (٢) : غلامكم اليوم رداً للميم الى أصلها كما وجب في مذ
 اليوم كذلك ، فأما الحاق الالف في العربات فلأنها أسماء (٣) بمنزلة
 زيد وعمر ولا لبس (٤) فيها فألحقت الالفات في آخرها كما
 ألحقت بزيد وعمر ، وأما الحاق الياء والواو فلخوف الالتباس .
 ألا ترى أنك لو قلت في غلامك واغلامكاه ؛ لالتبس المذكور
 بال مؤنث ، ولو قلت : في غلامكم واغلامكاه لالتبس المتنى بالمجموع ،
 ثم أجزى ميني الآخر مجزى واحداً ، وأما اختيارهم في
 واغلامي باسكان الياء واغلامي (فلأن أصله الفتح) (٥) فردت
 اليه . وجوز المبرد واغلاماه (٦) وليس بجيد وواغلاميه أوجه ،
 أما بناء على أن أصلها السكون فلا إشكال ، ألا ترى أنك لو
 قلت فيمن اسمه اضربي أو اضربوا لقلت : وا اضربه
 ووا اضربوه ، وأما بناء على أن السكون العارض كالاصلي في هذا
 الباب ، بدليل أنك إذا قلت : فيمن اسمه متنى أو معلى لقلت :
 وا مثناه ووا معلاه ، ولا ترد الالف الى أصلها فكذلك قياس الياء

-
- (١) (اسمه اضربي واضربه) : ساقطة من ل .
 (٢) ما بين القوسين ساقطة من ر .
 (٣) في ب : (اسم) ، وهو خطأ .
 (٤) في ر : (عدم) ، وهو خطأ .
 (٥) في ب : (فلأنها في الاصل الفتح) ، وفي ل : (لأصلها)
 (٦) المقتضب ٤ / ٢٧٠ .

بعد سكونها بخلاف التنية فانك تقلبها^(١) للزوم ألف التنية
 للاسم المثني . وأما^(٢) قسرون ، فقال سيويه : واقسروناه^(٣) ،
 وقال الكوفيون : واقسرناه^(٤) وهما جائزان في التحقيق بناء على
 أن إعرابه بالحروف أو الحركات ، ولو سميت باثني عشر ،
 فقال سيويه : واثناعشراه^(٥) ؛ لأنه عند اسم مفرد فوجب أن
 يكون حاله حال المرفوع ، وقال الكوفيون : واثنى عشره ؛ لأنه
 عندهم في حكم المضاف ، فوجب أن يكون منصوباً ، والخلاف
 جارٍ في (قسرون) واثنى عشر لحقت الألف أو لم تلحق .

قوله : « ولا تلحق الصفة عند الخليل^(٦) ؛ لأن الاسم
 المنجوع عليه قد تم ، والصفة ليست من جملته ، وإنما هي^(٧)
 اسم آخر جيء به للمضي آخر وهو التوضيح وليس كالمضاف
 والمضاف إليه ، لأنه جعل أولاً على المسمى بجملته ، فالمضاف
 إليه مع المضاف كالدال من زيد (فكما لحقت العلامة الدال من
 زيد فكذلك هنا^(٨)) ، وليس كذلك الصفة ، ومذهب يونس جواز
 ذلك^(٩) ، وقال : إنهما كشيء واحد كالمضاف مع المضاف إليه ، وقد
 ظهر الفرق بينهما . وقال الخليل : لو جاز وأزيد الظرف لجاز

-
- | | |
|-----|------------------------------------|
| (١) | (تقلبها) ساقطة من ش . |
| (٢) | في ل : (مثل) ، وهو خطأ . |
| (٣) | الكتاب ٣٢٤/١ . |
| (٤) | الانصاف ٣٢٤/١ . |
| (٥) | الكتاب ٣٢٤/١ . |
| (٦) | الكتاب ٣٢٤/١ وزعم الخليل هذا خطأ . |
| (٧) | كذا في ل ، و (هو) في الاصل . |
| (٨) | ما بين القوسين : ساقطة من و . |
| (٩) | الكتاب ٣٢٤/١ . |

جاء زيدٌ الظريفُ ، وتقريره 'أنَّه' لو جازَ للحقِّ العلامةُ ، ما ليسَ باسمِ مندوبٍ ، وإذا لحقتِ العلامةُ ما ليسَ بمندوبٍ جازَ الحاقها^(١) في جاء زيدَ الظريفِ ، وإنَّ لم يكنْ مندوباً • وقد نقل عن يونس أنَّه 'يجيزُ' وا زيدُ 'أنتَ الفارسُ البطلاءُ' ، وهذا أبعدُ وقد احتجَّ يونسُ بقولهم : وا جَمَجَمَتِي الشَّامِتِيْنَه^(٢) ، والجماجمُ والرؤوسُ والشَّامِتِيْن صفةٌ للجَمَجَمَتِيْن ، وهذا لو صحَّ فسادٌ لا يُحملُ عليه [٣٦ و] •

قوله : « ولا يُندَبُ إلاَّ الاسمُ المعروف » ، أي الدالُّ على المندوبِ بضمٍّ لفظه ، فأما التكراتُ وأسماءُ الإشارةِ فليستْ من هذا القيلِ لأنَّ الدابَّ غرضه الجوازُ بذكرٍ من يتفجعُ عليه إمَّا لتعريفه وإمَّا لأقامةِ عذره في ذلك ، ولا يحصلُ هذا المعنى إلاَّ أنْ يكونَ الاسمُ كما ذكرناه ، ولا فرقَ بين أنْ يكونَ علماً أو كالعلمِ وعلى ذلك نَزَلَ وا من حفرَ بئرَ زمزماه منزلةَ قولك : واعدِ المطلباءَ^(٣) ، قال الخليلُ : كما لا يُقالُ وا من لا يُعْنِي أمرهوه ، ولا يُعذَرُ من يتفجّعُ بذلك ، لا يُعذَرُ من يتفجّعُ بمبهم^(٤) ، يعني أنَّه لا يُعرَفُ من يعينه •

(فصل) قوله : ويجوزُ حذفُ حرفِ التداءِ عملاً لا توصفُ به أي •

(١) في و : (لحقها) ، وفي ل (لحوقها) وما ذكرناه ارجح •

(٢) الكتاب ١/٣٢٤ •

(٣) في ب : زيادة حوالي ثلاثة أسطر •

(٤) الكتاب ١/٣٢٤ ، المقتضب ٤/٢٦٨ •

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ : ذَكَرَ الْقَيْدَ ، وَهُوَ مُشْعَرٌ بِالْعَلَّةِ .
 وَوَجْهُ التَّعْلِيلِ بِهِ (١) أَنْ قَوْلَكَ : يَا رَجُلُ أَصْلُهُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ
 وَيَا هَذَا الرَّجُلُ ، أَصْلُهُ يَا أَيُّهُمَا الرَّجُلُ فَحُذَفُوا الْآلُ وَالسَّلَامُ
 اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِمَا فَحُذَفُوا أَيَّ ، لِأَنَّهُمْ مَا أَتَوْا بِهَا إِلَّا وَصْلَةً إِلَى نِدَاءٍ
 مَا فِيهِ الْآلُ وَاللَّامُ ، فَبَقِيَ يَا رَجُلُ فَكُرِهُوا أَنْ يَحُذَفُوا حَرْفُ
 النِّدَاءِ فَيُحْذَفُوا بِحَذْفِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ ، وَفِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ وَنَسْبُهُ لَمْ
 يُحُذَفْ مِنْهُ إِلَّا حَرْفُ النِّدَاءِ فَلَا يُلْزَمُ مِنْ جَوَازِ حَذْفِ شَيْءٍ
 وَاحِدٍ جَوَازُ حَذْفِ (٢) أَشْيَاءَ مُتَعَدَّةٍ . وَهَذَا النَّاسِ مَنْ قَالَ : لَمْ
 يَجْزِ الْحَذْفُ فِي قَوْلِكَ : يَا رَجُلُ لِبَقَائِهِ مُبْهَمًا وَفِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ
 جَازٌ لَكُونُهُ غَيْرَ مُبْهَمٍ فَلَا يُلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الْحَذْفِ فِي الْمَوْضِعِ (٣)
 الَّذِي يَعْلَمُ الْمَذْدُومُ (٤) فِيهِ جَوَازُ الْحَذْفِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ ،
 (وَأُورِدَ عَلَى هَذَا) (٥) قَوْلُهُمْ : هَذَا (٦) فَاتَّهَ فِيهِ تَعْرِيفٌ يَرْتَدُّنَا إِلَى
 الْمَقْصُودِ بِالنِّدَاءِ فَلْيَجْزِ كَمَا جَازَ قَوْلَكَ : زَيْدٌ ، وَأُجِيبَ عَنْهُ
 (إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ) (٧) إِذَا حُذِفَ بَقِيَ مُبْهَمًا ، وَهَذَا هُوَ مُبْهَمٌ
 أَيْضًا ، وَلِذَلِكَ يُسَمَّى النُّحُوْيُونَ مُبْهَمًا وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ (٨)

-
- (١) فِي ل : (تَعْلِيلُهُ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 (٢) (حُذِفَ) سَاقِطَةٌ مِنْ ر .
 (٣) فِي و : (الْمَوَاضِعُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 (٤) (فِيهِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل .
 (٥) فِي ل : (وَيُرَدُّ عَلَى هَذَا الْقَائِلُ بِهَذَا التَّعْلِيلِ) .
 (٦) (هَذَا) : سَاقِطَةٌ مِنْ و .
 (٧) فِي ل : (إِنَّا قُلْنَا لِأَنَّهُ) ، فِي ب : (إِنَّا قُلْنَا إِنَّهُ) ، فِي ت :
 (إِنَّا قُلْنَا إِنَّمَا ذَلِكَ) ، فِي س : (إِنَّا قُلْنَا إِنَّمَا قُلْنَا) ، وَمَا انْتَبَهْنَا
 أَنْسَبَ .
 (٨) فِي و : (مِنْ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

أشياء متعددة عند الإشارة ، وليس بشيء ، لأننا^(١) نجوِّزُ أن نقول : غلامٌ هذا ، وإن كان أولُ تعريفاً من قولك : هذا ، لأنَّه يترددُ بين المشار اليهم والعلمان جميعاً فكان بالمتعِ أولى ، ولما لم يمتنعَ دلَّ على أنَّ الجوابَ ليس بشيء .

وأما { أَصْبَحَ لَيْلٌ }^(٢) فاجريه مثلاً يضربُ في شدة طلب الشيء ، وقيل أولُ من قاله امرأةٌ طرقها (امرؤ القيس) وكان مبغضاً فجعلت تقولُ أَصْبَحَتْ يا فتى فيقول : لا فرجعت الى خطاب الليل كأنها^(٣) تستعطفه لفرط تضرُّعها فقالت : « أَصْبَحَ لَيْلٌ » { وَافْتَدِ مَخْنُوقٌ }^(٤) مثلُ للجفن على تخلص النفس من الشدائد « وَأَطْرَقَ كَرَأ » مثلُ لمن يتكلم وبخضرتِه أولى منه بذلك^(٥) كان أصله خطابُ الكروان (بالاطراقِ لوجودِ النعامِ ولذلك يُقالُ إتمامه^(٦) :

- (١) (لأننا) : ساقطة من و .
- (٢) المثل في جمهرة الامثال لأبي حلال العسكري ١٣٨/١ ، فرائد اللال ٣٤٠/١ ، المقتضب ، المقتضب ٢٦١/٤ ، مجمع الامثال للميداني ٢٧٣/١ . الكتاب ٣٢٦/١ .
- (٣) ما بين القوسين : ساقط من و .
- (٤) مثل يضربُ لكل مشفوق عليه مضطر . وهو في مجمع الامثال للميداني ١٧/٢ ، فرائد اللال ٦١/٢ ، المقتضب ٢٦١/٤ ، المقرب ١٧٧/١ ، الكتاب ٣٢٦/١ .
- (٥) في ر : (كان منه بذلك) ، وهو خطأ .
- (٦) المثل في مجمع الامثال ٢٩٢/١ ، جمهرة الامثال للعسكري ١٣٩/١ ، فرائد اللال ٦١/٢ ، المقتضب ٢٦١/٤ ، المقرب ١٧٧/١ ، الكامل ٥٦/٢ ، لسان العرب ٢١٩/١٠ ، الكتاب ٣٢٦/١ .

أَطْرُقُ كَرَأ [أَطْرُقُ كَرَأ] ^(١)
إِنَّ التَّعَامَةَ فِي الْقُرَى

وَيُقَالُ إِنَّ الْكِرْوَانَ ^(٢) يَخَافُ مِنَ السَّعَامِ ، وَكَرَأَ مَرَحَمٌ عَلَى لَفَةٍ
مَنْ يَقُولُ : يَا جَارُ بِالضَّمِّ • وَقَوْلُ الْعَجَاجِ شَاذٌ ، يُقَالُ إِنَّهُ كَانَ
يُصْلِحُ حِلْسًا ^(٣) لَهُ ، فَمَرَّتْ بِهِ جَارِيَةٌ فَأَلَحَتْ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ مُتَعَجِبَةً
فَقَالَ ^(٤) :

١٠٤- جَارِي لَا تَسْتَكْرِي عَذِيرِي
سِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

وَحَذَرِي ^(٥) مَا لَيْسَ بِالْمَحْدُورِ

عَذِيرِي مَبْدَأُ خَبْرِهِ ، مَا بَعْدَهُ ، أَوْ مَفْعُولٌ لِمُسْتَكْرِي ، وَمَا بَعْدَهُ
إِمَّا خَبْرٌ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : عَذِيرِي وَإِمَّا بَدَلٌ مِنْ عَذِيرِي
الْمَذْكُورِ • وَالتَّزْمُونُ حَذْفُهُ فِي اللَّهْمِّ ، لِأَنَّ الْمِيمَ عَوَضَ عَنْهُ ^(٦) عَذْرًا

-
- (١) (أَطْرُقُ كَرَأ) زيادة عن ل •
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر •
(٣) في الاصل (لحسًا) : وهو تصحيف •
(٤) الرجز للعجاج ، ورواية الديوان (سَعْبِي) مكان (سِيرِي) ،
وجارى حذف منه حرف النداء ورخم ، العذير : العمل الذي
يحاوله الإنسان • الديوان ٣٣٢/١ ، الكتاب ٣٢٥/١ ، المقتضب
٢٧٧/٤ ، ابن يعيش ٢٠/٢ ، شرح شواهد الشافعية ٤١٩/٤ ،
المقرب ١٧٧/١ ، شرح الاشموني ١٧٢/٣ ، العيني على الاشموني
١٧٢/٣ ، الخزائنة ٨٣/١ ، الصحاح ٧٠٢/٢ •
(٥) في ش (صبري) ، وهو خطأ •
(٦) (عنه) ساقطة من ل •

البصريين^(١) ، فقال الفراء : أصله ' يَا اللَّهُ آمَنَّا بِخَيْرٍ ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى خُفِنَ^(٢) ' وهو بعيدٌ جداً • وقوله^(٣) :

١٠٥- إِيَّاكَ إِذَا مَا حَدَّثَ أَلَمَّا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وقوله^(٤) :

١٠٦- وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا
سَبَّحْتَ أَوْ صَلَّيْتَ يَا اللَّهُمَّا

أَرَدَدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا
مِنْ حَيْثُمَا وَكَيْفُمَا وَآيْنُمَا^(٥)

(١) الانصاف ٣٤١/١ ، ٣٤٣ •

(٢) الجمل للزجاجي ص ١٧٧ •

(٣) البيت لم يُعرف قائله ، الحدث : الحادث من الامور المكروهة ، قد جمع الشاعر بين حرف النداء والميم المشددة للضرورة • وهو بلا نسبة في الانصاف ٣٤١/١ ، ابن يعيش ١٦/٢ ، شرح الاشموني ١٤٦/٣ ، الخزائن ٣٥٨/١ ، لسان العرب مادة (أله) •

(٤) الابيات لم يعرف لها قائل وهي غير منسوبة في الانصاف ٣٤٢/١ ، القوافي وما اشتقت القابها منه للمبرد (ص ١٢ ، المقتضب ٢٤٢/٤ ، الجمل للزجاجي ص ١٧٧ ، معاني القرآن ٢٠٣/١ ، ابن يعيش ١٦/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٨١/٢ ، الخزائن ٣٥٩/١ •

(٥) (مِنْ حَيْثُمَا وَكَيْفُمَا وَآيْنُمَا) ساقط من ل وفي مكانه ما بعده •

فَإِنَّا مِنْ خَيْرِهِ لَنْ نَعْدَمَا

محمولاً على الضرورة مع كونه مجهولاً ، وفي جواز وصف اللهم
خلاف جعله سيويه لما كان مخصوصاً بالنداء مثل يا هناه وجوز
قوم وصفه كما يوصف يا الله ، واستدلوا بمثل { قُلِ اللَّهُمَّ
مَالِكِ الْمُلْكِ } (١) ، { قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ } (٢) ، وحمله سيويه على أنه نداء ثان (٣) .

الاختصاص

(فصل) قوله : وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد
به الاختصاص لا النداء .

قال الشيخ رحمه الله : أعلم أن في كلامهم جملاً لمعان في
الاصل ثم ينقلونها الى معانٍ آخر مع تجريد ها عن اصل معناها
الاصلي ، وهذا في أبواب : منها أن أفعل صيغة للأمر في الاصل ثم
نقلت الى معنى التعجب كقوله تعالى : { أَسْمِعْ بِهِمْ
وَأَبْصِرْ } (٤) ، لم يقصد به هنا الى أمر وإنما قصد التعجب ،
وكذلك قولهم : ما أحسن زيداً ! أصله إمعاً خبر وأما استفهام على
الخلاف ثم نقل الى التعجب ، وكذلك قولهم : أقمت أم
قعدت ؟ سؤال عن تعيين مع التسوية بينهما ثم نقل الى الخبر

-
- (١) سورة آل عمران الآية : ٢٦ .
(٢) سورة الزمر الآية : ٤٦ .
(٣) انظر الكتاب ١ / ٣١٠ .
(٤) سورة مريم الآية : ٢٨ .

بمعنى التسوية عن غير سؤال كقولك : سواء [٣٩ ظ] علي أقمت
 أم قعدت ؟ ، وكذلك قولهم : أيها الرجل أصله تخصيص
 النداء^(١) لطلب إقباله عليك ، ثم نُقِلَ إلى معنى الاختصاص
 مجرداً عن معنى طلب الإقبال في قولك : أمّا أنا فأفعل كذا أيها
 الرجل ، وكل ما يُنْقَلُ من باب إلى باب فإن إعرابه يكون على
 حسب ما كان عليه فلهذا نقول في قولك : أكرم يزيد ،
 أكرم فعل أمر وتقول : في أيها^(٢) الرجل [أي]^(٣) هنا منادى
 مفرد ، والرجل صفة له كما تقول : في المنادى الحقيقي ، ثم لفظ
 الاختصاص قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون لفظه لفظ
 النداء كقولك : أمّا أنا فأفعل كذا أيها الرجل ، ومنه ما ليس
 على لفظ النداء كقولك : نحن العرب ، فهذا لا يكون إعرابه إلا
 بما يقتضيه في نفسه ، لأنه لا يصح أن يكون منقولاً من النداء ،
 ولكنه لما يَحْتَمِلُ الأمرين ، كقولك : إنّما مشر العرب ، فجاء في
 إعرابه الأمران جميعاً إلا أن الأول أن يُقال منصوب نصب
 العرب إذا نُقِلَ على خلاف القياس فجعله أصلاً في نفسه مع
 صحته أولى من جعله منقولاً ، وقول أبي سعيد^(٤) : أيها الرجل
 (هنا مبتدأ والخبر محذوف)^(٥) أي المراد أو خبر والمبتدأ

(١) في ل : (الرجل) .

(٢) في و : (يا أيها) .

(٣) (أي) : زيادة من ر .

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي

قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد ، واللغة على ابن دريد

والنحو على ابن السراج توفي سنة ٣٦٨ هـ . أنباء الرواة

٣١٣/١ ، غاية النهاية ٢١٨/١ ، نزاهة اللباء ص ٢١١ ، بغية

الوعاء ٥٠٧/١ .

(٥) قال السيرافي : عندي أن أيها الرجل وأيتها العصابة في

موضع اسم مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ .

شرح السيرافي ٦١/٣ .

محذوف^(١) ، أي المراد الرجل وليس بشيء ، ويقع في بعض النسخ علامة قطع بين قوله : «إلا أنفسهم وبين ما كنوا عنه» ، وكان هؤلاء فهموا أنه استأنف ، وخبره كآته قيل^(٢) أي كآته قيل فيه ، والذي حملهم عليه إن عطفه على أنفسهم يقتضي المغايرة وليس بمغاير ، وما^(٣) ارتكبه مفسد المعنى ، لأنه يكون قوله : كآته قيل تفسير لقوله : وما كنوا عنه ، وليس هذا تفسيراً له باتفاق ، وإنما هو تفسير لقولهم : يا أيها الرجل ، وإذا تبين جملة لما تقدم وجب العطف على غير ظاهره في المغايرة أو يجعل وما كنوا عنه خبر مبتدأ محذوف ، أي وهو ما كنوا عنه^(٤) فيستقيم .

وقوله : «إلا أنهم سوغوا دخول اللام هنا» ، يعني لا معنى غير أن تذكر أيها يريد ، ويلزم النصب على أصل الكتاب وذكر اسم الله تعالى ليعلم أن النصب لازم فيما يجوز دخول (يا) عليه وفيما لا يجوز إذا لم تدخل (يا) ، وقيل قوله^(٥) :

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
- (٢) كآته قيل أي : ساقطة من ل .
- (٣) في ش (والذي) ، وهو خطأ .
- (٤) عنه (زيادة عن ش) .
- (٥) الأبيات من قصيدة لامية بن أبي عائذ الهذلي ذكرت في ديوان الهذليين ١٨٣/٢ في وصف صياد ، وعجز البيت الأول (وشعثاً مراضيع مثل السعالي) ، الشعث : المتغيرات مفيدا : مستفيد من الصيد ، مصيدا : معتادا على الصيد ، ذكر سيبويه البيت الأول ، الكتاب ١٩٩/٢ ، ٢٥٠ ، معاني القرآن ٢١٦/٣ ابن يعيش ١٨/٢ ، المقرب ٢٢٥/١ ، الخزانة ٢٢٠/١ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٠ ط ، اصلاح الخلل ٢٢ .

١٠٧- وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلَ

فَأَوْرَدَهَا مَرَصِدًا حَافِظًا
به ابن الدُّجَي لا طياً كَالطَّحَالِ

مُفِيدًا مُعِيدًا لَا كَلَّ الْقَنِي
ص ذَا فَاقَةٍ مَلْجَأًا لِلْعِيَالِ

ويأوي يعني أورد العبر الآن مرصداً أي مكاناً يرصد به الصائد
الوحي حافِظاً به ابن الدُّجَي أي الصائد ، ثم أخذ في وصفه
لا طياً كَالطَّحَالِ أي ملتصقاً بالأرض ليخفي عن الصيد ، ثم
وصفه بلزومه للصيد لفقره ، وقول بعضهم إنه قسمه تقسيم
النسوة إلى عَطَّلَ وشَعَّتْ بأبام النصب لأنهما جئتا في معنى
الصفة الواحدة فلا يستقيم جري أحدهما وقطع الأخرى .

[الترخيم]

(فصل) ومن خواص النداء الترخيم إلى آخره .

قال الشيخ رحمه الله : الترخيم من قولهم رَخِمَ صوته إذا
رفقه ، وكلام رَخِمَ أي ضعف ، وعن الأصمعي قال (١) : قال
لي الخليل ما اسم الصوت الضعيف ؟ قلت : الترخيم فعمل باب
الترخيم ، وقد ضعف قول الأصمعي بأن قبل الخليل جماعة من

(١) قال (ساقطة من ل ، ب)

النجاة كأبي عمرو وابن أبي اسحاق^(١) ، ولم يُقَلَّ عنهم [اسم]^(٢) غيره فلا يضعف لمجرد ذلك ، نعم إن صحَّ أنَّهم تكلَّمُوا فيه بهذا الاسم ، تبيَّن ضعفه ، وإلا فيجوز أنَّهم تكلَّمُوا فيه بغير هذا الاسم ، أو ما تكلَّمُوا فيه أصلاً ، وإن ثبت ما روي عن ابن عباس^(٣) أنَّه لَمَّا سَمِعَ قراءة ابن مسعود^(٤) (وَقَالُوا يَا مَالُ^(٥))^(٦) ، قال : ما أَشْفَلَ أَهْلُ النَّارِ عن الترخيم ؟ كان مضعفاً والاتفاق بعيدٌ . وقوله : « إِلَّا إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَرُخِمَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ » يعني فيجوزُ على الوجهين ، وهو مذهبُ سييويه^(٧) وأجازه المبردُ في الشعرِ على لغةٍ يا حارٍ بالضم خاصةً دون الأخرى

(١) هو عبدالله بن أبي اسحاق بن الحارث الحضرمي النحوي البصري كان مقراً أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، وروى عنه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء مات سنة ١١٧ هـ . أخبار النحويين ص ٢٥ ، نزهة الالباء ص ١٠ ، إغاية النهاية ٤١٠/١ ، بغية الوعاة ٤٢/٢ .

(٢) (اسم) : زيادة من ش ، ر .

(٣) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بحر التفسير وحبر الأمة دعا له الرسول (ص) بقوله : (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) يُقال قرأ على علي بن أبي طالب (ع) ، عرض عليه القرآن مولاه درباس وسعيد بن جبير ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وتوفي سنة ٦٨ هـ ، غاية النهاية ٤٢٥/١ ، صفوة الصفوة لابن الجوزي ٣١٤/١ ، الاعلام ٢٢٨/٤ .

(٤) هو عبدالله بن مسعود بن الحارث بن غافل بن حبيب الهذلي المكي أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة ، ولي بيت مال الكوفة في زمن الخليفة عمر (رضی) ثم رجع إلى المدينة وتوفي بها سنة ٣٢ هـ ، غاية النهاية ٤٥٨/١ ، صفوة الصفوة ١٥٤/١ ، الاعلام ٢٨٠/٤ .

(٥) سورة الزخرف الآية : ٧٧ نص الآية : (وَنَادُوا يَا مَالِكُ) .

(٦) قال الطبرسي : وفي الشواذ قراءة ابن مسعود ويحيى والاعمش (يا مال) ، وقال الفارسي : وقوله : يا مال علي =

(٧) والاعمش (يا مال) ، وقال الفارسي : وقوله : يا مال علي =

وَأَنْكَرَ مَا أَجَازَهُ سَيُوبَةُ وَغَيْرُهُ^(١) ، وَأَنْشَدَ سَيُوبَةُ^(٢) :

١٥٨- أَلَا أَضْحَكَتُ حَبَالَكُمْ رِمَامًا
وَأَضْحَكَتُ مِنْكَ شَاسِعَةَ أُمَامَا

وهو واضحٌ فيما أدعاهُ وزدَّهُ المبرد^(٣) بأنَّ الروايةَ (وَمَا عَهْدِي
كِعْهْدِكَ يَا أُمَامَا)^(٤) وهو من تعسَّفاتِهِ ، وجاءَ أيضاً^(٥) :

١٥٩- إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ
أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

= المذهب المألوف في الترخيم ، مجمع البيان في تفسير القرآن
ط ١٣٧٩ طهران ، ٥٦/٩ .
الكتاب ٣٤٢/١ .

(١) شرح الاشموني ١٨٤/٣ .

(٢) البيت ورد في ديوان جرير وهو مطلع القصيدة ، وروايته
خلاف ما رواه سيبويه والذين اتبعوه ومماثل لرواية المبرد .
ورواية الديوان ٩٢/٢ :

أَصْبَحَ حَبَلٌ وَصَلَّكُمْ رِمَامًا
وَمَا عَهْدُكُمْ كِعْهْدِكَ يَا أُمَامَا

الكتاب ٣٤٣/١ ، الجمل ص ١٨٩ ، الانصاف ٣٥٣/١ ، شرح
الجمل لابن عصفور ٩٥/٢ ، الاشموني ١٨٤/٣ ، التوجيه
ص ٢٦٧ ، العيني ٢٨٣/٤ .
(٣) انظر المقتضب ٢٥٢/٤ ، الانصاف ٣٥٥/١ ، الشنتمري
٣٤٣/١ .

(٤) ما بين القوسين ساقطٌ من ش .

(٥) البيت لأوس بن حبياء التميمي ، وفيه رَخَمَ حارثة في غير
النداء وأَبْقَى حركة الشاء على حالها ، الكتاب ٣٤٣/١ ،
الانصاف ٣٥٤/١ ، المقرب ١٨٨/١ ، الاشموني ١٨٤/٣ .

وَمَنْ كَسَرَ وَنَوَّنَ وَنَقَلَ الْحَرْكَهَ تَصَنَّفَ ، وَقَالَ عَنَتْرَةُ^(١) :

١١٠- يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّامِحَ كَأَنَّهَا

أَشْطَانُ بَشَرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

وَيُرَوَّى بَفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ لَجَوَازٍ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ
يَا عَنَتْرُ فَيَسْقُطُ الِاسْتِدْلَالُ وَقَالَ^(٢) :

١١١- أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَّادُ بَصِيرَتِهِ [٣٧ و]

إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي
فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ اسْمٌ أَبِيهِ كَمَا يَقُولُ سَيَبَوِيه^(٣) نَهَضَ ، وَإِنْ ثَبَتَ
أَنَّهُ اسْمُ أُمِّهِ كَمَا يَقُولُ الْمَبْرَدُ لَمْ يَنْهَضْ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَا يَنْصَرَفُ
لِلْعَلَمَةِ وَالتَّائِيثِ ، وَأَمَّا اللُّغَةُ الْآخَرَى فِيهِ فَبَاتِفَاقٍ •

(١) في ديوانه أحد أبيات معلقته ، الأشطان : حبال البشر ،
اللبان : الصدر ، الكتاب ٣٣٢/١ ، شرح ديوان عنتره
ص ٢٢٦ ، المغني ٤١٤/٢ ، همع الهوامع ١٨٤/١ ، شرح
شواهد المغني للسيوطي ص ٨٣٤ • شرح القصائد التسع
المشهورات ص ٥٢٩ •

(٢) البيت للأسود بن يعفر ، الصرمة : قطعة من الإبل ما بين
الثلاثين إلى الأربعين ، أضحي حية الوادي : كناية على أنه
يحمي حماه ، ويتقيه الناس ، وهو في الكتاب ٣٤٤/١ ،
الانصاف ٣٥٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٦/٢ ، الخزانة
٣٧٤/١ ، اللسان : (جلهم) •

(٣) قال سيبويه : (فانما أراد أمه جلهم) ، وهو خلاف
ما ذكره الشارح الكتاب ٣٤٤/١ •

قوله : وله شرائط الى آخره .

قال الشيخ : [له شرائط أربعة ^(١)] : منها شرطان عامان في كل شيء ، وهو كونه غير مضاف ، والآخر كونه غير مستغاث ولا مندوب ، وشرطان خاصان في غير ما فيه تاء التأنيث ، وهما العلمية والزيادة ، (أمّا كونه علماً فلأن الأعلام كثر نداءها فناسب التخفيف) ^(٢) ، وأمّا كونه غير مضاف ، فلأن الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية ، لأنهما اسمان معربان باترايين مختلفين ، فلو رخصت فاصلاً أن ترخم الاول وأمّا أن ترخم الثاني ، والاول لا يستقيم ، لأن الترخم يبقى في وسط الكلمة من حيث المعنى ، وذلك على خلاف الترخم . والثاني لا يستقيم ، لأنه ليس بمندوب ، لأن الذي وقع عليه النداء لفظاً هو الاول . وأمّا المندوب والمستغاث ، فلأن المقصود ^(٣) بهما امتداد الصوت ، والترخم يضمد ذلك . وأمّا الزيادة على الثلاثة فلأنه لو رخم الثلاثي لبقى على صورة ليست ^(٤) مثلها في المتكّنات إذ ليس في كلامهم اسم متكن على حرفين ولا سيما على لغة مسن بقول : يا حجار .

وقوله : « إلا ما كان في آخره تاء التأنيث » . فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين ، أمّا العلمية فإنها خلفها هيرها وهو التأنيث ، لأن التأنيث يقتضي التخفيف لنقله كما يقتضيه

(١) له شرائط أربعة (زيادة) عن ل

(٢) ما بين القوسين ساقط من ر

(٣) في ش : (المفضل) ، وهو تحريف

(٤) في ش : (في) ، وهو وهم

العلم لكثرتة ، وأما كونه ليس زائداً على ثلاثة ، فلأن اشتراط ذلك إنما كان لما يؤدي اليه الترقيم من الإخلال ، وأما ما فيه ثانياً فأنما تحذف فيه التاء ، وحذف التاء لا يؤدي الى إخلال ، لأنها زائدة فلا إخلال بالترقيم ، فلا حاجة الى الزيادة ، وقد أجاز الفراء والكوفيون ترقيم العلم الثلاثي الذي تحرك وسطه ، لأنه يصير مثل يد فيقولون : فيمن اسمه كنف وقدم ياكث ويقاد^(١) ، وليس بالجيّد فإن نحو يد إنما صار كذلك بنوع من الاعلال ، ولا يلزم منه جواز مثله في الترقيم . ومن ثم قال الفراء : في سجد يسمع وفي لميس يالم بحذف الحرفين معاً . وقوله في قول آوس^(٢) :

١١٢- تَنَكَّرْتُ مَنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي
وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّهَابِ الْمُكْرَمِ
إنَّ البَاءَ لِلإِلْحَاقِ تَحْكُمُ . وكذلك قوله^(٣) :

١١٣- وَقَالُوا تَعَالَ يَا يَزِيدُ بْنُ مُحَزَّمٍ
فَقُلْتُ لَهُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ

- (١) انظر الانصاف ٣٥٦/١ - ٣٥٧ .
(٢) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ، لمي : مرخم لميس اسم امرأة ، الكتاب ٣٣٦/١ ، الديوان ص ٤٨ ، الصاحبي ص ١٩٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٨٩ .
(٣) البيت ليزيد بن محزم ، قال الشنتمري : وصف أنه دُعِيَ الى الحلف فأبى أن ينقض حلفه ، لصداء ، وصداء : حي من بني أسد الكتاب ٣٣٥/١ ، الشنتمري ٣٣٥/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٨٩ .

إِنَّهُ لَا يَأْخُذُ فِيهِ حَذْفُ لِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَمِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ السَّاكِنَ
يُحْذَفُ مَعَ الْآخِرِ فِي [نَحْو] (قِمَطَرٍ) (فَيُقَالُ يَأْقِمُ ،
فَيَأْيِزِي مَحْذُوفَةٌ عِنْدَ سَمِيوِيهِ لِقَاءِ السَّاكِنِينَ (٢) ، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ
الْيَاءُ مَحْذُوفَةٌ مَعَ الدَّالِ (٣) لِلتَّرْخِيمِ كَالطَّاءِ مِنْ قِمَطَرٍ (٤) .
وَقَوْلُهُ : التَّرْخِيمُ حَذْفُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْتَابِ لِيُخْرَجَ
مَا حُذِفَ لِكُونِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ لِمَوْجِبِ مِثْلِ قَاضٍ ، أَوْ لِلتَّخْفِيفِ ،
مِثْلُ الْقَاضِي فَيَمْنُ حَذْفُ ، وَقَالَ سَمِيوِيهِ : إِنَّ نَحْوَ قَائِمَةٍ وَقَاعِدَةٍ إِذَا
كَانَ غَيْرَ عِلْمٍ لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةِ يَاحَارُ بِالضَّمِّ ، لِثَلَاثِينَ
بِالْمَذْكَرِ ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ فَأَمَّا ثَمِي وَبَنِي ، فَلَأَنَّهُ كَالْأَخْفَى
وَالْأَدَلَى ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي قَمَحْدَوَةٍ وَعَرَقَوَةٍ يَأْقِمَحْدِي
وَيَأْعَرَقِي ، وَفِي قَطْوَانٍ (٥) ، وَكَرَوَانٍ يَأْقِطَا وَيَأْكِرَا
كَعَصَا ، وَفِي سَنُورٍ وَبَرْدُونٍ ، يَأْسِنَا وَيَابِرْذَا ، وَفِي شَاةٍ يَأْشَاهُ
بِالْهَاءِ تَرْدُهَا إِلَى أَصْلِهَا حِينَ احْتَجَّتْ إِلَى الرَّدِّ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ
[اسْمٌ] (٦) مَتَمَكِّنٌ عَلَى حَرْفَيْنِ ثَانِيهِ الْفَ ، وَقَدْ ثَبَتَ رَدُّهَا إِلَى
الْأَصْلِ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ فِي مِثْلِ شَوِيهَةٍ وَشِيَاهٍ ، وَفِي الْمَسْمِيِّ بِطَيْلَسَانَ
يَأْطِيلِسُ ، وَزَعَمَ أَبُو عِثْمَانَ الْمَازَنِي (٧) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
فِي كَلَامِهِمْ (فَيَنْعَلُ) فِي الصَّحِيحِ ، قَالَ : وَسَأَلْتُ الْأَخْفَشَ فَأَخْطَأَ
فَنَبَّهْتُ فَنَبَّهَهُ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُ ، إِذْ لَا يُعْتَبَرُ وَجُودُ نَفْسِ

-
- (١) (نَحْو) : زِيَادَةٌ عَنْ شَيْءٍ .
(٢) الْكِتَابُ ٣٣٥/١ .
(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى الْأَلْفِيَةِ ١٧٧/٣ .
(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : مَسَاقُطٌ مِنْ ل .
(٥) الْكِتَابُ ٣٣٤/١ .
(٦) (اسْمٌ) : زِيَادَةٌ مِنْ س .
(٧) (الْمَازَنِي) : مَسَاقُطَةٌ مِنْ ل ، ت ، س ، ر .

الزئمة ، وإنما أراد جريه على قياس كلامهم وهو الصحيح ،
وكذلك قيل في ترخيم سدوس وفرزدق وعنفوان علماً يأسدي
ويأفرزد ويأعنفني ، وليس من أبيتهم ، وتقول في شقاوة
وحمران علماً ياشقاو ياحمراء بالهمزة ، وفي حولا يا
ياحولا بالهمزة ، وفي حيوة ياحيو ، ولا يدغم لما ثبت من
شدوده ، وفيه نظر ، وفي شية ودية ياوشي وياودي [٣٧ ظ] ،
لأن الرد يازم والعين مكسورة فتبقى ، والأخفش يقول : ياوشي
وياودي بسكونها (١) رداً إلى الأصل ، وفي أسحار علماً يأسحار
بالفتح عند سيويه على الفصيحة ، وبالكسر عند قوم ، وأما نحو
ياراد ويافار علماً فبالكسر لا غير ، وأما على اللغة القليلة فالضم
في البابين ، وقالوا : في (قاضون) علماً ياقاضي بآباء الياء على
اللفتين ، وفي نحو أعلن يا أعلن بآباء الألف ، ولو قيل بحذف
ذلك على اللغة الكثيرة ولم يبعد ، وقالوا : في محمر علماً عن اسم
فاعل يامحمر بسكون الراء على الكثيرة ، والفراء يكسرها عن
اسم فاعل ويفتح في غيره ، وهو قياس من قال : في (قاضون)
ياقاضي بآباء الياء • والمرخم الذي يحذف منه حرفان كل اسم
آخره زيادتان زيدتا معاً أي لمعنى كالألف والنون في سكران
وعثمان أو حرف صحيح (وقبله مدّة قبلها) (٢) ثلاثة أحرف
فصاعداً وقد أهمل قوله : ثلاثة أحرف قبلها (٣) ؛ لأنه قال
وأما حرف صحيح وقبله (٤) مدّة (ولم يزد كأنه استغنى بما

- (١) (بسكونها) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب •
(٢) (قبلها) : ساقطة من ت •
(٣) (قبلها) : ساقطة من ش •
(٤) ما بين القوسين ساقطة من : ر •

مَثَلٌ بِهِ فِي مَثَلٍ مَنْصُورٍ وَعِمَارٍ وَبِمَا تَقَدَّمَ فِي مَثَلٍ يَأْتُمُودُ ، وَلَوْلَا
تَقَدَّمَ تَصْرِيحُهُ فِي ثُمُودَ وَنَحْوَهُ بَاطِنُ الْوَاوِ لَتَوَهَّمَ أَنَّ مَذْهَبَهُ
كَمَذْهَبِ الْفَرَاءِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَسْمَاءِ هَلْ هِيَ مِمَّا آخَرُهُ
زِيَادَتَانِ أَوْ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ وَقَبْلُهُ مَدَّةٌ ؟ فَمَذْهَبُ سَيَبُوهِ أَنَّهُمَا
زَائِدَتَانِ وَوزنهُ مُدَّةٌ فَعَلَاءُ مِنَ الْوَسْمِ انْقِلَبَ الْوَاوُ هَمْزَةً عَلَى
غَيْرِ قِيَاسٍ كَمَا قُلْتُ : فِي أَثَاةٍ وَاحِدَةٍ ، وَقَدْ ذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ
أَفْعَالٌ جَمْعُ اسْمٍ سُمِّيَ بِهِ الْمُؤَنَّثُ وَاسْتَنَّعَ مِنَ الْعَرْفِ لِلتَّائِيثِ
الْمَحْنُوي وَالْعَلِيَّةِ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ آخَرُهُ حَرْفًا أَصْلِيًّا وَقَبْلُهُ مَدَّةٌ ،
فَيَكُونُ مَثَلُ قَوْلِكَ : عِمَارٍ ، وَمَذْهَبُ سَيَبُوهِ أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْنَى ،
وَمَذْهَبُ غَيْرِهِ أَجْرِي عَلَى مَقْتَضَى الْإِلْفَافِ وَيَبَانُ الْمَعْنَى أَنَّ أَسْمَاءَ
الْإِعْلَامِ أَكْثَرُهَا صِفَاتٌ وَلَمْ يُسَمَّ بِالْجَمْعِ إِلَّا نَادِرًا فَإِذَا تَرَدَّدَ
الْإِسْمُ بَيْنَ كَوْنِهِ جَمْعًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ صِفَةً كَانَ حَمْلُهُ عَلَى الْوَصْفَةِ
أَوَّلَى ، وَعِنْدَ سَيَبُوهِ قَابُ الْوَاوِ هَمْزَةً مُحَافِظَةً عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ،
وَحِجَّةُ غَيْرِهِ أَنَّ قَلْبَ الْوَاوِ هَمْزَةً إِذَا قُدِّرَ وَسَمَاءُ (١) عَلَى خِلَافِ
الْقِيَاسِ ، كَوَعْدٍ وَوَجْدٍ وَوَرْدٍ وَأَشْبَاهِهِ ، وَلَا ضَرُورَةَ تَلْجِيءٍ إِلَى ذَلِكَ
وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ مُنْقَلِبَةً وَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَفْعَالًا ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ
قَوِيًّا فَإِنَّمَا خَالَفَهُ سَيَبُوهِ لِكثَرَةِ التَّسْمِيَةِ بِالصِّفَاتِ وَقِلَّتِهِ فِي الْجُمُوعِ
فَرَأَى أَنَّ قَلْبَ الْوَاوِ هَمْزَةً أَقْرَبُ مِنْ تَسْمِيَتِهِم بِالْجَمْعِ .

وقوله : « وقبله مدَّة » يعني : رائدة ، وإلاَّ وردَ نحو مختار ،
وترخيمه يامُختًا بآثبات الالف ، وأمَّا المركبُ فأنَّه يُحذفُ
آخرُ الأسمين بكماله (٢) ، والفرقُ بينه وبين المضاف أنَّ المضافَ

(١) في ر : (وسما) ، وهو تحريف .
(٢) في ل : (وعلة ذلك) ، وهو وهم .

مع المضاف إليه اسمان معربان باعرايين مختلفين فظهر التعدد
 فيهما لفظاً ، والترخيم حكماً لفظي فلم يجر في التعدد لفظاً وأما^(١)
 معديكرب فلم يجر فيه التعدد المفظي فجرى مجرى قولك : جعفر
 وعمران بدليل اعرابه اعراباً واحداً في آخره ، فلمّا لم يتعد تعدداً
 لفظياً جرى مجرى المفردات وحذف عند الترخيم^(٢) آخر الاسمين
 بكماله ، لأنّها كلمة زيدت على الكلمة الأولى فاشبهت تاء التانيث
 والفتحة التانيث ، وإذا قلت : يا خمسة في خمسة عشر وقفت على
 الهاء على اللغتين ، وكذلك لو رخصت نحو (مسامتان) قال
 سيويو : لأنّها تلك الهاء التي كانت في خمسة ، وتقول : في « اثنا
 عشر » اسماً يائثن ويائثن : لأنّ عشر بمنزلة النون^(٣) حيث
 عاملوه معاملة (اثنا) فتبعها الألف على قياس لغتهم ، وفيه نظر
 من جهة أنّ الثاني اسم برأسه ، ومن جهة أنّ الألف لا تتحقق
 زيادتها ، ومن قال : يائثن عشر بالياء فقياسه يائثن على الكثيرة
 ويائثا على القليلة ، وأما تابط شرّاً فهو أشبه شيء بالمضاف مع
 المضاف إليه ، لأنّ التعدد فيه مقصود بعد التسمية ، ألا ترى
 أنّ^(٤) شرّاً في قولك : تابط شرّاً منصوب في أحواله كلّها فلهذا
 كان العدد بقاءً تذرّ [فيه]^(٥) الترخيم كما تذرّ في المضاف
 والمضاف إليه . وقال سيويو : ولو رخصت تابط شرّاً لرخصت
 رجلاً يسمى^(٦) :

- (١) في ر : (نحو) ، وهو خطأ .
- (٢) في و : (التركيب) ، وهو تحريف .
- (٣) انظر الكتاب ٥٥/٢ ، ٥٦ .
- (٤) في ل : (قولك) ، وسهو .
- (٥) (فيه) زيادة عن ب .
- (٦) البيت لعنترة العبسي وهو في ديوانه وعجزه : (وعمي
 صباحاً دار عبلة وأسلمي) وقد أورده سيويو مثلاً
 كما ذكر الشارح ، الكتاب ٣٤٢/١ ، الديوان ص ٢١٥ ،
 الحجة للفارسي ٥٧/١ . القصائد التسع المشهورات ص ٤٥٦ .

١١٤- يَا دَارَ عِبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمِي

وأما قوله (١) :

١١٥- فَأَجْزُوا تَابُطَ قَرْضًا لَا أَبَا لَكُمْ

صَاعًا بِصَاعٍ فَإِنَّ الذُّلَّ مَعْيُوبٌ

فشدوذ" على شدوذ ، وما عدا القسمين المذكورين هو الذي يُحذف منه حرف "واحد" ، وقد يُحذفُ المنادى على ما ذكر ، وقوله : { أَلَا يَا اسْجِدُوا } (٢) على قراءة الكسائي من ذلك ، لأنه يقف على ياءٍ ويبتديءُ اسْجِدُوا [٣٨ و] بضمِّ الهمزة (٣) . وقوله (٤) :

١١٦- عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

أي جاراً حالاً أو تمييزاً أي على جيرته (٥) .

(١) البيت لم أعر عليه في المصادر التي اطلعت عليها ولا على

قائله .

(٢) سورة النمل الآية : ٢٥ في المصحف (أَلَا يَسْجِدُوا) .

(٣) قرأ الكسائي ورويس وأبو جعفر بهمزة مفتوحة وتخفيف

اللام على أن "ألا" للاستفتاح ، ثم قيل ياء حرف تنبيه وجمع

بينه وبين (ألا) تأكيداً ، وقيل للنداء ، والمنادى محذوف ،

ورُجِّحَ الأول لعدم الحذف ، والابتداء (اسْجِدُوا) بهمزة

مفتوحة فعل أمر ، وحذفت همزة الوصل خطأ على مراد

الوصل كما حذفت لذلك في يبنوُم اتحاف فضلاء البشر ص

٣٣٦ ، غيث النفع ص ٣١١ ، سراج القارئ المبتدئ ص ٣١٢ .

(٤) البيت لم يعرف قائله ، وصدده : (يا لعنة الله والأقوام

كلهم والصالحين برفع (لعنة) على الابتداء والجار

والجرور خير ، وعلى هذا يكون المنادى محذوفاً ، الكتاب

٣٢٠/١ ، الانصاف ١١٨/١ ، المغني ٣٧٣/٢ ، شرح الجمل

٨٥/٢ ، ابن يعيش ٢٤/٢ ، العيني ٢٦٣/٤ .

(٥) (على جيرته) ساقطة من ش .

التحذير

(فصل) قوله : ومن المتصوب باللائم إضماره قولك : في التحذير الى آخره .

قال الشيخ : هذا ينقسم الى (١) قسمين : منه ما هو سماعي وعلة حذف فله ما تقدم في قولك : رعيًا وسعيًا وبابه ، ومنه ما هو قياسي ، فالقياسي ما بدأ به في قوله (٢) : إياك والاسد ، وهو كل موضع كان الاسم فيه محذورا وذكر المحذر منه (٣) بعده بحرف العطف أو بحرف الجر ، كقولك : إياك والاسد ، وكقولك (٤) : إياك من الاسد ، وأصله تحل ، إلا أن الضميرين إذا كنا لشيء واحد وجب إبدال الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب ، فصار التقدير نج نفسك ثم حذف الفعل بفاعله فزال الموجب لتغيير إضمار الثاني فوجب رجوعه الى أصله إلا أنه لا يمكن الاتيان به متصلا ، لعدم ما يتصل به فوجب أن يكون منفصلا ، وهذا المذكور بعده إن كان بحرف الجر فظاهر تعلقه بالفعل المحذوف ، وإن كان بالنواو فهو معطوف على إياك كأنك قلت نج نفسك ونج الاسد ، ولا يجوز أن تقول : إياك الاسد كما يزعم بعض النحويين ، ونفس سبويه على ذلك (٥) ، لأنه إن

(١) (إلى) ساقطة من ل .

(٢) في ب ، ت ، س : (قولك) ، وهو تحريف .

(٣) في ل ، ت : (فيه) ، وهو تحريف .

(٤) (قولك) ساقطة من ل ، ت .

(٥) انظر الكتاب ١/١٤١ .

كان عن قولك : إِيَّاكَ والاسد فلا يجوز حذف حرف العطف ،
 وإن كان عن قولك : إِيَّاكَ من الاسد فحرف الجر لا يُحذف في
 مثل ذلك . وأما قوله (١) : إِيَّاكَ وَأَنْ تَقُومَ ، وإِيَّاكَ وَمَنْ أَنْ
 تقوم فهذا جائز أن تقول : إِيَّاكَ أَنْ تَقُومَ وَحِينَئِذٍ يجب حمله
 على إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَقُومَ وحذف حرف الجر ؛ لأن حرف العطف
 لا يُحذف عن أن ولا عن غيرهما وقد جاء في الشعر شاذاً :

١١٧- إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ
 إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٢)

وحمله الخليل على أنه منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال بعد
 تمام الكلام إحدَرَ الرَاءَ ، وحمله ابن أبي اسحاق على أن
 أصله إِيَّاكَ مِنَ الْمِرَاءِ (٣) فحذف حرف الجر لما كان المِرَاءُ
 بمعنى أن تماري فحمله عليه من حيث المعنى على شذوذه ، ومنه
 { مَازَرَ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ } (٤) ، وَمَازَرَ تَرْخِيمَ مَازَنَ وَقِيلَ
 تَرْخِيمَ مَازَنِي ، وفيه شذوذ من وجهين : تَرْخِيمٌ مَا لَيْسَ يُعْلَمُ
 وحذف حرف (٥) قبل ياء النسب ، والذي حمله على ذلك

- (١) قوله () ساقطة من ت .
 (٢) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، المِرَاءُ : مصدر
 مازيته أي جادلته ، الكتاب ١٤١/١ ، المقتضب ٢١٣/٣ ،
 الخصائص ١٠٢/٣ ، المغني ٦٦٩/٢ ، معجم الشعراء للمرزباني
 ٣١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٩/٢ ، ابن يعيش ٢٥/٢ ،
 شرح الاشموني ٨٠/٣ ، ١٨٩ ، الخزائن ٤٦٥/١ .
 (٣) انظر الكتاب ١٤١/١ .
 (٤) المثل في فرائد اللآل ٢٤٢/١ ، الكتاب ١٣٨/١ ، المقتضب
 ٢١٥/٣ .
 (٥) حرف () ساقطة من ت .

سلمية (١) ، كأنه استبعد أن يكون فعيل مصدر غير صوت كالنهم ، والزئير ، والصليل ، والصرير ، ومنه { هذا ولا زعماتك } (٢) كان المخاطب وعد : شيء فلم يف بها ثم رأى الموعود على حال دونها ، فقال الموعود هذا أي : أرضي هذا ولا زعماتك أو ولا أتوهم زعماتك . وقولهم : { كليهما وتمراً } (٣) ، مثل " تلمزم حكايته كالأمثال ، قيل أصله " أن عمراً الجعدي كان بين يديه قرص ، وتمر ، وزيد فقال له رجل : أطعمني من قرصك وزيدك ، فقال عمرو : كليهما وتمراً ، أي : أطعمك كليهما وأزيدك تمراً . فقال سيويه : ومنهم من يقول : { كلاهما وتمراً } (٤) ، أي : كلاهما ثابتان وأزيدك تمراً ، وكذلك قال في : { كل شيء ولا شئمة حر } (٥) ، أي كل شيء أمم ، والمشهور فيها النصب ، ومنه : { أنتموا خيراً لكم } (٦) ، قال سيويه : لأنك حين قلت أنته فأنبت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر (٧) ، فكانه قال : وآنت خيراً لك (٨) ، وقال القراء : المعنى انتهوا انتهاء

- (١) هو المفضل بن سلمة بن غاصم أبو طالب النحوي اللغوي الكوفي أخذ عن أبيه وعن ابن السكيت وثعلب توفي سنة ٢٩١ هـ بنية الزعاة ٢٩٦/٢ ، الفاخر للمفضل بن سلمة ص ١ .
(٢) المثل ذكره سيويه الكتاب ١٤١/١ ، الاشموني ١٩٣/٣ .
(٣) المثل مذكور في جمهرة الأمثال للحسكري ١٣٧/٢ ، فرائد اللال ١١٨/٢ ، الفاخر ص ١٤٩ ، مجمع الأمثال للميداني ٦٥/٢ ، الكتاب ١٤٢/١ .
(٤) انظر الكتاب ١٤٢/١ .
(٥) المثل مذكور في لسان العرب مادة (شتم) ٣١٨/١٢ ، الكتاب ١٤٢/١ ، شرح الاشموني ١٩٤/٣ جاشية الصبان على الاشموني ١٩٤/٣ .
(٦) سورة النساء الآية : ١٧١ .
(٧) انظر الكتاب ١٤٣/١ .
(٨) في ش : (لكم) ، وهو تحريف .

خيراً لكم ، وقول الكسائي : المعنى انتهوا يكن خيراً لكم ، وما ذكره
 [٣٨ ظ] سيوييه أظهر والمعنى عليه ، ولذلك أظهره في منيل
 أنته (١) أئت أمراً قاصداً . وقول الزمخشري : ومنه أنته أمر
 قاصداً على أنه واجب فيه حذف الفعل غلط ، ومثل أنته أمر
 قاصداً قوله :

١١٨- تَرَوَّحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي (٢)

[ومنه (٣) : { وَرَأَاكَ أَوْسَعَ لَكَ } (٤) مثل في الزجر عن
 الأقدام على الشيء ، يقال إن ابن الحمامة الشماع أتى جرّولا
 الحطيئة فقال : السلام عليك (٥) ، فقال : كلمة تُقال وليس لها
 جواب ، فقال : أألج ؟ فقال : (وَرَأَاكَ أَوْسَعَ لَكَ)
 فقال (٦) : أنا ابن الحمامة الشماع ، فقال (٧) : { كُنْ مِنْ أَيْ }

(١) في و : (فَتَأْتِ تَرِيدُ أَنْ تَخْرُجَهُ مِنْ أَمْرٍ) ولا يستقيم
 معها الكلام .

(٢) هذا صدر بيت لأبيجة بن الجلاح ، وتكملته : (غداً
 بيجنبي بارد طليل) وقد ذكر العيني بانه خطاب
 للفسيل في قوله : « تَأْتِ بَرِي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ » وترويح
 النبات : إذا طال تقيلي : كناية عن النمو والزهو .
 الاشموني ٤٦/٣ ، العيني على الاشموني ٤٦/٣ ، الصبان على
 الاشموني ٤٦/٣ .

(٣) (منه) : ساقطة من الاصل ، ش .

(٤) المثل موجود في الكتاب ١٤٣/١ ، فرائد الال ٣٢٨/١ ،
 الفاخر ص ٣٠١ .

(٥) في س : (عليكم) ، وهو تحريف .

(٦) ما بين القوسين ساقطة من ت .

(٧) (فقال) ساقطة من ش .

طَبِيرَ اللَّهُ شَيْئًا (١) ، وَمِنْهُ : { مَنْ آتَتْ زَيْدًا } (٢) ،
يُقَالُ لِمَنْ ذَكَرَ عَظِيمًا بِسُوءٍ وَلَمْ يَشَبَّهْ نَفْسَهُ (٣) بِرَجُلٍ عَظِيمٍ ،
وَلَيْكَ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ لَفْظُ زَيْدٍ ، وَلَيْكَ أَنْ تَذَكَّرَ اسْمَ ذَلِكَ الرَّجُلِ •
وَمِنْهُ مَرَّةً حَبًّا إِلَى آخِرِهِ ، وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ بِمَعْنَى الدُّخَانِ ،
فَلَوْ قِيلَ إِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، قَالَ صَوَابًا ، (وَإِنْ تَأْتِي فَأَهْلُ
الَّيْلِ وَأَهْلُ النَّهَارِ) (٤) ، أَيْ فَأَتَتْكَ تَأْتِي وَمَعْنَاهُ الْأَكْرَامُ ، لِأَنَّ
الْمَرْءَ يُكْرَمُ فِي أَهْلِهِ لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَيَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ أَنَّهُ كَثُرَ
حَتَّى صَارَ مَعْلُومًا وَجَرَى مِثْلًا أَوْ كَالْمَلِكِ لِكَثْرَتِهِ •

مَا أَضْمَرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيعَةِ التَّفْسِيرِ

(فصل) قوله : وَمِنْ الْمَنْصُوبِ بِاللَّاتِمِ إِضْمَارُهُ مَا أَضْمَرَ
عَامِلُهُ عَلَى شَرِيعَةِ التَّفْسِيرِ •

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ : ضَابِطُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَبَعْدَهُ فِعْلٌ
أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ مُسَلَّطٌ عَلَى ضَمِيرِ ذَلِكَ الْاسْمِ مِنْ (٦) جِهَةِ
الْمَفْعُولَةِ ، أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِضَمِيرِهِ لَوْ سَلَّطَ عَلَى الْأَوَّلِ لَكَانَ مَعْمُولًا
لَهُ ، وَمِنْهُمَا رَفَعْتُ فَعَلِي الْإِبْتِدَاءَ ، وَإِذَا نَصَبْتُ فَعَلِي تَقْدِيرَ فَعَلٍ ،

- (١) رَوَايَةُ الْفَاخِرِ : (كُنْ أَبْنَى آيَ طَبِيرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
شَيْئًا) وَهُوَ تَابِعٌ لِكَلَامِ الْحَطِيبَةِ لِابْنِ الْعَصَامَةِ ص ٣٠٢ •
(٢) مِثْلُ يُقَالُ لِمَنْ يَذْكُرُ عَظِيمًا بِسُوءٍ ، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ
١٩٣/٣ ، الصَّبَانُ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ١٩٣/٣ •
(٣) (نَفْسُهُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ •
(٤) (أَهْلٌ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، ت •
(٥) الْمِثْلُ موجودٌ فِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ١٩٣/٣ ، حَاشِيَةُ الصَّبَانِ عَلَى
الْأَشْمُونِيِّ ١٩٣/٣ •
(٦) فِي ل : (عَلَى) ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَحْسَنَ •

فإذا نصبت في مثل زيداً ضربته فالتقدير 'ضربتُ زيداً' ، وفي مثل زيداً مررت به جاوزتُ زيداً مررت^(١) به ، وفي مثل زيداً ضربت أخاه أهنتُ [زيداً]^(٢) ، وفي مثل زيداً سميت به لاسم ، فقيس على ذلك ، وزعم المبرد أن الرفع في قوله^(٣) :

١١٩- إذا ابنُ أبي موسى [بلالٌ] بَلَّغْتَهُ^(٤)

يتقدير فعل رافع ، كأنه قيل إذا بلغ لا على الابتداء^(٥) ، ويلزمه أن يجيز مثله في غيره . ثم هو ينقسم إلى أقسام : ما يختار فيه الرفع ، وما يختار فيه النصب ، وما يستوي فيه الأمران ، ومنه ما يجب فيه النصب ، فأما الموضع الذي يختار فيه الرفع فإن يكون مجرداً عن القرائن التي يذكرها في باب الأقسام ، كقولك : زيدٌ ضربته ، وأما الموضع الذي يختار فيه النصب^(٦) فإن يقع بعد الاستفهام وحرف النفي ، وإذا ، وحيث ، وإن تعطف

(١) (مررتُ به) ساقطة من ل ، ت .

(٢) (زيداً) زيادة عن ل ، واثباتها أحسن .

(٣) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة بن

أبي موسى الأشعري يخاطب ناقلته بها أي إذا بلغت به المبعوح

يستغني عنها فتجزر ، الكتاب ٤٢/١ ، المقتضب ٧٧/٢ ،

الخصائص ٣٨٠/٢ ، المغني ٢٦٩/١ ، الخزائن ٤٥٠/١ ،

اساس البلاغة ٢٨٧/٢ ، الديوان ٣٩ . وعجزه : (فقام

يفأس بين وصليك جازر) .

(٣)

(١)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١١)

(١٢)

(١٣)

(١٤)

(١٥)

(١٦)

(١٧)

(١٨)

(١٩)

(٢٠)

(٢١)

(٢٢)

(٢٣)

(٢٤)

(٢٥)

(٢٦)

(٢٧)

(٢٨)

(٢٩)

(٣٠)

(٣١)

(٣٢)

(٣٣)

(٣٤)

(٣٥)

(٣٦)

(٣٧)

(٣٨)

(٣٩)

(٤٠)

(٤١)

(٤٢)

(٤٣)

(٤٤)

(٤٥)

(٤٦)

(٤٧)

(٤٨)

(٤٩)

(٥٠)

(٥١)

(٥٢)

(٥٣)

(٥٤)

(٥٥)

(٥٦)

(٥٧)

(٥٨)

(٥٩)

(٦٠)

(٦١)

(٦٢)

(٦٣)

(٦٤)

(٦٥)

(٦٦)

(٦٧)

(٦٨)

(٦٩)

(٧٠)

(٧١)

(٧٢)

(٧٣)

(٧٤)

(٧٥)

(٧٦)

(٧٧)

(٧٨)

(٧٩)

(٨٠)

(٨١)

(٨٢)

(٨٣)

(٨٤)

(٨٥)

(٨٦)

(٨٧)

(٨٨)

(٨٩)

(٩٠)

(٩١)

(٩٢)

(٩٣)

(٩٤)

(٩٥)

(٩٦)

(٩٧)

(٩٨)

(٩٩)

(١٠٠)

(١٠١)

(١٠٢)

(١٠٣)

(١٠٤)

(١٠٥)

(١٠٦)

(١٠٧)

(١٠٨)

(١٠٩)

(١١٠)

(١١١)

(١١٢)

(١١٣)

(١١٤)

(١١٥)

(١١٦)

(١١٧)

(١١٨)

(١١٩)

(١٢٠)

(١٢١)

(١٢٢)

(١٢٣)

(١٢٤)

(١٢٥)

(١٢٦)

(١٢٧)

(١٢٨)

(١٢٩)

(١٣٠)

(١٣١)

(١٣٢)

(١٣٣)

(١٣٤)

(١٣٥)

(١٣٦)

(١٣٧)

(١٣٨)

(١٣٩)

(١٤٠)

(١٤١)

(١٤٢)

(١٤٣)

(١٤٤)

(١٤٥)

(١٤٦)

(١٤٧)

(١٤٨)

(١٤٩)

(١٥٠)

(١٥١)

(١٥٢)

(١٥٣)

(١٥٤)

(١٥٥)

(١٥٦)

(١٥٧)

(١٥٨)

(١٥٩)

(١٦٠)

(١٦١)

(١٦٢)

(١٦٣)

(١٦٤)

(١٦٥)

(١٦٦)

(١٦٧)

(١٦٨)

(١٦٩)

(١٧٠)

(١٧١)

(١٧٢)

(١٧٣)

(١٧٤)

(١٧٥)

(١٧٦)

(١٧٧)

(١٧٨)

(١٧٩)

(١٨٠)

(١٨١)

(١٨٢)

(١٨٣)

(١٨٤)

(١٨٥)

(١٨٦)

(١٨٧)

(١٨٨)

(١٨٩)

(١٩٠)

(١٩١)

(١٩٢)

(١٩٣)

(١٩٤)

(١٩٥)

(١٩٦)

(١٩٧)

(١٩٨)

(١٩٩)

(٢٠٠)

(٢٠١)

(٢٠٢)

(٢٠٣)

(٢٠٤)

(٢٠٥)

(٢٠٦)

(٢٠٧)

(٢٠٨)

(٢٠٩)

(٢١٠)

(٢١١)

(٢١٢)

(٢١٣)

(٢١٤)

(٢١٥)

(٢١٦)

(٢١٧)

(٢١٨)

(٢١٩)

(٢٢٠)

(٢٢١)

(٢٢٢)

(٢٢٣)

(٢٢٤)

(٢٢٥)

(٢٢٦)

(٢٢٧)

(٢٢٨)

(٢٢٩)

(٢٣٠)

(٢٣١)

(٢٣٢)

(٢٣٣)

(٢٣٤)

(٢٣٥)

(٢٣٦)

(٢٣٧)

(٢٣٨)

(٢٣٩)

(٢٤٠)

(٢٤١)

(٢٤٢)

(٢٤٣)

(٢٤٤)

(٢٤٥)

(٢٤٦)

(٢٤٧)

(٢٤٨)

(٢٤٩)

(٢٥٠)

(٢٥١)

(٢٥٢)

(٢٥٣)

(٢٥٤)

(٢٥٥)

(٢٥٦)

(٢٥٧)

(٢٥٨)

(٢٥٩)

(٢٦٠)

(٢٦١)

(٢٦٢)

(٢٦٣)

(٢٦

هذه الجملة على [جملة] (١) فعلية (٢) ، وأما الموضع الذي يستوي فيه الأمران فإن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية (٣) ذات وجهين ، كقولك : زيدٌ ضربته وعمروٌ أكرمه ، وأما الموضع الذي يجب فيه النصب فإن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل ، كقولك : إن زيداً نكرمه (٤) ، أكرمك ، فأما قولك : زيدٌ قامَ وزيدٌ ضربَ وشبهه فليس من هذا الباب ، وليس فيه إلا الرفع ، لأن الفعل لم يتسلط على الضمير على جهة المفعولية وإنما سُلطَ على جهة الفاعلية ، وإنما اختير الرفع في القسم الأول ، لأنه إذا ارتفع ارتفع بالابتداء ، وإذا انتصب انتصب بفعل مضمر دل عليه ما بعده ، وليس معه قرينة تقوي أمر الإضمار فيه فكان حمله على ما لا إضمار فيه أولى ، فلذلك كان زيدٌ ضربته أحسن من قولك : زيداً ضربته ، وإنما حسن (٥) النصب في الوجه الثاني ، لوجود قرائن تقضي تقدير الفعل (٦) ، ليتوفر عليها ما يقتضيه ، وأولى من ذلك الاستفهام كقولك : أزيداً ضربته ؟ لأن الاستفهام بالفعل أولى ، فكان تقدير الفعل (٧) أولى فكان النصب أولى ، فكذلك كان أزيداً ضربته ؟ أحسن من قولك (٨) : أزيدٌ ضربته ؟ وليس هل زيداً ضربته ؟ مثل أزيداً ضربته ؟ لا في الرفع ولا في

- (١) (جملة) زيادة عن ل ، س .
 (٢) في ت ، ب : (على جملة ذات وجهين كقولك زيدٌ ضربت وعمروٌ أكرمه) ، وهو خطأ .
 (٣) (فعلية) : ساقطة من و ، ش ، س ، ت .
 (٤) في ش : (أكرمه) ، وهو تحريف .
 (٥) في ل ، ب ، ت ، س : (اختير) ، وما أثبتناه أصح .
 (٦) في ر (فكان تقدير الفعل) ، ولا يستقيم معها المعنى .
 في ت ، ل (لتتوفر عليه أولية ما يقتضيه أولى فكان تقدير الفعل أولى) ، وهو متناقض .
 (٧) (قولك) ساقطة من : ش .
 (٨)

النصب ، لاقتضائها لفظ الفعل ، فلذلك كان (١) شاذاً بخلافه في
 الهمزة لتصرفهم فيها ، أو لأن (هَلْ) في أصلها بمنزلة (قَدْ) ،
 وأمثلة بقية القسم سواء ، ومنه عطف الجملة المتكسمة فيها على
 جملة فعلية ، وذلك أنك إذا قدرت الفعل (٢) في الثانية تناسب
 الجملتان في كونهما فعليتين ، (فكان تقدير الفعل أولى ليحصل
 التناسب فكان نصب أولى ، وإنما حسن الرفع مع [٣٩ و]
 ما تقدم مع الجملة الفعلية) (٣) ؛ لأنها انتقطع ما بعدها عما قبلها ،
 وكذلك (إذا) التي للمفاجأة ، وإذا نصب مثل قوله تعالى : { وأما
 ثمود فهديناهم } (٤) على القراءة الشاذة (٥) ، فالتقدير (وأما
 هدينا (٦) ثمود فهديناهم) ، لأن الفعل لا يليها ، ورؤي قوله (٧) :

١٢٠- فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ
 فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رُوبَى نِيَامَا

- (١) في ل (هَلْ) .
 (٢) (الفعل في الثانية) ساقطة من ش .
 (٣) ما بين القوسين ساقط من ر .
 (٤) سورة فصلت الآية : ١٧ .
 (٥) عن الحسن (وأما ثمود) بفتح الدال بلا تنوين وافقه
 المطوعي هنا خاصة بخلفة وعنه أيضا بالرفع والتنوين وافقه
 الشنبرودي فيه ، والجمهور على ضم الدال بلا تنوين على
 الابتداء والجملة بعده خبره ، وهو متعين عند الجمهور لأن أمّا
 لا يليها الا الابتداء فلا يجوز فيه الاشتغال الا على قلة كما قال
 السمين . اتحاف فضلاء البشر ص ٣٨١ .
 (٦) (هدينا) ساقطة من ت ، وفي ل ، ش : (فهديناهم) ، وفي
 ر : (فهديناهم فهديناهم) .
 (٧) البيت لبشر بن أبي جازم ، روي : الخشاء الانفس لمخالطة
 النعاس ، الكتاب ٤٢/١ ، نصوص في النحو العربي للدكتور
 يعقوب بكر ص ٣٣ ، اساس البلاغة ١٩٨/١ ، الديوان
 ص ١٩٠ .

بالرفع والنصب ، وقد توهم قوم النصب بعد أمّا لاقتضائها الفعل لما فيها من [مضي] ^(١) لشرط ، وليس بشيء ، لأنه يستلزم اختياره ، وهو ضعيف مع تقدم الجملة الفعلية فهو في غير ذلك أجدر . وأمّا الموضع الذي يستوي فيه الأمران فإن تكون الجملة الأولى ذات وجهين : مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية ، والنصب على تأويل الفعلية ، فإن زعم زاعم أن هذا المعنى يقتضي تقابلها فيرجع الأمر إلى ما كان عليه وهو اختيار الرفع ، والجواب أن قرينة النصب أقوى من قرينة الرفع لقربها من الثانية ؛ لأن الفعلية منهما هي التي تلي الثانية فلما رجحت ^(٢) عليها قابل ما فيها من الرجحان ذلك الأصل وقابلت هي باعتبار نفسها بالجملة الاسمية ، فاستوى الأمران لذلك ، فلذلك كان زيد قام وعمر أكرمته ، مستويان . وأمّا القسم الرابع الذي يجب فيه النصب ، فلأنه ولي الجملة ^(٣) ما لا يجوز أن يكون بعده إلاّ الفعل فوجب تقدير الفعل بعده لما يقتضيه ، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب إذ الرفع لا يكون إلاّ بالابتداء ، وقد تبين أن الموضع موضع لا يقع فيه المبتدأ كقولك : إن زيداً أكرمته أكرمته ، ألا ترى أنك ^(٤) لو رفعت المبتدأ بعد حرف الشرط ، وهو غير جائز ، فوجب تقدير الفعل ، والفرض أنه متعدد فوجب تقديره متعدياً إليه فوجب نصبه لتعلقه به تعلق المفعولية ، ولذلك وجب نصب مثل قوله ^(٥) :

- (١) (معنًى) زيادة عن ر .
 (٢) في ر : (الفعلية) .
 (٣) في ش : (فلا يجوز) ، وهو تحريف .
 (٤) في و : (إذا قلت) ، وهو خطأ .
 (٥) البيت للنمر بن تولب من قصيدة يصف بها نفسه ويعاتب زوجته على لومها له وتمامة : (وإذا هلكك فعينك ذلك =

١٢١- لا تجزعي إن منفساً أهلكته

وكذلك هلاً زيداً ضربته ! وما كان مثله ، وأما قولهم : زيد قام وزيد ضرب ، فليس من هذا الباب ، إذ ليس متمسكاً على ضمير الأول ولا على ما يتعلق به تسلط المفعولية ، وما كان كذلك فليس من هذا الباب ، وحكمه أن يكون مبتدأً إن لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل على المختار (١) ، وفاعلاً على الوجوب إن كان معه ما يرجح تقديره ، فالأول كقولك : زيد قام ، والثاني كقولك (٢) : أزيد قام ؟ والثالث كقولك : إن زيد قام (٣) ، فالذي أوجب النصب على جهة المفعولية في قولك : إن زيداً ضربته هو الموجب الرفع على القابلة في قولك : إن زيد قام ، لأن الموضع موضع يجب فيه النصب بتقدير الفعل ، وإذا وجب تقدير الفعل كان الاسم مفعولاً على حسب ما يقتضيه ، فلذلك يتعين النصب إن زيداً ضربته ، وتعين الرفع في إن زيد قام .

حذف المفعول به

(فصل) وحذف المفعول به كثير ، وهو في ذلك على نوعين : إلى آخره .

فأجزعي (، المقتضب ٧٦/٢ ، ابن يعيش ٨٢/١ ، المغني ١٦٦/١ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٧٢ ، ابن عقيل ٤٤١/١ ، العين ٥٣٥/٢ ، الخزانة ١٥٢/١ ، الديوان ص ٧٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩٤ .

- (١) (على المختار) ساقطة من : ر .
- (٢) في و : (إن) وهو وهم .
- (٣) (والثالث كقولك إن زيد قام) ساقطة من ب .

قال الشيخ : ذلك على نوعين : تارة يحذف فيعلم من يرجع إليه ، وتارة لا يعلم من يرجع إليه ، فالنسم الذي يعلم من يرجع إليه على ضربين : مضمير وقد تقدم ما يقتضيه المضمير الواقع مفعولاً في صلة الذي ، أو خبر المبتدأ ، أو صفة الموصوف ، أو حال ذي الحال ، أو مفعول ظاهر غير مضمير ، فلا يكون إلا في سياق النفي [فيعم^(١)] كقوله تعالى : { لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ } (٢) ، لأنه إذا قدر لا تقدموا شيئاً كان نكرة في سياق النفي فيعم الجنس ، والجنس معلوم .

وأما القسم الثاني ، فهو على ضربين : ضرب يتقدر المفعول به من حيث الجملة كقولك : ضربت ، فهذا لا يعلم لا بالتخصيص ولا بالتعميم ، ولكن يتقدر مضمراً لا غير . واقسم الآخر أن يكون المتكلم [٣٩ ظ] قسداً إلى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه كقولهم : فلان يعطي ويمنع كأنه قول : يوقع الاعطاء ويوقع المنع فيجعل المفعول به نسياً منسياً كأنه من جنس الأفعال غير المتعدية .

المفعول فيه

قال : إنما لم يذكر حده لما في لفظ المفعول فيه من الدلالة عليه فكأنه قال : المفعول فيه هو الذي فعل فيه الفعل ، قوله : « وكلاهما ينقسم إلى مبهم وموقت » ، فنقسم ظرف الزمان والمكان إلى مبهم وموقت ، والذي يقع ظرفاً من المكان ليس إلا المبهم ، ولا يستقيم تقسيمه الظروف الزمانية والمكانية مطلقاً إلى مبهم وموقت .

(١) (فيعم) : زيادة من ش .
(٢) سورة الحجرات الآية : ١ .

ثم اختلفت عبارات النحويين في تعريف المبهمة والموقت^(١) ، فمنهم من ظن أن المبهمة هي النكرة والموقت هو المعرفة ، وهذا فاسد ظاهر الفساد ، ووجه الفساد قولنا : باتفاق ضربته مكانك ، وهو معرفة ، ولو كان موقتا لم يسمح أن يقع ظرفا ، ومنهم من ظن أن الموقت هو المحدود ، والمبهمة غير المحدود ، وهو غير منسقيم ؛ لأن الفرسخ والبريد وما أشبههما من الظروف محدودة بقياس مخصوص ، وهو يتصعب انتصاب الظروف بلا خلاف ، ولو كان الظرف الموقت هو المحدود لامتنع نصب هذه على الظروف ، ومنهم من قال : إن الموقت هو الذي له اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهمة ما له اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه ، وهذا هو الذي يطرد ، والدار على هذا موقت والفرسخ مبهم ؛ لأن الدار لها اسمها^(٢) من جهة ما دخل في مسماه من البناء والسقف وغيره ، والفرسخ له اسمه باعتبار قياس غير^(٣) داخل في مسماه ، ثم لم يستثن من الموقت في كونه يقع^(٤) ظرفا إلا قولهم : ذهبت الشام بلا خلاف ، ودخلت الدار^(٥) باعتبار كل موقت ، هذا قول أكثر النحويين ، وقال بعضهم : بل الدار مفعول به^(٦) ، والخلاف مبني على أن دخلت هل^(٧) هو متعد أو غير متعد ، فمن قال : هو غير متعد حكم بأن الدار ظرف ، ومن قال : إنه متعد حكم بأن الدار

-
- (١) (والموقت) ساقطة من : ش .
(٢) في ش : (اسمه) ، وهو خطأ .
(٣) في ر : (ليس) ، وهو خطأ .
(٤) (يقع) ساقطة من و .
(٥) (الدار) ساقطة من : ل .
(٦) (به) ساقطة من : ر .
(٧) (هل) : ساقطة من و .

مفعول به ، فمن قال : إنه غير متعدي قال : لأن ضده خرجت ،
 وخرجت غير متعدي باتفاق كذلك دخلت ، ومن قال : إنه
 متعدي ، قال : المتعدي هو الذي لا يُعقل إلا بتعلق وغير المتعدي
 هو الذي يُعقل بنفسه من غير متعلق ، وهذا لا يفهم إلا
 بتعلق ؛ لأنك لو قدرت انتفاء المدخول إليه عن الذهن لم يفهم
 معنى الدخول ، كما أنك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب عن
 الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام ^(١) ، فانك لو قدرت
 انتفاء الموضع عن الذهن لفهم معنى القيام ^(٢) ، ^(٣) ، فليس الموضع
 باعتبار القيام كالموضع باعتبار الدخول عند هؤلاء إذ قيل معنى
 القيام مع الدخول عن الموضع ولم يُعقل معنى ^(٤) الدخول ^(٥) مع
 الدخول عن الموضع فدل على أنه متعدي .

ثم قال : ومنها ما يستعمل اسماً ^(٦) وظرفاً ، وهو ما جاز أن
 تعقب عليه العوامل كما ذكر . ومنها ما لا يستعمل إلا ظرفاً
 ولا يعرف إلا بالسماع . ووجه الحكم عليه بأنه لا يستعمل
 إلا ظرفاً هو أنه كثير في استعمالهم ولم يجيء إلا منصوباً على
 الظرفية فدل ذلك على أنه لو كان ممّا يقع غير ظرف لوقع في
 كلام ما غير ظرف فكما أن سقياً ورعياً في المصادر كذلك ،

- | | |
|-----|----------------------------------|
| (١) | في و : (القياس) وهو تحريف . |
| (٢) | في و : (القياس) وهو تحريف . |
| (٣) | في ش : (مع الدهول عن الموضع) . |
| (٤) | (معنًى) ساقطة من ل ، ت ، ش . |
| (٥) | في س : (الدهول) ، وهو تصحيف . |
| (٦) | (اسماً) ساقطة من ر . |

والأمثلة (١) ، قوله : « سرنا ذات (٢) مرة » وشبهه * وقوله :
« ومثله عند سوى وسواء في الالكنة » ، إلا أن (عند)
تدخل عليها (من) فلم تلزم الظرفية ، وأما (سوى وسواء)
فللناس فيهما مذهبان : أحدهما أنه بمعنى (غير) ، فتعرب
كغير (٣) ، ومذهب سيبويه أنها منصوبة على (٤) الظرفية أبداً ولا
تستعمل غير ظرف (٥) والدليل على ذلك أن (سواء) لم تجيء
إلا منصوبة إلا فيما شذ من قولهم (٦) :

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَاكِكَ ١٢٢-
إذ لم يستعمل إلا منصوبة فذلك ما أردناه من كونها غير
متصرف ، وسوى مثلها ولا قائل بالفرق ، وبيان الظرفية فيها هو أن
العرب تجري الظروف المعنوية المقدرة [٤٠ و] مجرى الظروف
الحقيقية ، فيقولون : جلس فلان مكان فلان ، وأنت عندي مكان

- (١) في ل : (والامثلة مذكورة في الكتاب ، ولا يستقيم مع السياق والمعنى *
(٢) في و : (مرة مرة) وهو وهم *
(٣) مذهب الكوفيين : إن سوى تكون اسماً وتكون ظرفاً ، ومذهب البصريين لا تكون إلا ظرفاً الانصاف ٢٩٤/١ *
(٤) على : ساقطة من و ، ش ، ل ، ت ، ب ، س *
(٥) قال سيبويه : سوى لا يكون اسماً إلا في الشعر ، قال بعض العرب : لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة غير ، الكتاب ٢٠٣/١ *
(٦) البيت للاعشى في ديوانه صدره : (تَجَانَفَ عَنْ جُلّ اليمامة ناقتي) * تَجَانَفَ : مالت ، أو انحرفت ، (جُلّ) في الديوان : أي جميع أنحاء اليمامة ، وفي غيره جَوّ : اسم مكان * الكتاب ١٣/١ ، ٢٠٣ ، الديوان ص ٨٩ ، المقتضب ٣٤٩/٤ ، الاضداد في اللغة ص ٣٣ ، ابن يعيش ٨٤/٢ ، الانصاف ٢٩٥/١ ، ما يقع فيه التصحيف ص ٢٩٧ ، اساس البلاغة ٧٣/١ ، الحجة للفارسي ١٨٧/١ *

فلان^(١) ، ولا يضمنون إلا منزلة في الذهن مقدرة فينبونه نصب الظروف الحقيقة فكذلك إذا قالوا : مررت برجل سيواك وسوائك ، إنما يعنون مكنك وعوضاً منك من حيث المعنى فانتصب ذلك الانتصاب ، وأما حجة من قال : إنها بمعنى غير يعثورها الأعراب على اختلاف وجوهه فالتنقل والمضى ، أما المعنى فقولهم : مررت برجل سيواك مثل قولهم : مررت برجل غيرك^(٢) ، وأما النقل فقول الشاعر^(٣) :

١٢٣- وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ أَنْ
دَنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وتقول : ما ضربت سيواك وما جاني سيواك ، والجواب ما ذكرناه من أن سواء لا يستعمل إلا منصوبة ، ومجيئها لمعنى غير منصوبة^(٤) ، ثماد ، ولا قائل بالفرق بينه وبين سوي ، (وما ذكروه من المعنى مردود ؛ لأنه يؤدي إلى رفع سواء^(٥))^(٦) ، ولم يستعمل ، فرده إلى الظرف أو إلى ليوافق كلام العرب ، وإن كان مخالفاً للظاهر ،

-
- (١) (وانت عندي مكان خلاف) ساقطة من ت .
(٢) الانصاف ٢٩٤/١ ، ٢٩٦ .
(٣) البيت للفند الزماني - شهل بن شيبان - من قصيدة قالها في حرب البسوس ، دَنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا : فعلنا بهم مثل فعلهم بنا ، فقد ورد سِوَى فاعل وبذلك خرج عن الظرفية ،
الاشموني ١٥٩/٢ ، ابن عقيل ٥١٩/١ ، شرح التبريزي على ديوان اشعار الحماسة لابي تمام ١٣/١ ، الخزائن ٥٧/٢ ،
العيني ١٢٢/٣ ، مشاهد الانصاف ص ١٢٥ .
(٤) في ل : (استعمال ضمير المذكر اي منصوباً مجيئة منصوباً) .
(٥) في ل : (سِوَى) ، وهو تحريف .
(٦) ما بين القوسين ساقط من ش .

وأما البيت وغيره من الكلام فهو صفة لموصوف محذوف وذلك
المحذوف هو الذي دخل عليه العامل ووجهه ما تقدم لما يلزم من
رفع سواء (١) وخفضها ، ولسم يأت فحمله على وجهه يوافق
استعمالهم ، وإن كان بعيداً أو لى من حمله على وجهه يخالف
استعمالهم ، وإن كان قريباً ولا خلاف في هذا الأصل .

قوله : ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الاحيان
تقول : سير عليه طويلاً .

قال : إنما اختير فيه النصب ؛ لأن في مخالفة النصب خروجاً
عن القياس من وجهين : أحدهما حذف الموصوف وأقامة الصفة
مقامه ، والآخر وقوعه موقع الفاعل إذا قلت : سير عليه كثيراً .

(فصل) وقوله : وقد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام الى
آخره . ثم مثل بقوله : مقدم الحاج .

قال الشيخ رحمه الله : تقدم الحاج عندي لا يليق أن
يمثل به هنا ؛ لأنه يحتمل أن يكون مصدراً ويحتمل أن
يكون زماناً بأصل وضعه ؛ لأن مفعلاً من يفعل يكون للزمان
ويكون للمصدر فجعله هنا للمصدر بالأصالة معدولاً عنه الى
الظرف خروجاً عن القياس ، والمثل بالمشال مستدلاً على حكم
إدغام لا يمثل بما هو علي خلاف ما ذكر عنه ظاهراً ، بل ولا
يحتمل ، وهذا هو على حذف المضاف مع كونه مجزواً .

(١) في ل : (سوي) ، وهو تحريف .

(٢) في و : (لأن) وهو تحريف .

قوله : وقد يذهبُ بالظرفِ عن أنْ يُقدَّرَ فيه معنى فسي

إتساعاً •

قال الشيخ : إِنَّمَا تُنْصَبُ عَلَى الظرفِ الأسماءُ الظاهرةُ دونَ
المضمرة كقولك : خرجتُ يومَ الجمعة ، ولا تقول : يومَ الجمعةِ
خرجتُ على أنْ يكونَ التفسيرُ ظرفاً ، وسره هو أنهم قصدوا إلى
أنْ يكونَ في المفظِ إشعارٌ بالظرفية ، فعلى هذا إذا قلت : يومَ
الجمعةِ خرجتُ كانَ جارياً مجرى المفعولِ بهِ على الاتساعِ ، ولا
يُتَّسَعُ إِلَّا فيما كانَ لهُ شبهٌ مما يتعدى إلى مثله ، فلذلك اتَّسَعَ
في غيرِ المتعدي تشبيهاً لهُ بالمتعدي إلى واحدٍ ، فقليلُ اليومِ خرجتُ
تشبيهاً بقولك : زيدا ضربتهُ ، وفي المتعدي إلى واحدٍ تشبيهاً لهُ
بالمتعدي إلى اثنين ، فقليلُ اليومِ ضربتهُ زيدا تشبيهاً بقولك : زيدا
أعطيتهُ درهماً ، ولم يُتَّسَعْ في المتعدي إلى ثلاثةٍ فلا يُقالُ : اليومِ
أعطيتهُ زيدا عمراً قائماً ؛ لأنَّه ليس في كلاهما متعدٍ إلى أربعةٍ حتَّى
يُشَبَّهَ هذا بهِ في الاتساعِ ، واختلفَ في المتعدي إلى اثنين هل
يُتَّسَعُ فيه في الظرفِ أو لا ؟ فأجازَ بعضهم اليومِ أعطيتهُ زيدا
درهماً ، تشبيهاً بقولهم : زيدا أعلمتهُ عمراً قائماً ، ومنعهُ بعضهم ؛
لأنَّ المتعدي إلى ثلاثةٍ قليلٌ محصورٌ بخلافِ المتعدي إلى واحدٍ أو
اثنين فلا يلزمُ من إتباعهم فيما كنَ [٤٠ ظ] مشبههُ كثيراً إتساعهم
فيما كانَ مشبههُ قليلاً • قوله : ويضافُ إليه (١) • [كقولك (٢) :

(١) (قوله ويضاف إليه) ساقطة من ش ، وفي ر (قوله
ويضاف إليه المبتدأ) •

(٢) هذا الرجز لم أجد أحداً من النحويين كمله أو نسبه ، وقد
ذكره سيبويه في كتابه ١/٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، وهو من إضافة
سارق إلى الظرف إتساعاً ، ابن يعيش ١/٤٦ ، الخزائنة
١/٤١٥ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٥ ، الحجة
للفارسي ١/١٤ •

١٢٤- يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ (١)

قال : وهذا متمحض للمفعول به إسماعاً ؛ لأن المضاف إليه إما أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به ، ولو كان مفعولاً فيه لكان منصوباً فهذا ممّا يقوّي استعمالهم مفعولاً به . قوله : « ويضمّر عامله على شريطة التفسير » وضابطه أن يتقدّم ظرفٌ وبعده فعلٌ أو ما هو في معنى الفعل كقولك يوم الجمعة أنت (٢) ضاربٌ فيه ، مبسوطٌ على ضمير ذلك الظرف بإظهار « في » إذ لو لم تظهر « في » لكان متبعاً فيه كما تقدّم في الفصل الذي قبله (٣) .

المفعول معه

قال صاحب الكتاب : هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع .

قال الشيخ : (قوله هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع) (٤) إنما يكون معرفاً لما هو موجود فيما يتكلم به متكلم ، فأمّا إذا قصد تعريف حقيقة لتمييز عند المنشيء للكلام لعطيه بعد تعقله ما يستحقه من الأعراب أفضى ذلك إلى الدور ؛ لأنّه إنّما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولاً معه ، وإذا حصل النصب حدّاً له فقد توقف كل واحدٍ منهما على الآخر ؛ لأنّه لا يتعقله حتّى يكون منصوباً ، ولا يكون منصوباً حتّى يتعقله ، وإنّما قال : هو المنصوب ؛ لأنّ ثمّ أشياء كثيرة الواو فيها (٥) بمعنى

- | | |
|-----|---|
| (١) | ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن ل وإثباتها أحسن . |
| (٢) | في ل : (جارج) ، وهو خطأ . |
| (٣) | في ل : زيادة سطر ونصف وهي من الحواشي . |
| (٤) | ما بين القوسين ساقط من ل . |
| (٥) | (فيها) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ل . |

مع ، ومع ذلك ليس مفعولاً معه ، كقولك : كل رجل وضعته ،
وما لأن زيدا وعمران ؟ قال : هو التصوب ليشتر به عن هذا .
قال الشيخ : شرط أن يكون مشتركاً بينه وبين فاعل قبله .
إما لفظاً وإما معنى ، فإن كان لفظاً فلا يخلو (١) إما أن يصحح
العطف أو لا ، فإن صحح العطف جاز الوجهان على السواء ،
كقولك : خرجت أنا وزيد ، وإن لم يصحح العطف فالنصب هو
الوجه كقولك : خرجت وزيداً ، وإن كان معنى فلا يخلو إما أن
يصحح العطف أو لا ، فإن صحح العطف فهو أولى كقولك : ما لزيد
وعمران ، وإن لم يصحح العطف فالنصب هو الوجه ، كقولك : مالك
وزيداً ؟ وإن صحح العطف على ضعف جاز النصب على ضعف (٢)
وقوله تعالى : { فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ } (٣) ، على
قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار أنه في المضى مشترك بينه وبين
فاعل (اجمعوا) ، وبإنه من وجهين : أحدهما أنه لو لم يكن لكان
مخطوفاً على (أَمْرَكُمْ) ولو كان مخطوفاً على (أَمْرَكُمْ) لكان
التقدير ' أَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَأَجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ ' (٤) ، ولا
يقال ' إِلَّا أَجْمَعْتُ أَمْرِي ، وجمعت شركائي ، والآخر ما ثبت
من قراءة يعقوب (٥) (شُرَكَاءُكُمْ) ، بالرفع ، وإذا اجتمع

- (١) انظر الاتصاف ٢٤٨/١ .
(٢) (اجازة النصب على ضعف) ساقطة من ر .
(٣) سورة يونس الآية : ٧١ .
(٤) ما بين القوسين ساقط من ر .
(٥) فيعقوب قرأ برفع الهمزة عطفاً على الضمير المرفوع المتصل
باجمعوا ، وحسنه الفصل بالمفعول ، ويجوز أن يكون مبتدأ
حذف خبره والباقيون بالنصب نسقاً على أمركم .
اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٣ .

قراءتان لأحدهما تأويلان : أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان
جملة على الموافق أولى لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني والأصناف
اتفاقهما [والله أعلم بالصواب] (١) .

لفعل له

قال صاحب الكتاب : هو علة الأقدام على الفعل .
قال الشيخ : قياس قوله في المفعول معه أن يقول : هو
المنصوب لعل الأقدام على الفعل لأنه إذا لم يقل المنصوب دخل
تحت كل ما يكون علة ومن جملة المخفوض ففسد الحد ؛ لأن
كلامنا في المنصوبات .

قال الشيخ رحمه الله : كلما يذكر مفعولاً به من أجله فهو
علة الأقدام على الفعل فإذا قلت : ضربته تأديباً ، فالتأديب سبب
الضرب ، فإن قلت : كيف يكون الضرب سبباً لشيء ، وذلك
الشيء سبب له ونحن نقطع بأن الضرب سبب للتأديب ؟ فالجواب
أن التأديب له جهتان : هو باعتبار أحدهما سبب وباعتبار الأخرى
مسبب ، فباعتبار عقلية ومعلومية وفائدة سبب للضرب وباعتبار
وجوده مسبب للضرب . فالوجه الذي كان به سبباً غير الوجه
الذي كان به مسبباً ، وإنما يتقاضى أن لو كان سبباً مسبباً لشيء
واحد من وجه واحد فكل فعل هو سبب لوجود أمر فإن
معقولة ذلك الأمر سبب للأقدام على الفعل كقولك : أسلم تدخل
الجنة ، فالإسلام سبب لدخول الجنة ، ومعقولة دخول الجنة (٢)

(١) ما بين المعقوفين : زيادة من (١) .
(٢) (معقولة دخول الجنة) : ساقطة من ش .

وفائدته 'سبب' للأقدام على الاسلام ، وكذلك قولهم : ابن بناء
تستظل به ، فالبناء 'سبب' للاستظلال ومعقولة الاستظلال [٤١ و]
هو الحامل على البناء .

قال صاحب الكتاب : وله ثلاث شرائط الى آخره .

قال الشيخ : وإنما اشترط ذلك ليقوى معنى التعليل فيصح
حذف الحرف الدال عليه ، فوزانه وزان الطرف باعتبار حذف
« في » ، فشرطه أن يكون اسماً ظاهراً ليقوى أمر الطرفية فيصح
حذف « في » ، ووجه قوة التعليل عند وجود (١) هذه الشرائط
أنها الغالب في التعليلات فكان فيها تنبيه على التعليل ، فصحح حذف
اللام لما فيها من القوة ، فاذا فات شيء منها ضعفت دلالة التعليل
واحتجج الى حرف التعليل ، كما أنه اذا غيّر اسم الزمان الظاهر
بضمير أو إشارة وجب الاتيان بحرف الطرف ، كقولك : يوم
الجمعة خرجت فيه ، وخرجت في هذا اذا كانت الإشارة الى زمان ،
ولو قلت يوم الجمعة خرجته لم يستقيم إلا على الاتساع لا على
الطرف .

الحال

قال الشيخ : (قدّم شبه الحال على حده وأقسامه ولم يفعل
ذلك في غيره ؛ لأنه أول المشتبهات فنبّه على الابتداء بها فذكر
الشيء أول الأمر لذلك) (٢) وحده بقوله : « ومجيئها لبيان هيئة

(١) وجود : ساقطة من د .

(٢) في ل. ذكر مكان العبارة المحصورة بين القوسين كلاماً مخالفاً ،
لا يتفق مع المعنى .

الفاعل أو المفعول ، ؛ لأنَّ حدَّ الالفاظِ إِنَّمَا هو باعتبارِ موضوعِها ،
فيه يَتميزُ بعضها عن بعضٍ ، ولَمَّا كانَ موضوعُ الحالِ (١) على هذا
المعنى صَحَّ أَنْ نَجْعَلَهُ فَصْلاً لَهَا ، وَإِنْ كَانَتِ العبارةُ على غيرِ
اصطلاحِ المتكلمينَ في نظمِ الحدودِ ، إِلَّا أَنَّهُ على التحقيقِ مستقيمٌ ،
لأنَّ الغرضَ بالحدِّ تمييزُ المحدودِ وهو حاصلٌ بذلكَ حمولةً من
نظمِ اصطلاحِ المتكلمينَ ، وإذا قَصِدَ مجيئُهُ على المصطلحِ ، قيلَ
الحالُ هو اللفظُ الدالُّ على هيئةِ فاعِلٍ أو مفعولٍ ، وقد ائْتَرَضَ
على مثلِ ذلكِ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الصِّفَةُ فَيَكُونُ غَيْرَ مَطْرُودٍ ، وبيانُ
دخولِها أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي رَجُلٌ عَالِمٌ فَهُوَ لَفْظٌ دالٌّ على هيئةِ
فاعلٍ ، وَأَكْرَمْتُ رَجُلًا عَالِمًا فَهُوَ لَفْظٌ دالٌّ على هيئةِ مفعولٍ . فهذا
وَجِدَ فِيهِ الحدَّ ، وليسَ بالمحدودِ فَحَصَلَ أَنَّهُ غَيْرُ مائِثٍ .
وَأَجِيبْ عَنْهُ بِأَنَّ المرادَ من حدودِ الالفاظِ أَنْ يَكُونَ اللفظُ دالًّا
على ما ذَكَرُوا ، وَإِذَا كَانَ الحالُ هو الدالُّ على هيئةِ الفاعِلِ باعتبارِ
الوضعِ خَرَجَتِ الصِّفَةُ عَنْ ذَلِكَ ، لأنَّ قولَكَ : جَاءَنِي رَجُلٌ عَالِمٌ
لَا يَدُلُّ إِلَّا على هيئةِ ذاتٍ ، وَإِنَّمَا أُخِذَ كَوْنُهُ فاعِلًا مِنْ غَيْرِ
جَهَةِ دَلالَتِهَا بِخِلَافِ الحالِ فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ دالَّةٌ على هيئةِ فاعِلٍ أو
مفعولٍ بِنَفْسِهَا ، وَتَبَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ بِأَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ رَجُلٌ عَالِمٌ (٢) ،
فَتَجِدُ دَلالَةَ عَالِمٍ فِي مِثْلِ ذَلِكَ كَدَلالَتِهِ فِي ما تَقْدِمُ ، وَلَا (٣) تَقُولُ :
زَيْدٌ قائِمًا أَخوكَ ، لِانْتِفَاءِ الفاعِلِ والمفعولِ فَبَيَّنَ أَنَّ وَضْعَ الحالِ
لِلدَلالةِ على هيئةِ الفاعِلِ دالًّا عَلَيْهِ ، وَالصِّفَةُ دالَّةٌ على هيئةِ ذاتٍ
مطلقاً مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ ، وَقَدْ حَدَّ بَعْضُهُمُ الحالَ بِأَنَّ قَوْلَ : هُوَ اللفظُ
الَّذِي يُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ وَقُوعِ الفعلِ وَهُوَ فِي (٤) المعنى أَيْضاً مُسْتَقِيمٌ ،

(١) على : ساقطة من ل ، ت ، هـ ، ح ، ت .

(٢) في ت : (رَجُلٌ زَيْدٌ عَالِمٌ) ، وَهُوَ وَهُمْ .

(٣) في و : (وَتَقُولُ) وَهُوَ وَهُمْ .

(٤) في و : (الوَضْعُ) والكلامُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ مَعَهَا .

وإن كان الأول أوضح في باب الحدود لأنه ذكر فيه الماهية باعتبار الوضع ، لأن ماهية الالفاظ الموضوعات إنما هو باعتبار موضوعاتها ، وليس في هذا إلا ذكر اللازم ، وهو كيفية وقوع الفعل ، والحال في قولك : جاء زيد ركباً ، ليس ماهيتها في الوضع بيان كيفية وقوع الفعل وإنما موضوعها ذات قام بها المعنى المشتقة هي منه ، ولكنهم وضعوها وضعاً مقيداً بالفاعل خاصة فجاء ذلك من لازمها ، لا أنه من ماهية موضوعها ، وأما قول بعض النحويين في حدتها كل نكرة جاءت بعد معرفة (١) قد تم الكلام دونها فمما لا حاصل له ، لأن حد الالفاظ إنما يكون باعتبار مدلولاتها حسب ما تقدم ، وهذا الحد عري عن المعنى . وأما قوله : « قد تم الكلام » ، فليس أيضاً بمعنى يتعلق بمدلول الحال ، وإنما هو لأمر آخر يكون تبع (٢) الحال فتبين أن هذا الحد عري عن مدلول [٤١ ظ] الحال من حيث هو ، ثم [هو] (٣) فاسد حيث أننا نجد كثيراً من الالفاظ موافقة لما ذكر ، وليس بحال ، كقولك : ضربت رجلاً وضربت يوماً وضربت تأديباً وأشياء ذلك ، فكلها نكرة جاءت بعد معرفة قد تم الكلام دونها وليست بحال .

(فصل) قال الشيخ : نبه في هذا الفصل على أن الفاعل المقيد فعله بحال قد يكون فاعلاً لفظاً ومعنى ، وقد يكون فاعلاً معنئ لا لفظاً وكذلك المفعول . فقال : والفاعل فيها إما فعل أو شبهه من الصفات أو معنئ فعل . فالفعل معروف وشبهه ، أعني به اسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة بهما والمصدر ، وهذه

- (١) في ش : (و) .
 (٢) في ر : (تبغ) وهو تصحيف .
 (٣) (هو) زيادة عن ب .

مُنَزَّلَةٌ منزلة الفعل في أن الفاعل المفعول (١) بها لفظاً ومعنى ،
وأمّا معناه فهو الذي يكون به صاحب الحال فاعلاً معنويّاً ومفعولاً
معنويّاً لا لفظيّاً ، فمثال الفاعل قولك : زيد في الدار قائماً ، فقائماً
حال من الضمير في (في الدار) ، لأنّه في المعنى فاعل فصيح أن
يُقَيَّدَ باعتبار ما هو في المعنى فاعل له وكذلك قوله تعالى : { فَمَا
لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ } (٢) ؛ لأنّ المعنى ما يصنعون
(فمعترضين) حال من الضمير باعتبار كونه فاعلاً في المعنى فصيح
تقييده لذلك ، ومثال المفعول قولهم : هذا زيد قائماً ، { وَهَذَا
بِعَمَلِي شَيْخًا } (٣) ، فقائماً وشيخاً (٤) حال من المشار إليه ؛ لأنّه
مفعول في المعنى فصيح تقييده لذلك ، لأنّ التقدير أشير إليه في
حال كونه قائماً ، ولولا ذلك لم يستقم الحال ، ألا ترى أنّك لو
قلت : زيد قائماً أخوك لم يستقم ، ولو قلت : هذا قائماً أخوك
لاستقام ، ومثّل (٥) أيضاً في المعنوي بليت ولعلّ وكان ، لأنّها
ليست بأفعال ، وإنّما هي مشبهة بها ، وإذا قيّد منصوبها ومرفوعها
بالحال كان مقيداً باعتبار معناها الذي أشبهت به الفعل ، فكان
معنويّاً لذلك ، فاذا قلت : كأنّ زيداً الأسد راكباً ، كأنّ (راكباً)
حالاً من زيد ، لأنّ المعنى أشبه زيداً [بالأسد] (٦) راكباً ، فلمّا
كان كذلك صحّ تقييده ، ولولا هذا المعنى لم يصحّ ، ثمّ حكم بأنّ

-
- (١) في ر : (يكون) .
(٢) سورة المدثر الآية : ٤٩ .
(٣) سورة هود الآية ٧٢ .
(٤) عن المطوعي (شيخ) بالرفع خبر بعد خبر ، والجمهور
(شيخاً) على الحال اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ .
(٥) في ش (المفعول) وهو وهم .
(٦) (بالأسد) زيادة عن س .

الفعل وشبهه 'يجوز' تقديم 'الحال' عليه ، وأما المعنى فلا يجوز
تقديم 'الحال' عليه ، وإنما تقدم على الفعل وشبهه ؛ لأنه الأصل
في الفاعلية والمفعولية ، وهذا مشبه به ومحمول عليه ، فلم يبق
الفرع قوة الأصل ، ولأنه عاقل متمصرف ، فتصرف في معموله ،
وهذا غير متمصرف ، وقد اختلف في مثل (زيد في الدار قائماً)
فجوز بعضهم تقديمه ، والظاهر أن المجوزين له 'يذهبون' السى
أن العمل لمعلق الظرف ، وهو الاستقرار ، فالتقدير 'استقر أو
مستقر' ، وإذا كان كذلك فهو معمول للفعل محقق أو شبه فعل ،
فيكون من القسم الأول ، والقائلون بالمنع يجعلون العمل للظرف ،
ويجعلون الفعل أو شبهه على التقديرين نسبياً منسياً ، وصار الظرف
هو العامل عندهم في المعنى ، وكلا القولين مستقيم ، والقول الأول
أرجح من وجهين : أحدهما لم يثبت مثل (زيد قائماً في الدار) في
فصيح الكلام ، فدل ذلك على أنه من قبيل المعنى إذ لو كان من
قبيل ما تقدم لوقع على كثيره متديماً كما في الأول ، والثاني أنه إذا
صار ذلك نسبياً منسياً صار في حكم العدم وصارت المعاملة للنائب
عنه فدل على أن (١) العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ،
والذلك كان مذهب المحققين في قوله : سقياً زيدا منصوب
بـ (سقياً) لا بالفعل المحذوف ، لأنه صار نسبياً منسياً بخلاف
قولك : ضرباً زيدا فإنه منصوب بالفعل المقدّر ، لا بالمصدر لصحة
التلفظ به فرجح بذلك الوجه الأول (٢) .

(١) (أن) ساقطة من ل .

(٢) في و ، ت ، ب : (الثاني) وهو خطأ .

قوله (١) : وقد منعوا في مررت ركباً يزيد أن يكون (٢) حالاً
من المجرور .

قال الشيخ : تقديم الحال على المجرور إذا كان صاحب
الحال هو المجرور مختلف فيه فأكثر البصريين على منعه ، وكثير
من النحويين على تجويزه (٣) ، ووجه الجواز أنه حال عن معمول
فعل لفظي ، فجاز التصرف فيه بالتقديم والتأخير كسائر أحوال
الأفعال ، فتمسكوا في جوازه بدخوله تحت مفردات أحوال
الأفعال [٤٢ و] ، وقد علم بالاستقراء (٤) جواز تقديمه ، ألا ترى
أنك إذا قلت : جاءني ركباً زيد لم تحتج في جواز التقديم إلى
سماع مخصوص ، بل يحكم بالجواز (٥) نظراً إلى موم القاعدة
المعروفة من استقراء كلامهم كما في رفع جاء زيد ، ونصب ضربت
زيداً ، ووجه المنع هو أنه كثر الحال من المجرور في كلامهم ، ولم
يسمعه من الفصحاء تقديمه ، ولو كان تقديمه جائزاً لوقع في كلامهم
مقدماً ، فلمّا لم يقع دلّ على امتناعه . وأجاب على ما ذكره

(١) في ل : زيادة حوالي تسعة أسطر : وقد أخذها الناسخ من

أمالى بن الحاجب على الفصل . انظر الأمالي ص ١٣٢ .

(٢) في الفصل (أن يجعل الراكب) .

(٣) أجاز الكوفيون إذا كان المجرور ضميراً أو كان الحال فعلاً ،

شرح الأشموني ١٧٨/٢ ، حاشية الضبان على الأشموني

١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

(٤) في و : (بالاستقرار) وهو تصحيف .

(٥) في و : (بجواز) ، وهو تحريف .

المجوزون بأنَّ الحكمَ بما ذكروه من القياس^(١) مشروط^(٢) فيه ألاَّ تختلف الأنواعُ بوجهٍ يصحُّ مخالفةُ الحكمِ بسببه (وهنا معنى مناسبٌ ليس في الأصل فيصحُّ أنْ تخالف الأصلَ بسببه)^(٣) وهو أنَّ حالَ المجزورِ صفةٌ لصاحبها فهي معمولٌ في المعنى لحرفِ الجرِّ^(٤) ، إلاَّ أنَّهم نصبوها^(٥) لغرضِ الفصلِ بين الصفةِ والحالِ^(٦) ، وكما أنَّ معمولَ الجارِّ لا يتقدَّمُ عليه ، ففزعُ معمولِ الجارِّ بأنَّ لا يتقدَّمُ على الجارِّ أجدرُّ ، فثبت أنَّ في هذا المعنى مناسبةً يقطعُ الحاقه بذلك إلى أنْ يثبتَ بوجهٍ آخرٍ ، أو يمتنعَ ، وقد ثبتَ امتناعه بما ذكروه من الدليلِ السالمِ من الاعتراضِ فثبت أنَّ الوجهَ امتناعه .

(فصل) وقد يقعُ المصدرُ حالاً إلى آخره .

قال الشيخُ : يَن في هذا الفصلِ أنَّهم استعملوا الفاعلَ المصادرَ واقعةً في معنى الحالِ ، كما أوقعوا الفاعلَ الأحوالَ واقعةً مصادرَ ، ثمَّ مثَّلَ بوقوعِ الأحوالِ مصادرَ كقولهم : قُم قائماً ، ومعناه قُم قياماً ؛ لأنَّ قائماً لا يستقيمُ أنْ يكونَ حالاً ، لتعذُّرِ تقديرِ الحالِ فيه ، لأنَّك إذا^(٧) جعلتهُ حالاً لم يكنْ إلاَّ من المضمرِ الفاعلِ في

- | | |
|-----|--------------------------------|
| (١) | في و : (قياس) ، وهو تحريف . |
| (٢) | (فيه) ساقطة من ش . |
| (٣) | ما بين القوسين ساقط من ش . |
| (٤) | في ر : (المبهمة) . |
| (٥) | في س : (نصبوا) ، وهو تحريف . |
| (٦) | (والحال) ساقطة من ر . |
| (٧) | في ل : (لو) . |

قَمٌ ، وإذا جعلته 'حالا' من المضمر وجب أن يكون التيام 'مقيداً' ، ولا يستقيم أن يكون قائماً مقيداً للقيام ، لأنه هو هو فكيف يكون 'مقيداً' له ؟ فوجب أن يُعَدَّلَ به إلى معنى المصدر فيكون 'التقدير' قَمٌ قياماً ، والمصدر يُؤْتِي به الفعل فصح تقديره به . وكذلك قوله :

١٢٥- وَلَا خَارِجاً مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (١)

تقديره 'ولا يخرج' خروجاً ، لأنَّ قوله : 'ولا خارجاً معطوف' تلحق بقوله : 'لا أشتُم' ، وهو الذي حلف عليه فلا بد أن تكون جملة ، وإذا وجب أن يكون المعطوف (٢) عليه جملة ، ولا يكون جملة إلا بتقدير 'ولا يخرج' ، فوجب تقدير ذلك فصار مثل قولهم : قَمٌ قائماً فوجب تقدير ذلك ، ولا يخرج 'خروجاً' فصار المعنى خلفت 'لا أشتُم' مسلماً ولا يخرج 'مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ' . ثم أكد 'يخرج' بخروجاً ، ثم وضع 'خارجاً' موضع 'خروجاً' . وقد زعم بعض النحويين المتقدمين أن 'خارجاً' حالٌ على بابه ، وجعل قوله : 'ولا أشتُم' حالاً (٣) من قوله : 'عاهدت' ، أي عاهدت 'ربِّي' ، وأنا على هذه الحال ، ثم عطفت الحال الأخرى التي هي (خارجاً) ، فكانت 'قال : عاهدت 'ربِّي' في حالٍ كوني غير شاتمٍ وغير خارجٍ مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ' ، والاول أظهر وهو قول سيويه ، لأنَّ الثاني إذا جعلته

(١) البيت للفرزدق من قصيد قالها حين تاب عن الهجاء في آخر

عمره وصدره : (على حلفه لا أشتُم الدهر مسلماً) ،

الكتاب ١٧٣/١ المقتضب ٢٦٩/٣ ، ابن يعيش ٥٩/٢ ، المغني

٤٥٠/٢ ، شواهد الشافعية ٧٢/٤ .

(٢) (المعطوف عليه) ساقطة من ر .

(٣) هو عيسى بن عمر انظر الكتاب ١٧٤/١ ، شواهد الشافعية قال

خارجاً حال ولا أشتُم حال ٧٣/٤ .

حالا كان^(١) المحلوف عليه غير مذكور^(٢) وغرضه أن يبين أنه عاهد على ما ذكره من نفي الشتم ونفي قول الزور ، ولا يستقيم هذا المعنى اذا جعل حالا ؛ لأن المعنى حينئذ أي أنا الآن على هذه الحالة فيجوز أن تكون المعاهدة عليه وعلى ضده وعلى غيرهما ، ألا ترى أنه لو قل : عاهدت ربّي في هذا الموضع في حال كوني الآن غير شاتم ولا قاتل زوراً إني بعد ذلك لا أترك الشتم لكان مستقيماً في القول ، وكذلك لو قال : عاهدت ربّي وأنا في هذه الحال على الصوم والصلاة أو غيرهما لكان مستقيماً^(٣) ، فدل ذلك على أن بقصود هذا القائل ذكر المعاهد عليه وأنه ترك الشتم ، وقول الزور ؛ لأنه عاهد في هذه الحال على شيء [٤٢ ظ] لا يذكره ، فالوجه إذن مذهب سيويه .

ثم مثّل بالمصادر الواقعة أحوالاً ، وقد اختلف النحويون في هذه المصادر على وجهين : الوجه الأول هذه المصادر أنفسها استعملت بمعنى الحال أو هي على حذف مضاف . والوجه الثاني أن هذه المصادر المستعملة هذا الاستعمال هل هي قياس أو مخصوصة بما سُمع منها ؟ فذهب الاكثرون الى أنها موضوعة بمعنى الحال لا^(٤) على حذف مضاف ، فاذا قلت : جاء زيد ماشياً فمعناه ماشياً لا على أن التقدير ذا مشي ، وهو مذهب المصنف ؛ لأنه صريح بذلك وجعله في هذا الموضع كالحال الواقعة مصدراً ، ولا خلاف أن الحال بمعنى المصدر نفسه لا على حذف يُمَيَّرُ مصدراً . وذهب الاكثرون في الوجه الثاني الى أنها سماعية لا

-
- (١) في ر : (الاول حالا واذا كان حالا كان) ، وهو خطأ .
 (٢) الكتاب ١٧٣/١ .
 (٣) في ر : (في القول وكذلك لو قال) ، وهو خطأ .
 (٤) في و : (لأن) وهو تحريف .

قياسية" ، وذهب المبرد^(١) ومن تابعه الى أنها قياسية بشرط أن تكون في الفعل دلالة عليها ، ومعنى دلالة الفعل عليها أن تكون في المعنى من تقسيمات الفعل ، كالمشي والركض والعدو بالنسبة الى المجيء ، فيجزى جاءني زيد عدواً ومشياً وركوباً وجرياً وأشباه ذلك ، لأنها في معنى أقسام (المجيء) ، ويمنع جاء زيد ضحكاً وبكاءً وأكلًا وشرباً وما أشبهه ؛ لأنها ليست في المعنى من^(٢) أقسام الفعل ، وكذلك أجاز أتاناً رجلاً وسرعة ؛ لأنه^(٣) مثل قولك : أتاناً مشياً ، ولم يجره سيويه لأنه^(٤) مخصوص عند السماع ولم يُسمع ذلك .

(فصل) قوله : والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتها في هذا الباب .

قال الشيخ : يعني به تارة الصفة والمصدر في صحة وقوعه حالاً ، وذلك تنبيه منه على أن المقوم للحال كونها دالة على هيئة ، فلا^(٤) ينظر الى ما يقوله كثير من النحويين من أنها مشتقة ؛ ولذلك جاز هذا بسراً أطيب منه رطباً ، ونظائره من الاسماء الدالة على الهيئات ، ومعنى هذا بسراً أطيب منه رطباً ، تفضيل هذه الثمرة في حال كونها بسراً عليها في حال كونها رطباً ، وقد اختلف النحويون في العامل في (بسراً)^(٥) ، فقال

- (١) قال المبرد : وأعلم أن الاسماء التي تؤخذ من الافعال تجري هذا المجرى ، المقتضب ٢٦٤/٣ .
 (٢) ما بين القوسين ساقط من : ر .
 (٣) في و : (الان) ، وهو تحريف .
 (٤) في ل : (ولا) .
 (٥) ينظر الكتاب ١/١٩٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٠ ، ٤١ .

بعضهم : العامل فيه الإشارة ، وقال بعضهم : العامل فيه كان مقدرة^(١) متعلقة بظرف ، كانه قيل هذا اذا كان بسراً أطيّب منه اذا كان رطباً ، والعامل في (اذا) الإشارة . وقال بعضهم : العامل في بسراً أطيّب ، وقال بعضهم : العامل كان والعامل في اذا أطيّب . والخلاف في الحقيقة هل العامل اسم الإشارة أو أطيّب ؟ وإذا قدّر إذا رجح الخلاف في العامل في إذا هل هو الإشارة أو أطيّب ؟ وقد قال أبو علي الفارسي وكثير من التحويين : إنّ العامل هذا^(٢) ، وذهب آخرون الى أنّ العامل أطيّب ، (وهذا هو الصحيح ، والقول الاول وهم محض ، والدليل على أنّ العامل أطيّب من وجوه : أحدهما أنّا متفقون^(٣) على جواز (زيد قائماً أحسن منه ركباً) ، وثمرة تخلّتي بسراً أطيّب منه رطباً ، والمعنى فيه كالمعنى سواء كان^(٤) في المفضل أو المفضل عليه ولا عامل سوى أطيّب وأحسن ، وإذا وجب أن يكون أطيّب هو العامل والمسألة الاخرى بمعناها وجب أن يكون العامل فيها أيضاً أطيّب ، والوجه الثاني هو أنّه لو كان العامل هذا لوجب أن يكون في حال الخبر عنه بسراً ، لأنّه حال من المشار اليه فوجب أن يكون في حال الإشارة اليه كذلك^(٥) ، ونحن قاطعون بأنّه يجوز أن يكون على غير ذلك بدليل قولك : له وهو رطب ، هذا بسراً أطيّب منه رطباً ، وكذلك لو كان بلحاً . والوجه الثالث أنّه لو كان

(١) في و : (مقدراً) ، وهو خطأ .

(٢) قال الفارسي : هذا بسراً أطيّب منه تمرّاً . فبسراً وتمرّاً انتصباً على الحال ومعنى الكلام هذا اذا كان بسراً أطيّب منه اذا كان رطباً . الايضاح ص ٢٠١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ر .

(٤) (كان) : ساقطة من ش .

(٥) في ش : (فوجب تقدير ذلك) ، وما ذكرناه احسن .

العامل فيه هذا لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً ، لأن تقييد
المشار إليه باعتبار الإشارة لا يوجب تقييد الخبر [٤٣و] بدليل قولك :
هذا قائماً أبي ، فالخبر بالأبوة وقعت مطلقاً عن الذات المشار إليها
وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الخبر بأحسن وقع عن المشار إليه
مطلقاً كأنك قلت : هذا أطيب منه رطباً إذ وجود الحال وعدها
إذا كان العامل الإشارة باعتبار الخبر على سواء ، وإذا ثبت ذلك
فسد المعنى ؛ لأنك فضلت شيئاً على نفسه من غير تقييد له تحصل
به الأفضلية . والوجه الرابع أنه إذا لم يكن العامل أحسن (١)
لم تكن الأحسن مقيّدة بالسرية ، لأن المقيّد بالحال هو العامل
فيها ، والعامل فيها هو المقيّد بها ، وإذا لم تكن الأحسن مقيّدة
بالسرية فسد المعنى ، لأن الغرض تقييد الأحسن بالسرية مفضلة
على الرطوبة ، وهذا معنى العامل في الحال ، وإذا ثبت أن الأحسن
مقيّد بالسرية وجب أن يكون معمولاً لأحسن ، فثبت بما ذكرناه
أن القول الصحيح قول من قال : إن العامل أطيب ، فأما من
قال : إن العامل هذا فثبتهم أنه لو كان أحسن هو العامل في
(بسراً) وقد ثبت أنه العامل في رطباً ، لأدنى إلى أن يكون (٢)
الشيء الواحد مقيّداً بحالين مختلفين في الحال وهو محال ، وهذا
ليس بشيء ، فإن الأحسن من جهتين ، لأن معناه زاد حسنه
في عمل في (بسراً) باعتبار زاد ويعمل في (رطباً) باعتبار الحسن ،
حتى لو فككت هذا قلت : هذا (٣) زاد بسراً في الطيب على طيبه
في حال كونه رطباً ، فيستقيم المعنى المطلوب فثبت أن ما ذكرناه

(١) في ر : (أطيب) استعمل كل الكلمات على هذا النمط .

(٢) في ر : (أن يكون) ساقطة .

(٣) (هذا) ساقطة من ر .

وهم محض ، وشبهة أخرى قالوا : لا يتقدم معمول (أفعل) عليه بدليل امتناع زيد منك أحسن ، وإذا لم يتقدم منك لم يتقدم الحال ، وإذا لم يتقدم فالعامل هذا إذ لا عامل سواء ، وهذا عندنا أيضاً غير مستقيم ؛ لأن امتناع تقديم منك بعد تسليمه إنمّا كان لأنّه في معنى المضاف إليه بدليل أن قولهم : زيد أحسن منك كقولهم : زيد أحسن الناس في قيام أحدهما مقام الآخر (١) ، ولما قام مقام المضاف إليه لكونه المفضل عليه في المعنى كرهوا تقديمه كما كرهوا تقديم المضاف إليه على المضاف ، لأنّه خلاف لغتهم ، وإن كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم من امتناع [تقديم] (٢) معمول هو كالمضاف إليه امتناع معمول الذي هو الحال مع كون العامل من المشبهات بالفعل ، وأيضاً فإنّ للمعرب في الشيء إذا فضّله على نفسه باعتبار حالين [من تقدم أحدهما على العامل ، وإن كان مبدئياً لا يسوغ لو لم يكن كذلك غرضاً في التبيين بالتقديم على أنّه المفضل وكذلك إذا فضّلوا ذاتين باعتبار ، وكذلك إذا شبهوا باعتبار حالين] (٣) ، فيقولون : زيد قائماً أحسن منه قائداً ، وزيد قائماً أحسن منك قائداً ، وزيد قائماً مثله قائداً ، وزيد قائماً مثلك قائداً ، ويقولون (٤) : زيد قائماً كعمرو قائداً ، ولو جاز تقدم هذا معمول على الكاف التي هي أبعد في العمل من باب أحسن ، فتقديم معمول (أحسن) أجوز وأيضاً فإنّه يجوز تقديم الظرف . وقوله : « جاء البرّ قفيزين وصاعين » ذكره فسي الأحوال ، والاولى أن يكون ذلك من قبيل الاخبار ، والذي يدل

(١) في ل ، ت : (الثاني) ، وما أثبتناه أحسن .

(٢) (تقديم) : زيادة عن س ، ر .

(٣) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .

(٤) في ر : (زيد قائماً كعمرو قائداً أو) .

عليه أن الحال فضلة ، وفقيرين هنا ليس على معنى الفضلة ، وإنما هو على معنى الصيرورة تقول (١) : أكلت البر فجاء فقيرين ، ويمكن أن يُقلَّ نسبة المجيء إلى البر على (معنى حموله فني نفسه ثم أثبت له حالا من الفقيرين والصاعين وأشباههما كأنه قال : حصل (٢) البر (٣) على هذه الحال ، ولا يريد الإخبار عنه بذلك والاول هو الظاهر .

وقوله : « كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِي » ، وبإيضاته يبدأ يدي (٤) ، من أشكال مسائل النحو (٥) ، لأن الأصل كلمته فوه إلى في ، وبإيضاته يد بيد دليل أن الجمل تستعمل استعمال المفردات ولا تعكس . وأيضا فإن الهيئات غير الجمل لا تكون إلا مفردة كقولك : ضارب وشبهه سوى ما كرر [٤٣ ظ] للتفضيل نحو بابا بابا (وفاه إلى في لم تفهم الهيئة إلا من جميعه ، فدل على أنه ليس من قبيل المفردات في الأصل . والوجه الذي به انتصب (فاه) هو أنه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة يفهم منه من غير نظري إلى تفصيل ، بل صار فوه إلى في بمعنى مشافهة حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فاه المتكلم ولا فاه [غير] (٦) المتكلم ولا مدلول الحال (٧) ، فلما صار كذلك جعل (٨) كالمفردات فأعرب

- | | |
|-----|---------------------------------|
| (١) | (تقول) : ساقطة من ر . |
| (٢) | في و : (الحصول) ، وهو تحريف . |
| (٣) | ما بين القوسين : ساقط من ر . |
| (٤) | انظر الكتاب ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ . |
| (٥) | في ل : زيادة بمقدار سطرين . |
| (٦) | (غير) : زيادة عن ش . |
| (٧) | في و : (الجار) وهو تحريف . |
| (٨) | (جعل) : ساقطة من ش . |

ما يقبل منه إعراب المفردات بإعراب الخال ، وهو فاه فتمسوه
 وشبهوه بقولهم : ^(١) بابا بابا فهذا الوجه بقولهم : فاه الى في ، وإذا
 كانوا قد ^(٢) بنوا في قولهم : أيدي سبأ وأفل هذا يادي بدا مع
 كونه مضافاً لنزله بكثرة الاستعمال منزلة المفردات ^(٣) ، ولم
 يستبعد ^(٤) من لقسم إعراب ما نحن فيه بإعراب المفرد ، وبايعته
 يداً بيد مثله وأصله يد يد كما ذكرناه ، وكذلك بعث الشيء
 شاة وذرهما ^(٥) أصله شاة بدرهم أي شاة مع درهم ، ثم كثر
 ذلك فضموا (شاة) نصب (يدا) ، ثم أبدلوا من باء المصاحبة واواً
 (وإذا أبدلت باء المصاحبة واواً) ^(٦) وجب أن يعرب ما بعدها
 بإعراب ما قبلها كقولهم : كل رجل وضيعته ، وقولهم : امرأة
 ونفسه .

وقوله : « ويثبت له حسابه بابا بابا » ، والمعنى يثبت له
 حسابه مفصلاً ؛ لأن العرب تكرر الشيء مرتين ، فيستوعب ^(٧)
 تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر ،
 فإذا قلت : جاء القوم ثلاثة ثلاثة فمعناه جماعة مفصلين على ^(٨)
 هذا العدد المخصوص ، وإذا قلت : ينت له الكتاب كلمة كلمة
 فمعناه ينت له مفصلاً باعتبار كلماته ، وكذلك يفيد هذه الهيئة
 المخصوصة صح وقوعه حالاً .

- | | |
|-----|---|
| (١) | ما بين القوسين : ساقطة من ر |
| (٢) | (قد) : ساقطة من غير الاصل ، ل |
| (٣) | في ب ، ت ، س ، ل ، ز : (المفرد) ، وهو تحريف |
| (٤) | في و (ثم يستبعد) وهو خطأ |
| (٥) | انظر لكتاب ١٩٦/١ |
| (٦) | ما بين القوسين : ساقطة من ش |
| (٧) | في و : (يستوجب) وهو تصحيف |
| (٨) | في ب : (باعتبار) ، وما اثبتناه افضل |

قوله : « ومن جعلها أن تكون نكرة » ، وذلك من وجهين :
أحدهما أن لا تشبه بالصفة ، والثاني أن الحال حكم ^(١) كالخبر ،
والأحكام يجب أن تكون نكرات لأن التعريف بالمعروف هدر
عليه ^(٢) ، ولذلك قالوا : في (زيد القائم) أنه ليس بخبر تلي
الحقيقة ، وإنما الخبر مقدّر له ^(٣) بقوله : زيد محكوم عليه
بالقائم ^(٤) ، وذو الحال معرفة ، لأنه مجرّد عنه ومحكوم عليه ،
وذلك إنما يتأتى بمد معرفة الشيء ، ولا يشبه بالصفة ^(٥)
أيضاً ^(٦) في قولهم : رأيت رجلاً عالماً وأما أرسلها العراك ^(٧)
وأخواتها فختلف النحويون فيها ^(٨) ، فلنذهب إلى عليّ الفارسي
أنها ليست بأحوال وإنما الأحوال للأفعال التي عملت فيها ، فقوله :
أرسلها العراك أي : أرسلها تعثر كالعراك ^(٩) ، وكذلك
بواقها ، ومذهب سيويه وهو إختيار المختصري في كتابه أنها
مصادر معرفة وضعت موضع الاسماء النكرات ^(١٠) ، ولا بعد في كون
الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه معنى ^(١١) النكرة بدليل

-
- (١) (حكم) : ساقطة من ش .
(٢) (عليه) : ساقطة من ل ، ب ، ت ، س ، ش .
(٣) (له) : ساقطة من ش .
(٤) زيادة في ل : بمقدار أربعة أسطر . وقد اقحمها الفاسخ من
الأمالي التي أملاها الشيخ على الفصل . انظر ص ١٣٣ .
(٥) (بالصفة) ساقطة من ر .
(٦) (أيضاً) ساقطة من ت ، ر ، وفي ب متقدمة على الصفة .
(٧) انظر الكتاب ١/ ١٨٧ ، المقتضب ٢/ ٢٣٧ ، شرح الكافية لابن
الحاجب ص ٤٠ .
(٨) (فيها) ساقطة من ش .
(٩) انظر الايضاح العضدي ص ٢٠٠ .
(١٠) الكتاب ١/ ١٨٧ .
(١١) (معنى) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س .

قولهم : مرت برجل مثلك ، وضارب زيد ، وقصد الى أن
يُجمل الجميع مصادر استعملت للاحوال النكرات ليكون لفظاً
قد استعمل في غير موضعه الذي وضع التعريف له ، ولا بعد في
أن يكون اللفظ في الاصل معرفة لشيء ثم نُقل مجازاً لشيء
مكرر ، ويجوز أن يُقال إن التعريف في هذه الاشياء ليس
تعريفاً لمهود في الوجود ، وإنما هو لمهود في الذهن ، فلههود في
الذهن يكون باعتبار الوجود في المعنى [٤٤ و] كالنكرات فجاءت
هذه أحوالاً ، وإن كان لفظها لفظ المعرفة باعتبار الوجود ، (وهي
معارف باعتبار الذهن كما أن أسامة معرفة باعتبار الذهن ، نكرة
باعتبار الوجود) (١) كما تقدم ، وإنما وجب التقديم إذا كان
صاحبها نكرة ، فلا يلبس بالصفة في قولك : ضربت رجلاً قائماً
فحينئذ يقع اللبس ، وإذا قلتمت ارتفع اللبس ؛ لأن الصفة
لا تقدم .

(فصل) قوله : « والحال المؤكدة » ، وحدها أن تكون صاحبها
متضمناً معانها وتكون بعدها جملة اسمية لا عمل لها كما صرح به
ههنا كقولك : زيد أبوك عطوفاً ، فإن الأبوة تضمن العطوف ،
وكذلك الباقي وتقول : أنا فلان بطلاً شجاعاً كريماً جواداً ، ولا
يجوز ذلك إلا لمن الصفت بهذه الصفات ، وعرف بها وشهر
بأمرها ، لتنزل ذلك منزلة التضمن . قال : « ولو قلت : زيد
أبوك منطلقاً ، أو أخوك أحلك (٢) إلا إذا أردت التبني والصدقة » ،
لأن الأبوة المحققة لا قبل التقييد بحال إلا إذا ذكرها مجازاً
وعني به التبني والصدقة .

(١) ما بين القوسين ساقط من ر .

(٢) (منطلقاً وأخوك أحلك) ساقطة من ش .

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ : يَرُدُّ عَلَى حَدِّ الْحَالِ بِالنَّظَرِ [إِلَى
الْحَدِّ] (١) الْمَذْكُورِ ، الْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الْحَالِ
يَبَانُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَجَوَابُهُ
أَنَّهَا مِنْ دَفْعُولٍ ، وَهُوَ مَا فِي أَحَقِّهِ وَأَثْبَتُهُ مِنْ الْعَامِلِ الْمُتَدَرِّجِ عَلَى
مَا ذُكِرَ آخِرًا ، وَالْآخَرُ أَنَّ الْحَدَّ تَقْيِيدٌ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِاعْتِبَارِ
فِعْلِهِ ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَقْبِدَةً أَوْ مُطْلَقَةً ، فَإِنْ
كَانَتْ مُطْلَقَةً اخْتَلَّ مَعْنَى (٢) الْحَالِ مِنْ حَيْثُ مُشَابَهَتُهَا الصِّفَةِ ، وَإِنْ
كَانَتْ مَقْبِدَةً اخْتَلَّ مَعْنَى الْكَلَامِ إِذْ لَا تَكُونُ أَبَوَةً إِلَّا فِي حَالِ
الْعُطُوفَةِ وَهُوَ مَمْتَنِعٌ ، وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ مِنَ الْأَفْعَالِ أَعْمَالًا لَا تَقْبَلُ
التَّقْيِيدَ ، وَهِيَ أَفْعَالُ الْعِلْمِ كَقَوْلِكَ : تَحَقَّقْتُ الْإِنْسَانَ قَائِمًا فَلَمْ نَجِبْ
بِقَائِمٍ لِتَقْيِيدِ التَّحْقِيقِ (حَتَّى يَنْتَفِي إِذَا قَعَدَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتَهُ لِتَعْرِفِهِ
أَنَّهُ كَذَلِكَ كَانَ عِنْدَ) (٣) التَّحْقِيقِ ، وَالتَّحْقِيقُ مُسْتَمَرٌّ ، وَإِذَا ثَبِتَ
ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالِ الَّتِي يَصِحُّ انْتِقَالُهَا وَالتَّحْقِيقِ
لَا يَصِحُّ ، وَكَذَلِكَ جَاءَتْ الْحَالُ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرَ مُنْتَقِلَةٍ ، وَنَهْمُ
مِنْ اسْتَشْكَلَهُ فَجَعَلَ الْحَالِ قَسْمَيْنِ : كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحْدُودٌ بِحَدٍّ ،
وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ ، فَإِذَا حَدَّ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةَ ، قَالَ :
هِيَ تَقْرِيرٌ وَتَحْقِيقٌ لِمُضْمُونِ الْخَبَرِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ الَّتِي لَا عَمَلَ
لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْحَالِ الْمَقْبِدَةِ ، أَنَّ الْحَالِ
الْمَقْبِدَةَ تَأْتِي لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ عِنْدَ تَعَلُّقِ الْفِعْلِ
بِهِ خَاصَّةً ، وَهَذِهِ تَأْتِي لِتَقْرِيرِ ذَلِكَ الْمَعْنَى لِصَاحِبِهَا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ
تَقْيِيدٍ • وَوَجْهٌ آخَرٌ مِنَ الْفَرْقِ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا إِمَّا فِعْلٌ وَإِمَّا مَعْنَى

(١) إِلَى الْحَدِّ (زِيَادَةٌ عَنْ س .

(٢) مَعْنَى (سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت .

فعل يجوز إظهاره ، والمؤكد لا يكون علمها إلا مقدرًا لا يجوز إظهاره .

وقوله : أنا عبد الله أكلاً كما يأكل العيد .

قال الشيخ : إن قصد العلمية لم يستقم أن تكون حالاً مؤكدة ، لأن أكلاً ليس فيه تقرير في أنه عبد الله [ولا في أن اسمه غير عبد الله إلا أن يكون قد اشتهر بأنه يأكل كما يأكل العبد فيكون تقريراً ؛ لأنه عبد الله]^(١) ، وهو لم يرد هذا المعنى ، وإنما أراد معنى العبودية من حيث الإضافة فكأنه^(٢) قال : أنا عبد الله أكلاً . قوله : « والجملة تقع حالاً الى آخره » وإنما كان كذلك ؛ لأنها زكرة والجملة تقع مكان النكرات [فيصح وقوعها أحوالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية]^(٣) فإن كانت اسمية فلا بد من الواو ويجوز إسقاط الضمير ، ويجوز عروها من الواو على ضعف ، ولا بد حينئذ من الضمير ، ولم يجب^(٤) في كتابه إلا الوجه الأول ، ولذلك تكلم على لقته عليه جبة وشي ، وتأوله بمستقرة ، ولم يكن عنده عليه جبة وشي مبتدأ تقدم عليه خبره^(٥) ، قال [٤٤ ظ] : وإن كانت فعلية^(٦) ، فإن كان مضارعاً مثبتاً فغير واو لوقوعه موقع ضارب ونسبه به ولا بد من

(١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة عن و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢) (قال) : ساقطة من و ، س .

(٣) ما بين القوسين : زيادة من (ل) وبها يكمل المعنى .

(٤) في و : (لم يختار) ، وهو خطأ .

(٥) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من الامالى ص ١٣٤ .

(٦) في ل : زيادة بمقدار خمسة أسطر . مأخوذ من الامالى من قبل

الناسخ انظر ص ١٣٤ .

الضمير كما في ضارب ، وإن كانت منفية فلا بد له (١) من الضمير ، وأنت في الواو بالخيار ، أمّا الضمير ، فلأنّه كاسم الفاعل ولذا كان اسم الفاعل لا بد له فهذا أجدر ، وأمّا جواز الايمان بالواو فلأنّ الحال في الحقيقة هو الانتفاء ، كقولك : جاء زيد لا يتكلم ، معناه غير متكلم ، فالحال هي انتفاء الكلام لا الكلام فلا يلزم من وجوب حذف الواو في الموضع الذي جرى فيه الفعل مجرى اسم الفاعل . وجوب حذفها في الموضع الذي صار فيه (٢) الحكم للمنفى لا لاسم الفاعل ، وإنّما جاز حذف الواو مع ذلك ، لأنّ الفعل هو المصحح للحالية والنفي جيء به لغرض كون النسبة منتفية ، ألا ترى أنّ قولك : ضرب زيد وما ضرب زيد (٣) سواء بالنسبة الى رفع زيد باسناد الفعل اليه ، وإن كان في أحدهما مثبتاً وفي الآخر منفيّاً ثبت بذلك أنّ المقوم للحالية هو الفعل وإذا كان لا واو فيه في الاثبات صح أنّ يكون بغير واو في النفي لجريه مجراه فيما ذكرناه .

(فصل) وقوله : ويجوز اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذي الحال . يعني بالجملة المذكورة لا الجملة من الفعل المضارع فإنّ ذلك لا بد له من ضمير ، وشبهها بالطرف لما تقدّم (٤) .

(١) (له) ساقطة من ب ، ت .

(٢) (فيه) زيادة عن ر .

(٣) (زيد) : ساقطة من ش .

(٤) (هذا الفصل) ساقط من ت .

(فعل) ومن انتصاب الحال [بمادل مضمير] ^(١) ، قال :
 ومنه أخذته بدرهم فصاعداً ^(٢) أي فذهب الثمن صاعداً ، وهذا ^(٣)
 الكلام إنما يكون في شيء ذي أجزاء اشترى بعضها بدرهم وبعضها
 بأكثر من درهم ، فيقول : أخذته بدرهم فصاعداً ، مثل أخذت
 الأردب من القمح بدرهم فصاعداً ، والأردب متعددة ، وانتصاب
 (فصاعداً) لا يستقيم أن يكون بالعطف على ما قبله ، ولا بحال
 على ما قبله ، أمّا العطف فلم يتقدم إلا الفاعل والمفعول والدرهم ،
 وعطف (صاعداً) على الجميع فاسد لفظاً ومعنى ، أمّا عطفه على
 الفاعل فلا يستقيم لفظاً ولا معنى ، وأمّا على المفعول فلا يستقيم من
 حيث المعنى ، إذ ليس الغرض أنك أخذت الثمن والصاعداً ؛ لأن
 الصاعداً هو الثمن ولم ترد أنك أخذت الثمن والثمن ولا يستقيم
 عطفه على درهم لا لفظاً ولا معنى أمّا اللفظ فواضح ، وأمّا المعنى
 فالأته لم يرد أنه أخذ الثمن بدرهم فصاعداً ، وإنما الغرض
 أنه أخذ بعضه بدرهم وبعضه بأكثر ، وإذا جعل عطفاً صار
 مأخوذاً بالدرهم والزائد جميعاً ، ثم لو قدر أنه كذلك لم يستقيم
 العطف بالناء ؛ لأنها تؤذن بالعقب ، وبعض ثمن الشيء لا يكون
 باعتبار كونه ثمناً عقب بعض ، لو قلت : اشتريته بدرهم فربع
 لم يستقيم فوجب أن يحمل على محذوف ، ويكون تقديره فذهب
 الثمن على هذه الحالة ، (والمراد فذهب الثمن في البعض إلى هذه
 الحالة) ^(٤) .

- (١) ما بين القوسين : زيادة من ش .
 (٢) انظر الكتاب ١/١٤٧ ، المقتضب ٣/٢٥٥ .
 (٣) في س (وهو) ، وهو خطأ .
 (٤) ما بين القوسين : ساقط من ش .

وقوله : « أَتَمِيمًا مَرَّةً وَ قَيْسًا أُخْرَى » (١) ، ذكره في الحال ، وليس بقوي أن يكون حلاً إذ لو كان حلاً (٢) لكان المعنى تحول في هذه الحالة ، ولم يرد أنه يتحول في حل كونه تَمِيمًا وإنما أراد أنه ينقل تنقلاً متعدداً كما في قوله (٣) :

١٢٦- آفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةٍ

وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ

أي تتحولون هذا التحول وتتقلون هذا التقل ، فتصابه إقصاب المصدر ، وكذلك قوله (٤) :

١٢٧- آفِي السَّلَمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً

وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

(١) انظر الكتاب ١/١٧٢ ، المقتضب ٣/٢٦٤ .

(٢) (حالاً) : ساقطة من ش .

(٣) البيت مجهول القائل ، أولاداً لعلات : أولاداً لامهات متفرقات ، الكتاب ١/١٧٢ المقتضب ٣/٢٦٥ ، توجيه الرمانى ص ٢٢٠ ، المقرب ١/٢٥٨ .

(٤) البيت نسبي لهند بنت عتبة بن ابي لهب ، العوارك : الحيض ، أعيار : العير الجمار . الكتاب ١/١٢٧ ، المقتضب ٣/٢٦٥ ، المقرب ١/٢٥٨ ، الخزانة ١/٥٥٦ ، العيني ٣/١٤٢ .

[٤٥ و] يريد 'أنهم يتنقلون هذا التنقل' ، فثبت أنه لم يرد أنه يتنقل في حال كونه تمييزاً وإنما أراد أنه تنقل هذا التنقل المخصوص من التمييزية إلى القيمة فوجب أن يحمل على المصدر لا على الحال ^(١) ، وهو مذهب ^(٢) سيويه في الجميع وهو الصحيح لما ذكرناه .

التمييز

قال صاحب الكتاب : ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة ، فقوله : يرفع الابهام يشمل التمييز وغيره . وقوله : المستقر ليخرج به نحو قولك : عين مبصرة ؛ لأنه رفع الابهام عن ذات وليس بتمييز ؛ لأن الابهام فيه غير مستقر بخلاف قولك : عشرون ، فعشرون في أصل وضعه موضوع لذات مبهمة في أصل الوضع ، وعين وضع دالاً على كل واحد من مدلولاته ، فإن وقع إبهام عما هو عارض فمن جهة خفاء القرائن على السامع في مراد المتكلم ، ولذلك يصح إطلاق لفظة العين قاصداً بها إلى الدلالة (على العين المبصرة وغيرها من مدلولاته ، ولو أطلق مطلقاً عشرين) ^(٣) وأراد به الدلالة على دنانير ، أو دراهم كان مستعملاً اللفظ في غير ما وضع له فتبين أن الابهام فيها مستقر وفي المشترك غير مستقر .

قوله : « محتملاته » ، لا يصح أن يقال إلا محتملاتهم بفتح الميم ؛ لأن محتملاته ^(٤) بالكسر إنما هي التي انتصب عنها التمييز ،

(١) في ل : زيادة بمقدار أربعة أسطر .

(٢) الكتاب ١٧٢/١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ش .

(٤) في ش : (محتملات) ، وهو تحريف .

ألا ترى أن قولك : عشرون وثلاثون وأربعون محتملات ؛ لأن
تكون من الدراهم والدنانير فهي محتملات والدراهم والدنانير التي
تذكر هي المحتملات بالفتح ؛ لأنها التي احتملها المتنبية هي
عنه ، وهي المرادة بقوله : بالنص على أحد محتملاته ، لأنه يريد
التمييز فيجب أن يكون مفتوحاً^(١) .

وقوله^(٢) : مذكورة ومقدرة تقسيم التمييز ، بأنه قد يكون
عن ذات ذكرت^(٣) مبهمه كعشرين ، أو قد^(٤) يكون عن ذات
مقدرة ، وهي أيضاً مبهمه كقولك : حسن زيد أبا ؛ لأن قولك :
حسن مسند في اللفظ إلى زيد وهو في المعنى مسند إلى مقدار متعلق
بزيد ، وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت : أبا فقد
رفعت لابهام في الذات المقدرة أعني المتعلق كما رفعت لابهام
بقولك : درهماً عن عشرين في الذات المذكورة ، والذات المذكورة
لا تكون إلا مفردة باعتبار إبهامها كقولك : عشرون وثلاثون ،
وأكثره فيما كان مقدراً من جهة أن الغرض بالمقادير تعيين المقدار
ليجري على كل ما يُقدَّر ، فوجب أن تكون الذوات فيها مبهمه
فاحتاجت إلى التمييز لذلك ، وقد يجيء فيما يشبه بها وهو كل
اسم باعتبار هيئة ، فأنه يجوز أن يميز بجنسه كقولك : خاتم
حديداً أو باب ساجاً ، (وإن كان الأكثر أن يقال خاتم حديد

(١) في ل : زيادة بمقدار أربعة عشر سطرًا . أخذت من قبل

الناسخ من الامالي ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) في ل ، س ، ت : (قولنا) ، وهو وهم .

(٣) (ذكرت) ساقطة من ش .

(٤) (قد) ساقطة من س .

أو باب 'ساج' (١)، والذات 'المقدرة' إنما تكون باعتبار النسبة ،
 وذلك في الجملة وما يضاهاها (٢) من الصفة المنسوبة إلى معمولها ،
 والمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه ، كقولك : في الجملة حسن زيد
 أباً وفيما يضاهاها زيد حسن أباً ، وفي الاضافة يعجبني حسن زيد
 أباً ؛ لأنها جميعاً قصد فيها إلى نسبة الحكم إلى متعلق بالمذكور ،
 وهو مبهم فكان ما ذكر تفسيراً له وتمييزاً كما في قولك :
 عشرون ، وإن كان عشرون ذاتاً مذكورة وتلك ذاتاً مقدرة وهذا
 الاسم الذي تميز به هذه الذات المقدرة إن كان صالحاً لأن
 يجعل لما نسب إليه الحكم صح أن يجعل لمتعلق له
 كقولك : حسن زيد أباً ، فأب صالح لزيد في المعنى فجائز أن
 تكون أردت به نفس زيد فيكون الممدوح بحسن الأبوة زيدا
 باعتبار أبوته لغيره ، ويجوز أن يكون الممدوح أباً زيدا فتكون
 الأبوة الممدوحة ، الأبوة المتعلقة بزيد ، وكذلك قوله (٣) :

[٤٥ ظ]

١٢٨- أَبْرَحْتَ جَاراً
 ونظائره (٤) ، وإن كان اسماً غير صالح لما ذكرناه لم يكن إلا

- (١) ما بين القوسين ساقط من ر .
 (٢) في ل : (زيد حسن الصفة) ، ولا يستقيم معه الكلام .
 (٣) البيت للاعشى ، ورد في ديوانه ، والمعنى أبرح ربك وأبرح
 جارك ، وأراد بالرب الممدوح ، والبيت بتمامه :
 لَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيـ
 لُ أَبْرَحْتَ رَبّاً وَأَبْرَحْتَ جَاراً
 الكتاب ٢٩٩/١ ، الفاخر ص ٢٨٠ ، ديوان الاعشى الكبير
 ص ٤٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٤ .
 (٤) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من الامالى . انظر ص ١٣٥ .

للمتعلق خاصة كقولك : حسن زيد داراً ، ثم لا يخلو هذا التمييز في النسب ، إما أن يكون اسم جنس أو غيره ، فإن كان غيره طابق ما قصد مثنى أو مجموعاً ، وإن كان اسم جنس كان مفرداً إلا أن يقصد الأنواع ، مثال الأول حسن زيد أباً إذا قصدت إلى أبوته لابنه أو أبوة أبيه خاصة له فإن قصدت أبوة آبائه قلت : حسن زيد آباء ، وكذلك إذا قلت : حسن الزيدان وقصدت إلى مدحهما بأبوتيهما الغير هما قلت : حسن الزيدان أبوين ، وكذلك حسن زيد داراً واحدة ، ودارين ، ودوراً إذا قصدت اثنين وجماعة . ومثال الثاني حسن زيد ماءً وعسلاً وتسراً ، فهذا يجب إفراده إذا قصدت إلى الحقيقة لأنه يستقيم ثنيه ولا جمع (١) فيه ، فإن قصدت إلى الأنواع كان الأمر فيه كما تقدم من جواز التثنية والجمع . وأما تمييز المفرد فلا يخلو إما أن يكون جنساً أو غيره ، فإن كان جنساً أفرده إلا أن يقصد الأنواع فيثنى ويجمع ، وإن كان غيره جمع لا غير ، تقول : في الأول عندي راقودٌ خلاً ورطلٌ زيتاً ، فإن قصدت الأنواع قلت : خلين [وخلولاً] (٢) وزيتين وزيتاً ، وتقول : في الثاني عندي قنطارٌ أثواباً أو خواتم ، وما أشبه فيما ليس بجنس فلا بد من جمعه ، وسببه أن اسم الجنس لما كان دالاً على الحقيقة أغني عن التثنية والجمع وهذا لما كان مفرداً (٣) لا دلالة له عن الجنس واختص بالدلالة على المفرد عدل المفرد (٤) عن لفظ (٥) إفراده إلى ما هو أدل منه على الجنس فقل قنطارٌ خواتم وقنطارٌ أثواباً .

(١) في ش : (وجمعه) ، وهو خطأ .

(٢)

(وخلولاً) زيادة عن ر .

(٣) في و ، ل ، ت ، ب : (مفردة) ، وهو خطأ .

(٤)

(المفرد) ساقطة من : ش .

(٥) (عن لفظ إفراده) ساقطة من : ر .

قوله : وشبهه التميز بالمفعول من حيث ' إن موقعه ' في هذه
الأمثلة كموقعه في ضرب زيد عمراً الى آخره .

قال الشيخ : شبه انتصاب تميز الجملة بالمفعول لكونه بعد
تمام الجملة وشبه انتصاب تميز المفرد بما انتصب عن تمام
المفردات المشبهة بالجملة كضاربان وضاربون ، فالعامل على ذلك
في (درهماً) عشرون كما أن العامل في (ضاربون) زيداً ضاربون ؛
لأن العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب ، والمعنى
المقتضي لنصب التميز شبهه بالمفعول ، وشبهه (١) بالمفعول إنما
حصل لوقوعه من تمة عشرين كما أن عمراً من تمة (ضاربون)
فكما أن عمراً معمولاً لضاربون فدرهماً معمولاً لعشرون (٢) .

(فصيل) قوله : ولا ينتصب المميز عن مفرد إلا عن تمام
الى آخره .

قال الشيخ : لم يخص المفرد ؛ لأن تميز الجملة يكون عن
غير تمام ، وإنما خصه لما يذكر بعد ذلك من جواز الاضافة
المختصة بتمييز المفرد ، وإلا فالتميز عن الجملة وعن المفرد في
كونه لا يكون إلا عن تمام سواء ، والذي يتم به أربعة أشياء :
التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة . ثم قسمه قسمين :
زائل ولازم ، يعني بالزائل ما يجوز زواله الى الاضافة ، ويعني
باللازم ما لا يجوز العدول عنه الى الاضافة ، فالزائل التمام
بالتنوين نون التثنية ؛ لأنك تقول : في جميع الباب رطل زيتاً

(١) وشبهه بالمفعول (ساقطة من : ر .
(٢) في ل : زيادة بمقدار تسعة أسطر . أخذها الناسخ من الإمالي
انظر ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

ورطل زيت ومنوان سمناً ومنوا سمن ، ولا يستثنى من ذلك إلا قولهم : مائة درهم والف ثوب ومائتا درهم والفا ثوب ، فإن الإضافة في ذلك هي الوجه وجئز أن يستعمل التمام والنصب كقوله (١) :

١٢٩- إذا عاش الفتي مائتين عاماً

وإنما اخترت الإضافة إما لكثرة العدد في كلامهم ، والإضافة أخف فاخترت فيما كثر ، وإما لأن الأصل في تمييز العدد الإضافة يدلل قولهم : ثلاثة أبواب إلى عشرة أبواب ، وإنما عدل السى النصب فيما تمذّر فيه الإضافة فبقي ما عداه على الأصل ، واللازم التمام بنون الجمع ، والإضافة يعني لا يكون مبرزها إلا منصوباً ولا يعدل فيه إلى الإضافة ، وإنما كان لتمذّر الإضافة فيه ، أما ما [كان] (٢) فيه نون الجمع فلا يكون إلا في الأعداد كعشرون وثلاثون ، وذلك لا يضاف البتة لا إلى التمييز ولا إلى غيره ، وإذا تمذّر [٤٦ و] اضافته إلى غير تمييزه مع مسيس الحاجة في المعنى إليه كان تمذّر اضافته إلى التمييز الذي يمكن استغناء الإضافة عنه أجدر ، وبيان تمذّر الإضافة هو أنه لو أضيف لم يخل إما أن تثبت فيه النون أو تحذف ، فلو ثبت لثبت نون تنبيه نون الجمع المحقق فكما أن نون الجمع المحقق لا يثبت ، فكذلك

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري وتماه : (فقد ذهب المسرة والفتاء) ، في سيبويه فقد آوّدَى . الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، المقتضب ١٦٩/٢ ، الجمل ص ٢٤٦ ، المقصور والمملود للقراء ص ١٧ ، ابن يعيش ٢١/١ ، المقرب ٣٠٦/١ ، اساس البلاغة ١٠٣/٢ ، الخزانة ٣٠٦/٣ .

(٢) (كان) زيادة عن ب ، س .

المشبه به ، ولو حُذِفَتْ لِحُذِفَتْ نونٌ ليست في الحقيقة نون جمع ، فكرهوا الاضافة لادائها الى أحد هذين الأخرين فلتزوا في تميزه المتعصب ، وقد أورد على ذلك الزيدون حسنون وجوها ، فقل هذا تمييز عن اسم تام بنون الجمع ، وأنت في اضافته بالخيار ، وقد تقدم من قوله : إن كل تمييز عن تام بنون الجمع لازم نصبه ولا تجوز الاضافة اليه .

والجواب عن ذلك أن هذا ليس من تمييز المفرد في شيء وإنما ذلك من تمييز^(١) ما يضاهي الجمل ، وقد تقدم أن حكم ذلك حكم تمييز الجمل على الحقيقة ، لأن الحسن منسوب الى الضمير العائد الى المبتدأ وهو في المعنى متعلقه ، وهذا هو الذي فسّر به تمييز الجملة بخلاف تمييز المفرد ، والكلام الآن في تمييز المفرد ، وإنما قوي الاعتراض بذلك لكونه لم يُفَعَّلْ تمييز الجمل ولم يبيّنْ به بما يدفع هذا السؤال ، وقد تقدم في الكلام عليه ما يدفع به ذلك ، واللازم التام أيضاً بالاضافة كقولك : على التمرة مثلها زبداً ؛ لأنه تعذرت فيه الاضافة فلزم نصبه لذلك ، وبيان تعذر الاضافة هو أنه لو أُضِيفَ لم يخلُ إمّا^(٢) أن يُضَافَ المضاف أو المضاف اليه أو كلاهما ، ولا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أمّا من جهة اللفظ فللمفاصل ، وأمّا من جهة المعنى ؛ فلأن الغرض نسبة المثلية الى التمرة لا الى الزبد ، ولو أُضِيفَ الى الزبد فسد المعنى ، ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى ، ألا ترى أنك اذا قلت : عندي مثل تمر زبد^(٣) فأضفت^(٤) تمره الى

(١) (تمييز) : ساقطة من ل .

(٢) في و ، ش ، س : (مِمّا) ، وهو تحريف .

(٣) في ر : (منك تمر الى زبد) ، وهو خطأ .

(٤) (أضفت) : ساقطة من ر .

زبدٍ لم يكن له معنى إذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد ، وإنما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت الاضافة تؤدي الى ما ليس بمقصود في المعنى ، ولا يستقيم اضافتهما جميعاً لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما ، واذا امتنع اضافة كل واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعاً أجدر (١) .

(فصل) قوله : وتميز المفرد أكثره فيما كان مقدراً كـ (قفيضان) الى آخره .

قال الشيخ : وهذا كما ذكر ، لأن المقادير وضعت والمقصود فيها التوضيح على المقادير وحقائق الذوات لا دلالة لها عليها فاحتاجت الى التمييز باعتبار الدلالة على أجناسها ، ثم فسّر ما جاء من تمييز المفردات من غير المقادير بقوله : لله درّه فارساً ، وحسبك به ناصراً ، وهو غير مستقيم من جهة أن المعنى في الله درّه فارساً : لله درّه فروسيته ، فهو مثل قولك : يعجني حسن زيد أباً ، والمعنى حسن أبوته ، واذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل : لأنه من باب تمييز النسبة الاضافية ، قد تقدم أن ذلك ليس من باب (٢) تمييز المفردات ، وكذلك حسبك به ناصراً : لأن المعنى حسبك بنصرته ، واذا تبين ذلك لم يكن لايراده في تمييز المفردات معنى ، والاولى أن يقال : وضعه ، كقولك : عندي خاتم حديد أو باب ساجاً ، وإن كان الأكثر في مثل ذلك الاضافة ، وقد جاء التمييز فيها منصوباً تنسيهاً لها بالمقادير ، فهي تميز (٣) عن مفرد فيما ليس بمقدار .

(١) في ل : زيادة بمقدار سبعة أسطر . مأخوذ من أمالي ابن

الحاجب انر ص ١٣٦ .

(٢) أ باب : ساقطة من ش .

(٣) في و : (التمييز) ، ولا يستقيم معها الكلام .

(فصل) قوله : ولقد أبي سيويه تقدم المميز الى آخره .

قال الشيخ : لا خلاف أن تقدم تمييز (١) المفردات غير جائز عند الجميع ، فلا يجوز عدي درهماً عشرون وكذلك ما أشبهه ، وإنما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة ، كقولك : طاب زيد نفساً ، وحسن زيد أباً ، وأجاز المازني والمبرد التقديم (٢) ومنعه سيويه (٣) ، وإنما لم يجز تقديمه ؛ لأنه في المعنى فاعل فكما أن الفاعل لا يقدم على الفعل فكذلك هذا ، ألا ترى أن قولك (٤) حسن زيد أباً معناه حسنت أبوة زيد أو حسن أبو زيد . والثاني أن تقديمه يخرج عن حقيقة (٥) التمييز ، فكان في تقديمه إبطال أصله إذ (٦) حقيقة التمييز أن يميز ما أشكل ، وهو في المعنى تفسير والتفسير لا يكون إلا لتفسير [٤٦ ظ] ، والتفسير لا بد في المعنى أن يكون مقدماً على التفسير ، وإلا لم يكن تفسيراً له وفي تقديم التمييز إخراجاً عن ذلك ، فوجب تأخير ، وتمسكوا بأنه معمول فعل متصرف فجاز تقديمه كسائر معمولات الأفعال

(١) (تمييز) : ساقطة من س .

(٢) قال المبرد : وتقول راكباً جاء زيد ، لأن العامل فعل فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً وهذا رأى أبي عثمان المازني . المختضب ٣/٣٦ ، الانصاف ٢/٨٢٠ .

(٣) قال سيويه : ولا يقدم المفعول فيه فنقول : ماء امتلأت ، الكتاب ١/١٠٥ .

(٤) في و ، ت ، ب ، س : (ان قولك) ساقطة ، وفي ز ، س : (أن) ساقطة .

(٥) في و : (لحقيقة) ، وهو خطأ .

(٦) في و : (آو) وهو تصحيف .

المتصرف (١) ، وقولوا ذلك بما أوردوه من قوله (٢) :

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
-١٣٠-
والجواب عما أوردوه من وجهين : أحدهما أن (٣) الرواية « وَمَا
كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ » (٤) ، وليس بالقوي ، والثاني أن
ذلك على خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود ،
ولا يُحتج به ، وما ذكروه من المعنى لا ينهض ؛ لأنه معارض
بمثله في المنع ، وإذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل
المنع حتى يثبت الباب عندهم سماعاً ، فقد تبين أن ما لم (٥) يسمع
لا ينهض على ما نسب إلى سيويه .

وقوله : « وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمِيزَاتِ عَنْ آخِرِهَا أَشْيَاءُ مَزَالَةٌ عَنْ
أَصْلِهَا » . ويُنَّ أَنَّ الأصل أن يكون التمييز موصوفاً بما انتصب
عنه ، ألا ترى أن معنى قولك : عندي عشرون درهماً ، عندي دراهم

(١) في الأصل (منصوب) مكان (متصرف السابقة ، والمتصرف)
ولا يستقيم معه المعنى ، وقد قومنا العبارة واثبتنا (متصرف
والمتصرف) اعتماداً على نسخة (ل) .

(٢) نسب للمخيل السعدي وقيل لأعشى همدان وصدره :
أَتَهَجَّرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَتِهَا ، وقال الفارسي : في
الايضاح : الرواية عن الزجاج ، وما كان نفسي بالفراق (١٠) ،
وكذلك ابن جني وذلك لا حجة فيه ، المقتضب ٣/٢٨٧ ،
الايضاح للفارسي ص ٢٠٣ ، الجمل ٢٤٧ ، الخصائص ٢/٣٨٤ ،
الانصاف ٢/٨٢٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٨ ، ابن
يعيش ٢/٧٤ .

(٣) (أن) : ساقطة من ش .

(٤) انظر الانصاف ٢/٨٣١ .

(٥) في ت : (لا) ، وهو خطأ .

عشرون ، وكذلك جميع تمييز المفردات ، ثم قرّر تمييز الجمل
بكونها في المعنى منسوبة اليها الفعل ، فإذا قلت : حسن زيد أباً ،
فالمعنى نسبة الحسن الى الأب ، فكأنك قلت : أبو زيد حسن ،
وإذا ثبت (١) ذلك ثبت أنه في المعنى وصف له (٢) إذ لا فرق في
المعنى بين الصفات والاخبار ، وإنما يفرقان من جهة علم المخاطب
وجمله ، فسمي الحكم باعتبار جهل المخاطب له خبراً وسمي
باعتبار علمه له صفة فتبين أن تمييز الجملة كتمييز المفرد فيما
قصد إليه ، وفي هذا الفصل تقرير الدليل على امتناع تقديم
التمييز ، لأنه إذا قدّم خرج عن حقيقته (٣) ؛ لأنه إنما كان
تمييزاً بعد العدول عن هذا الاصل الذي حصل به التفسير بالتمييز ،
وإذا قدّم خرج بتقديره عن حقيقته ، ثم بين (٤) بعد ذلك المعنى
الذي من أجله غير عن أصله بقوله : والسبب في ذلك قصدهم
الى ضرب من المبالغة والتأكيد ، يريد أنك إذا ذكرت الشيء مبهماً
ثم (٥) (توفرت الدواعي الى طلب علمه ، فكان في ذلك مبالغة
وتعظيم ، وأيضاً فإنك إذا ذكرته (٦) مبهماً (٧) ثم فسّرته فقد
ذكرته مرتين ، وما ذكر مرتين أكيد ممّا ذكر مرة واحدة ،
فتبين أن في العدول عن الاصل مبالغة وتأكيداً .

(١) (ثبت ذلك) : ساقطة من و .

(٢) (له) : ساقطة من ر .

(٣) في و : (الحقيقة) ، وهو تحريف .

(٤) في ت : (بين) ساقطة .

(٥) (ثم) : ساقطة من ش .

(٦) في ش : (ذكرت الشيء) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من : ت .

الاستثناء

قول الشيخ : الترجمة ينبغي أن تكون بالمستثنى ، لأنه تفصيل لما تقدم ، والذي تقدم إنما هو المستثنى حيث قال : المستثنى المنصوب ، والاستثناء مشكل باعتبار عقلته وحده ، أمّا بيان إشكال معقولته فأنك إذا قلت : جاء القوم إلا زيدا ، لم يخل إمّا أن يكون زيداً داخلياً في القوم أو لا ، فإن كان غير داخل في القوم لم يستقم ؛ لأن إجماع أهل العربية ^(١) في الاستثناء المتصل أنه إخراج ما بعد (إلا) ممّا قبلها ، وإجماع أهل العربية مقطوع به في تفصيل العربية ، وأيضاً فإن قاطعون إذا قال : العربي له عندي دينار إلا ثمناً ونصف ثمن ، أن يحسب المذكور بعد إلا ثم يخرج من الدينار ثم يقطع بأن المقرر بعده هو الباقي ، وقد قال القاضي ^(٢) : لا إخراج ، وقول القائل : له عندي ^(٣) عشرة إلا ثلاثة موضوعة بإزاء سبعة حتى كأنهما عبارتان عن مبرر واحد ، وقد تبين بطلانه قطعاً ، وإمّا أن نقول : الإخراج ثابت ، وهو مشكل ، فإن المتكلم إذا قال : جاء القوم وزيد منهم فقد وجب نسبة المجيء إليه ، لأنه منهم ^(٤) فإذا أخرج بعده ذلك فقد نفى عنه المجيء ، فيصير مثبتاً باعتبار واحد فيؤدي إلى أن

(١) في ش : (اللغة) ، وما اثبتناه ارجح .

(٢) القاضي : هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن القاسم المعروف بالباقلاني درس على أبي الحسن الأشعري ، توفي سنة (٤٠٣هـ) . ترجمته في ابن خلكان ٣/٤٠٠ ، النجوم الزاهرة ٥/٢٣٤ ، اتحاف السادة المتقدمين بشرح اسرار علوم الدين ٣/٢ ، ٤ ، ٥ ، الاعلام ٤٦/٧ .

(٣) له عندي : زيادة عن ل .

(٤) في س : (مبهم) وهو تصحيف .

لا يكون الاستثناء في كلام إلا وهو كذب من أحد الطرفين وهو باطل ، فان القرآن مشتمل عليه ، قال الله تعالى : { فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا } ^(١) ، فلو جعل الالف بكمالها وقد نسب اللبث اليها لوجب أن يكون اللبث في جميعها ، ولم يسمح بعد هذه النسبة إخراج شيء منها ، ولهذا الشبهة قرر القاضي الى مذهبه المذكور ، والتموا بالذي يجمع [بين] ^(٢) رفع الاشكالين أن نقول : لا نحكم بالنسبة ^(٣) إلا بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم ، فاذا قال المتكلم قام القوم إلا زيـداً فهم القيام أولاً بمفرده ، وفهم القوم بمفرده ، وإن منهم زيـداً ، وفهم إخراج [٤٧ و] زيـد منهم بقوله : إلا زيـداً ثم حكم بنسبة القيام الى هذا المفرد الذي أخرج منه زيـد فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم ، وهو أن الإخراج حاصل بالنسبة الى المفردات ، وفيه توفية باجماع النحويين ^(٤) ، وتوفية أنك ما نسبت إلا بعد أن أخرجت زيـداً ، فلا يؤدي ^(٥) الى المناقضة المذكورة ، فاستقام الأمر ^(٦) في الوجهين جميعاً . وأما حده فمشكل ، لأن الاستثناء يجمع المتصل والمقطع ، ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج ، ولا إخراج في المنقطع ، وكل أمرين فصل

(١) سورة العنكبوت الآية : ١٤ .

(٢) (بين) : زيادة من ل .

(٣) في س خرم بمقدر صفتين .

(٤) (توفية " باجماع النحويين) : ساقطة من ش .

(٥) (فلا يؤدي) : ساقطة من ش .

(٦) في ش : (إلا) ، وهو تحريف .

أحدهما مفقود^(١) في الآخر يستحيل جمعها في حد واحد ، فالأولى
 أن يُحَدَّ المتصل على حدته (والمنقطع على حدته ، فيقول : في حد
 المتصل هو كل لفظ أُخْرِجَ به شيء من شيء بالآ)^(٢)
 وأخواتها ، فاذا أُورِدَ قوله تعالى : { فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ }^(٣)
 ثم قال : لا تقتلوا أهل الذمة ، قلنا : هذا ليس بأخراج ، وإنما هو
 تبين مراد المتكلم باللفظ^(٤) الأول ، كذلك لو قيل : قام القوم إلا
 زيدا فليس زيد داخلا في القوم ، بل هو بمنزلة قولك : قام
 زيد لا عمرو •

وقد اختلف في عامل الاستثناء ، فقال^(٥) قوم : إن العامل
 (إلا) نفسها ؛ لأن معنى (إلا) استثنائي^(٦) ، وقد رُدَّ ذلك بأنه لو
 كان الأمر كذلك لوجب أن لا تنفك عن النصب ، (وقال قوم :
 (إلا) مركبة من إن^(٧) و لا^(٨)) ، فالعامل إذا نصبت (إن) ،

-
- (١) في ل : (من) ، وفي ت : ساقطة ، وهو تحريف في (ل) •
 (٢) ما بين القوسين : ساقط من ش •
 (٣) سورة التوبة الآية : ٥ •
 (٤) (اللفظ) ساقطة من ش •
 (٥) في ل : (فذهب منهم) ، وهو خطأ •
 (٦) في ل ، ت : (الاستثناء) ، وهو خطأ •
 (٧) هذا مذهب الكوفيين • الانصاف ١/ ٢٦١ •
 (٨) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ش ، ز •

واذا رفعت (لا) ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنه غير مستقيم^(١)
لفظاً ومعنى ، وأما اللفظ فلائك لو لفظت به لم يستقم ، وأما
المعنى فعلى خلاف ذلك . وقال قوم : العامل (إن) بعد (إلا)
كأنك قلت : إلا أن زيدا^(٢) ، وهذا ليس بجيد ، لأن (إن) لا
تضمير ، ولأنه كن يجب أن تكون ناصبة أبداً . وقال قوم :
العامل فيه ما قبله بواسطة (إلا)^(٣) (إذا كان فضلة ، وهو المذهب
الصحيح) ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلا زيدا فقد وقع زيد
فضلة ، وقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك : جاء القوم
بالأف قد صار لقولك : جاء القوم بواسطة (إلا)^(٤) في زيد معنى
هو معنى الاستثناء ، وهذا هو معنى العامل كما أن قولك : ضربت
وزيداً وقع زيد فضلة متوجهاً إلى معناه على جهة المعية مع^(٥)
ما قبله بواسطة الواو فالذي أوجب أن تقول : في ضربت وزيداً ،
العامل ما قبل الواو بواسطة الواو ، فكذلك تقول : ههنا ، وإنما
قلنا : إذا وقع فضلة ؛ لأنه إذا لم يقع فضلة صار إما أحد جزئي
الجملة فيكون له حكمه ، وإما من باب آخر غير باب الاستثناء
كقولك : ما ضربت إلا زيدا . ويرد عليه أمران : أحدهما ، أن
العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضاء وليس في جاء وشبهه
اقتضاء يخرج منه . فإن قيل اقتضاؤه كونه مخرجاً مما نسب
إليه ، قيل قد تقدم أن النسبة إنما حكم بها بعد الإخراج وإلا
تناقض فلا يليق^(٦) بعد ذلك أن يقال إن في جاء اقتضاء للمخرج

- (١) ما بين القوسين ساقط من ت .
(٢) هذا مذهب الكسائي . الانصاف ٢٦١/١ .
(٣) هذا مذهب البصريين . الانصاف ٢٦١/١ .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(٥) (مع) : ساقطة من ر .
(٦) في ش : (العامل) ، ولا يستقيم معه المعنى .

بالاعتبار ذُكرَ ، والثاني أنْ ثمَّ مسائلَ ليسَ فيها فعلٌ مثلُ القومِ
إِلَّا زيدا أخوتك ، فإنْ كانَ العاملُ هو^(١) الفعلُ بقتَ هذه
المسائلُ بغيرِ عاملٍ ، فالوجهُ أنْ يُقالَ إنَّ العاملَ هو الذي (اقتضى
المخرجُ منه وهو ما ذُكرَ • ومنهم من يقولُ : إنَّ الاسمَ المتعددَ
والمفردَ^(٢) الذي يتناولُ الممتنًى^(٣)) هو الذي يقتضي صحةَ الإخراجِ
منه فهو في المعنى العاملُ بواسطة (إلَّا) ، وهذا يشملُ المواضعَ كلها
وَجِدَ الفعلُ أو لم يوجدْ فالتمسكُ به أولى ، وإنَّما هذا في الاستثناءِ
المتصلِ فأما المنقطعُ^(٤) فالعاملُ فيه (إلَّا) لأنَّها تعملُ عملَ
(لكنَّ) ولها خبرٌ مقدَّرٌ على حسبِ المعنى المرادِ ، ومنهم من
يقولُ : إنَّه يُظهرُ ، ومنهم من يجعلُه إِذْنَ كلاماً مسانفاً ، ثمَّ تكلمَ
في الأعرابِ لأنَّه هو^(٥) المقصودُ •

فقالَ : « والمستثنى في إعرابه على خمسةِ أضربٍ : أحدها
منصوبٌ أبداً ، وهو على ثلاثةِ أضربٍ : منها ما أمتنًى بإِلَّا من كلامٍ
موجبٍ « إحترازٌ من كلامٍ غيرِ موجبٍ ، وهو القسمُ الثاني من
الخمسَةِ كما سيجيءُ^(٦) ، ولم يَحْتَزْزْ عن الصفةِ وإنْ كانَ ما بعدَ
(إلَّا) لا يكونُ منصوباً لقوله : « ما استثنى » ، وإذا كانَ صفةً لم
يستثنَ بها ، ألا ترى أنْ قوله تعالى : { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا
اللهُ }^(٧) لَمْ [٤٧ ظ] يقصدَ إخراجَ الله من الإلهةِ وإنَّما قصدَ

- | | |
|-----|--|
| (١) | (هو) : ساقطة من ش • |
| (٢) | (المفرد) : ساقطة من ش • |
| (٣) | ما بين القوسين : ساقط من ت • |
| (٤) | في ش ، ب : (المنفصل) ، وهو خطأ • |
| (٥) | (في الأعرابِ لأنَّه هو) : ساقطة من ش • |
| (٦) | (يجيءُ) ساقطة من ل ، ت • |
| (٧) | سورة الأنبياء الآية : ٢٢ • |

الوصف والآلة على حالهم ، ولو قصد الإخراج بالآلة لم يكن مستقيماً وكان بمثابة قولك : له عندى درهم ، إلا درهماً ، وليس له حيثن فائدة ، « وَبَعْدًا وَخَلَا بَعْدَ كُلِّ كَلَامٍ » ولم يعتبر الخفض بعد عداً وخلاً لشذوذه ، فجعله ميماً يكون منهوياً أبداً ولذلك ضعفت ذلك القول فقال : « ولم يورد هذا القول سيويه ولا المبرد »^(١) ونصبه (بعداً) على أن يكون فعلاً أضميراً فيها فاعلها مستتراً كما أضمير في ليس ولا يكون ، وتقديره عداً بعضهم زيداً ، أي : جانب بعضهم زيداً ، ولم يقدر حرفاً كالآلة للزوم النصب^(٢) فيها بعد كل كلام ، وكذلك ليس ولا يكون ، فأنا^(٣) إذا قلت : ما عداً وما خلا فلا يكون إلا النصب ، لأنها حيثن يجب تقديرها أفعالاً من جهة أن ما ههنا لا يستقيم أن يكون موصولة ، فيصح تقدير الجار بعدها ، بل يجب أن تكون مصدرية ، فيجب أن يكون (عدا) فعلاً ؛ لأن المصدرية لا يليها إلا الفعل ، وإنما لم يصح أن تكون موصولة ، لأن الموصولة للصفة والموصوف جميعاً ، وههنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما ، ألا ترى أنك تقول : اشتريت الكتاب الذي تعلم ، ولا تقول : اشتريت الكتاب ما تعلم ، والآخر أنها لو كانت بمعنى الذي (لصح أن يفتح موضعها من) في قولك : جاء القوم ؛ لأنها لمن يعقل ، والآخر أنها لو كانت بمعنى^(٤) الذي لوجب أن يكون في الفعل ضمير

(١) انظر الكتاب ٣٧٧/١ ، قال المبرد : فما كان حرفاً سوى إلا

فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا وإن وافقاً لفظ

الحروف وعدا ولا يكون المقتضب ٣٩١/٤ .

(٢) انتهى الخرم الذي وقع في نسخة س .

(٣) (فاماً) : ساقطة من ش .

(٤) ما القوسين : مياقط من ش .

يعود عليها ، فالضمير الذي ذكرنا ضمير بعض القوم ، وأما كونها ليست من الأوجه البواقي فظاهر فاذن تقديره جاء القوم خلوتهم من زيد ، كأنك قلت : وقت خلوتهم من زيد ، فوجب هذا التقدير لما لم يكن ثم مقتضى المصدر . والقسم الثاني من الثلاثة شرطه أن يتقدم بعض الجملة كقولك : ما جاءني إلا أخاك أحد ، لأنه كالمفعول معه عند المحققين فكما لا يتقدم المفعول معه فكذلك هذا . القسم الثالث من المنصوب أبداً ، هو المنقطع ، وهو كل لفظ من الفاظ الاستثناء لم يرد به إخراج سواء كان من جنس الأول (١) ، أو من غير جنسه ، فلو قلت : جاء القوم إلا زيدا ، (وزيد ليس من القوم كان منقطعاً وكذلك إذا قلت : ما (٢) جاء القوم إلا زيدا) (٣) لم يجز إلا النصب على مذهب أهل الحجاز ، واستشهاده بقوله تعالى : { لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ } (٤) ، حمل على أربعة أوجه ، أحدها وهو المشهور لا معصوم إلا الراحم وعليه يبنى . والوجه الآخر (٥) اثنان منها متصل وليس فيه غرض وقد قبل بهما واحد منقطع وهو لا عاصم إلا المرحوم ، ولم يقل به ولو قيل به لم يكن بعيداً . والقسم الثاني من الخمسة وهو قوله : ما استثنى بالآ من كلام غير موجب إلى آخره .

(١) في ر : (المستثنى منه) .

(٢) (ما) : ساقطة في ، ل ، ت ، ب ، س .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) سورة هود الآية : ٤٣ .

(٥) في ل : (الثاني) .

قال الشيخ : كان ينبغي أن يقول : ذكر المستثنى منه ، وإلا
ورد عليه ما ضربت إلا زيدا ، فإنه مستثنى من كلام غير موجب ،
وليس هو من هذا القسم ولا يصح أن يقال هو منه لتصريحه في
القسم الخامس به ، وأيضاً فإن الاتفاق على أنه مفعول ، وأيضاً
فإن البدلية لا تستقيم فيه إذ شرط المبدل منه أن يكون مذكوراً ،
والاختيار البديل لأن النصب على الاستثناء في عقليّة العامل فيه
إشكال ، فإذا أمكن غيره (١) من الواضح كان أولى ، ووزانه وزان
لمفعول معه فإنه إذا أمكن غيره كان أولى ، ألا ترى أن قولك :
ما لزيد وعمرو أحسن من قولك : (وعمراً) ما لك وعمراً ، لما
تعدّر العطف رجع إليه كذلك هنا لا ينبغي أن يُصار إلى الاستثناء
إلا عند تعدّر البدلية . وقوله عز وجل : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ
مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ ﴾ (٢) ، فيمن قرأ بالنصب (٣) من قوله :
فأسر يا هلك .

قال الشيخ : جعل القراءة بالرفع محمولة على البديل من
قوله : وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ، وقراءة النصب محمولة على
لاستثناء من الموجب من قوله : فأسر يا هلك ، وهذا الفعل
باطل قطعاً ، فإن القراءتين ثابتان قطعاً فيمتنع حماهما على وجهين :
أحدهما باطل قطعاً ، والقضية واحدة ، فهو إما أن يكون سرى بها

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع ووافقهما ابن محيضر
واليزيدي والحسن ، على أنه بدل من أحد ، والباقون بالنصب
مستثنى من بأهلك ، البيان في غريب أعراب القرآن ٢/٢٦ ،
اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ .

(١) في س : (العطف) .

(٢) سورة هود الآية : ٨١ .

أو ما سرى بها^(١) ، فإن كان قد سرى بها^(٢) ، فليس مستثنى
 [٤٨ و] إلا من قوله : ولا يلتفت منكم أحد ، وإن كان ما سرى
 بها فهو مستثنى من قوله : فاسر بأهلك ، فقد ثبت أن أحد
 التأويلين باطل قطعاً فلا يصر إلى في إحدى القراءتين الثابتين
 قطعاً ، والأولى في هذا أن يكون إلا امرأتك في الرفع والنصب ،
 مثل قوله : { مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ }^(٣) [وإلا قليلاً]^(٤) ،
 ولا يبعد أن يكون أقول القراء على الوجه الأقوى ، وأكثرهم على
 الوجه الذي^(٥) دونه ، بل قد التزم بعض الناس أنه يجوز أن
 يجمع القراء على قراءة غير الأقوى . والقسم الثالث من الخمسة
 يجب فيه الجر وهو إمّا اسم وإمّا حرف ، فإن كان اسماً فما
 بعدها مضاف إليه ، وإن كان حرفاً أعني^(٦) : حرف جرّ فما بعده
 مجرور به ، والكلام في غير وسوى يأتي في فصل بعد هذا ،
 والكلام في (حاشا) إذا نصبت بها على غير المختار كالكلام في عدا
 وخلا على المختار وقد تقدّم .

قوله : والقسم الرابع جائز فيه الرفع والجر ، وهو
 ما استثنى بلا سيما .

-
- (١) (بها) : ساقطة من و .
 (٢) (في ر : فهو) ، وهو خطأ .
 (٣) سورة النساء الآية : ٦٦ .
 (٤) (وإلا قليلاً) : زيادة عن ل ، ت ، س .
 (٥) (في ش : هو) .
 (٦) (في ش : (أو غير) ، وهو وهم .

قال الشيخ : لا ينبغي أن يكون في الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إخراج شيء من شيء ، وإثبات ضد الحكم له ، وهذا ليس كذلك ، بل هو إثبات ذلك الحكم الأول بطريق الزيادة في معناه ، مثاله قولك : أحسن إلى القوم لا سيما عمرو وإنما أوردته لما كان بينهما مخالفة ما ؛ لأن الثاني ثبت (١) له زيادة فكأنه غير الحكم الأول ، ويجوز في الواقع بعد لا سيما الجر وهو الأكثر ، والرفع وهو قليل ، والنصب وهو الأقل ولم يذكره ، وقد وقع في بعض النسخ فأمّا الجر (٢) فله وجهان : أحدهما أن تكون ما زائدة ، والاسم مجرور بالاضافة ، فيكون التقدير جاء القوم لا مثل زيد ، والوجه الثاني أن تكون ما نكرة بمعنى شيء ، فيكون زيد بدلاً منها ، فيكون التقدير جاء القوم لا مثل (رجل زيد ، والرفع على أن يكون ما بمعنى شيء ، وزيد مرفوع خبر مبتدأ محذوف ، فيكون التقدير جاء القوم) (٣) لا مثل شيء هو زيد ، ولو قد رت ما موصولة وزيد خبر المبتدأ المحذوف والجملة صلة لم يكن بعيداً . والقسم الخامس جار على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء ، وهذا لم يذكر له ضابطاً وضابطه أن يكون ما قبل (إلا) غير موجب ، ولا مذكور معه المستثنى منه وسواء كان فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفاً أو صفة أو حالاً ، كل ذلك واقع ، وفائدة (إلا) في المعنى كفائتها لو ذكر المستثنى منه في أن الغرض حصر ذلك المعنى لما ذكر بعده .

قوله : وحكم غير في الاعراب حكم المستثنى بالآلة .

- (١) (ثبت) : ساقطة من و .
 (٢) (فاما الجر) : ساقطة من ر .
 (٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

قال الشيخ : لما وقعت غير موقع إلا ، وإلا حرف غير
معرب ، وغير اسم وجب أن يكون لها إعراب فجعل إعرابها
الأعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد (إلا) وجعل
ما بعدها هي مخفوض بالاضافة ، لأنها اسم يقبل الاضافة فو في
بمقتضى الاسمين ، فاذا وقعت (إلا) وقعت غير في الوصفة جعل
إعراب ما بعد (إلا) إعراب غير نفسه وسيأتي ، وهل ذلك لا إذا
وقعت موقع غير جعل إعراب ما بعدها إعراب غير لتعذر
الاضافة ، فيقولون : جئت لا راكباً ولا ضارباً ، أي غير راكب ولا
ضارب ، وقال الشاعر (٢) :

١٣١- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
وَلَا ذَاكِرٍ لِلَّهِ إِلَّا قَلِيلاً

وأما (سوى) فقد تقدم الكلام عليها في المفعول فيه .

(فصل) قوله : وأعلم أن إلا وغيرا يتقارضان ما لكل واحد

منهما .

قال الشيخ : سبب حمل كل واحد منهما على صاحبه أن
ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها ، إلا أن غيراً وقوعها (٣) موقع

(١) (بعد) : ساقطة من ش .

(٢) البيت لأبي الاسود الدؤلي ورد ضمن ستة أبيات في ديوانه

ص ١٤٣ ، الفيته : وجعلته ، مستعتب : طالب العتاب .

الكتاب ٨٥/١ ، الانصاف ٦٥٩/٢ ، المقتضب ٣١٣/٢ ، مجاز

القرآن ٣٠٧/١ ، ابن يعيش ٣٥/٩ ، الخصائص ٣١١/١ ،

المغنى ٥٥٥/٢ ، الخزانة ٥٥٤/٤ .

(٣) في و ، ش ، ر : (إذا وقعت موقع الاكثر) وهذا التعبير غير

مستقيم .

(إِلَّا كَثِيرٌ ، ووقوعُ (إِلَّا) موقعَ غيرِ قليلٍ ، وسببهُ أنَّ غيرَ اسمٍ
وتصرفهم في الاسماء أكثرُ من تصرفهم في الحروف ، واستشهادهُ
بقوله تعالى : { لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ } (١) الآية إلى آخره .

قَالَ الشَّيْخُ : فَإِنْ قِيلَ (غَيْرُ) إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَهِيَ
نَكْرَةٌ (٢) ، فَكَيْفَ جَرَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ صِفَةً ؟ فُلْجَوَابُ أَنْ غَيْرَ إِذَا
كَانَتْ فِي تَقْسِيمٍ حَاصِرٍ كَانَتْ مَعْرِفَةً مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : { غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ } (٣) ، فَلِذَلِكَ جَرَتْ كَذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : { لَوْ
كَانَ فِيهَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ } (٤) ، ، قُلْ بِمَضْمُونِهِمْ لَيْسَ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ
[٤٨ ظ] ، وَإِنَّمَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَصَحَّ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النِّفْيِ ، لِأَنَّ
مَعْنَى قَوْلِكَ : (لَوْ كَانَ فِيهَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ) ، مَا فِيهَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ (٥) ،
فَلَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ مَعْنَى النِّفْيِ جَرَى فِي الْبَدَلِ مِجْرَاهُ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ
مِنْ أَوْجِهِ : أَحَدُهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَقُولَ : لَوْ كَانَ
فِيهَا إِلَّا اللَّهُ كَمَا يَقُولُ : مَا فِيهَا إِلَّا اللَّهُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ
كَذَلِكَ ، الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَجْرِي النِّفْيُ الْمَعْنَوِيُّ مِجْرَى النِّفْيِ اللَّفْظِيِّ ، أَلَا
تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَبِي الْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا بِالنَّصْبِ لَيْسَ إِلَّا ، وَلَوْ كَانَ
النِّفْيُ الْمَعْنَوِيُّ كَالْلَفْظِيِّ لَجَازَ أَبِي الْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ ، وَكَانَ الْمُخْتَارُ ،
وَهَذَا أَوْلَى لِأَنَّ النِّفْيَ مُحَقَّقٌ غَيْرُ مُقَدَّرٍ فِيهِ إِبْتَاتٌ ، وَفِي (لَوْ)
مُقَدَّرٌ مَا بَعْدَهَا الْإِبْتَاتُ وَإِنَّمَا قُدِّرَ فِيهِ النِّفْيُ لَمَّا كَانَ الْإِبْتَاتُ

-
- (١) سورة النساء : ٩٥ .
(٢) انظر الانصاف ٢٨٧/١ .
(٣) سورة الفاتحة الآية : ٧ .
(٤) سورة الانبياء الآية : ٢٢ .
(٥) في ل : (ما كان فيها آلهة) ، وهو خطأ .

تقديرًا • والثالث 'أنه' لو كان على البديل لكان معناه 'معنى الاستثناء' ولو كان معناه 'معنى الاستثناء' لجاز أن نقول : 'إلا الله بالنصب ولا يستقيم المعنى ، لأن الاستثناء إذا سكنت عنه دخل ما بعده' (١) ، فيما قبله ، ألا ترى أنك لا تقول : 'جاءني رجال' إلا زيدا ، فكذلك لا يستقيم أن تقول : 'لو كان فيها آلهة' إلا الله • وقوله (٢) :

١٣٢- وكلُّ أخٍ مفارقة أخوه

لَمَرَّ أَبَيْكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

قال الشيخ : فيه شذوذان : أحدهما أنه 'وصف المضاف' وهنا وهو كـ 'و' والقياس أن 'يوصف المضاف إليه في (كل)' ، وهو مع ذلك جائز ، وحمله على ذلك (٣) ضرورة الردف بالالف فانها لازمة ، وهو المعنى الذي جملة 'على الوصفية' ولو جاز له أن يقول : 'إلا الفرقدين من غير ضرورة تحمله' لم يجمل على (الخفض الذي هو ضعيف) ، ويحمل على الاستثناء فالذي جملة (٤) أن يجعل (إلا) صفة 'هو الحامل' له 'على أن تكون صفة لكل' ، وإلا لم يحصل له 'غرض' ، والشذوذ الثاني أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل •

(١) في ل : (قبله) •

(٢) البيت نسبة سيبويه إلى عمرو بن معد يكرب ٣٧١/١ ، المقتضب ٤٠٩/٤ ، توجيه الرماني ص ٢٧٥ ، مجاز القرآن ١٣١/١ ، ابن يعيش ٨٩/٢ ، المغني ٧٢/١ ، الأشموني ١٥٧/٢ ، الخزائن ٥٤/٢ ، صمغ الهوامع ٢٢٩/١ ، الفحج ١٦/١٥ •

(٣) (ذلك) : ساقطة من ش •

(٣)

(٤) ما بين القوسين : ساقطة من ش •

(٤)

(فصل) قال : ونقول : ما جاءني من أحد إلا زيد فتحمّل
على البدل من الموضع لا من اللفظ .
وقال الشيخ : إنما كان كذلك لتعذر الحمل على اللفظ من
حيث إن (من) لا يصح تقديرها بعد (إلا) لأنها لا تزداد إلا
في سياق النفي ، وإذا بطل الحمل على اللفظ وجب الحمل على
المحل ، والمحل رفع فوجب الرفع على المحل لأن تقدير جاءني
زيد مستقيم ، وكذلك إذا قلت : ما رأيت من أحد إلا عبد الله
مستقيم أيضاً . وقوله : « ولا أحد فيها إلا عمرو » ، قال
بعضهم : إنما لم يصح الحمل على اللفظ ؛ لأنه يؤدي إلى تقدير
دخول (لا) على المعرفة ، وهي لا تدخل عليها ، وهذا غير مستقيم
فإنه لو قيل لا إله إلا إله واحد لم يكن (إلا) كذلك فبطل
تعلمه بذلك ، وإنما الوجه أن يقال إنما امتنع لأنه يؤدي إلى
تقدير (لا) بعد (إلا) ؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل ،
والعامل في الأول (لا) فوجب أن يكون كذلك في البدل منه ،
ولا يستقيم لفظاً ولا معنى ، أمّا اللفظ فإن « لا » لا يلفظ بها
بعد (إلا) ، وأمّا المعنى فإنه يتناقض ، لأن « إلا » للامتناع
و « لا » للنفي (فيتناقضان) ، وأشكل ما يرد عليه ليس زيد شيئاً
إلا شيئاً لا يعاب به ونظائره ^(٢) ؛ لأنه ^(٣) يقال فليمتنع البدل
ههنا ، لأن النصب إنما يكون بعد النفي [بتقدير (ليس) بعد
(إلا)] ^(٤) ، وهو لا يتقدّر بعد « إلا » لفساد المعنى ^(٥) إذا الغرض

- (١) في و : (ومما) ، وهو خطأ .
(٢) انظر الكتاب ٢٦٢/١ .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ت .
(٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل ، ش ، ر .
(٥) انظر المختضب ٤/٤٢٠ ، ٤٢١ .

اثباته شيئاً ليعا به . فإن أُجيب بأن قولهم : لا اله إلا الله
مستثنى من أحد الجزئين لا باعتبار أنه الجزء الآخر كما في
قولك : ليس زيد^(١) شيئاً . فليس بمستقيم لأمرين : أحدهما لأنه
لا أثر لكونه من الأول ، والثاني ، لأن العامل واحد ، والآخر
بطلانه بقولك : ليس القوم إلا عمرو منطلقين فهذا مستثنى من
الجزء الأول ، وهو جائز على البدل . فإن قيل المستثنى في لا اله
إلا الله مستثنى من مبني^(٢) وفي ليس من معرب ، فليس بمستقيم
أيضاً ، لأننا نقول : لا فرق بين قولنا : لا اله إلا الله ، ولا اله
للناس إلا الله . والجواب الصحيح أن يقال : إنما عملت (لا)
لأجل النفي فلا تُقدّرُ عاملة إلا مع النفي فبطيل تقديرها عاملة
بعد (إلا) ؛ لأن (إلا) للاتبات ولم تعمل ليس لأجل النفي ،
وإنما^(٣) عملت لكونها فعلاً فهي بمثابة ما وكان جميعاً ، (أي
بمثابة هذا المجموع وهو قولنا : ما كان فأنه فعل ، وإن كان
نفيًا كذلك ليس^(٤)) ، ولو قلت : ما كان زيد شيئاً إلا شيئاً لكان
مستقيماً ؛ لأن العمل لكان ، وكان يصح تقديرها بعد إلا وليس
لما كانت فعلاً معنّاه النفي توهم أنه بمثابة (لا) في العمل ، وليس
الأمر كذلك ، بل عمله للفعلية ، والفعلية إذا قدّرت [٤٩ و]
مجردة عن النفي لم تتعدّر ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذراً
لفظاً توهم أن التقدير متعذّر كما تعذّر في (لا) ، وسيجيء في
باب الأفعال الناقصة ، هذا وإذا تحقق أن عملها ليس لأجل النفي

- (١) في ل : (وليس كذلك في قولك ليس زيد) ، وما اثبتناه
أصح .
(٢) في ش : (مبني) ، وهو تحريف .
(٣) في ش : (فإذا) ، وما اثبتناه أصح .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ت .
(٥)

بل لأجل الفعلية ، تحقق تجويز تقدير الفعلية بعد (إلا) مجردة عن النفي ، وهذا السر هو الذي جَوَّزَ أن تقول : ليس زيد إلا قائماً ، ولم يجز ما زيد إلا قائماً ، لأن (مما) لا تعمل إلا للنفي ولا تُقدَّرُ بعد (إلا) فبطل العمل ، وليس لم تعمل لأجل النفي بل لأجل الفعلية ، فكان عملها مع (إلا) ومع غير إلا على حد سواء فيتحقق الفرق على وجه مستقيم ، وإذا تحققت ذلك علمت جواز ليس زيد بشيء إلا شيئاً بالنصب ، وإمتناع ما زبد بشيء إلا شيئاً بالنصب ، لأنَّ عمل (ما) ^(١) لأجل النفي ، فلو قدرتها بعد (إلا) عاملة لم تكن (إلا) نافية فيختل المعنى بخلاف ليس فإن عملها ليس لأجل النفي ، فالوجه الذي هي نفي فيه غير الوجه الذي ^(٢) هي عاملة فيه .

(فصل) قوله : وإن قدَّمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقتان : أحدهما وهو اختيار سيويه أن لا تكثر للصفة وتحمله على البدل ^(٣) .

قال الشيخ : يدل على صحة مذهب سيويه أنه غير مستثنى مما تأخر عنه فلم يجب النصب ، وبيان أنه غير مستثنى ^(٤) مما تأخر عنه أن زيدا لم يخرج من الأحدين ، وهو مقدَّم و (خير) ^(٥) إنما جيء به لبيان المراد بالأحدين ، فتقديمه وتأخيره على حد واحد (فوجب ألا يكون مستثنى مقدماً ، ووجه آخر وهو أن

(١) في ر : (شيئاً) ، وهو خطأ .

(٢) في و : (التي) وهو وهم .

(٣) انظر الكتاب ٣٧٢/١ ، المقتضب ٣٩٩/٤ .

(٤) في ت : (غير مستقيم) ، وهو تحريف .

(٥) (خير) من كلام الزمخشري في الفصل .

البدل مختار في كل كلام غير موجب وهذا^(١) مستثنى من كلام غير موجب^(٢) ، فوجب اختيار البدل ، ويأنسه أنك لو قلت : ما جاءني أحد وسكت كان كلاماً تاماً والصفة ليست جزءاً من الكلام ، وإنما يقصد بها بيان المراد بالموصوف وإذا كان كذلك ، فهو مستثنى من كلام غير موجب ، فيجب اختيار الرفع^(٣) فيه ، كما يجب فيما لم يوصف ، وحجة المخالط أنه توهم أن الصفة والموصوف امتزجا في المعنى ، ودلاً على شيء واحد فكان تقديمه على أحدهما كتقديمه لغيره فوجب النصب عنده .

(فعمل) قوله : وتقول : في تثنية المستثنى ما أتاني إلا زيد^(٤) .

قال الشيخ : يعني بتثنية المستثنى تكرير المستثنى ، لا على الاصطلاح ؛ لأن حكم المستثنى الثني وغيره سواء ، ثم مشى بقوله : (ما أتاني إلا زيد إلا عمراً وإلا عمراً إلا زيد)^(٥) ، ترفع الذي أسندت إليه وتنصب الآخر ، فرفع أحدهما واجب إذ لابد من الفاعل ، وتنصب الآخر ؛ لأن التفرغ لا يكون من جهة واحدة إلا لشيء واحد ، ولو رفع الآخر لكانا مرفوعين من جهة واحدة ، وهو غير مستقيم . فان قيل أرفعه على أن أبدل إلا عمرو من قولك : ما أتاني أحد إلا زيد من أحد ، والمخرج منه زيد^(٦) ،

(٢) في ش : (الكلام) ، وهو زيادة بغير موجب .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٤) في ت : (الربع) وهو تحريف .

(٥) انظر الكتاب ١/ ٣٧٢ .

(٦) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٧) (زيد) : ساقطة من ش .

فهو غير مستقيم من حيث لفظ التفرغ ، لأن التفرغ قد أخذ
حقه فلم يبق إلا أن نقول : إن قولك : ما أتاني أحد إلا زيد
بمعنى ترك هؤلاء الاثنان ، فلذلك قال صاحب الكتاب : لأنك
لا تقول : تركوني إلا عمرو وتعرض لموقع الشبهة ، وبين أنك
لو صرحت بما هو معناه الذي رجع إليه لم يكن إلا نصباً .
والمسألة الثانية ما أتاني إلا عمراً إلا بشرأ أحد^(١) واضحة بعد
ما ذكره ؛ لأن نصب أحدهما على أنه مقدم على المشتكى منه^(٢)
ونصب الآخر على ما كان عليه لو كان متأخراً ، وهذا الثاني لما
تقدم ووضح لم يتعرض له ، والذي نصب لأجل التقديم
تعرض له ؛ لأنه هو الذي حدث له النصب في هذه المسألة لأجل
التقديم ، ولو قلت : ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمرو كان جائزاً
أيضاً ، ويكون قولك : عمرو بدلاً من قولك : أحد إلا زيداً ، فإن
قلت : ما أتاني أحد إلا زيد إلا عمرو^(٣) ، وأجعل (عمرو)
بدلاً من قولك : أحد فقد تقدم ما يدل على دفعه ، وهو أن هذا
قد أخذ بدله ، وهو فرع التفرغ فلا يكون له تفرغ آخر من
جهة واحدة ، والذي قبله لم يأخذ تفرغاً ؛ لأن زيدا منسوب
فيه ، فأما إذا قلت : ما أتاني إلا زيداً أحد إلا بشر لم يخل من
أن تجعل بشرأ هو البدل وزيدا استثناء أو زيداً بدلاً ثم قدمته على
المشتكى منه ، فإن قدرت الأول كان رفع بشر هو المختار ويكون
قولك : إلا زيداً [٤٩ ظ] استثناء من قولك : أحد إلا بشر ،
ويجوز النصب أيضاً على الاستثناء ، وإن قدرت الثاني نصبت
بشرأ أيضاً على الاستثناء ، لأن الذي كان يكون بدلاً قد قدمته .

(١) انظر الكتاب ٣٧٣/١

(٢) (منه) : ساقطة من ش .

(٣) في و : (إلا زيداً إلا عمراً) ، وهو خطأ بدليل ما بعده .

وهو زيدٌ ويكونُ بشرٌ استثناءً من (أحد) فخرجَ منهم زيدٌ ، وأما
نصبُ زيدٍ فواضحٌ .

(فمعل) قوله : واذا قلت : ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ
منه^(١) الى آخره .

قال الشيخ : هذا راجعٌ الى الاستثناء المفرغِ باعتبار الصفات ؛
لأنَّ التفرغَ جازٍ في الصفات وغيرها ، قال الله تعالى : { وَمَا
أَمْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ }^(٢) ، والصفة قد
تكونُ بالمفرد والجملة وحكمتها واحدٌ في الصفة^(٣) فعلى هذا نقول :
ما جاءني أحدٌ إلاَّ قائمٌ ، وما جاءني أحدٌ إلاَّ أبوه قائمٌ ، وكلُّ ذلك
مستقيمٌ ، فإن قيلَ فالاستثناء المفرغُ معناه نفي الحكم عن كلِّ
ما عدا المستثنى ، كقولك : ما جاءني إلاَّ زيدٌ ، وما ضربتُ إلاَّ يومَ
الجمعة نفيتَ المجيءَ عن كلِّ واحدٍ وأثبتته لزيدٍ ، ونفيتَ الضربَ
في جميعِ الاوقاتِ ، وأثبتته في يومِ الجمعة ، وهذا لا يستقيمُ في
الصفة ، لأنَّك اذا قلتَ : ما جاءني^(٤) أحدٌ إلاَّ راكبٌ لم يستقيمَ أنْ
تتفيَّ جميعَ الصفاتِ حتَّى لا يكونَ علماً وحيّاً ممماً لا يستقيمُ أنْ
ينفكَ عنه ، فالجوابُ من وجهين : أحدهما أنَّ الصفات لا يتفي
عنها^(٥) إلاَّ ما يمكنُ اتفاؤه ، وممماً يصادُ المثبت ؛ لأنَّه^(٦) قد

-
- | | |
|-----|--------------------------------|
| (١) | الكتاب ٣٧٤/١ . |
| (٢) | سورة الشعراء الآية : ٢٠٨ . |
| (٣) | في الأصل (الصفة) : وهو تحريف . |
| (٤) | (جاءني) : ساقطة من ش . |
| (٥) | في ت ، ل ، ر : (مِنْهَا) . |
| (٦) | (لأنَّه) : ساقطة من و . |

عَلِمَ أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ لَا يَصَحُّ اتِّبَاعُهَا ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ 'نَفْسِي'
 مَا ضَادَّ الْمَذْكُورَ بَعْدَ (إِلَّا) لَمَّا كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا فَاعْتَقِرَ اسْتِعْمَالَهُ
 بِلَفْظِ النَّفْيِ وَالْإِبْتَاتِ الْمَقِيدِ لِلْحَصْرِ ، وَالثَّنْيِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذَا
 الْكَلَامَ يَرُدُّ جَوَابًا لِمَنْ يَنْفِي تِلْكَ الصِّفَةَ ، فَيُجَابُ عَلَى قَسْدِ الْمُبَالَغَةِ
 وَالرَّدِّ جَوَابًا يَنْقُضُ مَا قَالَهُ ، وَالْغَرَضُ 'إِبْتَاتُ' إِظْهَارِ تِلْكَ الصِّفَةِ
 وَوَضُوحِهَا وَإِظْهَارِهَا دُونَ غَيْرِهَا . وَقَوْلُهُ : « وَالْأَلْفُو فِي الْمَفْظِ
 مَعْطِيهِ فِي الْمَعْنَى فَتَدْتُّهَا » مُسْتَقِيمٌ ، وَقَوْلُهُ : « جَاعِلُهُ زَيْدًا خَيْرًا مِنْ
 جَمِيعٍ مِنْ مَرَّتَ بِهِمْ » ، غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ نَفْسِ
 خَيْرِ زَيْدٍ لَا مِنْ (إِلَّا) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ
 جَمِيعِهِمْ كَانَ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَفَادًا مِنْهُ وَلَيْسَ فِيهِ (إِلَّا) وَإِنَّمَا مَعْنَى
 (إِلَّا) 'إِبْتَاتُ' هَذِهِ الصِّفَةِ لِلْأَحْدَيْنِ دُونَ غَيْرِهَا عَلَى حَسَبِ التَّوَجُّهِينِ
 • الْمُتَقَدِّمِينَ •

(فصل) وقوله : وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى ، في
 الفاظ الحلف على سبيل الاستعطاف للاختصار كقولك : نشدتك
 بالله ألا فعلت وفيه اختصاران : أحدهما وضع الإبتات والمراد
 معنى النفي ، والآخر وقوع الفعل موقع المصدر ، فتقوله : نشدتك
 بالله معناه ما أطلب ، وقوله : ألا فعلت معناه فعلك ، وجاز
 ذلك ، لأنَّ باب القسم باب أسمع فيه في الاختصار لكثرة في
 الكلام فجاز فيه ما لا يجوز في غيره •

(فصل) وقوله : والمستثنى يُحذف تخفيفاً •

قال الشيخ : وإنما يكون ذلك عند قيام قرينة دالة على
 خصوصية المستثنى المحذوف ، وإلا فلو قيل جاء القوم إلا لم يجز

ما يشعر بالمستثنى المحذوف ؛ لأن ليس المضروب 'إلا زيدا' وكذلك
 فاذا قلت (١) : ضربت زيدا ليس إلا فهذا جائز ؛ لأنه قد تقدم
 ليس غير ؛ لأن المعنى ليس المضروب غير زيدا ، وليس الضم في
 ليس غير رفعا ، وإنما هو بناء لحذف المضاف إليه منها (٢) ، وسيأتي
 ذلك في الظروف المبينة إن شاء الله تعالى ، فغير في موضع خبر
 ليس ؛ لأن إعرابها إعراب الاسم الواقع بعد إلا ، والاسم الواقع
 بعد إلا ههنا نصب فكذلك غير فلما حذف مضافها بنيت بناء
 الغايات فلذلك ضمت .

الخبر والاسم في بابي كان وإن

قال : لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي الى آخره .

قال الشيخ : جعل معمولي كان وإن مشبهتين بالفاعل والمفعول
 ولم يذكر مرفوع كان في المشبهات بالفاعل وهذا الذي هو ظاهر
 كلامه ههنا في أن مرفوع كان مشبه بالفاعل مذهب كثير من
 النحويين ، واسقاطه اسم كان من المشبهات بالفاعل حيث لم
 يذكره يدل على أنه عده فاعل (٣) ، وذكره ههنا أن
 معمولين (٤) في بابي كان وإن يدل على أنه مشبه بالفاعل ، فأما
 أن يكون إختار المذهب الأول وهو أنه فاعل فلم يذكره ، وإختار

(١) ضربت : ساقطة من و ، ت ، ش ، س .

(٢) منها : ساقطة من ش .

(٣) سيبويه سماه اسم فاعل ، يقول : باب الفعل الذي يتعدى
 اسم الفاعل الى اسم المفعول ، وقال المبرد : باب الفعل الذي
 يتعدى الى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .
 الكتاب ٢١/١ ، انقضب ٨٦/٤ .

(٤) في و : (المفعولين) ، وهو خطأ .

ههنا أنه 'مشبه' بالفاعل فجاء الاختلاف في قوله : وأما أن يكون هذا الكلام على خلاف ظاهره فيحمل قوله : شبه العامل في البابين (١) بالفعل المتعدي أن (إن) شبهت بالفعل المتعدي باعتبار معمولها جميعاً و (كان) شبهت به باعتبار منصوبها خاصة [٥٠] ويكون قوله : شبه ما عمل فيه بالفاعل (٢) ، يعني خير (أن) ، والمفعول يعني منصوب (إن) ومنصوب (كان) جميعاً (٣) ، فعلى هذا يكون مرفوع (كان) فاعلاً على ما تقدم ، ويكون قد ترك ذكره في المرفوعات ، لكونه دخل في حد الفاعل ، ولم يذكر في هذه الترجمة حد اسم (إن) ، ولا خبر (كان) ، وسببه أن اسم (إن) هو المبتدأ في المعنى ، وخبر (كان) هو الخبر في المعنى ، وإنما نسب إلى إن وكان من حيث وجودهما معهما فاستغنى بذلك عن حدّهما ، ثم لما كان خبر (كان) قد يكون محذوفاً منه عامله (٤) جعل له فصلاً ، فقال : « ويضمّر العامل في خبر كان في مثل قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر » (٥) ، وهذه المسألة ونظائرها يجوز فيها أربعة أوجه : نصب الأول ورفع الثاني ، وهو أجودها ، وعكسها وهو أردؤها ، ونصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً ، وهما (٦) متوسطان بين الأول والثاني ، وإنما اختير نصب الأول ورفع الثاني ، لأننا إذا نصبنا فالتقدير وإن كان عمله خيراً والمعنى عليه ، وجاز تقدير (كان) ، لأنه فعل

- (١) في ر : (البائن) وهو تحريف .
 (٢) في و : (العامل) ، وهو تصحيف .
 (٣) هذا رأي البصريين حيث جعلوا الخبر كالفاعل والاسم كالمفعول به . الانصاف ١/١٧٨ .
 (٤) (عامله) : ساقطة من ش .
 (٥) هذا قول ، انظر الاشموني ١/٢٤٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٨ ، حاشية الصبان على الاشموني ١/٢٤٢ ، مع الهوامع ١/١٢١ .
 (٦) في ب : (هو) وهو خطأ .

دل عليه سياق الكلام ، فكان حذفه جائزاً ، وضعف الرفع ؛ لأنَّك إذا رفعت فلا بدَّ من تقدير رافع ، ولا يُقدَّرُ إلاَّ (كان) لكون المعنى عليه فأمّا أنْ تُقدِّرَها تامةً أو ناقصةً ، فتقديرها تامةً ضعيفٌ ، لأنَّ التامة قليلة في الاستعمال ، وما قلَّ استعماله قلَّ حذفه ، وما كثر استعماله قويٌّ (١) ، حذفه ، وأيضاً فإنَّ تقدير التامة محلٌّ بالمعنى ؛ لأنَّه يصيرُ كأنَّه أجنبيٌّ عن الاول (٢) ، والمعنى على تعلُّقه به ، وذلك إنَّما يكون الاول في الناقصة ، وإنَّ قدَّرت التزام الناقصة وجب أنْ يكون الخبر مقدَّراً محذوفاً ليكون (خير) اسماً لها ، ولا يمكن أنْ يُقدَّرَ إلاَّ مثل قولك : إنَّ كان في عمله خيرٌ . وما أشبهه وهو ضعيفٌ لفظاً ومعنى ، أمّا اللفظ فلكثرته ما يُقدَّرُ محذوفاً ، وأمّا المعنى ؛ فلأنَّه يرجع مخصوصاً وليس المعنى على الخصوص ، وإنَّما المعنى فيه على الإطلاق والتعميم ، وإنَّما كان رفع الثاني هو الوجه ، لأنَّه إذا ارتفع كان خبر مبتدأ محذوفٍ بعد فاء الجزاء ، والمبتدأ بعد فاء الجزاء جائزٌ حذفه قياساً مستمراً ، اذا علِمَ (٣) ، فهذا كذلك ، وضعف نصبه ؛ لأنَّه لا بدَّ أنْ يُقدَّرَ له ناصبٌ ، ولا ناصبٌ ينبغي أنْ يُقدَّرَ غيرُ (كان) ، وإذا قدَّرت (كان) فأمّا أنْ يكون التقدير إنَّ كان عمله خيراً كان [جزاؤه] (٤) ، خيراً ، كما قدَّره سيبويه ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّه يلزم منه حذف الفاء الثانية في

(١) في س : (أكثر) ، وهو خطأ .

(٢) في و : (كأنَّه الثاني كاجنبي عن الاول) ولا يستقيم معه المعنى .

(٣) في ل : (من حسنتني فحسن ، وإنَّ تخالطوهم فاخوانكم) ، زيادة مقحمة .

(٤) (جزاؤه) : زيادة عن ل .

المسألة ، وهو غير مستقيم ، وأيضاً فإنه حذف الفعل على غير قياس ، وحذف المبتدأ المذكور حذفاً على قياس ، فكان أولى ، وأما أن يكون التقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً ، فيضعف من حيث إن مجيء الفاء مع فعل المضارع قليل ، وأيضاً فإنه على غير قياس ، ورفع على القياس على ما تقدم (١) ، ولم يذكر المصنف دفع الأول ، وذكر نصب الأول ورفع الثاني ونصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً ، ويلزم من جواز نصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً جواز رفع الأول ونصب الثاني ، وإن كان أضعف ، ويجوز أن يكون ترك ذكره لضعفه ويجوز أن يكون ترك ذكره ؛ لأن في كلامه ما يرشد إليه (٢) ، ثم ذكر حذف كان في موضع يجب فيه حذفها ، وهو مثل قولهم : «أما أنت منطلقاً انطلقت» ، وأصله لأن كنت منطلقاً انطلقت ، فحذفت اللام على القياس الجائز في حذفها ، وحذفت كان للاختصار ثم وجب أن يكون الفاعل المنصل منفصلاً لحذف ما يتصل به ، فصار أن أنت منطلقاً انطلقت ثم عوض من كان ما زائدة لتكون دالة على ذلك المحذوف مع كونهما عوضاً فصار أن ما أنت منطلقاً انطلقت فأدغمت نون أن في ما ؛ لأن ادغام النون الساكنة في الميم واجب فصار أمّا أنت منطلقاً انطلقت ، وهذا التقدير وإن كان فيه استبعاد قريب بالنظر إلى ما يلزم لو لم يُقدّر ولا يستبعد التأويل إذا كان تركه يؤدي إلى ما هو أشد منه ، وذلك أنك إذا لم تتأول ذلك لم يستقم إعراب ذلك ، وخرج عن قياس كلامهم وذلك معلوم البطلان فارتكاب مستبعد أجدر من ارتكاب ما يخرج

(١) في ش : (وَاَلَوْ) ، وهو تحريف .

(٢) في ل : زيادة بمقدار أربعة أسطر . من الأمالي ص ١٣٨ .

عن القاعدة المعاومة^(١) ، وقد روي قوله^(٢) :

١٣٣- إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا
فَلِلَّهِ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

بكسر الاول وفتح الثاني [٥٠ ظ] ، أمّا كسر الاول ، فلأنّه شرطٌ فوجب كسره ودخول ما عليه كدخولها في قولك : إِمَّا تُكْرِمُنِي أَكْرِمَكَ ، وفتح الثاني واجبٌ ؛ لأنّه مثل قولك : إِمَّا أَنْتَ مِنْقًا وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ ، وأمّا قوله : فَلِلَّهِ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ فجوابٌ للشرط وممثلٌ لقوله : إِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا ، وضح أن يكون لهما جميعاً من حيث كان الشرط والعلّة في معنى واحد ، ألا ترى أن قولك : إِنْ أَتَيْتِي أَكْرَمْتُكَ ، بمعنى قولك : أَكْرَمْتُكَ لِأَجْلِ إِيَّائِكَ فإذا ثبت أن الشرط والتعليل^(٣) بمعنى واحد صح أن يُعْطَفَ أَحدهما على الآخر ويُجْعَلَ الجواب لهما جميعاً في المعنى ، فصار مثل قولك : إِنْ أَكْرَمْتِي وَأَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ ، إِلَّا أَنَّهُ وَضَعَ مَوْضِعَ (أَحْسَنْتَ إِلَيَّ) لَفْظَ التعليل فصار كأنك قلت : إِنْ أَكْرَمْتِي لِأَجْلِ إِيَّائِكَ فَأَنَا أَكْرَمْتُكَ ، وذلك سائغٌ .

المنصوبُ بِإِلا التي لنفي الجنس

قال صاحبُ الكتاب : هي كما ذكرتُ محمولةٌ على إِنْ .
قال الشيخُ : ينبغي أنْ يذكرَ ما يَتميزُ بِهِ المنصوبُ (بلا)
لأنّه يُوَبَّ له : والاولى أنْ يُقالَ هو المسندُ إليه بعد دخول
(لا) نكرةً يليها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، ولكنّه^(٤) استغنى عن

- (١) في ل : زيادةٌ بمقدار عشرة أسطر . من الأمالى ص ١٣٨ .
(٢) البيت لم يعرف قائله وليس له تكملة ، ابن يعيش ٩٩/٢ ،
المغني ٣٦/١ ، شرح شواهد المغني ص ١١٨ ، الخزائن ٨٢/٢ .
(٣) في و : (التعليق) وهو تحريفٌ .
(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر .

ذلك بما ذكره في أثناء فصول الباب فلنمش معه . قال (١) : وذلك إذا كان المنفي مضافاً ، وإنما لم ينتصب إلا إذا كان مضافاً ؛ لأنه إذا كان مفرداً تضمن معنى الحروف ، فوجب بناؤه ، وبيان تضمنه معنى الحرف أن قولهم : لا رجل في الدار أبلغ (٢) في النفي من لا رجل في الدار ، وليس رجل في الدار ، ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد ، والحرف الذي يؤكد به النفي « من » فوجب تقديرها ، هذا مع أن الحكم منهم بناء لا رجل في الدار يوجب هذا التقدير ، ولو كان معناه كمنى لا رجل في الدار ، لأن البناء في لغتهم إنما يكون بمثل ذلك فإذا لم يكن ظاهراً وجب تأويله ، وأما نصبهم بها فلأنها محمولة على « إن » من حيث إنها تقيضها وهم يحملون الشيء على تقيضه إما لأنه في أحد الطرفين كما كان الآخر في الطرف الآخر ، وإما لتلازمهما في الذهن ، وليس بين النفي والاثبات درجة ، فلمّا تلازما وأعطى أحدهما حكماً أُعطى الآخر الملازم مثله . وأما قوله (٣) :

١٣٤- لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ

فعلى إضمار فعل ، هذا الكلام وقع منه وهماً ، وإلاّ قوله :
وَلَا خُلَّةَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ سِوَاءَ وَلَا ضَرُورَةَ فِي مِثْلِ

(١) في ل : زيادة بمقدار سطرين . من الأمل ص ١٣٨ .

(٢) (أبلغ) : ساقطة من ش .

(٣) وتامه : (اتسع الخرق على الراقع) نسبة سيبويه إلى رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس السلمي ٣٤٩/١ ، والعيني على الأشموني ٩/٢ ، وهو غير منسوب في ابن يعيش ١٠١/٢ ، المغني ٢٢٦/١ ، ابن عقيل ٤٤١/١ ، شرح الأشموني ٩/٢ . جمع الهوامع ١٤٤/٢ ، الدرر اللوامع ١٩٨/٢ .

ذلك وسنذكر أن قولهم^(١) :

١٣٥- وَلَا آبَ وَأَبْنَاءَ

ولا حول ولا قوة إلا بالله جائز ، وإذا كان مثله فلا حاجة إلى تكلف جملة ضرورة ، وليس مثل قوله : (ألا رجلاً)^(٢) ؛ لأن هذا لا يمكن جملة من باب لا حول ولا قوة ، بل هو مثل قولك : لأرجل مفرداً ، وكما أن قولك : لا رجلاً لا يكون إلا لضرورة ، فكذلك ألا رجلاً فلذلك حمل الناس ألا رجلاً على ذلك ، وأما ولا خلّة فقد ذكره الناس مستشهدين به على لا حول ولا قوة .

قال : ومن حقه أن يكون نكرة ، وإنما وجب تنكيره ؛ لأن الغرض بها نفي الجنس فلا حاجة إلى التعريف ، لأنه لو عرّف لم يُعرّف إلا تعريف الجنس فكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعاً ، وأيضاً فإن الغرض بها نفي الواحد المتعقل^(٣) في الذهن فيلزم منه نفي ما عداه وذلك لا يحصل إلا

- (١) وتماهه : مثل مروان وابنه
إذا هو يالجد ارتدني وتنازرا
نسب إلى الفرزدق ولم اعثر عليه في ديوانه ، وهو غير
منسوب في الكتاب ٣٤٩/١ ، الخزانة ١٠٢/٢ ، ابن يعيش
١٠١/٢ ، الايضاح للفارسي ص ٢٤١ ، الاشموني ١٣/٢ ،
وفي مشاهد الانصاف على شواهد الكشف منسوب للفرزدق
ص ٤٣ ، امالي ابن الحاجب ١٤٢ .
- (٢) هذه قطعة من بيت شعر ذكره سيبويه في الكتاب ٣٥٩/١ ،
وابن يعيش ١٠١/٢ .
- (٣) (المتعقل) : ساقطة من ش .

بالتكثير^(١) وقولك : لا رجال^(٢) في الدار نسبة الجمع ههنا الى تفاصيل جعل الجنس رجالاً لا رجلاً كنسبة المفرد في قولك : لا رجل ، ثم استشهد بقول سيويه (وأعلم الى آخره^(٣)) ولا ينهض ؛ لأنه^(٤) لا يلزم اذا حسن أن تدخل على ك ما تدخل عليه (رُب) ألا تدخل إلا على نكرة ، وإن كانت رُب لا تدخل إلا على نكرة^(٥) ، ثم لو قال : إن كل شيء حسن أن تعمل فيه (لا) حسن أن تعمل فيه (رُب) ، ورُب لا تدخل إلا^(٦) على نكرة ينهض ، ثم أورد إضرافاً على هذا الاصل بقوله^(٧) :

١٣٦- لا هيثم الليلة للمطوي

فعلى تقدير التكثير السؤال هو أن هيثم تلم لحد مشهور وكذلك بصره وأبو حسن وأمة أعلام فقد دخلت عليها ، والجواب عن مثل ذلك أن يُقدَّر فيه لا مثل هيثم ، وعلى ذلك يكون

- (١) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطر .
 (٢) في ت : (لا رجل) ، وهو تحريف .
 (٣) الكتاب ١/ ٣٥٠ . ان كل شيء حسن لك أن تعمل رب حسن لك أن تعمل فيه لا .
 (٤) في ر : (لا) ساقطة .
 (٥) ما بين القوسين : ساقط من ر .
 (٦) (إلا) ساقطة من و .
 (٧) البيت لم يعرف قائله . وتمايه : (ولا فتى مثل ابن خنيسري) ، هيثم : رجل كان حسن الحياء ، وابن خنيسري : قيل هو لامام علي (ع) نسب الى حصن خيبر .
 الكتاب ١/ ٣٥٤ ، الفصل ص ٤١ ، الخزانة ٢/ ٩٨ ، امالي ابن الحاجب ١٣٩ ، شرح التسهيل لابن مالك (تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد طبعة القاهرة ١٩٧٤) ١/ ١٩٥ .

نكرة ؟ لأن مثلاً لا يتعرف بالاضافة ملفوظاً بها فلأن لا يتعرف
محذوفه أجدر .

فصل : وتقول لا أب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك .

قال الشيخ : وإنما أورد ذلك وإن كان معلوماً على
القياس المقدم لأجل اللفظة الأخرى التي ذكرها بعدها^(١) لكونها
[٥١ و] على خلاف القياس وهو قوله : وأما قولهم : لا أب لك ولا
غلامي لك ولا ناصرين لك إلى آخره .

قال الشيخ : يعني أن هذه اللفظة^(٢) شاذة : لأنه أعطى
أحكام الأضافة وفيه ما يابها من اللفظ والمعنى . وقوله : « فمشبه
في الشذوذ باللامح » ، لأن علام^(٣) جميع المحققين وقياسه لمحات أو
لماح ، ومذاكير جميع ذكره وقياسه ذكور ، ولندن غدوة
قياسه الخفض والنصب شاذ . وقوله : « وقصدهم فيه إلى الأضافة »
يريد أنه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى ، وجعل أعطاه حكم
المضاف لذلك ثم أكد كونه مضافاً بأن جعل السلام إنساناً زيدت
لتوكيد الأضافة ثم أبدى^(٤) معنى آخر في محبتها ، وهو ما يظهر بها
من صورة الانفصال ، يريد أنه لما تعدر قضاء حتى المنهي باعتبار^(٥)
المعنى في كونه نكرة قضى حقه باعتبار اللفظ بإدخال هذه اللام ،
وكل ذلك مؤذن من كلامه بأنه مضاف حقيقة ثم أكد ذلك
بقوله : « وقد شبهت في أنها مزيدة ومؤكد » .^(٦) التام الثاني في (يا أيها)

(١) في و : (معلوماً) وهو تعريف . (٧)

(٢) في ل ، س : (نوردتها بعده) . (٨)

(٣) (اللفظة) : ساقطة من راء . (٩)

(٤) (أبدى) : ساقطة من و ، ل ، ت ، س . (١٠)

(٥) (يا أيها) : ساقطة من و ، ل ، ت ، س . (١١)

تيم عدي) ، وذلك غير مستقيم^(١) ، لأنه لو كان مضافاً لكان معرفة^(٢) ، ولو كان معرفة لم يصح^(٣) دخول (لا) عليه على ما هو عليه من كونه لم يكرر ، وأيضاً فإن معنى لا أبا لك معنى لا أبا لك ، ولا خلاف في أن لا أبا لك نكرة فيجب أن يكون لا أبا لك نكرة^(٤) ، لأن التكرير أمر معنوي ، فإذا اتفق لفظان في الأمر المعنوي^(٥) ، وأحدهما نكرة وجب أن يكون الآخر كذلك ، وإلا لم يتفقا ، وأيضاً فإنه لو كان مضافاً لكان معرفة ولو كان معرفة لكان مرفوعاً ، لأن لا إذا دخلت على المعرفة بعدها وجب الرفع والتكرير على ما سنذكره^(٦) ، وإذا ثبت أنه غير مضاف بطل جميع ما ذكره بناءً على ذلك^(٧) ، فنقول : إنما أعطي أحكام المضاف على الوجه الشاذ ، لأنه أشبه المضاف لمشاركته له في أصل معناه ، لأن قولك : غلامك وغلام لك مشتركان في أصل النسبة^(٨) ، وإن كانا مختلفين في الأخصية عند حذف اللام ، والأعمية عند وجودها ، فلمّا كان بينهما وبين المضاف هذه المناسبة أعطي حكم المضاف لفظاً على هذا الوجه الشاذ ، ولذلك لم يقل لا أبا فيها ولا رقيي عليها ، لأن في وعلى لا مدخل لهما في النسبة الإضافية [لا]^(٩) الأخصية ولا الأعمية فلذلك فارقتهما وأشباههما

- (١) في ل : (في المعنى لأمرين أحدهما أنه) ، ولا يستقيم معه المعنى
- (٢) في ل : (في المعنى)
- (٣) في ل : (لم يجر)
- (٤) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطر من الإجمالي انظر ص ١٤٠
- (٥) في و : (المتعنى) وهو تحريف
- (٦) في و : (وإذا ذكره بناءً يثبت) والصيغة على هذا غير مستقيمة
- (٧) في ل : (الأولى) أن يقال إنه في المعنى غير مضاف وإنما أعطي ، زيادة مقحمة
- (٨) في ل : (وإن كان في الحذف معنى زائد باعتبار زيادة خصوصية) زيادة مقحمة
- (٩) (لا) : زيادة عن س

ما جاء باللام فهذا هو الوجه 'السديد' الذي لا يُطعن عليه بمثل
ما تقدّم ولا غيره .

قال : والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه في الأولى أنّه في
هذه معرب وفي تلك مبني . وهذا كما ذكرنا وإنما يستقيم حق
الامتقانة على الوجه الذي ذكرته ، وأمّا على الوجه الذي ذكره
فينبغي أن يكون مرفوعاً إذا كان معرفاً ؛ لأنّه مضاف إلى معرفة وقد
تعرف بذلك ، و (لا) (١) إذا دخلت على المعرفة وجب أن تكون
مرفوعة .

قوله : فاذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ، ولا أب فيها لك
امتنع الحذف والاثبات عند سيويه وأجازهما يونس (٢) .

قال الشيخ : ووجه قول سيويه إن كانت عليه أنّه
مضاف ، وإن ذلك قد فصل بينهما فبعد عن المضاف ، وعلى
ما ذكرناه أنّه مشبه بالمضاف على وجه بعد فلا يلزم من شبهه
به شبه بما هو أبعد ، والفصل بعد المضاف فلأن يبعد البعيد
أقرب ، وإذا قلت لا غلامين ظريفيين لك لم يكن بد من إثبات
النون في الصفة والموصوف ، يعني أنّك (٣) إذا وصفت المنفي ثم
نسبت باللام لم تعطه أحكام الإضافة ، إمّا على قوله : فلائّه مضاف
قد تعدّر فيهما جميعاً ؛ لأنّه لا يمكن إضافة الأول مع الفصل ولا
إضافة الثاني ، لأن الغرض به غير الذات فلا معنى لإضافته ، وإمّا

(١) في ش : (ولا) ساقطة .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٦/١ ، ٣٤٧ .

(٣) (انك) : ساقطة من ش .

على التثنية بالضاف فلائنه بالنسبة الى الاول بعيد وبالنسبة الى الثاني غير مستقيم فيه . معنى الاضافة لئلا ذكرناه .

(فصل) قوله : وفي صفة المفرد وجهان : أحدهما أن يبنى معه على الفتح .

قال الشيخ : تنزل هذه منزلة شيء واحد ، وليس صفة المنفي في الفضلية كغيرها من الصفات ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا رجل في الدار كان المنفي لجنس الرجال عموماً ، وإذا قلت : لا رجل ظريف كان المنفي لنوع الظرفاء خاصة بخلاف قولك : يا زيد الطويل ، فإن الصفة لم تُقدَّر إلا توضيحاً في المنادى خاصة ولم تجعله لنوع دون نوع . والثاني أن يُعرب وهو القياس « أو » محمولة على محله ، (١) ، وهو القياس أيضاً من جهة أن الأعراب في التابع [٥٩ ط] والمحلّ والآ في المحلّ بدليل وجوب جاءني هؤلاء الكرام ، ولا يجوز غيرهم وإنما جاز الأعراب على اللفظ فيما كان من هذا القبيل لكون الحركة فيه عارضة شُبّهت لعروضها بحركة الأعراب كما قيل يا زيد الطويل والطويل ، إلا أن النصب ههنا كالرفع ثم ، والرفع ههنا كالنصب ثم ، فإن فصلت بينهما أعربت من جهة بناءه إنما كان لتنزاه معه كالشيء الواحد ، والفصل يأتي ذلك فاعين الأعراب ، فإذا أعربت فالوجهان « وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الأعراب » كراهة كثرة التركيب في الكلام ، إذ (٢) ليس من جنس لغتهم ، فإن كرّرت المنفي جاز في

(١) (أو محمولة على محله) : ساقطة من س .

(٢) في ل : (قال : لئلا يؤدي الى بناء المتعديات وجعلها كالشيء الواحد) ، زيادة مقحمة .

الثاني الاعراب والبناء ، أمّا الاعراب ؛ فلأنّه تابع فجاز فيه الاعراب كالصفات ، وأمّا البناء فأمّا لأنّه تأكيد لفظي واما تأكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد والبدل [حكمه حكم] (١) البدل منه بدليل يا زيد زيد بالضم لا غير .

قوله : « وحكم المعطوف حكم الصفة » ، يعني في الاعراب ، لأنّه قال : إلاّ في البناء وإنّما جاز الاعراب لفظاً ومخلاً كما جاز في الصفة وكما جاز في قولك : يا زيد الطويل والطويل ، أو إنّما لم يجز البناء ؛ لأنّ البناء فيه لم يخل إمّا أن يكون على وجه الاستقلال وإمّا أن يكون على وجه التبعية ، أمّا على الاستقلال فلا يستقيم من جهة أنّ شرط ذلك التلفظ بلاء ، ألا ترى لو قلت : رجل في الدار ، وأنت تعني لا رجل في الدار لم يستقيم (٢) ، وأمّا على التبعية فلا يستقيم من جهة الفصل الحاصل بينهما بحرف العطف ومن جهة أنّهما متغايران ، فلا يلزم من بناء الصفة معها تنزيلها منزلة شيء واحد بناء هذا التابع المتغير المنفي الأول (٣) ، قال : « فإنّ تعرف » يعني يتعرف (٤) المعطوف لم يكن فيه إلاّ الرفع « كقولك : لا غلام ولا العباس » وإنّما وجب الرفع ؛ لأنّه إنّ جعل مستقلاً وجب رفعه كما يجب في قولك : لا زيد ولا عمرو عدنا ، وإنّ جعل تبعاً وجب ذلك ؛ لأنّ النصب في قولك : لا رجل ولا امرأة إنّما جاز إجراء لحركة البناء بحركة حركة الاعراب فجعل المعطوف كمن حرف النفي مباشرة ، فأعطى

- (١) (حكمه حكم) : ساقطة من و .
 (٢) في ل : (لم يجز) ، وما اثبتناه أفضل .
 (٣) في ل : زيادة بمقدار خمسة عشر سطراً . من أمالي ابن الجاحظ على المفصل . انظر ص ١٤٢ ، ١٤٣ .
 (٤) (يعني يتعرف) : ساقطة من ش .

الحركة التي كانت تكون له فيه لو باثمه ، والمعرفة او باشرها
حرف النفي لم تكن إلا مرفوعة ، فهي اذا كانت تابعة بذلك
أجدر .

قال : « ويجوز رفعه اذا كرّر » ، يعني ويجوز رفع ما بعد
(لا) في الاول والثاني وما بعدهما اذا حصل التكرار كقوله تعالى :
{ فَلَا رَفْعَ وَلَا فُسُوقَ } (١) ، وإنما جاز الرفع ، لأنه قدّر
جواباً لسؤال سائل ، أرجل في الدار أم امرأة ؟ ف قيل له لا رجل
في الدار ولا امرأة فحسن أن يكون مطابقاً وإن كان فيه مخالفة
قياسية ، واذا جاز دعي من تمرتان لذلك فهو (٢) هنا أجوز ، إنما
قدّر جواباً لسؤال لذلك ولم يقدّر لا رجل في الدار كذلك
لأمرين : أحدهما أنه لو كان لا رجل في الدار جواباً لسؤال سائل
لكان لا تغني وحدها ، ألا ترى أنه اذا قيل آ في الدار رجل ؟
فالجواب أن يقال لا أو نعم ، بخلاف قولك : أرجل في الدار
أم امرأة ؟ اذا لم يكن فيها أحدهما فلا يحصل المقصود إلا
قولك : لا رجل في الدار ولا امرأة ، الثاني أن قولك : لا رجل
في الدار ولا امرأة ، اذا قدرته جواباً كانت فيه المطابقة لشيئين ،
وفي قولك : لا رجل في الدار مطابقة لشيء واحد فلا يلزم (٣) من
مراعاة شيئين مراعاة شيء واحد ، فان جاء مفعولاً بينه وبين
(لا) أو معرفة وجب الرفع والتكرير . أمّا وجوب الرفع فلأن
العامل مشبه بمشبهه وأصله (إن) ، واذا كان الأصل لا يستقيم

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٧ قراءة الرفع والتنوين قراءة أبي
جعفر المدني نقلاً عن ابن عباس . انظر التيسير في القراءات
السبع للداني ط . استانبول ١٩٣٠ .

(٢) (فهو هنا) : ساقطة من ش .

(٣) في ب : (يلزمه) ، وهو تحريف .

الفصل 'بينه' وبين منسوبه فالفرع 'أجدر' ، فلذلك بطل العمل عند
 الفصل فارتفع الاسم على الابتداء . وأما وجوب التكرير ، فإنه
 جواب 'لمتكرّر' فيه ذلك ، والذي يحقق كونه جواباً جواز الفصل
 بين لا وبين منفيها ، ألا ترى أنك لو قلت : لا في الدار رجل
 لم يجز ، فإمّا كان السؤال كذلك والفعل ما جيء به إلا لأجله
 لازم التكرير المجوز للفعل قليل : { لا فيها غول } ولا هم
 عنها ينزفون (١) { وأشباه ذلك ، وكذا إذا كان المنفي
 معرفة فإنه يجب التكرير ، إمّا لأنه جواب على مثل ما ذكر
 ألا ترى أنك لو قلت : لا زيد في الدار لم يجز من جهة كونه
 لا يصح تقديره جواباً إذ لو كان جواباً لاستغنيت بلا ، وإنمّا
 يُقدّر جواباً عند التكرير فوجب التكرير لذلك ، وإمّا لأن
 [٥٢] أصل (لا) أن تدخل على الاجناس ولما تعذرت الجنسية
 في المعرفة قصد الى مجيء التكرار ليكون كالقاضي من حقها في
 أصل وضعها لما في التكرار من التعدد المشابه للاجناس ، وأما
 قولهم : لا نولك أن تفعل كذا فبمعنى لا ينبغي ، فهو الذي حسن
 وروده من غير تكرار مع كونه معرفة تنزيلاً له منزلة ما هو
 بمعناه وهو الفعل ، وقوله (٣) :

- (١) قرأ حمزة والكسائي بكسر الزاي في (ينزفون) والباقون
 بالفتح . سراج القاري المبتدئ ص ٣٣٥ ، غيث النفع في
 القراءات السبع ص ٣٣٤ .
 (٢) سورة الصافات الآية : ٤٧ .
 (٣) البيت نسيه سيويو لرجل من بني سلول ، وهو بتمامه :
 وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا خَلَقْتَ لَغَيْرِنَا
 حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ
 الكتاب ٣٥٨/١ ، المقتضب ٣٦٠/٤ ، ابن يعيش ١١٢/٢ .
 الاشموني ١٨/٢ ، الخزانة ٨٩/٢ ، المفصل ص ٤٢ .

حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ

-١٣٧-

قوله (١).

أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

-١٣٨-

شاذٌّ ، ووجهُ ورودِ [شذوذ] (٢) لَا نَفْعَ أَنَّهُ نَكْرَةٌ مرفُوعٌ بعدَ لَا ، ووجهُ ورودِ [شذوذ] (٣) أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ غيرُ مكرَّرٍ ، (ومفعولٌ بينَ (لَا) ومنفيَّها وهو غيرُ مكرَّرٍ) (٤) ، « وقد أجازَ المبردُ في السَّعةِ أَنْ يُقَالَ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا » (٥) ، يعني : في سعةِ الكلامِ ، فإنَّ غيرَهُ إِنَّمَا يَجِيزُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ لِلْمُضَرَّةِ فِي الْمَعْنَى ، وبذلكَ انفرادُ (٦) كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَلَى حِيَالِهَا وَإِلَّا فَهُمَا تَتَلَى اجْتِمَاعُهُمَا جَائِزَانِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ بِاجْتِمَاعِ ، فَأَمَّا إِذَا انفردتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَتَقِلَّ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَلَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ تَتَلَى انفرادُهَا فَحِينَئِذٍ يَقَعُ فِيهِ الْخِلَافُ عَلَى مَا ذَكَرَ .

(فصل) : قَالَ : « وَفِي لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ سِتَّةُ أَوَاجِهِ أَنْ تَفْتَحَهُمَا » وَهُوَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلًّا وَعَظُمَتْ إِحْدَى

(١) البيتُ لم يُعرفِ قائله ، وصدره : قَضَيْتُ وَطَرًا
وَاسْتَرْجَعْتُ ثُمَّ أَذْنَتُ رَكَائِبُهَا . أَذْنَتُ : أَشْعَرْتُ
وَأَعْلَمْتُ ، الْكِتَابُ ٣٥٥/١ ، الْمُقْتَضِبُ ٣٦١/٤ ، ابْنُ يَعِيشَ
١١٢/٢ ، الْمُقَرَّبُ ١٨٩/١ ، الْمُفَصَّلُ ص ٤٢ ، الْأَشْمُونِي ١٨/٢ ،
الْخَزَانَةُ ٨٨/٢ .

(٢) (شذوذ) : زِيَادَةٌ مِنْ وَ ، ش ، ر ، س .
(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ وَ ، ش ، س .
(٤) قَالَ الْمَبْرَدُ : فَالْتَكْرِيرُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَلَا رَجُلٌ
فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَالْبِنَاءُ لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ ،
الْمُقْتَضِبُ ٣٦٠/٤ .
(٦) فِي وَ : (انفراده) .

الجمليتين على الاخرى وذلك واضح ، وإنما الاشكال في الاستثناء بعده ، وهو في المعنى راجع إلى الجمليتين ، والاستثناء إذا استعقب الجمليتين إنما يكون للثانية ، وأنبه ما يقال إن الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كأنه تكرار فصيح رجوع الاستثناء إليهما لتزلهما منزلة شيء واحد . والوجه الثاني أن تفتح الأول (١) ، وتغيب الثاني على العطف على اللفظ كقوله : « لا أب وإبناً » وتكون لا مزيدة للتأكيد . والوجه الثالث أن تفتح الأول وترفع الثاني ، ففتح الأول واضح ، ورفع الثاني على أن يكون معطوفاً على المحل كقوله (٢) :

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ ١٣٩

والوجه الرابع أن ترفعهما على ما تقدم من مناسبة السؤال بالجواب ، أو لأنه لما كرر صام في الظاهر كأنه بني مع الأول فكبره أن يوهم ما ليس من لغتهم من تركيب المتعديتين فعدلوا إلى وجه الجواز إلى الأصل ، والوجه الخامس أن ترفع

(١) في و : (وترفع) ، وهو خطأ .

(٢) وصدره : (هَذَا الْمُزَكَّمُ الصَّفَّارُ بَعِيْنُهُ) نسبه سيبويه لرجل من مذحج والصحيح لضمرة بن ضمرة ، وكان له أخ يؤثره أبوه عليه فانف من ذلك فقال قصيدة من ضمنها هذا البيت ، والشاهد فيه عطف الأب على موضع الأم ، الكتاب ١/٣٥٢ ، المقتضب ٤/٣٧١ ، الايضاح للفارسي ص ٢٤١ ، الجمل ص ٢٤٣ ، الاشموني ٢/٩ ، المغني ٢/٥٩٣ ، ابن عقيل ١/٣٤٢ ، الخزائنة نسبه لضمرة بن جابر ، ١/٢٤٤ ، العيني نسبه لضمرة بن ضمرة ٢/٩ .

الأول' وتفتح الثاني وقد ذكر^(١) الوجه في^(٢) تعليله • أمّا الوجه السادس' فلا حاصل له' ، لأنّه 'جعله'^(٣) عكس الخامس' ، والخامس لا حول' ولا قوة [فعكسه' لا حول ولا قوة]^(٤) ، وهو الثالث بعينه ، وإنّما وقع ذكره' وهما منه' ، وقد توهم أنّ ذلك وجه' سادس' باعتبار وجه الرفع فيكون' الثاني في الثالث على غير هذا الرفع ؛ لأنّه 'ذكر' في الخامس على أنّ (لا) بمعنى (ليس) أو على مذهب أبي العباس^(٥) ، وهذا الاعتبار ليس بشيء ، فإنّه لم يقصد إلى عدّ الوجوه باعتبار توجيهها وإنّما قصد إلى عدّها باعتبار اختلاف لفظها ، ولا يزيد على خمسة ، وعلى ما ذكره هذا المتعذّر يجب أنّ يزيد على الستة ، لأنّ رفعها جميعاً يجوز أنّ يكون وعلى المناسبة وعلى كراهة وهم التركيب وعلى أنّ لا بمعنى ليس ، وعلى مذهب أبي العباس ، وعلى أنّ الأول بمعنى ليس ، والثانية على مذهب أبي العباس ، وعلى العكس^(٦) •

وقد حذف المنفي في قولهم لا عليك أي « لا بأس عليك » وعلم ذلك ، لأنّهم يظهرون فيقولون لا بأس عليك فعلم أنّ المضمّر من جنس المظهر •

-
- (١) في و : (اللفظ) ، خطأ •
 (٢) وجه تعليل الزمخشري : (ان يرفع الاول ويفتح الثاني على أن (لا) بمعنى (ليس)) •
 (٣) (جعله) : ساقطة من ش •
 (٤) ما بين المعقوفين : ساقطة من الاصل •
 (٥) انظر المقتضب ٤ / ٣٦٠ •
 (٦) في ل : (هذا وقع غلطاً وكثير ما يغلط العلماء في التقسيم) هذه الجملة الجملة من أمالي ابن الحاجب ١٤٤ •

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قال : هذا التشبيه لغة أهل الحجاز^(١) الى آخره .

قال الشيخ : النحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك هي القياس ويقولون : إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل ، لم يكن له عمل أحدهما ، وما ولا تدخل على القسمين ، فالقياس ألا تعمل في أحدهما ، قلت : لا خلاف في أعمال لا التي لنفي الجنس ، وإذا صح إعمال (لا) بالاتفاق فلا بعد في إعمال (ما) ، فإن زعم زاعم أن (لا) الناصبة غير (لا) الداخلة على الفعل ، قيل له فما المانع من أن يكون (ما) الرافعة غير (ما) الداخلة على الفعل .

وقوله : وأما بنو تميم فيرفعون^(٢) ما بعدها على الابتداء ، ويقرؤون { ما هذا بشر }^(٣) إلا من درس كيف هي في المصحف .

قال الشيخ^(٤) : غير مستقيم لأنه لا يحل أن يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللغات مآل تنقل تواتراً ، « ويقرؤون

- (١) في كتاب سيبويه : باب ما جرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير الى أصله ٢٨/١ .
- (٢) قال سيبويه : أما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهـل وهو القياس . الكتاب ٢٨/١ .
- (٣) سورة يوسف الآية : ٣١ . الآية في المصحف : (قلن حش لله ما هذا بشر) .
- (٤) في س : (يؤذن بأن القراءة كانت سائغة ثم لما كتبت المصحف لم يسغ إلا على ما يوافقه كلاهما) ، ولا يتفق مع كلام الشارح .

مَا هَذَا بِشَرٍّ « يُؤْذَنُ بِأَنْ لَا أَهْلَ كُلِّ لَنَةٍ أَنْ يَقْرُوا بِلَفْتِهِمْ ،
وَيُؤْذَنُ بِأَنْ هَذِهِ النِّيلَةُ كَانَتْ تَقْعِلُ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ (١) ذَلِكَ
بِمُسْتَقِيمٍ . وَقَوْلُهُ « إِلَّا مِنْ دَرَسٍ كَيْفَ هِيَ فِي الْمَصْحَفِ » يُؤْذَنُ
بِأَنْ الْقِرَاءَةَ كَانَتْ سَائِفَةً / نَمَّ لَمَّا [٥٢ هـ] كَتَبَ فِي الْمَصْحَفِ لَمْ
يَسْخَرْ إِلَّا عَلَى مَا يُوَافِقُهُ وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ (٢) .

قَالَ : « فَإِذَا انْقَضَى النِّفْيُ بِالْإِلَّا أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بِطُلُّ
الْعَمَلِ » ، أَمَّا إِذَا انْقَضَى النِّفْيُ فَأَنْتَمَا يَبْطُلُ الْعَمَلُ لِأَجْلِ النِّفْيِ ،
فَلَوْ عَمِلَ بَعْدَ الْأَثْبَاتِ لَتَنَاقَضَ ، إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا زِيدُ
إِلَّا قَائِمٌ (٣) فَلَوْ نَصَبْتَ لَوَجِبَ أَنْ تَقْدَرُ « مَا » بَعْدَ (إِلَّا) نَاصِبًا
لِتَأْتِي ، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا مُشْتَبَا لَوْقُوعِهِ بَعْدَ (إِلَّا) فَيَجْتَمِعُ
النِّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ بَعْدَ (إِلَّا) وَهَوَاجُ مَحَالٍّ . وَأَمَّا إِذَا
تَقَدَّمَ الْخَبَرُ ، فَلِأَنَّ الْعَامِلَ ضَعِيفٌ فَلَمْ يَقْوِ قُوَّةَ الْأَصْلِ فَلَمَّا
رُوعِيَ التَّقْدِيمُ تَرُكُ الْعَمَلُ فَقِيلَ مَا قَائِمٌ زِيدُ ، وَأَمَّا إِعْمَالُ (لَا)
هَذَا الْعَمَلُ فَضَعِيفٌ مِنَ الْأَصْلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَرْفُوعَاتِ ،
وَأَسْتَعْمَالُ (لَا) نَاعِبَةٌ لِلْمُضَافِ وَمُبَيِّنَةٌ مَعَهَا الْمَفْرَدُ ، وَهُوَ الْوَجْهُ ،
وَأَمَّا الرِّفْعُ بِهَا وَنَصْبُ الْخَبَرِ فَضَعِيفٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ إِلَّا
عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ (٤) .

- (١) (ذَلِكَ) : سَائِقَةٌ مِنْ شَيْءٍ .
(٢) فِي ل : زِيَادَةٌ بِمَقْدَارِ سَطْرَيْنِ . مِنْ أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ عَلَى
الْمُقَصِّلِ ص ١٤٤ .
(٣) فِي ل : (قَائِمًا) ، وَهُوَ خَطَأٌ .
(٤) انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٤ / ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(فصل) قوله: «ودخول الباء في الخبر في قولك: ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول: زيد بمنطلق». قلت: هذا الاستدلال غير مستقيم لفقدان النفي المصحح دخول الباء، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني من أحد، فدخول من لأجل النفي خاصة ولا يلزم أن تقول: جاءني من أحد فكذلك هنا.

(فصل) قوله: «ولا التي يكسونها بالتاء هي المشبهة بليس بينها، ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حيناً إلى آخره».

قال النسخ: قلت: اختلف الناس في (لا) التي تلحق آخرها التاء، فمنهم من قال: إنها بمعنى (ليس)، وهو مذهب البصريين^(١)، ومنهم من قال: إنها التي لنفي الجنس، وهو مذهب الكوفيين^(٢)، ومنهم من قال: هذه التاء من حين ويجعل حين وتحين لفتين، فعلى هذا تكون التاء فيه للجنس، وهو مذهب أبي عبيدة^(٣)، فأما حجة الأولين فإنه دخلته تاء التأنيث وهي من خواص الفعل، فوجب أن تكون المشبهة بالفعل، ليقوى وجه دخول التاء^(٤)، وأما وجه من زعم أنها لنفي الجنس فلائها الكثيرة في الاستعمال وتلك إنما تكون في الشعر فوجب أن يحمل القرآن على الوجه الصحيح، وأما مذهب أبي عبيدة فضمين^(٥)، وقد رجح البصريون بأنه كان فصيحاً عند عدم

(١) انظر الكتاب ٢٨/١.

(٢) انظر المغني ٢٥٤/١.

(٣) انظر المغني ٢٥٤/١.

(٤) (التاء): ساقطة من س.

(٥) (فضمين): ساقطة من ش.

دخول التاء فأما عند وجودها فليس بمستكره ، والحقائق التاء
 بآثافية للجنس بعيد من حيث كانت مشبهة بالحروف وهذه مشبهة
 بالفعل فكانت التاء بها أولى ، وقد تمسك الكوفيون بأنه يلزم
 الاضمار في الحروف ولم يعهد بمثل ذلك ، ولو جاز الاضمار في
 الحرف لجاز زيد ما قائماً وهو ممتنع ، فأجيب عن ذلك بأمرين .
 أحدهما أنه ليس باضمار وإنما هو حذف ، والحذف سائغ إذا دل
 عليه الدليل ، والثاني أن الاضمار في ذلك سائغ لجريه مجرى
 الفعل في الحاق التاء ولا يلزم من الاضمار فيما قوي شبهه بالفعل
 الاضمار فيما لم يقو ، وكلا القولين جيد .

المتجرورات

قال صاحب الكتاب : لا يكون الاسم مجروراً إلا بالاضافة
 وهي المتضمنة للمجرر^(١) كما أن الفاعلية والمفعولية هما المتضمنان
 للرفع والنصب ، الى آخره .

قال الشيخ : اختلف الناس في العامل في المضاف^(٢) اليه ،
 كقولك : غلام زيد ، منهم من زعم أن العامل الحرف^(٣)
 المقدّر ، ومنهم من زعم أن العامل معنوي ، [ومنهم من زعم
 أن العامل هو الاسم الاول^(٤)] ، فأما من قال : العامل الحرف
 المقدّر . فوجهه أنه قد ثبت عمل الحرف للمجرر ، فجعل الحرف

-
- (١) انظر الكتاب ٢٠٩/١ .
 (٢) في ش : (الاسم المضاف) ، وما ذكرناه احسن .
 (٣) انظر الاشموني ٢٣٨/٢ .
 (٤) في و : (معنوي) مقدم على الحرف ، المقدّر ، وهو خطأ .
 (٥) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل وفي (و) .

عاملاً ليكون ذلك باباً واحداً أو لى من جملة مختلفاً ، والوجه
 الثاني أن معنى قولك : غلامٌ زيدٌ : غلامٌ لزيدٍ فوجب أن تكون
 اللامُ عاملةً ، وهذا لا يقوى ؛ لأنَّ إضمارَ الحرفِ ضعيفٌ بعيدٌ ،
 ولأنَّ ما ذكرناه من المعنى غيرُ مستقيمٍ ، إذ معنى قولك : غلامٌ زيدٌ
 ليس كغلامٍ لزيدٍ إذ أحدهما معرفةٌ والآخرُ نكرةٌ ، وأمّا من
 قال : العاملُ المعنى فوجهه أنَّه قد بطلَ أن يكون الحرفُ عاملاً ،
 ولا وجهَ لعملِ الاسمِ ، لأنَّه على خلافِ القياسِ وليس بجيدٍ ،
 لأنَّ المعنى في العملِ إنّما يُصارُ إليه عندَ عدمِ عاملِ اللفظِ ولم
 يُعدَمْ ههنا ، وعملُ المعنى أبعدُ عن القياسِ من عملِ الاسمِ . وأمّا
 من قال : العاملُ الاسمُ فوجهه أنَّه إذا بطلَ المذهبانِ فقد تبيّنَ
 وقوله : « أو معناه » يُحتملُ أن يريدَ نفسَ المعنى فيكونُ
 المذهبُ الثاني ، ويُحتملُ أن يريدَ أن العاملَ الحرفُ المقدَّرُ ،
 وذكرَ المعنى لينبّهَ به عليه فلذلك قال : « أو معناه » ، يعني : معنى
 الحرفِ وهو أقربُ إلى السوابِ . وقوله [٥٣ و] : « لا يكونُ
 الاسمُ مجروراً إلاّ بالاضافة » لما تقدّمَ من أنَّها أحدُ مقتضياتِ
 [٦٣ و] للاعرابِ ومقتضاها هو الجرُّ ، قوله : « والعاملُ ههنا غيرُ
 المقتضي كما كان ثم » ، لأنَّ العاملَ وما تقومُ به المعاني المقتضية
 فوجب أن يكونَ غيرها وهو ههنا حرفُ الجرِّ أو معناه يعني (في)
 للمضافِ إليه إذا كان اسماً كقولك : غلامٌ زيدٌ فإنَّ المعنى للمسي
 ما تقدّمَ غلامٌ لزيدٍ ، والظاهرُ أنَّه لم يُردْ بقوله : « أو معناه » إلاّ
 ما قدّمنا ذكره من أن المرادَ الحرفُ المقدَّرُ ؛ لا أن نجعلَ
 العاملَ معنوياً فإنَّه ليسَ مذهباً للمعريينِ إلاّ في المبتدأِ أو الفعلِ
 المضارعِ .

(١) هنا حدث تغيير في الترقيم يفرق عشرين ورقاً أي (٦٣ و) ،
 بدلا من ٥٣ و) وسوف نشير الى الانتهاء في مكان آخر .

(فصل) قوله : وإضافة الاسم الى الاسم على ضربين : معنوية
ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً •

قول الشيخ : يَرِدُ عليه مَرَّتُ برجل ضارب امرأة ، فإن
هذا أفاد تخصيصاً ومع ذلك ، فليس بمعنوي ، وجوابه أن هذا
لم يُفد^(١) تخصيصاً بالإضافة وإنما التخصيص حاصل قبل
الإضافة أصله ضارب امرأة فبقى على ما كان عليه ولو قيل ما أفاد
تعريفاً على تقدير أن يكون المضاف إليه معرفة لاسم من هذا
الاعتراض • وقوله : « في الأمر العام » ، الأولى أن يحتمل على
الاحتراز من مثل قولك : ضارب^(٢) اليوم ويكر الليل ، فإن
هذا بمعنى (في) ولا يقوى أن يحتمل على مثل قولك ق عند زيد ،
{ مِنْ لَدُنْ حَكَمٍ }^(٣) وشبهه ، لأن هذه في الحقيقة بمعنى
اللام ، وإنما اشتهج تقديرها ؛ لأن بعض اللفاظ لم تستعمل إلا
مضافة فلما أئس فيها عدم القطع جاء القطع فيها^(٤) متافراً فتوهم
أنها لا تُقدَّر ، وهي في المعنى مقدرة باللام كما تقدرها في تحت
وفوق وشبهها إن كانت^(٥) أيضاً لا تستعمل مقطوعة ، لأنك تعلم
أن تحت زيد بمعنى موضع ، ونسبة وضع الى زيد نسبة بمعنى
اللام ، فتعلم أن نسبة تحت الى زيد بمعنى اللام أيضاً ، ويُدْرَف
ما كان بمعنى من أن يكون الأول نوعاً من الثاني ، ومعنى النوع أن
يصلح إطلاق اسم الجنس عليه •

(١) في و : (يقدّر) ، وهو تحريف •

(٢) في و : (ضرب) ، تحريف •

(٣) سورة هود الآية : ١ •

(٤) في و : (فيها) ساقطة •

(٥) في ر : (مضافة) ولا يستقيم معها المعنى •

قوله : « واللفظية أن تُضاف الصفة الى مفعولها ، أو الى فاعلها ، ولو قيل هي التي تفيد^(١) تعريفاً بتقدير تعريف الثاني ، لكان جيداً لطابق تفسير المعنوية على العكس ولو قيل فيها أيضاً عدول عن أصل في العمل الى لفظ الاضافة لاؤدة التخصيف لكان جيداً أيضاً ، ولا يكون ذلك إلا في اسم الفاعل بالنسبة الى مفعوله أو الصفة بالنسبة الى فاعلها مثل قولك : ضارب زيد وحسن الوجه ، وقوله في التثنية : ومعمورة داره ، هذا ذكره بناء على ما قدمناه من أن مفعول ما لم يُسم فاعله ضده فاعل ، ثم استدل على أنه نكرة بوضع النكرة به وسأتي ذلك .

(فصل) قوله : وقضية الاضافة المعنوية أن يُجرّد لها المضاف من التعريف الى آخره .

قال الشيخ : الاضافة المعنوية فائدتها نسبة خصوصية بين الاول والثاني راجعة الى عهد بينك وبين مخاطبك فيه ، وهذا المضي يفيد الالف واللام ، فالجمع بينهما لا حاجة اليه ولا يجوز تعريفه و اضافته الى نكرة من طريق أولى ، وما يقبله الكوفيون هو مقول عن بعض العرب وليسوا بفصحاء^(٢) ، ووجهه أنهم رأوا أن الخمسة والاثواب لذات واحدة في المضي ، وإنما جيء بالاول لفرض العدد^(٣) فلمّا فهموا اتحاد الذات عرفوا الاول : لأنه محل التعريف ولم يخل الثاني : لأنه هو المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وإن كان ضعيفاً ، وأمّا اللفظية فلم تقصد تلك النسبة المذكورة ولكن الأمر فيها على ما كان عليه في الانفصال ، فكما جاز تعريفه منفصلاً جاز^(٤) متصلاً لزوال المانع ، فتقول : هذان

- | | |
|-----|--|
| (١) | في ب : (الا) . |
| (٢) | الانصاف ٤٣٧/٢ . |
| (٣) | في ش : (المفرد) ، وما أثبتناه أحسن . |
| (٤) | في ل ، س : (تعريفه) ، وهو وهم . |

الضارباً زيداً فتجتمع بين الالف واللام والاضافة ، وأما الضارب
زيداً ، فمن نظر إلى أن الالف واللام سابقة (والتونين) زال لاجلها
حكمهم يمنع الاضافة لقوات الشرط الذي هو التخفيف ، ومن نظر
إلى أن الاضافة سابقة وقد حصل التخفيف بها يحذف التونين
جوز تعريفه ، والوجه [هو] (١) الاول ، لأن [٣ ط] الالف
واللام في أول الاسم (٢) سابقة على ما يشمر بالاضافة فوجب أن
يكون حذف التونين لهما ، لأنه موجب له موجبان ، سبق أحدهما
فثبت الحكم للسابق ، كما لو لمس ثم زال فأنقضى الوضوء للمس
السابق ولم يؤثر الثاني شيئاً إذ لا يحصل الحاصل (٣) ، وأورد
الضارب الرجل وسأتي ذكره في باب الحسن الوجه .

(فصل) قوله : وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه
تونين أو نون ، وما عدم واحداً منهما شرعاً في صحة الاضافة .
قال الشيخ : هذا يرد اعتراضاً على مسألة الضارب زيداً إذ
عليه منعها (٤) موجود ههنا ، وفيها خلاف منهم من يقول : الكاف
في موضع نصب فلا يرد على هؤلاء هذا الاعتراض ، ومذهب
صاحب الكتاب أنه في موضع خفض ، فاحتاج إلى أن يستدل
عليه بقياسه على الضاربك من جهة أن الضاربك بالاجماع مضاف
إلى مضمرة ولم يفد حقه لأنك لا تقول : الضاربك ، فإذا وجب
أن يكون الضاربك مضافاً ولا حقه فوجب أن يكون الضاربك
مضافاً وإن لم يكن فيه نخفة ، وإنما وجبت الاضافة في الجميع
لأنهم لو اعتبروا تحقيق التخفيف لأدّى إلى تناقض إذ لو جوزوا

- | | |
|-----|------------------------------------|
| (١) | (هو) : زيادة عن س . |
| (٢) | في و : (الاسم) ساقطة . |
| (٣) | ما بين القوسين : ساقط من ت . |
| (٤) | (منعها) ساقطة من و ، ل ، ت ، ش . |

ضاربك ليصح التخفيف في ضاربك وضاربك ليصح التخفيف في
 الضاربك ، لأدبى الى الجمع بين ما يشعر بالتمام ، وهو التوين
 والنون ، وبين ما يشعر بالانتماء ، وهو الضمير المتصل ، فلأجل
 ذلك كان لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شأن ليس له مع
 المظهر ، فلا يلزم من جواز إضافة اسم الفاعل (الى المظهر من
 غير تخفيف لأجل هذه العلة جواز إضافة اسم الفاعل)^(١) الى
 الظاهر مع انتفاؤها ، فحصل فرق بين مسألة الضارب زيد
 والضاربك وحمل الدليل على أن الكاف في موضع خفض بالقياس
 الذي تقدم ، وقول صاحب الكتاب : جاء ما فيه تنوين يعني^(٢)
 (ضارب) أو نون يعني (الضاربان والضاربون) وهي الأصول التي
 قاس عليها .
 وقوله : « وما عديم واحداً منهما » يعني بقوله واحداً « منهما »
 التوين خاصة لأن التوين لا يعدم لأجل شيء غير الإضافة ،
 وكلامه فيه قبل تغير الإضافة فلا وجه لقوله وما عديم واحداً
 منهما إلا التوين : لأنه هو الذي يعدم لأجل الالف واللام ،
 وقوله « شرعاً » معناه سواء ، وأورد^(٣) :

١٤٠- هم الأمر والخير والفاعِلُونَه

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ش ، ر ، و ، ل ، ن .
 (٢) يعني : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، ن .
 (٣) البيت لم يعرف قائله ، وقد ذكر سيبويه بأنه مصنوع
 وتماه :

(ذا ما خشوا من محدث الأمر معظما) ، والشاهد فيه الجمع
 بين النون والضمير في الأمر . الكتاب ٩٦/١ ، ابن يعيش
 ١٢٥/٢ ، المفصل ص ٤٤ ، هم الهوامع ١٥٧/٢ . (٧)

اعتراضاً على الأصل الذي ذكره وأجاب بأنه شاذ لا اعتداد به .
 (فصل) : وكل اسم معرف يعرف به ما أضيف إليه
 إضافة معنوية إلا أسماء توفقت في إنبائها فهي تكرات وإن
 أضيفت إلى المعارف .

قال الشيخ : قد تقدم أن تعريف الإضافة المعنوية بسبب
 ما تحصل من خصوصية النسبة باعتبار المعنى الذي عين له لفظ
 المضاف ، فإذا كانت تلك النسبة لا تخصص انتفى التعريف فيها
 بها ، فلذلك لم يحصل تعريف في غيره ، ومثل تعدد النسبة
 وتعدد تخصصها ، فإن فرضت على الدور خصوصية لشهرة
 المضاف (١) أو مضاده ، جاء التعريف المذكور ولذلك ، قال : إلا إذا
 شُهر المضاف بالفاصلة والمماثلة ، واستدل على أنها تكرات
 بدخول خصائص التكرات عليها من وصف التكرات بها ودخول
 رب عليها .

(فعمل) والاسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين لازمة
 للإضافة وغير لازمة لها .

قال الشيخ : اللازمة كل اسم لا يعقل مدلوله إلا بالنسبة
 إلى غيره (٢) ، فذكر معه ذلك الغير على سبيل الإضافة ليُعرف
 مدلوله على سبيل الوضوح ، وقد بوهم أن هذا المعنى يلزم بسببه
 الإضافة مطلقاً في كل اسم بهذه المثابة ، وليس الأمر كذلك ، فإن

(١) المضاف : ساقطة من ش .
 (٢) في و : (غيرها) ، وهو تحريف .

الأب والابن وما أشبههما لا يُعقل إلا بالنسبة إلى غيره ، ومع ذلك فإنه يُستعمل نكرة غير مضاف نعم الأكثر في مثل هذه الأسماء أن يُستعمل^(١) مضافة ، وقد التزم فيما ذكر لزيادة بيان فيه ، وهذه الأسماء وإن التزم ذكر متعلقة بها كما يلتزم في الحروف في قولك : من زيد وإلى عمرو ، وعلى الحصر فإنها تفرقها من حيث إن وضعها على أن تفهم تلك المعاني منها ، وذكر تلك التعلقات لزيادة البيان بخلاف الحرف ، فإنه لم يوضع دالاً على ذلك المعنى إلا باعتبار ذكر متعلقه معه ، وأيضاً فانا علمنا أن للأسماء خصائص من دخول حرف الجر ، وقد وجدناها بعينها داخلة على هذا القيل فدل على أنها من قيل الأسماء ، وإن معانيها مفهومة منها ، وغير اللازمة الأسماء التي تُعقل في نفسها من غير توقف على متعلق لها ، وغير ذلك مما استعملته العرب مفرداً باعتبار معناها خاصة كما ذكرناه في الأب والابن .

(فعمل) : وأي إضافة إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى

المعرفة .

قال الشيخ : الحكم الذي ذكره في أي صحيح إلا أنه لم يتبين المعنى في إضافتها إلى المعرفة المعنى في إضافتها^(٢) إلى النكرة [٦٤ و] فأمّا معناها إذا أُضيفت إلى المعرفة فسؤال عن واحد من المذكور بعدها جُزءاً أو جمعاً معروفاً أو مثنى معروفاً باضمار أو لام جنس أو عهد أو إضافة أو إشارة ، فاذا قل : جاءني أحد الرجلين قلت : أي الرجلين ؟ وكذلك ما أشبهه ، وإذا أُضيفت إلى النكرة فمعناها السؤال عن عدد أُضيف إليه واحداً كان أو اثنين أو

(١) في و : (غيره) ، ولا يستقيم معه الكلام .

(٢) (إلى المعرفة والمعنى في إضافتها) : ساقطة من ر .

جماعة كقولك : اذا قال : جاءني أي رجل ، واذا قال : جاءني رجلان أي رجلين ، واذا قال : جاءني رجال أي رجال ، والمعنى في هذه تقدير الجنس رجلين أو جماعة جماعة ، ثم سأل عن الواحد المتبس عندئذ منها فهي في التحقيق في هذا مضافة الى المسؤول عنه على طبعه ووفقه ، وفي الاول مضافة الى شيء المسؤول عنه واحد منه ، وإنما أضافوها الى عين المسؤول عنه وإن كانت سؤالاً عن واحد من أعداد ، لأنهم لما اضطروا الى السؤال عن مثل ذلك فهم إما أن يضيفوها الى جنس ذلك أو إليه أو اليهما ، ولا تستقيم الاضافة اليهما إذ لا يضاف الى الاسمين ولا الى الجنس ، لئلا يوهم الوجه الاول فأضافوه الى نكرة مطابق للمسؤول عنه ليحصل الغرض وكان في تنكيره مناسبة للجنسية في عدم الاختصاص وثبوت الصلاحية وإذا كان في معنى الجنس مراداً^(١) يجوز التصريح به كما لو قلت : أي من الرجال ؟ لأنك قدرت الجنس رجالاً رجالاً ، وأورد أيي وأيك اعتراضاً ، لأنه أضيف الى المعرفة مفرداً . وأجاب بأنه لم يضاف في التحقيق إلا الى المتعدد ، وإنما كررت (أي) لأمري لفظي وهو التزامهم أن لا يعطوا على المضمرة المخفوض إلا باعادة العامل كما قالوا : المال بيني وبينك فلم تذكر بين الامر معنوي إقتضاها وإنما ذكرت^(٢) لما ذكرناه من اللفظ .

قال : ولا يقال أيّاً ضربت وبأي مررت إلا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه .

(١) في و : (في المعنى الجنس مفرداً) ، وهو تحريف .

(٢) في س : (كررت) ، وهو تحريف .

قال الشيخ : يعني أنك لا تستعمل أيّاً إلا مضافة فإدا
 حذفت المضاف فلا بدّ من قرينة تدلّ عليه ، ومثله بقوله تعالى :
 { أَيَّامًا تَدْعُوا } (١) ، إذ قد تقدّم أدعوا الله أو أدعوا الرحمن ،
 ثم قال ما معناه إذا كانوا قد قرءوا عليها صورة الاضافة مع خروجها
 عن هذا المعنى الذي اقتضت به (٢) الاضافة فهي أحق بالاضافة وهو
 قوله « ولاستجابة الاضافة إلى آخره » .

(فصل) قوله : « وحق ما يُضَاف إليه (كيلا) أن يكون معرفة
 ومثنى أو ما هو في معنى المثنى » . وكيلاهما تجب إضافته ؛ لأن
 الغرض بوضعه المضاف إليه لأنه كالتأكيد له والتفصيل لأجزائه
 ككل في الجمع ، وإنّما وجب أن يكون مثنى ، لأن وضعه كذلك
 كما كان وضع كل في الجمع ، وإنّما وجب أن يكون معرفة ،
 لأن وضعه للتأكيد فناسب أن يكون المضاف إليه معرفة كما في
 كل ، وإنّما أضيفت كل في الصورة إلى نكرة كقولك كل رجل
 لأفادته الجنس ، وكان في معنى المعرفة ولم يضاف كيلا كذلك
 لأنه للتثنية فينافي ذلك معنى الجنس فلذلك امتنع إضافته إلى
 نكرة بخلاف كل وإنّما التفريق في المضاف إليه ضعيف ، لأنه
 موضوع لتأكيد المثنى ، فنفس المثنى في المضاف إليه فيه مقصود
 كما أن نفس الجمع في المضاف إليه لكل مقصود فكما لزم التثنية
 ههنا . والجواب في كل رجل ههنا (٣) كالجواب فيه فيما تقدّم ،
 وفارق ذلك قولهم : استوى الماء والخشبة ، وتضارب زيد وعمرو ،

(١) سورة الاسراء الآية : ١١٠ .

(٢) به : ساقطة من ر .

(٣) ههنا : ساقطة من ش .

لأنَّه ليس الغرضُ ههنا إلاَّ أنْ يُنسَبَ إلى متعدٍ فلا فرقي بين
يكونَ منطوقاً أحدهما تلحق الآخرَ وبين كونه مذكوراً بلفظ واحد
بخلاف كلاً وكلٍّ لِمَا ذكرناه من قَعْدِ المثنى والمجموعِ فيهما •

قالَ : وحكمه إذا أُضيفَ إلى الظاهرِ أنْ يجري مجرى
عصاً ورحى ، وإذا أُضيفَ إلى المضمرِ أنْ يجري مجرى المثنى •

قول الشيخ : فأمّا إذا أُضيفَ إلى الظاهرِ فقياسه ما هو مستعمل
فيه (١) لأنَّه اسمٌ مفردٌ (فوجب أنْ يكون إعرابه بالحركة وآخره
ألفٌ فوجب أنْ يكون إعرابه (٢) تقديرًا ، وأمّا إذا أُضيفَ إلى
المضمرِ فقياسه أنْ يكون كذلك على ما هو مستعملٌ في اللغة
الضعيفة (٣) ، لأنَّه اسمٌ مفردٌ (٤) فقياسه إذا أُضيفَ إلى المضمرِ
أنْ يكون حكمه حكمه إذا أُضيفَ إلى الظاهرِ وإستعماله
إستعمال المثنى ، على ما هو في اللغة الفصيحة على خلاف القياس ،
ووجهه أنَّه لما كان معناه مثنى وتأكَّد أمرُ التثنية فيه يكون
المضافُ إليه ضميراً متصلاً لأنَّ المضمرَ (٥) الجرور لا يكون [٦٤ظ]
إلاَّ متصلاً (٦) صارَ كأنَّه يضمُرُ لاتصاله بكلمة واحدة فاشتدَّ
أمرُ التثنية فيه لفظاً ومعنى فَناسبَ ذلك أنْ يجري مجرى المثنى
فإنَّ ذلك أعرَبَ على اللغة بإعراب المثنى ، فقلْ جاءني كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما ، وكذلك تقول : كِلانا فعل ورأيت

- | | |
|-----|------------------------------|
| (١) | أنظر الانصاف ٤٣٩/٢ • |
| (٢) | ما بين القوسين : ساقط من س |
| (٣) | في ل : (لانها) ، وهو خطأ • |
| (٤) | ما بين القوسين : ساقط من ر • |
| (٥) | (المضمر) : ساقطة من و • |
| (٦) | في ش : مثلاً ، وهو خطأ • |

كلينا ومررت بكلينا ، لأنه ضمير تثنية فحكمه حكم غيره من
مضمرات المثني وإن كان لفظه موافقاً لمضمرات الجمع ، لأن
التكامل في المثني والمجموع في جميع أبواب المضمر سواء •
فصل : وأفعال التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أي
في المضمر والمظهر •

قال الشيخ : يعني أنك إذا قصدت التفضيل على معروف
أضفتها إلى معرفة ووجب أن يكون الأول واحداً من المذكورين على
حسب ذلك المعنى ، فإن قصدت تفضيل عدد مثله من ذلك الجنس
أضفته إلى العدد الذي قصدته منكرأ كما فعلت في أي رجل حين
قلت : أي رجلين ؟ فتقول : الزيدان أفضل رجلين ، والزيدون
[٦٤ و] فأما معناها إذا أضيفت إلى المعرفة فسؤال عن واحد من
رجال وعلمته كملة في أي ولذلك قول : « والمعنى في هذا » يعني
أضافتك إلى النكرة إثبات الفضل على الرجال إذا فضّلوا رجلاً رجلاً
واثنين اثنين وجماعة جماعة • ثم قال : وله « معيان » فالاول ظاهر
وهو الكثير المستعمل ، والثاني أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً
فقوله : « أن يؤخذ » يعني أفعال باعتبار من هو له ، ففي يؤخذ
ضمير يعود على أفعال و (مطلقاً) حال ، والزيادة مرفوع بـ « يؤول »
وفيه ضمير الخملة • ثم قال : « ثم يضاف لا للتفصيل بل
للتخصيص » ، ومثل بقوله : « النقص والأشج » أعدا بني مروان (١) ،
كأنه رعم أنه ليس في بني مروان عادل غيرهما ، وإنما أضافه

(١) الناقص هو يزيد بن عبد الملك ، سمي بالناقص لأنه نقص من
أعطيات الجند بعد أن زادها سلفه • والأشج عمر بن
عبد العزيز ، وكان يقال له الأشج بسبب شجته حافر دابة في
جبهته • وهو يزيد من أعدل زمانهما •

للتخصيص ؛ لأنه لو لم يُقدَّر ذلك للزم أن يكون من الوجه الأول . ثم قال : « فأتت على الأول يجوز لك توحيده إلى آخر » يعني أنه ليس بواجب وسيأتي ذلك عند ذكر الأسماء المتصلة بالأفعال مبنياً في فعل . ثم قال : « وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام ^(١) إلى آخره » . فالظاهر أنه أراد بالوجهين المعنى الأول والمعنى الثاني وهو غير مستقيم باعتبار المعنى ، وإن حمل الوجهان باعتبار قوله يجوز لأن مضمونه أن فيه وجهاً آخر ، فهو أيضاً غير مستقيم ، لأنه غير مقصود هنا إذ سيأتي في بابه ، ولأنه آخره بعد أن ذكر المعنى الثاني ، والظاهر أنه لم يقصد إلا المعنيين ، وتوهم أن الجمع للوجه الثاني ، وهو غير مستقيم ؛ لأن الجمع لا ينافي أن يكون في الوجه الأول ، فلذلك وقع في بعض النسخ موضع يجوز ويجب ، ويان أنه لا يمتنع أن يكون من الوجه الأول . قوله : « أحاسنكم » للمخاطبين وهم المقصودون ، وقد اشتركوا في حسن الخلق ، وعلى تقدير أن يكون من الوجه الثاني ، لا يكون إلا أحسن للمخاطبين ، ولكن من غيرهم ولا يكون الاشتراك في الحسن لازماً وهو غير جيد فثبت أن حمله على المعنى الثاني غير مستقيم . ثم مسألة « يوسف أحسن أخوته » ، وقد

(١) الحديث أورده الامام أحمد بن حنبل في مسنده : « ان أحبك الي وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقاً وان أبغضكم الي وأبعدكم مني في الآخرة مساويكم أخلاقاً الثرثارون المتفقهون المتشدقون » ١٩٣/٢ ، ١٩٤ وأورده في ٣٦٩/٢ . ألا أنبئكم بشراركم فقال هم الثرثارون المتشدقون ، ألا أنبئكم بخياركم أحاسنكم أخلاقاً » ، وقد جاء في مفضل الرمخشري مخالفاً بالالفاظ لما سبق حيث يقول : « ألا أخبركم بأحبكم الي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطون أكنافاً الذين يأنفون ويؤلفون ، ألا أخبركم بأبغضكم الي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوتكم أخلاقاً الثرثارون المتفقهون » الفصل ص ٤٧ ، شرح الاشمونى على الالفية ٤٩/٣ .

أوضحها ، وقال : ومنه قول من قال : « لنُصيب^(١) أنتَ أشعرُ
أهل جلدتك » ؛ لأنَّ أهلَ جلده ليس هوَ هوَ منهم^(٢) ،
فإنَّ أضافَ أشعرَ اليهم فقد أضافه إلى شيء ليس هوَ منهم وذلك
إنَّما يكونُ على الوجه الثاني •

(فصل) قوله : ويُضَافُ الشيءُ إلى غيره بأدنى ملبسة
بينهما •

قال الشيخ : يعني أنَّه لا يشترطُ في الإضافة ملكٌ فيما يملك
ولا خصوصيةٌ في ذلك المعنى بالنسبة إلى المضاف إليه ولكن يكفَى
بأدنى ملبسة فتحصل خصوصيةٌ مآء ، م مثله « بكوكب الخرقاء^(٣) » •
وبقوله^(٤) :

(١) هو نصيب بن رباح أبو مججن موالى عبدالعزيز بن مروان
شاعر فحل مقدم في النسب والمديح ، كان عبد أسود لراشد
بن عبدالعزيز من كنانة ، اشتراه عبدالعزيز وأعتقه ، سئل
عنه جرير فقال : (أشعر أهل جلده) توفي سنة ١٠٨ هـ ،
النجوم الزاهرة ٢٦٢/١ ، الاعلام ٣٥٥/٨ •
في ر : (مبهم) ، وهو تصحيف •
هذا جزء من بيت وهو :

إذا كوكب الخرقاء لاح يسبح حرة
سهيل أذاعت غزلها في القرَّيب

الخرقاء : المرأة التي في عقلها نقیصة • أذاعت : فرقت غزلها •
والبيت مجهول القائل ، المقرب ٢٨٣/١ ، ابن يعيش ٨/٣ ،
المفصل ص ٤٧ ، العيني ٣٥٩/٣ •
(٤) البيت لحريث بن عتاب الطائي • قدني : حسبي ، التوجيه
١٨٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٢/١ ، ابن يعيش
٨/٣ ، المعني ١٠/١ ، أساس البلاغة ٢٩/٢ ، الخزانة
٥٨٠/٤ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشف ص ٧٤ •

١٤١ إِذَا قَالَ قَدْ نَبِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً

لَتَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

وهذا البيت 'يَحْتَمِلُ' معنيين : أحدهما يريد 'إضافة' الإناء إلى المخاطب والإناء 'ليس' له ، وإنما 'أضافه' إليه ^(١) ، ملاسته له في شربه فالضمير في ملاسته للمضاف إليه وفي له للإناء ، ويجوز العكس ، وفي شربه 'يجوز' أن يكون للشارب والإناء واللبن ، والمعنى الآخر أن يكون موضع الاستشهاد إضافة (ذا) إلى الإناء على معنى أنه صاحبه لبسته اللبن والإناء . وقوله : وهو مساقى اللبن ، أي في الحقيقة وليس اللبن وهو ضعيف ، لأنه قال : ملاسته له في شربه ، واللبن 'ملايس' للإناء في شربه وفي غير شربه يقوي الأول .
فعمل : والذي آبوه من إضافة الشيء إلى نفسه إلى آخره .

قال الشيخ : لأن إضافة الشيء يفيد تعريفاً وتخصيصاً فإذا أضفت الشيء إلى ما هو هو ^(٢) لم يحصل تعريف ولا تخصيص فبطلت الإضافة . فأما [٦٥ و] قوله « نحو جميع القوم إلى آخره » ، فأنما جاز لما في الأول من الإبهام فجاز إضافته للتخصيص كما في ختم حديد ، ويجوز أن يقال في هذا أن المراد بالاول الذات وبالثاني اللفظ كما في قولك : ذات زيد وسأني ذكره .

(فصل) : ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ، ولا الصفة

إلى موصوفها .

(١) (إليه) ساقطة في و ، ل ، ش ، ب .

(٢) (هو) : ساقطة في و .

قال الشيخ : أمّا (١) امتناع 'اضافة الموصوف الى صفته ، فلأنّه يؤدي الى اضافة الشيء الى نفسه ، وأمّا امتناع 'اضافة الصفة الى موصوفها ؛ فلأنّه أيضاً يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة ، وخروج 'متبوعها عن أن يكون متبوعاً ، ولأنّه يؤدي الى اضافة الشيء الى نفسه ، ثمّ أورد اعتراضاً يوهّم 'اضافة الموصوف الى صفته ، واعتراضاً يوهّم 'اضافة الصفة الى موصوفها ، وأجاب عنهما (٢) : « أمّا الاول فقولاه : « دار الآخرة الى آخره » ، وجوابه أنّه مؤول بحذف موصوف للمضاف اليه ليس هو المضاف على ما بينه ، والكوفيون يزعمون أنّه 'اضافة الموصوف الى صفته (٣) ، ويحملونه على ظاهره . وأمّا الثاني فقولاه : « عليه سَحَقُ عِمَامَةِ الى آخره » ، وأجاب عنه بأن هذه صفات في الاصل حُذِفَ موصوفها فصارت موضوعة للذات ثمّ رأوها مبهمّة كإبهام خاتم حديد (٤) وشبهه فأضافوها الى ما بينها فصارت في الصورة كأنّها مضافة الى موصوفها وليس الأمر كذلك وشبهه (٥) بـ :

١٢٤- وَالْمُؤْمِنِ النَّائِذَاتِ الطَّيْرِ

لا من جهة الاضافة لكن من جهة أنّك أجريت الطير على العائذات

- | | |
|-----|--|
| (١) | (أما) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش . |
| (٢) | في ت ، ل ، ب (عنها) ، وهو تحريف . |
| (٣) | الانصاف ٤٣٦/٢ . |
| (٤) | (حديد) : ساقطة من ر . |
| (٥) | البيت للنايفة الديباني في ديوانه وتماحه : |
| | (يَمَسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ) وهو |
| | أ من قصيدة مدح بها النعمان بن المنذر ، المؤمن : يريد الله أمن |
| | الطير في الحرم ، والعائذات : غاذت بالحرم . ابن يعيش |
| | ١١/٣ ، الفصل ٤٨ ، الخزانة ٣١٥/٢ ، الديوان ص ٢٠ |
| | مشاهد الانصاف على شواهد الكشف ص ٣٦ . |

عطف بيان بعد أن أردت بالعائدات نفس الذات بحذف موصوفها ، فلمّا صارت مهمة جاز بيانها بموصوفها ، فوجه تسميتها بها^(١) بالاول حذف الموصوف فصار مهماً فقصدت الى تينه إلا أنك بيتته في الاول بالاضافة وهما بعطف البيان والجميع تويل^(٢) ، لأنه ههنا أيضاً لو لم تتأوله لكان تقديماً للصفة على الموصوف ، وكما يمتنع اضافة الصفة الى الموصوف^(٣) فههنا^(٤) يمتنع تقديم الصفة على موصوفها فهذا وجه الجمع بينهما .

فصل : وقد أُضيف المسمى الى اسمه الى آخره .

قال الشيخ : يعني أنك تأخذ اللفظ المراد به بالذات فتضيفه الى اللفظ الذي لم يُردّ به إلا اللفظ ، كقولك : ذات زيد وسُمّي الاول مسمى لما قصد به الذات وهو كذلك بلا خلاف ، وسُمّي الثاني اسماً لما قصد به اللفظ ، وفي ذلك خلاف ، منهم من يقول : الاسم هو التسمية وهو مذهب المعتزلة^(١) والنحويين

- (١) في ش ، ر : (أنك أردت) .
 (٢) في س ، ش : (مأول) ، وما اثبتناه أفضل .
 (٣) في ل : (موصوفها) .
 (٤) (فههنا) : ساقطة من ل .
 (٥) المعتزلة : طائفة اسلامية مؤسسها واصل بن عطاء الملقب بالفزال ، أسسها حينما اختلف مع أستاذه الحسن البصري حول مسألة فقهية ، هي ان صاحب الكبرة مؤمن أو كافر فأجاب عنها واصل بأنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر ، فاعتزل واصل الى اصطوانة من اصطوانات المسجد فقال الحسن اعتزل عنا واصل فسمي أصحابه المعتزلة ، وعرف منهم أبو علي محمد الجبائي شيخ المعتزلة . اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار علوم الدين للزبيدي ٣/٢ ، القاموس الاسلامي ١٣٠/١ .

وكثير من الفقهاء ، ومنهم من يقول : [الاسم] ^(١) هو المسمى ، وهو مذهب الاشعري ^(٢) ، ولا خلاف ^(٣) أنه يُطلق الاسم على المسمى وعلى التسمية ، وإنما الخلاف ، هل هو في التسمية مجازاً وفي المسمى حقيقة أو بالعكس ؟ فالاول مذهب الاشعري ، والثاني مذهب المعتزلة ، وهو اختلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة ، وفي القرآن ظواهر في المذهبين ، قال الله تعالى : { مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً } ^(٤) ، فظاهر هذا على مذهب الاشعري ، وكذلك : { سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ } ^(٥) ونظائره ، وقال الله تعالى : { أَنبِئْنِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } ^(٦) ، وقال : { اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ } ^(٧) ، وظاهر هذا على مذهب المعتزلة ^(٨) .

(١) الاسم : زيادة عن ر .

(٢) الاشاعرة : طائفة اسلامية مؤسسها أبو الحسن الاشعري ، علي بن اسماعيل حفيد ابي موسى الاشعري ، أخذ علم الكلام عن ابي علي الجبائي شيخ المعتزلة ثم فارقه ورجع عن الاعتزال وأعلن ذلك في صلاة الجمعة ، ثم شرع بالرد عليهم حول قضية خلق القرآن ورؤية الله في يوم القيامة . اتخاف السادة المتقدمين بشرح أسرار علوم الدين ٣/٢ ، القاموس الاسلام ١١٧/١ .

(٣) في ش : (في) .

(٤) سورة يوسف الآية : ٤٠ .

(٥) سورة الاعلى الآية : ١ .

(٦) سورة البقرة الآية : ٣١ .

(٧) سورة آل عمران الآية : ٣١ .

(٨) قال الزمخشري في الآية : (وعلم آدم الاسماء) أي أسماء المسميات ، فحذف المضاف ، ورد ابن المنير بالحاشية يمثل رأي الاشاعرة . الكشف ٥١/١ .

وفي ذات يومٍ وشبهه 'تقدير' آخر' ، وهو أن يكونَ من بابِ قولك :
عينُ الشيءِ ونفسه' ، تلى ما ذكرنا على التشبيهِ بخاتمِ حديدٍ .

فعل : وقالوا في نحو قولٍ لبيدٍ الى آخره .

قال الشيخ : أوردَ هذا الفصلَ اعتراضاً على إضافة اللفظِ الى
المدلولِ ولا يستقيم [له]^(١) استعمالُ الاسمِ بمعنى المسمى وهو
خلافُ مذهبه فاختارَ أن يكونَ اسماً زائداً ، والمعنى على إسقاطه
ليستقيمَ مذهبه' ، ثم قرّرَ ذلكَ بقوله^(٢) :

دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ -١٤٣-

والنداءُ إنما هو باللفظِ فلو حوّلَ الاسمُ على اللفظِ لاختل^(٣)
المعنى الذي يجعلُ الاسمَ للمسمى في قوله^(٤) :

-١٤٤- ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

(١) (له) : زيادة عن س .

(٢) وصدوره (لا ينعش الطرف الا ما تخونه) البيت لذي الرمة
في ديوانه ص ٥١٧ قاله في وصف ولد الظبي وتعهده أمه له
بالرضاع ، الخصائص ٢٩/٣ ، المنصف ١٢٦/١ ، اصلاح
المنطق ص ٢٧٣ ، ابن يعيش ١٤/٣ ، مراتب النحويين ص ١٧ ،
الخرزانه ٢٢٠/٢ .

(٣) في ل ، ب ، س (اختل) ، وهو تحريف .

(٤) والبيت بتمامه :

إلى الحَوَّلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ إِعْتَدَرَ
وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة يخاطب بها ابنتيه وهو يعاني
سكرات الموت ، الديوان ص ٧٥ مجاز القرآن ١٦/١ ، ابن
يعيش ١٤/٣ ، المقرب ٢١٣/١ ، همع الهوامع ٥٨/٢ ، الخزانة
٢١٧/٢ ، العيني ٣٧٥/٣ مشاهد الانصاف ص ٧٥ .

يكون من باب ذات يوم ، ويتأول قوله : « باسم الماء » على أن المراد بمسمى هذا اللفظ ويجعله دالاً على قولك : (ماء) ، وهو حكاية بغام الظية ، وقولك : شيب وهو حكاية مشافير الأبل عند الشرب ، ويقوي ذلك استعماله استعمال رجل وفرس بالدخال اللام عليه وخفضه وإضافته ، ولولا تقديره اسماً لذلك لم يجز هذا المجزى ، ثم قرّر صاحب الكتاب زيادتها بإيراد أسماء وقعت زائدة كقولهم : « حي زيد ومقام الذئب إلى آخره » .

قال : وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل إلى آخره .

قال الشيخ : أسمعوا في ظروف الزمان حتى أضفوها إلى الجمل بتأويل مضمونها فقالوا : أثبتك يوم يقوم زيد ، وزمن الحجاج أمير ، والمعنى قيام زيد وإمارة الحجاج وقوله [٦٥ ظ] : ويضاف إلى الفعل . ثم قال : ويضاف إلى الجملة الابتدائية يجوز أن يكون أراد في الموضعين الجملة على ما ذكر ، ويجوز أن يكون أراد بالاول الاضافة إلى الفعل بتأويل المصدر ، وبالثاني تعيين الجملة فلذلك فرّق بين العبارتين ، وقياس الأسماء ألا تضاف إلا إلى المفردات ، فلمّا خولف في هذه الأسماء القياس المذكور وأضيفت^(١) إلى الجمل كانت بتأويل مضمونها ، وهو في المعنى مفرد ، قوله^(٢) :

- (١) في و : (أن لا تضاف) ولا يستقيم معها الكلام .
 (٢) البيت لشبيب بن جعيل التغلبي حين أسر يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم وقيل الحجل بن فضلة حينما أسر نوار بنت عمرو بن كلثوم . وتماهه : (وبدأ التي كانت نوار أجنت) ابن يعيش ١٧/٣ ، المغني ٥٩٢/٢ ، شرح شواهد المغني ٩١٩ ، الأشموني ١٤٥/١ ، العيني على الأشموني ١٢٥/١ ، الصحاح ٥٦١/٦ ، مادة (هنا) ، معجم مقاييس اللغة ١٤/٦ ، الخزانة ١٥٦/٢ ، همع الهوامع ٧٨/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٢/١ .

١٤٥- حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتْ

محمولٌ على الزمانِ لا موزٍ : أحدهما أن لا التي لنفي الجنسِ
المكتسوة بالناء لا تدخل إلا على الاحيان ، والآخر أن المعنى انكار
الحين بعد الكبر وذلك إنما يتحقق بالزمان لا بالمكان ، والثالث
أنه لم تصح إضافة إلى الفعل إذ لم يُضَفْ (١) من أسماء المكان إلى
الأفعال إلا الظروف غير المتكسبة كحيث ، وإنما لم تُضَفْ
ظروف المكان إلى الجمل ، لأمرين : أحدهما أن ظروف الزمان
أكثر استعمالاً فاستعملوا فيها لم لم يتسعوا في المكان لقلة استعماله ،
والآخر أن ظروف المكان في الجهات ، والجهات إذا أُضِيفَتْ إلى
الجمل كانت في المعنى مضافة إلى المضمون فتصير مضافة إلى المعنى
فلا يستقيم المعنى إذ لا يستقيم أن تقول : خلف علمك وقدام
علمك بخلاف الزمان فإن نسبته المقيدة في الحقيقة إنما هي إلى
المعاني فلهذا صححت إضافة الزمان إلى الجملة ، ولم يصح إضافة
المكان . قوله : « وميمًا يُضاف إلى الفعل آية » ، قد ذكره ميسًا
وقوله (٢) :

١٤٦- بَايَةَ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَ

إذا جعلت (ما) مصدرية استغنيت عن تقدير آية مضافة إلى

(١) في و : (يوصف) وهو تحريف .

(٢) البيت ليزيد بن عمرو بن الصقع الكلابي وصدره : (ألا من
هَبْلُغٌ عَنِّي تَمِيمًا) ، ما عند سيبويه زائدة وآية مضافة
إلى الفعل ، وعند الشارح مصدرية فتكون آية مضافة إلى
المصدر وليس إلى الفعل ، ابن يعيش ١٨/٣ ، المعنى ٤٢٠/٢ ،
شرح شواهد المغني ص ٨٣٦ ، همع الهوامع ٦٣/٢ ، الخزانة
١٣٨/٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٣١ . الكتاب
٤٦٠/١ ، ٤٦١ .

الجميل ، وقولهم : { اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ } وفيه تأويلان كلاهما بمعنى صاحب إلا أن أحدهما للأمر على ما ذكر كائنه قال :
بالأمر الذي هو صاحب سلامتك ، والآخر أن يكون للزمان كائنه
قال في الزمان الذي هو صاحب سلامتك ، واختار هذا كثير من
الناس لما فيه من التشبيه^(١) بالظروف ، لضافته الى الجملة .

فصل : ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في
الشعر^(٢) .

قال الشيخ : اذا أورد على مذهب سيويه أنه فصل بين
المضاف والمضاف اليه بغيره^(٣) ، فجوابه أن مثل هذا الفصل
سائغ ، لاشتراك الفاصل مع ما قبله في النسبة الى المضاف اليه ،
فهذا هو الوجه الذي حسن منه ذلك [الفصل]^(٤) ، وإنما الفصل
مستنع اذا لم يكن كذلك ، ومذهب سيويه أن علامة مضاف الى
(سابع) المذكور آخرأ وحذف المضاف اليه ، فكأنه أراد أن
يجعل الدال على الحذف مقدماً في المعنى ، والدليل يجب أن يعقل
قبل المدلول^(٥) ، وإنما أخر عنه ، لأنه لو وقع موضعه غيره
لجاء الثاني مضافاً ليس بعده مضافه ولا ما يقوم مقام مضافه ،
فأخره ليكون كالعوض من المضاف اليه بداهة^(٦) ، لا سيما وهو في
المعنى عين ما نسب اليه علامة^(٦) ، ومذهبه في (زيد قائم) أن

- (١) في ل : (شيهه) ، وهو خطأ .
(٢) أنظر الانصاف ٤٢٧/٢ .
(٣) الكتاب ٩١/١ .
(٤) (الفصل) : زيادة عن س .
(٥) في و : المذكور ، وهو خطأ .
(٦) هاتان الكلمتان من بيت للاعشى وهو :
إلا علامة أو بدا هـ سابع نهج الجزيرة
وقد سبق في الشاهد رقم (١٠٠) .

خبر الاول هو المحذوف والمذكور آخره هو خبر الثاني وهو عكس ما قاله ههنا ، والفرق بينهما أنه قد وضع ثم أمر أو جب التأخير مع تحقيق الذي أوجب التقديم ، وههنا لو كان خبراً عن الاول لوقع في موضعه من غير ضرورة وهو أنه يجوز أن يكون خبر المبدأ محذوفاً واستدل على أن الخبر الثاني لا للاول بقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ وَأَضِ الرِّأْيَ مُخْتَلِفٌ ٥١

لو كان الخبر عن الاول لقل راضون . وقوله في البيت (١) :

زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

١٤٧-

يرد في المعنى على قراءة ابن عامر ، وإنما وردك على الشعر قصداً لنفي الشناعة عنه في التصريح برد القراءة ، والنحويون أكثرهم ينكرون ذلك أيضاً (٢) ، لأنه لم يثبت الفصل عندهم إلا بالطرف ، وهذا ليس بطرف ، وقد رده بعضهم بطريق آخر ، وهو أن الفصل إنما يجوز في الشعر للضرورة ، وهذا لا ضرورة فيه إذ

(١) البيت لم يعرف قائله وصدره : (فَرَجَجْتُهَا بِمِزَجَةٍ) زججته : طعنته بالزج وهي حديدة في أسفل الرمح ، القلوص : الناقة ، أبو مزادة : كنية رجل ، الخصائص ٦٠/٢ ، ابن يعيش ١٩/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢/٢ ، الانصاف ٤٢٧/٢ ، المقرب ٥٤/١ ، توجيه الرماني ص ٥٤ ، الاشعري ٢٧٦/٢ ، الخزائن ٢٥١/٢ .

(٢) الذين ينكرون البصريون ، أما الكوفيون فيجيزون . الانصاف ٤٢٧/٢ .

كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ : زَجَّ الْقُلُوصِ أَبُو ذَرَادَةَ ، فَيُضِيفُ الْمَصْدَرُ
إِلَى الْمَفْعُولِ وَيَرْفَعُ بَعْدَهُ الْفَاعِلَ ، وَقَدْ قُلَّ سَيُوبِيهِ فِي قَوْلِهِ (١) :

١٤٨- ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا

فَاخْزَى اللَّهَ رَابِعَةً تَعُودُ

كَلَامًا مَعْنَاهُ أَنَّ الرِّفْعَ فِي كُلِّهُنَّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفِ الضَّمِيرِ مِنْ
الْجُمْلَةِ الَّتِي وَقَعَتْ خَبَرًا جَائِزًا عَلَى السَّعَةِ (٢) ، وَلَيْسَ بِضَرُورَةٍ إِذَا
لَا ضَرُورَةٌ تَلِجُّهُ إِلَى الرِّفْعِ ، وَحَذْفِ الضَّمِيرِ لَا مَكَانَ أَنْ تَقُولَ :
(ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ) ، وَهَذَا وَإِنْ حُمِلَ الْمَقْصُودُ بِكَلَامِ سَيُوبِيهِ
[٦٦ و] مِنْ أَنَّ الضَّرُورَةَ إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوَجْهِ الْوَاسِعِ ،
فَتُمَثِّلُهُ بِالْبَيْتِ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، إِذَا لَا وَجْهَ يُمْكِنُهُ إِلَّا الرِّفْعُ فِي
(كُلِّهُنَّ) فَهُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى الرِّفْعِ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ (كُلِّهُنَّ) إِذَا
أُضِيفَ إِلَى الْمَضْمَرِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا تَأْكِيدًا أَوْ مَبْدَأَةً ، لَا جَائِزًا أَنْ
يَكُونَ هَهُنَا تَأْكِيدًا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ مَبْدَأَةً ، وَلَوْ نَصَبَهَا لاسْتَعْمَلَهَا
مَنْعُولَةً ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ (٣) ، وَإِنَّمَا كَانَتْ كُلُّ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى
الْمَضْمَرِ تَسْتَعْمَلُ إِمَّا تَأْكِيدًا وَإِمَّا مَبْدَأَةً ؛ لِأَنَّ قِيَاسَهَا أَنْ تُسْتَعْمَلَ
تَأْكِيدًا لِمَا تَقْدَمُهَا لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَى ضَمِيرِهِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا أَخَذَ الشُّمُولَ
وَالْإِحَاطَةَ فِي أَجْزَاءِ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ ، وَلَمَّا أُضِيفَتْ إِلَى مَضْمَرٍ
كَانَتْ الْجُمْلَةُ مُتَقَدِّمًا ذِكْرَهَا ، أَوْ فِي حُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوهَا

(١) لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ وَقَدْ ذَكَرَهُ سَيُوبِيهِ فِي الْكِتَابِ ٤٤/١ . وَقَدْ

ذَكَرَهُ النُّحَاسُ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ ، وَقَالَ : يَرِيدُ قَتَلْتُهُنَّ

بَنِيَّةَ الْهَاءِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَالَ ثَلَاثًا ص ٥٦ ، ٩٩ . أَمَالِي ابْنِ

ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٢٦/١ .

(٢) الْكِتَابُ ٤٤/١ - ٤٥ .

(٣) فِي وَ : (أَنْ تَكُونَ) وَلَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ مَعَهَا .

مبتدأه حيث كان المبتدأ لا عامل لفظي فيه يخرجها في الصورة عما هي له ، فأجازوا ذلك لاتساعهم فيها ، ولم يجزوا ذلك في غير المبتدأ حيث كانت العوامل فيها لفظية فيخرجها عن صورة التأكيد ، فلذلك قال : { إن الأمر كله لله } (١) ، و { وإن الأمر كله لله } (٢) ، ولا يقال الأمر إن كله لله ، إما فيه من إخراجها عن صورة التأكيد بإدخال العامل اللفظي عاينها .

فصل : وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بأعرابه .

قال الشيخ : ذهب القاضي إلى أنه لا مجاز في القرآن وأن مثل قوله : { وسئل القرية } (٣) محمول على أن القرية تطلق للأهل والجدران جميعاً على وجه الاشتراك (٤) ، وليس بجيد ؛ لأنه معلوم أن القرية موضوعة المجدران المخصوصة دون الأهل ، فإذا أطلقت على الأهل لم تطلق إلا بقيام قرينة تدلنا على المحذوف ، ولو كانت مشتركة لم تكن كذلك .

(١) سورة آل عمران الآية : ١٥٤ .

(٢) قرأ البصري وهو أبو عمرو بن العلاء برفع لام (كله) مبتدأ والله خبره والجملة خبر أن ، والباقيون بنصبه تأكيد الاسم أن .
غيث النفع في القراءات السبع ص ١٨٤ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٨٢ .

(٤) قال القاضي الباقلاني : (فأمّا الإيجاز فأنما يحسن مع ترك الإخلال باللفظ والمعنى فيأتي باللفظ القليل الشامل لأمور كثيرة ، وذلك ينقسم إلى حذف وقصر . فالحذف الإسقاط للتخفيف كقوله : وذكر الآية . قال ولحذف ابلغ من الذكر لأن النفس تذهب كل مذهب من القصد) . وهذا خلاف ما ذكره الشارح . اعجاز القرآن ص ٣٩٧ .

وقوله : وكما أعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الاعراب فقد أعطوه حقه في غيره .

قال الشيخ : فقوله فقد أعطوه حقه في غيره ، يعني في التذكير والتأنيث والافراد والجمع ، فالتذكير والتأنيث مثل قوله (١) :

بَرَدَى يُصَفَّقُ

١٤٩-

لَوْ كَانَ (٢) (يُصَفَّقُ) بالناء لكن عائداً الى بَرَدَى ، فلما قال : (يُصَفَّقُ) بالياء أراد المحذوف ، ومثال الافراد والجمع قوله تعالى : { وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَسَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } (٣) على ما للثابت والمحذوف جميعاً (أهْلَكْنَاهَا) على الثابت و (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) على المحذوف وفي إعادة الضمير على الثابت وجهان : أحدهما أنك أقمته مقام المحذوف ، فصارت المعاملة معه ، والآخر أنه يُقَدَّرُ في الثاني حذف المضاف كما قُدِّرَ في الاول ، فاذا قلت : سألت القرية وضربتها فمعناه وضربت أهلها ، فحذف المضاف كما حذف في الاول إذ وجه الجواز قائم .

(١) هذه قطعة من بيت لحسان بن ثابت وهو :

(يَسْتَقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ)

بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ (

البريص : موضع بدمشق وقيل نهر بها ، الرحيق : الصافي من الخمر ، السلسل : السهل ، ابن يعيش ٢٥/٣ ، المفصل ص ٥٠ ، الاشموني ٢٧٢/٢ ، همع الهوامع ٥١/٢ ، الدرر اللوامع ٦٤/٢ ، الديوان ص ٢٤٨ ، أمالي ابن الحاجب ص ١٥٦ .

(٢) في ش : (قال) .

(٣) سورة الاعراف الآية : ٤ .

فصل : وقد حُذِفَ المضافُ وتركَ المضافُ اليه على اعرابه .

قال الشيخ : اختلف^(١) في مثل ذلك ، فقال سيويه وأصحابه : ليس عطفاً على عاملين^(٢) ، وهم^(٣) لا يجوزون العطف على عاملين مطلقاً وجعلوه^(٤) على حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه ، واذا أُورِدَ عليهم جوازُ وسأل القرية بالخفض لم يجوزوه وفرقوا بينه وبين هذا بأن يكون المضاف مقدماً مضافاً الى شيء ثم يُذكرُ بعد ذلك شيء آخر هو في المعنى مضاف اليه مثل الاول ، فهذا شرطُ جوازِ تركِ المضاف اليه على اعرابه وغيرهم يجعله من باب العطف على^(٥) عاملين ويجوزُ العطف على عاملين مطلقاً ، وكثير من النحويين المحققين يجعله عطفاً على عاملين^(٦) ، ويجيز من العطف على عاملين ما كان مثله وهو ما تقدم فيه المجرور وتأخر عنه غيره ثم يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب كقولك : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وعلى هذا قوله تعالى عندهم : { واختلاف الليل والنهار آيات }^(٧) وآيات نعماً ورفعاً ، وعليه قوله عندهم : { للذين أحسنوا الحسنى

(١) في ل ، ت ، ب : (الناس) .

(٢) الكتاب ٣٢/١ ، ٣٣ ، قال المبرد وأما الخفض فيمتنع لأنك

تعطف بحرف واحد على عاملين فكأنك قلت : زيد في الدار والحجرة عمرو فتعطف على في والمبتدأ ، المقتضب ١٩٥/٤ .

(٣) في و : (مطلقاً وجعلوه) وهو غير مستقيم .

(٤) (مطلقاً وجعلوه) ساقطة من و مما يدل أنه فيها تقديم وتأخير .

(٥) في ش : خُترم الى حد الاسماء الموصولة وسوف أشير اليه عند الانتهاء .

(٦) قال المبرد : كان أبو الحسن الاخفش يجيزه وقد قرأ

واختلاف ٥٠٠ آيات وهذا عندنا غير جائز المقتضب ١٩٥/٤ .

(٧) سورة آل عمران الآية : ١٩٠ .

وَرِ يَادَةُ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ سَيَّوِيهِ بِقَوْلِهِ : مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ [٦٦ ظ] وَلَا أَخِيهِ (٣) وَأَخْتَهَا فَعَنَّهُ جَوَابَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَلِيلٌ شَاذٌ ، فَلَا وَجْهَ لِحَدَثِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ مِمَّا كَثُرَ وَظَهَرَ . وَالثَّانِي أَنَّهُ قَوْلُ الْعَرَبِ مِثْلُكَ لَا يَقُولُ كَذَا ، وَإِنَّمَا يَعْنُونَ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُخَاطَبَ فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْتَ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ : كَذَا وَذِكْرُ الْمِثْلِ مَبَالِغَةٌ ، وَلَوْ كَانَ الْمِثْلُ مَقْصُودًا فَعِنْدَ ذَلِكَ يَفْسُدُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ حَيْثُ ذِ مِثْلُكَ لَا يَقُولُ كَذَا ، وَلَكِنَّكَ أَنْتَ تَقُولُهُ كَمَا تَقُولُ : غَلَامٌ زَيْدٌ لَا يَقُولُ كَذَا ، وَلَكِنْ زَيْدًا يَقُولُهُ لَمَّا كَانَ الْغَلَامُ مَقْصُودًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلِلْمَرَادِ هُوَ الْأَسْمُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِثْلُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَأَنكَ قُلْتَ : مَا أَبُوكَ وَلَا أَخُوكَ يَقُولَانِ ذَلِكَ ، فَالْعَطْفُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِثْلُ ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمِثْلُ غَيْرَ

- (١) سورة يونس الآية : ٢٦ .
(٢) سورة يونس الآية : ٢٧ .
(٣) الكتاب ١/ ٣٣ .

مقصود في المعنى صارت المعاملة مع المضاف إليه فجازاً لذلك يقولان والعطف عليه ، وإن^(١) فصلت كأنك^(٢) ما أخبرت إلا عن الجواز ، واستدل سيويه في مسألة : { ما كل سوداء تمر ولا اثنين في المعنى ، وما عطف إلا على مرفوع في المعنى ، فهذا وجه بيضاء شحمة^(٣) } على أنه ليس عطفاً على عاملين وإنما هو بتقدير كل ، وتقديره ولا كل بيضاء ، فحذف المضاف وترك إليه على إعرابه^(٤) لا على أنه معطوف على (سوداء) بقولهم : ما مثل عبدالله يقول ذلك ولا أخيه ، فإن هذه محاولة على أن المضاف محذوف والمضاف إليه باقٍ على إعرابه فلا يستقيم أن يكون ولا أخيه معطوفاً على عبدالله من وجهين : أحدهما أن المخفوض المعطوف لا يفصل بينه وبين ما عطف عليه بالاجنبي ، فلا تقول : غلام زيد ضارب وعمرو ، ولو كان ولا أخيه معطوفاً على عبدالله لكان كذلك الثاني أن المعطوف الداخل عليه^(٥) لا إنما يكون معطوفاً على ما دخل عليه الحكم المنفي ، وهنا قد دخل لا على فلو كان معطوفاً على عبدالله لكان قد دخل عليه حرف النفي ، وليس معطوفاً على ما دخل عليه حرف النفي ، ألا ترى أنك لا تقول في غلام زيد وعمرو ما جاءني غلام زيد ولا عمرو ، لأن عمرو ليس معطوفاً على ما دخل عليه حرف النفي ، وأيضاً فإن المراد ما كل واحد منهما يقول ذلك ، ولو جعلنا أخيك معطوفاً على

(١) في ر : (كان) .

(٢) في ب : (قلت) .

(٣) مثل يضرب في موضع التهمة وفي اختلاف اخلاق الناس

وطبائعهم ، الفاخر ص ١٩٥ ، الكتاب ١/٢٣ ، المقتضب

١٩٥/٤ ، فرائد الال ٢/٢٤٤ ، مجمع الامثال للميداني

١٥٦/٢ .

(٤) الكتاب ١/٣٣ .

(٥) في ل ، ت : (معه) ، وما اثبتناه أحسن .

أَيْكَ لَكَ الْمَعْنَى مَا مَثَلُهُمَا جَمِيعاً يَقُولُ ذَلِكَ فَيُفْسِدُ الْمَعْنَى ، وَاسْتَدِلَّ
 أَيْضاً بِقَوْلِهِ : مَا مِثْلُ أَيْكَ وَلَا أَخِيكَ يَقُولَانِ ذَلِكَ ، وَهَذِهِ
 لِأَوَجِّهِ ثَلَاثَةٌ : أَحَدُهَا دُخُولُ النِّفْيِ وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ ،
 وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَخُوكَ مَعْطُوفاً عَلَى أَيْكَ لَمْ يَكُنِ الْإِخْبَارُ ^(١)
 إِلَّا عَنْ مِثْلٍ ، وَإِذَا كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ ^(٢) مِثْلٍ وَجِبَ الْإِفْرَادُ فِي الْخَبَرِ ،
 فَقُولُ : مَا مِثْلُ أَيْكَ وَلَا أَخِيكَ يَقُولُ ذَلِكَ كَمَا تَقُولُ : مَا غُلَامٌ
 زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ جَاءَنِي ، وَلَوْ قَاتَ جَاءَنِي : لَمْ يَجْزُ . الثَّالِثُ أَنَّهُ لَوْ
 كَانَ مَعْطُوفاً عَلَى أَخِيكَ لَفُسِدَ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ مَا مِثْلُ
 هَذَيْنِ الشَّخْصَيْنِ جَمِيعاً يَقُولَانِ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ نَفْيَ الْقَوْلِ
 عَنْ الْمَسَائِلِ لِلشَّخْصَيْنِ جَمِيعاً بَلْ الْمُرَادُ نَفْيُ الْقَوْلِ عَنْ مِثْلٍ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى مِثْلٍ إِلَّا
 بِتَقْدِيرٍ مِثْلٍ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَوَجِّهِ ^(٣) الْمُتَقَدِّمَةِ .

(فَعَمَلٌ) قَوْلُهُ : وَقَدْ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : كَانَ
 ذَلِكَ إِذَا وَحَيْثُذِي إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : كُلُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافَةً لَابْهَامِهَا فَإِذَا
 اسْتَعْمِلَتْ غَيْرُ مُضَافَةٍ فَلَا بَدْءَ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ ذَلِكَ
 الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِحُذْفِهِ وَإِرَادَتُهُ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : رَأَيْتُ
 ثَوْباً وَحَصِيْرًا فَإِنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِحُذْفِ شَيْءٍ ، ثُمَّ مِنْهَا ظُرُوفٌ وَغَيْرُ
 ظُرُوفٍ ، فَالظُّرُوفُ تُبْنَى عِنْدَ الْحُذْفِ عَلَى مَا سَبَقَتْ إِلَيْهِ فِي

- (١) (إِلَّا) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر .
 (٢) (وَإِذَا كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ مِثْلٍ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ر .
 (٣) فِي وَ ، ت : (الْوَجْه) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

المبنيات ، وغير الظروف لا تبنى . ثم قال وقد جاء محذوفين معاً^(١) ،
وذلك إنهما يكون عند وجود مضاف إليه ثانٍ للمضاف إليه
ثالث للمضاف إليه فيُحذف المضاف أولاً ثم يُقام الثاني مقامه
ثم يُحذف المضاف إلى الثالث ويُقام الثالث مقامه كقوله في
صفة البرق^(٢) :

١٥٠ أَسْأَلَ الْبَحَارَ فَأُتْحَى لِلْعَقِيقِ
تقديره 'أَسْأَلَ سَقِيًا سَحَابَهُ ، فُحْدَفَ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ سَقِيًا
فَبَقِيَ أَسْأَلَ سَحَابَهُ ثُمَّ حُذِفَ سَحَابُهُ فَوَجِبَ رَفْعُ الضَّمِيرِ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ
فَوَجِبَ اسْتِثْنَاهُ لِأَنَّهُ صَارَ ضَمِيرًا مُفْرَدًا ذَاتِبَاءً وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا
مُسْتَرًأ فَبَقِيَ أَسْأَلَ ضَمِيرٌ مُرْفُوعٌ بِذَلِكَ الضَّمِيرِ الَّذِي كَانَ
مَجْرُورًا [٦٧ و] فِي سَحَابِهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٣) :

١٥١ وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ خَزِيمَةٍ إصْبَعًا

أَي ذَا مِسَافَةٍ إصْبَعٌ فُحْدَفَ ذَا وَبَقِيَ مِسَافَةٌ إصْبَعٌ ثُمَّ
حُذِفَ مِسَافَةٌ فَبَقِيَ إصْبَعٌ •

-
- (١) (معاً) : ساقطة من و ، ز ، ش ، ت ، ب •
(٢) البيت لابي داود وهو حارثة بن الحجاج الايادي يصف برقاً
وصدوره : (أَيَا مَنْ رَأَى لِي رَأَى بَرْقٍ شَرِيقٍ) الفصل
ص ٥١ ، ابن يعيش ٣١/٣ •
(٣) البيت للكلمة بن عبدالله البربوعي وصدوره : (فَادْرَكَ
إِبْتِقَاءَ الْعِرَادَةِ ظِلْعُهَا) العرادة : اسم فرس الشاعر ،
وخزيمة : اسم رجل أغار على ابل الشاعر ، ظلمها : غمزها في
مشيها ، الفصل ص ٥١ ، ابن يعيش نسباه لاسود بن يعفر ،
وليس بصحيح ، الاشموني ٢٧٢/٢ ، مشاهد الانصاف
ص ٧٧ ، العيني على الاشموني ٢٧٢/٢ ، المغني ٦٢٤/٢ •

(فعل) وقوله : وَمَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي حُكْمِهِ

الكسر (١) •

قَالَ الشَّيْخُ : إِنَّمَا كُسِرَ إِثْمًا لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ
مَا قَبْلَ الْيَاءِ مِنْ جَنْسِهَا وَإِمَّا كَرَاهَةً أَنْ تَقْلِبَ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرِكُهَا
وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا إِنْ قُلْنَا : إِنَّ أَعْمَالَهَا الْفَتْحُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَهَذَا
الاسْمُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مَعْرَبٌ ؛ لِأَنَّ الْأَضَافَةَ إِلَى الْمَبْنِيِّ لَا تَوْجِبُ بِنَاءً
وَلَا تَجُوزُهُ إِلَّا فِي الظُّرُوفِ ، وَفِيمَا أُجْرِيَ مَجْرَاهَا كَهَيْئَةِ وَغَيْرِ
فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرَبًا عَلَى أَصْلِهِ إِلَّا أَنْ إِعْرَابَهُ تَقْدِيرِي
لَتَعْدَرِ الْمَفْظِي (٢) وَاسْتِقَالَهُ ، وَالْكَسْرُ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِفُلَانِي فِي
أَصْحَحَ الْقَوْلَيْنِ إِنَّهَا كَسْرٌ لِأَجْلِ الْبِنَاءِ لَا كَسْرٌ إِعْرَابٍ • وَالدَّلِيلُ
عَلَى أَنَّهَا ثَابِتَةٌ قَبْلَ التَّرْكِيبِ لَوْ عُدَّتْ فَقُلْتُ : غُلَامِي ثَوْبِي لَكَانَتْ
ثَابِتَةً ، وَإِذَا وَجِبَ ثَبُوتُهَا قَبْلَ الْإِعْرَابِ فَهِيَ هِيَ بِمَعْنَى ذَلِكَ وَوَجِبَ
أَنْ تَحْكُمَ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِالْإِعْرَابِ فَإِنْ كَانَ آخِرُ الْاسْمِ أَلْفًا فَانْتَهَى
تَبْقَى عَلَى حَالِهَا أَلْفًا فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ ، لِأَنَّهَا لَا يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا بِكُسْرِ
وَلَا غَيْرِهِ ، فَوْجِبَ أَنْ تَبْقَى أَلْفًا ، وَلَوْ قُدِّرَ جَوَازُ تَحْرِيكِهَا لَوْجِبَ
أَنْ تَقْلِبَ أَلْفًا فَوْجِبَ أَنْ تَبْقَى أَلْفًا ، وَهَذَا يُلْزِمُ يَقْلِبُونَهَا يَاءً ، وَوَجْهُهُ
أَنَّهُ لَمَّا تَعْدَرَ كُسْرُهَا لَتَنَاسَبَ الْيَاءُ بِالْكَسْرِ قَلْبُهَا يَاءً لِتَحْصَلَ
الْمُنَاسَبَةُ بِالْقَلْبِ وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الثَّنِيَّةِ لَوْجِهَيْنِ : أَحَدُهَا أَنَّ
أَلْفَ (٣) الثَّنِيَّةِ لَمْ يَكُنْ مَقْدَرًا تَحْرِيكُهَا حَتَّى يُعَوِّضَ عَنْ كُسْرِهَا
الْقَلْبُ فَلَمْ يَقْبَلُوهَا بِخِلَافِ مُوسَى وَعِيسَى وَشَبِيبِهِ فَإِنْ حُكِمَ
الْكُسْرُ تَقْدِيرًا ، فَلَمَّا تَعْدَرَ الْكُسْرُ لَفْظًا عَوِّضُوهُ الْقَلْبَ ، أَمَا الثَّنِيَّةُ

(١) انظر الكتاب ١/٣١٦ •

(٢) في و : (لفظي) ، وهو تحريف •

(٣) في و : (الالف) ، وهو خطأ •

فأيسر كذلك . وإثاني أنهم كرهوا أن يلقبوا ياءً ثلثا يغيروا حرفاً
جاء به للمعنى بخلاف الـب موسى وشبهه ، فإنه لم يؤت به
على انفراده للمعنى فلا يلزم من جواز تغييره تغيير ما ذكرناه ،
وقالوا : جميعاً يعني [على ^(١)] اللغات كلها لدي ولديه ولديك
كما قالوا : عليّ وعليه وعليك ، وإنما قالوا : عليك وعليه إرادة أن
يفرقوا بين الفعل والحرف إذ لو أبقوه لأتبس ، ثم أجروا ما كان
آخره الفاء من الحروف والاسماء الميئة المضافة هذا المجزئ لشبهه
به ، وأما قولهم : عليّ وإن لم يكن فيه لبس فأجروه مجزئ
عليه وعليك لشبهه به . « وياء الإضافة مفتوحة » يعني بعد الالف
وأورد قراءة نافع وقصده تضعيفها . « وأما الياء فلا تخلو إلى
آخره » . لأنها إذا كانت ياء وقبلها فتحة أو غمت في آخرها فبقيت
ساكنة بين مفتوحين ، وكذلك إن كانت واواً وقبلها فتحة قلبت
ياءً وجعلت حكمها حكم الياء فصارت أيضاً ساكنة بين مفتوحين ،
وإن كانت « ياء » مكسورة ما قبلها في ياء المتكلم فصارت ياتين
مكسورين ومفتوحين وكذلك أن كانت واواً وقبلها ضمة فأنها تقلب
ياءً لاجتماعها مع الياء ثم تقلب الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء
ساكنة فتصير ياءً أيضاً بين مكسورة ومفتوحة .

إضافة الاسماء الستة

(فصل) قال : والاسماء الستة متى أضيفت إلى ظاهر أو
مضمير ما خلا الياء فحكمها ما ذكر إلى آخره .

(١) (على) : زيادة عن و .

قال الشيخ : هذه الأسماء إذا أُضيفت إلى ظاهر أو مضمرة غير الياء فحكمها ما ذكر من إعرابها بالحروف (١) ، وبيان سر إعرابها بالحروف (٢) ، قد تقدم ، وهو على خلاف القياس لما حصل فيها من تشبيهها بالثنى والمجموع لتعددتها في المعنى لمضافها ولزوم حروف العلة أواخرها ، وأما ذو فلا تُضاف إلا إلى أسماء (٣) الاجناس ، لأنَّ وضعها على أن يتوصل بها إلى الوصف بالاجناس فلا يدخل إلا عليها ولذلك تُفرد ، وأما غيرها فيُضاف إلى المضمرة والظاهر ويُفرد ، فأما حكمها إذا أُضيفت إلى غير الياء فتدَّيَّر ، وأما حكمها إذا أُفردت فهو أن تُعرب بالحركات وتُحذف حروف العلة ، فيقال أخ وأب وحَم وهن ، ولما تعدَّر ذلك في القسم أبدلت من واوه ميم للتحق بأخواته ، وعاته أنه لو حُذفت واوه كآخواته لبقى على [٦٧ ظ] حرف واحد فيختل ، ولو بقيت واو لم يقبل الحركات فأبدلت منها الميم ليصحَّ فيقبل الحركات وفي (حم) لفات أحداها ما ذكرناه والأخرى إجراؤها مجرى يد ومجرى عما ومجرى كم ومجرى دلو . وفي هـن لفتان : أحداها ما ذكرناه والأخرى مثل يد فاذا أُضيفت إلى ياء المتكلم على اللغة الأولى حُذفت أواخرها على ما فعلته في الأفراد فتقول : هذا أخي إلى فمي ، إلا أن في القسم لفتين : أحدهما فمي وهي أضفها ، والأخرى في وهي أقواها ، وأما من قال : فمي فوجهه أنه قد ثبت إجراء هذه الكلمات مع ياء المتكلم مجراها في الأفراد ، وهذه في الأفراد قسم فيجب أن يُقال فمي كما قيل في قولك : أخ وأخي ، ووجهه من

(١) (بيان) : ساقطة من ل ، ت ،

(٢) (وبيان سر إعرابها بالحرف) : ساقطة من س .

(٣) في و : (الاسماء) وهو تحريف .

قال : في في الأحوال الثلاث أن العلة التي قلبناها ميماً [لاجلها]^(١) مفقودة ههنا وهو إداء الكلمة إلى الاختلال وذلك لا يلزم عند الإضافة لامكان الإدغام فكان القياس أن تتحرك هذه الواو بالكسر ، لأنها بمثابة الخاء في (آخر) ولكنه كان تحريكها يؤدي إلى قلبها ألفاً وهي أجنبية عن الكسرة قلبوها حرفاً من جنس الكسرة وهي الياء ثم كسروا ما قبلها لتصح صورة الكسرة التي تغذرت على الواو ، ولتسلم الياء أو تقول : كان القياس أن يتحرك ما قبل الياء بالكسر فلما تغذرت حرك ما قبل الواو ، وهي الفاء فانقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء في الأحوال الثلاث . وأمّا علة التزامهم أخي وأبي في الأحوال الثلاث على الصحيح خلافاً للمبرد فانهم كرهوا أن يبقوا أحرف الأعراب فيؤدي إلى الأعراب ، وأعرابهم بالحروف فرع غير أصل فلم يلزم المحافظة عليه كالأصول فردت إلى صورته إذا أعرب بالحركات فتيل أخي وقال المبرد^(٢) : يجوز أن تقول : أخي وأبي في الأحوال الثلاث ، ولو صح له النقل لكان له وجه ، ولكن ما استدل به ضعيف لاحتمال أن يكون جمعاً ، (وما يستدل به ويجعل أصلاً فانما يدل إذا كان غير محتمل لغير ذلك ، فأمّا إذا احتمل أن يكون جارياً)^(٣) على القواعد المستقرة واحتمل المخالفة فاجراؤه على القواعد أولى ، وهو معنى قوله : وصحة محمله على الجمع ، في قوله^(٤) :

- (١) (لاجلها) : زيادة عن ل .
- (٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٥ .
- (٣) ما بين القوسين : ساقط في ر .
- (٤) البيت لزياد بن واصل - شاعر جاهلي - وتماه :
فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بِكَيْشٍ
يَصِفُ نِسَاءً سَبِينَ فَارَسَلْ قَوْمَهُنْ مِنْ يَفْدِيَهُنْ فَبَكِينَ إِلَيْهِمْ
الكتاب ١٠١/٢ ، المقتضب ١٧٤/٢ ، الخصائص ٣٤٦/١ ،
ابن يعيش ٣٧/٣ ، الخزائن ٢٧٥/٢ .

وَقَدْ يَنْنَا بِأَلَا بَيْنَا

يدفع ذلك يعني اذا كان أن يجتمع على أبين فمن المحتمل أن يكون قوله : وأبي أراد به وأبني ، ثم حذف النون للاضافة فاجتمعت الياء التي للاعراب وياء المتكلم فأدغمت فيها ، واذا احتمل ذلك وصحح كان جارياً على القاعدة المستقرة في مثلها فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك مما لم يثبت .

التوابع (التاكيد)

قال صاحب الكتاب : التوابع هي الأسماء التي لا يمسها الاعراب إلا على سبيل التبعية لغيرها الى آخره .
قال الشيخ : قد تقدم أن المذاهب ثلاثة : أحدها الانسحاب ، والآخر التقدير ، والآخر الفرق بين البدل والمعطوف وغيرها ، وقد أخذ من هذا الخلاف صحة الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عامل مثل الأول : فإذا قلت : جاءني زيد العاقل ، وكان تقديره جاءني العاقل (كان جملة مستقلة فيستقيم الوقف دونها ، وهذا غير مستقيم فإنه يؤدي الى ما لا يتناهى :) لأنه اذا كان التقدير جاءني العاقل (١) كان تقدير العاقل في جاءني العاقل ، جاءني زيد العاقل ، ثم تقدير العاقل كذلك الى ما لا يتناهى (٢) ، فظهر فساد ذلك ، وأكثر الناس على أنه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه ، وهو الصحيح وتمسك القائلون بالانسحاب في مثل قولك : جاءني غلام زيد وعمرو ، قالوا : لو كان التقدير صحيحاً فسد المعنى إذ يتعدد الغلام وهو واحد ، فوجب القول

(١) ما بين القوسين : من ر .

(٢) ما بين القوسين : من ت .

بالانسحاب ، وتمسك القائلون بالتقدير بقولك : أعجيني قيام زيد وعمرو إذ لولا التقدير لم يستقيم المعنى ؛ لأن الغرض الواحد لا يقوم بمحلين ، فوجب أن يكون (١) التقدير قيام زيد ، وقيام عمرو ، ومن قال بالتقسيم تمسك في الانسحاب بما تمسك به أصحابه ، وتمسك في البدل والعطف بالتكرير صريحاً كقوله تعالى : { لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا } (٢) الآية . والمصحح الانسحاب في الجميع وجواز التقدير في المعطوف مطلقاً ، (إن تعدد في المعنى وجوب الانسحاب) (٣) إن التحد المنسوب الى المعطوف عليه (٤) ، وفي البدل بحرف الخفض ، والدليل عليه أنك تقول : في المعطوف ، قام زيد وقام عمرو لما كان ذلك متعدياً ، وتقول : جاءني غلام زيد وعمرو فيجب الانسحاب لما كان المنسوب متحداً ، وفي البدل تقول : عجبت من زيد من حسنه ، ولو قلت : أعجيني زيد أعجيني حسنه لم يستقيم ، لأن الاعجاب ليس منسوباً الى زيد في المعنى ، بدليل أنه يصح نفيه عنه فيؤدي الى إثباته مع صحة نفيه عنه في الكلام الواحد . وأما ما يرد من قولهم : قيام زيد [٦٨ و] وعمرو وأنه لابد من التقدير لئلا يؤدي الى أن يكون قيام زيد منسوباً الى عمرو ، وهو محال . فالجواب أن هذه الاسماء وضعت لمعقولة مدلولها من غير نظر الى تعداد فصيح نسبتها الى مفرد وإلى متعدد ، فاذا نسبت الى مفرد فهو (٥) واضح ، وإذا نسبت الى متعدد علم بمدلولها أن المراد جنسها ومعقولها كقولك : قام الزيدان وما أشبهه ، لأن المراد نسبتاً باعتبار

- (١) (أن يكون) ساقط من س .
(٢) سورة الاعراف الآية : ٧٥ .
(٣) ما بين القوسين : من ل .
(٤) (عليه) : ساقطة من س ، وفي ت : (اليه) ، وهو خطأ .
(٥) (فهو) ساقطة : من س .

خصوصيته بالمضاف اليه إذ لم يرد أن قيام زيد منسوب الى
 عمرو ، ولكن نسبة القيام اليهما جميعاً مطلقاً ، كما لو قلت : قيام
 الزيدين ، وإنما جاء التعدد من ضرورة التعبير ، ولم يذكر صاحب
 الكتاب حد التوكيد : لأن غرضه بسط المعنى فيه فخصص له
 فصلاً ، وهو قوله : وجدوى التأكيد . إذ حدود الألفاظ إنما
 تحصل بمدلولاتها وجدواها . ثم قل : والتأكيد على ضربين :
 صريح كما ذكر ، وقد يجعل الصريح إذا كان اسماً بدلاً في
 كلامه وكلام غيره من النحويين ، وهو غير بعيد نظراً الى أن
 المقصود بالمدلول هل هو الاول أو الثاني ؟ فإن كان المقصود هو
 الاول فالثاني تأكيد وإلا فهو بدل . والمعنوي بالألفاظ محفوظة ،
 وهي كل وكلا والنفس والعين وأجمع وأكع وأتبع وأبمع ، وهي
 منقسمة باعتبار لفظها قسمين : قسم يختلف لمن هو له باعتبار
 المضاف اليه ، وهو كل والنفس والعين وكلا ، وقسم يختلف
 بصيغته ، وهو أجمع وأكع وأتبع (١) وأبمع ، فذلك قول كله
 نفسه عنه كلاهما ، كلها ، نفسهما ، عينها ، كلهم ، أنفسهم ،
 أعينهم أنفسهم أعينهما كلهن أنفسهن ، أعينهن . وقول : أجمع ،
 أكتع ، أتبع ، أبمع . جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء ، أجمعون ،
 أكتعون ، أتبعون ، أبمعون ، جُسع ، كُتّع ، بُتّع ، بَصّع .
 وهي تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يؤكد به المثنى خاصة وهو كلا ،
 وقسم يؤكد به غير المثنى وهو كل ، وأجمع ، وأكع ، وأتبع ،
 وأبمع . وقسم يؤكد به الجمع وهو النفس والعين ، فذلك
 لا تقول كلا إلا في التثنية ، ولا تقول كلهما ولا أجمعان الى آخرها ،
 وتقول : أنفسهما وأعنيهما فتجري على المذكورين ، لأجل اشتراك
 الضمير ، وإنما لم يؤكد المثنى بكل وأجمع الى آخرها لأن

(١) (أتبع) : ساقطة من و .

قياسه أن لا يؤكد بأمثالها ، لأنه نص باعتبار مدلوله في الإحاطة بما دل عليه ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الزيدان وأنت تريد واحداً لم يجز بخلاف قولك : الرجال كلهم لجواز أن تريد البعض (١) . فان قلت فقياس الواحد أن لا يؤكد ، فالجواب أنه لا يؤكد بما يدل على الأفراد لموصيته ، وإنما يؤكد بما يدل على حقيقة ، فان قلت : فجوز في المتن كذلك قلت : كذلك (٢) هو تقول : أنفسهما كما تقول : نفسه ، فان قلت : فقد قالوا اشتريت العبد كله ، وهذا يدل على أنهم يؤكدون المفرد بكل فالثنية أولى ، قلت : إنما يؤكد العبد وشبهه بكل نظراً إلى تقدير تفرقة (٣) أجزائه بالنسبة إلى ما وجه إليه من شراء (٤) أو بيع ، فلولا تقدير الأجزاء المقدر تفريقها لم يجز ، ولذلك أمتنع جاءني (٥) العبد كله ، وقام العبد كله ، لامتناع تقدير تفريق الأجزاء . فاذا قلت : فجوز في المتن ذلك باعتبار الأجزاء : قلت : هذا كان يلزمهم ولكنهم عوضوا عنه كلاًهما ، فيقولون : اشتريت العبدين كليهما واستغنوا بها .

(فصل) قوله : ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمّر ، والمضمّر بمثله والمظهر جميعاً إلى آخره .

- (١) في س : (بعضهم) .
 (٢) في س : (هو كذلك) ، وما اثبتناه أحسن .
 (٣) في ل : (معرفة) ، وفي س : (تفرق) ، وما اثبتناه أحسن .
 (٤) في ل : (شركة) ، وفي س ، ب : (شري) ، وما اثبتناه أصح .
 (٥) في ل ، س ، ب ، ت : (فإن) ، وهو خطأ .

قال الشيخ : لا يؤكد المظهر بمضمر ؛ لأن التأكيد تكملة ،
 والاول هو المقصود ولا يليق أن تكون التكملة أقوى من المقصود ،
 فلذلك لم يؤكد المظهر بالمضمر . ثم قال : ولا يخلو المضمران
 من أن يكونا منفصلين أو متصلين أحدهما والآخر منفصلاً . قلت : لا
 يكون الآخر إلا كذلك من جهة أن القسمة تكون أربعة :
 متصلين ومنفصلين ، والاول متصل والثاني منفصل والعكس ، أمّا
 المتصلان فلا يمكن ، لأنه إذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني ،
 والاول منفصل والثاني متصل لا يمكن من طريق الاولى ، لأنه لما
 فصلت بينهما وبين ما يتصل بالمنفصل (١) ، وكان الانفصال من
 أجله تعذر الاتصال . بقي القسمان الآخران .

فصل ثم قال : ولا يخلو المضمر إذا أكد بالمظهر من أن
 يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

قال الشيخ : الاولى أن يقول المضمر المتصل وكذلك أراد
 ثم فرّق بين المرفوع وبين المنصوب والمجرور ، في أن المرفوع
 لابد من تأكيده بمضمر منفصل قبل التأكيد [٦٨ ظ] بالظاهر .
 وسرّه هو أنه لما اشتد اتصاله وكانت النفس والعين في حكم
 الاستقلال كره جريها عليها إمّا خوف اللبس بالفعل لما ثبت من
 أنه لا يكون بعد الفعل والفاعل اسم مستقل غير مفعول ، وكان
 هذا أقوى من دلالة الاعراب في النفس والعين ، فكان خوف اللبس
 متجهاً ، وأمّا المنصوب والمجرور فلا يوقع في لبس ولم يشتد
 اتصاله ، وإمّا كراهة أن يؤكد ما هو كالجزم بما هو مستقل . ثم
 قال في الفصل الذي يليه : « والنفس والعين مختصان بهذه التفصلة

(١) في ل : (وما) .

بين الضمير المرفوع وصاحبه وفيما سواهما لا فعل في الجواز بين
ثلاثهما الى آخره . .

يعني بالتفصلة التفرقة بين المرفوع [وبين]^(١) المنصوب
والمجرور في لزوم المرفوع المضمير المنفصل بين المؤكد وبين
المنصوب والمجرور في جواز التأكيد من غير شريطة . قال :
« وفيما سواهما » ، يعني سوى النفس والعين لا فعل في الجواز^(٢)
بين المرفوع وصاحبه . ثم مثل بكل في حال الرفع واستغنى عن
تمثيل النصب والجر ؛ لأنه 'يجي' من طريق الاول ، لأنه اذا
كانت النفس والعين مستغنية في النصب فلأن يستغنى كل في النصب
والجر مع استغنائها في الرفع أولى . فأمّا أجمعون وأخواتها فأكثر
الناس لا يجوزونها اذا ذكرت إلا مرتبة ، وتقديم أجمعين^(٣) واجب
عندهم ، وقد أجاز بعضهم حذف أجمعين مع ترتيب ما بعدها ،
وأجاز بعضهم حذف أجمعين مع انتفاء الترتيب وأجاز بعضهم
حذف أجمعين مع ذكر أيها شئت ، ولم يجر أحد مع وجود
أجمعين تأخيرها ، وسر وجوب تقديم أجمعين عند الجميع أنه
دل على المعنى المقصود من هذه التواكيد فتقديمه أولى ، ومن نظر
الى وجوب ترتيب غيرها لمج قريباً من هذا المعنى ، ومن نظر الى
الجواز استضعفه في غير أجمعين ، ومن جواز حذف أجمعين نظر
الى أنه لا يجب تقديمها مع كونها أدل إلا عند وجودها
[والله أعلم]^(٤) .

(١) (بين) : زيادة عن و ، ل ، ت ، ش .

(٢) في و : (جواز) .

(٣) في و ، ر : (أجمعون) ، وهو خطأ .

(٤) (والله أعلم) ساقطة من الاصل .

الصفة

(فصل) قول صاحب الكتاب : الصفة هي الاسم الدال على
بعض أحوال الذات الى آخره .

قال الشيخ : الصفة تطلق باعتبارين : عام وخاص ، فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، والخاص باعتبار التابع ، وهو أن يقال تابع على معنى في متبوعه من غير تقييد ، فقولنا تابع يخرج منه الخبر ، إذ الخبر ليس بتابع وإنما هو جزء مستقل بخلاف الصفة فإنها ليست بمستقلة ، وقولنا : من غير تقييد يخرج منه الحال ، فإن الحال تدل على هيئة فاعل أو مفعول . قلت : وحد صاحب الكتاب غير^(١) مستقيم فإنه ينتقض بالحال فإنه يدل على بعض أحوال الذات وليس بصفة ، بل الحد الصحيح ما تقدم . قول^(٢) : ويرد عام الحد الأول أن يقال إن أسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار المعنى وليست بصفات ، فإن رجلاً موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية ، والمرأة باعتبار الانوثة وكذلك جميع الاسماء والجواب أن يقال إن الصفات المقصود بها المعنى لا لذات الاسماء المقصود بها الذات ، وقد احترزنا به في الحد بقولنا : هو المقصود فإن قيل قولكم : جاءني هذا الرجل صفة باتفاق النحويين المحققين ، وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة ما هو [غير]^(٣) صفة ومدلوله واحد .

(١) في ل : (ليس) ، وهو خطأ .

(٢) القول : للشارح .

(٣) (غير) : زيادة عن س ، ب .

والجواب 'عنه' من وجهين : أحدهما أن الصفة تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حد واحد ، فالحد المذكور هو الحد العام وإذا قصد حد 'حد' بحد آخر فقول هي أسماء^(١) الاجناس الجارية على الاسماء المبهمة ، والآخر أن تقول : هو مندرج تحت الحد الاول ، وبيان اندراج هو إن الرجل في قولك : جاءني هذا الرجل ولم يجيء إلا بعد ما تقدم لفظ^(٢) يدل على ذات ثم 'يُخَيَّل' إيهام في الحقيقة التي تتميز بها الذات فلم يأت رجل ههنا إلا لتبين المعنى الذي يميز به الذات ، فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود ، وهو عين ما ذكرناه في الحد العام ، والذي يظهر ذلك أنهم يقولون : مرت بثلاثة رجال فهو عندهم اسم غير صفة بلا خلاف ، (ويقولون : مرت برجال ثلاثة ، فثلاثة صفة بلا خلاف^(٣)) ، فانظر الى الاسم الواحد كيف جاء صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به إلا قصد المعنى •

(فحصل) قال صاحب الكتاب : وهي في الأمر [٦٩ و] العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة •

قول الشيخ : قوله في الأمر العام حذراً من قولك : مرت برجل أي رجل وشبهه • ووجه ذلك أن الصفة تدل على ذات باعتبار المعنى ، والمعاني هي المصادر والالفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار المعنى ، فهي الالفاظ التي يسميها النحويون

- (١) في س : (الاسماء) •
 (٢) في و : (لفظه) وهو تحريف •
 (٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة ، إلا أنهم وضعوا الفاظاً تدل على ذات قائم بها معنى على غير ذلك النحو ، وهي على قسمين : قسم "قياسي" ، وقسم "سماعي" ، فالقياسي باب المنسوب ، والسماعي ذو وأي وجد وحق وصدق وسوء على النحو الذي ذكره ، ووجه استضعافهم مررت برجل أسد أن أسداً ليس موضوعاً لذات باعتبار المعنى ، وإنما هو موضوع لحيوان مخصوص فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ، ووجه تجويزه ثم مضاف محذوف تقديره مثل أسد ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس .

(فصل) قوله : ويوصف بالصادر .

قال الشيخ : بتأويلين : أحدهما أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل أو المفعول ، وهو الصحيح ، والآخر أن يكون باقياً على بابه ويكون ثم مضاف محذوف تقديره ذو عدل ، وهو ضعيف من وجهين : أحدهما أنه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر على هذا النحو ، والآخر أنه يلزمه حذف مضاف على ما ذكرناه .

قوله : « ويوصف بالجميل التي يدخلها الصدق والكذب » ، وإنما كان كذلك من جهة أن الصفات كلها قبل العلم بها أخبار في الحقيقة ، فإذا علمت سميت صفات فكما أن الخبر لا يكون^(١) إلا محتملاً للصدق والكذب فكذلك الصفة .

(١) (لا يكون) : ساقطة من و ، ل ، ش .

قوله : « ولا يُوصَفُ بالجملِ إِلَّا الكرات » ، وإنَّما كانت
 الجملُ نكرات (١) لأنَّها تُقدَّرُ باعتبارِ الحكمِ ، والحكمُ في المعنى
 نكرةٌ ، فكانَ الاسمُ الذي ينسبُ منها نكرةٌ ، وتقديره 'أنتَ
 تقولُ : في الفلميةِ مررتُ برجلٍ قامَ أبوهُ فَقَدَرَهُ بِقائِمِ أبوهُ فتأخَذُ
 الاسمَ من الحكمِ لا من المحكومِ عليه ، ولو كانتَ اسميةً كقولك :
 مررتُ برجلٍ أبوهُ قائمٌ لكانَ تقديره 'مررتُ برجلٍ قائمِ أبوهُ
 فينسبُ من الحكمِ الذي هو الثاني • فإن قيل فقد تكون بعضُ
 الأحكامِ معارفَ في قولك : زيدٌ القائمُ • فالجوابُ ليس القائمُ في
 زيدٍ القائمُ مخبرٌ عنه بالقيامِ ، بل لا بدَّ أن يكونَ القيامُ معلوماً
 نسبتهُ إلى صاحبه عندَ مخاطبته ، ولو كانَ الحكمُ بالقيامِ لوجبَ أن
 يكونَ مجهولاً وإنَّما الخبرُ في المعنى الحكمُ بأنَّ هذهِ الذاتُ هي
 هذهِ الذاتُ ، وإذا كانَ كذلكَ صارَ زيدٌ محكوماً عليه ، والذي
 يدلُّ على ذلكَ مررتُ برجلٍ أخوهُ القائمُ ، فإن (٢) قيلَ أسبَكَ
 منها قلتُ : برجلٍ محكومٍ عليه (٣) بأنَّ أخاهُ القائمُ فانظرْ كيف
 سبكتُهُ من قولك : محكومٌ ؟ لأنَّه الحكمُ في الحقيقةِ كما سبكتُهُ
 قائمٌ أبوهُ •

(فعمل) قوله : وقد نزلوا نعتَ الشيءِ بحالٍ ما هو من سببه
 منزلةً نعتِهِ بحالِهِ إلى آخره •

قال الشيخُ : إنَّما كانَ كذلكَ من جهةٍ أنَّه له في الحقيقةِ
 باعتبارِ نسبتهِ لا باعتبارِ أفرادِهِ ، فإذا قلتُ : مررتُ برجلٍ قائمِ أبوهُ

-
- (١) نكرات (: ساقطة من و ، ل ، ش ، س ، ب •
 (٢) في ل : (فإذا قيلَ لك) ، وهو وهم •
 (٣) في ر : (والذي يدلُّك على ذلكَ مررتُ برجلٍ أخوهُ) ،
 وما اثبتناه أفضل •

فالقائم أبوه هو الرجل وما وصفته إلا بذلك ولم تصفه بالقيام
المجرد فمن أجل ذلك صح جريه صفة عليه .

(فصل) قال الشيخ : الصفة تتبع الموصوف في عشرة أشياء
كما ذكرنا إلا أنها إذا كانت لما هو من سببه نقصت خمسة : وهي
الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وسر ذلك أن التذكير
والتأنيث إنما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة
هو المتأخر عنه لا الموصوف فلأجل ذلك كان تذكيره وتأنيثه باعتبار
التأخر لا باعتبار الموصوف ، وكذلك الأفراد والتثنية والجمع في
الاسماء المشتقة إنما هو باعتبار فاعلها ، فإن كان ظاهراً كانت
مفردة ، وإن كان مضمراً مثني كانت مثناة ، وإن كان مضمراً
مجموعاً كانت مجموعة ، وفاعلها هنا لا يكون إلا ظاهراً ، فوجب
أن تكون مفردة وأن لا تثني ولا تجمع [٦٩ ظ] باعتبار الأول ،
ولكن تفرّد باعتبار الثاني على ما ذكره . وأما الخمسة الأخرى
وهي الأعراب والتعريف والتذكير فأحكام ليست من أحكام الأفعال ،
وإنما هي من أحكام الأسماء ، فوجب أن تجرى في الاسم الواقع
صفة باعتبار الأول ، لأنه له باعتبار الاسمية بخلاف الخمسة
الأخر فإنها لم تكن باعتبار الاسمية على ما تقدم بيانه .

(فصل) قوله : والمضممر لا يقع موصوفاً ولا صفة إلى آخره .

قال الشيخ : إنما كان كذلك (١) إما لكونه لا يوصف
فلوضوحه ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية ، وهو الدلالة على

(١) إنما كان كذلك : ساقطة من ل .

المعنى ، فإنَّ المضمورات لم توضع للدلالة على المعنى وإنَّما وضعت للذوات ، ولذلك امتنع إضمامُ الحال ، والعلم لا يقعُ صفةً لفقدانِ المعنى المذكور ، ولكن يصحُّ وصفه لقبوله الأيضاح ويوصفُ ببقية المعارف بشرط المعنى المذكور ، وصحَّ وصفه ببقية أجناس المعارف ؛ لأنَّها أقلُّ تخصيصاً إذ لا أخص منه إلا المضمرة ، والمضافُ الى المعرفة مثل العلم فيه نظرٌ من جهة أن قولك : غلامٌ والرجلُ مضافٌ الى المعرفة فيلزم أن تصحَّ صفته بقولك : ضاربك ، وهو أخصُّ منه وقد مرَّح بأنَّك لو قلت : مرت (١) بالرجل ضاربك لم يجز في قوله : « والمعرف باللام » لا يوصفُ إلا بمثله وبالمضاف الى مثله ، وإذا امتنع أن تقول : مرت بالرجل ضاربك ، فامتناعُ مرت بغلام الرجل ضاربك من طريق الأولى ، فعلى هذا ينبغي أن نقول : والمضافُ الى المعرفة يوصفُ بما هو أقلُّ تخصيصاً بالنظر اليه إن كان غير مضاف الى مضافه إن كان مضافاً .

ثم قال : والمبهمُ يوصفُ بالمعرف باللام اسماً وصفة الى آخره .

قال الشيخ : أمَّا وصفه باسم الجنس فقد تقدمت علة ذلك ، وهو أن الغرض تبيينُ جنسه ، وإنَّما يتبينُ جنسه باسم جنس ، وأسماء الأجناس كلها غير مضافة فوجب أن يكون اسم جنس عرف باللام ؛ لأنَّ الأول معرفة ، وأمَّا امتناع وصفه بغيره فواضح لأنَّها أقلُّ تخصيصاً ، وإنَّما الاشكال في وصفه بما أُضيف

(١) (مرت) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت ، ب .

الى المعرف باللام ، ووجهه ' أن الغرض ' تبين ذات وتبين الذات
 بأسماء الاجناس ، وأسماء الاجناس الجارية عليها معرفة باللام
 فالصفة الجارية في الحقيقة إنما هي صفة لاسم الجنس المقدر
 صفة له يدل على المعنى الذي كان ذاتاً مخصوصة باعتبارها ، فلذلك
 كان قولك مررت بهذا العاقل قوياً ، وكان قولك : مررت بهذا
 الأبيض ضعيفاً ، لما في العقل من الدلالة على معنى الجنس
 المخصوص ، والذي يدل على أن الغرض بصفة المبهمة إنما هو
 المعنى الذي كانت به ذاتاً مخصوصة أنهم صيروا اسم الإشارة واسم
 الجنس كالشيء الواحد ، من جهة أن المقصود بهما جميعاً ما يقصد
 بالأسماء ، ولذلك امتنع أن تقول : مررت بهذا يوم الجمعة
 العاقل ، وجاز مررت بزيد يوم الجمعة العاقل ، وامتنع مررت
 بهذين العاقل والطويل ، وجاز مررت بالزبدن العاقل والطويل ،
 لأن الصفة غير أسماء^(١) الإشارة ليست في الامتزاج كأسماء
 الإشارة . وقوله :

أنا ابن جلاً وطلاع الثنايا

متى أضع العمامة تعرفوني (٣٥)

مذهب عيسى بن عمر هو أنه متى سُمِّيَ بالفعل كان كونه على
 صيغة الفعل سبباً^(٢) فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف فلذلك
 يمتنع صرف قتل^(٣) وخرج اذا سُمِّيَ بهما ، لأن فيه وزن الفعل
 والعلمية ، ومذهب سيويه والخليل وجمهور الناس^(٤) أن المتعبر في
 وزن الفعل إما خصوصية وزن لا يكون إلا في الفعل وإما أن يكون

(١) في ر : (اسم) .

(٢) انظر الكتاب ٧/٢ .

(٣) في ل ، ب : (أخذ) .

(٤) الكتاب ٧/٢ .

في أول الفعل زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الأصل اسماً أو فعلاً فلا فرق بين أرنب وأخرج ، إذا سُمِّيَ بهما في أنَّهما غير مصروفين ، ولا فرق بين جبل وقتل إذا سُمِّيَ بهما في أنَّهما مصروفان ، وهذا هو الصحيح الذي يدلُّ عليه ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء من صرف كعَسَب (١) ، وهو في الأصل فعل ، يُقال كعَسَبَ الرجل إذا مشى بأسراع مع تقارب الخطو ، وقد جاء في تفسير بعضهم مشى بأسراع ، وجاء في تفسير آخرين مشى على بطة حتى ظنَّه قوم أنه من الأضداد ، وإنَّما هو على ما ذكرناه . وجاء الوهم للمفريقين من الأسراع وتقارب الخطو ، وإذا ثبت أن كعسباً مصروفٌ ثبت ما ذهبنا إليه ، وبطل يذهب عيسى ابن عمر ، وقد تمسك بقول الشاعر البيت . ووجه الاستدلال أن « جَلَا » اسمٌ علمٌ فلولا أن وزن الفعل معتبرٌ لكان مصروفاً ، وقد جاء غير مصروفٍ فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقاً [٧٠ و] غير ما ذكرتموه من القيد ، وإذا امتنع (جَلَا) امتنع (قتل) ولا فرق بينهما . والجواب ما أشار إليه سيويه (٢) في قوله : أنا ابن جَلَا ، ليس على ما توهمه عيسى بن عمر وفسَّره (٣) بأنَّه من حكايات الجمل كان جَلَا فيه ضميراً وإذا كان فيه ضمير (٤) وجب حكايته كقوله :

نُبِّئتُ أَخْوَالي بَنِي يَزِيدُ

٧

(١) انظر الكتاب ٧/٢ .

(٢) (سيويه في قوله) : ساقطة من ت .

(٣) في و ، ر : (يشير إلى أنَّه) .

(٤) (وإذا كان فيه ضمير) : ساقطة من و ، ش ، ت .

وهذا وإن كان تأويلاً فوجب أن يُصار إليه لئلا يؤدي إلى التناقض في كلامهم ، لأنه قد ثبت بالنقل المقطوع به عدم اعتبار ذلك في نحو كعسب فلو اعتبرناه ههنا لأدّى إلى التناقض وإذا كان كذلك وجب تأويل ما يقبل التأويل منهما ، ولا تأويل يحتمله كعسب ، وهذا يحتمل أن يكون على ما ذكرناه . فوجب حملته عليه جمعاً بين الدليلين وفيه وجه آخر من التأويل وهو أن يكون (جلاً) باقياً على فعليته ، كان أصله أنا ابن رجل جلاً ثم حذف الموصوفه وأقيمت الصفة مقامه فيكون فعلاً باقياً على فعليته فلا مدخل للمضرف ولا لضعفه فيه ، وهذا الثاني هو الذي ذكره الرمخنبري في فصل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه [والله أعلم] (١) .

البدل

قال الشيخ : البدل تابع مقصود بالذكر ، وذكر المتبوع قبله للتوطئة واتمهيد وقولنا : تابع يجمع التوابع كلها ، وقولنا : مقصود بالذكر يفصل الصفة والتأكيد وعطف البيان ، وقولنا : ذكر المتبوع إلى آخره . يفصله عن المعطوف فإنه لم يذكر للتوطئة ، وإنما كل واحد منهما مستقل بنفسه وهذا الحد إنما يكون شاملاً لغير بدل الغلط إذ بدل الغلط لم يذكر ، فقبله لتوطئة ولا تمهيد ، فإن قصدت دخوله في الحد قلت : ذكر المتبوع وليس هو المقصود ، وإنما ذكره النحويون في باب البدل وإن كان الأول غلطاً ، والأغلاط لا نبوت لها ؛ لأن الكلام وقع على الثاني وليس بغلط لما كان حكمه في الأعراب ولقصد حكم البدل بغلط كان أقعد بأن يذكر ههنا ، وإنما لم يذكر حده في أول الباب لأنه سيذكره ببسط وتبيين أبلغ من الحد (٢) ،

(١) ما بين المعقوفين : ساقط من الاصل .

(٢) في ر : (الحدود) .

والحد في إحتصار فأنه باب ملبس فلم يذكره إلا مبسوطاً في
الفصل الثاني . والدليل على حصرها في أربعة هو أنه لا يخلو إما
أن يكون مدلوله مدلول الأول أولاً ، فإن (١) كان فهو بدل لكل
من الكل ، وإن لم يكن مدلوله مدلول الأول فلا يخلو إما أن
يكون بعضاً أو لا ، فإن كان بعضاً فهو بدل البعض من الكل وإن
لم يكن بعضاً ، فلا يخلو إما أن يكون بينه وبين الأول ملائمة
أو لا ، فإن كانت بينه وبين الأول ملائمة فهو بدل الاشتمال ،
وإن لم يكن فهو بدل الغلط ، واختل في تسمية الاشتمال ،
ف قيل لأن (٢) الأول مشتمل على الثاني ، وقيل الثاني مشتمل على
الأول وليس بمستقيم . وقيل لا اشتمال للمعنى عليه فإنك إذا قلت :
أعجبنى زيد حسنه فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الإعجاب إلى
الحسن فالاشتمال عليه في المعنى هو البديل ، ولذلك سمي بدل
الاشتمال ، وهذا هو الوجه الصحيح ، ويرد عليه أن الإبدال كلها
كذلك فإنك إذا قلت : أعجبنى زيد رأسه ، فالإعجاب بالنسبة
إلى الرأس مثله في النسبة إلى الحسن في اشتمال المعنى عليه .
والجواب أن مثل ذلك لا يضر في الاصطلاح في التسمية فكأن
مسمى سمي باسم جعل علماً عليه لمعنى ، وهو غير مختص
بذلك الاسم . وأما المذهب الأولان فلا يستقيمان ، لأنه لو كان
لاشتمال الأول على الثاني لامتنع ضرب زيد غلامه فإن الغلام
لا يشتمل على زيد .

(فصل) قوله : وليس بمشروط أن يتطابق البديل والمبدل
منه تعريفاً وتكرياً إلى آخره .

(١) في ل : (إن) .

(٢) (أولاً فإن) : ساقطة من ل .

قال الشيخ : هذا بخلاف الصفة والتأكد ؛ لأن الصفة والتأكد في حكم التبعية ، فإذا كان الأول معرفة أو نكرة كان ما هو كالصفة له كذلك والبدل إما أن تقول : في حكم تكرير العامل فيظهر الأمر ويظهر كالجملتين فلا يلزم التطابق وإما أن تقول : عامله العامل الأول ، ولكن لما كان مقصوداً والأول كالصفة لم يلزم مطابقته كما لزم في الصفة لقوة ما هو أصل وضعف ما هو فرع ، والبدل أصل لأنه مقصود ، والصفة فرع لأنها تامة وإدخال الم يحسن إبدال [٧٠ ظ] النكرة من المعرفة إلا موصوفها ؛ لأنها إن كانت بدل الكل من الكل فهي هي في المعنى فلا يحسن (١) أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود ، وإن كان غير بدل الكل من الكل لزم أن يكون ثم ضمير يرجع إلى البدل ، فإن كان متصلاً به رجع معرفة ، وإن كان منفصلاً عنه رجع موصوفاً به ، (وما انفصل به كقولك : أعجني زيد رأسه وحسنه) (٢) ، وما انفصل عنه كقولك : أعجني زيد رأس له وحسن له ، فأجل ذلك وجب ما ذكره ، وهذا في غير بدل الغلط ، فأما بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى المذكور إذ قد تقاطعت بذكر زيد وأنت تعني حملاً ، وهذا مما يدل على أن بدل الغلط عندهم مطروح .

(فصل) قوله : وبديل المظهر من المضمير الغائب دون المتكلم

والمخاطب .

قال الشيخ : قوله دون المتكلم والمخاطب ليس على إطلاقه ، لأنه يجوز إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب إذا كان بدل

(١) في و : (إبدال النكرة من المعرفة) وهو وهم .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

اشتمال فتقول : أعجبتني علمك وأعجبتك علمي ، ومن جوزته في بدل الاشتمال يلزمه تجويزه في بدل البعض ، لأنه في معنى بدل الاشتمال ، لأنك إذا قلت : أعجبتك لم يكن فيه تعرض لعلمك فكذلك إذا قلت : أعجبتك لم يكن فيه تعرض لوجهك في قولك : أعجبتني وجهك ، والوجه الذي اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض ، وإنما امتنع في بدل الظاهر من المضمير ، لأن الأول أخص من الثاني والمقصود من البدل اليان ، والمضمير أعرف الاسماء إذا كان أعرف المعارف كضمير التكلم والمخاطب ، (وأما ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير التكلم والمخاطب) (١) ، فجاز فيه ما لم يجر فيهما . فان قيل فقد جوزتم ابدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم ابدال المعرفة من معرفة وهي أعرف منها وكان ذلك في النكرة أولى ؟ فالجواب إنما جوزناه لاشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به البدل منه ، ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير التكلم (٢) ، فيقال جوزته بشرط الصفة قلنا : لو جوزناه لأدعى إلى أن يوصف المضمير لأن البدل هو المبدل منه ، إذا كان بدل الكل من الكل ، وإذا كان كذلك فكأننا وصفنا الأول المضمير إذا وصفنا الثاني ففرقا ، وشاهد بدل الاشتمال من ضمير التكلم قول الشاعر (٣) :

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) في ر : (فان قيل) .

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي ، وقد نسبته سيبويه إلى رجل من خثعم أو بجيلة ولم يسمه ، والصحيح ما ذكرناه حسب ما نسبته الزجاج والقراء ، وهو في الكتاب ٧٨/١ ، ابن يعيش ٦٥/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/١ ، معاني القرآن ٧٣/٢ ، التوجيه ١٩٩ ، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٧ ، ابن عقيل ١٥٩/٢ ، الخزائن ٣٦٨/٢ ، العيني ١٩٢/٤ ، عدي بن زيد الشاعر المبتكر بقلم محمد علي الهاشمي . البيت من قصيدة هجائية . ص ٢٤١ .

١٥٣- ذَرَيْتِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا أَلْفَيْتِي حَلِي مُضَاعَا

وأما ابدال^(١) المضمر من المظهر (فجائز على كل حال ، لأن الثاني هو المقصود وهو أعرف من الأول ، وأما المضمر من المضمر^(٢) فجائز لما فيه من التأكيد كقولك : رأيتك أباك ، والأحسن في مثل هذا أن يجعل تأكيداً لا بدلاً .

عطف البيان

قال صاحب الكتاب : هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها الى آخره .

قال الشيخ : ويقال أيضاً تابع غير صفة أتى به لبيان الأول ، قول : والذي يفصله من البديل أمران : أحدهما قبول المرار^(٣) ، وهذا الاستشهاد إنما أورده من يسلم الامتناع في الضارب زيد ، فأما من يجوز فلا يرد شاهداً ، لأنه يارده ، ومن

(١) بدل : ساقطة من و .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٣) قول المرار هو :

أنا ابن التارك البكري بشر

عليه الطير ترقبه وقوعا

والشاهد فيه كون بشر عطف بيان وليس بدلاً ، لأن البديل في حكم تكرير العامل ، لأنه لا يجوز التارك بشر ، ولدي يجوز ذلك لا يكون عنده البيت شاهداً . والبيت موجود في شرح الكافية لابن الحاجب ص ٦٣ ، الفصل ص ٥٩ ، المقرب لابن عصفور ٢٤٨/١ ، شرح الاشموني ٨٧/٣ ، همع الهوامع ١٢٢/٢ . ابن يعيش ٧٣/٣ .

لم يجوزّه 'فله' أن يقول : ليس حكم التابع كحكم الأصل وربّما تابع يجوز فيه ما لا يجوز في الأصل ، ألا ترى أننا متفقون على جواز كل شاة وسخّلتهما بدرهم ، ولو قلت : كل سخلتها لم يجوز ، وتقول : ربّما رجل وعلامة ، ولو قلت : علامة لم يجوز ، قلنى لهذا لا يلزم من امتناع التارك بشرى تبرجاً امتناع التارك بشرى تقريراً . وجوابه أن يقال ليس البدل في حكم المعطوفات ولا بقية التوابع ، لأن البدل في حكم التكرير ^(١) في جميع أمثله ، والمعطوف وإن كان في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع ، وإذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل جواز تابع في حكم تكرير العامل .

المعطف بالحرف

قال صاحب الكتاب : هو نحو قولك : جاءني زيد وعمر . وكذلك إذا نصبت وجردت إلى آخره .

قال الشيخ : حده تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، ثم المعطف يطلق باعتبارين : أحدهما على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص ، والآخر على نفس المعطوف . وقوله المعطف الظاهر أنه للمعطوف ؛ لأنه تفصيل لما تقدم من قوله : تأكيد ، وصيغة ، وبدل ، وعطف بيان ، وعطف بحرف ، فهو تفصيل التوابع فيجب أن يكون للمعطوف [٧١ و] ثم المعطوف عليه لا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضمراً متصلاً أو مضمراً منفصلاً ، فإن كان ظاهراً لم يخل المعطوف من الثلاثة .

(١) في س : (في حكم تكرير العامل)

أيضاً ، فيكون 'ثلاثة' في ثلاثة 'تسعة' ، فإذا كان الأول 'ظاهراً' والثاني
ظاهراً جاز العطف مطلقاً ، وإذا كان الثاني مضمراً منفصلاً جاز
عطفه أيضاً ، ولا يكون 'إلا' في المرفوع والمنصوب إذ ليس في
المجرور منفصل ، وإن كان الثاني متصلاً تعذر عطفه إذ لا يتصل
بحروف العطف ، فإن قصد إليه وجب إعادة العامل ليتصل به
إن كان متصلاً يمكن ، فهذه ثلاثة أقسام ، وإن كان الأول مضمراً
منفصلاً (١) وكان الثاني ظاهراً جاز عطفه ، ولا يكون ذلك في
المجرور لما ذكرناه فإن كان الثاني مضمراً منفصلاً جاز أيضاً ،
وإن كان الثاني مضمراً متصلاً لم يجر عطفه التثنية ، لأنه لا يتصل
بحروف العطف ولا يمكن التخييل إليه ، لأنه إذا أعيد الأول
وجب أيضاً الانفصال ، فهذه ثلاثة أقسام فإن كان الأول مضمراً
متصلاً وكان الثاني ظاهراً لم يخل الأول من أن يكون مرفوعاً
أو منصوباً أو مجروراً ، فإن كان مرفوعاً لم يعطف عليه إلا بعد
تأكيده بمنفصل على الفصيحة ، وإن كان مجروراً لم يعطف عليه
إلا بإعادة الخافض ، وإن كان منصوباً عطف عليه من غير
شريطة (٢) فإن كان الثاني مضمراً منفصلاً (كان حكمه في الرفع
بالتأكيد وفي النصب بغير شريطة ، ولا يقع في المجرور ، فإن كان
الثاني ضميراً متصلاً) (٣) تعذر عطفه إلا بإعادة العامل على ما
ذكر في غيره ، فهذه ثلاثة أقسام فصارت الجملة تسعة ، وعليه
امتاع العطف على المرفوع إلا بشرط التأكيد بالانفصال أو ما يقوم
مقام الانفصال ، وذلك أنه في حكم الجزء ، وهم لا يعطفون على
الجزء فأتوا في الصورة بالمضمير المنفصل ليكون العطف عليه لفظاً ،

- (١) في و : (وإن) ، ولا يستقيم معه الكلام .
(٢) في ر : (ولا يقع المجرور كأن) .
(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

وأما المجرور فلا يُعطَفُ عليه إلا بإعادة الجار ، لأن المجرور إذا كان مضمراً اشتد اتصاله به كاتصال المرفوع من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ، فامتنع العطف عليه كما امتنع في المرفوع ، ولم يكن له مضمراً منفصلاً ففعل فيه كما فعل في المرفوع فأعادوا العامل الأول ليكون في حكم الاستقلال ، ومنهم من قال المضاف إليه إذا كان مضمراً صار بمنزلة التنوين ، وكما لا يُعطَفُ على التنوين كذلك (١) لا يُعطَفُ على هذا (٢) المضاف إليه ، وإن كونه مشبهاً للتنوين أنه لا يستقل معه كلاماً كما أن التنوين لا يستقل مع المنون كلاماً فكما لا يُعطَفُ على التنوين [كذلك] (٣) لا يُعطَفُ على المضاف إليه (٤) ، واخترت هذه العلة لأنه يرد على الأول الزام تجويز مررت بك أنت وزيد ، إذ لا خلاف أنه يجوز أن يُقال مررت بك أنت فيلزم أن يكون مصححاً لعطف المجرور كما كان مصححاً لعطف المرفوع ، فيجيب هؤلاء بأن المجرور أشد اتصالاً ؛ لأن المرفوع مع عامله مستغن والمضاف مع المضاف إليه غير مستغن ، فلما اشتد اتصاله أكثر من الفاعل خولف بينه وبينه في العطف . ولو قيل إنه لا يلزم لم يكن بعيداً وذلك من وجهين : أحدهما (٥) أن قولك : مررت بك أنت مخالف للقياس ، ولا يلزم من مخالفة القياس لغرض مخالفته في كل موضع ، الثاني سلمنا أنه غير (٦) مخالف للقياس ولكن منع مانع ههنا ، وهو أنهم لو قالوا : مررت بك أنت وزيد لكان ههنا مخالفة لفظية ومعنوية .

(١) كذلك : ساقطة من ل ، س .

(٢) هذا : ساقطة من ل ، س .

(٣) كذلك : زيادة من (ل) .

(٤) إليه : ساقطة من ل ، ب ، ت .

(٥) في ل : (الأول) .

(٦) غير : ساقطة من س .

وفي قولك : مررت بك أنت ليس فيه إلا مخالفة التقدير ، ولا يلزم
من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير . ألا ترى أن بعضهم
يقول : إنهم أجمعون ، ولا أحد يقول : إن القوم أجمعون ، فهذا
جواب من تمسك بالوجه الأول الذي يجعله كالفعل ولا يجعله
كالتنوين .

من أصناف الاسم المبني

قال صاحب الكتاب : وهو الذي سكون آخره وحركته
لا يعامل .

قال الشيخ : حدد المبني وجعل الفصل بينه وبين المعرب
العامل وهو الصحيح ، لأنه من حيث اللفظ مثل الأعراب . ثم أخذ
يتكلم في سبب البناء : لأن الأصل في الأسماء الأعراب على ما تقدم .
ثم قال : وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له ، فقال : مناسبة ولم
يقول : مشابهة ، لأن بعض المبنيات ليس مشابهة لما لا تمكن له
كالضاف إلى المبني وكباب فجار وفساق على ما سيأتي في مكانه ،
وقال : ما لا تمكن له ليدخل الحرف والفعل الماضي والأمر ، ولو
قال : مناسبة [٧١ ظ] الحرف لورد عليه نزال وفجسار
وأشابهما ، فأنها لم تشبه الحرف ، فلذلك عدل إلى ما يدخل فيه
الفعل ثم أخذ في تفصيل المناسبة فقال : « يتضمن معناه نحو أين
وأمس » ، فيتضمن (أين) معنى همزة الاستفهام ، (وأمس)
متضمن [معنى] (١) لام التعريف على مذهب أهل الحجاز على ما
سيأتي في موضعه أو شبهه كالمبهمات ، أشبهت بالمبهمات الحروف

(١) معنى ساقطة من الأصل ، ب ، ت ، و .

لاحتياجها الى ما ينضم اليها من لفظ أو قرينة كذلك المضمرات ، أو وقوعه 'موقعه' كنز ال ، يعني وقوعه 'موقع' أنزل أو مشاكلته 'للمواقع' موقعه ، يعني مشاكلته 'لنزال' وسأني ، أو وقوعه 'موقع' ما أشبهه 'كالمنادي المضموم' ، يعني وقوعه 'موقع' المضمر المشبه للحرف ، مثل قولك . يا زيد ، ويا عمرو وشبهه ، أو اضافته اليه يعني الى ما أشبهه أو الى ما لا تمكّن له ، فإن حملناه على الاول ورد علينا قوله (٢) ،

١٥٤- على حين عاتببت

فإنه مضاف الى ما لا تمكّن له وهو القسم الثاني ، وإن حملناه على الثاني ورد علينا يومئذ فإنه مضاف الى ما أشبهه ، يعني أشبه ما لا تمكّن له ، وكان الأولى أن يقول : أو اضافته اليه أو الى ما أشبهه ، ولعله أراد : أو اضافته الى ما أشبهه لتقدم ذكره ، وتؤخذ اضافته الى ما لا تمكّن له من طريق أولى .

(فصل) قوله : والبناء على السكون هو القياس .

قول الشيخ : لأنه أخذ ولا يعدل عن الأخذ الى الاثقل إلا لعارض ، فقال : والعارض ثلاثة أسباب : الهرب من لقاء الساكنين وهو ظاهر وللا يبدأ ساكن لفظاً وحكماً ، فاللفظ يعني به التشبيه ،

(١) البيت للناطقة الذبياني من قصيدة يعتذر بها الى النعمان بن المنذر في ديوانه ص ٤٤ وتامه :

(المشيب على الصبا وقلت : أما أصبح والشيب وأزع) . الكتاب ١/ ٣٦٩ ، مجاز القرآن ٢/ ٩٣ ، الانصاف ١/ ٢٩٢ ، ابن يعيش ٣/ ١٦ ، ٨١ ، الاضداد ص ١٢١ ، الكامل ١/ ١٨٥ ، شرح الجمل ١/ ١٨ ، المنصف ١/ ٥٨ ، المقرب ١/ ٢٩٠ ، المفني ٢/ ٥١٧ ، الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ١١٤ ، ابن عقيل ٢/ ٤٩ ، اساس البلاغة ٢/ ٥٥ .

لأنها يصح تقديمها أول الكلام كقولك : كزيد أخوك فلو لم يكن
على الحركة لآدى الى الابتداء بالساكن وهو متعذر * وقوله :
« حكماً » يعني كاف الضمير نحو قولك (١) : أكرمتك ، فإن الكاف
اسم مستقل ، والاسماء المستقلة عرضة للتقديم والتأخير فهي في
حكم ما يسمح بتقديمه وإنما عرض له معارض منعه من تقديمه ،
فهذا معنى قوله حكماً ، « ولعروض البناء » يعني أن يكون الاسم
معرباً ، وإنما يعرض له البناء في موضع المعارض مبني على حركة
تسبها له بالمعربات * .

الضممرات

قال الشيخ : يحدد الضمير بأنه ما كان لتكلم أو مخاطب أو
غائب بقرينة ، فإن أعترض عليه بأن في الحد « أو » ،
فالجواب أن القرض التعريف ، فاذا حصل بأي طريق كان فهو
المقصود ، وقد يقال إذا قصد الحد (٢) في اصطلاح الحدود في (٣)
أن الحد لا بد له من فصل يجمع جملة أنواعه ويوجد فيها دون
غيرها ، قيل للضمير ما وضع لمداولة بقرينة غير الإشارة ، إلا أنه
يبقى فيه إبهام لجملة ، وفي ذلك تنبيه للتفصيل الذي فيه وكل
جيد * .

قوله : المستتر ما نوي كالذي في (زيد ضرب) * .

قال الشيخ : لا يخلو إما أن يكون الدال على الفاعل الفعل
نفسه من غير تقدير ، أو يُقدَّر ضمير غير الفعل ، فإن كان لفظ

(١) في ل : (كقولك) * .

(٢) في ل ، ت : (الجرى) ، وهو تحريف * .

(٣) (في) : ساقطة من و * .

الفعل هو الدالُّ فهو فاسدٌ من وجهين : أحدهما أنَّه يؤدي الى أن
 (ضرب) ليس فعلية بأولى من اسميته ، لأنَّه كما دلَّ على حدثٍ
 مقترنٍ بزمانٍ ، فقد دلَّ على شيءٍ آخرٍ ، وهو ذاتُ الفاعلِ غيرِ
 مقترنةٍ بزمانٍ ، واشتملَ على حقيقة الاسمِ وحقيقة الفعل وهما
 متضادان وهو فاسدٌ ، والآخرُ الاطباقُ على أنَّ الجملةَ مركبةٌ من
 لفظين منطوقين بهما أو مقدرين منسوب أحدهما الى الآخر ، وعلى هذا
 لا يكونُ إلاَّ على (١) لفظِ الفعلِ إذ (٢) لا تقديرٌ عندكم فبطلَ هذا
 المذهبُ . وإن قيلَ إنَّ المضمَرَ مقدرٌ فيجبُ أنْ يكونَ محذوفاً ،
 وأتمَّ تقولون : إنَّ الفاعلَ لا يُحذفُ وإلاَّ لزمَ أنْ يكونَ
 كالمفعول . والجوابُ أنَّ الفاعلَ علِمَ من لفظهم أنَّهم لا يحذفونه ،
 والمفعولُ علِمَ من لفظهم أنَّهم (٣) يحذفونه ،
 وقد يطرأُ على المفعولِ المحذوفِ ما يجعله في حكمِ الموجودِ ، وقد
 يطرأُ على الفاعلِ ما يستغنى عن (٤) التلطفِ به ، مثالُ المفعولِ المذكورِ
 قوله تعالى : { وَفِيهَا مَا تَشْتَهُهُ النَّفْسُ } (٥) وشبهه ، لأنَّه
 لا بدَّ له من ضميرٍ عائِدٍ على الموصولِ ، ومثالُ الفاعلِ المذكورِ أنْ
 يكونَ بعدَ تقدُّمِ الذكرِ ، وكونُ الفعلِ الماضي لواحدٍ مذكرٍ أو
 مؤنثٍ ، أو كونه مضارعاً مكلفاً مطلقاً أو لغائبٍ مفردٍ أو لمخاطبٍ ،
 أو كونه أمراً لمخاطبٍ مذكرٍ . فهذه كلها قرائنٌ استغنى لأجلها عن
 التلطفِ بالفاظٍ تدلُّ على الفاعلِ والتزيمِ الحذفِ فيها كما التزمَ
 حذفُ الفعلِ وغيره في مواضع ، ولكن لما كان المفعولُ باعتبارِ
 مفعوليته الحذفَ من غيرِ تقديرٍ ، قيلَ عندَ عدمِ التلطفِ به محذوفٌ

(١) (على) : ساقطة من ل ، ت .

(٢) في ل : (و) .

(٣) (أنَّهم) : ساقطة من و .

(٤) في و : (على) ، وهو تحريف .

(٥) سورة الزخرف الآية : ٧١ .

في كل موضع ، ولما [٧٢ و] كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه
الوجود غير (١) عند عدم التلفظ به بأنه موجود ، وإلا (٢)
فالضمير في قولك : زيد ضرب في الاحتياج إليه كالضمير في قوله
تعالى : { وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ } (٣) ، وإن كان أحدهما
وعلا والآخر مفعولاً فثبت أن مذهب التقدير هو الصحيح ، والذي
يدل عليه من حيث اللفظ علمنا بأن كل قسم من أقسام الضمائر
للمخاطب خمسة ، كأنت وبابه ، وإياك وبابه ، وضربت وبابه ،
وضربك وبابه ، فلو لم يجعل المضمرة مقدراً حين تقول : زيد
ضرب ، وهذا ضرب ، وضرباً وضربوا وضربن لم تكن خمسة ؛
لأن ضرب في الذكر هو ضرب في المؤنث ، فلو كان الدال هو
الفعل لم تكن مختلفة ولم يعد إلا واحداً ، فإن قلت : تاء
التأنيث لازمة في أحدهما فعُدَّت باعتبارها فليس بمستقيم ، لأن
تاء التأنيث لا مدخل لها في الضمائر ، والدليل عليه إن واحداً
لا يعد ضرباً وضرباً جميعاً إلا قسماً واحداً ، وعلى ما ذكرت هما
قسمان وهو قاسد .

قوله : والحروف التي تصل بإيّا من الكاف ونحوها إلى
آخره .

(١) في س : (حكم) .

(٢) (والا) : ساقطة من ب .

(٣) اختلف في (ما تشتهيه الأنفس) فنافع وابن عامر
وحفص ويعقوب بهاء بعد الباء تعود على ما الموصولة ، والباقون
بحذفها لأنه مفعول وعائده جازئ الحذف . اتحاف فضلاء البشر
ص ٣٨٧ .

قال الشيخ: اخذ الناس في إيتاك ونحوها، فقالوا: ما ذكره
وهو المتأخرون، وقيل إن إيتا اسم أضيف إلى ما بعده كإضافة
بعض وكل، وهو مذهب المبرد^(١)، وقال بعضهم: إيتا اسم
مضمر أضيف إلى الكاف، ولا يعرف اسم مضمر أضيف إلى
الكاف غيره. وهو مذهب الخليل^(٢). ومنهم من قال: هو اسم
ظاهر أضيف إلى الكاف، وهو مذهب الزجاج^(٣)، ويشبه قول
المبرد، ومنهم من قال: إيتا عمدة والكاف هو الضمير وهو مذهب
الكوفيين^(٤)، ومنهم من يقول: إيتاك بكماله هو المضمير^(٥)،
والصحيح هو الأول. والدليل عليه أنها ألفاظ اتصلت مبنية
بما لفظه واحد يتيسر بها من يرجع إليه الضمير، فيجب أن تكون
حروفاً كائناً في أنت، وبُنيت المضمرات لوجهين: أحدهما أنها
أشبهت الحروف في احتياجها إلى غيرها كاحتياج الحروف إلى
غيرها، والثاني أنها لم يوجد فيها سبب الأعراب، فإن السبب هو
اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة، وهذه صيغها مختلفة، فيقوم
اختلاف الصيغ مقام الأعراب فلم يوجد فيها سبب الأعراب.

(فصل) قوله: ولأن المتصل أخضر إلى آخره.

قال الشيخ: قد تقدم أن المضمرة متصل أو منفصلة،
فالمتصل لا يُعْمارُ إليه إلا عند تعذر المتصل؛ لأن المتصل

- | | |
|-----|---|
| (١) | الانصاف ٦٩٥/٢. |
| (٢) | الانصاف ٦٩٥/٢. |
| (٣) | الانصاف ٦٩٥/٢. |
| (٤) | الانصاف ٦٩٥/٢. |
| (٥) | ذهب بعضهم إلى أن إيتاك بكماله هو الضمير، الانصاف ٦٩٥/٢. |

أخصر ، ويتعذر المتصل في المرفوع والمنصوب وذلك أن يتقدم على عامله ، فلا يمكن اتصاله مع تقديمه أو يفصل بينهما وبين عامله فاصل مقصود فلا يمكن اتصاله^(١) للفصل ، أو لا يذكر له عامل لفظي ، فلا يمكن اتصاله مع عدم ما يتصل به ، ولذلك لم يقع المجرور إلا متصلاً لتعذر ما ذكر فيه ، لأنه لا بد من اللفظ^(٢) بالجار متقدماً على المجرور فتعذر جميع ما تقدم من مجوزات الانفصال ، فوجب أن لا يكون إلا متصلاً ، فمثال ما تقدم قولك : إيتاك أكرمت ، ومثال ما يفصل بينهما وبين قولك^(٣) :

١٥٥- مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

وجاء عبد الله وأنت ، ومثال ما لا يذكر له عامل لفظي هو ضرب ، والكريم أنت ، وقد جاء المتصل في الموضع الذي تعذر هو فيه للضرورة ، وجاء المنفصل في الموضع الذي لم يتعذر فيه المتصل ، فالأول مثل قولك^(٤) :

- (١) في ل : (لاجل) ، وما اثبتناه افضل .
 (٢) في س : (لفظ الجار) ، وهو تحريف .
 (٣) البيت نسبه سيبويه لعمر بن معدى كرب وصدره :
 (قد علمت سلمى وجاراتها) ، قطر الفارس :
 صرعه على أحد جنبه . وهو موجود في الكتاب ١/ ٣٧٩ ،
 شرح الجمل ٧/ ٢ ، المغني ١/ ٣٠٩ ، الفصل ص ٦١ ، شرح
 أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٠٢ .
 (٤) البيت لم يعرف قائله ، وتماه : (وما نبالي إذا ما كنت
 جارتنا ألا يجاورنا) والشاهد فيه آتى بالضمير
 المنفصل بعد إلا شذوذاً والقياس إلا إيتاك . الخصائص
 ١/ ٣٠٧ ، ٢/ ١٩٥ ، ابن يعيش ٣/ ١٠١ ، شرح الجمل
 ١/ ٢٧٥ ، المغني ٢/ ٤٤١ ، ابن عقيل ١/ ٨٠ ، الخزائن ٢/ ٤٥٠ ،
 العيني ١/ ٢٥٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٨ .

إِلَّاكَ دَيَّارُ

-١٥٦-

والثاني مثل قوله^(١) :

حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

-١٥٧-

وقوله^(٢) :

إِنَّمَا نَقُتِلُ إِيَّانَا

-١٥٨-

أُوردهُ على أَنَّهُ وضعَ المنفصلَ موضعَ المتصل ، والقياسُ أَن يُقالَ في مثله نَقُتِلُ أَنْفُسَنَا ، فَإِذْ لَمْ يَضَعْ إِيَّانَا إِلَّا موضعَ الانفسِ ، وَلَكِنَّهُ نظرَ الى القياسِ الاصلي المطروح ، وهو أَنَّ القياسَ أَن يُقالَ نَقُتِلْنَا ، فَكَأَنَّهُ وضعَ إِيَّانَا موضعَ ذلك الضميرِ •

(فصل) قوله : واذا التقى ضميرانِ في نحو قولهم الدرهم

أَعْطَيْتُكَ الى آخره •

(١) البيت لحميد بن الارقط وتماه : (آتَتْكَ عَنَسٌ تَقْطَعُ الْأَرَكَاءَ) إِلَيْكَ ، الْعَنَسُ : الناقلةُ الشديدة التي تقطع الطريق الطويل الذي يكثُر فيه شجر الاراك • الضمير المنفصل في البيت موضع المتصل • الكتاب ٣٨٣/١ ، الخصائص ٣٠٧/١ ، الانصاف ٦٩٩/٢ ، شرح الجمل ١٠/٢ ، الخزانة ٤٠٦/٢ ، شرح التمهيل لابن مالك ١٦٤/١ •

(٢) البيت لابي الاصبع العدواني - حرثان بن الحارث من قصيدة له وردت في ديوانه ص ٨٧ في قومه لأنهم تقاتلوا فيما بينهم وتماه : (كَأَنَّا يَوْمَ قَرَى) ، قَرَى : اسم موضع ، الكتاب ٢٧١/١ ، ٣٨٣ ، الانصاف ٦٩٩/٢ ، ابن الشجري ٤٠/١ ، ابن يعيش ١٠٢/٣ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٢٥ ، الخزانة ٤٠٦/٢ ، شرح التسهيل ١٦٤/١ •

قال الشيخ : يعني ليس الاول منهما مرفوعاً وبمثله يُرشد
إليه وإلاّ وردَ عليه ضَرَبْتُكَ فأنَّهما لا يأتیان إلاّ متصلين •
قوله : « جاز في الثاني الاتصال والانفصال » فالإتصال لا مكانه
والانفصال لبعده ، وشبهه بالتمذّر لادائه الى اجتماع ثلاث
مضمرات في مثل قولك : أَعْطَيْتُكَ ، وإذا جاء متصلين فحكمهما
ما ذكر من تقديم المتكلم على أخويه وتقديم المخاطب على النائب
تقدماً للاهم فالاهم ، وإذا انفصل الثاني لم تراعى هذا التركيب
المذكور ؛ لأنّ المنفصل كالظاهر [٧٢ ظ] في الاستبداد بنفسه فلم
يلزم فيه ما لزم في المتصل إلاّ أن يكونا غائبين فإنّ الاحتيار
في الثاني الانفصال كراهة اجتماع الالفاظ المتماثلة وقد جاء متصلاً
شاذاً في قوله (١) :

لَضَغْمَهُمَا

-١٥٩-

واستشهد بالبيت ومعناه نفسه طابت لاصابة الشدة من أجل أن
حذين القاصدين له بالشدة أصابتهما مثلها وفي البيت إشكال ، فإنّ
الضغمة عبارة عن الشدة فإذا قدّرت أضفتها الى المفعول وهو
الظاهر وجب أن يكون ضميرها فاعلاً في المعنى ، ولا يستقيم

(١) هذه قطعة من بيت لمغلس بن لقيط الاسدي • وهو :
وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَغْمَةَ

لَضَغْمَهُمَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِهَا

من قصيدة يرثي بها أخاه أطيّطاً ، والضغمة : العضّة يكنى
بها عن الشدة ولذا قيل للأسد ضيغم ، الكتاب ١/ ٣٨٤ ،
الايضاح للفارسي ص ٣٤ ، الفصل ص ٦٢ ، الاشموني ١/ ١٢١ ،
العينى على الاشموني ١/ ١٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك
١/ ١٦٧ ، ابن يعيش ٣/ ١٠٥ •

لوجهين : أحدهما أنها ليست من ضمائر الرفع ، والآخر أن ضمير
الفاعل لا يأتي بعد ضمير المفعول أبداً ، فالوجه أن الضمير بمعنى
الاصابة أضيف إلى الفاعل الذي هو ضمير التثنية . ثم ذكر بعد
ذلك المفعول فكأنه قال لاصابة هذين الشدة التي عبر عنها
بالضعمة أولاً .

قال : والاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال . وإن
كان الأول مرفوعاً ، لأن خبر كان هو خبر المبتدأ في المعنى ، فكما
أن خبر المبتدأ لا يكون إلا منفصلاً فكذلك خبر كان ، والآخر
أن كان (١) ضعف عن باب الأفعال فقصرت عن اتصال ضميرين
كما قصرت إن وأخواتها . ووجه ضعفها أن المنصوب فيها ليس
مفعولاً في المعنى ، وأيضاً فإن أكثر الناس على أنها لا دلالة لها على
الحدث .

(فصل) قوله : والضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم إلى
آخره .

قال الشيخ : يعني بقوله اللازم أن الفاعل لا يكون إلا
مضمراً متصلاً (٢) ، ولا يكون ظاهراً ولا منفصلاً ، والدليل على أنه
لم يرد بالضرورة إلا المتصل مستكناً كان أو بارزاً أنه مثل بما
يصح أن يكون فيه بارزاً مثل إفعل وتفعّل للمخاطب ؛ لأنك
تقول : أفعلوا وتفعّلوا فدل على أنه لم يرد المستكن خاصة
كما وقع في بعض النسخ . والدليل على أنه لم يرد المنفصل

(١) (كان) : ساقطة من ت .

(٢) (متصلاً) : ساقطة من و ، ش ، س ، ب .

أنَّ جميع أمثله في اللازم ولا يستقيم أن يكون فيها المنفصل ،
وأيضاً فإنَّه ومثَّل في غير اللازم بالمنفصل بقوله : قام إلا هو .

وقوله : « وتُفعل للمخاطب » احتراز من تفعل للغائب
فإنَّه لا يكون إلا لازماً ، وهو يتكلم في اللازم ، وإنَّما لم يسم
الفاعل في هذه المواضع الا مضمراً من جهة أنَّها ألقاظ موضوعية
بقريته لازمة للمتكلم والمخاطب ، وهو موضع المضمر ، ألا ترى
أنَّ المتكلم لا يقول عن نفسه : إلا أنا وشبهه ، ولا يقول للمخاطبة
إلا أنت وشبهه ، فإو وقع موضعها غير مضمر لا خذل وضع نائب
المضمرات . وغير اللازم في موضعين : أحدهما في فعل الواحد
الغائب وفي الصفات (١) ، لأنَّ فعل الواحد الغائب والعقليات (٢)
يكون (٣) مضمراً بقريته تنبئ وتفقده ، فإن ثبت وجسب
الاضمار وإلا وجب الأظهار ، ولذلك جاء الوجهان بخلاف
الأفعال الأولى ، فإن قرائنها لازمة فلم يقع فعلها الا مضمراً فلذلك
كان لازماً . ثم ولم يكن لازماً ههنا ، ومن غير اللازم ما يستكن في
الصفات لما ذكرناه من أنَّه كفعل الغائب باعتبار قريته يجوز الخلو
عنها ، فلذلك جاء (٤) فيه الوجهان ، فإذا جرت الصفة على غير
من هي له جا ضمير الفاعل منفصلاً ، ولا يكون متصلاً ، ويكون
ذلك في الاخبار والصفات والأحوال والموصولات بالالف واللام ،
فمثال الاخبار قولك : هندٌ زيدٌ ضاربه هي ، ومثال الصفات
مرتٌ برجلٍ ضاربه أنا ، ومثال الأحوال ركبتُ الفرس طارده

- | | |
|-----|-----------------------------------|
| (١) | (وفي الصفات) : ساقطة من و ، ر . |
| (٢) | (الصفات) : ساقطة من ر . |
| (٣) | في ر : (فيه) : |
| (٤) | في ل ، ر : (جاز) وهو تحريف . |

أنا ، ونبال' الموصولات بالالف واللام زيد^(١) ، الفرس' الراكبه' هو •
وله' علتان : أحدهما أن أسماء الفاعلين تنقص' في القوة عن الأفعال
فلا يلزم' من تحمّل الأفعال ضمائر ما ليست جارية تليه مع
قوتها تحمّل' هذه مع ضعفها ، والثانية أن الأفعال تنصل' فبي
أكثرها ضيغ' الضمائر التي تعرف' بها من هي له' ، لأن أكثرها
بارز' ، وأما أسماء الفاعلين فلا يتصل' بها ضمير' بارز' ، وإنما يكون'
مستترأ' فلا يلزم' من تحمّل' الأفعال هذه الضمائر (مع وجودها
بارزة' في الأكثر تحمّل' أسماء الناعلين هذه الضمائر)^(٢) مع
عدمها ، فإن قيل أسماء الفاعلين وإن لم تبرز' ضمائر'ها فالحروف'
التي فيها تبيّن' من هي له' لفظاً كما تبيّن' الضمائر' نفسها ، فأنك
إذا قلت : ضاربان عليهم أنه' للدشني كما يعلم' يضربان وإن'
اختلفت الألفان^(٣) ، وكذلك ضاربون مثل' يضربون ، وإذا حصلت
الدلالة' فلا فرق بين أن يكون ضميراً [٧٣ و] أو غير ضمير •
فالجواب' من وجهين : أحدهما أن هذا وإن وجد' في أحد الصور
فهو مفقود^(٤) ، في أكثرها ، ألا ترى أن ضربت' وضربت' وشبهها اسم'
الفاعل منه' ضارب' وإن اختلفت الضمائر' ، فقد تحقق' في كثير من
الصور الدلالة' في الأفعال دون الصفات • والثاني لو سلمنا أن ذلك
في كل الصفات لكأن^(٥) هذه الحروف' في اللفظ قرائن' ، وهي
في الأفعال أنفس' الضمائر فلا يلزم' من الاستغناء بما دلّ عليه الشيء'
نفسه' بوضعه الاستغناء بما دلّ عليه بقرينة' فحصل الفرق بينهما •

- (١) (زيد) : ساقطة من ر •
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر •
(٣) في ل : (اللفاظ) ، وهو تحريف •
(٤) في و : (مقصود) وهو تصحيح •
(٥) في ل : (فكانت) وهو خطأ •

(فعل) قوله : ويؤسّطُ بينَ المبتدأ وخبره قبل دخول
العوامل اللفظية وبمدها إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في
امتناع دخول حرف التعريف عليه كأقول من كذا أحد الضمائر
المنفصلة المرفوعة إلى آخره .

قال الشيخ : شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط ^(١) ، وشرط
أن يكون الخبر معرفة ، لأنّه لا يقع اليبس إلا إذا كان
[الخبر] ^(٢) معرفة ؛ لأنّه إذا قال : زيد منطلق لا يلبس بأنّه
نعت ، ولم يشترط في المبتدأ أن يكون معرفة ، لأنّه لا يكون إلا
معرفة ، وما يقع نكرة بتأويل لا يقع خبره معرفة . وقد قدّم
الخبر بالتعريف فعلم أنّه مخصوص بأن يكون المبتدأ معرفة .
وقوله : في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأقول من كذا ،
إنّما عني ^(٣) أقول من كذا فلذلك مثلاً به ، فلي هذا لا يجوز
أن تقول : زيد هو غلام رجل ، وإن كان ممثلاً دخول حرف
التعريف عليه والفرق بينهما أن أقول من كذا يشبه المعرفة
شبهاً قوياً من حيث المعنى حتّى أن معنى قولك : أفضل من كذا ،
الأفضل باعبار أفضلية مبهودة ، ولذلك قام مقامه ، وليس غلام
رجل كذلك ، فإنّه إنّما امتنع دخول التعريف عليه من جهة أن
الإضافة قد تكون للتعريف ، واللام للتعريف فكأنّه الجمع بينهما
بخلاف أفضل منك . قال ^(٤) : وهن الضمائر لا تخلو إنّما أن

- (١) انظر الكتاب ١/٣٩٤ ، ٣٥٩ ، الانصاف ٢/٧٠٦ ، ٧٠٧ .
(٢) (الخبر) : ساقطة من ل ، ت ، الاصل .
(٣) في ل : (يعني) ، وهو تعريف .
(٤) التول للشارح .

يكون لها موضع من الاعراب أو لا^(١) > و <^(٢) باطل ألا يكون لها موضع من الاعراب^(٣) ، لأنها كلها في التركيبات لها موضع من الاعراب ، فتعين أن يكون لها موضع من الاعراب ، فإذا كان لها موضع فلا يخلو من أن يكون رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، ولا عامل لواحد منها ، وإنما قلنا : إن لها موضعاً من الاعراب ، لأنها مضمرة فتجري على قياس باب المضمرات ، أمّا النصب والجر فغير مستقيم ، لأن لفظة لفظ الرفع ، (وأما الرفع فلا يستقيم لأن عوامل الرفع اللفظية كلها متفية ، والعامل المنوي لا يصح ؛ لأنه لو كان مبدأً لأرفع بعده ، وأنت تقول : كان زيد هو المطلق)^(٤) ، ولا يستقيم أن يكون حرفاً ، لأن الحروف تلزم طريقة واحدة ، وهذا يتغير باعتبار من هو له بالتكلم والنية والخطاب والافراد والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث ، وهذه أحكام الضمائر ، فدل على أنه ليس من قبيل الحروف . وقد أوجب عن ذلك بأن تغيره لا يمنع حرفته^(٥) ، بدليل تغير الحرف (في أولئك ، ألا ترى أنك تقول : أولئك وأولئك وهو حرف باتفاق . وأوجب أنه بأن حرف الخطاب يتغير باعتبار المخاطب ، وهذا يتغير باعتبار المضمرات . واعتذر عنه بأن مثله قد جاء في آياته وآياتها وآياتك وآياتها في الخطاب وغير الخطاب ، وهي حروف على المذهب الصحيح)^(٦) . وأوجب عنه بأن هذه

- (١) رأى البصريين ليس لها موضع من الاعراب . الانصاف ٧٠٦/٢ .
 (٢) (و) : زيادة للسياق .
 (٣) هذا رأى الكوفيين . الانصاف ٧٠٦/٢ .
 (٤) ما بين القوسين : ساقط من ت .
 (٥) هذا دليل البصريين . الانصاف ٧٠٧/٢ .
 (٦) ما بين القوسين : ساقط من ت .

على المذهب إنما جيء بها حروفاً ليبيّن صاحب المصنّف الذي هو
إيّا، وأمّا حرف جيء به غير مبيّن مختلف كاختلاف الضمائر
فليس بمشهود في اللغة . فالصحيح إذن أنّها ضمائر وموضعها على
حسب ما قبلها توكيداً ، فإن كان مرفوعاً فهو واضح ، وإن كان
منصوباً كان اللفظ المرفوع واقعاً بوقع المنصوب ولا يبعد أن يؤكّد
المنصوب بالضمائر المرفوعة بدليل قولهم : ضربتني أنا وضربتنا نحن .

وقوله : « وتدخل عليه لام الابتداء » فيه تسامح ، لأنّ
الاصطلاح في هذه اللام أن تسمّى الفارقة ، لأنّها تفرّق بين أن
المخففة والنافية ، ولكنّه سمّاها لام الابتداء ، وإن كنت لازمة
فارقة نظراً إلى أصلها ؛ لأن أصلها الابتداء وتسميّة أهل البصرة له
فصلاً^(١) أقرب إلى الاصطلاح [٧٣ ظ] في أكثر الألفاظ ، ولما كان
المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فعلاً أوّلي من تسمية
الكوفيين لها^(٢) ، عماداً^(٣) ، نظراً إلى أن السامع أو المتكلم أو هما
جميعاً يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسمّوها باسم
ما يلزمها ويؤدي إلى معناها فكانت تسمية البصريين أظهر .

(فصل) قوله : ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمّى ضمير
الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين^(٤) .

قال الشيخ : وتسمية البصريين أقرب لأنّهم سمّوه باعتبار
معناه ، لأنّ معناه الشأن والقصة^(٥) ، والكوفيون لا يخالفون في أن

(١) انظر الانصاف ٧٠٦/٢ .

(٢) (لها) : ساقطة من ل .

(٣) الانصاف ٧٠٦/٢ .

(٤) والكوفي يسميه ضمير المجهول المغني ٤٩٠/٢ .

(٥) سيبويه سماه ضمير الحديث ٣٠٠/١ .

معناه ذلك ، وإنما سمّوه باسم آخر ملازم ، وهو كونه عائداً على غير المذكور أولاً ، ولكن على ما يفسره ثانياً قسميته بسم معناه أوّلى ، ولا يخالف البصريون في أنّه مجهول (ولا يخالف الكوفيون في أنّه يُفسّر بالجملة ، وإنما وقع أولاً ؛ لأنه لو وقع آخرأ عاد على ما تقدّم ولم يحتج إلى تفسير فيخرج عما نحن فيه ولا يكون إلا في الموضع الذي تقع فيه الجملة)^(١) ، لأن شرطه أن يُفسّر بالجملة ، وإنما وضعوه ليعظموا القصة المذكورة بعده ، لأنّ التسمية إذا ذكّر بهما ثم فُسّر كان أوقع في النفس من وقوعه مفسراً أولاً ، (وإنما لم يأتوا بالشأن الذي هو المظهر موضع المظهر ، لأنّ المظهر أبهم من المظهر)^(٢) ، ويكون متصلاً ومنفصلاً فالمتصل يجب أن يكون مرفوعاً بالابتداء غائباً . أمّا كونه غائباً فواضح ، وأمّا كونه مرفوعاً فالأنّ لو كان منصوباً أو مرفوعاً بفعل الابتداء لم يكن بدءاً من عامل ، فلو كان له عامل لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال ، فإذن لا يكون إلا منفصلاً عند عدم العوامل ، وإذا عُدّت العوامل وجب الرفع على الابتداء ، ويكون متصلاً في كلّ موضع كان ثمّ عامل في الجملة ، والعامل لا يخلو إمّا أن يكون ناصباً أو رافعاً ، فإن كان ناصباً وجب أن يكون متصلاً بارزاً ، أمّا اتصاله فلتقدم عامل العمل به ، وأمّا بروزه فإن ضمائر النصب لا تكون إلا بارزة ، كقولك : إنّهُ زيد قائم ، ولا يجوز في سعة الكلام أن زيداً قائم ، لأنّه ضمير منصوب فلا يجوز أن يستتر ، وليس الموضع موضع حذف فيُحذف ، وقد جاء في الشعر محذوفاً لا مستتراً لأنّ الحرف لا يستتر فيه [شيء]^(٣) ،

(١) في ل : يختلف عما موجود بين القوسين ، وهو (باعتبار

المعنى وإنما الخلاف فيما هو لقب وهو اختلاف لفظي ، وهذا

الضمير لا يكون إلا أول الكلام) .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل ، ت .

(٣) (شيء) : زيادة عن س .

وفرق بين المحذوف والمستتر ، فاذا كان العامل رافعاً وجب أن يكون مستتراً لأنه ضمير مرفوع مفرد فيجب أن يكون مستتراً قياساً على مائر الضمائر مثله ، فقول : كان زيد منطلقاً فلو أبرزته لم يجر ، لأن الضمير المستتر لا يظهر (١) ، ويكون مؤثراً اذا كان في الكلام مؤنثاً ، وكأنهم قصدوا الى المناسبة وإلا فالمعنى سواءً مذكراً كان أو مؤنثاً ، قال الله تعالى : ﴿ فَانْهَآ لَا تَعْبِيَ الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً ﴾ (٣) ، على قراءة ابن عامر ، أمّا على قراءة الجماعة (٤) ، فليس من هذا الفصل أصلاً ؛ لأن آية خبرها ، وإن يعلمه اسمها ، وليس أيضاً من الحكم آخراً وهو التانيث (لأن قراءتهم بالياء ، ولا تتحتم قراءة ابن عامر على هذا التأويل (٥) ، بل يجوز أن يكون التانيث (٦) لأجل آية ، ويكون الخبر لهم لا أن يعلمه لثلاث يؤدي الى أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ، ويكون أن يعلمه بدلاً من آية أو مستأنفاً خبر مبتدأ

(١) في ر : (قوله) .

(٢) سورة الحج الآية : ٤٦ .

(٣) سورة الشعراء الآية : ١٩٧ .

(٤) قرأ ابن عامر (تَكُنْ) بالياء من فوق و (آية) بالرفع

فاعل تَكُنْ ، على أنها تامة ، ولهم متعلق بها ، وإن يعلمه بدل من آية أو خبر محذوف أي أو لم يحدث لهم آية علم علماء بني إسرائيل ، فإن كانت ناقصة فاسمها ضمير القصة ، وآية خبر مقدم ، وإن يعلمه مبتدأ مؤخر والجملة خبر تَكُنْ ، أولهم خبر مقدم وآية مبتدأ مؤخر والجملة خبر تَكُنْ ، وإن يعلمه إما بدل من آية أو خبر مضمرة أي هي ان يعلمه ، والتانيث للفظ القصة أو الآية ، والباقون بتاء التذكير ونصب آية وإن يعلمه اسمها وآية خبرها اتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٤ .

(٥) في ب : (لأنه) .

(٦) ما بين القوسين : ساقط من ر .

محذوف على جهة التفسير ، لأنَّ التقدير هو أن يعلمه ، وإنما حمل النحويون قراءة ابن عامر على هذا الوجه لما يلزمهم من تعسف ما في أن يعلمه ، ولأنَّهم في حمله بين بعيد ومتعذر ، أمَّا المتعذر فهو أن يكون خبراً ، وأمَّا البعيد فهو أن يكون بدلاً أو تفسيراً ، ومثل هذا الابدال قليل والاضمار والتفسير على خلاف القياس ، وقوله تعالى : { كَادَ يَزِيغُ } ^(١) الى آخره لا يستقيم ^(٢) أن يكون من باب قام وقعد الزيدان ، لأنَّك إن جعلت قلوباً فاعلاً لتزيغ وجب أن يكون في كاد ضمير اقلوب ، وضمير القلوب في كاد وشبهه لا يكون إلا إمَّا مستتراً بالناء وإمَّا بارزاً بالنون ، فكان يجب أن يكون كادت أو كدن ، وإن جعلت قلوباً فاعلاً لكاد كنت مؤخراً لاسمها عن خبرها وهو خلاف وضعها فوجب أن يكون في كاد ضمير الشأن والجملة بعده مفسرة له .

(فصل) قوله : والضمير في قولهم : ربّه رجلاً الى آخره .

قول الشيخ : اختلف الناس في هذا الضمير ، فالبصريون يفرّدونه في جميع وجوهه فيقولون : ربّه رجلاً وربّه امرأة ^(٣) ، والكوفيون يقولون : ربّه رجلاً وربّها امرأة [وربهما رجلين] ^(٤) ،

- (١) سورة التوبة الآية ١١٧ . وتكملة الآية :
(قُلُوبٌ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ) .
(٢) قرأ حفص وحمزة بالياء على التذكير ، والباقون بالتأنيث .
اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٥ .
(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٠ ، المقرب ١/٢٠٠ .
(٤) (وربهما رجلين) زيادة عن ل .

وربهم رجالاً^(١) ، ومذهب أهل البصرة هو الجاري على القياس [٧٤ و] ؛ لأنه مضمّر مبهم فيجب أن يتحدّ في جميع وجوهه قياساً على الضمير في نعم ، وبيان أنه مبهم هو إن وضع ربّ ألا تدخل إلا على النكرات فوجب أن يكون هذا الضمير مبهماً لئلا يؤدي إلى فوات وضعها وإذا وجب أن يكون مبهماً وجب أن يكون مفرداً على ما تقرر في نعم ، والكوفيون إنما أن يقولوا : ليس مبهم فيخالفوا وضع ربّ ، وإنما أن يقولوا : هو مبهم فيخالفوا وضع المبهمة ، فاذن المذهب ما صار إليه البصريون ، وإنما لم يوصف الأمرين : أحدهما أن الصفة إنما تكون بعد معرفة الذات ، والذات مبهم^(٢) فوجب تفسيرها بما يدل عليها ثم تكون الصفة لذلك التفسير فيحصل المقصود من الصفة بوصف التفسير ، والثاني أنه لما كان صورته صورة الضمائر حمل على الضمائر في أنها لا توصف وإن لم يكن فيه عين المانع من الصفة في المضمّر ، لأن الشيء قد يحمل على غيره لشبهه غير المعنى الذي كان من أجله الحكم الأصلي ، وشالاه أن العرب تقول : أكرم وأصله أأكرم ، هذا معلوم وعلته واضحة فحذفوا الهمزة الثانية كراهة^(٣) اجتماع الهمزتين ، ثم أجروا يكرم وتكرم ونكرم مجرى أكرم في ذلك الحكم وهو حذف الهمزة ، وإن لم تكن فيه تلك العلة وهو اجتماع الهمزتين ، ولكنهم أجروه مجراه لشبه آخر وهو كونه فعلاً مضارعاً مثله .

(١) وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو ربها امرأة وربهما رجلين حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٨/٢ .

(٢) في س : (مبهم) ، وهو خطأ .

(٣) في ل : (ولعله) ، وما اثبتناه اصح .

(فصل) قوله : واذا كُنِيَّ عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى

الى آخره •

قال الشيخ : القياس ' أن تأتي الضمائر فيها على قياس الضمائر وهو أن يقع بعد لولا الضمير المنفعل المرفوع وبعد عسى الضمير المتصل المرفوع ، وقد روى الثقات عن العرب وقوع صور الضمائر المجرورة بعد لولا وصور الضمائر المنصوبة بعد عسى ، واختلف في توجيه هذا المذهب القليل عن العرب ، فقال سيويه : الضمائر بعد لولا مجرورة وبعد عسى منصوبة^(١) ، ولولا مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر ، وعسى مع المضمر في هذه اللغة حرف نصب ، وقال الاخفش : لولا وعسى على ما كانا [عليه]^(٢) في المضمر بعد لولا ، وإن كان صورته صورة الجر في موضع الرفع إلا أنه حصل المرفوع على المجرور^(٣) ، والضمير بعد عسى في موضع رفع إلا أنه حصل المرفوع على المنصوب ، وحجة سيويه أنه يقول : هذه المسائل إما أن تكون التغير (فيها في الكلمة الواقعة قبلها ، أو فيها نفسها باطل أن يكون التغير^(٤)) فيها نفسها فوجب أن يكون التغير فيما قبلها ، وبأن أنه لا ينبغي أن يكون التغير فيها نفسها إننا إذا جعلناها متغيرة كنت تغيرات كثيرة تبلغ الى اثني عشر تغيراً ، وإذا جعلنا التغير فيما قبلها كان تغيراً واحداً تقديرية ، وذكر لدن ثانياً بتغير العوامل • وحجة الاخفش أنه يقول : الاول أن يكون التغير فيها ، لأن تغير ما قبلها لا يعرف إلا في

(١) انظر الكتاب ٣٨٨/١ •

(٢) (عليه) : زيادة عن ل •

(٣) انظر المقتضب ٧٣/٣ ، الانصاف ٦٨٧/٢ •

(٤) ما بين القوسين : ساقط من ر •

مثل لَدَن ، وتقديرها لا يكاد ، فيحصر 'كتأكيد المنصوبات
 والمجرورات بالرفوعات ، ووقوع^(١) المرفوع موقع المجرور في
 قولهم : ما أنا كأنت ، ووقوع المنصوب وعلاوة نصبه الكسرة ،
 ووقوع المخفوض وعلامة خفضه الفتحة ، وكان تقدير ما كثرت
 أمثاله في كلام العرب أولى من تقدير ما لم تكثر ، وليس ما ذهب
 إليه بقوي ، أمّا قياسه على ما أنا كأنت فضعيف لقلة استعماله
 وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيويه فإنه كثير ، وأمّا وقوع
 المرفوع موقع المجرور في قولهم : مررت بك أنت فضعيف
 لأمرين : أحدهما أنه لم يقع موقع ضمير آخر إذ لا ضمير
 منفصل للجبر . والآخر أنه وضع ضرورة إذ لا يمكن إلا
 كذلك . وأمّا وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرقوا بين التأكيد
 وبين البدل فاذا قالوا : ضربته إيّاه كانت بدلاً واذا قالوا : ضربته
 هو كان تأكيداً فصار إنمّا وقع هذا الموقع ضرورة للفرق بين البدل
 والتأكيد ، فبقى قول سيويه سالماً .

(فصل) قوله : وتعمد ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون
 قبلها صوتاً له من أخي الجبر .

قال الشيخ : الحروف المحمولة على الفعل في دخول نون
 الوقاية عليها تقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يستوي فيه الأمران وهو
 كل كلمة كان في آخرها حرف مشدد وهي إن ، وكان ، ولكن ،
 وأمّا على الإثبات فلنبيهها بالفعل وأمّا على الحذف فلا اجتماع النونات
 فيما ليس بفعل ، وأمّا الموضع الذي الحذف فيه أولى فهو لمعل

(١) في ل : (وقوعه) ، وهو خطأ .

وعلته تنزل اللام منزلة النون [٧٤ ظ] في قرب مخرجها مع لام
 أخرى قبل العين فلمّا كثرت التماثلات مع المتقاربات كان الحذف
 أولى ، وعلته أخرى وهو كون الحرف على أربعة أحرف بخلاف
 إن فأنّه على ثلاثة أحرف فلمّا طل هذا بالنون كان الحذف
 أحسن ولما لم تطل إن بالحروف استوى الأمران ، وإن أوردت
 لكنّ وكأنّ فليجواب إن كان هي كاف التشبيه دخلت على (أن)
 فبقيت (أن) على أصليتها في استواء الأمرين ، وأمّا (لكنّ) فأصلها
 (لكن إن) فخففت ، والدليل عليه قوله (١) :

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ

-١٦٠-

واللام لا تدخل الامع (إن) فبقيت بعد تخفيفها بالنقل والادغام
 على ما كانت عليه في جواز الانيات والحذف على السواء ، وإن
 أوردت (لكنّ) على العلة الاولى فليجواب أن هذه كلمتان
 كما قلنا ههنا ، وأمّا الموضع الذي الاحسن فيه ، لانيات فهو (ليت)
 وعلته مشابهة بالفعل ولم يعرض مانع من الانيات ، وقد جاء حذفها
 شاذاً نظراً الى أنّها ليست بفعل ، وقد فعلوا ذلك في الكلمات المبنيات
 على السكون عند إدخالها على المتكلم صوتاً لها من الكسر ، وإذا كانوا
 قد صانوا الفعل التقابل للتحريك والاعراب عن الكسر فلأن يصونوا
 الحرف المبني على السكون عن الكسر من باب الاولى فيقولون :

(١) البيت لم يعرف قائله وصدره : (يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ
 لَيْلَى عَوَاذِلِي) ورواية الفراء (لَكَمِيدٌ) وكذلك الانصاف
 والصحاح ، والكمد : الحزن ، والعميد : من عمله المرض اي
 افدحه ، الانصاف ٢٠٩/١ ، معاني القرآن ٤٦٦/١ ، ابن
 يعيش ٦٤/٨ ، المغني ٢٣٣/١ ، الاشموني ٢٨٠/١ ، ابن
 عقيل ٣١٠/١ ، الصحاح ٢١٩٧/٦ مادة (لكن) ، الخزانة
 ٣٤٣/٤ .

مِنْشَى وَعَنْشَى إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرُوهُ ، وَيَقُولُونَ : حَسْبِي ، لِأَنَّهُ لَيْسَ
مَبْنِيًّا وَهُوَ بِمِثَالَةِ قَوْلِكَ : نُبِي ، وَقَالُوا : قَدْ شِئْنَا تَشْبِيهًا لَهُ بِحَسْبِي ،
لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي إِلِي وَعَلِي وَلَدِي ؛ لِأَنَّهُمَا تَقَابَرَا
الْأَلِفُ فِيهَا يَاءٌ فَجْتَمَعَ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَدْغَمُ وَهِيَ سَاكِنَةٌ فَقَدْ
أُمْنِتْ فِيهِ الْكُسْرَةُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى النُّونِ •

أَسْمَاءُ الْأَشْوَارِ

قَالَ الشَّيْخُ : هِيَ كُلُّ اسْمٍ وَضِعَ لِشَيْءٍ يُشَارُ إِلَيْهِ وَهِيَ أَوَّلَاتُهَا
بِاعْتِبَارِ التَّقْسِيمِ الْعَقْلِيِّ سِتَّةٌ ، لِأَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ
مُفْرَدًا أَوْ مُثْنًى أَوْ مُجْمُوعًا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ
مَذْكَرًا أَوْ مَوْثَنًا إِلَّا أَنْتَهُمْ وَضَعُوا لِلْأَمْنَيْنِ مِنْهَا لَفْظًا مُشْتَرَكًا ، وَهَؤُلَاءِ
لِلْجَمَاعَةِ الْمَذْكَورِينَ وَالْمَوْثَنِينَ بَقِيَ أَرْبَعَةٌ وَضَعُوا لِوَاحِدٍ مِنْهَا أَلْفَاظًا
مُتَرَادِفَةً ، وَهُوَ الْوَاحِدُ الْمَوْثَنُ ، وَالْفَاظَةُ ذِي وَتْنًا وَتِي وَتِهْ وَذِهْ
وَتِهْ (١) وَذِهْ (٢) بَقِيَ ثَلَاثَةٌ وَضَعُوا لِكُلِّ وَاحِدٍ لَفْظًا نَصًّا ، وَهُوَ ذَا
لِلوَاحِدِ الْمَذْكَرِ وَذَانِ لِلْأَمْنَيْنِ الْمَذْكَورِينَ وَتَانِ لِلْأَمْنَيْنِ الْمَوْثَنِينَ ، وَهِيَ
مَبْنِيَّةٌ كُلُّهَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لِأَحْتِيَاجِهَا إِلَى مَعْنَى الْأَشْوَارِ كَأَحْتِيَاجِ الْمُضْمَرِ
إِلَى الْمُتَكَلِّمِ وَالْخَطَابِ وَتَقَدَّمَ الذَّكَرُ ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : إِنَّ الْمُنْثَى
مَعْرَبٌ وَذَلِكَ أَنَّ قَدْ اخْتَلَفَ آخِرُهُ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ فَوُجِبَ أَنْ
يَكُونَ مَعْرَبًا قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْمَبْنِيَّاتِ • وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَوْجِهِ :
أَحَدُهَا أَنَّ الدَّلِيلَ قَائِمٌ عَلَى وَجُوبِ الْبِنَاءِ فِيهَا كُلُّهَا فَوُجِبَ الْحُكْمُ

- (١) (تِهْ ، وَذِهْ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ش •
(٢) فِي لَ : ذَكَرَ كَلَامًا لَا يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ بِمَقْدَارِ ثَلَاثَةِ
أَسْطُر •

عليها كلها بالبناء ، وتأويل ' هذا مشكل' (١) ووجهه ' أن ' نقول : لو كانت ' على قياس ' المنى لوجب ' أن ' تكون ' الفها منقلبة ' كما ' تقلب ' ألف ' عصا ' ورحى ' ولما لم تقلب ' دل ' على ' أنها صيغة ' موضوعة ' للمشاور ' إليه (٢) ، المرفوع ' والمنصوب ' أخرى ' كما وضعوا ' إيتاك ' للمنصوب ' في المنصوبات ' وأنت ' للمرفوع ' ولكن لما كان ' ثم ' تغير ' لجميع ' الصيغة ' وضح ' أمره ' ولما كان ' ههنا ' تغييراً ' لبعض ' الصيغة ' أشكل ' أمره ' ، ولا فرق ' في التحقيق ' في تغير ' الصيغة ' بين ' أن ' يكون ' تغييراً ' للجميع ' أو ' تغييراً ' للبعض . الوجه ' الآخر ' أنها ' تُشدّد ' نونها (٣) ' حكماً ' أو كانت ' نون ' التثنية ' لم تُشدّد ' نونها ' إذ ' لا يجوز ' أن ' يقال ' رجلان ' في رفع ' رجلان ' بالتشديد ' هذا كله ' على ' لغة ' من قال : هذان ' في الرفع ' وهذين ' في النصب ' والجر ' ، وأمّا ' من قال : هذان ' في الأحوال ' كلها فلا أشكال ' فيه ' أنه ' مبني ' ، وإنما لم يحدّد ' أسماء ' الإشارة ' استغناءً ' عنها ' باسمها ، فإن ' الإشارة ' هي التي تميزه ' عن غيره .

قوله : ويلحق ' حرف ' الخطاب ' بآخرها .

قال الشيخ : كاف ' الخطاب ' لغير ' من تشير ' إليه ' وتغيرها ' على حسب ' من تخاطب ' ، وألفاظها ' خمسة ' وقد تقدّم ' أن ' الفاظ ' الإشارة ' خمسة ' فيكون ' خمسة ' وعشرين ' لفظاً ، تقول ' من ذا ذاك ' ذاك ' ذاكما ' ذاكم ' ذاك ' فهذه ' خمسة ' مع ' ذا ' إذا كان ' المشار ' إليه ' مفرداً ' مذكراً ' ويجري ' مع ' البواقي ' على ' هذا المثال .

(٣) (إليه) : ساقطة من ل .

(١) (حكماً) : ساقطة من ل ، ت .

(٢) في ل ، س ، ب : (المشكل) ، وهو تحريف .

الموصلات

قال صاحب الكتاب : الذي للمذكر إلى آخره .

قال الشيخ : الموصولات من جملة المبنيات وعلة بنائها واضحة ، وهو احتياجها إلى ما يكتملها كاحتياج الحرف إلى متعلقه ، والكلام في المثني فيمن قال : اللذان والذين واللذان والتين في اللغة الفصيحة كالكلام في هذين وهذان [٥٧ و] في الاعراب والبناء ، وكذلك الكلام في الذين فيمن قال اللذان والذين وهي اللغة القليلة ، ثم ذكر اللغات ثم عدد ذكر الموصولات من حيث الجملة (ثم ذكرها مفصلة وابتدأ : بالذي ، لأنها أصل لكثرة استعمالها ، ثم ذكر الموصول من حيث الجملة ^(١)) ، فقال : وهو ما لا بد له في تمامه اسماً من جملة ومن ضمير ، فهذا ينبغي أن يكون أولاً ، لأنه حد الموصول ، والتفصيل ينبغي أن يكون بعده ، وإنما احتاج إلى جملة ، لأنه وضع ليتوصل به إلى تصدير الجملة المقدرة نكرة معرفة ، فهو مع الجملة بمثابة الالف واللام مع المفرد ، فثبت أنه لا بد له من جملة ، وإنما احتاج إلى ضمير يرجع إليه ليحصل ربطاً بينه وبينه .

ثم قال : « واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل إلى آخره » ، أورده اعتراضاً على قوله : لا بد له من جملة ، والضارب ليس مع الالف واللام جملة . فأجاب بأنه في معنى الجملة ، وإنما وقع مفرداً لإرادة المشاكلة بين هذه الالف واللام وبين ^(٢) الالف واللام .

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) (بين) : ساقطة من ر .

التي التعريف في قولك : الرجل ، فسبكوا من الجملة اسم فاعل
ليوفروا على الألف واللام ما يقتضيه من المفرد ، والمعنى على
ما كان عليه وكان فيه وفاء بالغرضين :

وقوله : وقد حذف الراجع كما ذكرنا •

قال الشيخ : يعني في فصل (١) ، وحذف المفعول به كثير ، لأنه
ذكر ، ثم أن الضمير المفعول العائد على الموصول يجوز
حذفه ، كقوله تعالى : { الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ
وَيُقْدِرُ } (٢) ، أمّا إذا لم يكن مفعولاً فحذفه ضعيف ، وإنما
ضعف إذا لم يكن مفعولاً ، لأنه يكون أحد جزئي الجملة في
غير الجر ، وفي الجر يلزم من حذفه حذف الجار فيؤدي إلى
الاختلال ، والحذف أكثر بخلاف المفعول فإنه فضله مفرد •

قوله : وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة
للمخاطب •

قال الشيخ : هذا قياس الصفات كلها ، لأن الصفة لم يوت
بها ليعلم المخاطب بشيء يجهله بخلاف الأخبار ، وقد تبين أن الذي
يجعله صفة فلا بد أن يكون معلوماً كالصفات كلها • ثم قال :
وحذفوه رأساً واجتزوا عنه بالحرف التلبس به وهو لام التعريف
وفيه نظر ، لأن الذي بكماها للتعريف ، لأن الألف واللام على
انفرادها للتعريف ، وقد صرح بذلك في قوله : « والذي وضع

(١) أي : في فصل من فصول مفصل الزمخشري •
(٢) سورة الرعد الآية : ٢٦ •

وصلة ، ، فكيف تكون الذي يكملها وصلة التعريف ، وتكون
 الالف واللام وحدهما للتعريف ، وإنما جاء الوهم من أن هذا الاسم
 يفيد التعريف كما يفيد الالف واللام ، وحكم انفها حكم الف
 لام التعريف وعند حذف الذال نُسبَ الجملة فتصير مفرداً فليماً
 حكم بحذف الذال منها راعياً لفظها لفظ التعريف ومعناها^(١) معنى
 التعريف ، والداخله عليه اسم مفرد كالدخل عليه حرف التعريف
 حكم بأنه حرف التعريف ، والاولى أن يقال الالف والسلام
 في قولك : الضارب حرف التعريف بمعنى الذي ، لا أنه كان الذي
 فحذف ذاله وياؤه وبقي حرف^(٢) تعريفه ، لأن الذي يكمله
 لا ينفصل بل بجملة التعريف .

وقوله : « مستشهداً بقوله تعالى : { وَخَضْتُمْ كَأَنِّي
 خَاضُوا }^(٣) » ، إن جعل الضمير الفاعل عائداً على الذي ، فهو
 كما ذكر من أن الذي بمعنى الذين ، ويكون المعنى وخضتم مشبهين
 الذين خاضوا ، أو خوضاً مثل خوض الذين خاضوا ، فيكون علي
 هذا التقدير مصدراً وعلي التقدير الاول حالاً ، وإن جعلنا الضمير
 العائد على الذي ضمير مفعول محذوف وجب أن يكون الذي علي
 بابه ويكون التقدير وخضتم خوضاً مثل الخوض الذي خاضوه
 فيكون مصدراً لا غير .

(فصل) قوله : ومجال الذي في باب الاخبار أوسع من مجال
 اللام التي بمعناه .

- | | |
|-----|--------------------------------|
| (١) | في و : (معناه) ، وهو تحريف . |
| (٢) | (حرف) : ساقطة من ر . |
| (٣) | سورة التوبة الآية : ٦٩ |

قال الشيخ : فائدة الاخبار في هذا الباب أن تعلم اذا علمت نسبة حكم الى مبهم أو منسوباً نسب اليه حكم مبهم كيف يتخير عنه بالاسم الذي يقصد به تبيين ذلك المبهم ؟ فيجب أن تصدر الجملة بالذي وما شاكلها ، لأنه مبهم عندك لم تعلم غير نسبه أو منسوبة المذكور في الصلة فيصير الجميع مبتدأ ، ويجب أن يكون موضع ذلك الاسم ضمير يرجع الى الذي ، ولا بد منه لأنك في المعنى إنما ذكرت الجملة منسوبة الى مبهم نسب اليه أو نسب هو لتعرفه ، فلو لم تذكره لبقت (١) النسبة الى غير منسوب ، والمنسوب من غير نسبة فيختل المقصود ، ولهذا المعنى احتاج الموصول الى صلة ، لأن وضعه أن يصير الجملة بهذه المثابة المذكورة فاذا عرفت المقصود من وضع الباب في المعنى ، فإنما قالوا : فيه اخبار [٧٥ ظ] عن الاسم الذي تذكره آخراً من جهة أنه أوضح من الاول لما ذكر من إيهام الاول وهو هو في المعنى ، فنسب الخبر الى ما هو الاوضح لما كانا شيئ واحد ، وكان القياس أن يقال كيف يخبر بكذا ؟ وإنما جرى على ما ذكرت لك من أنه يكون أولاً مبهماً وهو في المعنى زيد مثلاً ، فيقال كيف تخبر عن هذا الذي هو زيد ؟ ثم كثر حتى قالوا : كيف تخبر عن زيد ؟ وذكر صاحب الكتاب الطريق في الاخبار متضمناً ذكر الموانع ، فقال : « إن تصدر الجملة بالموصول ، فعلم أن كل موضع لا يصلح (٢) أن (٣) يصدر الموصول (٤) فيه لا يصح الاخبار عنه (٥) » ثم قال : وترحلح الاسم الى عجزها فعلم أن كل

(١) في و : (لبقى) ، وهو خطأ .

(٢) في و : (لا يصلح) ، وما اثبتناه احسن .

(٣) (أن يصدر) : ساقطة من و .

(٤) في س : (الجملة) .

(٥) (عنه) : ساقطة من ر .

ما لا يصح تأخيرهُ لا يصح فيه الاخبارُ ثم قال : واضعاً مكانه ضميراً عائداً الى الموصولِ فعلم أن ما لا يصح إضمارهُ ولا يصح وضع ضميره مكانه لا يصح الاخبارُ عنه ، فامتنع الاخبارُ عن ضمير الشأن لعدم جواز تأخيرهِ ، وامتناع تقديم الذي عليه وامتنع الاخبارُ عن كل ضمير يعود على المبتدأ ، لأنك تؤخرهُ وتجعل مكانه ضميراً عائداً الى الموصول فيبقى المبتدأ بلا عائد فيتعذر تأخيرهُ في المعنى .

وقوله : « لأنها اذا عادت الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد » فيه إيهام أنه لو كان ضميران لصح ، لأن المبتدأ لا يحتاج إلا الى ضمير واحد كقولك : زيد في داره (١) أخوه فالمبتدأ يحتاج الى ضمير منهما ، و (٢) لو أخبرت عن الآخر لم يصح وإنما لم يصح ، لأن الغرض من الاخبار أن يكون (٣) أولاً مبهماً في الجزء المخبر عنه ثم بعد ذلك يُذكر الجزء الآخر ليفيد بالتركيب والنسبة فائدة . وأنت هنا اذا أخبرت لم تخبر إلا بضمير آخر يعود الى زيد ، وزيد مذكور في الجزء الاول فلم تذكر شيئاً فيه فائدة فامتنع لعدم الفائدة المقصودة بالاخبار فهو داخل في القيد الاول وهو قوله : « وترحلق الاسم الى عجزها ، وهذا لا يترحلق » لأنه يكون (٤) خبراً بغير فائدة .

(فصل) قوله : وما اذا كانت اسماً على أربعة أوجه : موصولة كما ذكرنا ووصوفة .

- | | |
|-----|---------------------------------------|
| (١) | في و : (الدارة) وهو تحريف . |
| (٢) | هنا انتهى الخرم : في نسخة ش . |
| (٣) | (من الاخبار أن يكون) : ساقطة من ل . |
| (٤) | في س : (لا يكون) . |

قال الشيخ : وإذا كنت موصولة [لم تكن للصفة وحدها ، بل]^(١) تكون للموصوف والصفة جميعاً بخلاف السذي ، فإن الموصوف مقدر معها ، فذلك تقول : في قولك أعجبنى ما صنعت ، معناه أعجبنى الشيء الذي صنعت ففسرهما بالشيء والذي جميعاً فهذا يدل على أنها للموصوف والصفة جميعاً وموصوفة في قوله^(٢) :

١٦١- رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنْ الْأَ

مْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

فيحكم على كونها نكرة بدخول رب عليها وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رب في أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بد من أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية وقد^(٣) قيل إن ما هيئته هيئات وقورع الجمل بعد رب ، مثلها في قولك : ربما قام^(٤) زيد ، وربما زيد في الدار فلا يكون فيه استدلال ويكون حرفاً ويخرج عن الاستدلال بها تلي ذلك ، وسأتي ذكر ذلك في موضوعة إن شاء الله تعالى ، وكان الأول أولى ، لأن الضمير العائد على الموصوف حذفه سائق « ومن الأمر » يتبين له فإذا جعلت

(١) ما بين القوسين : زيادة عن ب ، ر ، وفي ل : (لم تكن صفة) .

(٢) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠ ، الفرجة : بضم الفاء في الحائط ، وفي فتحها : انفراج الأمر ، والبيت موجود في الكتاب ٢٧٠/١ ، المقتضب ٤٢/١ ، منازل الحروف للرماني ص ٦١ ، شرح الجمل ٣٦٩/٢ ، المغني ٢٩٧/١ ، الأشموني ١٥٤/١ ، الخزائن ٥٤١/٢ ، العيني على الأشموني ١٠٦/٢ .

(٣) (وقد) : ساقطة من ش .

(٤) في ر : (زيد قائم) .

(ما) مهينة كن قوله : « من الأمر » واقعاً موقع المفعول تقديره تكره النفوس شيئاً من الأمر ، وحذف الموصوف وإشياء الصفة جاراً ومجروراً في موضعه قليل ، ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى : { فَنِعْمَ هِيَ } ^(١) ، لأن ما ههنا تمييز للضمير في نعم والضمير بعده هو المخصوص بالمدح ، فوجب أن يكون اسماً مستقلاً ، وكذلك ما في التعجب على مذهب سيويه ، لأنها عنده شيء أحسن زيدا وسيأتي ذكر ذلك في بابها .

وقوله : « ومتضمنة معنى حرف الاستفهام أو الجزاء » . ظاهر وهي في وجوها مبهمة تقع على كل شيء يعني أنها لا تختص بما لا يعقل عند الإبهام فلذلك نقول : « لشبج » ^(٢) كما ذكر ^(٣) . وقد جاء { سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ لَنَا } ^(٤) إلى آخره . . وقد وجه بأمرين : أحدهما صحة إطلاقها على أولى العلم وإن لم يكن بهما ، قال الله تعالى : { إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } ^(٥) ، والثاني أنه لما كان الباري سبحانه لا تدرك حقيقته صح التعبير باللفظ المبهم الحقيقة عنه .

(فصل) قوله : ويصيب ألفها القلب والحذف ، قال قلب فسي الاستفهامية .

-
- (١) سورة البقرة الآية : ٢٧١ .
 (٢) في س ، ت ، ش ، ر : (الشيخ) وهو تصحيف .
 (٣) (كما ذكر) : ساقطة من ش .
 (٤) سورة الزخرف ١٣ والآية في القرآن الكريم « وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا » .
 (٥) سورة النساء الآية : ٢٤ .

قال الشيخ : كما ذكرنا وكذلك في الجزائية على ما ذكرنا .
 واستشهد بقوله تعالى : { مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ } (١) ، على
 مذهب سيويه (٢) ، لأن أصلها عنده ' مَا ' مَا فَعْلَيْتَ الألف الأولى
 هاء كراهة اجتماع المثليين وكانت أولى من الثانية لثلاثتهم أن
 التغيير لوقف أو لتخفيف . والحذف في الاستفهامية على ما ذكرنا
 من الشرط ؛ لأن الجار مع المجرور كالجزء منه ' فَجُعِلَتْ مَا دَعِ
 الجار كالكلمة الواحدة [٧٦ و] وخُفِضَتْ بحذف ألفها فقبل
 ما ذكرنا ، وكيفية الوقف عليها والفرق بين ' لَمْ ' و ' جِيءَ ' (م)
 يأتي في باب الوقف إن شاء الله تعالى . وكذلك نصرة مذهب
 سيويه في مَهْمَا .

(فصل) قوله : وَمَنْ كَمَا (٣) في أوجهها إلا في وقوعها غير
 موصولة ولا موصوفة .

(قال الشيخ : وهو الوجه الذي (٤) يكون فيه بمعنى شيء ،
 وأما بقية الأوجه الأربعة (٥) فجارية فيها . وقوله : « غير موصولة
 ولا موصوفة » (٦) ، هو وجه واحد من وجوه « مَا » وهو قوله :
 فَتَنَعَمَّا هِيَ وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! فَمَا ههنا غير موصولة ولا موصوفة ،
 وهذا الوجه لا يقع في (مَنْ) فبقيت الموصولة والموصوفة والشرطية
 والاستفهامية ، وهي تختص بأولي العلم هذا وضعه ، وتقع على

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | سورة الاعراف الآية : ١٣٢ . |
| (٢) | انظر الكتاب ٤٣٣/١ . |
| (٣) | في ر : (كذلك) ، وما اثبتنا احسن . |
| (٤) | في ل : (التي) ، وهو خطأ . |
| ٢٥٧ | في س : (الأربعة الأوجه) ، وما اثبتناه أفضل . |
| (٦) | ما بين القوسين : ساقط من ش . |

والواحد والأثنين والجمع والمذكر والمؤنث كما ذكر ، إلا أنك إذا حملت على اللفظ جاز أن^(١) تحمل بعد ذلك على المعنى ، وإذا حملت على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ ، وسره هو أن المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي أن ترجع إلى الأضعف .

(فصل) قوله : وإذا استفهم بها الواقف عن نكرة إلى آخره .

قال الشيخ : شرطه أن يكون واقفاً وأن يكون المستفهم عنه نكرة ، أمّا الوقف فلأنها زيادة على خلاف الأصل فشرط له الوقف ؛ لأن الوقف ممل يقبل التغير ، وشرط أن يكون المستفهم عنه نكرة ؛ لأنه الذي يحتاج إلى تمييزه بالاستفهام^(٢) في الغالب ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني رجل وضربت رجلاً ومررت برجل ، كان اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً فدل ذلك على أن النكرات يحتاج إلى تمييزها في الاستفهام عنها أكثر من احتياج غيرها فكانت بهذا أليق فزادوا حروف الدين ليدلوا على المستفهم عنه بما يجانس أعرابه ، ثم لما كانت النكرة قد تكون مؤنثة ومذكورة ومثناة ومجموعة اختلف أصحاب هذه اللغة ، فمنهم ، وهم الأكثرون ، من يرى الدلالة على ذلك بأن يزيد في اثنين والجمع نفس ما يكون آخر الثني والمجموع على حسب أحواله من رفع ونصب وخفض فيفهم منه الأعراب والحوال جميعاً فإذا قال متان علم أنه مستفهم عن مرفوع ثني وكذلك جميع الأمثلة ، فإن اتفق أن لا يمكن اجتماع الداليتين رجح الدلالة

(١) في ش : (أن تحمل) تأتي بعد (ذلك) ، وهو وهم .

(٢) في ش : (هو نكرة) .

على حال الذات نفسها على الدلالة على الاعراب كما اذا قال :
ضربت امرأة فتقول : في هذه منه وليس فيه إلا ما يدل على
التأنيث كانه جعل معرفة (١) الذات أولى من معرفة الاعراب ،
واللغة الأخرى أن لا يمتد إلا بما يدل على الاعراب فهؤلاء استغنوا
بالأحرف الثلاثة عن غيرها ، لأن المعنى الذي قصدوه يحصل بها
فيقولون : مَنُو وَمَنَا وَمَنِي في كل منكر مستفهم عنه مذكر أو
مؤنث أو مثنى أو مجموع ، فالواو للمرفوع والالف للمنصوب
والياء للمخفوض (٢) ، كما يقولونه جميعاً في الواحد ، وأمّا المعرفة
فقياسه أنه غير محتاج احتياج النكرة على ما تقدم ؛ لأنه في
الغالب غير محتاج الى الاستفهام عنه ، وإنما جرى في العلم الحكاية
عند (٣) أهل الحجاز لما طرق اليها من الاجمال لكثرة المسميات
بالعلم الواحد فجري فيها من الالبس المقدّر مثل ما جرى في النكرة
فقصّدوا حكايتها ليعرف منها ما قصّد بالاستفهام عنه ولم يجعل
العمل فيها كالعمل في النكرة فرقاً بين المعرفة والنكرة ، ولم يعكسوا
لما ذكرناه من أن الأكثر في الاستفهام عن النكرة فلو عكس لكثرت
اللفظ وقل الاختصار ، لأن قولك : مَنُو أخضر من قولك : مَن
زيد ؟ ولأنه لا يمكن حكاية النكرة ، لأنك إن حكيتها وهي على
لفظها استعملت اسم الجنس بعد تقدم ذكره غير معرف بالاسم
وليس بجيد ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني رجل ، ثم قلت بعد
ذلك : ضربت رجلاً ، وأنت تعني الدلالة عليه لم يكن مستقيماً ،
ولو حكيت بالالف واللام لكنت حاكياً لفظاً غير اللفظ الواقع فلي
كلام من تحكيه بخلاف العلم فإن ذلك غير جائز فيه .

(١) معرفة : ساقطة من ش .

(٢) في ش : (للمجرور) .

(٣) في ر : (على) ، وهو خطأ .

قوله : واذا استفهم عن صفة العلم الى آخره .

قال الشيخ : وإنما فعل أصحاب هذه اللغة ذلك ، لأنهم رأوا أن الصفة أولى بالاستفهام ، لأن المبتس في العلم إنما جاء من أجلها ، ألا ترى أنك لو قدرت مسميات باسم علم فكأن تميزها يكون أحدها قرشياً والآخر تيمياً والآخر هذلياً ، لكان المبتس إنما جاءك ^(١) باعتبار الصفة ^(٢) فلا استفهام عنها أولى فلما قصدوا الى الاستفهام عن [٧٦ ظ] هذا المبتس على السامع أتوا في من باللفظ العام الذي يخص الصفة من أولها الى آخرها وهو الالف واللام وياء النسب ووسطوا من بينهما فقالوا : المبني ، وإنما خصموا الصفات المنسوبة ، لأنها هي التي كان التمييز عندهم في الغالب بها فخصوها لذلك وإلا فقد تكون الصفة بغير النسب ، وأيضاً فإنهم لو استفهموا بالالف واللام وحدها لم يعرف أنه صفة إذ لا تخص بالالف واللام بالصفة بخلاف الياء معها فإنها مختصة بالصفة فيعلم أن الاستفهام عن الصفة ، وزادوا همزة الاستفهام لئلا وسطوا من وأدخلوا عليها الالف واللام فكأنهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذي لا يكون معها في الاستفهام فأدخلوا همزة في أوله لقوة أمر الاستفهام .

(فصل) قوله : وأي كمن في وهوها ، تقول : مستفهماً الى

آخره .

(١) في ل : (كان) .

(٢) في ل : (العامة) ، وهو خطأ .

قال الشيخ : أي (١) معرفة في الاستفهام (والجزاء ومبينة في
الصفة ، منقسمة في الصلة الى معرب ومبني ، فأما اعرابها في
الاستفهام (٢) والجزاء دون بقية أسماء الاستفهام ، فلأنهم لما لم
يستعملوها إلا مضافة ، والاضافة (٣) (٤) من خواص الاسماء فقوى
أمر الاسمية فيها فرُدت الى أصلها في الاعراب . وأما بناؤهم
لها اذا كانت موصوفة ، فلأنها غير مضافة أو لتأكيد الأمر المقتضي
للبناء بدخول حرف النداء عليها . وأما الموصولة فأنها (٥) إن كانت
صلتها تامة فالاعراب وعلته كعلة الجزائية والاستفهامية ، وإن كانت
صلتها محذوفة الصدر فالبناء أفصح ، كأنها لما تضمنت معنى
الجزاء صارت محتاجة الى أمر آخر من وجه (٦) آخر فقوى شبه
الحرفية فيها فبنيت ، والوجه الآخر أنها (٧) أعربت لأجل
الاضافة على ما تقرر (٨) في الاستفهامية ، ولم يعتد بهذا التضمن
كأنه جمل حذفها من غير تضمن كقوله تعالى : { مِنْ قَبْلُ وَمِنْ
بَعْدُ } (٩) في الوجهين جميعاً فأنها اذا ضُمَّت المحذوف بُنيت ،
وإن لم تضمَّ أعربت ، وبناؤها هو الأفصح ، فكذاك هنا .

(١) رأى البصريين مبنية لوقوعها موقع حرف الاستفهام والشرط،
والموصول كما بنيت (ما ، من) ، واعربوها حملا على مثيلتها
(بعض) ونقيصتها (كل) الانصاف ٧١٢/٢ ، ٧١٣ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٣) في و : (والمضافة) وهو تحريف .

(٤) في ل : (خاصة) .

(٥) فأنها : ساقطة من ل .

(٦) (من وجه آخر) : ساقطة من ر .

(٧) (أنها) : ساقطة من ر .

(٨) في ل : (تقدم) .

(٩) سورة الروم الآية : ٤ .

(فصل) قوله : واذا استفهم بها عن نكرة في وصل الى

آخره .

قال الشيخ : أمّا النكرة فلما تقدّم من أن النكرة هي التي يحتاج فيها الى الاستفهام غالباً وإنّما لم يشترط فيها أمر الوقف كما اشترط في (مَنْ) في الزيادات ، لأنّها معربة في أصلها تقبل الحركات بخلاف (مَنْ) فإنّه لا قبول لها للحركات فلذلك جعل عوض الحركات حروف المدّ واللين ، وقد تقدّم اختصاصها بالوقف ، ولمّا صحّ دخول الحركات عليها جرى أمرها في الوصل ؛ لأنّ الحركات لا تكون إلاّ في الوصل (١) ، ولمّا جرت الحركات فيها في الوصل جرت أيضاً في علامة التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في الوصل ، لأنّه باب واحد فجرى على قياس واحد ، فاذا وقف عليها جرت في الوقف كالأسماء المعربة بمثل ما فيها (٢) ، فإن وقعت على المرفوع والمجرور سكّنت أي (٣) ، وعلى المنصوب أبدلت من التثنية ألفاً ، وعلى المثني والمجموع باسكان النون وعلى المؤنث تقلّب التاء هاء ، وعلى المجموع باللف والياء ساكنة ؛ لأنّ هذه الأحكام ما شبهت به ، وهذا كله (٤) على لغة من يقصد التفرقة في الاعراب وأحوال الذات باعتبار المثني والمجموع والتذكير والتأنيث كلغة من يقول : مَنْو وَمَنَا وَمَنَّهُ وَمَنَات ، وأمّا من لغته التفرقة في الاعراب خاصة دون الأحوال

(١) في و : (الاصل) وهو تحريف .

(٢) في و : (ما قبلها) وهو تحريف .

(٣) (أي) : ساقطة من ل ، ت .

(٤) (هذا كله) : ساقطة من ش .

المذكورة فإنه يقول : أي وأي وأياً في الاحوال كلها كلفة من
يقول : مَنْ وَمَنْ وَمَنْ في الاحوال كلها لأن الحركة ههنا بمثابة
الحرف . ثم قال : « ومجمله الرفع على الابتداء » . وهذا ظاهر
لأنه اسم جرّد عن العامل (١) اللفظي ليخبر عنه ، لأن التقدير
أي هو فوجب أن يكون مبتدأ فلا يستقيم أن يقال إنه معرب
لفساد اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلأنه يؤدي الى أن يكون العامل
في كلام المتكلم في كلام غيره ، وأمّا المعنى فلأنه يصير تقديره
ضربت أيّاً وليس المعنى كذلك ولو قيل (٢) في الافراد في قولك :
أي وأياً أنه معرب لكان مستقيماً ، ويكون التقدير اذا قال :
ضربت رجلاً فقل (٣) : أيّاً ضربت فلو قاله كذلك لكان معرباً
باتفاق فكذلك اذا صحّ التقدير (٤) ، وأمّا في الرفع فواضح وإنما
أختير غيره لوجهين : أحدهما أن من جملته المجرور فيؤدي الى
إضمار الجار ، والآخر أن من جملته المسائل ، مسائل التنبيه
والجمع ، والجميع (٥) في المعنى وجه واحد ، ولا يمكن أن يكون في
أيّان وأيّن معرباً إذ لا يقال : أيّين ضربت فلمم أنه حكاية ،
وأمّا مَنْ زيد وأخواته [٧٧ و] فواضح في أنه حكاية والكلام
في مَنْ (٦) زيد بالرفع واحتماله للاعراب (٧) كالسلام في أي في
النصب واحتماله للاعراب (٨) . فإن قيل فاذا جعلتموه حكاية ،

- (١) في ل ، س : (العوامل اللفظية) ، وما اثبتناه احسن .
(٢) في و : (الاعراب) ولا يستقيم معه الكلام .
(٣) في و ، ر ، س : (أيّاً) ولا يستقيم الكلام معه .
(٤) في ش ، ب ، ت ، س : (تقديره) .
(٥) في ل : (الكل) .
(٦) (مَنْ) : ساقطة من ر .
(٧) في ش : (للنصب) .
(٨) في ش : (للنصب) .

وهو في موضعه ، فهل هو في معرب أو مني ؟ قلنا : هو معرب
تقديرًا لعذر الأعراب اللفظي ، والأعراب التقديري يكون للعذر
تارة وللاستعمال أخرى ، وإذا تعدد إعراب قاض لاستعمال
الضمة عليه فتعد (١) إعراب من (٢) زيدا بالضم على حرف قد
وجب له افتح لمعنى أولى بالتعدد لاستحالة اللفظ بحركتين
على حرف واحد وهذا واضح . وأما المعرفة فغير العلم لا إشكال
فيه على ما مر في (من) . وأما العلم فإنه أيضا لا يحكى بخلاف
(من) وسرّه هو أنك مستغن عن حكايته بما يظهر في أي من
الحركات فلا حاجة إلى الحكاية التي هي على خلاف الأصل مع
المنفي عنها ، وأيضا فإنك لو حكيت ، فأما أن تحكي في الاثنين
أو في أحدهما ، فإن حكيت في الاثنين فليس بجيد لكثرة مخالفة
الأصل مع الاستغناء بالاول ، وإن حكيت الاول كان فيه مخالفة
للمعنى إذا حكيت غير المحكي وتركت المحكي ، وإن حكيت
الثاني دون الاول غيرت ما لم يثبت فيه تغير وتركت القابل
للتغير فتعد تغيرهما أو تغير أحدهما .

(فصل) قوله : ولم يثبت سيويه « ذا » بمعنى « الذي » إلا في
قوله : « ماذا » (٣) إلى آخره .

قال الشيخ : ما ذكره الكوفيون (٤) ليس يثبت لخروجه عن
القياس ونقلته ، وذكر في « ماذا صنعت » ؟ وجهين ، وقال : في
أحدهما بالرفع والآخر على ما ذكر ، وهذا على سبيل الاختيار
والأفوجهان جائزان في الوجهين ، والذي يدل عليه أنه لو

(١) فتعد : ماقطة من و ، س ، ش ، ر .

(٢) (من) : ساقطة من ر .

(٣) الكتاب ٤٠٥/١ .

(٤) قال الكوفيون : (ذا بمعنى الذي) الانصاف ٧١٧/٢ .

صرّحَ بما يُفسَّرُ به كلُّ واحدٍ منهما ليجازَ الوجهانِ ، وإذا جازَ
معَ انتمصيحِ الوجهانِ فهما معَ المحتملِ أقربُ ، ووجههُ في النصبِ
أنَّ يُقدَّرَ الفعلُ المذكورُ فيُنصبَ به في الرفعِ أنْ يُقدَّرَ الفعلُ
المذكورُ فيُنصبَ به وفي الرفعِ أنْ يُقدَّرَ مبتدأً على حسبِ
المعنى ، وإنَّما حسنَ النصبُ في أحدِ الوجهين ، لأنَّ في كلامِ
السائلِ جملةً فعليةً فكانَ في تقديرِ المجيبِ كذلكَ أولىً بالمناسبةِ ،
وفي الرفعِ الجملةُ مقدرةٌ في كلامِ السائلِ بالاسميةِ ، وكانَ الرفعُ
لتكونَ اسميةً أولىً للمناسبةِ المذكورةِ ، وجازَ غيرهما لصحةِ تقديرِ
لفعلٍ في الاسميةِ ، والاسمِ في الفعليةِ ، وهذا كلهُ إنَّما يكونُ إذا
كانَ المجيبُ موافقاً للسائلِ في أحدِ جزئيه فيحذفه^(١) ويستغني
بدلالةِ كلامِ السائلِ عليه مثلُ قوله : ما كتبتُ وهو قد كتبَ ،
فيقولُ : له مصحفاً أو شبهه فأمّا إذا لم يكنْ موافقاً له في الفعلِ
تعدّرُ تقديره لاختلاله بالمعنى إذْ نفهمُ منه الإثباتَ وهو غيرُ مريدٍ
له ، كما إذا قالَ : له وقد سمعَ صوتاً ظنَّه ضرباً منه من ضربتُ ؟
فيقولُ له القائلُ هو صوتُ منادٍ ، فالنصبُ ههنا لا يستقيمُ ، لأنَّه
قاصدٌ نفيه في المعنى مثبتٌ لغيره فهو يفسدُ المعنى ، ومنه قوله
تعالى : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ
الْأَوَّلِينَ }^(٢) ، فلو نصبَ ههنا لم يستقيمْ لأنَّهم ليسوا مقرّين بأنزالِ من
اللهِ متعلّقِ بأساطيرِ الأولينِ بلْ منكرينِ الانزالَ من الله تعالى مطلقاً ،
وقولهم أساطيرُ الأولينِ هو في المعنى نفيٌّ للانزالِ أي هذا الذي^(٣)
يقولُ : إنَّه إنزالٌ هو أساطيرُ الأولينِ فيفسدُ تقديرُ الفعلِ على
هذا والله أعلمُ بالصواب^(٤) .

(١) في ت : (محذوفة) ، وهو خطأ .

(٢) سورة النحل الآية : ٢٤ .

(٣) في ش : (هذا القول) ، وما اثبتناه أحسن .

(٤) (بالصواب) : ساقطة من جميع النسخ .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

قال الشيخ: أمّا أسماءُ الأفعالِ فإنّها بُنيتْ لوقوعها موقعَ ما لا أصلَ له في الأعرابِ وهو الأمرُ والماضي ، وقولُ بعضِ النحويين: إنّها تكونُ للأمرِ والنهي راجعٌ إلى الأمرِ ، لأنّ الذي يقولُ هذا القولَ النهيَ عن الشيءِ يندُه أمرٌ بصدده ، وإلا فلا يليقُ به أنْ يقولَ: لا تتعدّرْ عليه علةُ البناءِ ، ولما نَقَطَ صاحبُ الكتابِ لذلك لم يتعرضْ لذكرِ النهيِ بل قال ضربُ التسميةِ الأوامرِ ، وضربُ التسميةِ الأخبارِ . ثمّ ذكرَ ما ذكره عنها (١) جملةً ثمّ ذكرَ لكلِّ فصلاً فصلاً (٢) . واعلم أنّ هذه الأسماءُ معنَى المصادرِ المأمُورِ بها في الأمرِ ، والمخبرِ بها في الخبرِ سقياً إلا أنّنا فهمنا منه إعرابَ سقياً وبناءَ رويدَ وشبهه وأمكننا أنْ نحملَ كلَّ واحدٍ من البابينِ على قياسِ لغتهم ، فحكمنا بأنّ سقياً مصدرٌ لسقيٍ مقدراً غيرَ واقعٍ بدّيّاً موقعه وإنّما حذفَ سقي معه لكثرةِ الاستعمالِ حتّى صارَ كأنّه عوضٌ عنه . وقولُ سيويهِ (٣) وغيره من النحويين إنّ سقياً عوضٌ ، جعلوا سقياً عوضاً من اللفظِ بالفعل ، يعني أنّه لازمٌ حذفَ فعله لكثرةِ استعماله لا أنّ سقياً [٧٧ ظ] واقعٌ بدّيّاً موقعَ سقي أو اسقى وحكمنا بأنّ رويدَ وشبهته (٤) واقعٌ موقعَ فعلِ الأمرِ (٥) فتضح علةُ البناءِ ، ولولا بناؤهم لأحدِ القسمينِ وإعرابهم للآخر لم يكن للفصلِ بينهما معنى والذي يدلك على ذلك أنّه قد جاء بعضُ هذه الأسماءِ معرباً وميناً

(١) في ش ، ر : (مبهماً) ، وهو تصحيف .

(٢) (منصلاً) : ساقطة من ل .

(٣) الكتاب ١/ ١٢٥ .

(٤) سقطة بمقدار ورقة : من ت .

(٥) انظر الكتاب ١/ ١٢٤ .

كرويد ، وحكمنا في حال اعرابه كحكمنا على (سقياً) ، وحكمنا في حال بنائه كحكمنا على (مأ) وشبهه (١) وكذلك به ، وفداء وأفة ونظائرهما ، فقد اتضح لك أن التقدير مختلف والمعنيان متقاربان .

ثم قال : هذم وذكر الخلاف في تركيبها ، والذي حمل النحويين على الحكم بالتركيب في مثل هذه المواضع ، وإن كان الظاهر إنها كلمة برأسها أنهم رأوا العرب حكمت بالتركيب في مثله في أمّا إن في قولهم (٢) :

وَأَنَّ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْصِمَا ١٦٢

قال سيويه : هي وإمّا العاطفة فحذفت ما (٣) وبقيت إن (٤) ، وإذا ثبت أن « إمّا » مركبة مع بُعد التركيب عنها صور فلا بعد أن يكون في هلم مركباً ويقويه ههنا لغة بني تميم في قولهم : هلمّا ، وهدموا (٥) ، لأنهم لما (٦) صرفوه تصرف الفعل ، دل على أنه فعل ، ولا يكون فعلاً إلا بالتركيب ، على أن مذهب أهل الحجاز (٧) يضعف التركيب (٨) ، لأنه لو كان مركباً لوجب اللغة

- (١) في ر : (بمعنى واحد) .
(٢) البيت من قصيدة للنمر بن تولب في ديوانه ص ١٠٤ وصف بها وعلاً في مكان مخصب لا يوصل إليه والامطار ملازمة له .
وتماهه : (سقته الرواعد من صيف) . الكتاب ١ / ١٣٥ ، ٤٧١ ، مجاز القرآن ٢ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، المغني ١ / ٥٩ ، الخزانة ٤ / ٤٣٤ .
(٣) (ما) : ساقطة من و .
(٤) الكتاب ١ / ١٣٥ .
(٥) انظر الكتاب ٢ / ١٥٨ ، المقتضب ٣ / ٢٠٣ ، ٢٥ .
(٦) (إمّا) ساقطة من و ، ب ، س ، ش ، ل .
(٧) انظر الكتاب ٢ / ١٥٨ ، المقتضب ٣ / ٢٠٢ .
(٨) (التركيب) : ساقطة من ر .

التميمية ولم يكن لكونه اسم فعل إذ كيف يكون اسم فعل وهو فعل ؟ ومذهب بني تميم يقوي التركيب ولكنه يضعف كونه اسم فعل للمنافاة (١) الحاصلة بين الفعل واسم الفعل ، وإذا حكمنا بأنه فعل "تعدّر أن" نحكم بأنه اسم فلا يعد أن يكون على مذهب أهل الحجاز اسم فعل غير مركب وعلى مذهب بني تميم فعلا لا اسم فعل ، ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ويصير له بالتركيب معنى آخر وحكم ، فلا يعد أن يكون هلم في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جمعا جميعا اسم فعل فحصل له أحكام أسماء الأفعال لذلك ، وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على أصله ، ومذهب البصريين (٢) أقرب لبعده معنى حرف الاستنهام من معناه "وحيث" على ما ذكر ، ثم استدل بقوله بجحلا على أنه يكون (٣) مفتوحا متونا ، وإن كان المراد هنا اللفظ ، لأن حرف الجر لا يدخل عليه معناه كعلا لا يدخل على الفعل الذي بمعناه "تعدّر" معناه فيه إلا أنه استقام الاستدلال ؛ لأن الحكاية فيه معاودة إذ لو لم يقصد لها لأقرب (٤) ، وإذا كان (محكيًا عليمًا أنها لغة في المحكي وإذا لم يعرب وجب أن يكون حكاية) (٥) . وأما قوله (٦) :

- (١) في و : (للمنافاة) ، وهو خطأ .
 (٢) مذهب البصريين : مركبة من هاء التنبيه (ولم) التي هي فعل أمر من قولهم : لَمْ اللهُ شِعْثَهُ ، أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك . جاشية الصبيان على الاشموني ٢٠٦/٣ .
 (٣) انظر الكتاب ٥٢/٢ .
 (٤) في و : (لأن اعرب) ، وهو تحريف .
 (٥) في ل : ما بين القوسين ورد كما يلي : (وإذا لم يعرب فوجب أن يكون حكاية ، وإذا كان محكيًا عليمًا أنه لغة في المحكي) ، وما اثبتناه افضل .
 (٦) البيت لم يعرف قائله وصدره : (وهَيَّجَ الحَيَّ مِنْ =

فلا معنى لإنشاده ههنا ، لأنه لا يستقل^(١) دليلاً على لغة من لغات
بذاته ولا على التعدّي بحرف جرٍّ إذ كل ذلك لا يجوز تقديره ،
أمّا لغاته فلأنّه لما قصّد اللفظ ولم يحكه أعربه فبقى إحتمال
لغات البناء على السواء ، والذي يدلّك على إعرابه رفعه إذ ليس
من لغاته ضمّ ، وأمّا تعدّيه بنفسه أو بحرف جرٍّ فذلك إمّا
يكون عند استعماله بمعنى أو حكايته ، وقد تبين أنّه لم يستعمله
بمعناه بل قصّد اللفظ ولذلك أضافه ولم يحكه لأنّه أعربه
فصار تقدير التعدّي على اختلافه على حدّ سواء .

(فعل) قوله : فعّال على أربعة أضرب .

قال الشيخ : أمّا القسم الأول فعلة بنائه علة بناء
الأفعال ، وأمّا الثلاثة الباقية فملئها مختلف فيها . فمنهم من
ينذهب إلى أنّ علة بنائها قوة شبيهها بما وقع موقع المبني فشبّه
يسار وحمار بنزال من وجهين : أحدهما أنّه معدول في
يسار عن الميسرة ، وحمار عن المحمّدة ، كما أنّ نزال معدول
عن أنزل^(٢) . والثاني أنّ لفظه في حركته وسكناته لفظ نزال ،
وهو مذهب صاحب الكتاب ، والمذهب الثاني أنّها كلها بُنيت لتضمينها
معنى تاء التانيث فزعم أنّ يسار متضمنة لتاء التانيث التي في
الميسرة ، لأنّه بعناه فكأنّه تضمّن معنى تاء التانيث ، وإذا أورد

= دار فضّل لهم ، وصف الشاعر جيشاً تفرّق الحي
حينما سمع به ، الكتاب ٥٢/٢ ، المقتضب ٢٠٦/٣ ، المفصل
ص ٧٣ ، ابن يعيش ٤٧/٤ ، الخزائن ٤٢/٣ ، ما ينصرف
وما لا ينصرف للزجاج ص ١٠٧ .

(١) في ل : (لم يستقل) .

(٢) انظر الكتاب ٤٠/٢ .

عليه هند وعين وقدر^(١) وشبهه مما هو مؤنث في كلامهم وليس فيه ثمة التثنية ، أجاب بأن ههنا ثمة التثنية مرادة محذوفة وفي مثل يسار تضمنها الاسم فصار دالا عليها ، وزعم أن ذلك معلوم من أحكامهم لبنائهم أحد القدمين واعرابهم الآخر ، فإذا قدر هذا التقدير جرى على قياس لغتهم ، والاول أولى لما في هذا من التصنّف ، وتقدير أسماء مؤنثة لم ينطق بها .

(فصل) قوله : والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز ، وينسب تسميتهم يربونها وينسونها الصرف^(٢) .

[٧٨ و] قال الشيخ : ووجهه أنه معدول علم فوجب أن يتبع من الصرف كسائر الأسماء المنتمة من الصرف ، وهذا وإن كان جيدا في معناه لو طردوه لكنهم خالفوه فيما آخروه رأء فبنوا ، فلولا أنهم فهموا علته توجب البناء فيما آخروه رأء لما بنوا ، فإذا وجب بناء ما آخره رأء وجب بناء الباب كله ، إذ ليس لكونه رأء أثر في البناء ، ويمكن أن يقال عنهم التقديران مستقيمان لكن قد يرجح أحد التقديرين لغرض ، والغرض ههنا قصد الامالة ، وذلك لا يحصل إلا بتقدير علته البناء ، لأنه إذا أعرب لم يكسر وإذا بُني كُسِر ، فلا مالة في مثله لا تكون إلا بالكسرة ، فلما كانت الامالة مقصودة في لغتنا ولا تحصل إلا بالكسرة ، والكسرة لا تحصل إلا بتقدير علته البناء كن تقديرها أولى من تقدير علته منع الصرف ، وإن كانك أيضا مستقيمة لكن ترجح

(١) وقدر : ساقطة من و .

(٢) انظر الكتاب ٤٠/٢ .

عليها علّة البناء لما ذكرناه • وأمّا القليل من بني تميم فقد جروا على
قياس منع الصرف في الجميع دون البناء ، ولم يحتاجوا الى تصنف
في الفرق •

(فصل) ثم قال : في هيئات ، وقالوا : إنّ المفتوحة مفردة
الى آخره •

قال الشيخ : لم يردّ نسبته اليه فقال : وقالوا لما فيه من
تصنيف ، والحق أنّه لغات فيها إلاّ أنّهم لما رأوها مفتوحة تارة
ومكسورة أخرى ، وتقلب تأوها وتثبت أخرى شبهوها في الموضعين
بما يماثلها فقالوا : ما قالوه من أنّ المفتوحة أصلها هيئة كزلزلة
فقلبت الياء ألفاً وبقيت تأوها تاء التانيث في مفرد فحكّمها أنّ
تقلب آه في الوقف مثلاً في زلزلة ، وأنّ المكسورة أصلها
هيئات ، وهو جمع المفتوحة فحذفت الياء التي هي لام على
غير قياس إذ قياسها أنّ لا تحذف كما تحذف (١) في جمع
مصطفاة ومعلّاة اذا قلت : مصطفيات ومعلّيات ؛ لأنّ الياء تصحّ اذا
كان بعدها ألف إمّا كراهة اجتماع الألفين (٢) ، وإمّا خيفة اللبس
كما في سرّاً وسراً لأنك لو بقيت ألفاً لحذفت أحدهما للساكنين
فيبقى مصطفاة فيلبس بالمفرد لأنّ لفظه كلفظه فتأوها اذن تاء جمع
كأه مسلمات فوقف عليها بالتاء هذا كله تصنف لا حاجة اليه •
وقوله في فصل شتّان (٣) :

(١) (كما لا تحذف) : ساقطة من و ، ل ، ر ، ب ، س •

(٢) هنا انتهت السقطة في : ت •

(٣) البيت نسبي في اللسان لربيعة الرقي وتماه :
(في النّدي يزيد سليم ولا غرّ ابن حاتم) ،
إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٨ ، إصلاح المنطق ص ٢٨١ ، الفصل
ص ٧٦ ، اللسان مادة (شتت) •

١٦٤- لَشْتَانِ مَا بَيْنَ الزَيْدَيْنِ

إلى آخره ، فقد أباه الأصمعي (١) لما يازم من جعل فاعله المقصود به التفرقة بينهما في المعنى لفظاً واحداً لا افتراق فيه في اللفظ كأنه فهم ، منهم أنهم قصدوا التفرقة في المعنى ، قصدوا إلى أن يكون اللفظ أيضاً مفترقاً ليتناسب اللفظ والمعنى ، وكان المجزئ لما فهم أن (٢) معنى قولك : شَتَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو شَتَانِ جالاً زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فكأنهم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه ، رأى أن اظهاره غير بعيد فجوزوه ، وإن كان لفظه مفرداً ، لأن التقدير كذلك ، وأيضاً كان الفاعل لا يعقل إلا متعدداً في المعنى جاز أن يأتي اللفظ متعدداً لفظاً ومتعدد المعنى كقولك : كِلَا الزَيْدَيْنِ وَكِلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو . والجواب أن ذلك لا يازم ، أمّا تقدير جالاً زَيْدٌ وَعَمْرُو فمن وجهين : أحدهما أن التقدير حال زَيْدٌ وحال عَمْرُو ، فالتقدير أيضاً متعدداً . والثاني سلمنا أن التقدير غير متعدداً ولكنه عند ذلك ملتزم الحذف حتى يحصل التعدد وعند الاظهار لا يبقى تعدد . وأمّا الجواب عن الثاني فهو إن المعنى إذا لم يحصل إلا بالتعدد نظراً فإن كان المعنى يقتضي اجتماع المتعددات فكان اللفظ الواحد هو الوجه ليحصل الغرضان ، وإن كان المعنى يقتضي افتراق المتعددات فالوجه الاثنان بها في اللفظ متفرقة وما ذكرتموه حجة عليكم ، فإن كِلَا الزَيْدَيْنِ هو الوجه ، وكِلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو ضعيف . ولا خلاف أن شَتَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو قوي ، فلا بد من الفرق ولا يوجد فرق مناسب سوى ما ذكرناه ، فكان ما ذكرناه أولى .

(١) قال ابن خالويه : والأصمعي كان لا يحتج بهذا . إعراب

ثلاثين سورة ص ١٠٨ .

(٢) في و : (من أنهم) ولا يستقيم الكلام معها .

(فصل) ثم قال: أ ف يفتح ويضم ويكسر وينون في أحواله وتلحق به التاء منوناً .

قال الشيخ: أ ف إذا نون وفتح سواء لحقه تاء التانيث أو لا فالظاهر أنه مصدر ولا حاجة إلى تقديره اسم فعل؛ لأنه قد تقدم أن أسماء الأفعال إنما قدرت هذا التقدير لظاهر علمه البناء، فأما إذا كن ظاهره الأعراب فحمله^(١) على المصدر أولى وذلك ذكر [٧٨ ظ] أفقة في المصادر المنبوبة بأفعال مضمرة، ويجوز أن قدرت اسم فعل لما فهم أن معناه في حال فتحه كمعناه في بقية أحواله، وقد ثبت أنه في بقية أحواله اسم فعل فليكن هنا كذلك .

(فصل) ثم قال: وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب ما يستعمل منوناً وما يستعمل غير منون .

قال الشيخ: فقل فيما استعمل منوناً أن التثوين للتكثير، وأنتك إذا قلت: حمة فمعناه الأمر بسكوت^(٢)، وإذا قلت: صه فمعناه الأمر بسكوت ما كأنهم قد مدوا إلى أن يجعلوا التثوين في (صه) ^(٣) جي به^(٤)، بمعنى وحكموا على المنون بأنه نكرة وعلى غير المنون بأنه معرفة لما ذكرناه، وينبغي إذا حكم بالتعريف أن يكون علماً موضوعاً اسماً للفعل الذي بمعناه . فإن قيل هو اسم للفعل على كل تقدير فكيف يكون معرفة تارة

-
- (١) في ت: (حكمه) وهو تحريف .
 (٢) في ت: (بسكون) وهو تصحيف .
 (٣) (صه) : ساقطة من ل .
 (٤) (جي به) : ساقطة من ش ، ر .

ونكرة أخرى ؟ قلت : إذا قُدِّرَ معرفة جعل علماً لمقولة الفعل الواحد من أحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فصار أمره بهذا الذي بمعنى كما تقوله في أسامة وغدوة ، وإذا قُدِّرَ نكرة كان الواحد من أحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فصار أمره بهذا التقدير مختلفاً فصح أن يُقَدَّرَ معرفة وأن يُقَدَّرَ نكرة ، ومجيئه معرفة لا غير في بعض مواضعه ، كمجيئه قولهم : أبـو براقش ومجيئه معرفة ونكرة (١) بالتأويلين المذكورين كما لو تكررت أسامة ، ومجيئه نكرة لا غير ، كنولك : أسد وشبهه ، وقولهم : فداء لك لا بد من تقديره اسم فعلي وإلا وجب نصبه ، وإذا جاء منصوباً كن ممدراً .

وهذه الاسماء كلها - أعني أسماء الأفعال - اختلفت فيها ، هل لها موضع من الأعراب أو لا ؟ فقل قوم : لا موضع لها من الأعراب ؛ لأن معناها معنى ما لا موضع له من الأعراب ، ولذلك بُنيت فوجب أن لا يكون لها موضع من الأعراب . وقال غيرهم (٢) بل لها موضع من الأعراب لأنها أسماء وقعت مركبة ، وكل اسم وقع مركباً فلا بد من إعرابه إذ علمت الأعراب التركيب وقد وجد ، وما ذكرتهوه من علم البناء لا يوجب أن يكون له موضع من الأعراب ، وإن كانت مبنية على اختلاف وجوه البناء ، وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء ، لأنه وما بعده اسمان جرّداً عن العوامل اللفظية ليسند أحدهما إلى الآخر كقولك : أقائم الزيدان ؟ وكونه واقعاً موقع الفعل لا يمنع الأعراب ، ألا ترى

(١) (نكرة) : ساقطة من ر .

(٢) في ل : (قوم) .

على (أقائم) (١) وإن كان واقعاً وقع الفعل كيف حكم برفعه على
الابتداء ؟ ، نعم بني لوقوعه موقع المبني هذا هو الوجه (٢) .

أسماء الاصوات

قال الشيخ : وأما أسماء الاصوات فعلة بنائها أنه لم توجد
فيها العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب ، ولأنها وضعت
مفردة صوتاً إما لحكاية وإما لغيرها على ما ذكرت معناها ، ولذلك
قال في المبتدأ والخبر ، لأنها لو جردا (٣) لا للاستناد لكنا في حكم
الاصوات التي حقها أن يُنعت بها غير معربة ، لأن الاعراب
لا يستحق إلا بعد العقد (٤) ، وتركيب ، فهذا تصريح بأنها مبنية
للدل مقتضى الاعراب وهو التركيب . نعم إذا وقعت هذه الاسماء
في التركيب حكيت على ما كانت عليه ويكون لها حيث وضع
من الاعراب ، كقولك : غاق حكاية صوت الغراب ، وكذلك
ما أشبهه ، وفي هذه أسماء لم يختلف في أنها أصوات ، وأسماء
يمكن أن تُقدّر أصواتاً ويمكن أن تُقدّر أسماء أفعال كالالفاظ
التي تُقال للبهائم زجراً ودعاءً أو غيرهما كقولك : نبح للبعير فإن
القائل أن يقول إنه اسم فعل ، لأنه بمعنى أنبح وهو أمر
بالانابة ، كما أن صه أمر بالسكوت فيكون [اسم فعل ، ويمكن
أن يُقال إن البهائم لم يقصد العقلاء مخاطبتها وإرادة (٥) معان
في النفس بالخطاب تفهها البهائم ، ن البهائم لا تفهم (٦) المركبات ،

- (١) في ر : (الزيدان) .
(٢) في ل : زيادة بمقدار ثلاثة أسطر ، وهي من الأمالي .
(٣) (لا) : ساقطة من ت .
(٤) (العقد) : ساقطة من ت .
(٥) ما بين المعقوفين : ساقط في الاصل .
(٦) في س : (تدرك) ، وما اثبتناه أحسن .

وإن فهمت بعض المفردات ، وإنما هي ألفاظ يقولها قائلها عند
إرادة اناخه البعير لعلهم أن العادة جرت بأنّها إذا سمعها البعير
أناخ لا أنّه يقوم بنفسه طلب الاناخة من البعير فعلى هذا تكون
أصواتاً ، وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب ، وكذلك
« وِي » ، يُحتمل أن يُقال هي اسم فعلٍ معناها معنى تعجب ،
وإنما بُنيت لوقوتها موقع المبني ، وهي موضوعة للتعجب كما
هيّهات موضوعة لبعده ويجوز أن يُقال إنّها اسم
صوت لأنّ التعجب يقول عند التعجب : « وِي » لا قصد اخبار
بأنّه تعجب بل كما يقول المتألم آه ، ولذلك يقولها التعجب
منفرداً ، ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم إلا مخاطباً ، وهذا هو
الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب في قوله تعالى ﴿ وَيَكَاَنَّهُ ﴾
لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ قولان (٢) : [٧٩ ر] أحدهما أن
« وِي » كلمة دخلت على كَأَنَّ ، والآخر أنّها « وَيَك » دخلت
على أَنَّ ، فالاول مذهب البصريين ، والثاني مذهب الكوفيين ،
والقراء البصريون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم ، فأبو عمرو
بصري يقف على الكاف من « وَيَك » ، والكسائي كوفي يقف
على الياء من « وِي » ، فهذا يدلّك على أن قراءاتهم لم يأخذوها
من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلاً حتّى لو خالف النقل مذهبهم في
النحو لم يقرأ إلا بما نقل كما رأيت في « وِي » والله أعلم
• بالصواب •

- (١) سورة القصص الآية : ٨٢ •
(٢) ووقف على الياء من قوله (وَيَكَاَنَّهُ) و (وَيَكَاَنَّهُ)
الكسائي ووقف أبو عمرو على الكاف ، والباقون الكلمة كلها •
اتحاف فضلاء البشر ص ٣٤٤ ، غيث النفع في القراءات السبع
ص ٣١٧ •

الظروف

قال : منها الغايات وهي قبل وبعد إلى آخره •

قال الشيخ : علة بناء هذه الظروف تضمينها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف إليه ، والفرق بينها إذا أُعربت وبينها إذا بُنيت ، والحذف في الحالين أنها في البناء متضمنة للمحذوف تضمن أيمن لحرف الاستفهام ، وإذا أُعربت كان المضاف إليه محذوفاً مراداً في نفسه لا على معنى أن شيء يتضمنه فهو كالظروف في قولك : خرجت يوم الجمعة في أن الحرف محذوف لا متضمن له وإلا وجب البناء وهو معرب باتفاق ، فلما جاءت هذه الظروف على الوجهين قُدِّر لكل وجه ما يليق به مما هو قياس العربية •

وقوله : وحسب ولا غير • وإن لم يكونا طرفين فقد أجزا مجراه لتضمنهما المعنى الذي بُني الطرف من أجله ، ولو كان (حسب) معرباً لوجب تنوينه ، وكذلك « غير » في قولك « لا غير » فدل ذلك على أنه مبني ولا علة للبناء إلا ما ذكرناه في الظروف •

قال وفي معنى حسب « بجعل » • قلت : بجعل كانت أولى بأن تذكر في أسماء الأفعال ، لأنها مبنية وعناها كضالك ، وليس بناؤها لقطعها عن الإضافة ، ألا تراهم يقولون : بجلك فينونها بخلاف « حسب » ، فإنها تكون معربة عند الإضافة فيقولون : حسبك الدرهم فدل ذلك على أن بناءها ليس لقطعها عن الإضافة ، ولكن لما رأوها موافقة لحسب في المعنى حيث يقولون : بجلك وبجلي ، كما يقولون : حسبك وحسبي ذكرها معها ،

والأولى ذكرها في بناء أسماء الأفعال لما ذكرناه ، وبناء الظروف
على حركة لمروض البناء والالتقاء الساكنين في كثير منها ، وعلى
الضم لأنها حركة لا تكون لها في حالة الأعراب .

(فصل) قوله : وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة ^(١) .

قال الشيخ : إن قصد بهذا التشبيه أنه علة البناء لم
يستقم ، (لأن لزوم الإضافة لا يلزم منه البناء ، وإن أراد أنهما
مضافان إلى جملة فلا يستقيم التشبيه ^(٢)) ، لأن الغايات غير
مضافة إلى جملة ، وأيضاً فإن مضاف هذه مذكور والغايات بنيت
لتضمنها معنى مضافها بعد الحذف فلا يستقيم أن ما ذكره علة
للبناء ، وإن قصد إلى أنه علة الضم فهو مستقيم ، ولكن ذكر
علة بنائها أهم ؛ لأنه لمبس وعلة بنائها احتياجها إلى جملة معه ،
وهذه علة بناء الذي ، وإنما احتاج إلى جملة من جهة أن وضعه
لمكان منسوب إلى نسبة وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ووزانه
في احتيج إلى جملة كاحتياج الذي من حيث إن وضعه لمن

قامت ^(٣) به النسبة فلمّا احتاج إلى جملة في تمة أشبه الحرف .
(فصل) قوله : ومنها منذ وهي إذا كانت اسماً على معنيين

إلى آخره .

قال الشيخ : علة بنائها أحد أمرين : أمّا أن يقال هي
في أحد وجهيها حرف وفي جهة الاسم لفظها مثله ، وأصل معناها

(١) انظر الكتاب ٤٤/٢ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٣) في ل : (لبيان مكان) ، وما اثبتناه أفضل .

مثل معناه 'فهبي أشبه' شيء بالحرف ، وهذا المعنى هو الذي يقال
 في بناء (١) (عَنْ) وشبهها إذا وقعت اسماً وإلاّ وجب الاعراب ،
 والوجه الآخر أن يُقَالَ إِنَّهَا مَقْطُوعَةٌ عن إضافة مرادة في المعنى ،
 ألا ترى أن قولك : منذ يوم الجمعة (٢) معناه أول المدّة فالمضاف
 إليه متضمن لها كتضمن قبل وبعد الحذف إلاّ أنّها لم تأت
 إلاّ مبنية ، لأنّ المضاف إليه لا يُذكرُ أبداً معها ، ولم يصح
 تقديره محذوفاً بخلاف قبل وشبهه فأنّه يصحّ ذكر مضافها فصح
 أن يُقدَّر محذوفاً فيعرب فيمن ثم جاءت منذ (٣) مبنية ليس إلاّ ،
 وقبل وأخواتها مبنية تارة ومعربة أخرى (٤) .

(فصل) قال : ومنها « إذ » لما مضى من الدهر ، و « إذا »
 لما يستقبل منه .

قال الشيخ : علّة بناء « إذ » أو « إذا » أن وضعهما لزمان
 منسوب إلى نسبة ، فهما محتاجان إلى جملة تبيّن معناه كاحتياج
 الحرف إلى جملة معه ، (وفي إذا أمر آخر وهو تضمنتها معنى
 الشرط (٥)) ، وفي إذ أمر آخر وهو وضعها على حرفين الذي
 ليس وضع الممكن ، ولم تُضَفْ إذا إن الفعلية لما فيها من معنى
 الشرط ، وأمّا « إذ » فأُضيفت [٧٩ ظ] إلى كلّتا الجملتين ،
 لأنّه لا شرط فيها ، فإن وقع بعد إذا اسم مرفوع أو منصوب

- (١) في و : (بنائها) وهو لا يستقيم .
 (٢) انظر الانصاف ٢/ ٣٨٢ .
 (٣) (منذ) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش ، س .
 (٤) في ل : زيادة بمقدار ستة أسطر وهي من أمالي ابن الحاجب
 على المفصل .
 (٥) ما بين القوسين : ساقط من ش .

قَدَّرَ معمولاً لفعل ليوفرَ عليها ما تقتضيه من الفعل كقوله تعالى :
{ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ^(١) } ، تقديره إذا انشَقَّتِ السماءُ ،
وقد أجاز بعض النحويين أن تكون ^(٢) جملة اسمية مبتدأ
وخبراً ^(٣) ، واستدل على ذلك باتفاقهم على جواز إذا زيد ضربته
ضربه ، لو كن الفعل لازماً لم يجرِ الرفع ، كما لا يجوز إن
زيد ضربته ضربته إذ لا يرفع الاسم إلا بالابتداء والخبر ، فدل
على صحة وقوع المبتدأ بعدها ، وهو استدلال قوي ، ثم ذكر
المسائل فقل : وقد استقبلوا إذ زيد قام ووجه استقبالهم أنه إن
قصد إلى الفعلية فالوجه إذ قام زيد ، وإن قصد إلى الاسم
فالوجه إذ زيد قائم ، فذلك قبيح إذ زيد قام ، فإن قيل
قصد إلى الاسم وأتى بالماضي للدلالة على أن الحكم فيما مضى ،
قيل هذا معلوم من نفس (إذ) فلا حاجة إلى إيقاع الفعل لهذا
الغرض ، فإن قيل يلزم مثله إذا في قولك : إذا زيد يقوم .
فالجواب أن يقوم مفسر للفعل المقدّر بعدها وليس الجملة اسمية
حتى يقال الوجه زيد قائم . فإن قيل فاذا قلنا : إن إذا يصح
وقوع المبتدأ بعدها على ما ذكر من الاستدلال القوي . فالجواب
أن (يقوم) حيث لم يقصد بها الدلالة على المستقبل ، إنما
قصد بها الدلالة على الحال على وجه الحكاية فقد صار مجيء
لمعنى مقصود لا يوجد من (إذا) بخلاف (إذ) فإنه للماضي ولذلك
حسن إذ زيد يقوم لما كان لمعنى غير مأخوذ من (إذ) و (إذا)
قد يكون ظرفاً غير متضمن للشرط في مثل قوله تعالى : { وَاللَّيْلِ

- (١) سورة الانشقاق الآية : ١
(٢) (ان يكون) : ساقطة من ش .
(٣) يشير إلى الاخفش والكوفيين ، انظر الانصاف ٢/٦١٥-٦٢٠ ،
المغني ٩٣/١ .

إِذَا يَنْغَشَى (١) ، ونظائره ؛ لَأَنَّهُ ' أَوْ قُدِّرَ شرطاً لفساد المعنى من جهة أنَّ الجواب لا بدَّ أنْ يكون مذكوراً أو في معنى المذكور دلالة ما تقدّم عليه ، وههنا لم يُذكر شيء يصلح جواباً فيجب أن يكون ما تقدّم هو الدالُّ فيفسد حينئذٍ المعنى إذْ يصيرُ إذا يَنْغَشَى الدليلُ أقسمُ ، فيصيرُ القسمُ معاقاً على شرطٍ وهو ظاهرُ الفساد فيجب أنْ يكونَ ظرفاً ، فإن قيلَ بماذا تعلق إذا كانتَ ظرفاً مجرداً عن الشرط ، قلتُ بمحذوفٍ تقديره ' والدليلُ حاصلٌ في هذا الوقت ، فهو اذنُ في موضع الحال من الليل ، والعاملُ في الحال فعلُ القسم ، فاستقام حينئذٍ المعنى ولا يستقيم أنْ يكونَ ظرفاً معمولاً لأقسم لفساد المعنى ، إذْ يصيرُ أقسمُ في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على تقييد القسم بوقت ، بل معنى القسم مطلقاً ، والعاملُ في « إذا » إذا كانتَ شرطاً مختلفاً فيه ، فمنهم من يقولُ : شرطها ، ومنهم من يقولُ : جوابها وهم الأكثرون ، بخلاف « متى » فإنَّ الأكثرين على العكس ، فأنتا من قول : العاملُ فيها جوابها فلماً رأه من أن وضعها للوقت المعين ، ورأى أَنَّهُ لا يتعين إلاَّ بنسبته إلى ما يتعين به من شرطه فيصيرُ مضافاً إلى الشرط ، وإذا صارَ مضافاً تعدَّرَ عملُ المضافِ إليه في المضاف لئلا يؤدي إلى أنْ يكونَ الشيءُ عاملاً معمولاً من وجه واحد ، فوجب أنْ يكونَ العاملُ هو الجواب . وأمّا « متى » فليست أوقت معين ، فلا يلزم أنْ تكونَ مضافةً فصيحاً عملٌ ما بعدها فيها . فإن قيلَ فقد عملت « متى » فيما بعدها ، وما بعدها على هذا القول عاملٌ فيها فقد صارَ الشيءُ الواحدُ عاملاً معمولاً قلتُ : تعددت الوجوه ، وتعددت الوجوه كتعدد أصحابها ، ووجه التعدد أنَّ « متى » إنما عملت في فعلها لتضمنها معنى (إنْ وما بعدها عملٌ فيها) لكونها ظرفاً له ، فالوجه الذي عملت به غيرُ

الوجه الذي عمل فيها (١) . فان قلت (٢) : فقد رُمَ كذلك في
 إذا قلت : لا يستقيم لأنك إذا جعلت (إذا) مضافة الى فعلها كان
 عملها فيه باعتبار كونها ظرفاً له إذ هو الذي جَوَزَ النسبة ، وإذا
 جعلنا الفعل عاملاً فيها كان على معنى كونها ظرفاً له فصار الوجه
 واحداً ، فهذا وجه قول الاكثرين . والحق أن (إذا) و (متى)
 سواء في كون الشرط عاملاً ، وتقدير الاضافة في (إذا) لا معنى له
 ما ذكرناه من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل
 بعدها كما يحصل في قولك : زماناً طلعت فيه الشمس فإنه يحصل
 التعيين ولا يلزم الاضافة ، وإذا لم يلزم الاضافة لم يلزم فساد
 عمل الشرط ، والذي يدل على ذلك قولك : إذا أكرمتني اليوم
 أكرمتك غداً ، وقوله تعالى : { وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِيتَ
 لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا } (٣) ، معلوم أن الجواب معنى قوله :
 لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا فلو [٨٠ و] كان هو العامل وإذا مضافة
 الى الموت لفسد المعنى إذ يصير إذا المراد بها وقتاً واقعاً فيه الاخراج
 فيصير وقت الموت والاخراج واحداً ، لأنه ظرفٌ عندهم للاخراج
 وقد نسب الى الموت على أنه ظرفٌ فلا يستقيم أن يكون ظرفاً
 للموت والاخراج جميعاً ، وكذلك المثال في قولك : إذا أكرمتني
 اليوم أكرمتك غداً ، وهذا ظاهر في أن العمل للفعل الذي هو
 الشرط لا الجواب .

قوله : وفي « إذا » معنى المجازاة دون « إذ » إلا إذا كُفِّت الى
 آخره .

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ت .

(٣) سورة مريم الآية : ٦٦ .

قال الشيخ: قد تقدم ما يدل على أن « إذا » قد تخلو عن الشرط ولكنها في الغالب كما ذكر وأما « إذ » فحكمها ما ذكر فإذا دخلت عمل الشرط ، وهل هي اسم كمتى أو حرف ؟ فيه خلاف ، فمن فهم الظرفية حكم بالاسمية ومن فهم الشرطية مجردة حكم بالحرفية •

وقوله: وقد تقعان للمفاجأة •

قال الشيخ: وبين بالامثلة مواضع وقوعها ، ولا يقع بعد « إذا » في المفاجأة إلا المبتدأ والخبر والعامل فيها معنى المفاجأة ، وهو عامل لا يظهر استغفرا عن اظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه ، والذي يدل على ذلك قولك: خرجت فإذا زيد في الباب ، إذ لو كان العامل خرجت لفسد المعنى إذ لا يفصل بين العامل ومعموله بالفاء • نعم قد يكون لعطف أو لسيبته وكلاهما متعذر •

وأما « بئنا وبئنا » فهو ظرف فيه معنى الشرط أجيب تارة بأذا وتارة بأذ وتارة بالفعل ، والأصمعي لما رأى مجيء الفعل من غير إذا وإذ مع استقلال المعنى ظن أن مجيئه زيادة لا فائدة فيها فحكم بأن الفصح إسقاطها^(١) ، والجميع جيد ، ألا ترى أنك تقول: إن تكرمني إذا أنا أكرمك وإن تكرمني أكرمك ، ولم يدل ذلك على أن الإسقاط أفصح ، قال الله تعالى: { وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ }^(٢) على ما ذكره •

(١) انظر ابن يعيش ٩/٤ •

(٢) سورة الروم الآية : ٣٦ •

وأما « لدى » (١) فلا يستقيم أن يقال علمة بنائها احتياجها إلى مضاف إذ لو صح ذلك لوجب أن يُبنى كل اسم يحتاج إلى الإضافة (كنون وتحت وأمام وقدام وغير وبعض وما أشبهها) إذ كلها يحتاج إلى الإضافة (٢) وإنما الأولى أن يقال بُنيت لدو ولدت لشيئهما بالحروف لوضعهما على الصيغة التي ليست عليهما الأسماء المتكئة ، وإنما عليهما الحروف فأشبهت الحروف ، وبُنِي لدى لأنه هو هو وقد تقدم أن كل اسم بُني فإنه يُبنى وإن اختلفت لغاته بزيادة أو نقصان مع بقاء أصل المعنى ، فبُنِي لدى لشيء (الحرف وبُنِي لدى لشيء ما أشبه الحرف وإن اختلفت جهات الشيء فإنه لا يضر ، ألا ترى أن نزال بُني (٣) لشيء بأنزل وبُنِي فجار لشيء بنزال ، وإن اختلفت جهات الشيء ، وهذا كثير في العربية في أبواب مختلفة .

(فصل) ثم قال : ومنها الآن وهو الزمان الذي يقع فيه كلام

المتكلم .

قال الشيخ : علمة بناء الآن لتضمها حرف التعريف (٤) ، ولا يُقال إن الألف واللام فيه للتعريف إذ ليس هو أن دخلت عليه الألف واللام (٥) ، بل هو موضوع في أول أحواله بالألف واللام ، وليس حكم لام التعريف ذلك فوجب أن يكون تعريفه

(١) في لدى عشر لغات وهي : (لدى ، لدن ، لدن ، لدن ،

لدن ، لدن ، لدن ، لد ، لد ، لد ، لت) ، وقه

ذكر الشيخ منها ثلاثاً ، دون أن يشير إلى بقية اللغات .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٤) تابع الشيخ في رأيه رأي الفارسي . الانصاف ٥٢٣/٢ .

(٥) هنا رأي الكوفيين . الانصاف ٥٢٠/٢ .

بأمرٍ مقدَّرٍ وهو تضمنتهُ معنى لامٍ التعريفِ ، وهو معنى كلامه في قوله : « وقد وقعت في أول أحوالها بالالف واللام وهو علّةُ بناءها » ، لأنّها لما وقعت كذلك وهي معرفةٌ وجب أن تكون معرفةٌ بحرفٍ تعريفٍ مقدَّرٍ فوجب بناؤه ، وأمّا متى وأين فعِلّةُ البناءِ فيهما واضحةٌ في الشرطِ والاستفهامِ جميعاً •

قوله : ومتى للوقتِ المبهمِ •

قال الشيخ (١) : لأنّك تستعملها لِمَا لا يتحقق وقوعه كقولك : متى جاء زيد ؟ ، ولا تقول : متى طلعت الشمس ؟ وإذا بالعكس وإن كانت إذا قد استعملت كثيراً في المبهم ولم يجزوا إذا لما لم تكن كالشروط في الإبهام فأشبهت الأحيان المضافات لا سيما على قول من يقول : إنّها مضافةٌ على الحقيقة ، وأمّا « لما » فبُنيَتْ لشيئها بالشرطِ أو لاقضاءها جملةً كاقضاء إذا •

قوله : وأمّا أمس فهي متضمنةٌ معنى لامٍ التعريفِ مبنيةٌ على الكسر عند الجوازين ونحو تميم يعبونها (٢) •

قال الشيخ : فينبغي أن تُقدَّرَ على مذهبه معدولةٌ عما فيه الألف واللام ، والعدل لا يوجب البناء فيكون اسماً معرباً ممنوعاً من الصرف وكذلك يقولون • وأمّا « قط » فبُنيَتْ إمّا لتضمنها معنى لامٍ التعريفِ ؛ لأنّها معناها استغراقُ الزمانِ الماضي جميعه وهو قول بعض المتقدمين (٣) ، وأمّا أن يُقال لتضمنها معنى المضافِ إليه ،

- (١) في ل : (يعني)
(٢) انظر الكتاب ٤٣/٢ ، المقتضب ١٧٣/٣
(٣) هو الأحقش : انظر مع الهوامع ٢١٤/١

لأنه بمعنى زمن الماضي [٨٠ ظ] أو تقول : إن من لغاتها (١)
 قَطْ (٢) ساكنة وهي موضوعة وضع الحروف ، وهذه مشبهة لفظاً
 من حيث المعنى واللفظ فأُجريت مجراها كما قلناه في لَدَنْ بالنسبة
 إلى لَدْ .

وأما « عَوْضُ » (٣) فبنيت للمعتدين المذكورين في قَطْ إلا أن
 زمانها مستقبل ، فإن أُورِدَ أبداً فإنها موضوعة للزمان المستقبل
 وهي عربية . أُجِبَ بأن أبداً يدخله لام التعريب ولو كان
 متضمناً لها لم يدخله كما قلناه في أين وشبهه من البنيات التي
 تضمنت معنى الحرف [والله أعلم بالصواب] (٤) .

التركيبات

قال صاحب الكتاب : هي على ضربين : ضرب يقتضي تركيبة
 أن يبنى الاسمان معاً إلى آخره .

قال الشيخ : إنما لم يبن [الجزء] (٥) الأول من اثني عشر
 لأنهم حذفوا نونه فأشبهه المضاف مع المضاف إليه فكما أن المضاف
 مع المضاف إليه غير مبني فكذلك ما أشبهه ثم قال : الأصل في

- (١) في ش : (لغتها)
- (٢) في « قَطْ » خمس لغات ذكر الشيخ منها لغتين ولم يتطرق
 إلى الثلاث الأخرى ، ولغات قَطْ هي : (قَطْ ، قُطْ ، قَطْ)
- (٣) (عَوْضُ) مثلثة الآخر أي تضم كما ذكرها الشيخ وتفتح
 وتكسر (عَوْضُ ، عَوْضُ) واللغة الأولى هي المشهورة وقد
 ذكرها الشيخ لشهرتها .
- (٤) (والله أعلم بالصواب) : ساقطة من الأصل .
- (٥) (الجزء) : زيادة عن ل .

العدد المنيف على العشرة أن يعطف الثاني على الأول ، لأن
القياس في الأعداد كلها أن يعطف الثاني على الأول فكان قياس
هذه كذلك فخرج الأسمان كما ذكر إلى تسعة عشر ولم يخرج
غير ذلك ، لأن العشرة فما دونها ليس فيها تعدد ، وأما فوق
العشرين فلم يكثر كثرة ما قبلها فخفف ما كثر بالمزج دون
ما لم يكثر ، والدليل على أكثرية أن كل ما يتعداه فهو في ضمنه ،
وحرف التعريف والإضافة لا يخلان البناء ، أما حرف التعريف
فمتفق على حكمه ، وأما الإضافة فمذهب سيويه أنها لا تخل
بالبناء نظراً إلى قيام العلة فيه مع الإضافة (١) ، فموجب البناء قائم
بعد الإضافة كما هو قبل الإضافة ، ومذهب الاخفش أن الثاني
معرب ، لأنه مضاف فقوى أمر الأسمية فيه (٢) قياساً على أنني في
قولك : اثنا عشر ، والفرق بينهما أن الثاني (٣) لما حذف تونها
وهو حكم من أحكام الإضافة أعطي حكم المضاف لأن علة بنائه
إنما هي كونه منزلاً منزلة جزء الكلمة فلمّا قدر مضافاً ،
والمضاف له حكم الاستقلال في الأعراب فأتت (٤) علة البناء
فأجري مجرى المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر ، فإن علة
بنائه تضمنته معنى الحرف ، وتضمنته معنى الحرف باق على حاله
قبل الإضافة وبعدها فلا يلزم من اعراب أنني في اثني عشر
اعراب (٥) عشر في خمسة عشر ، فإن سمي رجل بخمسة
عشر كان فيه وجهان كما ذكر ، أما وجه البناء فلائنه قبل
النقل كان مبنياً فأجري بعد التسمية مجراه قبلها كما أجري غلام

(١) انظر كتاب سيويه ٥٣/٢ ، ٥٤ .

(٢) (فيه) : ساقطة من و .

(٣) في ت : (الفاء) .

(٤) في و ، س ، ب ، ت : (فات) .

(٥) في ل : (خمسة) .

زيد بعد التسمية مجزأ قبلها في الاعراب قياساً على قَمٍ إذا سميت
 به وفيه ضمير في البناء • وأما الاعراب فلائهما كلمتان مزجتا
 وصيرتا واحداً وسمي بهما فأجري مجرى ما هو كذلك في الاسماء
 كمعد فينبغي لمن أعرب أن يجري فيه اللغات الثلاث التي في معد
 يكرب على ما يأتي بانها في فصل معد يكرب ، وأما علة بناء
 الخاز باز فمشكل ، ووجه اشكاله أنه قدّر مفرداً فلا علة
 توجب البناء يمكن تقديرها ، وإن قدّر مركباً فلا علة يمكن
 تقديرها إلاّ وأو الطبط على (١) أن يكون الاصل خاز وباز
 مزجاً وصيراً واحداً كمخسة عشر ولا دليل يدل (٢) على ذلك
 بخلاف خمسة عشر إذ قيسه خمسة وعشرة ، فإذا صح هذا
 التقدير فيه فليصح في معد يكرب ولا قول به ، وغاية ما يمكن
 أن يقال فيه إنه في الاصل قصد الى عطف أحد الأسمين وهذا
 التقدير ، وإن كان يمكن أن يقدروا (٣) مثله في معد يكرب ،
 إلاّ أن الاحكام من البناء في خاز باز والاعراب في معد يكرب
 دلت على المخالفة بين التقديرين ، فإذا كانت قواعد معلومة تقتضي
 أحكاماً مختلفة [وجاءت الاحكام مختلفة] (٤) في ألفاظ يجوز أن
 تقدّر في كل واحد منها ما يجري على القواعد المعلومة ، ويجب
 تقدير ذلك فيما لا يؤدي الى إبطال ما علمت صحته ، فهذا أقتضى
 ما يمكن أن يقال في خاز باز •

(٢) في ل : (تقدير) •

(٣) (يدل) : ساقطة من ش •

(٣) (يمكن أن يقدروا) : ساقطة من ل •

(٤) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من الاصل •

« إِمَّا بَادِي (١) بَدَأَ أَصْلَهُ بَادِيءٌ بَدَاءٌ » طُرِحَتِ الهمزة من بَدَاءٍ فَصَارَ بَدَأَ مَقْصُورًا ، وَأُبْدِلَتِ الهمزة من بَادِيءٍ يَاءً وَأُسْكِنَتْ حِينَ ضُمَّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ ، وَإِمَّا بَادِي بَدَى فَأَصْلُهُ بَادِيءٌ بَدِيءٌ بَدَى بَدِيءٌ بَدِيءٌ فَطُرِحَتِ هَمْزَتُهُ فَبَقِيَ بَدِيءٌ ، وَقَوْلُهُ « بَطَرَجِ الهمزة » أَي فِي بَدَاءٍ وَبَدِيءٍ ، وَالْإِسْكَانُ أَي فِي الْيَاءِ فِي الْأَسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَيَادِي إِلَى سَبَا (٢) فَهُمَا مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي عِنْدَهُ مِمَّا لَمْ يَتَضَمَّنْ ثَانِيَهُ مَضِي حَرْفٍ فَهُوَ مُعَرَّبٌ ، وَالْأَوَّلُ مُبْنِيٌّ كَعَدَّ يَكْرُبُ وَهُوَ مُشْكَلٌ أَيْضًا ، وَوَجْهُ إِشْكَالِهِ (أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ (٣) اسْمٌ مُعَرَّبٌ لَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ إِلَّا التَّخْفِيفُ وَالتَّخْفِيفُ لَا يُوجِبُ بِنَاءً ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُ مُعَرَّبٌ عَلَى أَصْلِهِ (٤) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ سَكَنُوا الْيَاءَ فِي آيِدِي سَبَا وَفِي بَادِي بَدَأَ بَعْدَ تَخْفِيفِ الهمزة تَخْفِيفًا لَمَّا جَرَتْ فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرًا فَصَارَتْ كَالْأَمْثَالِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ : { أَعْطِ الْقَوْسَ [١٨ و] بَارِيهَا } (٥) وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

- (١) جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ وَيَضْرِبُ فِي الْأَوَّلِيَّةِ ، انْظُرِ الْكِتَابَ ٥٤/٢ .
 (٢) فِي الْكِتَابِ ، وَأَمَّا الْمُرْتَضَى (أَيَادِي سَبَا) مَثَلٌ يُضْرَبُ فِي التَّفَرُّقِ الْكِتَابَ ٥٤/٢ ، أَمَّا الْمُرْتَضَى ٨١/١ ، الْمُقْتَضِبُ ٢٥٠/٤ .
 (٣) (الْأَصْلُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ وَ ، ل ، ت ، س .
 (٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ت .
 (٥) مَثَلٌ يُضْرَبُ فِي الْإِسْتِعَانَةِ عَلَى الْعَمَلِ بِمَنْ يَحْسِنُهُ وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ :

يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِيًّا لَسْتُ تَحْسِنُهَا
 لَا تَفْسِدْنَهَا وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

- انْظُرِ مَجْمَعَ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٣١٣/١ ، الْفَاخِرُ ص ٣٠٤ .
 (٦) الْبَيْتُ لِلْعَشِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٣٥ فِي وَصْفِ نَاقَتِهِ وَقَدْ وَفَدَ عَلَى الرَّسْتُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَتَمَامُهُ :

فَالَيْتَ لَا أَرِثِي لَهَا مِنْ كِلَالَةٍ
 وَلَا مِنْ حَقِّي حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا

- وسأُنبئُ ذَكَرُ ذَلِكَ فِي الْمَشْتَرَكِ - لَكَانَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ إِلَّا أَنَّهُمْ حَكَمُوا بِالْبِنَاءِ لَمَّا رَأَوْا اسْكَنَ الْأَوَّلَ وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ ، وَرَأَوْا صَوْرَةَ التَّرْكِيبِ ثُمَّ تَوَجَّهَ لَهُمْ أَنْ يُقَالَ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ أَيْدِي سَبَا فِي التَّفَرُّقِ حَتَّى صَارَ قَوْلُهُمْ : أَيْدِي سَبَا يُفْهَمُ مِنْهُ التَّفَرُّقُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ (إِلَى مَعْنَى الْأَيْدِي ، وَمَعْنَى سَبَا عَلَى التَّفْصِيلِ ، فَلَمَّا صَارَ جَمِيعًا يُفْهَمُ مِنْهُمَا الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ) (١) إِلَى أَحَادِهِمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَعْدٍ يَكْرَبُ فِي دِلَالَتِهِمَا عَلَى مَدْلُومِهِمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى تَفْصِيلِ اللَّفْظَيْنِ ، فَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ لَمَّا صَارَ فِي الْمَعْنَى مِثْلَهُ ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ فَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ حَتَّى أُجْرِيَتْ مَجْرَى الْمَفْرَدَاتِ لَمَّا فُهِمَ مِنْهَا مَعْنَى مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ كَقَوْلِهِ : فَاهَ إِلَى فِي (٢) ، فَأُجْرِيَتْ إِعْرَابُ الْمَفْرَدِ وَعُدِلَ بِهَا عَنْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ فَهَذِهِ أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَحْكَامُ قَدْ اخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِ الْمَقْصُودِ فِيهِمَا إِلَّا أَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا فِي التَّشْبِيهِ أَنَّهَا الْفَافُظُ يُفْهَمُ مِنْهَا مَعْنَى مَقْصُودٌ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَدْلُولِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِيلَيْنِ مَجْرَى الْمَفْرَدِ ، فَهَذَا وَجْهُ الْمِثَالَةِ بَيْنَهُمَا ، وَحُكْمُ « بَادِي بَدَا » فِي الْعِلَّةِ حُكْمُ « أَيْدِي سَبَا » وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمَدْلُولَانِ فِي أَنَّ ذَلِكَ لِلتَّفَرُّقِ وَهَذَا لِلْأُولَى (٣) .

ابن يعيش ١٠٢/١٠ ، مشاهد الانصاف ص ٢٨ ، المفصل ص ٢١٤ ، ورواية الديوان (تزوور) مكان (تلاقى) .

- (١) ما بين القوسين : ساقط من ر .
(٢) (كقوله : فاه إلى في) ساقطة من ل ، ت .
(٣) في ر : أرجع السقطة التي اشترت إليها في رقم (٣) .

وَأَمَّا مَعْدُ يَكْثُرُ بِوَابِهِ فَنِيهِ لِقَانِ (١) عَلَى مَا ذُكِرَ ،
 أَمَّا اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ فَهِيَ إِعْرَابُ الثَّانِي وَجَعْلُ الْأَوَّلِ مَعَهُ كَالْجُزْءِ ،
 وَيَكُونُ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ (٢) وَعِلَّتُهُ وَاضِحَةٌ ، وَهِيَ أَنَّهُمَا لَفْظَانِ مُزْجَا
 وَصَيَّرَا وَاحِدًا دَالًّا عَلَى مَعْنَى فُلْحِقَ بِالْمُفْرَدَاتِ مِنْ كَلَامِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ
 أَشْبَهَ بِهَا مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ قَبْلَ النُّقْلِ ، إِذَا الْمُرَكَّبَاتُ (٣) قَبْلَ النُّقْلِ كَانَ
 لَهَا حُكْمٌ فِي الْأَعْرَابِ فَبَقِيَ ذَلِكَ الْحُكْمُ عَلَى حَالِهِ ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ
 لَهُ حُكْمٌ قَبْلَ النُّقْلِ فَلَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ حُكْمِهِ (٤) الْآنَ وَهُوَ أَشْبَهَ
 بِالْمُفْرَدَاتِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِذَا مَدَّوْلُهُ مُفْرَدٌ كَمَا أَنَّ مَدَّوْلَ الْمُفْرَدَاتِ
 مُفْرَدٌ . وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ تَضْيِيفَ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي وَعِلَّتُهَا أَنََّّهُمْ
 شَبَّهُوهُ بِالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ تَشْبِيهًُا لَفْظِيًّا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُمَا أَكْسَانِ
 ذُكِرَ أَحَدُهُمَا عَقِيبَ الْآخَرِ وَهُوَ ضَعِيفٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا
 أَنَّ مَا ذُكِرُوهُ تَشْبِيهٌُ لَفْظِيٌّ وَمَا ذُكِرَ فِي تِلْكَ اللَّغَةِ تَشْبِيهٌُ مَعْنَوِيٌّ
 وَاعْتَبَارُ الْمَعْنَى أَقْسَى ، وَالْآخَرُ (٥) هُوَ إِنَّهُمْ بَقَوْهُ سَاكِنًا فِي حَالِ
 النَّصَبِ ، فَقَالُوا : رَأَيْتُ مَعْدُ يَكْرُبُ ، وَאו كَانَ جَارِيًا مُجْرَى
 الْمُضَافِ عَلَى التَّحْقِيقِ لَوْجِبَ أَنَّ تَنْصِبَ كَمَا تَنْصِبُ الْمُضَافِ إِذَا
 كَانَ مِثْلُهُ فِي قَوْلِكَ : رَأَيْتُ قَاضِي مِصْرَ وَشَبَّهَهُ ، وَلَمَّا وَجِبَ (٦)
 التَّسْكِينُ دَلَّ عَلَى اعْتِبَارِ الْإِمْتِزَاجِ دُونَ اعْتِبَارِ الْإِضَافَةِ ثُمَّ هَذِهِ
 اللَّغَةُ انْقَسَمَ أَصْحَابُهَا قِسْمَيْنِ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْهَى الثَّانِي الصَّرْفَ ،
 وَعِلَّتُهُ كَالْعِلَّةِ فِي اسْكَاكِ الْيَاءِ مِنْ مَعْدُ يَكْرُبُ ، (وَلَوْلَا اعْتِدَادُهُمْ

- (١) فِي ش : (يُضَافُ عَلَيْهَا)
 (٢) فِي ل ، س : (مَنْصُوبٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ
 (٣) إِذَا الْمُرَكَّبَاتُ قَبْلَ النُّقْلِ : سَاقِطَةٌ مِنْ و ، ل ، ت ، ب ، س
 (٤) فِي ل : (حُكْمٌ)
 (٥) فِي و : (وَالْإِحْسَنُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ
 (٦) فِي ل : (أَوْجِبُوا) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ

بالتركيب والمزج لم يكن للاسكان وجه^(١) ، ثم أصحاب هذه
 اللغة انقسموا قسمين : منهم من لا يصرف الثاني اعتداداً بالتركيب
 الصوري كما اعتد به في اسكن الياء من معد يكرب ، وهو وجه
 ثالث يضعف به هذه اللغة ، ومنهم من يصرفه ، وهو القياس بعد
 قصد الاضافة اذ التركيب في المضاف والمضاف اليه غير معتد به
 في باب منع الصرف ، والله أعلم بالصواب .

الكنائيات

(فصل) قال صاحب الكتاب : وهي كم وكذا وكيت
 وذيت الى آخره .

قال الشيخ : علّة بناء « كم » الاستفهامية ظاهرة وهي
 تضمينها معنى حرف الاستفهام ، وأما الخبرية فيجوز أن تكون
 شبهها باختها لفظاً وأصل معنى ، وهو كناية^(٢) أو بوضعها على
 حرفين كوضع أو لأنها تقيضة (رب) أو لتضمنها معنى الانشاء ،
 وهو في الغالب بحرف ، وكأنّها تضمنت حرفاً مقدراً ولذلك
 استحققت صدر الكلام ، ومعنى الكلام الانشائي ألاّ يحتمل
 صدقاً ولا كذباً بلّ لنوع من الكلام المحقق في النفس ليس له
 اعتبار من خارج له فيسمى صدقاً ولا بمخالفة فيسمى كذباً ،

(١) في ر : ما بين القوسين متقدّم على (ثم هذه اللغة انقسم
 .. الخ) ، وهو وهم .

(٢) في ش : (عن) .

(والخبر ' بخلافه نوع من الكلام في النفس له اعتبار ' من الخارج بموافقة فيسمى كذباً ^(١)) ، فمثال الانشاء كقولك : قم واقعد فإنه لطلب محقق لا يعتبر ' بأمر من خارج فلا يقال له ' صدق ولا كذب ' ، والخبر ' كقولك : زيد قائم ' فيعتبر ' بأمر من خارج وهو تحقيق النسبة إلى زيد لا باعتبار النفس فإن كانت محققة سمي كذباً • وأما كذا فعلته بنائه ، إماماً أن تقول : لشبهها بكم في معناها فوحيقت بها ، وإماماً لأنها كف التشبيه دخلت على ذا واستعملت [١٨ ظ] كناية فبقيت على أصلها في البناء • وأما كيت وذيت فعلته بنائهما أنهما كناية عن الجمل ، والجمل مبنية باعتبار الجملة فبنيت تشبيهاً لها بما كُني بها عنه •

(فصل) قوله : ومميز الاستفهامية مفرد ، منصوب ومميز ^(٢) لخبريه مجرور مجموع أو مفرد •

قال الشيخ : إنما كان مميز الاستفهامية منصوباً مفرداً لأنه لطلق العدد من غير نظر فجعل له ' مميز مطابق للعدد المتوسط وهو أحد عشر ولم يجعل له ' القلة ولا الكثرة ' كمميز الثلاثة ^(٣) والمائة فيكون ' تحكماً ، وأما الخبرية فجعل لها لما كانت لكثرة مميز موافق لمميز عدد الكثرة وهو المائة والألف ، وهو مفرد مخفوض ، وجاء فيه الجمع ' تقوية ^(٤) ، لمعنى الكثرة إذ ليس في لفظ كم ما يشعر بخصوصية الكثرة المقصودة بخلاف الألف فإن فيها ما يشعر فاستغنت عن الجمعية •

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش ، و •

(٢) (مميز) ساقطة من و ، ش •

(٣) (الثلاثة) : ساقطة من ل ، ت •

(٤) في ش : (بقوته) ، وهو تحريف •

(فصل) قال : وتقع في وجهها مبتدة الى آخره .

قال الشيخ : ولا يقال ^(١) مالك كم ، ولا تقع إلا صدر الكلام عند البصريين ^(٢) ، فلذلك لم تقع فاعلة ولا على صفة يلزم منها تقديم العامل إلا إذا كانت مضافاً إليها فأنه مغفر تقديم المضاف عليها ، إما لأنه متعذر تأخيرها ، وإما لأن معنى الاستفهام ينسحب اليه فتصير الكلمتان للاستفهام فلم يسبق إلا أن تقع مبتدأة أو معمولة لفعل بعدها ، ويعرف ذلك بأن ينظر إلى ما وقع بعدها ، فإن كان اسماً خبراً عنها وجب أن تكون مبتدأة كقولك : كم مالك وشبهه ، وإن لم يكن اسماً هو خبر عنها ، وجب أن يكون ثم فعل فينظر فإن كان مسلطاً على كم وجب أن تكون معمولة له حسب ذلك التسليط مفعولاً به أو ظرفاً أو مصدرأ ، كقولك : كم رجلاً ضربت ، وكم يوماً ضربت ^(٣) زيداً ، وكم ضربة ضربت زيداً ^(٤) ؟ وإن لم يكن مسلطاً عليه فلا يخلو إما أن يكون مسلطاً على ضميرها تسلط المفعولية أولاً ، فإن كان الأول فلك فيه ^(٥) وجهان كمسألة (زيد ضربته) مثاله كم رجلاً ضربته إلا أنك إذا قدرته منصوباً وجب أن تقدر الناصب متأخراً عنها فتقول : كم رجلاً ضربت ضربته لما تقدم من أن لها صدر الكلام ، وإن لم يكن مسلطاً عليها ولا ضميرها وجب أن يكون مبتدأة كقولك : كم رجلاً قام وكم رجلاً جاءك وشبهه ، ثم مثل بالبسدا ،

(١) (ولا يقع مالك كم) : ساقطة من ل ، ت .

(٢) انظر انصاف ٢٩٨/١

(٣) (زيداً) : ساقطة من ر .

(٤) (زيداً) : ساقطة من ر .

(٥) في ل : (فيها) ، وهو تحريف .

ثمَّ مثلَ بعدهُ بمثلينِ آخرينِ للابتداءِ (١) بيِّنَ بهما أنَّ ما يصلحُ (٢)
صفةً للتمييزِ يصلحُ أنْ يكونَ خبراً وهو قوله: كَمُ منهم شاهدٌ
على فلانٍ ، وكَمُ غلاماً لكِ واهبٌ ، ثمَّ مثلَ للمفعوليةِ والاضافةِ .

(فصل) : قالَ : وإذا فصلَ بينَ الخبريةِ ومميزها
نُصبَ (٣) .

قالَ الشيخُ : جازَ الفصلُ بينَ كَمُ ومميزها ولم يَجزُ في مثل
عشرينَ رجلاً من حيثُ إنَّ عشرينَ رجلاً الغرضُ فيه تبيينُ
الذاتِ أولاً ، وإنَّما جيءَ بعشرينَ ليسينَ بها خصوصيةَ العددِ فيها
جميعاً كأنَّهما شيءٌ واحدٌ ، ألا ترى أنَّ هذينِ المميزينِ لما كانَ
التعبيرُ عنهما بلفظٍ واحدٍ لم يمدلُ عنه كقولهم : رجلٌ ورجلانِ ،
فصارَ عشرونَ رجلاً بمثابة قولك : رجلينِ فكما أنَّ رجلينِ
لا يفعملُ بينَ حروفه فكذلكَ عشرونَ رجلاً بخلافِ (كَمُ) فإنَّها
في أصلٍ وضعها للإبهامِ وليستَ معَ مميزها كعشرينَ معَ مميزه ،
ألا ترى أنَّك لو قلتَ : كَمُ رجلاً لم تبيِّنْ به خصوصيةَ العددِ
فقد ظهرَ الفرقُ بينَ البابينِ ، والمختارُ النصبُ عندَ الفصلِ ، لأنَّه
في التقديرِ المختارِ مضافٌ إليه ، والفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ
إليه ضعيفٌ ، ولما ضعفَ أنَّ يكونَ مضافاً إليه نُقلَ إلى أعرابِ
عمومِ التمييزِ وهو النصبُ ، وقد جاءَ الخبرُ معَ الفعْلِ إمَّا على
جوازِ الفعْلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه ، وإمَّا على أنَّ يكونَ
مجروراً باضمارٍ من .

(١) (للابتداءِ) : ساقطة من ل .

(٢) (صفة) : ساقطة من ش .

(٣) هذا رأي البصريينَ ، والكوفيون يرونَ بآئته مخفوضٌ .
الانصاف ٣٠٣/١ .

(فصل) قال : وتقول : كم غيرك لك الى آخره .

قال الشيخ : إنما ذكر هذا الفعل ليُعرف أن غيرك ومثله وشبههما مما لا يتعرف ، بالإضافة يصح أن يقع مميّزاً لكم كما يصح أن يقع مجروراً لرُبّ .

(فصل) قال : وقد يُنشد بيت الفرزدق (١) :

١٦٦- كم عمّة لك يا جرير

قال الشيخ : والنصب كما ذكر والجبر كذلك والرفع على معنى كم مرة أو كم مرة عمّة لك حلّبت عليّ عشاري ، فكَم منصوب على الظرف بحلّبت أو على المصدر إن جعلنا المرات للحلّبات بحلّبت أيضاً فتقديره على الاول حلّبت زماناً كثيراً ، وعلى الثاني حلّبت حلّبات كثيرة ، ولا فرق في المعنى بين أن يُقدّر استفهاماً أو خبراً ، إذ معناه في الخبر كثيراً من الأزمان عماتك وخالاتك حلّبت لي ، أي كانوا خدماً في أوقات كثيرة ، وإذا جعلته استفهاماً كان معناه أخبرني أي عدد من الأزمان أو من الحلّبات عمّة لك وخالة حلّبت عليّ عشاري ؟ أي ذلك كثير لا أعرف عدده فأخبرني عن عدده ، وهذا المعنى أبلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستهزاء .

(١) وتامه : (وخالة فدعاء قدّ حلّبت عليّ عشاري) ، وهو من قصيدة له يهجو بها جريراً ، الدعاء : التي في أصابعها اعوجاج من كثرة الحلب ، ويروى البيت برفع عمّة ونصبها وجرها ، الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٩٣ ، المقتضب ٥٨/٣ ، شرح الجمل ١٤٠/٢ ، الجمل ص ١٤٨ ، ابن يعيش ١٣٣/٤ ، المقرب ٣١٢/١ ، الاشموني ٢٠٧/١ ، الخزائن ١٢٦/٣ ، الديوان ٤٥١/٢ ، التوطئة ١٣٣ ، كتاب العين للخليل ٢٨٧/١ .

قوله : تقديره ' كم مرة حلبت عليّ عماتك ' .

قال الشيخ : إن أراد به تحقيق [٨٢ و] الأعراب لم يستقيم ، لأنّ عماتك فيها قدّر فاعل وهي في البيت مبتدأ لتأخر الفعل عنها ، ولا يتقدّم الفاعل على فعله ، وإن أراد به تعيين المعنى وإيضاحه فهو مستقيم ؛ لأنّ عماتك حلبت وحلبت عماتك سواء .

(فصل) قال : والخبرية مضافة الى مميزها (١) الى آخره .

قال الشيخ : تقدير ' الاضافة ' هو الوجه ' لما يلزم ' من اضمار الجار . ووجه القول الآخر ما ثبت من اظهار الجار في كثير من كلامهم وهي مع حذفها بمعناها فحملت عليها وهذا القول ليس كقول من يقول : العامل في زيد في غلام زيد حرف الجر المقدّر (٢) في المعنى عاملاً ؛ لأنّ هذا كقول من يقدر الاسم الاول تاماً منوناً في التقدير ، ومن مضمرة وذلك يجعل الحرف المقدّر في المعنى عاملاً مع كون الاول مضافاً لفظاً ومعنى والله أعلم بالصواب .

ومن اصناف الاسم الثني

قال صاحب الكتاب : هو ما لحقت آخره زيادتان الى آخره .

قال الشيخ : هذا الحد هو الذي يستقيم في حدّ الثني واذا

حددنا الثنية قلنا : هو الحاق الاسم زيادتين الى آخره وليس قول

(١) انظر الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) في ل : (مقدّر) .

من قال : ضمُّ شيءٍ الى مثله (في حدِّ المثني بشيءٍ ، لأنَّكَ لو قلت :
 زيدٌ وزيدٌ ضمُّ شيءٍ الى مثله)^(١) ، وليسَ بشئٍ . وقوله : « ليكونَ
 الاولُ علماً لضمِّ واحدٍ الى واحدٍ » . يعني الى واحدٍ من جنسه
 المسمَّى بذلك الاسمِ كقولك في رجلٍ رجلانِ ، وهل يجوزُ أنْ
 تأخذَ الاسمَ المشتركَ فتنهيه باعتبارِ المدلولينِ كقولك : عينانِ في عينِ
 الشمسِ وعينِ الماءِ^(٢) فيه خلافٌ والظاهرُ جوازُه شاذّاً ، والكثيرُ
 استعملَ خلافه ، وقالوا : زيدانِ^(٣) وعمرانِ في الاسماءِ الاعلامِ ،
 وإنْ كُنتَ باعتبارِ مسمياتِها كالاسماءِ المشتركةِ ، لأنها لم يُسمَّ بها
 باعتبارِ أمرٍ جامعٍ في مسمياتِها وهذا مِمَّا يُقوِّي قولَ من يقولُ :
 إنَّ الاسمَ المشتركَ يُثنى وإنْ اختلفَ مدلوله ، والجوابُ أنَّها
 إنما تُثَنِّيَتْ بعدَ أنْ أُحْظِرَ المتكلمُ المسمياتِ بزيدٍ بباله وقُدِّرَ
 انتفاءُ العلمية منها فصارتْ كأنَّها أسماءُ الاجناسِ^(٤) كرجلٍ باعتبارِ
 ما تحته^(٥) فننَّاهَا كما تُثنى رجلٌ بعدَ أنْ قُدِّرَ مثله ، وهذا المعنى
 هو الذي جَوِّزَ أنْ يُقالَ : الزيدُ وزيدٌ فلانٌ ولولا تقديرُها نكرةٌ
 لم يستقيمَ تعريفُها ، مهما قُدِّرَتْ نكرةٌ صارتْ كأسماءِ الاجناسِ
 المشتركةِ في أمرٍ^(٦) واحدٍ إلا أنَّ أسماءَ الاجناسِ مشتركاتٌ في
 أمرٍ معنويٍّ محققٍ ، وهذه مشتركةٌ في أمرٍ مقدَّرٍ وهو كونهُ مسمىً
 بزيدٍ ، فإنْ قيلَ إذا كانتْ تثنيتها كبابِ تنكيرِها وتريفِها باللامِ ،
 وذلكَ^(٧) شاذٌّ ، فليكنْ تثنيتها أيضاً شاذّاً وليسَ بشاذّاً بالاجتماعِ

(١) ما بين القوسين : ساقطٌ من ر .

(٢) (الماءُ) : ساقطةٌ من و .

(٣) في ل : (الزيدانِ والعمرانِ) .

(٤) في ل : (اجناسِ) .

(٥) في ر : (ما لحقه) .

(٦) في ر : (اسمِ) .

(٧) في ل : (ضعيفِ) .

فدلّ على أنّه ليس مثله ، والجواب أن زيدا إذا نكّر وعرف
فقد استعمل على خلاف ما وضع له من غير ضرورة ؛ لأنّه
يمكن استعماله علماً في كلّ موضع فجعله نكرة بهذا التقدير
إخراج له عن أصله لغير ضرورة ، وأمّا زيدان فلا^(١) يمكن
استعماله علماً ، لأنّ تنيّه تنافي علميّة فلا يلزم من شذوذ ما يمكن
جريه على أصله شذوذ ما لا يمكن إجراؤه على أصله^(٢) .

قوله : والثانية عوضاً من الحركة والتوين .

قال الشيخ : هو مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون : إنّها
عوض من التوين^(٣) ويستدلون بقولك : جاءني^(٤) علماً زيد
فحذفها يدلّ على أنّها كالتوين ، والبصريون يستدلون بقولك :
الغلمان فباتها يدلّ على أنّها كالحركة إذ التوين لا اثبات له مع
اللام . والوجه أنّها كالحركة في موضع ، وكالتوين في موضع ،
ومثلهما في موضع ، فإذا قلت : رجلاً كانت عوضاً من التوين^(٥)
والحركة جميعاً ، وإذا قلت : الرجلان كانت عوضاً من الحركة ،
فإذا قلت : علماً زيد كانت عوضاً من التوين والحركة جميعاً .

قوله : ومن شأنه إذا لم يكن مثنى منقوص .

-
- (١) في و : (فلان) وهو تحريف .
(٢) في ل : (وأيضاً فإن المثنى في الاعلام يلزمه في الفصيح الالف
واللام فكان كالعوض من علمته التي فاتت بالتثنية بخلاف
المفرد ، وإذا نكر فانه إخراج له من وضعه من غير عوض) ،
وهذه من الزيادات التي يدخلها الناسخ .
(٣) الانصاف ٣٣/١ .
(٤) جاء في (: ساقطة من ش .
(٥) في ل : (عوضاً منها) ، وهو وهم .

قال الشيخ : يعني بالمنقوص ما آخره ' الف ' ، وهذا غريب في الاصطلاح ، (وإنما المنقوص في الاصطلاح ما نقص من آخره حرف كقاص وعصا ، (وما نقص بعض الأعراب كقاض)^(١) وأما إطلاق المنقوص^(٢) على^(٣) ما في آخره ' الف ' خاصة فليس بمعروف .

(فصل) قوله : ولا يخلو المنقوص الى آخره .

قال الشيخ : المنقوص على اصطلاحه ، وهو ما في آخره ' الف ' ، لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أو فوقه ، فإن كان ثلاثياً وجب رد الالف الى أصلها لوجوب حركتها لوقوع الالف بعدها ، والواو والياء لا يعلان اذا وقعا قبل الالف كقولك : غزوا وريما ، أما كراهة اجتماع الالفين ، وإما كراهة اللبس في الأصل وحمل البواقي عليه واذا لم يعمل وجب أن يبقى على الأصل فتقول : قفوان ورحيان ، وإن جهل أصلها نظير الى الإمالة كما ذكروا أن كانت فوق الثلاثة لم تقلب إلا ياء وإما قلبت ياء فيما أصله ' واو ' لأحد أمرين [٨٢ ظ] إما لأنها في أصل الأنفال فعل بها ذلك فأجريت الاسماء عليها كقولهم : أغزيت واستغزيت ، وإما لاستقلالها آخراً فيما كثرت حروفه فأبدلوا منها الياء لخفتها .

قوله : وأما مذروا أن فلان التنية فيه لازمة الى آخره .

- (١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .
 (٢) ما بين القوسين ساقط من ر .
 (٣) في ل : (بما آخره) ، وما اثبتناه احسن .

قال الشيخ : ووجه اعتراضه أنه اسم رباعي جاءت فيه الواو رابعة ولم تقلب ياء ، وجوابه أن مذرّ وأن لا يقال في مفرد مذرّ فإن عللنا بالوجه الأول فليس آخره الفاء مخففة عن واو حتى تبدل عن الالف ياء ، بل هذه لم تزل واواً للزوم التثنية ، وإن عللنا بالثاني فالواو لم تقع متطرفة ؛ لأن التثنية لازمة فلا تقع متطرفة ، ولذلك شبهها بالواو الواقعة في جباوة .

(فصل) قوله : وما آخره همزة الى آخره ، ثم قال : في آخر الفصل فهذه الأخيرة تقلب واواً لا غير . . . والباب في البواقي أن لا يقلبن وقد أجزى القلب .

قال الشيخ : يوم أن الثلاثة الأبواب مستوية في البقاء والقلب وليس الأمر كذلك ، بل الأولى الباب فيها أن لا تقلب ، والقلب ضعيف جداً ، والقلب في الثانية أولى منه في الأولى ، والقلب في الثالثة أظهر منه في الثانية ، وإنما كان القلب ضعيفاً في الأولى لأنها همزة أصلية لم يوجد ما يوجب تغييرها فكان بقاؤها على حالها أولى ، والثانية ليست همزة أصلية ولكنها منقلبة عن حرف (١) أصلي فكان القلب أظهر لفوات أصلية الهمزة ، والثالثة ليست أصلية ولا منقلبة عن حرف أصلي فكان القلب أظهر لفوات أصلية الهمزة وفوات الحرف الأصلي المنقلبة عنه الهمزة ، وأمّا الرابع وهو خمراء وصحراء ، فأنما أوجبوا فيه القلب للفرق بين همزة التانيث وغيرها فكانت أولى بالقلب إذ لا أصل لها ولا عن أصل ولا مشبهة بالأصلي ، فليست واواً لأنه الذي ثبت لها

(١) (حرف) : ساقطة في و ، ل ، ت .

في النسب فحُمِلَ عليه ، وإن اختلفت اللمة ، وإمّا لأنها عن همزة
والواو أقرب إليها لمشاكلتها لها^(١) في الثقل ، وإمّا كراهة الأداء
إلى يائين بعد الف لو قالوا حمراءين ، وإمّا لفرقوا بينهما وبين
الآن المقصورة بأمر فيها ، والتي لا الف قبلها لم يقلبوها ذلك
القلب ، لأن القلب ثم الواجب والجائز إنما كان لأنها زائدة مع
استئصال^(٢) همزة بين الفين « كحمراءان » ، وإمّا لاستئصالها بين
الفين ولم يوجد في هذه نية من ذلك ، نعم قد تخفف الهمزة
على ما سيأتي في تخفيف الهمزة وليس من هذا الباب .

(فصل) قوله : وقد يُثنى الجمع على تأويل الجماعتين
والفريقين إلى آخره .

قال الشيخ : تنية الجمع قليل وسبب قلته أن مفردة
يُعطي ما تُعطي التنية فيقع ذكر التنية ضائعاً ، ولكن قد يجري في
بعض ما يحتاج إلى ذكر الجمع مُثنى مثل قوله : كَالشَّاةِ
العائرة بين الغنمين^(٣) ، فلذلك يستحسن مثل ذلك فأنه
لا يمكن التعبير بسجود الجمع بخلاف قولك : رجالان فأنه
ضعيف .

(فصل) قوله : ويُجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا
متصلين إلى آخره .

- (١) (لها) : ساقطة من ل ، ب .
(٢) (استئصال همزة بين الفين) : ساقطة من س .
(٣) الحديث موجود في مسند الإمام أحمد بن حنبل ، العائرة :
تعبير إلى هذه الغنم مرة وإلى هذه مرة أخرى لا تدري إلى أي جهة
تتبع ٤٧/٢ .

قال الشيخ : يعني اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى ، عبّر عن المضاف بلفظ الجمع وإن كان منتهى في المعنى ، وسببه كراهة اجتماع لفظ اثنين فيما تأكد اتصالهما لفظاً ومعنى ، فعلى ذلك تقول : ضرب رؤوسهما ولا فرق بين أن يكون الاول متحداً في كل واحد منهما أو متعدداً فلذلك تقول : قطعت أيديهما وأنت تريد يداً من كل واحد منهما . وقال الكوفيون : شرطه أن يكون الاول متحداً في كل واحد منهما كقوله تعالى : { فَقَدْ صَفَتْ قُدُوبَكُمَا } ^(١) ، وهو مردود بقوله تعالى : { فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا } ^(٢) ، والمراد آيماهما فبطلت شرطية الاتحاد .

قوله : وقال ^(٣) :

ظَهَرَا هُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسِينَ

-٧٦١-

فاستعمل هذا والاصل معاً .

قال الشيخ : يعني بقوله هذا وضع الجمع موضع التثنية وهو إشارة الى حكم هذا الفصل ، وهو قوله : ظُهُورِ التَّرْسِينَ ، وقوله : والاصل يعني لفظ المنتهى للدلالة على التثنية على القياس الأصلي ،

(١) سورة التحريم الآية : ٤ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٣٨ .

(٣) لبيت لخطام المجاشعي صدره : (ومهمين قذفين مرتين) وصف به فلاتين لانبأت فيهما ، ووصفهما كالترسين لارتفاعهما ، ومهمين : واحدة المهمة ، وهو القفر المخوف ، القذف : البعده من الارض ، والكتاب ١/ ٢٤١ ، ٢/ ٢٠٢ ، ابن يعيش ٤/ ١٥٦ ، الجمل ص ٣٠٣ ، شرح شواهد الشافعية للبيضاوي ص ٩٤ .

وهو قوله : 'ظهرهما ثم بين أن الشرط الاتصال لا متناع أفراسهما
وغلمانهما لما فقد الاتصال' .

ومن أصناف الاسم المجموع

قال الشيخ : 'لما كان غرضه الدلالة على بيان اللفظ السالم
المذكر (١) ، لاختلاف آخره ، بالحروف لاختلاف العامل لم يمكنه
حدّ المجموع المكسّر معه لاختلافهما [٨٣ و] في هذا المعنى فجعل
كل واحد على حدة ، ثم حدّ المجموع السالم المذكر على نحو
حدّ التثنية ، وذكر السالم المؤنث بالالف والتاء لتلا يتوهم عموم
السالم فيما ذكر ، واستغنى عن أن يمد لفظاً آخر للمذكر السالم
إذ لفظه فيه تنبيه ، فالذي بالواو والنون لمن يعلم في أعلامه
وصفاته ، أراد بعض أعلامه وإلا فلا يستقيم التعميم ، فإن طلحة
وشبهه لا يجمع جمع التصحيح وهو من أعلام من يعقل ، وأحمر
وعلامه وجريح من صفات من يعقل لا يجمع بالواو والنون ،
وإنما يجمع بالواو والنون كل مذكر يعقل أو صفة لمذكر
يعقل ، ليست أفعل فعلاء ولا فعلا ففعلى مؤنثة جارية على
المذكر ، ولا مذكره يجري على المؤنث إلا ما شذ عن الذي ذكره ،
وأما العلة فتؤخذ من غيره .

قوله : « والذي بالالف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته » .
يريد بعض صفاته وهو كل صفة ليست فعلاء أفعل ولا فعلى
فعلان ، ولا مذكراً يجري على المؤنث كطالق وجريح كأنه استغنى
عن بيان ذلك ههنا بتفاصيل ستأتي في الباب .

(١) في ت : (المذكورين ، وهو تحريف .

نَمْ قَالَ : والثاني يعمُّ من يعلمُ وغيرهم في أسمائهم وصفاتهم •
(يعني المكسر ، وقوله : في أسمائهم وصفاتهم)^(١) ، يريدُ في بعض
الصفات إذ بعضها لا يُجمعُ إلاَّ صحيحاً كمكرم ومكرم على
ما سيأتي •

وقوله : وحكمُ الزيادة في كحماها في (مسلمان) • على
ما تقدَّم •

قوله : وقد أُجريَ المؤنثُ على المذكور في التسوية إلى آخره •

قال الشيخ : أي جعلُ علامةَ النصبِ والخفضِ الكسرةَ حملاً
لهُ على المذكور حيثُ جعلَ علامةَ الخفضِ والنصبِ الياءَ أن تكونَ
للمؤنثِ على المذكورِ مزيةً ، وإنَّما أُعربَ الجمعُ الصحيحُ
بالحروفِ ؛ لأنَّه زِيدَ في آخره حروفٌ علَّةٌ مع بقاء صيغتهِ
فأشبهَ التثنيةَ فأُعربَ كأعرابِها ، وإنَّما أُعربَ المثنيُّ بالحروفِ
لأنَّه لما تكثرَ مدلوله جعلوا أعرابه بشيءٍ هو أكثرُ من أعرابِ
المفرد ، وهو الحروفُ ، وكانَ القياسُ فيما يُعربُ بالحروفِ أن
يكونَ الواوُ للرفعِ والالفُ للنصبِ والياءُ للخفضِ كما هو في أخوكِ
وأخواته ، فقياسُ الزيدونَ أن يُقالَ في نصبه الزيدانِ ، وفي خفضه
الزيدينِ على ما هو عليه في الرفعِ ، وقياسُ التثنيةِ أن يُقالَ في
الرفعِ الزيدونَ وفي النصبِ الزيدانِ وفي الخفضِ الزيدينِ ، فجاءَ
الجمعُ في الرفعِ والخفضِ على القياسِ ، وجاءتِ التثنيةُ في الخفضِ
على القياسِ لا غيرُ ، وإنَّما كانَ ذلكَ من جهةِ أنَّ الالفَ التي هي
قياسُ النصبِ لو بقيتْ لهما لالتبسَ التثنيةُ بالجمعِ في قولك :

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

ضارباك ، لأنَّ النونَ تُحذفُ وما قبلَ الالفِ لا يكونُ إلاَّ مفتوحاً
فلا فرقَ بينَ كونه ثنيةً أو جمعاً ، فلما جاءَ اللبسُ مِنَ الالفِ في
النصبِ سقطتُ منهما جميعاً في النصبِ ، ثمَّ لما كانَ الالفُ أخيراً
حروفِ العلةِ كُرِهَ أَنْ تَدْخُلَ بالكليَّةِ فجُعِلَ عوضاً من الواوِ في
الثنيةِ ثمَّ حُمِلَ في كلِّ واحدٍ منهما المنصوبُ على المخفوضِ إذ
لم يبقَ غيرَ ذلكَ فمما رآه الأمرُ على ما ذكرَ في حدِّ الجمعِ
والثنيةِ •

(فصل) قوله : وينقسمُ الى جمعٍ قلةٍ وجمعٍ كثرةٍ •

قال الشيخُ : ويعني بجمعِ القلةِ ما ذُكِرَ ، (وجمعِ الكثرةِ
ما زادَ عليه ، وصيغُ جمعِ القلةِ أُنْبِيَّةٌ مخصصةٌ من جموعِ
التكسيرِ ، وهي (١) ما ذُكِرَ ، وجميعُ صيغِ (٢) التصحيحِ وصيغِ
جموعِ القلةِ أُنْبِيَّةٌ مخصصةٌ من جموعِ التكسيرِ ما عدَّ ذلكَ •

(فصل) قوله : وقد يُجْعَلُ اعرابُ ما يُجْمَعُ بالواوِ والنونِ
في النونِ الى آخره •

قال الشيخُ : جُعِلَ اعرابُ في النونِ معَ بقائه جمعاً شاذَّ
ولم يأتِ معَ شذوذه إلاَّ في أسماءِ جُمِعَتْ جمعُ التصحيحِ على
غيرِ قياسٍ ، كأنَّهما لما كانتا مستحقةً للتكسيرِ جرى فيها اعرابه •

(١) ما بين القوسين : ساقط من ت •

(٢) صيغ ير : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •

من ذلك قولهم : سفين^(١) على ما ذكر ، ومنها أسماء الأعداد
كقوله^(٢) :

وَقَدْ جَاوَزَتْ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ - ١٦٨

ولابد من الياء ؛ لأن الأعراب لا يكون بجهتين ، والتزام الياء
دون الواو لخفتها وثقل الواو .

(فصل) قوله : وللثلاثي المجرد إذا كُسِرَ عشرة أمثلة إلى
آخره .

قال الشيخ : ثم تعرض لأبنية الجمع ولم يذكر المفردات
ولم يذكر لكل مفرد أبنية التي جمع عليها ؛ لأنه لا يفيد كثير
غرض إذ ذلك لا ينضبط إلا بالسمع في كل لفظ وهو حظ
اللغة ، والذي ينضبط هو أن تعلم أوزان الجمع وأوزان
المفردات^(٣) ، ويعلم أن تلك المفردات لا تخرج عن قيل هذا
الجمع ، وهذا المعنى يحصل بما ذكره ، فإن ذكر من الجموع
عشرة في مثال ، علم أن عشرة الأوزان المفردة تجمع عليها
وإن جاءت ناقصة علم أن ذلك المنقوص لم يأت جمعه على تلك
الزنة ، وبيانه أنه ذكر في أفعال جميع الأمثلة فعلم أن جميع
الأمثلة تجمع عليه ثم ذكر فعلاً وذكر ستة أمثلة فنقصت

(١) في ر : (شيتين) ، وهو تحريف .

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي وصدره : (وَمَاذَا يَدْرِي

الشُعْرَاءُ مِنِّْي) يدري : يبتغي ، يطلب ، المقتضب ٣/ ٣٣٢ .

الاشموني ٨٩/ ١ ، ابن عقيل ٦١/ ١ ، الخزانة ٤١٤/ ٣ ، العيني

على الاشموني ٨٩/ ١ .

(٣) في ل : (أوزان في الجمع وأوزان في المفرد) .

أربعة ، وهي فَعَلَ وفَعِّلَ وفَعَّلَ وفَعِّلَ فَيُعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ
لَمْ تَجِيءْ عَلَى فَعْعَالٍ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا ، وَهَذَا الَّذِي كَانَ يَحْصُلُ لَوْ
ذَكَرَ الْمَفْرَدَاتِ وَاحِدًا وَاحِدًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَطُولُ الْكَلَامُ وَهَذَا
أَخْصَرُ .

(فصل) قوله : والمؤنث الساكن الحشوي الى آخره .

قال الشيخ : لا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة كما ذكر ،
فإن كان اسماً تحرّكت عينه في الجمع إذا صحّت [٨٣ ظ] فإن
أراد بقوله : إذا صحّت حروف العلة وحروف الإدغام فهو
جيد ، ولكنّه ليس بالظاهر ، وحكمه حكم المقتل في أنّه لا
يحرّك ، تقول : شدّة وشدّات .

قوله : وبه وبالكسر في المكسور ها كسدرات .

قال الشيخ : كان ينبغي أن ينبّه على المدغم العين والمقتل
اللام ، أمّا المدغم كقوله : حجة وحجّات فيجب إسكانه ، وأمّا
المقتل اللام فلاسكان فيه جائز كذروّة وذروّات .

وقوله : وبه وبالضم في المضمومها كفرقات .

قال الشيخ : كان ينبغي أن ينبّه على المدغم العين والمقتل
اللام ، أمّا المدغم فيجب إسكانه كقولك : عدّة وعدّات ، وأمّا
المقتل اللام فيجوز إسكانه كعزروّة وعزروّات ، وخطوّة
وخطوّات . ثمّ أورد اعتراضاً على قوله : وتسكن في الصفة
وقد قالوا لججّات (ورَبَعَات وهي صفات ، تقول : شياه

لَجَبَاتٌ^(١) ، وهي النساءُ التي جَفَّ لِبْنُهَا ونَسَاءُ رَبَعَاتٍ^(٢) للقضيرات ، وأجابَ أن ذلكَ في الأصلِ من قيلِ الأسماءِ فلَمَّا وُصِفَ به للمحِ معنى الصفة ، بقى حكمُ الاسمِيةِ في التحريكِ ويجوزُ أن يُقالَ : لَجَبَاتٌ ورَبَعَاتٌ وهو القياسُ ، ثمَّ قويَ ذلكَ بأنَّ مَثَلَ أَسْمَاءَ لا لبسَ في اسميَّتها وقد أُجْرِيَتْ صَفَاتٌ على خلافِ أصلِها بقوله : إِمْرَأَةٌ كَلْبَةٌ وَلَيْلَةٌ غَمَّةٌ ولو جُمِعَتْ في مثلِ ذلكَ لَقِيلَ نَسَاءُ كَلَبَاتٍ وكَلَبَاتٌ فَكَلَبَاتٌ نظراً إلى الأصلِ وكَلَبَاتٌ نظراً إلى الوصفِ ، وأمَّا مثلُ^(٣) لَيْلَةٍ غَمَّةٍ فلا يظهرُ في الجمعِ فرقٌ بينَ كونهِ اسماً أو صفةً لأنَّ المدغمَ فيهما سواءٌ على ما تقدَّمَ .

(فصل) قوله : وحكمُ المؤنِّ مِمَّا لا تاءَ فيه كالذي فيه التاءُ .

قَالَ الشَّيْخُ : وقوله عِيَرَاتٌ فِي جَمِيعٍ عَيْرٌ ، إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى لَفَةٍ هُذَيْلٌ ، لِأَنَّهُ مِثْلُ الْعَيْنِ وَكَذَلِكَ الْبَيْتُ^(٣) .

(فَعَمَلٌ) قوله : وَامْتَنَعُوا فِيمَا اعْتَلَتْ بِهِ مِنْ أَفْعُلٍ إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : كَرَاهَةِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَلَا يَقُولُونَ : عَوْدٌ وَأَعْوُدٌ وَلَا ذَيْلٌ وَأُذَيْلٌ إِلَّا مَا شَذَّ ، وَامْتَنَعُوا فِي الْوَاوِ دُونَ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقِطٌ مِنْ ش .

(٢) (مِثْلُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٣) الْبَيْتُ هُوَ : عِيَرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّؤْدَدِ الْعَدُوِّ

سُودَ الْيَهُمِ مَحْطُوطَةٌ الْأَعْكَامِ
الْبَيْتُ لِلْكَمِيتِ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا أَهْلَ الْبَيْتِ (ع) ، الْمَفْصَلِ
ص ٩٠ ، ابْنُ يَعِيشَ ٣٣/٥ .

الياء من فعول . كراهة الضمتين والواوين فلا يقولون : قووس
إلا ما شذ ولم يكرهوه في الياء (١) لفقدان أحد الواوين وقوتها
بالسكون بعدها ، ومنهم من يكسر الاول في مثل ذلك كراهة
الضمتين والواو ، فيقولون : عيون وشبه ، وأفعل من المعتل
اللام يجب أن يكون من باب قاض فيصير لفظه على لفظ أفع في
الرفع والجزم ، وأفعلاً في النصب ، لأنه لو بقي لادى الى واو
وباء قبلها ضمة ، وليس من لغتهم فتبدل الضمة كسرة فيجتمع
ساكنان حرف العلة والتنوين فيحذف الاول لالتقاء الساكنين
فيصير كما ذكر كقولك : أدل وأيد ، ورأيت أدلياً وأيدياً ،
وفعول من المعتل اللام تبدل فيه الضمة كسرة لشبهه بما في
آخره حرف علة قبلها ضمة كقولك : دلي دمي ؛ لأن أصله
دلو [ودمو] (٢) في قلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو الاولى
ياء ثم أدمت فيما بعدها سواء كانت واواً أو ياء على أصل الاعلال
الذي سيأتي ، وقد جاء الضمة في مثله باقية فيما كان من ذوات
الواو مثل قولهم : نجو (٣) ، وجاء في الياء نادراً ، قالوا : قسو ،
ويجوز كسر الفاء في المقيس كقولك : دلي ونجوي كراهة
الكسرة بعد الضمة في أول الكلمة في الاسم . وقولهم : قسي هو
جمع قوس ، جمعوه على فعول فيكون قووساً ، فكرهوا اجتماع
الضمتين والواوين فأخروا الواو الى موضع اللام فصار قسوس
ففعّلوا فيه ما فعلوا في دلي فصار قسي فإذلك قال : كأنه جمع
قسو في التقدير كما ذكرناه .

- (١) (في الياء) : ساقطة من ب .
(٢) (ودمو) : ساقطة من الاصل .
(٣) في ش ، ر : (وقد) .

(فصل) قوله : وَيُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلٍ كَأَمٍ وَهُوَ
نظيرُ أَكَمٍ .

قال الشيخ : معناه ' أَنْ آمَ وزنه أَفْعَلُ فيكونُ أصله ' (١) أَمْوَأَ
فوجب قلبُ الهمزة الثانية (٢) أَلْفَاً مثلها في آدمٍ ، ووجب قلبُ
الضمة كسرةً مثلها في أدلٍ ، لأنَّ الواوَ تنقلبُ ياءً بالكسرةِ ثم
تُسكَّنُ لاستتقال الضمة والكسرةِ عليها مثلها في قاضٍ فيجتمعُ
ساكنانِ فيُحذفُ حرفُ العلةِ لاجتماعهما فيصيرُ آمٍ ، وزنه ' أَفْعِ ،
تقولُ : في الرفعِ والجرِّ آمٍ وتقولُ : في النصبِ رأيتُ آمياً فتثبتُ
الياءُ لانكسارِ ما قبلها مثله في رأيتُ غازياً .

(فصل) قوله : وَأَمَّا الْخَماسِي فَلَا يُكْسَرُ إِلَّا عَلَى
استكرامٍ .

قال الشيخ : لَأَنَّهُ مُسْتَقِلٌ في مفردِهِ فإذا اجتمعَ زادَ استقلاً
إِنْ بَقِيَ حُرُوفُهُ أَوْ أُحِلَّ بِهِ إِنْ حُذِفَ مِنْهَا ، فَإِنْ كَسَّرَ عَلَى
الاستكرامِ وجبَ الحذفُ ، وقياسه ' أَنْ يُحذفَ الخامسُ ، لَأَنَّهُ
حصلَ بِهِ الثقلُ ، فيُقَالُ فَرَاذٌ وَجَحَامِرٌ وقياسُ مَنْ قَالَ
جُحَيْرِشٌ وَفُرَيْرِزٌ أَنْ يَقُولَ جَحَارِشٌ وَفَرَارِزٌ .

(فصل) قوله : وما كانَ زيادتهُ ثَلَاثَةً فَلأَسْمَائِهِ في الجمعِ أَحَدُ
عَشَرَ مثلاً .

(١) في ل : (آمَرُ جمعُ أمرٍ أصلها أمره ، فلذلك شبهه بأكمة
وأكَمَ ، وإذا كان أصله) .
(٢) (الثانية) : ساقطة من ش .

قال الشيخ : جرى في هذا الفصل كالفصول الأول ، لاشتراك
الآحاد [٨٤و] في الابنية المذكورة وهذا لا يكون إلا في خمسة أمثلة ؛
لأن المدّة إمّا ألف أو واو أو ياء ، فالالف لا يكون قبلها (١) إلا
فتحة فيبقى أول الكلمة (٢) يكون مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً فهذه
ثلاثة ، وإن كانت المدّة واو أو فلا يكون قبلها إلا الضمة ، والأول
لا يكون إلا مفتوحاً ؛ لأن الكسر ليس من أبنيهم والضم من أبنية
الجموع (٣) إلا ما شذ من نحو سدوس للطليسان والاخضر ، وقد
رواه الأصمعي بالفتح (٤) .

وقوله : ولا يجمع على أفعل .

قال الشيخ : تخصيص له بالمؤنث وبين أن أمكنّا من الشواذ ،
وإن كانت المدّة ياء فلا يكون قبلها إلا الكسرة والأول مفتوح ،
والضم والكسر ليس من أبنيهم إذ فُعِلَ وفُعِلَ ليس من
أبنيهم فثبت أنّها خمسة . ولم يجيء فُعِلَ في المضاعف ولا المعتل
اللام ، كأنّهم كرهوا أن يأتوا بالثلثين ؛ لأنّهم فيه بين لبس
وثقل ، لأنّهم إذا ادغموا لم يعرفوا كونه فُعِلاً ، وإن أظهروا
استثقل النطق بالثلثين وقد جاء قليلاً على فُعِلَ مفكوكاً إدغامه ،
قالوا سرير وسرر (٥) ، فأما المعتل اللام فكرهوه البتة لما
يؤدي إلى الاعلال ؛ لأنّه ليس في لغتهم ما آخره حرف علة وقبلها
ضمة ، فاذا أدّى إليه قياس (٦) قلبوا الضمة كسرة ، فلو فعلوا ذلك

- (١) قبلها (ساقطة من ر .
(٢) الكلمة) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت .
(٣) (من أبنية الجمع) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ت .
(٤) كان الأصمعي يقول : (السدوس) بالفتح الطليسان .
وسدوس بالضم اسم رجل . الصحاح ٢/٩٢٤ مادة (سدس) .
(٥) في ل : (سرر) ساقطة .
(٦) في ب : (الضمة) .

ههنا لقالوا : في النصب فعلًا فيؤدي إلى ما ليس من أبنية أسمائهم .
وقد جاء فعل قليلًا قولوا ذُبابٌ وذُبٌ ، وأمّا المؤنث فظاهر .

قوله : واصفاته تسعة أمثلة .

قال الشيخ : منها أفعلاء ولم يذكرها في الأمثلة ، وموضعها
بعد أعداء فينبغي أن يكون بعده ، وأصدقاء ونحوه .

قوله : ويجمع التصحيح .

قال الشيخ : لوجود شرائطه ، وأمّا فَعِيلٌ فبابه ما ذُكِرَ
ولا يُجمع جمع التصحيح ، لأنَّ فَعِيلًا يكون بمعنى مفعول ،
ويكون بمعنى فاعل ، فكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا بينهما في الجمع فرقا
فجمعوا أحدهما جمع السلامة والآخر جمع التذكير وكان ذلك
أولى بالسلامة ، لأنَّه الأصلُ وفَعِيلٌ بمعنى مفعول ليس أصلا
فلما لم يُجمع بالواو والنون لم يُجمع مؤنثه بالالف والتاء
لكونه عليه في الجمع .

قوله : ولمؤنثها ثلاثة أمثلة .

قال الشيخ : وعدَّ فعلاً وفُعلاء عند غيره لا يكون جمع
فَعِيلَةٍ ، وإنَّما هي جمع فَعِيلٍ ، وقولهم : خُلَفَاءُ ظاهرٌ فيما
ذُكِرَ وغيره يزعم أنَّه قيل خَلِيفٌ وخَلِيفَةٌ ، وإنَّ خُلَفَاءَ
جمع خَلِيفٍ ، وخُلَائِفٌ جمع خَلِيفَةٍ ، وإذا احتمل خُلَفَاءُ أن
يكون جمعاً لَخَلِيفٍ فلا يُجمع أصلاً في جمع فَعِيلَةٍ عليه إذ
لا يثبت بابٌ مثل هذا بالاحتمال بل لا بدَّ من ثبوت .

(فصل) قوله : وما كان على فاعل اسماً الى آخره .

قال الشيخ : لما كان هذا الوزن غير مشاركٍ لمثله في
أبنية أفرادهِ . قوله : « وللمصنف ثمانية » . ووقع في بعض النسخ
سبعة ، وعدّها منها فَعُول ومثّل بـفَعُول ، وليس بعيد عن الصواب .
فإن قيل هو قليل ففعّال أقل ، وقد ذكره وقد شدّ نحو
فَوَارِسَ وهو ألكَ ونَوَأكِسَ ، فأما فَوَارِسَ ، فالذي حسن
منهُ انتفاء [اللبس] ^(١) بينهُ وبين المؤنث ؛ لأنّهم لا يقولون امرأة
فارسة ، وأمّا هو ألكَ فجاء في مثل (هالك في الهوايك) ^(٢) ،
والأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس ، وأمّا نَوَأكِسَ فللضرورة
فلا اعتداد به ، ويجوز في فاعل إذا كان لِمَا
لا يعقل أن يُجمع على فَوَاعِل قسماً مطرداً تقول في خيل
ذكورٍ رَوَأكِسَ ، وسِرّه هو أن الجمع فيما لا يعقل للمذكر
يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل تارة في مفردهِ وتارة في صفاته
وأخبره وأحواله ، ولما كانت هذه الصفات لِمَا لا يعقل أجريت
ذلك المجرى ، ألا ترى أن أفعل مذكر فعلى لا يجمع على
فَعَل ، وفُعَلِي في مؤنثهِ يجمع على فَعَل ، قال الله تعالى :
{ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخِرَ } ^(٣) ، وأُخِرَ جمع آخر ، لأنّه
لليوم ولكنّه لما كان فيما لا يعقل أُجْري مجرى أُخْري على
ما ذكر ، ويستوي في ذلك ما فيه التاء وما لائاً فيه ؛ لأن الغرض
التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى ، فلا فرق بين وجود التاء
وعدها ، كجائز وحاسر .

(١) (اللبس) : زيادة عن ل .
(٢) مثل يضرب في الذي يرمي بنفسه في التهلكة . أساس البلاغة
٣٠٨/٢ . شرح شواهد الشافعية ص ١٤٢ .
(٣) سورة البقرة الآية : ١٨٤ :

(فصل) قوله : وللاسم ميمًا في آخره الف ثابت

إلى آخره .

قال الشيخ : ثم مثل بصحارى وأناك ، وقياس ترتيبه أن
يمثل بأربعة ، لأن المفرد مثالان والجمع مثالان^(١) فيجيء
الترتيب أربعة ، وهو ذقارى في ذفرى .

وقوله : وللصفة أربعة أمثلة .

[قال الشيخ^(٢)] : ثم ذكر فعلاً وفِعْلاً ، وفُعْلاً وفُعْلاً
ليس بعام ، وإنما يجمع على فُعْلٍ فَعْلَاءٍ أَفْعَلٍ وَعَلَى
الفُعْلِ فُعْلَى أَفْعَلٍ . ثم قال « ويُقال ذَقَرِيَّاتٌ » تنبيهاً على
أنه يجري فيه التصحيح إلا فَعْلَاءً^(٣) أَفْعَلٍ ، وسببه أن أَفْعَلٍ
فَعْلَاءً^(٤) موافق لأفْعَلٍ فُعْلَى^(٥) في اللفظ ، فأرادوا أن يفرقوا
بينهما في الجمع [٨٤ ظ] فجمعوا أَفْعَلٍ فُعْلَى بالواو والنون
واستغنوا في جمع أَفْعَلٍ فَعْلَاءٍ فرقاً بينهما فلذلك جاز في فُعْلَى
أَفْعَلٍ الفُعْلَيَّاتِ حملاً على مذكّره ، ولم يجيء في فَعْلَاءٍ أَفْعَلٍ
فَعْلَاوَاتٍ ، لامتناع التصحيح في مذكّره . ثم اعترض
بالخضروآت ، وأجاب عنها بقلبها حتى لا يذكر الموصوف
قبلها فصارت مثل صحراء فأُجريت مجراها .

-
- (١) (والجمع مثالان) : ساقط من ش
(٢) ما بين القوسين : ساقط من الاصل
(٣) في ل : (فُعْلَى) ، وهو خطأ .
(٤) في ل : (فُعْلَى) ، وهو خطأ .
(٥) في ل : (فَعْلَاء) ، وهو خطأ .

قال : « إذا كانت الالف 'خامسة' ، لم يُجْمَعْ إلا مصححاً ، لأنهم إذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكور فلأن يكرهوا التكسير في المؤنث أولى . »

(فصل) قال : لأفعل إذا كان اسماً مثال واحد أفاعله إلى آخره .

قال الشيخ : [قوله] ^(١) وللصفة ثلاثة أمثلة ، جمع بين أمثلة الصفات ، وفعل وفعلان مختص بأفعل الذي مؤنثه فعلاء وأفاعله مختص بأفعل الذي للتفضيل ، وهو الذي مؤنثه فعلى . وقوله : « إنما يجمع بأفاعله أفعل الذي مؤنثه فعلى » ، لا يكفي فأنه يبقى فعل وفعلان ويوهم أنهما مطلقان وليس كذلك ، وأفعل التفضيل يجمع أيضاً بالواو والتون دون أفعل الآخر وقد ذكر ذلك . ثم أورد قول الشاعر ^(٢) :

١٦٩- أتاني وعيد الحوص

والبيت كالاغراض على الفصل ، فإنه إن كان أحوص صفة

(١) (قوله) ساقطة من الاصل .

(٢) البيت للاعشى من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة في ديوانه ١٤٩ وتماهه :

من ال جعفر قنيا عبدة عمرو لو نهيت الاحوص

الاحوص : الذي عينه صغيرة ، وربيعه بن جعفر بن كلاب يقال

له الاحوص ، وكذلك عمرو بن الاحوص ، والمعنى بالقصيدة

عمرو بن شرع بن الاحوص وأولاده . اصلاح المنطق ص ٤٠١ .

- ابن يعيش ٦٢/٥ ، الفصل ص ٩٢ ، شواهد الشافية ١٤٤/٤ .

الصحاح ١٠٣٤/٣ مادة (حوص) .

فليجمع على نحو ، وإن كان علماً فليجمع على أحاوص .
 فقال : هو منظور فيه إلى الوصفية الأصلية فجمع جمعها فقيس
 حوص ، وإلى الأسمية العارضة بالعلمية فجمع جمعها فقيس
 أحاوص ، فهذا معنى قوله : فمنظور فيه إلى جانبي الوصفية
 والأسمية .

(فصل) قوله : وكل ثلاثي فيه زيادة لللاحق الرباعي إلى
 آخره .

قال الشيخ : حكم الملحق الرباعي أن يجمع جمع الرباعي
 كقولك : جدول وجداول ، وحكم ما فيه زيادة غير مدة يكون
 بها مائلاً للرباعي أن يجمع جمعه كالجَدَلُ والجَدَلُ . وقوله :
 غير مدة احتراز من نحو فاعِلٍ وفِعْمُولٍ وفِعْمِيلٍ وأشباهها ، فإن
 له جمعاً مخصوصاً على ما تقدم .

قوله : والرباعي إذا لحقه حرف لين رابع .
 قال الشيخ : إن ثبت في جمعه موضعه إلا أنه يُقَلَّبُ ياءً
 إن لم يكن إياها ، لانكسار ما قبلها كقولك : سِرْدَاحٌ وسِرْدَاحِيحٌ ،
 وما كان من (١) الثلاثي ملحقاً به فحكمه في الجمع كذلك : كقولك :
 قِرْأُوحٌ وقِرْأُوحِيحٌ ، وكذلك ما كانت فيه زيادة يكون بها موافقاً
 لذلك المثال وإن لم تكن لللاحق كمصباح ومصابيح .

وقوله : وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة .

(١) في و ، ل ، ش ، ت ، ب : (الثاني) ، وهو خطأ .

قال الشيخ : غير مستقيم ولا فرق بين أن تكون مدّة أو غير مدّة ، وبيان ذلك أن المدّة لا يمكن أن تكون فيها إلاّ ثانية ؛ لأنّ الأول موضع حركة والثالث قبل حروف المدّ واللين موضع حركة ، والرابع هو نفس حرف المدّ واللين الذي الكلام فيه في المثال مع ثبوته والخامس حروف الأعراب ، وهو موضع حركة (١) فلم يبق إلاّ الثاني ، وإذا تعيّن [الثاني] (٢) التقدير حروف المدّ واللين فحكمه حكم الصحيح بدليل قولك : طومار وطوامير وديماس ودياميس وساباط وساباط فلا معنى للاحتراز بقوله : غير مدّة ، لما ثبت أن المدّة وغيرها سواء .

(فصل) قوله : ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه واحدة بالتاء .

قال الشيخ : مثله مختلف فيه ، فأكثر لناس على أنّه اسم مفرد ووضّع بأزاء الجمع ، والذي يدلّ عليه أفراد صفته وضمائره .

قوله : وإنّما يكثر ذلك في الأشياء المخلوقة .

قال الشيخ : يعني التي سمّيت بذلك باعتبار خلقه (٣) أصلياً لا باعتبار صنعة من آدميين . ثمّ أورد نحو سفين وأشباهها على وجه الشذوذ . وقوله : « وعكس تمر وتمر وكماة وكمة » أي

(١) في ش : (حرف) ، وهو تحريف .

(٢) (الثاني) : زيادة عن ل .

(٣) (خلقه) : ساقطة من ش .

ما فيه التاء للجمع وما حذفت منه للمفرد فهو عكس نكرة ونكرة

قوله : وقد يجيء الجمع مبنياً على غير واحدة المستعمل وذلك نحو : آراءهم وآباطهم •

قال الشيخ : 'أفعل' ليس من أبنية فَعْل ، و'أبطل' ليس من أبنية فاعل ، و'أحدث' ليس من أبنية فَعِيل ، و'أعاريض' ليس من أبنية فَعُول ، و'أفعل' على فعالى زادوا فيه ياءً لللاحق فاعتلت كما اعتلت ياء جوار فلذلك يجري مجراه ، ولبال مثله ، قال تعالى : { سِيرُوا فِيهَا لِيُبَالِ } ^(١) ، وليس في المفرد ياءً بعد اللام الثانية فدل على أنها لللاحق وأمكن قد تقدم ذكره •

(فصل) قوله : ويجمع الجمع الى آخره •

قال الشيخ : يعني أنه قد يجمع لا على أنه يطرّد قياساً ولكنه كثر في جمع القلة ، وقد في جمع الكثرة إلا بالالف والتاء وإن كان الجمع ^(٢) لا يثبت إلا بالسمع ، ثم ذكر من كل ذلك أمثلة •

(فصل) قوله : ويقع الاسم على الجمع لم يكسر عليه واحد •

(١) سورة سبأ الآية : ١٨ •

(٢) في ل : (الكل) ، وهو خطأ •

قال الشيخ : وهذا فيه خلاف والصحيح ما ذكر لأن الجمع إنما ثبت كونه صيغة جمع إذا كثرت جمعاً ، فأمّا أبنته فادّره استعمالها جمعاً فلا يثبت كونها جموعاً ، والذي يدل على أنها ليست بجمع تصغيرها [٨٥ و] على صيقتها ولو كانت جمعاً لم يجز ذلك فيها .

(فصل) قوله : ويقع الاسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجمع بلفظ واحد . وطريقته السماع .

(فصل) ثم قال : ويحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه نحو قولهم : رضى .

قال الشيخ : ومريض بمعنى فاعل فقياسه ' ألا يجمع على فعلى ، وإنما يجمع على فعلى بمعنى مفعول ، ولكن لما وافقه في وزنه وكونه صفة باعتبار آفة ' أجر يت مجراه ، وأجرى ملكى وشبهه مجرى مرضى .

وقوله : حملت على قتلى وجرحى وعقرى ولدغى ، لأنها هو الاول الذي يجمع على فعلى .

وقوله : آيامى ويتامى محمولان على وجاعى وحباطى .

[قال الشيخ ^(١) : يريد أن ' وجمعاً وحبطاً جمعاً على فعلى ^(٢) تشبيهاً لفاعل بفعلاً ، لأنهما يشتركان كثيراً كقولهم :

(١) قال الشيخ : ساقطة من الأصل .

(٢) في و : (فعلى) ، وهو خطأ .

صَدَّ وَصَدَّ يَنْ وَغَرَّتْ وَغَرَّتَانِ وَعَطَشَ وَعَطَشَانِ ، وَلَمَّا كَانَ
فَعْلَانُ يُجْمَعُ عَلَى فَعَالِيٍّ حُمِلَ عَلَيْهِ مُوَافَقُهُ وَهُوَ فَعِلٌ فَجُمِعَ
جَمِيعُهُ مَعَ مُوَافَقَتِهِ فِي مَعْنَى الْآفَةِ وَأَيَّامِي وَيَتَّامِي حُمِلًا عَلَى
وَجَاءِي لِقَرَبٍ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْوِزْنِ ، لِأَنَّ فَعِيلًا وَفَيْعِلًا لَا
يَفَارِقَانِ فَعِيلًا إِلَّا بِزِيَادَةِ يَاءٍ فَحُمِلَ عَلَيْهِ مَعَ مُوَافَقَتِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا
آفَةً .

(قوله : والمحدوفُ يُرَدُّ عِنْدَ التَّكْسِيرِ . وَلَمْ يُمَثَّلْ إِلَّا
بِأَنَّ) (١) لمحدوف اللام لآفة كثيرة وغيره نادر كقولهم : سته ، ولو
جُمِعَ أَيْضًا لَقِيلَ أَمْتَاهُ [وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالْجَوَابِ] (٢) .

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : الْمَذْكُورُ مَا خَلَا مِنَ الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثِ إِلَى
آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : يَعْنِي مَا خَلَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، (لِأَنَّهُ سَيَبِينُ أَنَّ
الْمُؤَنَّثَ يَكُونُ مُؤَنَّثًا لَفْظًا وَتَقْدِيرًا) (٣) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَذْكُورُ كَذَلِكَ
رَجَعَ الْمُؤَنَّثُ الْمَقْدَرُ مَذْكُورًا ، وَالتَّقْدِيرُ مَخْصُوصٌ بِالتَّاءِ عَلَى مَا
سَبَأْتِي ، وَالْيَاءُ لَا تَكُونُ لِلتَّائِبَةِ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا فِي نَحْوِ هَذِي عِنْدَ
بَعْضِهِمْ (٤) ، وَبَعْضُهُمْ لَا يُثَبِّتُ الْيَاءَ (وَيَزْعَمُ أَنَّ هَذِي بِكَمَالِهَا
صِغَةً مَوْضُوعَةٌ لِلتَّائِبَةِ) (٥) كَهَذِهِ ، وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ فِي عِلَامَاتِ التَّائِبَةِ

(١) ما بين القوسين : ساقط من ش .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من الأصل .

(٣) ما بين لقوسين : ساقط من ر .

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٥) في ل : (بكمالها) . وفي ر : (الاسماء) .

الهاء موضع قولهم : التاء^(١) نظراً الى قولهم : هذه ، فيقول :
التاء والالف والهاء ، وهذه التاء ليست بهاء ، وإن انقلبت هاء في
الوقف في اللغة الفصيحة ، وذلك يقول الكوفيون : هاء التانيث ،
لأنه قد ثبت التلغظ بها تاء في الاصل إجماعاً وقلبها في الوقف هاء
إنما كان فرقاً بينها وبين تاء الفعل ، والوقف محل تغير ، وأيضاً
فإن تاء الفعل للتانيث وهذه محمولة عليها فهي إذن تاء .

قوله : والتانيث على ضربين حقيقي - على ما فسرته - وغير
حقيقي كتانيث الظلمة والنعل .

[قال الشيخ^(٢) : ومثّل بالمؤنث بقاء لفظية وتاء مقدرة على
ما سيأتي ذكره ، ثم ذكر أحكام الفعل اذا نُسب الى المؤنث عند
ترجيحه الحقيقي (على غيره ، والفعل اذا أُسند الى ظاهر المؤنث
فلا يخلو إما أن يكون حقيقاً أو غير حقيقي ، فالحقيقي لا بد من)^(٣)
علامة التانيث وقع فصل أو لم يقع إلا في لغة رديئة وهو^(٤) مع
الفصل [ومع غير الفصل أبعد^(٥) منه] . ومنه قوله^(٦) :

- | | |
|-----|--|
| (١) | ما بين القوسين : ساقطة من ش . |
| (٢) | (قال الشيخ) : ساقطة من الاصل . |
| (٣) | ما بين القوسين : ساقطة من ر . |
| (٤) | (وهو) : ساقطة من ل ، ش . |
| (٥) | (ومع غير الفصل أبعد منه) : زيادة عن س ، ر . |
| (٦) | البيت من قصيدة لجريز يهجو بها الاخطل وتامه : (على
باب أسستها صلب وشام) صلب : جمع صليب ، شام : جمع
شامة وهي العلامة . المقتضب ١٤٨/٢ ، الخصائص ٤١٤/٢ ،
ابن يعيش ٩٢/٥ ، الانصاف ١٧٥/١ ، الديوان ١٠٠/٢ ،
العين ٤٦٢/٢ ، معاني القرآن ٣٠٨/٢ التكملة لابي علي
الفارسي ص ١٠٦ ، التوطئة ٤٧ . |

١٧٠- لَقَدْ وَلَدَ الْأَحْيَاطُ أُمَّ سَوِيٍّ

وغير الحقيقي أنت مُخَيَّرٌ في الفعل بين إثبات التاء وتركها ، وقع فصلٌ أو لم يقع ، وقد جاء القرآن بذلك كله ، وقول النحويين : إن إثبات التاء مع عدم الفصل أحسن ليس بسديد للاجماع على قوله تعالى : { وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ } (١) ، فاذن الأمران مستويان ، وإذا أُسند إلى الضمير المؤنث استوى الحقيقي وغير الحقيقي في لزوم العلامة ، فنقول : هند قامت والشمس طلعت ، أمّا في الحقيقي فواضح ، وأما في غير الحقيقي فلا مبرر : منها أن تاء التانيث إنما جيء بها لدل على أن الفاعل مؤنث ، وإذا أُسند إلى الظاهر فالظاهر نفسه يدل على التانيث فاستغنى عنها وليس في الضمير ما يرشد إلى ذلك فلم يستغن عنها . الآخر هو إنّه إذا كان مضمراً كان أشد اتصالاً فناسب أن يكون الفعل له أكثر من كونه ظاهراً مستقلاً . والآخر أنّه إذا تأخر علم أنّه فاعله يرفعه وإذا لم يتأخر وكان مضمراً فقد يتقدّم هو وغيره من المذكورات فلا يعلم هل هو للمذكر أو للمؤنث ؟ الآخر هو إنّه إذا كان مضمراً فقد يكون مستتراً فجعل له لفظاً يدل عليه بخلاف الظاهر ثم حمل أخواته في الاضمار عليه . وقوله (٢) :

(١) سورة القيامة الآية : ٩ .

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي يصف أرضاً مخصبة وصفه :
(فَلَا مَرْزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا) ، الودق: المطر ، والمزنة: السحابة ،
ويروى (أبقلت) بتخفيف الهمزة وبذلك يسقط من الاستشهاد
وهي رواية الشنتمري ، الكتاب ٢٤٠/١ ، ابن يعيش ٩٤/٥ ،
التنبيه لعلي بن حمزة ص ٣٠٣ ، المقرب ٣٠٣/١ ، التكملة
لابي علي ص ١٠٧ ، الخصائص ٤١١١/٢ ، الصحاح ١٦٣٧/٤
مادة (بقل) اللسان : (بقل) ، المغني ٦٥٦/٢ ، الاشموني
٥٣/٢ ، الخزانة ٢١/١ ، ابن عقيل ٤٠٧/١ .

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

-١٧١-

متأول • يريد أن أرضاً بمعنى موضع فأجري مجرى موضع •

(فصل) قوله : والتاء ثبت في اللفظ وتقدّر الى آخره •

قال الشيخ : يعني أن تاء التانيث يكون الاسم مؤنثاً بها تقديرًا^(١) ، وإنما حكم بذلك لما استقرّ الاثنان بها في كل مصغّر ثلاثي فعلم أنّها مرادة ، إذ لو لم تكن مرادة لم يجزر الاثنان بها [٨٥ ظ] ، لأنّ التصغير لا يرد شيئاً لم يكن ، ولما ثبت في الثلاثي علم أن الرباعي مثله ، وإنما منع منه مانع وهو زيادة الحرف الرابع ، فلذلك حكم بأنّ التاء مقدّرة في الجميع وإن كانت في الثلاثي أوضح • وأمّا قوله : « يظهر أمرها بالاسناد ، فغير مستقيم ؛ لأنّه إن أراد ظهور أن الاسم مؤنث فهذا يظهر بأشياء كثيرة غير الاسناد من الصفة ، وعود الضمير وبعض الجموع وغير ذلك ، وإن أراد يظهر أمر التاء في كونها مقدّرة فغير مستقيم إذ ليس في الاسناد ما يشعر بذلك ، فكأنّه قصد الى أن التاء في الاسماء القياسية محمولة على التاء التي في الفعل ، والتاء التي في الفعل^(٢) بالنظر الى الاصل فيها دلالة على التاء التي في الاسماء المؤنثة في الاصل ، لأنّ التاء في الاسماء^(٣) أصلها أن تكون في الصفات فرقاً بين المذكر والمؤنث ، ودخولها في الصفات في الموضع الذي تدخل فيه^(٤) [فيه] التاء في الافعال كقولك : قامت فهي قائمة ،

(١) في ر : (أو حكما) •

(٢) (والتاء التي في الفعل) : ساقطة من ل ، ر •

(٣) في ر : (الاسماء) ساقطة •

(٤) (فيه) : زيادة للسياق •

وضربت فهي ضاربة فلذلك قالوا : حائض لما لم يقصدوا معنى الفعل
 فاذا قصدوا معنى الفعل قالوا : حائضة ، فهذا وجه ذكر الاسناد في
 دلالة على التاء في خصوصية دون ما يدل على التانيث لأن غير ،
 وإن دل على كونه مؤنثاً ليست فيه دلالة على كون المؤنث فيه
 تاء مقدرة ، وإنما خص التاء بالتقدير دون الالف لأنها التي يثبت
 ردؤها في قولنا : أذن وأذينة ولم يثبت رد الالف فلا ينبغي أن
 يُقدَّر .

(فصل) قوله : ودخلها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث
 في الصفة الى آخره .

قال الشيخ : أكثر ما تدخل التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
 في الصفات كما ذكر وهو قياس إلا في الابنية المستثناة ، وأما في
 غيره فيحتاج فيه الى السماع وهي ثمانية أوجه كما ذكره .

قوله : ويجمع هذه الالوجه أنها تدخل للتانيث وشبه
 التانيث .

قال الشيخ : ففي الاول والثاني [واضح] (١) ، وفي الثالث
 للفرقة أو للواحدة ، وفي الرابع للمبالغة ، وفي الخامس واضح
 وللجمعية والنسبة والتعريب يعني أنه كان أعجمياً فتكون دلالة
 على العجمة والتعويض - يعني أنه عوض عن الاء - والتاء
 مؤنثة .

فصل قوله : والكثير فيها أن تجيء منفصلة .

(١) (واضح) : زيادة عن ل ، وفي ر : (للفرقة) .

قال الشيخ : يعني أنه 'يُقدَّر' وجودها كعدمها في الأحكام التي ثبتت في الاسم قبلها ويكون ما قبلها في حكم المتطرف في أحكام التطرف .

وقوله : 'وقلَّ أنْ تُبنى عليها الكلمة' .

قال الشيخ : يعني 'تُجعل' معها كأحد أجزائها حتى يكون ما قبلها كالوسط فتمتع عليه أحكام الطرف ، ومن هذا التيسير قولهم : عِباية وعِظاية وعِلاو وشقاوة في الواو فكان القياس أن يكون موضع الواو والياء همزة .

(فصل) قوله : 'وقولهم جمالة' في جمع جمال بمعنى جماعة .

قال الشيخ : يعني أن هذه التاء ليست لمعنى آخر غير ما تقدم ولكنّها فيها بمثابة قولك : ضاربة يصح جريه على كل جماعة صح أن يكون جمالة يجري على الجمع أيضاً إلا أن في جمالة من الدلالة على الجمعية ما لا تجده في ضاربة وسيئه كثر استعماله للجماعة بحذف موصوفه (ولم يكثر ضاربة ولو كثر ضاربة هذه الكثرة باعتبار الجمع وحذف موصوفه) (١) لكان مثله ، ومن ذلك البصرية والكوفية ، وهذا أظهر في أنه من باب ضارب وضاربة ، لأنه ليس الدلالة على الجمعية كجمالة لكونه دونه في الكثرة .

قوله : 'ومنه الجلوبة والقنوبة' ، قال الله تعالى : { فَمِنْهُمْ رَكُوبُهُمْ } (٢) ، وقريء ركوبتهم (٣) .

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(٢) سورة يس الآية : ٧٢ .

(٣) قال الفراء : قرأت عائشة (رضي الله عنها) فمِنْهُمْ رَكُوبُهُمْ ،

معاني القرآن ٢/ ٣٨١ .

قال الشيخ : وهو موضع الاستشهاد ، وقد يُقال 'حلوبة' و'حلوب' 'فحلوبة' للواحد ، و'حلوب' للجمع ، وليس هذا من باب الحلوبة المتقدمة ، لأن تلك للجماعة فهو من باب 'بغالة' ، وهذه للمفرد فهي من باب 'تمرة' .

(فصل) قوله : وللبصريين في نحو حائض وطائ وطاق مذهبان إلى آخره .

قال الشيخ : مذهب الخليل أنه على معنى النسب ^(١) ، وما كان على معنى النسب فقياسه 'أن يأتي بغير تاء كقولهم : لابن' وتامر أي ذلك منسوب إليها لا على معنى 'حدوته' حتى تدخل التاء ، لأن التاء إنما دخلت في هذا الجنس حملاً على الفعل على تقدم فإذا لم يقصد جريها على الفعل وقصد ذلك المعنى بمجرد منسوباً إلى من قام به لم يؤت بالتاء ، فلذلك قال الخليل 'على معنى النسب يشير إلى هذا' ^(٢) ، وقال سيبويه إنه 'متأول' بأنه 'إنسان' أو شيء حائض ^(٣) ، [٨٦ و] ، وما ذكر (الخليل 'أحسن' ، لأنه رده إلى معنى يقتضي حذف التاء ، وما ذكره سيبويه تأويل بعيد 'ليس فيه' ^(٤) ، معنى يقتضي حذف التاء ، واتفاقهم على أنه 'إنما يكون' في الصفة الثابتة دون الحادثة دليل على صحة ما ذهب إليه الخليل ، إذ لو كان المصحح 'تأويله' بأنه شيء

(١) انظر الكتاب ٩١/٢ .

(٢) في ل ، من (ليس ذلك قياس في الأسماء وإنما هو سماعي يتبع فيه ما ورد ولذلك قال (السماء منقطره ، المزمحل ١٨) أي ذات انقطاع يشير إلى هذا) ، وهذا من زيادات الأمالي .

(٣) انظر الكتاب ٩١/٢ .

(٤) ما بين القوسين : سابق من ش .

لجرت في الحدوث وغيره على سواء ، وقال الكوفيون : إنما
 < كان > ^(١) ذلك لأنه ^(٢) لا مشاركة بينه وبين المذكر ، والتاء
 جاءت للفرقة فلا حاجة اليها ^(٣) ، وقد رد ذلك بأمر : أحدهما
 أنه لو كان كذلك لوجب أن يقال ناقة ضامر كقولهم : جمل
 ضامر ، لتحصل الفرقة ، وهو الذي أشار إليه
 في الكتاب ، وهذا لا يلزمهم إلا أن يسموا ، وهم إنما علموا نحو
 حائض وطامث . والثاني أنه لو كان كذلك لوجب أن
 يقال امرأة مرضع ، لأنه لا مشاركة بينه وبين المذكر فلما قيل
 امرأة مرضعة دل على فساد التعليل ، ولا يلزمهم أيضاً لأمرين :
 أحدهما أنهم إنما جعلوه مجوزاً لا موجباً ، ويجوز أن يقال
 موضع كذلك . الثاني أنهم إنما علموا الواقع في كلام العرب من
 حائض وطامث وطالق فلا يلزمهم التسمي ، الثالث أنه قيل لو
 كان ما ذكرتموه صحيحاً لجاز أن تقول : هند حاض إذا
 لا مشاركة بينه وبين المذكر ، وهذا أيضاً لا يلزمهم لأنهم لم يسموا
 في الأسماء فضلاً عن الأفعال ، وإذا لم يرد عليهم بعض الأسماء
 فلأن لا يرد عليهم الأفعال أولى .

(فصل) قوله : ويستوي المذكر والمؤنث إلى آخره .

قال الشيخ : هذا الفصل راجع إلى السماع واشترطهم جريه
 على المؤنث قصد إلى الإيضاح في كونه للمؤنث ليحصل الرق بينه
 وبين المؤنث بقرينة جريه عليه .

ثم قال : وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل .

(١) (كان) : زيادة للسياق .

(٢) (لا) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب .

(٣) الانصاف ٧٥٩/٢ .

قال الشيخ : يعني لما كان فعلاً قد تحذف منه التاء في المؤنث (١) ، وهو بمعنى مفعول شبه به (٢) فعيل ، وإن كان بمعنى فاعل لموافقته له في اللفظ ، وقد قيل إن قريب (٣) ههنا ذكر ، لأن رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكره (٤) حملاً على لفظ آخر في معناه ، فالرحمة بمعنى الرحم ، والتذكير في قوله : (فمن شاء ذكره) (٥) ، بمعنى الذكر . وأما ملحفة جديدة فالكوفون يزعمون أنه بمعنى مفعول ، وأن جديداً بمعنى مجدود أي مقطوع فهو فعيل بمعنى مفعول ولكنه كثير حتى قالوا : جد الثوب فهو جديد (٦) فتوهم أن جديداً من جد فهو جديد وإنما هو (٧) من جدت وليس بقوي ، لأن دعواهم أن جد الشيء فرع على جدته فهو جديد لا دليل عليه .

(فصل) قوله : وتأنث الجمع ليس بحقيقي .

قال الشيخ : سواء كان مفرداته بتأنث حقيقي أو لا ، لأن التأنث الحقيقي إنما يعتبر عند الأفراد ، وأنت في الجمع لم تقصد إلا النسبة إلى الجمع والجمع ليس فيه تأنث حقيقي ،

- | | |
|-----|---|
| (١) | (في المؤنث) : ساقطة من ش . |
| (٢) | (به) : ساقطة من ر . |
| (٣) | هذه كلمة من الآية الشريفة في قوله تعالى : (إن رحمت الله قريب من المحسنين) ، سورة الاعراف : ٥٦ . |
| (٤) | في و : (تذكيرها) وهو وهم . |
| (٥) | سورة المدثر الآية : ٥٥ . |
| (٦) | انظر ابن يعيش ١٠٢/٥ . |
| (٧) | (هو) : ساقطة من ش . |

فلمّا كان كذلك جرى اثنا عشر والتذكير كجره على المؤنث غير الحقيقي فاذا نسب الى ضمير الجمع فان كان مذكراً يعقل اختص بضمير وعلامة لا يشركه غيره فيها (وجاز أن يأتي معه بضمير المفرد المؤنث ، وإن كان غير ذلك من مذكر لا يعقل أو مؤنث مطلقاً كنت فيه بالخيار بين ضمير^(١) المفرد المؤنث ، وبين ضمير الجمع ، وهذا جارٍ في الصفات كما جرى في الأفعال ، فقول : الرجال ضربوا أو ضربت ولا تقول : ضربن ، والنساء والأيام فعلت وفعلن ، ولا تقول : فعلوا ، ويجري أيضاً في الضمائر ، وإن لم يكن للفاعل قول : الرجال ضربتهم وضربتها ، والنساء والأيام أكرمتها وأكرمتهن ولا تقول : في الأول أكرمتهن ولا في الثاني أكرمتهم ، وعن أبي عثمان الأجذاع إنكسرن والجذوع إنكسرت ، وخمس خلون وخمس عشرة خلت على سبيل الاستحسان لا الوجوب ، ووجهه أنك اذا قلت : خمس خلون فأصله خمس ليل خلون ، فالليالي هي المقصودة بالذكر ، فحسن رجوع الضمير اليها ضمير جمع ليناسبها ، وإذا قلت : خمس عشرة خلت فأصله ليلة فرجع الضمير الى ليلة مفرداً كما يرجع الى الليالي جمعاً ، لكونه المقصود ، ثم حملوا الجموع على تقدير الأعداد ، وإن لم تذكر نظراً الى المعنى فقالوا : الأجذاع إنكسرت نظراً الى^(٢) أنه جمع قلة فيثبت على حاله مع تقدير ألفاظ [٨٦ ظ] فكأنك قلت : ثلاثة أجذاع ، أو نحوها الى العشرة ، وإذا قلت : الجذوع إنكسرت فهو لما فوق العشرة والتميز فيه مفرد ، فكأنك قلت : أحد عشر جذعاً أو مائة جذع أو ألف جذع ، فحمل على تقدير وجود ما يكون تمييزاً له .

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(٢) في ش : (بابه) .

(فصل) قوله : ونحو النخل والتمر يُذكر ويؤنث .
 قول النخخ : قضية سماعة فمن ذكر فلأن المفظ مذكر ،
 ومن أنث فلأنه في المعنى جماعة ، ويستوي المذكر والمؤنث الحقيقي
 في اللانظ المفرد ، من هذا الباب ، فيقال حمامة ودجاجة وشاة
 للمذكر والأنثى ، ولم يفرقوا كراهة اللبس باجمع كما ذكروا .
 وقال يونس : إذا أرادوا ذلك . يعني الدلالة على الذكورية قالوا :
 شاة ذكر وحمامة ذكر ودجاجة ذكر^(١) ، فعلى هذا يجوز أن
 نقول : غنّت الحمامة وإن كانت ذكراً ، لأن فيها تأنيثاً لفظياً فيجوز
 اعتباره ، فقول من قال : إن قوله تعالى : { قَالَتْ نَمْلَةٌ }^(٢) ،
 يدل على أن النملة أنثى غير مستقيم ، لجواز أن يكون التأنيث
 لما في لفظ نملة من التأنيث ، والذي يدل على ذلك قولهم : هذه
 حمامة ذكر ، (ولو كان التأنيث في (قَالَتْ) ليس إلا لأن
 الفاعل أنثى لم يجر أن يقال هذه حمامة ذكر)^(٣) ، فلذي جواز
 الايمان بعلامة التأنيث ، وإن كان مذكراً ، وقد أورد على ذلك
 لزوم قال : طلحة وشبهه ، لأن التأنيث ملفوظ به ، وهذا لا يلزم
 لما ذكرناه من الاتفاق على تجويز هذه شاة ذكر ، ونحن متفقون
 على امتناع هذه طلحة ، فدل ذلك على الفرق بينهما ، والسر في
 ذلك أن طلحة نلم قسداً فيه الإخراج عن موضوعه ، وجعله
 لمن هو له فصار التأنيث نسبياً نسبياً فاعتبر المعنى ، وليس كذلك
 باب شاة ونحوها على أن بعض الكوفيين يلزم جواز هذه طلحة
 وقالت طلحة وإن كان للمذكر^(٤) ، وليس ذلك بشيء .

- (١) انظر ابن يعيش ١٠٦/٥
 (٢) سورة النمل الآية : ١٨
 (٣) ما بين القوسين : ساقط من ر
 (٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٧

(فصل) قوله : « والابنية التي تلحقها ألف التانيث المقصورة »
 على ضربين : مختصة بها ومُشتركة .
 قول الشيخ : يعني بالابنية الصيغة التي تلحقها ألف التانيث
 أو اللاحق دون الالف ، لأنك إن أخذت الالف في الابنية
 تذر أن تكون مشتركة ، لأن البناء الذي فيه ألف التانيث
 باعتبار الالف لا اشتراك فيه أبداً فدل ذلك على أن (المراد الابنية
 دون تقدير الالف) .

وقوله : « ومُشتركة » وقع في بعض النسخ بالكسر وليس
 بجيد ، لأن المشترك لابد^(١) أن يكون فاعله متعدداً متعلقاً
 بمشترك فيه ، والمشارك لابد أن يكون متعلقاً به إشراكاً متعدداً ،
 وإذا قلت : مُشتركة بالكسر وهو البناء ، والبناء مفرد لا مشاركة
 بينه وبين غيره فتذر أن يكون مُشتركا ، وإذا قلنا مُشتركة
 فالمشترك في البناء ألف التانيث واللاحق وهو متعدد وهما جميعاً
 متعلقان بالبنية التي تلحقها على سبيل الاشتراك . فإن قال قائل :
 المشتركة بالكسر هي الابنية^(٢) ، وهي متعددة والمشارك فيه هما
 الالفان ولا يضر تعدد المشترك فيه إذا ثبت تعدد المشترك على
 معنى الاشتراك ، قيل لا يستقيم فأنه يؤدي ذلك إلى أن لا تكون
 مختصة في الابنية ، لأن فعل وفعل وفعل مُشتركة في ألف
 التانيث ولا يضر اتحاد المشترك فيه ، فإن قيل المشتركة هي
 الابنية التي اشتركت في الالفين والمختصة هي^(٣) الابنية التي اشتركت
 في ألف التانيث وحدها ، وسميت مختصة لاختصاصها بالألف

(١) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(٢) (هي الابنية) : ساقطة من و .

(٣) (هي) : ساقطة من ل ، ت .

التأنيث ، قيل لا يستقيم ؛ لأن كل واحد من الابنية يقال له
مُشْتَرِكٌ مع قطع النظر عن أخواته ، وهو على هذا غير مشترك ،
لأن المشترك لا يكون واحداً .

قوله : « فَمِنْ الْمُخْتَصَةِ فَعَلَى وَفَعَلَى (١) » ، لا
تكون إلا للتأنيث ، لأنها لو كانت للإلحاق لوجب أن يكون (في
الاصول مماثل لها] ، وليس في الاصول مسائل لها (٢) ، لأن معنى
الإلحاق أن توجد حروف ناقصة عن حروف (٣) أبية أخرى
في الاصول (٤) ، فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة
عند إرادتهم منه تلك البنية المخصوصة ، وليس في الاصول
(مماثل لها ، وليس في الاصول مماثل فَعَلَلٌ عند سيويه (٥) ولا
فَعَلَلٌ ولا فَعَلَلٌ . وأما الاخفش فلا ينهض له هذا دليلاً على
فَعَلَى ؛ لأنَّ عِنْدَهُ (٦) فَعَلَلٌ (٧) فيحتاج الى دليل غيره ،
فيقول : لو كان فَعَلَى للإلحاق لجاء مصروقاً ولم يُصَرَّفْ
[٨٧ و] فدل على أنه للتأنيث .

قوله : ومن المشتركة فَعَلَى .

قال الشيخ : فما ذكره في التأنيث يدل على أنها ألف التأنيث

(١) هذه الاوزان : مجموعة من قول صاحب الكتاب ، وليس كما

هي في هذه الجملة .

(٢) (وليس في الافعال مماثل لها) : زيادة عن ل ، ت ، ب ، س ،

(٣) في ل : (كلمة) ، ولا يستقيم الكلام معها .

(٤) ما بين القوسين : ساقط من س .

(٥) انظر ابن يعيش ١٠٧/٥ .

(٦) ما بين القوسين : ساقط في و .

(٧) انظر ابن يعيش ١٠٧/٥ .

كونه غير مصروف ، وما ذكره لللاحق دل عليه صرفه أو الحاق
تاء التانيث به ؛ لأن تاء التانيث لا تلحق ألف التانيث (١) . وأما
أرطى فالفه لللاحق في الأكثر لقولهم : (أديم مَارُوط) ،
فلما حذفت الالف من مفعوله دل على زيادتها وإصالة الهمزة ،
وإذا ثبت زيادتها ثبت أنها لللاحق ، لأن كل ألف زائدة وقعت
آخرًا وليست للتانيث فهي لللاحق ، إلا أن يمنع مانع كما في
نحو قمعشري ، ويجوز أن تكون ألفه أصلية فيكون وزنه
أفعل ، ويدل عليه قولهم : « أديم مرطى » ، فحذف الهمزة
من المفعول يدل على زيادتها ، وإثبات الياء يدل على إصالتها ، وإن
جاء أرطى غير مصروف في النكرة فيجب أن يكون للتانيث .
وأما من قال علقى غير منصرف فالفه للتانيث فلا يستقيم أن
يقال إنها أصل لما ثبت من أن الالف إذا وقعت مع ثلاثة أحرف
أصول لا تكون إلا زائدة على أن منهم الصرف في علقى يدل
على زيادتها وأن أصول الكلمة عين ولام وقف فكل ما يأتي
معهما يحكم بزيادته ، وإن لم يمنع مانع . ومنها فعلى فالشيزى
ألفه للتانيث ، لأنه لم يصرف ولو كانت لغيره لصرف وكذلك
الدفلى ، وأما الدفري فمن لم يصرف فهو كالشيزى ومن صرف
فهو كمعزى ، ومعزى لم يأت إلا مصروفًا فالفه لللاحق
لا غير .

وقوله : « صفة » هذا على رأي غير سيويه ، لأن سيويه
يقول : فعلى لا يكون صفة إلا مع التاء (٢) ، وكذلك ذكره
صاحب الكتاب في آخر الفصل ، وقد أورد على سيويه قولهم :

(١) في ر : (كونه غير مصروف) .
(٢) انظر الكتاب ٣٢١/٢ . ابن يعيش ١٠٩/٥ .

قَسَمَةُ ضِيْرَى وَمَشِيَّةٌ حِيَكَى ، وهو عندَ سِيَوِيه فعلَى
لَا فَعَلَى (١) ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ فَوْهُ لتسليم الياءُ لَأَنَّهُ من ضَاَزَ
يُضِيْرُ وَحَاكَ يَحِيْكُ فَلَوْ لَمْ يُكْسَرْ لَانْقَابَتِ الياءُ وَاوًا وَقَلْبُ
الضمة كسرةً أَقْرَبُ ، لَأَنَّهُ تَغْيِيرُ حَرْكَةٍ وَذَلِكَ تَغْيِيرُ حَرْفٍ •
وَأَمَّا مَنْ قَالَ : ضِيْرَى بِالْهَمْزَةِ فَوَارِدٌ عَلَى سِيَوِيه ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ
فَعَلَى لَوَجِبَ أَنْ يَقُولَ ضُوْرَى ، وَغَايَةُ مَا يُقَالُ إِنَّهُ أَبْدَلَ مِنْ
الْيَاءِ هَمْزَةً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَهُوَ بَعِيدٌ •

(فصل) قوله : والابنية التي تلحقها ممدودة فعلاء ، وهي
على ضربين إلى آخره •

قال الشيخ : هذه الابنية كلها مختصة ، إمَّا بِأَلْفِ التَّائِبِ
وإمَّا بِأَلْفِ الْإِلْحَاقِ ، فَفَعِلَاءٌ وَفَعْلَاءٌ مَخْتَصَانِ بِالْإِلْحَاقِ
وَمَا عَدَاهُ لِلتَّائِبِ •

وقوله : « وجمع » يريد اسم الجمع ، لأنَّ فَعْلَاءَ لَيْسَتْ
من أبْنِيَةِ الْجُمُوعِ ، وَعَدَّةُ أَشْيَاءَ مِنْهَا وَهِيَ كَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ
وَسِيَوِيه ، وَأَصْلُهَا عِنْدَهُمَا شَيْءٌ (٢) كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْهَمْزَتَيْنِ وَبَيْنَهُمَا
أَلْفٌ فَتَلَبَّوْا الْإِمَامَ إِلَى وَضْعِ الْفَاءِ فَقَالُوا : أَشْيَاءُ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى
ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا : فِي تَصْغِيرِهِ أَشْيَاءُ وَفِي جَمْعِهِ أَشَاوِي وَإِنَّهُ غَيْرُ
مُتَّصِفٍ ، وَلَوْ كَانَ جَمْعًا لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَفْعَلَاءَ كَمَا يَقُولُ
الْكُتَاتِي : أَوْ أَفْعَلَاءَ كَمَا يَقُولُ الْفَرَّاءُ وَالْإِخْفَشُ (٣) وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي
مُفْرَدِهِ ، فَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَصَاهُ شَيْءٌ فَخَفَّفَ كَمَا خَفَّفَ هَيْئٌ ،

- (١) الكتاب ٣٧١/٢ ، (٢) الكتاب ٣٧٩/٢ ، ٣٨٠ ، شرح الشافعية للرضي ٢٩/١ ،
(٣) الانصاف ٨١٣/٢ ، شرح الشافعية ٢١/١ ، ٣٠ •

وقال الاخفش : بل شيء فعل وجُمع على أفعلاء على غير قياس فلو كن أفعلاء كما قال الكسائي : لانصرف ، لأن أفعلاء مصروف باتفاق وهذا واضح وأيضاً فإنه كسر على أشاوي وأفعلاء لا يكثر على أفعاءل إذ ليس في كلامهم (١) أفعاءل ، وأما اقراء والاخفش فإنه يبطل عليهم لأنه في التصغير يقال فيه أشياء ، ولو كان أفعلاء لكان جمع كثرة ، وجمع الكثرة في التصغير يرد إلى المفرد ثم يجمع على ما يذكر في التصغير ، وأيضاً فإنه قد (٢) كسر على أشاوي ، (وأفعلاء لا يكثر على أفعاءل ولا يرد على مذهب سيبويه شيء من ذلك ، لأن منع على أفعاءل ولا يرد على مذهب سيبويه شيء من ذلك ، لأن منع الصرف لأجل ألف التأنيث وتصغيره على أشياء لأنه اسم جمع لا جمع ، وجمعه على أشاوي (٣) ، لأنه اسم على ففعلاء ، وفعلاء يجيء على فعاءلى كقولهم : صحراء وصحارى ، فإن قيل يلزم سيبويه أنه قلب الهمزة إلى موضع الفاء ، والقلب على خلاف القياس (٤) كما أن منع الصرف في أفعاءل على خلاف القياس وكذلك التصغير والجمع الذي أنكره ، فالجواب أن منع الصرف في أفعاءل حكم (٥) لا يعرف أصلاً ، فلا يجوز بحال ، بخلاف القلب فإنه ثابت في لغتهم في أمثلة كثيرة . وكان إرتكاب ما هو من لغتهم أولى . وأيضاً فإنه يلزم الكسائي أمران على خلاف القياس منع صرف أفعاءل وجمعه على أفعاءل كما تقدم ولا يلزم سيبويه سوى أمر واحد ، وأما الاخفش [٨٧ ظ] فإنه يلزمه

- (١) في س : (أفعاءل كسر على) وهو حشو .
 (٢) قد : ساقطة من ش .
 (٣) ما بين القوسين : ساقط من ش .
 (٤) في ل : (الاصل) ، وما أثبتناه أحسن .
 (٥) حكم : ساقطة من ال .

ثلاثة أمور منها^(١) جمع 'فعل' على أفعلاء وهو خلاف القياس ،
ومنها^(٢) حذف الهمزة التي هي لام ، ومنها^(٣) التصغير المذكور .
وأما الفراء فيلزمه ثلاثة أمور : منها الأمران الأخيران ، ومنها
جعل شيء أصله شيء كهيئ ، ولو كان كهيئ لجاز فيه الأصل
كما في هيئ ، فالتزام التخفيف مع أن الأصل ما ذكره على خلاف
القياس ، فظهر أن القول^(٤) ما ذهب إليه الخليل وسيبويه .
وأما « فَعْلَاءُ وَفَعْلَاءُ » فألفهما لللاحق ، لأن فَعْلَاءُ وَفَعْلَاءُ
ليس من أبينتهم إلا ما جاء في قوباء شاذاً ، فَعْلَبَاءُ وَحِرْبَاءُ
واضح وسيسأ إن قيل لم لا يكون فَعْلَاءُ بمثابة دِيَمَاسٍ
فتكون الياء زائدة ، أو فَعْلَاءُ بمثابة الزلز ال فتكون الياء
أصلية والهمزة عن ياء هي لام حتى يكون مضاعفاً كز لزال ؟
فالجواب أنك لو جعلت الياء زائدة لكانت الفاء والعين من جنس
واحد وذلك بعيد ، فوجب أن تكون أصلية ، وإذا ثبت إصالتها فلو
كانت الهمزة منقلبة عن ياء^(٥) كز لزال ، لكان مصدراً ؛ لأن ذلك
مخصوص بالمصادر ، وأيضاً فإنه يكون جائزاً فيه الفتح ولم
يسمع منه فتح ، فوجب أن تكون الهمزة زائدة وليست
للتأنيث لما ذكرناه أولاً فوجب [أن تكون]^(٦) لللاحق .

وأما « حَوَاءُ » فإن قيل لم لا تكون فَعْلَاءُ كقولك :
ضَرَابٌ فتكون الهمزة منقلبة عن حرف أصلي أو أصلية أو
فَوَعْلَاءُ كقولهم : طَوْمَارٌ ، فالجواب أنه اسم لثبت يضرب

(١) في ل : (أحدهما) .

(٢) في ل : (الثاني) .

(٣) في ل : (الثالث) ، وهو لم يعدد .

(٤) في ل : (السديد) .

(٥) في ل : (حتى تكون) .

(٦) (أن تكون) : زيادة عن ل .

لونه الى الحوّة ، فالاشتقاق مرشد الى أن الهمزة ليست أصلية ، ولا يجوز أن يكون أصله فعلاً من الحوّة ، لأن فعلاً من أبنية الصفات ، ولا يكون فوَعلاً من الحوّة ، لأن فوَعلاً فيما عنه واو لم يأت ولو أتى لوجب أن يكون غير مدغم فرقاً بين الباين كما فرقوا بين تَفَعَّلَ وتَفَوَّعِلَ فقالوا : تَسْوِيرَ وتُسِيرَ فأدغوا في تَفَعَّلَ وَلَمْ يُدْغَمُوا في تَفَوَّعِلَ ، وهذا يتبين في الاعلال .

وأما « مُزَاء » (١) فوزنه فعلاً أيضاً فإن قلت : لم لا تكون فعلاً من المزئية أو من المزيّر قلبت فيه الزاي ياء لأجل التضعيف ؟ فالجواب أنه لا يستقيم أن يكون من المزئية ، لأن فعلاً من أبنية الصفات كما تقدم وهذا اسم ، وأيضاً فإنهم يقولون : مُزَيّ مقصوراً وغير مصروف فدل على أن العين واللام زايان ، ولو كان من المزئية لوجب أن تكون الياء (٢) أصلية ، ولا يستقيم أن يكون من المزيّر لما ذكرنا من أن فعلاً من أبنية الصفات ، وأيضاً فإن حرف التضعيف إنما قلب عند الاجتماع وهنا قد فصل بالالف فوجب أن يكون فعلاً ، فأما من قصر فلا يخلو إمّا أن يكون منع الصرف أو لا ، فإن كان منع الصرف فهو فعلى من المزيّر لا غير ، وإن صرف لم تكن ألفه إلا عن أصل ، ويكون وزنه فُلّ كزرق مشتقاً من المزئية وهو ضعيف لما ثبت من أنه مشتق من المزيّر بدليل مُزَيّ غير مصروف وهو هو ، فالاولى أن يكون فعلاً مشتقاً من المزيّر قلبت فيه الزاي الثالثة ياء فانقلبت ألفاً فأصله مُزَزْ . فإن قيل لم لا (٣) تحكمون بزيادة الالف

- (١) (المزاء) : ضرب من الخمر .
(٢) في ر : (الهاء) ، وهو تحريف .
(٣) (لا) : ساقطة من ش .

فيكون 'وزنه' فعلاً ويدل على زيادتها ما ثبت من زيادتها في مزي غير مصروف ، وهذا إنما يرد إذا قلنا : إنه من المزيين فأمّا إذا قلنا : إنه من المزية فاصحها واضحه^(١) ، والجواب أنه لا يمكن أن نقول : فعلى لأننا لو قلنا : هو فعلى لوجب أن يكون الالف للالحاق فيجب أن يكون في الاصول فعلاً وليس ذلك على مذهب سيويه . نعم يلزم الاخفش ذلك فيقول به وليس يدع عند من ثبت فعلاً بل هو جار على قياس قوله والله أعلم بالصواب .

ومن اصناف الاسم المصغر

قال صاحب الكتاب : الاسم المتكسر إذا صغر ضم صدره وفتح ثانية الى آخره .

قال الشيخ : قوله 'الاسم المتكسر' احتراز من الاسماء المبهمه ، فان تضمنها يخالف فيه ذلك كما سيأتي في آخره . « ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة » كأنهم قصدوا الى أن يكون لهذا المعنى صيغ محصورة ليسهل أمره .

وقوله : 'فعيل' و'فمئل' و'فمعييل' .

(٢) قال الشيخ : إنما يريد صورته لا اعتبار الحروف الاصول ولو اعتبر الحروف الاصول لأدّى الى ذكر أبيه الاسماء في التصغير ، فلم يرد إلا صورة الحركات الضمة ثم الفتحة ثم ياء التصغير ثم ما بعدها على اختلافه في الحركات والعدد .

(١) في ل : (نعم إذا قلنا إنه من المزيين ورد ذلك) .

(٢) هناء بدأ خرم في ش بمقدار عشر ورقات .

قوله : « وما خالفهن » الى فُعِيلَ وفُعِيْعَال وذكُرَ فُعِيْلِي وفُعِيْلَاءَ وَأَفْعِيْعَال وفُعِيْلَان ، فَنُ قُصِدَ الى أَنَّهُ عَلَى فُعِيْعِلِ حَقِيقَةٌ فَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنْ قُصِدَ الى اِعْتِبَارِ الحَرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ عَلَى مَا فَسِّرَ فَلَا يَنْحَصِرُ لَهُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ مِنَ الْأَوْزَانِ الَّتِي تَثَبَّتْ فِيهَا أَلِفُ التَّائِيثِ ، وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ هَذِهِ كَقَوْلِكَ : فِي عَقْرِ بَاءٍ مُقَيَّرٍ بَاءٌ ، وَفِي خُنْفَسَاءٍ خُنْفِيْسَاءٌ ، وَفِي زَعْفَرَانٍ زَعْفِيْرَانٍ ، وَفِي عَقْرِ بَانَ عَقِيْرِبَانٍ [٨٨ و] ، وَهَذَا لَا يَنْحَصِرُ كَثْرَةً ، وَكَانَ الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ : وَمَا خَالَفَهُنَّ إِلَى فُعِيْعِلِ وفُعِيْعَال وفُعِيْعِلَال ، إِنَّمَا يَكُونُ لِأَجْلِ أَلِفِ التَّائِيثِ الْمُقْصُورَةِ وَالْمَمْدُودَةِ وَالْأَلِفِ وَالنُّونِ ، اللَّتَانِ لَا تَقْلِبُ الْفَهْمَا يَاءً فِي الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ وَأَلِفِ أَفْعَالٍ ، أَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُولَى فَكَانَ يُسْتَعْنَى عَنْهَا بِأَنْ يَقُولَ : وَمَا فِي آخِرِهِ أَلِفُ التَّائِيثِ الْمُقْصُورَةِ مِنَ الثَّلَاثِي أَوْ أَلِفُ تَائِيثٍ مَمْدُودَةٍ مُطْلَقًا أَوْ أَلِفُ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ لَا يَقْلِبُ الْفَهْمَا يَاءً فِي التَّصْغِيرِ ، فَلَا عِتَابَ فِي اتِّشَاءِ بَدُونِ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ فُعِيْلِي وفُعِيْلَاءَ وفُعِيْلَانِ مِنْ بَابِ فُعِيْلٍ ، (وَيَكُونُ فُعِيْلَاءَ وفُعِيْلَانِ وفُعِيْلَالِ وَشَبَهَهُ) (١) مِنْ بَابِ فُعِيْعِلٍ ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَفْعَالٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ لِمَخْصُوصِيَّتِهِ ، وَإِنَّمَا جَاءَتِ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى مُخَالَفَةً لِصِنْعِ التَّصْغِيرِ تَشْبِيهًا لِأَلِفِ التَّائِيثِ فِي الْمَثَالِينِ بِنَاءِ التَّائِيثِ فِي الْمَثَالِ الثَّلَاثِ بِالْفِي التَّائِيثِ فِي تَرْكِ الْإِعْتِدَادِ بِهَا فِي الْجَمْعِ وَلِذَلِكَ بَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ، وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى فُعِيْلٍ وفُعِيْعِلٍ كَمَا تَقَدَّمَ . وَأَمَّا الْمَثَالُ (٢) الرَّابِعُ وَهُوَ مَا جُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ ، فَانَّمَا خُولِفَ بِهِ مَحَافِظَةٌ عَلَى أَلِفِ الْجَمْعِ كَأَنَّهُمْ قَصَدُوا إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : سَاقَطَ مِنْ وَ ، س .

(٢) فِي وَ (الثَّلَاثِ) وَهُوَ وَهْمٌ .

حرف الجمع وحرف الافراد فلو صغرت اعلماً لقلت اُعلّام ،
فلولا بقاء الالف لوقع اللبس فوجب الفتح عند المحافظة عليها
لأنّها لا يكون قبها إلا فتحة •

ثمّ قال : ولا يُصغّر إلا الثلاثي والرباعي « يعني في الاتساع ولذلك
ذكر تصغير الخماسي » ، وفي تصغيره ثلاثة أوجه : أحدها وهو
الأجود أن يُحذف الخامس كما ثبت في التفسير ، وعلته ما ذكرها
سيبويه^(١) وهو واضح • والثاني أن يُحذف ما كان من حروف
الزوائد في الجنس أو في النبه كحذف الميم والدال على ما ذكر •
والثالث أن تبقى حروفه كلّها فتقول : مُفَسِّرٌ جل كما ذكر عن
الأخفش^(٢) •

وقوله : والتصغير والتكسير من وادٍ واحد •

قال الشيخ : يريد أنّه في المعنى مثله من حيث إنهم قصدوا
إلى معنى زائد في الاسم غير أنّهم صيغته تغييراً يؤذن بذلك ، ولذلك
أنهم حملوه عليه ردّده إلى الأشياء إلى أصولها^(٣) ، وفي امتناعهم من
تصغير الخماسي في السعة كما امتنعوا من التكسير •

(فصل) قوله : وكل اسم على حرفين فإن التحقير يردّه
إلى أصله •

(١) انظر الكتاب ١٠٦/٢ •

(٢) انظر شرح الشافية ٢٠٢/١ ، ٢٠٥ •

(٣) في ل ، س : (عندهم) •

قال الشيخ : الاسم الذي بقي من حروفه الاصول حرفان ، لا يخلو إما أن يكون من غير زيادة فيه أو مع زيادة ، فالاول هو الفصل الاول وحكمه أن يُرد الزائد ، ضرورة بناء فَعِيل إذا لا يمكن إلا برده ؛ لأنك (١) لو لم ترده لوقعت ياء التصغير آخراً فكان فيه خروج عن بناء فَعِيل وتغيير الياء ، لأننا ترجع معقب حركات الاعراب ثم مثل بما حذف فإؤه أو لامه بتمثيل واضح وإن كان فيه زيادة فلا يخلو إما أن يكون ميماً يمكن جعل الاسم على فَعِيل بها أولاً فالاول هو القسم الثاني وحكمه أن يستغنى بالزيادة عن حرف الاصل المحذوف لا مكان صيغة فَعِيل بها فيقال في مَيْت ووزنه قِيل مَيَّيت ، فتحصل الصيغة المطلوبة فلا حاجة الى رد الاصل ، وكذلك تقول في تصغير هَار ، وهَار إما أن يكون أصله فَعَل هَوْر أو فاعل هَايِر أو هَاوَر مقلوب فيكون مثل قاض ، (ولا يمكن الأول ههنا لأنه أثبت محذوفاً فيه حرف أصلي ولا يمكن أن يكون) (٢) مقلوباً ؛ لأن حكم مثل قاض أن تكون الياء فيه كالثابتة إذ حذفها عارض ، كقولك : رأيت قويضاً فوجب أن يكون فاعلاً حذفته عنه ، فإذ صغرت ه قلت : هَوَيْر واستغنيت بالزيادة • وناس مشتق من الأنس فإؤه محذوفة فإذا صغرت قلت : نويس واستغنى بالزيادة •

وقوله : « ولو رد » لم يكن على هذه الصيغ المذكورة ، ولوجب أن يقال في مَيَّيت لأنك كذلك تصغر مَيْتاً ، ويقال في هَار هَوَيْر ، ووقع في النسخة هَوَيْر وايس بجيد ؛

(١) (لا تترك) : ساقطة من ت •
(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر •

لأنَّ قياسَ اسمِ الفاعلِ من مثلِ قالَ وقمَ وهارَ أنْ يُتَّكَلَّ قَوِيْمٌ وقَوِيْلٌ وكذلكَ هُوِيْرٌ ، وقد اعتذرَ بأنَّ هاراً محذوفٌ منه الواو قبلَ قلبها همزةً استقلالاً لها وإبقاءَ الهمزةِ في التَّصْغِيرِ فرعٌ تلي التَّكْسِيرِ ، فإذا لم يثبتْ في المَكْبَرِ لم يثبتْ في المَصْغَرِ ، ألا ترى أنَّهم يقولونَ في تَصْغِيرِ اسمِ الفاعلِ من صَيَدٍ وَعَوْرٍ صَوِيْدٌ وَهَوِيْرٌ لأنَّهم لم يقولوا صَائِدٌ وَعَائِرٌ ، فدلَّ على ما ذكرناه ، وإذا لم تُقْلَبْ همزةٌ [٨٨ ظ] تُقْلَبْ همزةٌ في هُوِيْرٍ وليسَ بعيدٌ ، وإنَّ لم يكنْ جُعِلَ الاسمُ على فُعَيْلٍ بها هو قسمانِ : أحدهما أنَّ تكونَ الزيادةُ همزةً وصلٍ أو تاءً تَأْنِيثٌ هي عوضٌ عن اللامِ وهو الفَعْلُ الثالثُ ، وبيانُ أنَّه لا يمكنُ فيه بناءُ فُعَيْلٍ بالزيادةِ أَنَّكَ لو بنيتَ فُعَيْلاً من اسمٍ وابنٍ بالزيادةِ لضممتَ الهمزةَ وفتحتَ ما بعدها فأنتَ في الدرجِ إمَّا أنَّ تحذفها فتخلُ بِفُعَيْلٍ ، وإمَّا أنَّ تُبَيِّتَها فتخالفَ وضعها وتنطقَ بها مع الاستغناء عنها ، وفي الابتداءِ يستغنى عنها بتحريكِ ما بعدها ، ولو بنيتَ فُعَيْلاً من أختِ وبنيتَ وهنتَ لاعتددتَ بناءَ التَّأْنِيثِ في بناءِ فُعَيْلٍ ، وهي في حكمِ كلمةٍ أخرى ، بدليلِ قولهم شَفِيْهَةٌ ونظائرها ، وإذا لم يُعْتَدَ بها لم يبقِ الاسمُ على فُعَيْلٍ ، فإذا صغرتَ مثلَ هذا القليلِ وجب الردُّ كما في الفَعْلِ الأولِ إِلَّا أَنَّكَ ههنا تحذفُ همزةَ الوصلِ ستغناءً عنها لوجوبِ تحريكِ الفاءِ ولا تُحذفُ التاءُ ، لأنَّ المعنى الذي أتى بها له باقٍ إِلَّا أَنَّكَ لا تجعلُ حكمها حكمَ التاءِ التي كانتْ في أختِ لخروجِها عن التعويضِ بردِّ المحذوفِ ، ولكن تجعلها تاءً تَأْنِيثٌ مثلها في قائمةٍ ، لأنَّها في أختِ عوضٌ وتَأْنِيثٌ فثبتَ لها بالعوضيَّةِ حكمٌ ، فإذا رددتَ المحذوفَ زالتِ العوضيَّةُ فزالَ حكمُها ، فلذلكَ تقفُ عليها هاءً وتكتبها هاءً وتحركُ ما قبلها ،

وهذه أحكام غير العوض وهذا الذي أراد بقوله : « وتذهب
بالتاء اللاحقة » .

(فصل) ثم قال : والبدل على ضربين لازم الى آخره .

قال الشيخ : الاسم الذي يُصغَّر لا يخلو إما أن تكون
حروفه لم تُغَيَّرْ أو غَيِّرَتْ ، فإثاني هو هذا الفصل ، وهو ينقسم
الى قسمين : تغيير مسماه لازماً وتغيير غير لازم ، وقد فسّر بعض
الناس البدل اللازم بأنه الذي يلزم المكبر والمصغر ، وغير
اللازم كل ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر ، وبيان
أنك إذا أردت أن تصغر ميزاناً فنت تعلم أن الواو انقلبت ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها ، وتعلم أن المصغر يضم أوله ويفتح
ثانية ، فيزول الأمران جميعاً ، فاذن العلة المقضية للبدل في المكبر
متفية في المصغر فتدّء اذن ، أصله ، فتقول : مؤيزين ، وإذا
أردت أن تصغر متعداً ومتسراً وأصله مؤتعد ومؤتسر من
الوعد واليسر فتعلم أن الواو والياء قلبتا تاء لكونهما فائين ساكتين
مع تاء الافعال طلباً للتخفيف وعند تصغير مفتعل تجذف تاء
الافتعال ويتحرك الاول بالضم والثاني بالفتح ، فتزول العلة ،
والعلة التي من أجلها قلبت تاء فهي غير لازمة فتدّء الى أصلها ،
فلذلك قلت : مؤيعد ومييسر . وفي باب وناب قلبت الواو
والياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي التصغير يضم الاول
فتذهب العلة ^(١) فهو اذن غير لازم فيردّ الى أصله ، وقيل
كميزان ، ومثال البدل اللازم قولك في : قائل قويل ، اذ العلة
في الاعلال في اسم الفاعل إنما هو حمل له على الفعل صغّر أو

(١) (العلة) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

كَبَّرَ فَذَلِكَ قِيلَ قُوَيْلَ كَمَا قِيلَ قَائِلٍ ، وَقَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْوَائِ
فِي قَائِلٍ إِنَّمَا قُلِبَتْ هَمْزَةٌ لَوْقُوعِهَا بَعْدَ الْفَاءِ وَلَيْسَ بِجِدِّ لِمَا
ثَبَتَ عَنْهُمْ مِنْ حُكْمِ الْمُصَغَّرِ وَلَوْ كَانَتْ تِلْكَ الْعِلَّةُ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ
قُوَيْلَ . وَمِنْ ذَلِكَ تُرَاكُ وَتُخَمَّةٌ وَأَدَدٌ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي قَلْبِ
الْوَائِ كَوْنِهَا مَضْمُومَةٌ وَهَذِهِ فِي التَّصْغِيرِ مَضْمُومَةٌ فَيَجِبُ أَنْ تَبْقَى ،
وَأُورِدَ تَصْغِيرَ عِيدٍ إِعْتِرَاضًا وَبَيَانَهُ هُوَ أَنَّ عِيدَ مُشْتَقٌّ مِنْ عَادَ يَعُودُ
قُلِبَتْ الْوَائُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَإِنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا فَهُوَ مِثْلُ قِيلَ وَفِي التَّصْغِيرِ
تَزُولُ هَذِهِ الْعِلَّةُ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ عُوَيْدٌ كَمَا يُقَالَ
قُوَيْلَ . وَأَجَابَ بِأَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ خُلُوفَ لِفَرْضِ آخِرٍ وَهُوَ
إِجْرَاؤُهُمُ الْمُصَغَّرَ مَجْرَى الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ ، وَهُمْ يَقُولُونَ أَعْيَادُ
بِالْيَاءِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَعْوَادَ بِالْوَائِ ، وَلَكِنَّهُمْ خَالَفُوا الْقِيَاسَ لِيَفْرَقُوا
بَيْنَ جَمْعِ عُودٍ وَجَمْعِ عِيدٍ فَلِذَلِكَ خَالَفُوا الْقِيَاسَ ، وَلَوْ قَالَ فِي عِيدٍ
إِنَّمَا قَالُوا : عِيِيدَ لِيَفْرَقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَصْغِيرِ عُودٍ لَكَانَ أَقْرَبُ .
(فصل) قوله : والواو اذا وقعت ثالثة وسطاً كواو أسود

• وَجَدَّوْكَ إِلَى آخِرِهِ •

[٨٩ و] قَالَ الشَّيْخُ : أَمَّا مَنْ قَالَ أَسِيدٌ فَهُوَ قِيَاسُ الْعَرَبِيَّةِ ،
لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَائُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ أَحَدَاهُمَا بِالسُّكُونِ كَمَا فِي
مَيْتٍ وَلِذَلِكَ كَانَ الْفَصِيحُ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : أَسِيدٌ فَكَأَنَّهُ رَاعَى
فِيهِ أَمْرَيْنِ : أَحَدَهُمَا مِرَاعَاةَ الْبَنِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِكَ ^(١) : سُوَيْرٌ لِيَفْرَقُوا
بَيْنَهُ وَبَيْنَ سُمَيْرٍ إِذْ لَوْ أُدْغِمَ لَا تَبَسَّ ، وَالْآخَرُ أَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ
تَأْتِي عَارِضًا وَالْعَارِضُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ قَالُوا :
يَا قَوْمُ وَلَا يَدْعُمُونَ ، { وَنَادُوا يَا مَالِكُ } ^(٢) ، لِعَرُوضِ مَجِيئِ
الْيَاءِ بَعْدَ الْوَائِ بِخِلَافِ مَا كَانَ مَجِيئُهَا أَصْلًا فِي بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ •

(١) (قولك) : ساقطة من س

(٢) سورة الزخرف الآية : ٧٧ •

(فصل) قوله: وكل واو وقعت لاما صححت أو اعتلت فإنها
تنقلب ياء •

قال الشيخ: لأنها إن كانت ثالثة اجتمعت مع ياء التصغير
فتقلب ياء سواء كانت مصححة أو معلقة كنحو عروقة، والمعلقة
كنحو عصا؛ لأن ياء التصغير إذا وقعت قبل الالف زال المعنى
الذي من أجله قلبت الواو ألفاً فردت إلى أصلها، لأنه بدل
غير لازم كما تقدم في فصل البدل، وإن كانت رابعة وقعت بعد
الكسرة التي بعد ياء التصغير فتقلب ياء مصححة في المكسر أو
معلقة كقولك: في قرئوة قرينة وفي شقاء شقي •

(فصل) قوله: وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت
للاخيرة إلى آخره •

قال الشيخ: وإنما كان كذلك كراهة اجتماع الياءات وليس
هذا حذفاً إعلالياً بمنزلة في قاض، ولكن حذفاً اعتباطياً للتخفيف
بمنزله في يد ولذلك كان معرباً بالحركات الثلاث كاعراب
يد، ألا ترى أنك تقول: هذا عطى ورأيت عطياً ومررت
بعطى، ولو كان كقاض لقلت هذا عطى ومررت بعطى
ورأيت عطياً كما توهم أبو عمرو^(١)، وفي أحي على ما سياتي،
فأما عطاء فقياس تصغيره عطى ردت الهمزة إلى أصلها لزوال
علتها قلبها همزة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث
ياء فحذفت الأخيرة تخفيفاً، وإدأوة مثله؛ لأن أصله
أديوة كما تقول: وسيطة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

(١) الكتاب ١٣٢/٢ •

ثُمَّ حُذِفَتْ لِاجْتِمَاعِ الْيَاءَاتِ ، وَغَاوِيَةِ أَصْلِهَا فِي التَّصْغِيرِ
 غَوَاوِيَّةٌ قَلْبَتْ الْوَاوُ يَاءً كَمَا فُعِلَ فِي سَيِّدٍ وَمَيَّتَ فَمَّصَارَتْ
 غَوَايِيَّةً فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فَحُذِفَتْ الْأَخِيرَةُ تَخْفِيفًا ، وَمُعَاوِيَةُ
 مِثْلُ غَاوِيَّةٍ ، لِأَنَّكَ تَحْذِفُ الْآلِفَ ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ خَامِسَةٌ مَعَ الْمِيمِ
 فَهِيَ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ عَلَى مَا سَيَأْتِي ، فَمِثَالُ تَصْغِيرِهِ مُعَيَّوِيَّةٌ ، (ثُمَّ
 فُعِلَ مَا تَقَدَّمَ ، وَقِيَاسُ مَنْ قَالَ : أَسَيُّودُ وَرَأَيْتُ أُحْيَوِيًّا أَنْ
 يَقُولَ : مُعَيَّوِيَّةٌ) ^(١) ؛ لِأَنَّهَا ثَالِثَةٌ وَلَمْ يَجْتَمِعْ عِنْدَهُ يَاءَاتٌ وَكَذَلِكَ
 مَا أَشْبَهَهُ ، وَأُحْيَوِيٌّ قِيَاسُهُ أَنْ تَقُولَ : أُحْيَوُ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْحَيَوَةِ
 فَانْقَلَبَتِ الْأَخِيرَةُ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ثُمَّ أُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْوَاوِ بَعْدَ
 قَلْبِهَا يَاءً كَمَا تَقَدَّمَ فَصَارَتْ أُحْيِي فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فَحُذِفَتْ
 الْأَخِيرَةُ عَلَى الْقِيَاسِ الْمُتَقَدَّمَ ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَمْنَعُ الصَّرْفَ نَظْرًا إِلَى أَنْ
 التَّقْدِيرَ فِي صِيغَةِ أَفْعَلَ كَالْمَحْقُوقِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَمْنَعُ صَرْفَ
 أَشَدَّ وَأُسَيِّدُ وَإِنْ تَغَيَّرَتْ صِيغَةُ أَفْعَلَ فَكَذَلِكَ هُنَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ
 نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْحَذْفَ هُنَا لَيْسَ كَالْحَذْفِ فِي قَاضٍ فَيَكُونُ مُرَادًا
 فَتَكُونُ الْكَلِمَةُ كَأَنَّهَا عَلَى هَذِهِ الْبَنِيَّةِ فَخَرَجَتْ عَنْ صِيغَةِ أَفْعَلَ ،
 وَلِذَلِكَ إِذَا صَغُرَ أَحْمَرُ تَصْغِيرُ تَرْخِيمٍ قِيلَ حُمَيْرٌ عَلَى وَزْنِ
 فُعَيْلٍ بِلَا خِلَافٍ لِانْتِفَاءِ صِيغَةِ أَفْعَلَ ، وَإِنْ كَانَ فِي التَّقْدِيرِ عَلَيْهِ ،
 وَكَأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ مَا التَّغْيِيرُ فِيهِ لِأَعْلَالٍ مُوجِبٍ فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ
 مُرَادًا مِثْلَهُ فِي أَشَدَّ ، وَبَيْنَ مَا التَّغْيِيرُ فِيهِ لَيْسَ لِأَعْلَالٍ مُوجِبٍ فَلَا
 يَكُونُ الْأَصْلُ مُرَادًا مِثْلَهُ فِي حُمَيْرٍ ، وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ سَيَّوِيَّةٍ ،
 وَالثَّانِي مَذْهَبُ عَيْسَى بْنِ عَمْرِ ^(٢) ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ : أُحْيِي فَوَهُمُ
 مَحْضٌ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ كَمَا تَقَدَّمَ أُحْيِي فَقَدْ اجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .
 (١) الكتاب ١٣٢/٢ . شرح الشافعية ٢٢٦/١ .

فوجب حذف الأخيرة كما في عطبي ، فإن قال : حذفها ههنا حذف
 الاعلال ، ومن قال : أحي في الرفع ومررت بأحي ورأيت
 أحي وجب عليه في جميع الباب أن يقول : هذا عطبي ومررت
 بعطبي ورأيت عطبي ، ولا قتل به إذ لا فرق بين المسائل ،
 فظهر أن ذلك توهم^(١) إذ التسوية معلومة . وأما من قال :
 أسود فقياسه أن يقول : أحيو في الرفع والجر ورأيت
 أحيوي في النصب ، وأصله أحيوي فأعلله كما أعل
 أعلي ، فقال أحيو كما يقال أعيل ، ولم تجتمع ياءات
 فحذف ، ولذلك قلنا : إن قياس الباب عنده أن يقول :
 معيوية وشبهه على ما تقدم إذ لم تجتمع ياءات على مذهبه .

(فصل) قوله : تاء التائيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو
 مقدرة [٨٩ ظ] إلى آخره .

قال الشيخ : إنما ظهرت التاء في تصغير المؤنث الثلاثي ؛ لأنه
 لما كان فيه معنى الصفة ، وتاء التائيث قياسها أن تلحق صفة
 المؤنث ألحقت بالمؤنث المصغر ، وإن لم يكن في مكبره ولم
 تثبت في الرباعي استثناء لكثرة حروفه فكان الرابع عوضاً منها ،
 وأما الألف فإن كانت مقصورة ، وهي رابعة تثبت لخفت الاسم ،
 وإن كانت على أكثر من ذلك حذفت استثناء لها فقول :
 جحيجي جحيجب ، وفي حو لا ياً حو يائي وحو يل^(٢) ،
 فأما حو يلي فأنك لما حذفت ألف التائيث بقي حو لا ي على
 خمسة أحرف وقبل آخره لين فثبت في التصغير إلا أنها تقلب

(١) في ر : (محض) ، وحذفها لا يضر النص .
 (٢) انظر شرح الشافية ٢٣٧/١ .

ياء لا تكسر ما قبلها فتدغم في الياء الأخيرة فتصير 'حويلي' ، وحكم هذا الاسم وغيره الصرف ، لأن منع الصرف إنما كان لالئ التانيث ولا ألف تانيث . وأما من قال : 'حوييل' وكذلك وقع في الأصل ، فإنه إما أن يكون حذف الألف لزيادتها ثم صغر فقال : 'حويلي' ثم أعل الياء كما فعل بياء قاض ، وإما أن يكون صغره أولاً على 'حويلي' ثم خفف الباء كما تخفف 'ياء' صحاري فيقال 'صحار' فتعل كما أعلت 'ياء' صحاري ، وإن كانت ممدودة ثبت مطلقاً ثلاثياً كان الاسم أو غيره وإنما ثبت لأنها زادت على حرف فاشبهت كلمة أخرى فثبت كما ثبت تلك في قولك : 'بُعَيْل بك' ، فإن قيل فلم لم تحذف تاء التانيث كما حذفت ألف التانيث في الاسم الرباعي أو ثبتت ألف التانيث كما ثبت ، قيل ألف التانيث مع الاسم كالجزم منه ، لأنها لا تقدر منفصلة بخلاف تاء التانيث فإنها تقدر كالمفصلة فأشبهت الحرف من بنية الكلمة فحذفت كما يحذف ، وثبت رابعة لأنها لو كانت حرفاً من بنية الكلمة لثبت فكذلك ألف التانيث .

(فصل) قوله : وكل زائدة كانت مدة في موضع ياء فُعَيْل وجب تقريرها وإبدالها إلى آخره .

قال الشيخ : لأنها لا تخرج عن أبنية التصغير إذ الاسم يبقى على فُعَيْل . وقوله : يجب تقريرها يعني إبقاءها مدة . وقوله : « إبدالها ياء إن لم تكن » يعني إن لم تكن ياء^(١) لأنها ينكسر ما قبلها فيجب قلبها ياء ، إذ لا يمكن النطق بألف أو واو بعد كسرة .

(١) (يعني أن لم تكن ياء) : ساقطة من ل .

وقوله : « وإن كانت في اسم ثلاثي زائدتان ليست أحدهما إبتاهما
أثبتت أذهبهما في الفائدة وحذف أختها » .

قال الشيخ : أي ليست أحدهما المدّة التي قبل الآخر ،
« أثبتت أذهبهما في الفائدة » أي أقواهما في الدلالة على المعنى الأصلي
وحذف الأضعف ، وكل اسم فاعل أو مفعول من الخماسي بالزيادة
فإنك تبقي الميم وتحذف الأخرى ، لأن الميم هي موضوعة لإنشاء
اسم الفاعل أو المفعول ، وهو المقصود بالصيغة ، والزيادة الأخرى
إنما هي لما يمتور من معان أخر ، فالميم أقمد في الدلالة على
المقصود فوجب إثباتها وحذف أختها فلذلك تقول : في منطلق
وأشباهه ما ذكر ، وإن تساويا كنت مخيراً ، وتساويهما بأن لا يكون
لاحداهما قوة في الدلالة على المقصود ، فتكون مخيراً في حذف أيتهما
شئت على ما مثل .

قوله : « وإن كن ثلاثاً والفضل لاحداهن حذف أختها » على
ما تقدم .

قوله : « وأما الرباعي فتحذف منه كل زائدة ما خلا المدّة
الموصوفة » .

قال الشيخ : لأنه لا يمكن إبقاء أكثر من أربعة أحرف ،
وفي هذا الاسم أربعة أحرف أصول ولا مقابلة بينه وبين الزوائد ،
فالزوائد بالحذف أولى فإذا صغرت مقرر طيساً قلت : قر يطيح
إذ لا يمكن إبقاء شيء من الزوائد لذهاب صيغة التصغير ببقائه إلا

(١) (أحرف) : ساقطة من ت .

أَنْ تَكُونَ مَدَّةً قَبْلَ الْآخِرِ فَإِنَّهَا تَثْبِتُ كَمَا تَقْدَمُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ
لِبَقَاءِ صِيغَةِ التَّصْغِيرِ مَعَهَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « مَا خِلَا الْمَدَّةَ الْمَوْصُوفَةَ » .

(فَمَنْ) قَوْلُهُ : وَبِجُوزِ التَّعْوِضِ وَتَرْكِهِ فِيمَا يُحْدَفُ مِنْ
هَذِهِ الزَّوَائِدِ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَالتَّعْوِضُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يُحْدَفُ مِنْهُ ثُمَّ هُوَ
عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ مَوْضِعُ التَّعْوِضِ مُشْتَقٌّ بِمَا يَنَاقِي حُرُوفَ
التَّعْوِضِ خَالَ ، فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ هَذَا كَمَا لَوْ قِيلَ فِي
تَصْغِيرِ أَحْرَنْجَامٍ حُرَيْجِيمٍ فَلَا يُمْكِنُ فِي هَذَا التَّعْوِضِ .
وَالضَّرْبُ الثَّانِي نَحْوُ قَوْلِكَ : فِي مُنْطَلِقٍ مُطَبَّقٍ فَهَذَا يُمْكِنُ
فِيهِ التَّعْوِضُ .

(فَمَنْ) قَوْلُهُ : وَجَمْعُ الْقَلَّةِ يُحَرَّرُ عَلَى بَنَائِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : الْجَمْعُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : جَمْعُ قَلَّةٍ وَجَمْعُ كَثْرَةٍ
عَلَى مَا تَقْدَمُ فِي الْجُمُوعِ ، فَجَمْعُ الْقَلَّةِ حَكْمُهُ فِي التَّصْغِيرِ حَكْمُ
الْمُفْرَدِ وَيُصَغَّرُ كَمَا يُصَغَّرُ إِلَّا أَنَّ الْأَلْفَ أَفْعَالٍ يُحَافِظُ عَلَيْهَا كَمَا
تَقْدَمُ ، وَأَمَّا جَمْعُ الْكَثْرَةِ فَلَا يُحَقَّرُ عَلَى صِيغَتِهِ كَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ
التَّصْغِيرُ فِيهِ مَعْنَى التَّقْلِيلِ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا [٩٠ و] إِلَى أَحَدٍ أَمْرٍ
إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ إِنْ كَانَ لَهُ جَمْعُ قَلَّةٍ أَوْ إِلَى الْمُفْرَدِ ، ثُمَّ جَمَعُوهُ
بِالْوَاوِ وَالزَّوْنِ وَالْأَلْفِ وَالتَّاءِ عَلَى حَسَبِ مَا يَسْتَحِقُّ ، فَإِذَا صَغَّرْتَ
غُلَمَانًا فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ أَخَذْتَ جَمْعَ قَلَّةٍ هُوَ غُلَمَةٌ وَصَغَّرْتَهُ
فَقُلْتَ غُلَيْمَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ صَغَّرْتَ الْمُفْرَدَ ثُمَّ جَمَعْتَهُ فَقُلْتَ :
غُلَيْمُونَ ^(١) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جَمْعُ قَلَّةٍ تَعَيَّنَ رَدُّهُ إِلَى الْمُفْرَدِ

(١) انظر شرح الكافية ٢٦٥/١ .

كقولك : في شُسُوع شُسُيعِيَّات لفقده السماع في أَشْسَع ، وإنَّما
جُمِعَ غَلِيمٌ بالواو والنون ، ورُجِيلٌ كذلك في التَّصْغِيرِ ؛ لأنَّه
في معنى الصِّفَةِ ، وقيلَ التَّصْغِيرُ ليسَ فيه معنى الصِّفَةِ كما ذكرنا في
دخولِ تاءِ التَّائِيثِ في مؤنَّثِهِ في نحو أَدُنٍ مُصْغَرًا وامتناعها فيه مَكْرَاهًا .

قوله : وحكمُ أسماءِ الجُمُوعِ حكمُ الآحادِ .

قالَ الشيخُ : لأنَّ ذلكَ المعنى متنفِذٌ إِذْ أَلْفَظُهَا أَلْفَاظُ
المفرداتِ فلا معنى للعدولِ عنها ، وجاءَ في بعضِ الأسماءِ تَصْغِيرٌ
على خلافِ القياسِ على ما ذُكِرَ ، وحكمه السماعُ في أَتَيْسِيَّانِ
فزادوا ياءَ بعدَ السينِ ، وفي عُشِّيَّاتٍ « زادوا أَلْفًا ونونًا » ، وفي
عُشِّيَّيَةٍ أَبَدَلُوا مِنَ الْيَاءِ شَيْنًا فَرَدُّوا الْيَاءَ الَّتِي كَانَ قِيَاسُهَا أَنْ
تُحْذَفَ لِاجْتِمَاعِ التَّائِيثِ ، وفي أُغْيَلِيَّةٍ وَأُصْيَبِيَّةٍ زادوا همزةً .

(فصل) قوله : وقد يُحَرَّرُ لِدُنُوهِ مِنَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ مِثْلُهُ .

قالَ الشيخُ : وقد تَقَرَّرَ أَنَّ التَّصْغِيرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ
مُسْتَصْغَرٌ ، وقد جاءَ قَلِيلًا عَلَى مَعْنَى قَرَبِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ مِثَالُهُ
قَوْلُهُمْ : أُصْيَغِرْ مِنْكَ ، لَا يَسْتَقِيمُ أَنَّ يُقَالَ إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ
صَغِيرٌ ؛ لِأَنَّ أَلْفَظَ أَصْغَرَ يَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي الصَّغَرِ فَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْ
التَّصْغِيرِ بِهَذَا الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا قَصَدُوا إِلَى أَنَّ الْمُدَّةَ الَّتِي بَيْنَهُمَا قَرِيبَةٌ
وَكَذَلِكَ مَا مِثَّلَ بِهِ .

(فصل) قوله : وتَصْغِيرُ الْفِعْلِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ .

قالَ الشيخُ : وَإِنَّمَا جَاءَ فِي أَلْفَاظٍ يَسِيرَةٍ مُحْفُوظَةٍ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى

التصغير الوصفية بالمصغر لِمَا صَغُرَتْهُ ، والفعل لا يصح وصفه
فِيصَغُرُ ، وإنما المعنى فيما صَغُرَ لمن نُسِبَ إليه الفعل
كما فسره (١) .

فصل قوله : ومن الاسماء ما جرى مُصَغَّرًا الى آخره .

قال الشيخ : يريد أَنَّهُ في الاصل وُضِعَ مُصَغَّرًا ، كَأَنَّهُمْ
في أصل الوضع فهموا تصغيره فوضعوا اسمه على التصغير وذلك
قليل ، منه جَمِيلٌ وكُعَيْتُ اسمان لطائرين ، وكُمَيْتُ صفة
للفرس ، واذا جمعه ودَّوه الى الكبير المقدَّر ، لأنه ليس للمصغر
جمع على حياله فقالوا : في جَمِيلٌ وكُعَيْتُ جَمَلَانِ وكُعَيْتَانِ ،
فدل ذلك على أَنَّ الكبير في التقدير جَمَلٌ وكُعَيْتٌ ؛ لأنَّ فَعْلَانِ
جمعه ، وقالوا : كُمَيْتٌ فدلَّ على أَنَّ مكْبَرَهُ في التقدير أَكْمَيْتٌ ،
لأنَّ فَعْلًا جمعه ، وأيضاً فإنَّ كُمَيْتًا من صفات الالوان (٢) فهو من
باب أَحْمَرٍ وَأَسْوَدَ فَقِيلَ : مكْبَرَهُ بهذا الوجه يَعْلَمُ أَنَّهُ أَفْعَلُ .

(فصل) قوله : والاسماء المركبة يُحَقَّرُ الصدر منها .

قال الشيخ : ولا يُعْتَدُ بالكلمة الثانية كما لا يُعْتَدُ بتاء
التأنيث ولا يُحَذَفُ كما لا تُحَذَفُ تاء التأنيث ، وهو ههنا أَجْدَرُ
لقوة الاتباس بتصغير غير المركب ، وتركوا ما قبل الثاني مفتوحاً
تشبيهاً بتاء التأنيث .

(فصل) قوله : وتحقير الترخيم أَنَّ تَحَذَفُ كلَّ شيءٍ زِيدَ

في بنات الثلاثة والأربعة الى آخره .

(١) في ل : (ومثله صيد عليه يومان في وقوع اليومين مصيدة
والمصيدة غيرهما) ، وهي زيادة من الامالي .

(٢) في و : (الاول) وهو تحريف .

قال الشيخ : هذا باب على حiale في التصغير سهل وهو أن تحذف الزوائد كلها ويصغر الاسم ، ويسمى تصغير الترخيم لما التزم فيه من الحذف ، لأن الترخيم في اللغة القليل ، يقال صوت رخيم إذا لم يكن قوياً ومنه سمي الترخيم ، وليس تصغير الترخيم معناه أنك أضفت إلى الترخيم الذي هو حذف الآخر وإنما أراد حذف الزوائد على ما فسره .

(فصل) قوله : ومن الأسماء ما لا يصغر .

قال الشيخ : ثم ذكر أسماء كثيرة الاستعمال لو توجد في كلامهم إلا مكبرة ، فدل ذلك على أن تصغيرها مطرأ في لغتهم ، وإما اسم الفاعل والمفعول إذا عملتهما لم يأت في كلامهم تصغيرهما كراهة اجتماع العمل والتصغير لأنه قوي شبه الفعل فيه .

(فصل) قوله : والأسماء البهمة خواف بتحقيقها تحقير

ما سواها .

قال الشيخ : يعني أسماء الانمارة والموصولات^(١) ، وخولف للايذان من أول الأمر أنها غير متمكنة . وقوله : « ألحقت بأواخرها لغات » فيما سوى^(٢) هؤلاء فإن الألف ملحقة قبل آخره ، وفيما سوى المثني والمجموع فانك^(٣) تقول : في اللذان واللذان وفي الذين^(٤) ، ولا ألف في ذلك . فان زعم

(١) الكتاب ١٣٩/٢ .

(٢) في ل : (الا) وهو خطأ .

(٣) في ل : (فلذلك) وما ذكرناه أفضل .

(٤) شرح الشافية ٢٨٤/١ .

أنَّ الالفَ في اللذينِ واللتينِ سقطتْ لالتقاءِ الساكنينِ فوردودُ
بقولهم : اللذِونَ بضمِ الياءِ ، ولو كانتِ الالفُ مرادةً لوجبَ أنْ
يُقَالَ اللذِونَ فإنَّ ثبتَ اللذِونَ كانَ الانفصالُ مستقيماً وكانَ
ينبغي أنْ يقولَ : وزيدٌ قبلَ [٩٠ ظ] آخرها ياءُ التصغيرِ ، لأنَّه
لا بدَّ منها .

ومن أصنافِ الاسمِ المنسوبِ

قالَ الشيخُ : وحدَّهُ بما ذُكِرَ ، وظاهرهُ غيرُ مستقيمٍ ، وهو
في الحقيقةِ مستقيمٌ ، فأما ظاهرهُ فإنَّهُ يُقالُ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ
حدَّ المنسوبِ أو المنسوبِ إليه ، فإنَّ حدَّ المنسوبِ كانَ غيرَ مستقيمٍ
لقوله : « علامةٌ للنسبةِ إليه » والمنسوبُ لم يلحقِ الياءُ علامةً
للسببِ إليه إذْ ليسَ منسوباً إليه ، وإنَّ حدَّ المنسوبِ إليه كانَ غيرَ
مستقيمٍ لأنَّ التبويبَ بالمنسوبِ ، فكيفَ يحدُّ غيرَ ما بُوبَ له ؟ وهو
في الحقيقةِ مستقيمٌ^(١) ولم يحدَّ إلاَّ المنسوبَ ، وقوله : « هو الاسمُ »
يريدُ الاسمَ قبلَ اللاحقِ .

ثمَّ قالَ : الملحقُ بآخره ياءُ مكسورةٌ مشددةٌ ما قبلها علامةٌ
للسببِ إليه .

قالَ الشيخُ : يعني إلى الاسمِ قبلَ الحاقِ الياءِ ، والاسمُ الذي
أُحِقَّتْ بآخره ياءُ مشددةٌ علامةٌ للنسبةِ إليه هو المنسوبُ ، وإنَّما
جاءَ^(٢) الأشكالُ من جهةِ الضميرِ في قوله إليه ، فمن جعلَ الضميرَ
راجعاً إلى الاسمِ الذي أُحِقَّتْ بآخره ياءُ جاءَ فاسداً ، ومن جعله

(١) مستقيمٌ : ساقطةٌ من و ، ت ، ب ، ر .

(٢) جاءَ : ساقطةٌ من ر .

ضمير الاسم لا باعتبار الحاق الياء جاء مستقيماً وهو الذي قصده ،
وتشبيهاً بتاء التانيث من جهة تغييرها معنى الكلمة كما تنيرهُ التاء ،
وشبهها بتاء التانيث في أنها تكون للنسب المحقق وللمجرد اللفظي
في أنها تكون للمفرد كما تكون التاء .

قوله : وكما انقسم التانيث الى حقيقي فكذلك النسب .

قول الشيخ : يريد بالحقيقي ما تقدم من كون المدلول مؤثراً
في المعنى بازائه ذكر في الحيوان على ما تقدم ، وغير الحقيقي ما جرى
في اللفظ فقط كقولهم : طلحة وضربة وشبهه ، وكذلك النسب منه
ما كان مدلوله منسوباً حقيقة كقولهم : دُمَشَقِيٌّ ومَصْرِيٌّ ، وهو
الكثير الشائع ، ومنه ما كان في اللفظ خاتمة دون المعنى كقولك :
كُرْسِيٌّ منسوباً من حيث المعنى كما أن الظلمة ليس مؤثراً من
حيث المعنى .

قوله : والنسبة مما طرق على الاسم تغييرات شتى .

قول الشيخ : لأنها غيرته من مدلول الى مدلول آخر مغاير
له ، ألا ترى أن قولك : دُمَشَقِيٌّ اسم البلد وقولك : دُمَشَقِيٌّ
للرجل المنسوب اليه ، وغيرته من حال الى حال ، لأنه كان
عربياً عن الياثين فصار بهما وكان اعرابه على ما قبلها فصار
على آخرهما .

قوله : وحذفهم التاء في النسب واجب .

قال الشيخ : لأنهم لو أثبتوها ففسد المعنى ، ألا ترى أنك
إذا نسبت رجلاً الى ضاربة فالرجل هو الاسم الذي فيه ياء النسب

فلو بقيت فيه تاء التانيث لكنت مؤنثاً للمذكر . الثاني أنه كان يؤدي الى اجتماع تانيثين اذا نسبت مؤنثاً الى مؤنث ، فتقول : اذا نسبت امرأة الى ظلمة ظلمية . والثالث أنه يؤدي الى أن تكون تاء التانيث وسطاً .

قوله : ونوني التنية والجمع .

قال الشيخ : ينبغي أن يقول : وعلامة التنية والجمع ونونيهما ، لأن ذلك يُحذف مع النون ، فتخصيصه النون يوهم ببقاء ما قبلها وإنما حذف علامة التنية لأن المعنى يحتمل بالنسب الى المفرد فتقع الزيادة ضائعة فلا حاجة اليها فكل ما ذكرناه في التاء فتحوه جار في المثنى والمجموع ، فتكون أربعة أوجه ، فاذا سميت بالمثنى والمجموع المصحح فلا يخلو إماماً أن تعربه إعراب المفردات ، أو تجربيه في الإعراب على حكم ما كان عليه ، فعلى الاول تشيتها ، لأنك أخرجتها عن صورتها في أحكامها التي كانت لها فكأنها ألف ونون لغير التنية كما في عمران ، وعلى الثاني تحذفها كما قبل التسمية ، لأن أحكام علامة (١) التنية في الجمع إقية فيها فأجريت بعد التسمية مجرماً قبلها ، فتقول : على الاول قنسريني وعلى قنصري ، وكذلك نصيبي ويبري ، وكذلك زيدي وزيداني وخليلي وخديلاني وسبي وسبعاني في النسب الى السبعان اسم موضع .

ومن الجارية على القياس في التغير أن يكون الاسم ثلاثياً ثانيه كسرة فأنهم يكرهون اجتماع الكسرتين والياءين مع قلة حروف الكلمة ، فيفرون الى فتح الوسط كشمري ودؤلي

(١) (علامة) : ساقطة من س .

وإِبلِي^٢ ، فإنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَفِي آخِرِهِ مَا فِي
نَمَرِي^٣ مِنَ الْكَسْرَيْنِ وَالْيَائِنِ فَلَاحْسَنُ بَقَاءِ الْكَسْرِ لِقُوَّةِ الْكَلِمَةِ
بِالزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَنَغْلِي^٤ وَيَشْرَبِي^٥ ، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ كَرَاهَةِ
اجْتِمَاعِ الْكَسْرَيْنِ وَالْيَائِنِ •

وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِنْ فَعِيلَةٍ وَفُعِيلَةٍ فِي صَحِيحِ
الْعَيْنِ غَيْرِ مُضَاعَفٍ فَرَقًا بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَإِذَا نُسِبَ إِلَى كَرِيمٍ
قُلْتُ : كَرِيمِي^٦ وَإِلَى كَرِيمَةٍ كَرَمِي^٧ ، وَالْمُؤَنَّثُ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ
لِاسْتِقَالِهِمْ إِيَّاهُ ، وَأَمَّا الْمُعْتَلُ الْمُعَيْنُ فَلَمْ يَفْرَقُوا فِيهِ لِمَا يُوْدِي إِلَى
اسْتِقَالِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ كَلَامِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا : طَوْلِي^٨ لَأَدَّى
إِلَى تَحْرِيكِ الْوَاوِ وَانْقِسَاحِ مَا قَبْلَهَا فَيَكُونُونَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ اسْتِقَالِ
وَزِيَادَةِ تَغْيِيرٍ ، [وَكَذَلِكَ فِي شِدِيدَةٍ لَوْ قَالُوا : شَدِيدِي^٩ لَأَدَّى إِلَى
أَحَدِ أَمْرَيْنِ ثَقُلٍ أَوْ زِيَادَةِ تَغْيِيرٍ] (١) •

(فِصْل) قَوْلُهُ : وَتُحْذَفُ الْيَاءُ مِنْ كُلِّ مِثَالٍ قَبْلَ آخِرِهِ
يَاءَانِ [٩١ وَ] مَدْغَمَةٌ أَحَدَاهُمَا فِي الْآخَرَى •

قَالَ الشَّيْخُ : وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُهُمُ الْيَاءَ الْمُتَحَرِّكَ إِذَا وَقَعَتْ
مُشَدَّدَةٌ قَبْلَ الْآخِرِ كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ الْيَائِنِ وَالْكَسْرَيْنِ ، فَيَقُولُونَ :
فِي مَيْتٍ مَيْتِي^{١٠} عَلَى مَا ذُكِرَ ، وَأَمَّا طَائِفَتِي^{١١} فِيهِ مِنَ الشَّدُوذِ وَضَعُ
الْأَلِفِ مَكَانَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ لِأَخِيرٍ ، وَأَمَّا حَذْفُ الْيَاءِ الْمُتَحَرِّكَ
فَقِيَاسٌ ، لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا : طَيْبِي^{١٢} لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَدُوذٌ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ
مُهَيِّمٍ مُصَغَّرٍ وَكَبِيرٍ عِنْدَ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَأَجْرُوا مُهَيِّمًا الْمَكْبَرِ عَلَى

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ الْمُعْقُوفَيْنِ زِيَادَةُ عَيْنٍ وَ ل ، س وَاثْبَاتُهُمَا
أَحْسَنُ •

القياس بالحذف وزادوا ياء ساكنة في المصغر بعد المشددة فرقا بينهما ، وكان إجراء المكبر على القياس أولى ، لأنه 'حذف' فيما لم يُحذف منه شيء ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه قبل النسب ، وإنما لم يستغنوا ببقاء المصغر على صيغته وحذف الياء من المكبر مع أن الفرق اذن حاصل ؛ لأن لفظ مَهْمِي أثقل من لفظ مَهْمِي ولأنه 'أمر' جارٍ فيه قبل النسب فجاز أن يبقى بعده على الحالة التي كانت تكون له في المصغر .

(فصل) قوله : 'وتقول' في فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ وفَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ الى آخره .

قال الشيخ : ومن التغيرات الجارية على القياس حذفهم الياء الساكنة من فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ وفَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ وقابهم الثانية واواً وفتح الكسرة التي قبلها فيما هي فيه ، وإنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع الياءات ولم يفرقوا بين المذكر والمؤنث لشدة الاستقلال ففروا منه فهما جميعاً ، ومن العرب من يقول : 'أُمِّي' ولا يقول 'في غَنِيٍّ غَنِيٍّ' لما في غَنِيٍّ من زيادة الاستقلال بالكسرة ، وقد فعلوا مثل ذلك فيما آخره 'ياء مشددة' وإن كان مخالفاً له في الزنة ، كقولهم : 'في تَحِيَّةٍ تَحَوِيٍّ' ، لأن الأمر المستقل موجود فلا اعتداد بالوزن ، وأما فَعُولٌ كَعَدُوٍّ ، بأنه ليس فيه الاستقلال الذي في غَنِيٍّ فجرى مجرى الصحيح ، فقالوا عَدُوِّي بالانفلاق فأجروه مجرى الصحيح لما انتفى ذلك الاستقلال . وأما ما لحقته 'تاء' التأنيث ، فقال سيويه فيه عَدَوِيٍّ إجراء له مجرى شئونة

(١) انظر الكتاب ٧٤/٢ ، شرح الشافية ٢٠/٢ .

وبابه (١) ، وهذا هو القياس الذي لا ينبغي أن نعدل عنه . وقال
المبرد : عدّي كالمذكر (٢) وليس له وجه في القياس ، لأن
عدوياً أثقل من قوله عدوي فلا معنى لالتزامه .

(فصل) قوله : والالف في الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثة
إلى آخره .

قول الشيخ : وما غيّر عن القياس ما آخره ألف وحكمها أن
كانت ثالثة أن تقلب واواً ، سواء كانت عن واو أو ياء ، لأنها إن
كانت عن واو فظاهر وإن كانت عن ياء كره بقاؤها لمسا يؤدي من
الجمع بين ساكنين أو إخلال بالحذف ، وكره ردّها إلى أصلها لما
فيه من اجتماع الياءات ، فلم يبق إلا ردّها إلى أختها ، وإن كانت
رابعة نظرت ، فن كانت أصلية قلبتها كذلك محافظة على لحرف
الأصلي ، وقد جاء حذفها استقلالاً لها كجبالى ، وإن كانت زائدة
فالمختار حذفها بخلاف الأصلية ، لأن زيادتها تقوّي حذفها وأصليتها
في الأولى (٣) تضعّفه ، والثاني قلبها واواً محافظة على البنية تنسبها لها
بالأصل ، والثالث أن تجعل قبل ياء النسب ألف وواو ، وهل
تكون الالف هي ألف التانيث والواو زائدة أو الواو ألف
التانيث انقلبت والالف هي الزائدة ؟ كل ذلك محتمل .

قوله : وإن يفصل بين الواو والياء بألف .

قال الشيخ : فقوله أنه لا يجري إلا في دنيآوي
وعليآوي وشبهها فكان الأولى أن يقول : وإن يفصل بين

(١) انظر المقتضب ١٤٠/٣ ، شرح الشافية ٢٠/٢ .

(٢) في و : (الأول) .

آخره وبين الواو بالالف يشمل نحو حُبْلَى ، ولعلّه 'قَصِدَ' الى التنبية على التعليل في ادخال الالف كراهة اجتماع الياء والواو وليس فيما وراء ذلك إلاّ الحذف 'استثقالاً' له 'مع ياء النسب' .
ثم قال : « وجَمَزَى في حكم حَبَارَى » ، فجَمَزَى وإن كانت الالف رابعة إلاّ أنّها حُمِلَتْ 'على الخامسة لأمرين : أحدهما تعذر حملها على مثل دَعَوَى لأنّه 'محمول' على مثل مَعَزَى الذي ألفه أصلية وليس في مثله فَعَلَلْ فيحمل عليه جَمَزَى ، فإن ورد حُبْلَى أرتكّب مذهب 'الاخفش' (١) في ثبوت جُخْدَب (٢) .
الثاني أن الحركة فيه منزلة منزلة الحرف الزائد على الأربعة كما في فرس لو سميت به امرأة بخلاف هند جعلوا الحركة منزلة منزلة الحرف ، لتقل الكلمة بها .

[فصل قوله : والياء المكسور ما قبلها في الآخرة الى آخره] (٣) .

قال الشيخ : ومن التغيرات الجارية على القياس ما آخره 'ياء مكسور' ما قبلها فتحكمها إن كانت ثالثة أن تقلب واواً ويفتح ما قبلها ، أمّا فتح ما قبلها فكما يفتح ما قبل آخر نمر ، وأمّا قلبها واواً فكما انقلبت ألف رحي ، وإن كانت رابعة فللمختار حذفها استثقالاً لها ويجوز قلبها واواً وفتح ما قبلها ، وإنما كان المختار ههنا الحذف في الياء [٩١ ظ] مراعاة الاتقل ، الآخر أن الالف ليس فيها إلاّ تغير واحد ، وفي الياء تغير آخر وهو قلب الكسرة

(١) انظر شرح الكافية ٥٥/١ .

(٢) الجخذب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال . اللسان

(جخذب) ٢٤٧/١ .

(٣) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الاصل .

فتحة ، ولذلك كان الحذف في الياء أحسن من الالف وبالعكس
فليس فيما وراء ذلك إلا الحذف استقلالاً لما زاد على الأربعة ،
وإذا كانوا قد التزموا الحذف فيما زاد على الأربعة في الالف فالتزامهم
الحذف في الياء أجدر ، لأنها أثقل في الوجهين ، فإن كانت الياء
زائدة على الأربعة وقبلها ياء مشددة وجب حذف الخامسة كما
يجب حذفها في مشتتر فتبقى قبل ياء النسب ياء مشددة قبلها
فتحة فتكون في الاستقبال مثلها في أمية فمن استقلها قال في
محوي كما قال : في أموي ومن يستقلها قال : محيي كما
قال : أميي .

(فصل) قوله : وتقول في غزوي وطبي .

قال الشيخ : مما آخره ياء وواو من الثلاثي الساكن الحنوي
غزوي وطبي بلا خلاف إذ لا استقبال لسكون ما قبلها لأنها
تخفف (١) عند سكون ما قبلها فأما ما لحقه تاء التأنيث فيه (٢)
خلاف ، مذهب سيويه والخليل أنه في حكم الأول فيقولان : في
غزوة وطبية غزوي وطبي (٣) لأنه ساكن الاوسط
فاستخف ، ومذهب يونس غزوي وطبي (٣) وله شيهتان : احدهما
أن العرب تقول : في النسب الى بني زينة وقرية قروي
وزنوي وهو محل الخلاف فوجب الحاق ذلك به . الأخرى
أنهم يكرهون الثقل باجتماع الياءات في المؤنث كما كره ذلك
في كريمة ولم يكره في كريم ، وإذا اجتمع الياءات قلبت

(١) في ل : (تخفان) وهو تحريف .

(٢) (ففيه خ لاف) : ساقطة من ل .

(٣) انكتاب ٧٤/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٧٤/٢ ، شرح الشافية ٤٧/٢ .

الياء الاولى واوا وحُرَّكَ ما قبلها بالفتح كما قلناه في يدوي ،
 ومذهب سيبويه أولى ، وما ذكره [يونس ^(١)] من المسحوع فادر
 لا ينبغي أن يجعل أصلاً والاستقل الذي يشير اليه غير معتد به
 لمخالفة أكثر النسب فيه ، ثم هو باطل بنات الواو ، إذ لا ياء
 تستقل ^(٢) حتى يفتح ما قبلها ، ولذلك عذر ^(٣) الخليل في
 بنات الياء دون بنات الواو ، لما كانت شبهة الاستقل مجتمعة بها
 فإن كانت وسط الاسم أيضاً كقولك : طي ولي نظرت الى
 أصل الياء الاولى فرددتها اليه متحركة ، وقلت اثنائية واوا
 فتقول : في طي طوي ، وليس هذا مثل قولك : طبي ، لأنه
 لو قيل فيه طبي لأدنى الى اجتماع أربع ياءات وكسرة مع قلة
 حروف الكلمة . وفي حية حيوي ، فإن كان الاسم آخره
 واوا مبددة بقيته على حاله وجرى مجرى غزوي ، فقلت : في
 دوي إذ لا ياءات مجتمعة .

قل الشيخ : فإن نسبت الى اسم آخره ياء مشددة مع ثلاثة
 أحرف فبدأ ، نظرت هل هما زائدتان أو لا ؟ فإن كانت الثانية
 أصلية كنت فيها بالخيار إن شئت شبهتها بياء غني فتقول :
 مر موي كما تقول غنوي ، وإن شئت شبهتها بزيادتها على الثلاثة
 بياء مصري إذا نسبت اليه ^(٤) فتحذفها فتقول : فيه مر مي ، فالياء
 في مر مي ياء النسب وتلك الياء حذفت استثقلاً لهما مع ياء
 النسب ، وإن كانت الياء المشددة مزيدة حذفتها لا غير ، إذ لا وجه

(١) (يونس) : ليس في ل ، ت ، س ، والاصل ، واثباتها يتفق

مع ما جاء في كتاب سيبويه .

(٢) في ل : (اذ لا ثقل) .

(٣) انظر الكتاب ٧٤/٢ .

(٤) في ل : (اليها) وهو تحريف .

في تشبيهها بخني لزيادتها فتقول : في كرسي كرسي ، وفي
 بخاتي اسم رجل بخاتي ، وقوله : « اسم رجل » احتراز منه
 جمعاً فانك تردّه الى الواحد فتقول : بخاتي على قياس الجمع ،
 فلذلك قال : اسم رجل ، والذي يدل على أن هذه الياء هي ياء
 النسب ، وأن الياء التي كانت فيه هي المحذوفة ، أنك تقول :
 قبل النسب بخاتي غير مصروف ، فإذا نسبت قلت : بخاتي
 مصروف ، ولو كانت هي تلك (١) الياء لكان على حاله .

(فصل) قال الشيخ : وما كن آخره همزة قبلها ألف
 نظرت فإن كانت ألف التانيث قبلتها واواً ، وإن كانت غيرهما ساغ
 فيها الوجهان على ما ذكرناه في التنية وهذا أولى من قوله : إن
 كان منصرفاً ، لأنك لو سميت بكساء امرأة كان غير مصروف ، ولا
 يجب قلب الهمزة ، فكان التنية على أنه لا يقلب إلا إذا كانت
 ألف التانيث أولى من اعتبار الصرف وعدمه ، لئلا يؤدي الى دخول
 كساء وشبهه إذا سميت به امرأة فيما يجب قلبه ، لأنه غير
 منصرف حيثن .

(فصل) قوله : وتقول في سقاية وعظاية الى آخره .

قال الشيخ : سقائي وعظائي بالهمزة (٢) ؛ لأنهم لو بقوها
 ياء لجمعوا بين ياءات بعد ألف زائدة وهم يكرهونها بعد الألف
 الزائدة ، وإن انفردت فكيف بها وقد صار بعدها ياءان ؟ فإن
 قيل قد قالوا : سقاية فأقروا الياء لما جعلوا التاء في حكم المتصلة ،

(١) (تلك) : ساقطة من ل ، ت .

(٢) انظر شرح الشافية ٥٩/٢ .

فإنَّ النسبَ أجدرُ بالاتِّصالِ لتغيُّرها معنىً لا اسمَ على ما تقدَّمَ
 [٩٢ و] . فالجوابُ أنَّها في النسبِ انكسرتْ فلا يلزمُ من صحَّتْها
 مفتوحةٌ صحَّتْها مكسورةٌ ، والآخرُ أنَّها في النسبِ اجتمعتْ مع
 ياءاتِ الآخرِ^(١) فقوى الاستقلالُ ، والآخرُ أنَّ صحَّتْها في سِقَايةٍ
 شاذَّةٍ فلا يلزمُ من شذوذه مع تاءِ التانيثِ شذوذه مع ياءِ النسبِ .
 فإنَّ قيلَ فلمَ لمَ يقولوا : سَقَاويٌ فيقلبوها واوًا كما قلبوا في
 سَقَاويٍ إذا نسبوا إلى الشقاءِ ؟ قلتُ : لمَّا كرهوا اجتماعَ الياءاتِ
 هنا قدَّروها متطرفةً بعدَ ألفٍ زائدةٍ فقلبوها همزةً على قياسها ثم
 لم يقلبوها واوًا لأنَّه وجبَ قلبُها همزةً لا اجتماعُها مع [ياء]^(٢)
 النسبِ ، وهم إنما يقلبونَ الهمزةَ واوًا إذا كانتْ همزةً قبلَ ياءِ
 النسبِ ، فلمَّا لم تكنْ هذه همزةً قبلَ ياءِ النسبِ لم يكنْ لقلبِها^(٣)
 واوًا معنىً فوجبَ أنْ تكونَ همزةً على ما ذكرَ ، وتقولُ : « في
 سَقَاويٍ سَقَاويٌ » ، وكذلك ما أشبهه لأنَّه لم يجتمعْ فيه ياءاتُ
 مستقلةٌ إذْ آخره واوٌ ، فبقيتْ على حالِها ولم تُقلبْ همزةً لأنَّها
 قد ثبتتْ مع تاءِ التانيثِ وهي أولى بالاتِّصالِ فبقيتْ مع ياءِ النسبِ
 أجدرُ ، وتقولُ : « في رايةٍ وثايةٍ وشبهها سمًّا وقعتْ فيه الياءُ بعدَ
 ألفٍ ليستْ بزائدةٍ راويٌ ورايٌ وراويٌ ، وأمَّا راويٌ بالياءِ فلأنَّه
 لم يقعْ فيه بعدَ ألفٍ زائدةٌ ، فلم يُستقلْ استقلالُ سَقَاويٍ ، بل
 أُجريتْ مجرى طَيِّبيٍّ ، لأنَّها مثلهُ فتركَّتْ على حالِها ، ولم
 يجرِ مجرى طَوَوِيٍّ^(٤) في ردِّ العينِ إلى أصلِها لما يلزمُ من كثرةِ
 التغيُّرِ من غيرِ حاجةٍ بخلافِ طَيِّبيٍّ فإنَّه لو تركَّ على حالِ

(١) في و : (اذن) وهو تحريف .

(٢) (ياء) : زيادة عن ل ، ب .

(٣) في و : (لقبها) وهو تحريف .

(٤) في ر : (طيبي) وهو تحريف .

لا اجتمعت أربع ياءات ، وأما رائتي بالهمزة فلائته اجتمعت فيه
 ياءات مع وقوع الياء بعد صورة الالف فأنشبه سقاية ، والياء اذا
 استقلت بعد الالف فواجه قلبها همزة ، وأما راوي بالواو فلأنهم
 لما استقلوا الياءات فيما قلت حروفه وما قبله في حكم المتحرك
 قلبوها واوا كما فعلوه في رحوي ، وقياس الياء اذا استقلت في
 النسب أن تقلب واوا كما قالوا : عموي وشجوي وبابه .

(فصل) قوله : وما كان على حرفين فعلى ثلاثة أضرب الى

آخره .

قال الشيخ : وقد ضبط بعضهم بأن كل موضع رد في التثنية
 وجب الرد في النسب ، وكل موضع لم يرد في التثنية جاز
 الوجهان ، وكل موضع كان المحذوف غير لام لا يجوز الرد ،
 وليس بخيد ، لأنه رد الى عمالية إذ لا يعرف ما الذي يرد في
 التثنية ومنهم من قال : كل ما كان المحذوف غير الياء في موضع
 اللام متحرك الاوسط ولم يعوض منه همزة وصل فهو واجب
 الرد ، وكذلك ما كان المحذوف منه فاء معتلة اللام ، وما كان
 المحذوف (١) منه غير لام ميتا ليس بمعتل اللام (٢) فأنه لا
 يرد ، وما سوى ذلك جائز فيه الأمران ، واحترز بقوله : ما كان
 المحذوف غير ياء في القسم الاول من دم ، فان أصله عند المبرد
 دمي (٣) ، ويجوز في النسب اليه وجهان فلو لم يقل ما آخره غير

(١) في و : (منه) ساقطة .

(٢) (اللام) : ساقطة من س .

(٣) قال المبرد : وذلك قولك في النسب الى دم : دمي ودموي ،

وفي النسب الى يد : يدوي ، يدي في قول سيبويه . المقتضب

١٥٢/٣

ياء لورد عليه وجوب دموي وليس بواجب ، وعليه مذهب
 سيبويه لا يحتاج الى أن يقول : غير ياء لأن أصل دم عنده
 دمي^(١) ولذلك قيل في جمعه دماء كدلو ودلاء وظياء ،
 وقولهم : الدمان ويقطر الدما لا ينهض ، لأنه شاذ فلا اعتداد
 به ، بقي أن يقال فقد قيل أصله دم فلي هذا يجيء إضراباً
 على القولين جميعاً . والجواب أنه لا اعتداد بهذا القول فإنه
 مخالف للظاهر فإن باب الياء أكثر من باب الواو فردم الى
 الواو ، ولا حاجة اليه مع جواز أن يكون من الياء ، وهذا القائل
 يزعم أن الياء في دمي لأجل الكسرة مثل رضي ، ولولا أن
 الواو في رضي ثابتة بحجة وهو قولهم : الرضوان لم يحسن أن
 يقال هي منقبة عن واو فلا يحسن في دمي ذلك بلا دليل عليه ،
 وإنما وجب الرد في القسم الاول على تقدير صحة قول المبرد في
 دم ، لأنه متحرك الاوسط محذوف منه لام غير ياء^(٢) فينبغي أن
 يرد لأنه موضع يقبل التغير بالرد من غير ثقل ، ولا يلزم
 دموي ، لأنه محذوف منه ياء فلو أوجبوا الرد لأوجبوا تسييراً
 كثيراً وهو رد الياء وقلبهما الى الواو ولا يلزم من وجوب تسيير
 المعنى وجوب تغييرين . وأما مذهب سيبويه فلا يحتاج الى الاحتراز
 من دم إذ أصله دمي^(٣) على ما تقدم فقصدا أن يعوضوا فيما
 كان متحرك الاوسط عوضاً عن حركته وليس لدم عنده حركة
 في الاوسط حتى يجب التعويض .

(١) انظر الكتاب ٧٩/٢ .

(٢) قال المبرد : وسيبويه يزعم أن دما (فعل) في الاصل وهذا

خطاً لأنك لا تقول : دمي يدمي فهو دم فمصدر هذا لا يكون

الا (فعل) . المقتضب ١٥٢/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٧٩/٢ .

قوله : ومن ذلك سته في ست .

قال الشيخ : وقع في النسخ في أمت [١٢٢] وليس بجيد ، لأن أمتا يجوز فيه الوجهان أمتي وسهتي لجريه علي قياس ما يجوز فيه الأمران ، وأما ست فأصله سته فهو قياس ما يجب فيه الرد ، فوجب أن يكون ستهتي . وأما القسم الآخر الذي يجب فيه الرد فهو أن يكون معتل اللام والفاء (٢) نحو شية فانهم كرر هو ألا يردوا فيكونوا بين ثقل وارتكب تغييرات تلي غير قياس النسب فردوا فقلوا : وشوي ، وأبو الحسن يقول : وشيئي (٣) . ووجهه أنه لما ردوا الواو رجعت الكلمة الى أصلها فصارت وشية ولو نسببت الى وشية لقلب : وشبي عند المخالف فكذلك هنا ، ولذلك قال : في القسم الثاني يدوي وغدوي فأسكن لهذا التعليل . والوجه غيره لأنه تغير لأجل النسب فكان قياسه اقلب وفتح ما قبل الآخر ، كمسوي وشبهه ، وحمله في النسب على ظبي وغزوي ليس بجيد إذ ليس ذلك بتغير في النسب ، بل إبقاء الياء على ما كانت ، ولذلك إن يونس لما خالف بتغير الياء في ظبية في النسب لم يمكنه أن يقول إلا ظبوي (٤) ، فثبت أن قياس تغييرهم في النسب أن يقلبوا الياء واوا وفتحوا ما قبلها ، فلذلك كان يدوي ووشوي أولى من يدوي ووشبي ، وأما ما لا يجوز فيه الرد فهو أن يكون المحذوف من غير موضع التغير مما ليس مثل شية كقولك : عدي وزني ، لأن المحذوف في موضع ليس موضع تغير فلم يجز الرد ، ولا

(١) في و ، س : (بعض) .

(٢) (الفاء واللام) : في ب ، ل ، ت .

(٣) انظر المقتضب ١٥٦/٣ ، ١٥٧ .

(٤) الكتاب ٨٥/٢ .

يلزم عليه نسبة لما ذكرناه لما يؤدي اليه من الاخلال ، وقد جاء
عن بعض العرب زيادة واو بعد العين في مثل عدي فيقولون :
عدوي كأنهم لما تذر عليهم الرد في موضع الحذف إذ ليس
موضع التغير قلبوا الى موضع التغير أو زادوا في موضع التغير .

قال : ومن ذلك سهي في سه .

قال الشيخ : يعني ممّالا يجوز فيه الرد ، لأن أصله
ستة فالحذف منه عين ولم يجر الرد على ما ذكر في عدة .
وأما القسم الثالث وهو ما عدى هذين القسمين على التفصيل
المذكور أولاً كقولك : عدي وعدوي وأخوته ممّالا الحذف منه
لام ساكنة الاوسط ، أو معوضاً عند سيويه أو متحركة ،
والحذف ياء عند المبرد على ما تقدم ولم يعوّض ، ومهما رددت
وتمّ عوّض وجب حذف العوض إذ لا يجوز جمع العوض
والمعوض ، فتقول : سموي^(١) ، ومهما لم تردّ وجب اثبات
العوض ، لأنه ثابت قبل النسب فالأولى أن تثبت في النسب .

(فصل) قوله : وتقول في بنت وأخت بنوي وأخوي عند
الخليل وسيويه^(٢) .

قال الشيخ : لأن التاء فيها^(٣) معنى التأنيث وكان القياس له
في النسب حذفها وإذا حذفت وجب رد المحذوف ، وإذا كانوا قد
ردوا في آخر وهو غير معوّض قبل النسب فهم للرد عند حذف

(١) في ت : (سهوي) وهو تصحيف .

(٢) الكتاب ٨٠/٢ ، ٨١ .

(٣) في ل : (فيهما جميعاً) وهو تحريف .

العوض ألزم ، ألا ترى أنهم في اسم لما حذفوا منه' العوض وجب
الرد فقالوا : سموي^(١) ، وإن كان ممّا لا يجب' الرد فيه لو بقي
عوضه فأخوي أجدر ، لأنه ممّا يجب' الرد فيه لو لم يكن
معوضاً • وأما يونس فيقول : أختي^(٢) إجراء للتاء مجرى حرف
أصلي ، لأنه عوض عنه ، ومذهب سيويه أقيس ، لأنه لو جاز
أن يقال أختي لجاز أن يقال في التصغير أخيت ، ولما لم
يجز في التصغير لم يجز في النسب •

وبين الملازمة هو إنها إنمّا^(٣) لم ثبت في التصغير ، لأنها
منزلة منزلة تاء التانيث وهم لا يعتدون بتاء التانيث في مثال
المصغر ، فكذلك لم يعتدوا بما كان بمعنى ، ولذلك لا تكون تاء
التانيث قبل ياء النسب فكذلك ما كان في معناها •

قوله : وقول في كلتي كلتي وكلوي •

قال الشيخ : وقع في النسخ كلتي وكلتوي على المذهبين
وليس بمستقيم لأن المتقول من مذهب سيويه القياس جميعاً
كلوي ، فلا وجه لقوله : كلتي وكلتوي على المذهبين ،
وكلتا^(٤) عند سيويه فعلى^(٤) ، أصله كلوي أبدلت الواو
تاء إشعاراً بالتانيث ولم يكتب بالالف ؛ لأنها تنقلب ياء في قولك :
رأيت المرأتين كليهما فلماً قصيداً إلى النسب لم يبق لاثبات التاء

(١) قال سيويه : وأما يونس فيقول : أختي وليس بقياس •

الكتاب ٨١/٢ •

(٢) (انما) : ساقطة من ل •

(٣) في ل : (كلتي) وهو تحريف •

(٤) الكتاب ٨٣/٢ •

وجهه فحذفت فلماً حذفت وجب أن يقال كَلَوِي بتحرك اللام على ما ذكر فيما تقدم ، ووجب حذف الألف كراهة اجتماع الواوين (١) ، لو قلت : على أن اللغة الفصيحة في مثل حُبَلِي الحذف فهي ههنا أجدر ، ولذلك التزم الحذف لما ذكرناه من الاستقلال [٩٣ و] ، [٥٣ و] (٢) ، وقياس مذهب يونس أن تقول : كلتي كما تقول : حُبَلِي وكَلَتَوِي وكَلَتَاوِي (٣) كما تقول : حُبَلَوِي وحُبَلَاوِي ، ومذهب بعض النحويين أن التاء غير عوض ، وأن الألف لام ووزنه فَعْتَل فقياس النسب على قول هؤلاء كَلَتَوِي على الإفصاح ، وكلتي على غير الإفصاح ، وإن كان القول في أصله ليس بشيء إذ لا يُعرف فَعْتَل ، فإن كانت التاء عندهم للتأنيث فهو أبعد لوقوعها متوسطة .

(فصل) قوله : وينسب إلى الصدر من المركبة إلى آخره .

قال الشيخ : لأن الثاني من الاسمين بمنزلة تاء التأنيث فلذلك وجب الحذف كما تحذف تاء التأنيث فقل بعلي كما تقول : طلحي ، ويقال : في خمسة عشر اسماً خمسي (٤) ، ولا ينسب إليه وهو عدد كراهة اللبس ، لأن النسب إلى خمسة خمسي ، وإلى خمسة عشر خمسي ، فلو نسب إليه وهو عدد لا لابس ، ولا يرد رجل سمي بخمسة فإن النسب إليه

(١) في ل ، ت : (الواوات) .

(٢) هنا انتهى الاختلاف بالترقيم ، بعد أن نقلنا الاختلاف إلى

مكانه ونرجع إلى الابتداء من ورقة (٥٣) .

(٣) انظر الشافية ٦٠/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٨٧/٢ ، شرح الشافية ٧١/٢ .

خَمْسِيٌّ فَبَقِيَ الْمَبْسُ ، فَانَّ وَقُوعَ ذَلِكَ نَادِرٌ وَالْعَدَدُ كَثِيرٌ فَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْاِمْتِنَاعِ مِمَّا يُوْدِي إِلَى الْمَبْسِ غَالِبًا^(١) الْاِمْتِنَاعُ مِمَّا يُوْدِي إِلَى الْمَبْسِ بِتَقْدِيرِ نَادِرٍ ، وَكَذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ فَيُقَالُ اِثْنَيْ وَتِسْوِيٌّ كَمَا تَقُولُ : اِسْمِي سَمَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ ، وَمِنْهُ تَابَطُ شَرَا وَبَرَقَ نَحْرُهُ فَيَقُولُ : تَابَطِي وَبَرَقِي ، كَمَا تَقُولُ : مَعْنِي وَأَخَوَاتِي •

(فصل) قوله : والمضاف على ضربين مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمى على حياله إلى آخره •

قال الشيخ رضي الله عنه : إذا نُسبَ إلى المضاف نظير في المضاف إليه ، هل قصد الواضع به مسمى مقصوداً ثم أضاف إليه الأول ، أو لا يكون الثاني مقصوداً مقصوده بنسبة الأول ؟ حُذِفَ المضاف ، فَقِيلَ زُبَيْرِيٌّ فِي ابْنِ الزُبَيْرِ ، لِأَنَّ المضافَ إِلَيْهِ وَهُوَ الزُّبَيْرُ بِمَدْلُولِهِ وَنِسْبَةُ الْاِبْنِ إِلَيْهِ ، وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الثَّانِي حُذِفَ المضافُ إِلَيْهِ كَعَبْدِيٌّ فِي عَبْدِ الْقَيْسِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدَ إِلَى الْقَيْسِ وَاضَافَهُ عَبْدُ الْيَهُمِ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ الثَّانِي هُنَا لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدَ بِهِ مَدْلُولٌ عَلَى حِيَالِهِ فَيَنْزِلُ مِنْزَلَةً بَعْلَبِكَ فِي أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ لَهُ مَدْلُولٌ عَلَى حِيَالِهِ فَيَقْدِرُ بِهِ مَا فَعَلَ بِذَلِكَ • وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فَلَمْ يَجْرِ بِجَرَى بَعْلَبِكَ ، لِأَنَّ الثَّانِي مَقْصُودٌ مُرَادٌ وَلَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ إِلَّا لِقَصْدِ الْمَعْنَى فِيهِ ، فَلَوْ نُسِبَ إِلَى الْأَوَّلِ فِيهِ لِنُسْبِ إِلَى الْأَعْمِ وَتُرِكَ الْأَخْصَرُ فَكَانَ مُلَبَّسًا وَكَانَ الْعَكْسُ أَوْلَى •

(١) في ل : (عاما) وهو تحريف •

وإن وردَ على ذلك الكُنَى للاطفال لمن ليس له ولد فأنه لم يقصد فيه الثاني مسمى على حياله لاتقاء ذلك في التحقيق ، والنسب فيه الى الثاني . فالجواب أن الكُنَى أصلها القصْد الى الثاني ، وإنما جرت في هذه المواضع تفاقلاً والمراد بها ما هو أصلها ، فلذلك جرت في هذه المواضع مجرى وقوعها في التحقيق ، ألا ترى أن ابن الزبير علم على عبد الله ولم يخطر السامع بآله ابناً منسوباً الى رجل مسمى بالزبير ، والثاني بهذا التقدير غير مقصود به مسمى على حياله وهو مع ذلك يُنسب الى الثاني فيه اجراء على قضية الاصل إذ أصل وضع ابن الزبير لمن وضع له ابن منسوب الى رجل مسمى بالزبير فكذلك الكنى الواردة اعتراضاً .

قوله : وقد يُصاغُ منهما اسمٌ ويُنسبُ اليه .

قال الشيخ : وهذا إنما يُوخذُ سماعاً فيما جاء عنهم .

(فعمل) قوله : واذا نُسِبَ الى الجمع رُدَّ الى الواحد ^(١)

الى آخره .

قال الشيخ : [وضع ^(٢)] الجمع المنسوب اليه لا يخلو إما أن يكون بقاءً على معنى الجمعية فيه أو يُصيرُ علماً بوضع أو غلبة ، فاذا نسب الى الاول وجب رده الى الواحد ، لأن الغرض من النسب الى الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا الجنس ملازمة ، وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعاً . وأما الثاني فيجب بقاؤه على لفظه إذ هذا المعنى الذي فعل من أجله الرد الى الواحد

(١) انظر الكتاب ٨٨/٢ .

(٢) (وضع) : زيادة عن و ، ر ، ب .

متفق ، لأنه لم يقصد به قصد الجمع وإنما صار المراد به
 كالمراد بالاعلام لقباً على واضع له ، فتقول في النسب الى المساجد
 مسجدي ، وفي مساجد اسم رجل مساجدي ، إذ لو قلت :
 مسجدي لم يكن له معنى إذ ليس في مساجد دلالة على مسجد
 بخلاف الاول ، وكذلك لو كان جمعاً في الأصل وغلب ، لأنه
 لما غلب صار علماً فلم تبق الجمعية ملحوظة بل صار يفهم
 مدلوله ، وإن لم يخطر بكونه جمعاً بالبال فوجب بقاؤه على حاله
 كبقاء الجمع لو سمي مفرداً والمفرد لو سمي به جمعاً ؛ لأنه
 لا يفهم من اللفظ جمع فلذلك نسب الى الانصار أنصاري ،
 لأنه صار علماً يفهم منه قوم بأعيانهم كما يفهم من قولك :
 الخرج فوجب [٥٣ ظ] أن تكون النسبة على اللفظ من غير تغيير ،
 وكذلك أعرابي بل هو بالاعراب أجدر ، لأن الأعراب لم يتحقق كونه
 جمعاً ، لأنه لو كان جمعاً لعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله
 في المفردات ، وليس الأمر كذلك ، فإن العرب اسم لمن عدا المعجم
 مطلقاً سكن البادية أو الحاضرة ، والأعراب اسم لمن سكن البادية
 خاصة منهم فكيف يكون الجمع أخص من المفرد ؟ هذا مما
 لا يستقيم ولذلك علل بعضهم امتناع عربي في النسب الى
 لأعراب باختلاف المعنى آخذاً في هذا ، وإذا كنا قد نسبنا الى الانصار
 أنصاري مع تحقيق أصل الجمع بمعناه لما غلب وصار علماً ،
 فلأن ينسب الى الأعراب أعرابي مع انتفاء معنى الجمع أجدر .

(فصل) قال الشيخ : وأما المدولة عن القياس فبابها السماع

وخر أسبي وخر سبي منسوب الى خر أسان .

(فصل) قوله : وقد يبني على فعال وفاعل ما فيه معنى

النسب من غير الحاق اليائين .

قول الشيخ : هذا واضح ويكون معناه معنى الاسم المشتق
 منه هذه الينة لو لحقته ياء النسب فبتات بمعنى بتي ، وعو أج
 بمعنى ع أجبي ، ولا يكون فعّال ولا فاعل إلا من الثلاثي لتعذر
 بناءه من غيره ، وقد كثر فعّال حتى لا تبعّد دعوى القياس فيه ،
 وقل فاعل فلا يمكن دعوى القياس فيه لسدوره ، وفعّال أكثر
 ما يأتي مشتقاً من اسم الحرفة التي المنسوب محمول لها كما ذكر
 في قولك : بتّاب ، وفاعل يأتي للملازمة في الجملة لا على أن
 ذلك الشيء حرفته ، وقولهم : طاعم وكاس لا يحمل إلا على
 معنى النسب ، لأنه لو أدّعي فيه اسم الفاعل لوجب أن يكون
 له فعل بمعناه ، ومعنى طاعم أي له طعام ، وكاس أي له
 كسوة ، وليس ثمة فعل هو طعيم وكسي بمعنى له طعام
 وكسوة فإذ ذلك وجب العدول إلى معنى النسب ، ولذلك قال
 الخليل : في راضية ^(١) ذلك ، إذ لا يستقيم أن تكون راضية
 فاعلة من راضيت وهي الميشة إذ الميشة لا يقال فيها راضت
 فعُدل إلى معنى النسب بمعنى ذات رضى والله أعلم بالصواب .

ومن اصناف الاسم أسماء العدد

قال الشيخ : العدد مقادير أحاد الأجناس ، فالواحد والاثان
 على ذلك ليس بعدد وإنما ذكرّا في العدد ، لأنه محتاج إليهما
 فيما بعد العشرات فهما حينئذ مع ما معهما من العدد ، وإن قلنا :
 إن العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وجد وغيرها دخل
 الواحد والاثان في العدد ، ولما كانت الأسماء التي وضعت لمقادير
 الآحاد لها أحكام لفظية احتاج النحويون إلى تبويبها ، وأسماء الأعداد

على ما ذكره ' اثنا عشرة كلمة ^(١) وما عدا ذلك فمتشعب منها • أمّا
بثنية كأنّان ومثنان أو بجمع قياسي كالالف أو غير قياسي
كعشرين أو معطوفاً محققاً كثلاثة وعشرين ، أو في حكم المعطوف
كأحد عشر •

قوله : وعامتها تشفع بأسماء المعدودات •

قال الشيخ : أي تذكر المعدودات بعدها إذا قصد بيان
جنسها ولم يقدم ما بينه ، وإلاّ فلو قيل رجال ثلاثة لا غنى عن
ذكر المميز بعده ثم قال : « لتدل على الأجناس » ، أي باسم
المعدود و « ومقاديرها » باسم العدد ، لأنّ اسم الجنس ليس له
دلالة على خصوصية العدد ، واسم العدد ليس له دلالة على
خصوصية الجنس فإذا اجتماع حصل دلالة الجنس ودلالة العدد •
وقوله : « وعامتها » يعني أكثرها لأنّ الواحد والاثنين ليس كذلك
على ما سيأتي •

قوله : ما خلا الواحد والاثنين :

قال الشيخ : غير مستقيم في الناهر ؛ لأنّ الواحد والاثنين قد احترز
عنهما بقوله : « عامتها » فكيف يستثنى ما احترز عنه ويخرج ما ليس بداخل
فيما قبله ؟ فيجب أن يُحمل على الاستثناء المنقطع ، وإنّما عمل في
الواحد والاثنين ما ذكر لأنّ الدالّتين اللتين ذكّرنا في اسم العدد
والجنس تحصيلان جميعاً باسم الجنس في الأفراد والتثنية ، ألا ترى
أنّك إذا قلت : رجل علّم به أنّه واحد ، وأنّه من جنس
الرجال ، فإذا قلت : رجال علّم أنّهما اثنان وأنّهما من جنس

(١) انظر شرح الشافية ص ١٣ :

الرجال ، فاستغنى بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس وقد جاء
شاذاً^(١) :

ثِنْتًا حَنْظَلٍ

-١٧٤-

للضرورة •

(فصل) قوله : وقد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث في
الواحد والاثني الى آخره •

قال الشيخ : وإنما كان [٥٤ و] كذلك من جهة أن الثلاثة
جماعة فأنشوا الجماعة في المذكر لأنه السابق ثم جاءوا الى المؤنث
فذكروه ارادة للفرق بينهما ، أو يقال ثم لما جاءوا الى المؤنث
كرهوا أن يجمعوا بين دليلي التأنيث فيما هو كالشيء الواحد ولا
يرد في شيء مما ذكرناه على الواحد والاثني لأنه ليس بجماعة
فيقال يؤنث المذكر فجاء كل واحد منهما على أصله ، ولا يقال
يكره في المؤنث أن يجمع بين تأنيثين فيما هو كالشيء الواحد إذ
لا يقال واحدة امرأة ، فلذلك جاء الواحد والاثني على القياس
الاصلي وخولف في الثلاثة الى العشرة •

(١) البيت نسبته علي بن حمزة الى خطام المجاشعي ، ونسبه غيره
الى جندل ابن المثنى وتماحه :

كان خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّدْلُلِ ظرف عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتًا حَنْظَلٍ
ظرف العَجُوزِ : مزودها التي تَخْزَنُ فِيهِ مَتَاعُهَا • الكتاب
١٧٧/٢ ، ٢٠٢ ، المقتضب ١٥٦/٢ ، ابن يعيش ١٤٤/٤ ،
١٨/٥ ، التنبيهات لعلي بن حمزة ص ٢٩١ ، المقرب ٣٠٥/١ ،
الخزانة ٣١٤/٣ ، ٣١٧ ، المفصل ص ١٠٩ •

(فصل) قوله : والمميز على ضربين : منصوب ومجرور الى

آخره .

قال الشيخ : أمّا من الثلاثة الى العشرة ، فالمميز مخفوض
مجموع ، أمّا جمعه فلائته هو القياس ، لأنّ مدلوله جمع ، وأمّا
خفضه ، فلأنّ الثلاثة لما كانت مبهمّة تصلح لكلّ شيء وقصد الى
تبينها أضيف كما يضاف نفس وذات وكلّ وبعض وغير ذلك
إذا قصد الى تبينه ، فلذلك جاء ثلاثة رجال الى العشرة ، وأمّا
مميزها بعد العشرة الى التسعة والتسعين فمفرد منصوب ، وأمّا كونه
منصوباً فلتعذر اضافته ، ألا ترى أنّ العشرين الى التسعين لا يصح
اضافته ، لأنّه لو أضيف لم يخل إمّا أن تثبت نونه أو تحذف
وكلاهما فيه خروج عن القياس ، لأنّه إذا^(١) حذفها حذف حرفاً
من كلمة ليست كنون مسلمين ، وإن أثبتها أثبت نوناً جي بها
للدلالة على الجمع فلمّا تعذّر اضافته وجب نصب المميز ، ولما
وجب نصبه رُدّ الى المفرد إذ الغرض به التبيين .

فان قيل فلم لم يبق الجمع وإن فات الخفض لأنّ
المدلول جمع ؟ فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أنّه لم يقصد
هنا بالذات إلاّ الاسم المتقدّم بخلاف الأول فانه قصد بالاسم
الثاني غير المقصود ، لأنّه بمثابة قولك : نفس زيد على ما تقدّم ،
وليس العثرون كذلك لأنّ رجلاً معه كالصفة بعد تمام الموصوف
فلا يلزم من جمع قولك : ثلاثة رجال مع كونه مضافاً الى المقصود
بمثابة ذات زيد جمع (رجلاً) بعد تعذر اضافته في قولك :

(١) إذا : ساقطة من ت

عشرون رجلاً ، الآخر ، وإن سلمت المساواة إلا أنه اغتفر
 الجمع في الأول لكونه جمع قلة لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً
 بخلاف هذا فإنه جمع كثرة وجمع الكثرة مستقل رد إلى
 الواحد في الموضع الذي يعني ذكر الواحد نفسه ، ألا ترى أنه
 فعل مثل ذلك في التصغير فقل أجيال في تصغير أجمال
 واغتفر لفظ جمع القلة ، وقيل في تصغير جمال جميلات ولم
 يقل جميل استقلالاً لجمع الكثرة فرد إلى الواحد ، وأما
 مئزر المائة والالف فيجب حذفه لصحة الإضافة كما خُفِضَ في
 أول العدد ، وأقر ذلك الوجه الثاني المذكور في الأفراد لا للوجه
 الأول لأنه يضعف .

(فصل) قوله : ومما شذَّ عن ذلك قولهم ثلاثمائة إلى
 تسعمائة .

قل الشيخ : ووجه الشذوذ أن قياس الثلاثة أن تُضاف إلى
 الجمع كما تقدَّم ، وقد أضافوا في الثالث إلى المفرد فقالوا : ثلاثمائة
 تسعمائة ، وكان قياسه ثلاث مئآت أو مئتين إلى تسع مئآت أو مئتين ،
 وعلته أنه في نفسه جمع كثرة مؤنث فاستقل للكثرة
 والتأنيث ، ولا يُردُّ ثلاثة رجال إذ لا كثرة ولا تأنيث ، ولا ثلاث
 نساء إذ لا كثرة ، ولا ثلاثة آلاف إذ لا تأنيث ، فلمَّا استقل
 التأنيث والكثرة ردَّ إلى المفرد وشبَّهه بقوله (١) :

(١) البيت لا يعرف قائله وتماهه :

تَعَفُّوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِيصٌ

الخميص : الجائع ، الصفة للزمان ولعنى للمخاطبين ، الكتاب
 ١٠٨/١ ، المقتضب ١٧٢/٢ ، ابن يعيش ٢٢/٦ ، شرح الجمل
 ٤٠٩ ، الخزانة ٣٧٣/٣ أساس البلاغة ١٣٢/١ ، مشاهد
 الانصاف ٦٦ .

١٧٣- كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ

وَأَرَادَ بَطُونَكُمْ •

قوله : وقد قالوا : ثلاثة أثواباً •

قال الشيخ : لما ذكر الشذوذ في المميز الخارج عن القياس وهو ثلاثمائة والخارج عن الاستعمال ، وهو ثلاث مئة أتبعه بما خرج من التميز عن القياس والاستعمال جميعاً فقال : « وقد قالوا ثلاثة أثواباً ، وشذوذه نصبه والقياس على ما تقدم الخفض ، وقالوا : مائتين عاماً وشذوذه نصبه بترك الإضافة ، والقياس (مائتين عام) ، لأن المائة والالف حكمهما الإضافة إلى مميزهما مفردين كانا أو مئتين ووجهه كوجهه مفرداً وقد تقدم » وقوله عز وجل : { ثَلَاثُمِائَةِ سَنِينَ } ^(١) ، فيمن قرأ بالتنوين ^(٢) ، وهي عن غير حمزة ^(٣) والكسائي على البدل ، وإلا لزم شذوذه من وجهين : أحدهما جمع مميز مائة ، والآخر نصبه فاذا جعل بدلاً خرج عن الشذوذ واستقام الأعراب ، فيكون مضموباً على البدلية لا على التميز ، كأنه قال : ولبثوا سنين ، وكذلك قوله [٥٤ ظ]

(١) سورة الكهف الآية : ٢٥ •

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تهوين على الإضافة والباقيون بالتنوين اتحاف فضلاً البشر ص ٢٨٩ ، غيث النفع في القراءات السبع ص ٢٧٨ ، المقضب ١٧١/٢ ، الأشموني ٦٦/٤ •
الضبان على الأشموني ٦٦/٤ •

(٣) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ، الإمام الكوفي المعروف بالزيات أحد القراء السبعة أخذ القراءة عن الأعمش وحمزان بن أعين ، وأخذ عنه الكسائي ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٤ هـ وقيل ١٥٨ هـ ، غاية النهاية ٢٦١/١ ، ابن خلكان ٤٥٥/١

تعالى : { اُنْتَتَى عَشْرَةَ اَسْبَاطًا } (١) والا لَزِمَ التَّنْذُودُ فِي
جَمْعِ الْمَيْزِ لَا غَيْرُ ، وَاِذَا جُعِلَ بَدَلًا اسْتِقَامَ الْاَعْرَابُ .

قال أبو اسحاق (٢) : ولو انتصب سنين على التمييز لوجب أن
يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة . ووجهه أنه قد فهم من لغة العرب
أن مميّز المائة واحد من مائة ، فإذا قلت : مائة رجل مميّزها
رجل وهو واحد من المائة ، وإذا كان كذلك وقلت : مائة (٣)
سنين فيكون السنين واحدة من المائة ، وهي ثلاثمائة ، وأقل
السنين ثلاثة فيجب أن يكون تسعمائة وهذا يطرد في اُنْتَتَى
عَشْرَةَ اَسْبَاطًا ، ويقال لو كان تمييزاً لكانوا ستة وثلاثين على هذا
النحو ، لأن مميّز اثني عشرة واحد من اثني عشرة ، فإذا كان
ثلاثة كانت الثلاثة واحداً من اثني عشرة فيكون ستة وثلاثين
قطعا ، وهذا الذي ذكره (يرد على قراءة حمزة والكسائي ، إذ ليس
لقراءتهما وجه سوى التمييز ، لأنهما قرأاً بإضافة مائة إلى سنين ،
ولا شك أن قراءة الجماعة أقس عند النحويين من قراءتهما ، وما
ذكره (٤) الزجاج غير لازم ، لأن ذلك الذي ذكره مخصوص
بأن يكون المميّز مفرداً ، أما إذا كان جمعا فيكون القصد فيه
كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة أبواب ، على أننا قدّمنا
أن الأصل في الجميع الجمع وإن لم يحذف إلى المفرد [لغرض] (٥)

(١) سورة الاعراف الآية : ١٦٠

(٢) انظر حاشية الصبان على الاشموني ٦٦/٤ ، ٦٧ ، ابن يعيش

(٣) ٢٤/٦ . وقد ذكر الصبان رأي الزجاج ورد ابن الحاجب عليه

كاملا .

(٤) (مائة) : ساقطة من بيت ، ر .

(٥) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٦) (لغرض) : ساقطة من الأصل .

فإذا استعمل الجمع استعمل الأصل على الوجه الذي ألزمه ،
 فإن ذلك إنما يكون لو كان المستعمل جمعاً استعمل كالمستعمل
 مفرداً ، فأما إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له
 فلا ولسنا نخالف في أن الوجه نصب سنين على البدل وأسطاطاً
 أيضاً ، لأن في جمعهما غير بدل مخالفة لما تقدم من القياس ،
 فالوجه حمله على ذلك وإنما يخالف في أن تضعيب العدد على
 الوجه المذكور لازم لو قصد التمييز كما أنه غير لازم على
 قراءة حمزة والكسائي وإن لم يكن لها إلا التمييز .

(فصل) قوله : وحق ميز العشرة فما دونها أن يكون جمع
 قلة لمطابق عدد القلة إلى آخره .

قال الشيخ : إن العشرة فما دونها هي التي وضعت لها
 جموع القلة فإذا أمكن الاتيان بها معها كان أحسن لموافقتها لها في
 المعنى .

قوله : وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله
 تعالى : { ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ } (١) .

قال الشيخ : والذي حسنه أن قروء في كلامهم كثير ، ولكنهم
 استخف فوضع موضع أقراء ، وأيضاً فإن أقراء أثقل من قروء
 لأن فيه همزتين وهو أكثر بحرف وكان قروء ههنا حسناً لهذا
 التعارض .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(فصل) قوله : وأحد عشر إلى تسعة عشر مبنى إلا اتنى

عشر *

قال الشيخ : تكلم فيه في المركبات وقد تقدم في المركبات ذكر علة بنائها ، وقوله : « إلا اتنى عشر » يريد أنه معرب دون سائر أخواته ، وإنما أعرب ، لأنه جعل كالمضاف إلى عشر بدليل حذفهم نونه فلم يُقدَّر فيه حرف العطف ، إذ في تقدير حرف العطف والاضافة تنقضى ، ولما ثبت ذلك كان إعرابه هو الوجه ، وحكم آخر شرطيه حكم نون التثنية ، ولذلك لم يُضَفْ اضافة أخواته ؛ لأنه لما حذفوا نونه وهو غير مضاف في التحقيق لطوله صار (عشر) عوضاً منها فلم يضيفوا لأنهم لو أضافوه وحذفوا (عشر) أدخلوا ولو بقوا (عشر) كنوا قد جمعوا بين الاضافة وبين ما هو عوض عن النون ، وأيضاً فإنهم لو أضافوا لم يخل إما أن يضيفوا الاسمين أو أحدهما ؟ وكلاهما متعذر فتعذر ، وبيان التعذر هو أنهم لو أضافوا الاسمين مع جعل الاول كالمضاف في حذف النون والاعراب لم يستقم ، إذ المضاف والمضاف إليه لا يضافان جميعاً أبداً فكذلك ما أُجري مجراهما في أحكام الاضافة لئلا يؤدي إلى الجمع بين أحكام الاضافة وما يضادها ، ولو أضافوا أحدهما اختل المعنى إذ ليس [المعنى]^(١) اضافة اثنين دون العشرة ولا العشرة دون الاثنين فلذلك لم يقل هذم اثنا عشر كما قيل أحد عشر إلى تسعة عشر *

قال الشيخ : وحكم أحد و « اثنان » حكم أنفسهما في التذكير والتأنيث على ما تقدم وهو هنا للمذكر فوجب التذكير ، وحكم

(١) (المعنى) : زيادة عن و ، ل ، ر ، س .

الثلاثة الى التسعة حكمها الذي تقدم ، ولذلك قيل أيضاً ثلاثة عشر
 الى تسعة عشر ، وأما عشر فكان حكمها أيضاً أن يكون مؤنثاً إلا
 أنهم لما أنشوا الاول [٥٥ و] كرهوا تأنيث اشئني مع استغنائهم عن
 ذلك لأنهما كالشيء الواحد وجري عشر مع أحد في أحد عشر
 واثنان عشر مجراه في بقية أخواته ؛ لأنه باب واحد فكرهت
 المخالفة فيه ، وأما المؤنث فقياسه في احدى واثنين ما ذكر فحكمهما
 أن يؤنثا مع المؤنث ، والثلاث الى التسع حكمها كما كان ولذلك
 أني بها من غير علامة وكان قياس عشر أن يكون عشر بغير
 علامة ، ولكن لما كان الحائز العلامة لا يخل في الملبس بينه وبين
 المذكور أدخلت في آخر الشطرين فقبل ثلاث عشرة الى تسع
 عشرة ، وأجري ذلك في احدى عشرة واثنى عشرة لأنه باب
 واحد فكرهت المخالفة فيه ، وأما شين أحد عشر الى تسعة
 عشر فمفتوحة لا غير ، وأكثر العرب على فتح العين ، ومنهم من
 يسكنها فيقول : أحد عشر وثلاثة عشر ، وأما شين العشرة
 فأكثر العرب على اسكانها فلذلك لم يجيء تسكين العين ، وبعض
 العرب على اسكانها بكسر الشين كأنه كره توالي الفتحات الاصلية
 وليس بقوي لا في النقل ولا في التمليل ، لأنه عدل عن الفتح الذي
 هو أخف الى الكسر الذي هو أثقل ، وليس بجيد ، وأكثر العرب
 على فتح الياء من ثمانى عشرة وهو الوجه ، لأنها وقعت آخر
 الاسم الاول وهو مبني على الفتح ، والياء قابلة للفتح مثلها في
 رأيت القاضي ، ومن اعراب من يسكنها استقلالاً للحركة على حرف
 العلة ويقوي ذلك قولهم : معد يكرب وقالوا : معدى فبنوا آخر
 الاسم الاول من معد يكرب على السكون لأجل حرف العلة .

(فصل) قوله : والعدد مبني على الوقف .

قال الشيخ : يريد 'أنه' اذا ذكرته 'مفرداً من غير تركيب' ؛
لأن 'الاعراب' إنما يستحق 'من المعاني الناشئة من التركيب' ، فاذا لم
يكن 'تركيب' فلا اعراب وليس هذا مخصوصاً بأسماء العدد ، بل
كل 'المفردات' اذا ساغ^(١) ذكرها من غير تركيب فلا اعراب فيها
وكذلك لو^(٢) عدت أسماء لم تقصد فيها تركيباً لقلت : 'حضره' وت
وكذلك أسماء حروف النهي ، وكذلك الاصوات التي تحكى
كقولك : غاق وقب وما أشبهه فاذا وقع التركيب جاء 'الاعراب' .

(فصل) قوله : 'والهمزة في أحد واحد متقلبة' عن واو .

قال الشيخ : هذا معلوم 'بالاشتقاق' ، لأنك تقول : 'واحد'
فتعلم أن 'فاء' الكلمة 'واو' فاذا قلت : 'أحد' وهو مشتق منه علمت
أن 'الهمزة' عن 'الواو' وذلك واضح .

(فصل) قوله : 'وتقول' : في تعريف 'الاعداد' ثلاثة 'الاثواب'
وعشرة 'الغلة' الى آخره .

قال الشيخ : لا تخلو 'الاعداد' إمّا أن تكون مضافة أو غير
مضافة ، فالمضافة تعريفها تعريف المضاف اليه كما تقدم في فصول
الإضافة كقولك : 'ثلاثة' 'الاثواب' ومائة 'الدرهم' وإن كان 'غير
مضاف' لم يخل إمّا أن يكون ذا عطف أو لا ، فإن كان ذا عطف
عرّف بالمعطوف والمعطوف عليه جميعاً كقولك : 'الثلاثة' 'والعشرون' ،
وإن كان غير معطوف ولا مضاف عرّف تعريفاً واحداً كقولك :
'الاحد عشر' 'والثلاثة عشر' ، وأمّا من قال : 'الثلاثة' 'الاثواب' فقد

(١) في ر : (شاع) وهو تصحيف .

(٢) (لو) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

تقدّم رده ووجهه أن الثلاثة هي المرادة بالذات المقصودة بالتعريف
فصح تعريفها لذلك وجاز اضافتها الى المعرفة لافادة غرض آخر
وهو تبين هذه الذات المبهمه ، فيصار في الاضافة معنى غير التعريف
فجاز الجمع بينهما ، وهذا وجه لمن قال : الثلاثة أبواب ، وإن
كان قبيحاً كأنهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف في الثاني
وأضافوه لبيان نوعه ، وقول من قال : الاحد العشر الدرهم والاحد
عشر درهماً ، كأنه لما كان أصله العطف أجري مجرى العطف
في تعريف الاسمين معاً ، وأما تعريف الدرهم فلأنه هو المقصود
بتبين الذات فكان أحق بالتعريف ، وكل ذلك خارج عن القياس
واستعمال الفصحاء . وأما المعطوف فلا خلاف في أن الاثنين
يُعرفان (١) ، لأن كل واحد منهما اسم مستقل بنفسه فلا يلزم من
تعريف أحدهما تعريف الآخر فوجب عند قصد التعريف أن
يُعرفاً جميعاً كقولك : جاني الرجل والمرأة كما أنه لا بد من
تعريفهما عند قصد التعريف ولا يستغنى بتعريف أحدهما عن
تعريف الآخر فكذلك ههنا . وأما المركبات فقد مرّ جاً وصيراً
واحداً فجعلها كالاسم [٥٥ ظ] الواحد في الاحكام فعرفاً تعريفاً
واحداً في أول الاسمين كما يُعرف الاسم المفرد ولذلك صحّت
اضافتها جميعاً ، فتقول أحد عشر كـ ولولا جعلهما كالشيء الواحد
لم تجز اضاقتهم فهذا وجه ما ذكرناه من التعريف على التّفصيل .

(فصل) قوله : وتقول الاول والثاني والثالث .

قال الشيخ : هذا الفصل لتعريف الاسماء الموضوعة للواحد
من المعدودات باعتبار ذلك [العدد] (٢) المشتق ذلك الاسم منه .

(١) في ب : (لا يتعرفان) وهو تحريف .

(٢) (العدد) : ساقطة من الاصل ، و .

كقولك : الثالث والرابع ، فقولك الثالث اسم لواحد باعتبار
الثلاثة ، إمّا لكونه أحدهما أو يُصَيِّرُها ثلاثة أو مذكوراً ثانياً ،
وكذلك الى العشرة على ما سيأتي •

وقال : الاول ولم يقل الواحد ؛ لأن لفظ الواحد لو قالوه
بهذا المعنى لكان لفظ اسم العدد ، فغيروه الى لفظ الاول ، وكذلك
ما زاد كقولك : الحادي عشر والثاني عشر ، وللمؤنثة الحادية
عشرة والثانية عشرة بآء فيهما ، ووقع في المفصل الحادية عشر
بغير آء في عشر وليس بجيد^(١) لخروجه عن الاستعمال والقياس ،
أمّا الاستعمال فالمنقول تأنيهما ، وإمّا القياس فلأن الاسم الاول
حكمه تأنيث المؤنث وتذكير المذكر بدليل قولك : ثالث عشر في
المذكر ، وأمّا الثاني فإن حكمه أن يبقى على حاله الذي كان في
العدد بدليل قولهم في المذكر ثالث عشر فتركوا عشر على ما كان
في ثلاثة عشر فثبت أن القياس ثلاثة عشرة الى التسعة عشرة •

قوله : والحادي قلب الواحد •

قول الشيخ : لأَنَّهُ مشتق من الوحدة فلا بد أن يُقدَّرَ
القلب وإلا فلا يستقيم أن يكون مشتقاً منه ، لأن المشتق من الشيء
يجب أن تكون حروفه الاصول حروف المشتق منه على
الترتيب^(٢) ، فما لم يُقدَّرَ القلب فات الترتيب^(٣) فامتنع
الاشتقاق ، والحادي عشر والثاني عشر القياس فتح الياء كفتح
ثماني عشر ، وجاء التسكين كسكان ثماني عشرة استقلاً لتحرك
حروف العلة وقد مضى •

(١) في ل : (بشيء) وما أثبتناه أفضل •
(٢ ، ٣) في ل : (التركيب) وهو تحريف •

(فصل) قوله : واذا أُضيفَ اسمُ الفاعِلِ المشتقُّ من العددِ

إلى آخره .

قال الشيخ : اذا قصدتَ الى كونه واحداً من ذلك العدد المضاف هو اليه جاز ذلك أن تضيفه الى العدد المشتق هو منه كقولك : ثالث ثلاثة ، أي واحد من ثلاثة ورابع أربعة الى عاشر عشرة ، وجاز لك أن تضيفه الى عدد أكثر فتقول : في تفصيل حمله هي عشرة ثالثها كذا ورابعها [كذا]^(١) ، ومعناه الواحد من العشرة الذي ذكره في موضع العدد المشتق هو منه ، ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى وهو جارٍ كثيراً ، ولا تجوز اضافته بهذا المعنى الى ما هو دونه فتقول : هذا ثالث اثنين واحد من اثنين على انفرادهما ، إذ ليس للثلاثة معنى فلا يستقيم تسميته ثالثاً إذ لا يستقيم تسمية أحدهما ثالثاً بمعنى أنه واحد منهما واذا قصدت الى كونه مضمراً للمضاف اليه على العدد المشتق هو منه جاز اضافته الى ما^(٢) دونه بواحد في العدد ليضمّره على العدد الذي اشتق منه كقولك : ثالث اثنين ورابع ثلاثة فمعناه الاثنين ثلاثة والثلاثة أربعة ولا يجوز اضافته الى أقل منه باتنين أو أكثر ، ولا الى مثله ولا الى أكثر منه إذ لا يستقيم أن تقول : هذا رابع اثنين إذ الواحد لا يصير الاثنين أربعة ، وكذلك ثالث ثلاثة إذ الثلاثة لا يصيرها واحد يدخل معها ثلاثة لكونها تكون أربعة ، وكذلك لا تقول : رابع خمسة لأنه أبعد إذ الخمسة لا يستقيم أن يزيد فيها واحد فتصير أربعة ، وهي ستة .

(١) (كذا) : زيادة عن ل .

(٢) في ر : (هو) .

قوله : فاذا جاوزت العشرة لم يكن إلا الوجه الأول •

قال الشيخ : يعني أنه ^(١) يكون واحداً من العدد المضاف هو اليه على حسب ما تقدم من المعنيين ، ولا يستأيم الوجه الثاني ، لأنه مبني على الفعل ألا ترى أن قولك : رابع ثلاثة إنما هو من قولك : ربت الثلاثة اذا كملتهم بنفسك أربعة فجاء رابع ثلاثة من ذلك ، فهو فرع على قولك : رابع ثلاثة أي مضمّر الثلاثة أربعة ، وأما ما زاد على العشرة فليس له فعل بهذا المعنى ولا غيره فيبنى منه اسم الفاعل ، وإنما هو اسم محض فاذا أضيف كإضافة الاسماء وجب أن يكون على الوجه الأول الذي أضيف باعتبار الاسم لا باعتبار الفعلية فعلى هذا تقول : ثاني عشر اثني عشر ، ولا تقول : ثاني عشر أحد عشر لما تقدم ثم [٥٦] لهم فيه عبارتان مشهورتان : أحدهما أن تذكر الاسمين جميعاً في الأول والثاني ، فتقول : حادي عشر أحد عشر وتبني الجميع لوجود علة البناء ، والأخرى تحذف الاسم الثاني ، فتقول : حادي أحد عشر وثالث ثلاثة عشر استغناء بعشر آخر عن أن تذكرها أولاً ، لأنه معلوم والأول في هذا معرب لفقدان علة البناء ، والثاني مبني على أصله ، وقد قيل وجه ثالث وهو أن تقول : حادي عشر فيحذف الاسم الثاني من الأول والأول من الثاني فيبقى لفظه كلفظ الأولين في الصورة ولم ينقل إلا البناء لقيام ^(٢) الآخر من الثاني مقام الثاني من الأول ، والظاهر أن هذا اللفظ هو لفظ الاسمين الأولين وكذلك سائرهما بخلاف ثالث ورابع فإن له معنيين يستقن إذا قصد فيه أحد المعنيين عن ذكر المضاف لتبيين المقصود به •

(١) في الاصل : (يعني به) •

(٢) (لقيام) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •

ومن اصناف الاسم المقصور والممدود

قال الشيخ : سُمِّيَ الممدودُ ممدوداً ، لأنَّ الالفَ قبلَ
الهمزة تُمَدُّ لأجلِ الهمزة ولا تُجذَفُ بحالٍ ، وسُمِّيَ المقصورُ
مقصوراً ، لأنَّ الالفَ ليسَ بعدها همزةٌ فتُمَدُّ ، لأنَّها قد تُجذَفُ
لوجودِ التنوينِ أو الساكنِ بعدها فيُقصِرُ الاسمُ ، وهذا أولى في
معنى الاسمِ لما فيه من مناقضةِ الممدودِ ، لأنَّه يُورَدُ على أنَّه
يقْتَضِيهِ من قولٍ من قال في تفسيره ، هو الذي قُصِرَ عن
الاربابِ (١) ، لأنَّه ليسَ فيه ما يشعرُ بمناقضةِ الممدودِ .

ثمَّ قوله : والقياسي طريقُ معرفته أنْ يُنظَرَ الى نظيره من
الصحيح الى آخره .

قال الشيخ : يعني بالقياسي ما عُلِمَ قصره حملاً له على
مماثلة من ذلك الباب ، ولذلك لم يُردْ ولا فَعَلَى وفَعَلَى
وفَعَّلَى وفَعَّلَى (٢) ، وهذه لا تكونُ إلا مقصورات لأنها ليست
محمولة على نظير ، وإنما اتفق أنْ كانتْ مقصوراً ، لأنَّ العربَ لم
تضعْ وزنها وبعدهُ همزةٌ ، فلذلك عُلِمَ قصرها لا بالقياسِ على
نظير ، فاذا نظرت الى بابٍ من الصيغِ قياسه أنْ يكونَ قبلَ آخره
فتحةٌ وأردتْ بناءً تلك الصيغة من المعتلِّ اللامِ وجب أنْ يكونَ
مقصوراً ، لأنَّه يتحرَّكُ اللامُ بحركةِ الاعرابِ ، وينفتحُ ما قبلها
فيجب قلبُها ألفاً فيصيرُ اسماً (٣) آخره ألفٌ وهو معنى المقصورِ ،

(١) (لأنه) : ساقطة من ر .

(٢) في ل : (فَعَلَى ولا فَعَّلَى ولا فَعَّلَى وفَعَّلَى وفَعَّلَى) ،

(٣) في و ، س ، ش ، ب . (قبل) ولا يستقيم معها الكلام .

وإذا كان الباب قياسه في الصحيح أن يكون قبل آخره ألف ،
 فإذا أردت بناء تلك الصيغة من المقتل اللام وجب أن يكون ممدوداً ،
 لأن حرف العلة من الاسم المقتل يقع آخراً بعد ألف فيجب قلبه
 همزة ، وهو معنى الممدود ، ثم بسط ما اشتمل عليه هذه الجملة
 بأبوابها^(١) على التفصيل •

(فصل) قوله : فأسماء المفاعيل مما اعتل آخره من الثلاثي

المزيد فيه والرباعي •

قال الشيخ : مقصورات " لا نظائرهن مفتوحات " ما قبل
 الآخر ، وذلك أن كل اسم مفعول مما ذكره مفتوح " ما قبل
 الآخر كقولك : مكرم " ومستخرج " ومدرج " ، فإذا أردت بناء
 هذه الصيغة من المقتل اللام تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت
 ألفاً وهو المتصور كقولك : (مَغْرَى ومُسْتَغْرَى ومُصْطَفَى
 من ذلك)^(٢) مَغْرَى وملهى ، لأن اسم الزمان والمكان من يفعل
 ويفعل على مفعّل ينتج العين ، فإذا بُنيت هذه الصيغة من المقتل
 اللام تحركت الياء وانفتح ما قبلها فنقلبت ألفاً كقولك : مَغْرَى
 وملهى ، ولا فرق في المقتل بين أن يكون فعله يفعل بالكسر أو
 غيره ، فإن اسم الزمان والمكان منه مفعّل بالفتح ، وإنما ذلك
 الفرق في الصحيح ولكنه لم يمشك إلا بما وافق الصحيح كراهة
 أن يدخل بأحكام باب في باب آخر ، وسنذكر ذلك عندما نذكر
 أسماء الزمان والمكان ، ومن ذلك « العشي والصدى والطوى » ،
 وهو كل مصدر ماضيه فعل ، واسم فاعل منه أفعل أو فعّلان

(١) في ل : (بإيرادها) وهو تحريف •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ل ، من •

أَوْ فَعَلَ فَإِنَّ مَصْدَرَهُ عَلَى فَعَلَ ، فَاذَا بَنِيَتْ هَذِهِ الصِّغَةُ مِنَ الْمَعْتَلِ
الْلَامِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى فَعَلَ فَتَحْرُكُ اللّامِ وَيَنْفَتِحُ مَا قَبْلَهَا
فَتَقْلِبُ الْفَاءَ وَهُوَ مَعْنَى الْمَقْمُورِ ، وَمِثْلُ ثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ فِي الْمَعْتَلِ
لَاخْتِلَافِهَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَثَلَاثَةِ [أَمْثَلَةٍ] ^(١) فِي الصَّحِيحِ كَذَلِكَ
فَالْعَشَى مِنْ عَشِيَ فَهُوَ أَعَشَى [٥٦ ظ] وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ
حَوْلَ فَهُوَ أَحْوَلَ وَالطَّوَى مِنَ طَوَى فَهُوَ طَيَّانٌ نَظِيرُهُ مِنَ
الصَّحِيحِ عَطَشَ بِالْكَسْرِ فَهُوَ عَطْشَانٌ ، وَالصَّدَى مِنَ صَدَى
فَهُوَ صَدٌّ وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ فَرَّقَ فَهُوَ فَرَقٌ ، ثُمَّ أُورِدَ
الْعَرَاءُ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قِيَاسُهُ غَرَى ، لِأَنَّهُ مِنْ غَرَى فَهُوَ غَرِيٌّ ،
مِثْلُ قَوْلِكَ : صَدِيٌّ فَهُوَ صَدٌّ فَمَدَّةٌ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَلَا
يَبْعُدُ فِي مَجِيءِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ خَارِجاً عَنِ الْقِيَاسِ ، وَقَدْ أَجْرَاهُ
الْإِصْمَاعِيُّ عَلَى الْقِيَاسِ ^(٢) ، وَالْمَسْمُوعُ مَا ذَكَرَهُ سَيَبُويه مِنَ الْمَدِّ ^(٣) .
« وَمِنْ ذَلِكَ جَمْعُ فُعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ » إِذَا قِيَاسُهُمَا فَعْلٌ وَفِعْلٌ فَإِذَا
جُمِعَ الْمَعْتَلُ اللَّامُ مِنْ فُعْلَةٍ وَفِعْلَةٍ جَاءَ عَلَى فَعَلَ وَفِعَلَ
فَتَحْرُكُ الْيَاءُ وَيَنْفَتِحُ مَا قَبْلَهَا فَتَقْلِبُ الْفَاءَ وَهُوَ مَعْنَى الْمَقْمُورِ .

(فصل) قوله : وَالْإِعْطَاءُ وَالرِّمَاءُ وَالِاشْتِرَاءُ وَالْإِحْبَانُطَاءُ

إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : مَمْدُودَاتٌ لِأَنَّ نِظَائِرَهُنَّ مِنَ الصَّحِيحِ قِيَاسُهُ أَنْ
يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفٌ زَائِدَةٌ فَإِذَا بَنِيَتْ مِنَ الْمَعْتَلِ اللَّامِ مِثْلُهُ
وَقَعَ حَرْفُ الْعِلَّةِ مِطْرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ فَوَجِبَ قَلْبُهُ هَمْزَةً ،

(١) (أَمْثَلَةٌ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل .

(٢) قَالَ الرُّضِّي : وَقَالَ الْإِصْمَاعِيُّ : هُوَ غَرِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ . شَرْحُ

الشَّافِيَةِ ٣٢٧/٢ .

(٣) الْكِتَابُ ١٦٢/٢ .

وهو معنى الممدود ، ومثل 'بالاعطاء' في المعتل ونظيره 'الاکرام' في الصحيح وقياس 'افعال' ، ومثل 'بالرّماء' في المعتل ونظيره 'الطلاب' في الصحيح ، وهـ (مصدر 'فاعِل' وقياس 'فاعِل' فِعَال ، ومثل 'بالاشتراء' في المعتل ونظيره 'الافتتاح' في الصحيح وهو ^(١) مصدر 'افْتَعَلَ' وقياس 'مصدر' 'افْتَعَلَ' 'افْتَعَلَ' ، ومثل 'بالحَبْنَطَاء' ، ونظيره 'في الصحيح' 'الاحرنجام' ، وهو مصدر 'افْعَنْدَل' وقياس 'مصدر' 'افْعَنْدَل' 'افْعَنْدَل' ، فوجب أن يكون قبل آخر الجميع ألف فيقع حرف العلة بعدها متطرفاً فينقلب همزة ، ومن ذلك أسماء الاصواب المضمومة الاوائل فان قياسها أن يقع قبل آخرها ألف فينقلب حرف العلة همزة كما تقدم • ثم مثل 'بالصحيح' والمعتل ، « وقال الخليل : مدّوا البكاء على ذا ، كأنهم لما رأوه لا يخلو عن صوت في العادة أجروه مجرى الصوت ، (والذين قصروه جعلوه كالْحَزَن ^(٢)) ، لأنه ليس بصوت على الحقيقة فلم يجروه مجرى ^(٣) الاصوات فيكون مدّه قياساً ، وليس قصره بقياس أيضاً إذ ليس له أصل في الصحيح مفتوح ما قبل الآخر فيحمل عليه •

قوله : العلاج 'كالاصوات' •

قال الشيخ : يعني الاسماء المضمومة الفاء التي هي موضوعة لمزاولة الاشياء وعلاجها قياسها أن يكون قبل آخرها ألف كالاصوات ، فاذا وقعت في المعتل اللام صار حرف العلة متطرفاً

(١) ما بين القوسين : ساقط من ر •

(٢) قال الخليل : الذين قصروه جعلوه كالْحَزَن الكتاب ١٦٣/٢ •

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر •

بعد ألف زائدة فيقلب همزة ، وهو [معني ^(١)] المدود . ومثل
المعتل « بالنزاء » يقال ' نزأ الذكر ' على الأنثى ينز و نزأ ،
والمعروف فيه الكسر ، وإنما النزأ داء يأخذ الشياء ، ومثل
الصحيح « بالقصاص ^(٢) » ، يقال ' قمصت الدابة ' إذا رفعت
يديها ورجليها على غير ترتيب .

قوله : ومن ذلك ما جمع على أفعله .

قال الشيخ : فإنه جمع مخصص بما قبل آخره حرف
مدد فاذا بنيت ^(٣) فيه المعتل وقع حرف العلة بعد الألف
فيقلب همزة ومثله بأكسية وأقسية ومفردها كساء وقيل ،
والصحيح كقولك : قذال وأقذله وحماد وأحمسه
وقوله ^(٤) :

١٧٤ في ليلة من جمادى ذات أندية

في الشذوذ من المعتل كأنجدة في جمع نجد .

قال الشيخ : وكان قياسه أن لا يقال في جمعه أندية أو

-
- (١) (معني) : زيادة عن ل ، س .
(٢) انظر الكتاب ١٦٣/٢ .
(٣) في ل : (جاء فيه) ولا يتفق معه الكلام .
(٤) البيت لمرة بن محكان التميمي وتماحه :
لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا
والشاهد فيه جمع ندى على أندية . ابن يعيش ٤١/٦ ، الأزمنة
والامكنة للمرزوقي ١٦٨/١ ، الأشموني ١٠٨/٤ ، شرح الشافية
٣٢٩/٢ ، العيني على الأشموني ١٠٨/٤ . (٣)

يُقَالُ فِي مَفْرَدِهِ نَدَاً بِالْأَدِّ كَمَا قِيلَ قُبَاءٌ فِي مَفْرَدٍ (١) أَقْبِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ قِيَاسُ مَفْرَدٍ أَنْجِدَةً نَجَاداً وَنَجَاداً وَلَكِنَّهُمْ جَمَعُوا فَعَلَاءً فِي الصَّحِيحِ عَلَى التَّوَحُّدِ ، وَجَمَعُوا نَدَاً فِي الْمَقَالِ عَلَى التَّوَحُّدِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَأَمَّا السَّامِعِي فَهُوَ مَا لَيْسَ لَهُ بِإِعْتَابٍ مَعْنَاهُ صِغَةً مَخْمُومَةً مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَيَكُونُ مَقْصُوراً (٢) أَوْ وَقَعَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفٌ فَيَكُونُ مَمْدُوداً كَقَوْلِهِمْ : الرَّجَا وَالرَّحَا فَلَوْ مَدَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُرُوجٌ عَنْ قِيَاسٍ ، وَكَذَلِكَ قَصْرُهُ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَصْلٌ مُطَّرِدٌ يُحْمَلُ فِيهِ عَلَى قَصَرٍ وَلَا مَدٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْأَمْوَابِ (٣) • [٥٧ و] (٤)

• [٥٧ ظ]

-
- (١) فِي ت ، ب : (وَجَمَعَ عَلَى) وَمَا أَثْبَتْنَاهُ أَصَحُّ •
 (٢) انْتَهَى الْخَرَمُ فِي شِئْنٍ الَّذِي ابْتَدَأَ مِنَ التَّصْغِيرِ •
 (٣) وَكُتِبَ النَّاسِخُ وَأَحْكَمُ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَصِيرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى أَفْضَالِهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ أَجْمَعِينَ ، وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ تَحْرِيرِ هَذَا النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنْ شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي شَهْرِ مُحَرَّمِ الْمَكْرَمِ سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ هَجْرِيَّةٍ •
 (٤) (٥٧ و) بَيَضَاءٌ لَيْسَ فِيهَا كِتَابَةٌ • وَقَدْ ابْتَدَأَ فِي ٥٧ ظ •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين محمد وآله
الطيبين وصحبه الزاهدين •

ومن أصناف الأسماء المتصلة بالأفعال

قوله : وهي ثمانية إلى آخرها •

قال الشيخ : معنى اتصالها بها أنها لا تنكح عن معناها ، فالمصدر
اسمُ الفعل واسمُ الفاعل اسمُ لمن قامَ به الفعل ، وكذلك إلى
آخرها على ما سيأتي ، ووقع في الأصل « وأسماء الزمان والمكان ،
وليس بالجيّد ، لأنك إن جمّلتَه قسماً واحداً كن سبعة وإن
جمّعتَه أقساماً جاءت من ثمانية ولا وجه لجمليها اثنين ، لأن لفظه
جمعٌ فالأولى أن يُقال : وأسماء الزمان والمكان فيكون على ذلك
ثمانية ، أمّا المصدر فعلى ما ذكره من الثلاثي المجرد أبنية مختلفة ،
وقد تكرر بعض الأبنية في بعض الأفعال كفعل في فعل المتعدي ،
وفعول في فعل غير المتعدي ، وفعل في فعل غير المتعدي ،
وفعالة في فعل ، وأمّا الثلاثي المزيد فيه والرابعي فللكل وزن
مصدر يختص به وتجري عليه ^(١) قياساً على ما ذكره • « وقالوا : في
فعل تفعيل وتفعلة وتفعيل هو الأكثر » وعن ناس من

(١) في س : (على) ، وهو تحريف •

العرب فِعَالٌ « كَأَنَّهُمْ نَحَوُا بِالمصدرِ مِنْهُ نَحْوَ قِياسِ المَزِيدِ فِيهِ
حَيْثُ أَتَوْا بِحُرُوفِ الفَعْلِ ، وَزِيَادَةُ الألفِ قَبْلَ الآخرِ كَمَا قالُوا : فِي
أَفْعَلَ إِفْعَالٌ ، قالُوا : فِي فَعَّلَ فِعَالٌ ، لَأَنَّهُ قِياسُهُ •

قوله : فِي فاعِلٍ مفاعِلَةٌ وفِعَالٌ •

قالَ الشَّيْخُ : وهما كَثِيرٌ وبَعْضُهُم يَقولُ : فِعْمَالٌ ، وَهُوَ قِياسٌ
مِنْ قالَ فِعْمَالٌ مِنْ فَعَّلَ لَأَنَّهُ إِذا كُسِرَ الأَوَّلُ وَأُتِيَ بِحُرُوفِ
الفعلِ انقَلَبَتِ الألفُ ياءً لانتِكَسارِ ما قَبْلَها فَبَقِيَ فِعْمَالٌ ، وَلَمَّا كانَ ذَلِكَ
هُوَ قِياسُ هَذَا البابِ جَعَلَ سِوِيهِ قولَ مَنْ قالَ : فِعَالٌ مَبْنِياً عَلَى
حَذْفِ الياءِ ، لَأَنَّهُ قالَ : « كَأَنَّهُمْ حَذَفُوا الياءَ الَّتِي جاءَ بِها أَوَّلُكَ فِي
قِيسَتِكَ وَنَجَّوْها » (١) وَقَدْ جاءَ فِعالَتُهُ فِعالاً قَلِيلاً كقولِهِمْ :
« ما رَأَيْتُهُ مَرَّءٍ ، وَفِي تَفَعَّلَ تَفَعَّلٌ ، وَهَذَا هُوَ الكَثِيرُ ، وَقَدْ
جاءَ « تَفَعَّلَ » وَهُوَ قِياسُ مَنْ « قالَ كَلَامٌ » ، لَأَنَّهُ كُسِرَ وَزادَ
ألفاً قَبْلَ الآخرِ ، « وَفِي فَعَّلَ فَعَّلَةٌ وفِعْلالٌ » ، كقولِهِمْ :
سَرَّهَفَ سَرَّهَفَةً وَسَرَّهَافاً بِالكسْرِ وفَعَّلَلَهُ أَكْثَرُ وفِعْلالٌ
هُوَ القِياسُ عَلَى نَحْوِ أَفْعَلَ إِفْعَالٌ ، وَأَمَّا المِضاعِبُ مِنْهُ فَجاءَ فِيهِ
فَعْلَلَةٌ وفِعْلالٌ وفِعْلالٌ (٢) بِالْفَتْحِ وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا
كانَ مِضاعِفاً وَالمِضْعِيفُ مُسْتَقِلٌّ خَفَّفَ بَقْلَبِ الكسْرِ فَتَحَهُ يَقولُ
زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وَزَلْزَلالاً ، وَفِي تَفَعَّلَ تَفَعَّلٌ •

(فَضَّلَ) قوله : وَقَدْ يَرُدُّ المِصْدَرُ عَلَى وَزْنِ اسْمِي الفاعِلِ

والمفعول •

(١) الكُتات ٢/٢١٥ •

(٢) (فَعْلالٌ) سِناقِطَةٌ مِنْ وَ •

قال الشيخ : أمّا وزوده على وزن اسم الفاعل فقليل
يُحفظ ولا يُقاس عليه ، ولم يجيء إلا في الثلاثي « كقولك : قم
قائماً ، وقوله :

وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٌ (٢٥)

فقولك : قائماً وخارجاً صيغة اسم الفاعل وضعت مصدرًا في موضع
قياماً وخروجاً ، وهو قليل ومن ذلك « الفاضلة والعافية والكاذبة
والدالة » وأمّا اسم المفعول فجاء من الثلاثي قليلاً يُحفظ ولا
يُقاس عليه كما « لَمَيْسُورٌ وَالْمَعْسُورُ » ، وأمّا المزيد فيه
والرباعي فجاء منه اسم المفعول في موضع المصدر قياساً كقولك :
أخرجته ، خرجاً وانطلقاً منطلقاً على ما ذكرناه آخراً . وقوله :
{ بِأَيْكُمْ الْمُفْتُونُ } (١) ، أو رَدّه على أنّه واقع موقع المصدر ،
وإنما يستقيم ذلك فيه على تقدير أن تكون الباء غير زائدة ، وقد
ذكر في فصل حرف الجر أنها زائدة ، وعلى تقدير أن تكون
زائدة ، لا يكون المفتون إلا اسم مفعول على بابه ، إذ لا يستقيم
أن يُقال أَيْكُمْ الْمُفْتُونُ بمعنى أَيْكُمْ الفتنه ، وذلك إنَّما يكون
إذا لم تكن زائدة ، والقولان المذكوران ، فاستعمل الأخدهما في فصل
حرف الجر والآخر استعمله ههنا .

وقوله (٢) :

- (١) سورة القلم الآية ٦ :
(٢) البيت لعلمة ابن عبدة التميمي المشهور بعلمه الفحل من
قصيدة يمدح بها حيلة بن الأيهم وصنّعه : (ترادى على
دمن الحياض فإنّ تصفأ) وترادى : تعرض الى موضع ،
ومن الحياض والضمير يعود للناق ، وقد وضعه الشارح .
الكتاب ٤١٤/١ ، المخطص ١٠٠/٧ ، الخصائص ٣٦٨/١ ،
ديوان غلقة ط الجزائر ص ٢٨ ، ط بيروت ص ١٤ .

فإنَّ المُنْدَى رِحْلَةً [٥٨ و] فَرَكُوبٌ

١٧٥-

قال الشيخ : أي فإنَّ التَّنْدِيَّةَ والتَّنْدِيَّةُ تردادُ الأهلِ الى الماء لِشَرْبِ عللاً بعدَ النهلِ فيقولُ إنَّ موضعَ تَنْدِيَّتِها رِحْلَتُها وركوبُها كقولِ القائلِ عَنَابُكَ السَّيْفُ ، أي موضعُ العَنَابِ السَّيْفُ ، لأنَّ العَنَابَ ليسَ للسَّيْفِ (١) على الحقيقةِ كما أنَّ التَّنْدِيَّةَ ليست الرحلةُ والركوبُ وإنَّما هو على معنى موضعِها وعوضاً عنها * وقوله (٢) :

إنَّ المَوْقِيَّ مِثْلُ ما وَقِيَتْ

١٧٦-

أي أنَّ التَّوْقِيَّةَ على الحقيقةِ مِثْلُ تَوْقِيَّتِي ، ولا يستقيمُ أنْ يكونَ المَوْقِيَّ اسماً مفعولٍ ؛ لأنَّه أُخْبِرَ عنه بالمصدرِ فدلَّ على أنَّه بمعنىهُ إذْ لا يُقالُ إنَّ المَضْرُوبَ مِثْلُ ضَرْبِي ، وإنَّما يُقالُ إنَّ الضَّرْبَ مِثْلُ ضَرْبِي ، فوجبَ حملُهُ على المصدرِ ، ومنه قوله (٣) :

١٧٧- أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلًا

(١) (لان العتاب ليس للسيف) : ساقطة من و ، وفي ب (ليس) : ساقطة .

(٢) الرجز ورد في ديوان رؤبة وورد في ديوان العجاج ، وفي كلا الديوانين يمدح مسلمة بن عبد الملك ، وسيبويه نسبه الى رؤبة وتمامه : ()

(أنقذني من خوف من خشيت) . الموقي : التوقية وهي الكلاعة والحفظ الكتاب ٢/٢٥٠ ، الخصائص ٣/١٧٥ ، لسان العرب مادة (وقى) ديوان العجاج ٢/١٨٢ ، ديوان رؤبة ص ٢٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٥١ .

(٣) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ١٨٤ وتمامه : (وأنجوا غم الجبان من الكرب) الكتاب ٢/٣٦٨ ، أمالي بن الحاجب ١٢٠ ، المقضب ١/٧٥ ، الخصائص ١/٣٦٨ ، ابن يعيش ٦/٥٥ ، الإسموني ٢/٣١٠ ، اللسان (قتل) .

أي حتّى لا أرى قتلاً ، وهو أوّل من أن يكون مقاتلاً للمفعول
 لأمرين : أحدهما أن يستعمل قاتل حتّى ما بقى قتال وهذا
 بمعنى ، والآخر أنّه إذا حمل على المفعول ضعف المعنى لأنّه إذا
 ترك المقاتلة لم تر له مقاتلاً ، ولم يورد إلا في معنى المبالغة للشدة
 والشجاعة ، وهذا التقدير يدفعه وتقديره بالمصدر يقوّيه والفصلان
 إلّا أن بعده ظهران •

(فصل) قوله : وبناء المرأة من المجرد على فعلة •

قال الشيخ : يعني إذا قصد إلى واحدة من مرات الفعل باعتبار
 حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع [الفعل] (١) وإن كان
 الفعل ثلاثياً مجرداً بنيت فعلة له فقلت : ضربت ضربةً وقتلت
 قتلةً ، وقد جاء للمرأة الواحدة على ألفاظ المصدر المستعمل
 كقولهم : أتيته إتياناً ، وهو قليل ، « وأما ما في آخره تاء فلا
 يتجاوز به المستعمل بعينه » ، وهذا الكلام وقع سهواً لأنّه مثله
 بما زاد على الثلاثة ، وقد ذكر أن ما زاد على الثلاثة لا يتجاوز
 المستعمل ، فلا وجه لقوله بعد ذلك : « وأما ما في آخره تاء فلا
 يتجاوز به المستعمل بعينه » ، وإنما كن يسمح لو ذكره مع الثلاثي
 فإن المرأة من الثلاثي المجرد إذا كان في المصدر تاء لا يتجاوز
 [به] (٢) ، فكان الصواب أن يذكره قبل قوله : « وهو ما عدا » ،
 ويمثله بنحو طلبية ونشدية وكدرية وغلبة وسرقية
 ودراية ، وكذلك ما أشبه •

(فصل) قوله : وتقول في الضرب من الفعل هو حسن

الطعنة •

(١) (الفعل) : زيادة عن و ، ش •

(٢) (به) : زيادة عن ر •

قال الشيخ : **أَمَّا فِعْلَةٌ** بكسر الفاء فموضوعة للدلالة على النوع من الفعل ، فاذا قلت : **الجلسة** فمعناه النوع من الجلوس ، واذا قلت : **الجلسة** كانت للواحدة من الجلوس ، أي جلوس كان ، واذا قلت : **الجلوس** كان اسماً جنساً للجلوس مطلقاً ثم **الجلسة** تطلق أيضاً على المرة باعتبار النوع ، وهي على لفظه فلذلك تقول : **جلسنا جلسة** فتستعمله للنوع وإن لم يكن للمرة ^(١) في غير تغيير لما كان فيه التاء ^(٢) .
(فصل) قوله : وقالوا فيما اعتلت عنه من أفعل واعتلت لاه

من فَعَّلَ الى آخره .
قال الشيخ : **لأنه** اذا اعتلت عنه حذفت في المصدر ، لأنك تقول : أقام فقياس مصدره إفعال فأصله إقوأم فأعلوا الواو كما أعلوها في الفعل وإن لم تقم فيها عللة لاعلال ، فانقلبت ألفاً فحذفت لالتقاء الساكنين هي وألف إفعال فبقى إقال بحذف العين فموضوا تاء ، فقالوا : إقامة . وأما ما اعتلت لاه من فَعَّلَ فقياسه تفعيل فكرهوا اجتماع اليائين فحذفوا أحدهما ، وظاهر كلامه أن المحذوف اللام لقوله : « معوضين التاء من العين واللام الساقطين » (فكأنه لما اجتمعت الياءان حذفت الثانية استئصالاً لها ، والوجه أن يقال إن تعزية تفعلة ، لأن فَعَّلَ قياسه ^(٣) ، إما تفعيل وإما تفعلة ، واذا استعمل تفعيل

(١) في ل : في العبارة تقديم وتأخير ، وزيادة بعض الكلمات (فتستعمله للمرة من النوع لما كان فيه التاء كما تقول : طلبت طلبية فتستعمله للمرة من غير تغيير لما كان فيه من التاء) .
(٢) قال الرضي : « وذو التاء تبقيه على حاله ، نحو دريت دراية ونشدت نشدة ، ولا تقول : درية ، كذا قال المصنف ؛ ولم اعثر في مصنفاته على ما قاله » . شرح الشافية للرضي ١٧٩/١ .

(٣) ما بين القوسين : ساقط من ر .

فالوجه ' أن يُحْمَلَ تَعْزِيَةً عَلَى أَنَّهُ تَفْعَلَةٌ وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَن يُحْمَلَ عَلَى التَّفْعِيلِ ثُمَّ حُذِفَ اللَّامُ ثُمَّ عُوِضَ فَإِنَّهُ تَعْسَفٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ •

قوله : ' ويجوز ترك التعويض (في أفعل دون فَعَلَ ، قال الله تعالى : { وَأَقَامَ الصَّلَاةَ } (١) •

قال الشيخ : ' وإنَّما يكون ترك التعويض (٢) عند وجود بالإضافة كأنَّهم جعلوها عوضاً وأما أَرَيْتَهُ إِرَاءَ فَمَآذٍ غَيْرِ مَعْلٍ (٣) عليه ، وأما مصدر فَعَلَ فلم يجيء بترك التعويض لا مضافاً ولا غير مضافٍ وسببه ' أَنَّهُ أَخَذَ بِنَاءِ مَصْدَرِيهِ الْقِيَاسِيِّ وَاتَّزَمَ دُونَ أَخِيهِ اسْتِقْلَالاً لِأَخِيهِ ، فَلَا وَجْهَ لِحَذْفِ تَمِّهِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : [٥٨ ظ] إِقَامَةٌ فَإِنَّ الْقِيَاسَ حَذْفُ تَائِهِ فَكَانَ حَذْفُهَا رَدًّا لَهُ إِلَى أَصْلِهِ بِخِلَافِ تَفْعَلَةٍ • ثُمَّ لَوْ سُلِّمَ أَنَّهَا لِلتَّعْوِيضِ فِي تَعْزِيَةٍ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ إِقَامَةٍ إِنَّ الْحَذْفَ فِي إِقَامَةٍ لَازِمٌ أَعْلَالاً كَلِزُومِ الْحَذْفِ فِي نَحْوِ عَصَا ، وَالْحَذْفُ فِي تَعْزِيَةٍ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ الْأَعْلَالِ إِذَا اجْتِمَاعُ الْيَائِنِ لَا يُوجِبُ حَذْفًا ، وَإِنَّمَا اغْتَفِرَ التَّعْوِيضُ ' فَلَا يُلْزَمُ مِنْ حَذْفِ مَا جِيءَ بِهِ بَعْدَ وَجوبِ الْحَذْفِ لغيرِهِ كَالْتَّعْوِيضِ حَذْفُ مَا كَانَ لِأَجْلِ كَوْنِهِ عَوْضًا لِنَتَزَلِّهِ مِنْزَلَةَ الْمَحْذُوفِ بِخِلَافِ إِقَامَةٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٧ •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش •

(٣) في س ، ب ، ت ، ر : (معمول) وهو تحريف •

منزلة المحذوف لوجوب الحذف لغيره وقد جاء التفعيل فيه في الشعر كقوله (١) :

١٧٨- فَهِيَ تَنْزِي دَلَوْهَا تَنْزِيًّا
وقياسه 'تنزيرة' كما تقدم •

(فصل) قوله : ويعمل المصدر أعمال الفعل مفرداً •

قول الشيخ : وإنما أعمل لأنه في المعنى مقدّر بأن والفعل ، فلذلك لا يعمل إلا في الموضع الذي يمتح تقديره ، فلذلك إذا قلت : ضرب ضرباً زيداً عمرواً كن العامل الفعل ، وكذلك لو حذف الفعل وهو مراد كان العامل الفعل كقوله : ضرباً زيداً ، (لأن المعنى اضرب ضرباً زيداً) (٢) ، فالعامل (٣) وهنا النعل لا المصدر • فإن قيل فقولهم سقياً ورعياً وما أشبهه من المصادر التي لا يجوز إظهار فعلها ما العامل فيما يذكر معها ؟ قيل فيه وجهان : أحدهما أن العامل أيضاً النعل المتقدّر الناصب ليس ولا فرق بين إظهاره واضماره ، ووجب إضمماره لعارض فلا أثر له في منع تقدير العمل • ومنهم من يقول : العامل المصدر لا باعتبار كونه مصدرًا ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه ، فعمله إذن ليس كعمل المصادر ، بل لقيامه مقام الفعل ، (ونيابته عنه فعمله إذن ليس

(١) البيت لم يعرف قائله ، وعجزه : (كما تنزى شهلة صبيهاً) ، الشهلة : العجوز الكبيرة ، تنزى الطفل : ترقصه ، الخصائص ٣٠٢/٢ ، ابن يعيش ٢٥٨/٦ الاشموني والعيني على الاشموني ٣٠٧/٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ٥٥ ، ٩٩ ، شرح شواهد الشافية ٦٧/٤ ، اللسان مادة (شهل) ، الصحاح ١٧٤٣/٥ •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر •
(٣) في ب : (الفاعل) وهو تحريف •

كعمل المصادر ، بل لقيامه مقام الفعل المقدّر (١) ، فوزانه في الوجهين وزان قولك : زيد في الدار أبوه ، هل العال في (أبوه) الاستقرار المقدّر أو قولك : في الدار قيامه مقامه ؟ والأكثر على أن في الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقيامه مقام مستقير فكذلك ههنا الاكثرون على أنه (٢) مثل ذلك . ومنهم من يقول : العامل الاستقرار المقدّر ، ووجوب حذفه لا يمنع عمله ، ألا ترى (٣) أن الإجماع على أنه عامل في قولك : في الدار ولم يكن حذفه بمنع (٤) ، وكذلك الإجماع على أن شيئاً معمول الفعل المقدّر ولم يكن حذفه بمنع (٥) من عمله ، فكذلك فيما كان معه ، والمصدر يعمل مفرداً أو مضافاً أو معرفاً باللام وهو قليل ؛ لأن الألف واللام لا تدخل على ما هو مقدّر به وهو أن والفعل ، ولما دخلت عليه ضعف تقديره بأن والفعل فضعف عمله .

قوله : ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الافراد والاضافة .

قال الشيخ : أمّا جواز ترك ذكر المفعول فواضح ، لأنه فضلة ، وأمّا جواز ترك ذكر الفاعل ، فلأنه لم يلزم مع الفعل إلا لكونه أحد جزئي الجملة فاحتيج إليه تمام الجملة ، وليس هو ههنا أحد جزئي الجملة فلم يلزم . فان قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله أحد جزئي الجملة في أكثر مواضعه ، كقولك : زيد ضارب عمراً فلا بد في ضارب من ضمير هو فاعل ، وكذلك زيد ضارب غلامه عمراً فلم لا يكون المصدر كذلك

- | | |
|-----|----------------------------|
| (١) | ما بين القوسين : ساقط ر . |
| (٢) | (أنه) : ساقطة من ل . |
| (٣) | في ل : (لأن) ، وهو وهم . |
| (٤) | في س : (مانعا) . |
| (٥) | في س : (مانعا) . |

ويكون اسم الفاعل كالمصدر ؟ فالفرق بينهما أن اسم الفاعل لا يعمل إلا متمداً على من هو له أو على حرف استفهام أو حرف نفي ، فإن اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير إليه لكونه صفة له أو خبراً أو حالاً ، وإذا اعتمد على حرف استفهام أو نفي وجب ذكر الفاعل لأنه حينئذ أحد جزئي الجملة فكان كالفاعل مع الفعل بخلاف المصدر ، فإن عمله ليس كاسم الفاعل في الاعتمادين المذكورين حتى يلزم فيه الفاعل ، وأيضاً فإن اسم الفاعل واقع في المعنى موقع الفعل المبني للفاعل كقولك : زيد ضارب بمعنى زيد يضرب فكما أنه لا بد ليضرب من فاعل فكذلك لما حل محله بخلاف المصدر فإنه ليس واقعاً موقع الفعل ، ألا ترى أنك لو قلت : في موضع زيد يضرب زيد ضرب لم يستقيم كما يستقيم زيد ضارب ، لأن ضارباً بمعنى يضرب . وقوله تعالى : { وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ } ^(١) ، يجوز أن يكون تمثيلاً لحذف الفاعل خاصة ، لأنه أورده بعد قوله : « أو ضارب » تفسيراً لقوله : « ضارب زيد » ، ويجوز أن يكون أورده على المثاليين جميعاً لجواز التقدير ، والاول أظهر لأن « هم » ظاهر في ضمير « الروم » ^(٢) وهم المغلوبون ، والضمير في غلبهم لهم فهو مضاف إلى المفعول ، والضمير في « سَيَغْلِبُونَ » للضمير الذي هو « وهم » ، لأنه لم يتقدم لغيرهم ذكر ، ويجوز [٥٩ و] أن يكون الضمير في وهم « للروم » أيضاً وفي « غلبهم » للمجوس فيكون مضافاً إلى الفاعل « سَيَغْلِبُونَ » عائداً على « هم » على كل تقدير لأنه خبره .

(١) سورة الروم الآية : ٣ .

(٢) في ل : (الرفع) ، وهو خطأ .

(فصل) وقوله (٣) :

١٧٩- قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ

قال الشيخ : لأن الافلاس مفعول في المعنى لمخافة كَأَنَّكَ
قلت : مخافة الافلاس فطفت على أصل الحمل في التقدير وليس
بقوي ، لأنه مخفوض لفظاً أو تقديرًا ، وإنما جاز نظراً إلى أنه كان
يصح أن يكون منصوباً على المفعولية وكذلك رفع المظلوم في

طَلَبِ الْمُعَقَّبِ

١٨٠-

(فصل) وقوله : ويعمل ماضياً كان أو مستقبلاً .

(١) البيت لرؤبة في ديوانه ص ١٨٧ وتماه : (مخافة
الافلاس والليانا) ونسبه ابن يعيش لزياد العنبري وهو غير
صحيح . داينت : من الدين ، الليانا : مصدر لويته بالدين أي
مطلته ، والضمير يعود إلى قينة أخذها الراجز عن دين له .
الكتاب ٩٨/١ ، الايضاح للفارسي ص ١٥٩ ، شرح الحمل
لابن عصفور ١٤١/١ ، ابن يعيش ٦٥/٦ ، الاشموني ٢٩١/٢ ،
العيني على الاشموني ٢٩١/٢ ، ابن عقيل ٨٥/٢ ، همع
الهوامع ١٤٥/٢ ، المغني ٤٧٦/٢ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة من أبيات في ديوانه ص ١٦٤ يصف
حملاً وحشياً وأتانه وشبهه به ناقتة وتكلمته :
حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَا حِ وَهَاجَهَا

طَلَبِ الْمُعَقَّبِ حَقَّهِ الْمَظْلُومِ
تهجر : سار في وقت منتصف النهار ، هاجه : أزعجه .
والمعقب : الصائد الذي يتعقب الحمار ، الانصاف ٢٣٢/١ ،
الايضاح للفارسي ص ١٥٩ ، ابن يعيش ٦٦/٦ ، التوجيه
للرمانى ص ٢٤٧ ، ابن عقيل ٨٤/٢ ، الاشموني ٢٩٠/٢ ،
همع الهوامع ١٤٥/٢ ، الخزائن ١٤٥/٣ ، الخزائن ٤٤١/٣ ،
اللسان (عقب) ، كتاب العين ٢٠٢/١ .

قال الشيخ : لأنَّ عمله ' بتقدير أنْ وافعل وهو يجري في الماضي والمستقبل ولا يتقدم معوله ' إليه ، لأنَّه ' في معنى الموصول فكما لا تقدم الصلة على الموصول فكذلك لا يقدم على ما هو بمنزلة .

اسم الفاعل

قوله : هو ما يجري على يَفْعَل من فعله إلى آخره .
 قال الشيخ : إنْ أرادَ بالجارى الواقع موقع يَفْعَل باعتبار المعنى وردَ عليه اسمُ الفاعل إذا كانَ لِمَا مضى فأنَّه ' ليس واقعاً موقع يَفْعَل ، وإنما هو واقع موقع فَعَل وهو اسمُ فاعل فلم يكنَ الجسدُ جامعاً ، وإنْ أرادَ بالجارى أنَّه على مثل حركته ومسكاته (١) ، وردَ عليه أنْ ' ثمَّ أشياء تجري على يَفْعَل بهذا الاعتبار وليستَ باسمِ الفاعل كاسمِ الكنِّ والزمان ، فأنَّه ' يجري على يَفْعَل بهذا التفسير وليستَ باسمِ فاعلٍ . ويجابُ عنه بأنَّه ' استغنى عن اليدِ الذي يخصمه بقوله : باسمِ الزاعل ، فكانَّه ' قال : هو الجارى على يَفْعَل اسماً لمن نُسبَ إليه وفي الجميع (٢) [تعسف] (٣) ، وأولى من هذا أنْ يُقال هو المشتقُّ من فعلٍ لمن نُسبَ إليه على نحو المضارع فهذا حده . وقوله : « من فعله » احترازٌ به عى التفسيرين من قولك : جالسٌ في يقعد ، وقاعدٌ في يجلس فأنَّه ' اسمُ فاعلٍ جارٍ على يَفْعَل ، وليسَ باسمِ فاعلٍ منه ' فلذلك قال : من فعله وإذا قصدَ إلى تبين كيفية استعماله ، قيل لا يخلو من أنْ يكونَ من ثلاثيٍّ أو غيره ، فإنْ كانَ من ثلاثيٍّ فقياسه أنْ يجيئ على وزن فاعلٍ كقولك : ضربَ فهو ضاربٌ

(١) (سكناته) : ساقطة من و .

(٢) في ل : (الكل) .

(٣) (تعسف) : زيادة عن ل

وإن كان من غيره فقياسه أن يجيء على وزن المضارع إلا أن موضع الياء ميم مضمومة سواء كانت الياء مضمومة ، أو مفتوحة ، وما قبل الآخر مكسور سواء كان مفتوحاً أو مكسوراً ، فقول في أخرج يخرج مخرج ، وفي انطلق ينطلق منطلق فتضم الميم ، وإن كانت الياء مفتوحة ، وتقول في توعد يتوعد متوعد فكسر ما قبل الآخر ، وإن كان مفتوحاً في المضارع . وقوله : « يعمل عمل فعله متقدماً أو متأخراً » كالفعل والمفعول به ومقدراً ، ثم مثل بالجمع « قال سيبريه » : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالنوا في الأمر مجراه ^(١) إذا كان على بناء فعل ، « كنهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى قائماً مقام ما فات من أنه ^(٢) فاعل فأعملوها عمله » ومثل بذلك في التقديم والتأخير والظهار والضمائر كما مثل به في فاعل ، وقوله : « ضروب رؤوس الرجال وسوق الابل » مثل ضارب زيد وعمراً في اسم الفاعل .

(فعل) قوله : وما ثني من ذلك وجمع مصححاً أو

مكسراً يعمل عمل المفرد .

قال الشيخ : يريد منهما جميعاً أعني ما كان على وزن فاعل وما كان للمبالغة سواء كان الجمع مصححاً أو مكسراً كما ذكر . ثم مثل بالجمع المصحح والمكسر ومثل بجمع اسم الفاعل والمبالغة هو قوله : « مهاوين ^(٣) » كأنه جمع مهوان للمبالغة ، وغفر جمع غفور للمبالغة .

(١) الكتاب ٥٦/١ .

(٢) في و : (أنه) وفي ر : (زنته) ، وما أثبتناه أحسن .

(٣) هذه كلمة من بيت للكميت بن زيد الاسدي يصف فيه قوما بالهزة والشرف وهو :

(٤) شمم مهاوين أبدان الجزور مخا

ميمص العشيئات لا خور ولا قنزم

الكتاب ٥٩/١ ، ابن يعيش ٧٦/٦ ، جمع الهوامع ٩٧/٢ .

(فصل) قوله : وَيُشْتَرَطُ فِي إِعْمَالِهِ ، أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى

الحال أو الاستقبال •

قال الشيخ : ودليله استقراء لغة العرب ، وحكمته أنه إذا كان للحال والاستقبال كان موافقاً له في المعنى والمفظ ، وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقاً للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ . فلا يلزم من إعمالهم ما قوي شبهه بالفعل إعمالهم ما لم يقو قوته^(١) ، وقال الكسائي : يجوز إعماله وإن كان ماضياً وتمسك^(٢) بأبور : أحدها مثل قوله تعالى : { وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ^(٣) } ، ومنها مثل قولهم : هذا مُعْطِي زَيْدٍ أَمْسٍ درهماً ، ومنها إجماعهم على قولهم : الضاربُ زَيْدًا أَمْسٍ ، ومنها قوله تعالى : { وَكَاتَبْنَاهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ^(٤) } ، وأجيب عن ذلك أنه لم يوجد في لغة العرب مثل مررتُ برجلٍ ضاربٍ زَيْدًا أَمْسٍ مع كثرة التغير عن معناه ولو كان جائزاً لوقع ، وأما جاعلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ فَبَعِيدٌ أَنْ يُسَلَّمَ أَنْ جَاعِلًا لِلْمَضِيِّ فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ وَالشَّمْسُ مَنْصُوبًا [٥٩ ظ] بفعلٍ مقدرٍ دل عليه ما قبله ، وإذا جاز ذلك ضعف أن يُقَالَ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِجَاعِلٍ ، لأنَّ فيه اثباتَ أصولِ الأبواب التي ثبت أنها ليست من لغتهم بالمحتملات وكذلك قولهم : هذا مُعْطِي زَيْدٍ درهماً ، جائزٌ أَنْ يَكُونَ درهماً جواباً لقول قائلٍ ، ما الذي أعطى ؟ فقل أعطاه

(١) قوله : : ساقطة من ب •

(٢) أنظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٤ ، ابن يعيش ٧٧/٦ •

(٣) سورة الانعام الآية : ٩٦ • اختلف في (وجاعل الليل) فعاصم

وحمزة والكسائي وخلف بفتح العين واللام من غير ألف فعلا

ماضيا (والليل) بالنصب مفعول به ، والباقون بالالف وكسر

العين ورفع اللام وخفض الليل بالاضافة • اتحاف فضلا البشر

في القراءات الاربعة عشر ص ٢١٤ ، سراج القاريء المبتدي

ص ٢١٣ •

(٤) سورة الكهف الآية : ١٨ •

درهماً ، فصار درهماً مثل الشمس في الاحتمال ، وأما الضارب
زيداً أمس فهو نص في إعمال الماضي إلا أن الفرق بينه وبين
صور الخلاف إن هذا دخل على اسم موصول قياسه أن يوصل
بجملة ، ولا يكون اسم فاعل مقدراً جملة إلا بتقديره فعلاً ،
فقوي تقدير الفعل فيه توفيراً لما يقتضيه الموصول من الجملة فلا
يلزم من إعمال اسم الفاعل في الموضع الذي قوي تقدير كونه فعلاً
للازم له ، وإن كان ماضياً إعماله في الموضع الذي انتهى عنه ذلك
المقوي فثبت أن الوجه ما عليه الجماعة في ترك إعمال الماضي إذا
لم يكن فيه لام التعريف . وأما قوله : (وكلهم بأسط
ذراعيه) وأمثاله فهذا إنما يكون في موضع الأحوال ، والأحوال
يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه حتى كأنه
واقع ، ولذلك يقع الفعل المضارع في موضعها فنقول : جاءني
رجل أمس يضرب عمراً ، وتقول : سرت أمس حتى أدخل
البلد بالرفع ، ولولا قصد التعبير عن الحال لم يستم وقوع المضارع
في منزل منزلة فعل الحال لأنه المقصود فلا يلزم من إعمال اسم
الفاعل وإن كان المدلول ماضياً إذا قصد به الدلالة على حال
وقوعه إعمال اسم الفاعل ، وهو ماضٍ من كل وجه فحصل
الفرق بينهما .

(فحصل) قوله : ويشترط إعماله .

قال الشيخ : على ما ذكر صفته إلا عند الفراء ، فإنه يجيز
إعماله غير معتمد^(١) ، فأما وجه إعماله على الثلاثة الأول ،
فلأنه صفة تقتضي ما يكون له موصوفاً وكان قياسه أن لا يقع

(١) أنظر شرح الأشموني ٢/٢٩٥ ، حاشية الصبان على الأشموني
٢/٢٩٤ ، ٢٩٥ .

إلا مع الثلاثة ، وإنما وقع بعد حرف الاستفهام وحرف النفي ،
لأنه قصد به قصد نفسه فيجرب مجراه ، ولذلك (١) وحده (٢) في
التثنية والجمع ، وتسقط الجملته بناعله (٣) ، ولو لم يكن كذلك
لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد محتاج إلى جزء آخر ينضم إليه ،
فإن قيل فذهب إعراله من غير حرف استفهام وحرف
تثني على الوجه الذي ذكرتموه من قيام مقام الفعل فيما إذا يرد
عليه ؟ فنقول لم يثبت عن العرب مثل 'قائم الزيدون' (٤) ، وقد ثبت
أقائم الزيدون ؟ بالاجماع وحكمته هو أن حرف الاستفهام وحرف
النفي يقتضيان الفعل فلا يلزم من وقوع اسم الفاعل موقع الفعل
في الموضع الذي قام معه ما يقتضيه وقوعه موقع الفعل مع انتفاء
ما يقتضي الفعل فحصل الفرق بينهما فلا وجه للإلحاق مع تحقيق
الفرق المناسب ، واحتمال الفرق كاف ما لم يعلم التسوية .

قوله : 'فإن قلت : بارع أدبه' إلى آخره .

قال الشيخ : وهذه يفرضها الخصم ويثبت عليها مذهبه ،
فنقول : أجمعا على جواز مثل (بارع أدبه) فليجز قائم أخواك
قياسا عليه . فجوابه حيثذ منع ما ذكره ، لأنه يقال 'بارع أدبه'
إنما جاز لأن 'بارع' خبر مبتدئ تقدم وأدبه مبتدأ كأنك
قلت : أدبه 'بارع' ، فالوجه الذي جاز به عندنا غير الوجه الذي
جاز به عندكم ، والذي يدل عليه امتناع قائم أخواك وجعلها (٥)

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | في و : (لان اسم الفاعل) ولا يستقيم معه الكلام . |
| (٢) | (وحده) : ساقطة من ل ، ب ، س ، ت . |
| (٣) | في و : (بفاعل) وهو تحريف . |
| (٤) | في ل : (الزيدان) . |
| (٥) | في ش : (شيئا) ، ولا يستقيم معه الكلام . |

أصلاً في الرد ، وإن كانت مسألة الخلاف لأحد أمرين : إما
لأنه استسلف جواز (بارع أدبه) وحمل قائم أخواك عليها
وجعلها شيئاً واحداً فقل له ليس كشيء واحد وهو معنى تكذيبه ،
وإما لأنه لم يوجد مثل ذلك في كلام العرب ، ولا ينبغي أن
نحمله على وجه في مسألة أخرى لك فيها عنه مندوحة لجواز أن
يكون بارع خبر مبتداء وأدبه مبتداء ، وإذا جاز ذلك فلا ينبغي أن
يثبت أصل باب بالاحتمال مع مخالفة ما ذكرناه من الاستقراء
والمعنى جميعاً .

اسم المفعول

قال صاحب الكتاب : هو الجاري على يُفعل من فعله نحو
مضروب لأن أصله مفعَل .

قال الشيخ : الكلام في الجاري مثله فيما تقدم في اسم الفاعل ،
وقوله : « لأن أصله مفعَل » وقع في نسخة يُفعل بالباء
والصواب [٦٥ و] مفعَل بالميم ، لأن الجاري أن فسر بالمعنى
الاول فليس هو في الحقيقة أصله يُفعل ، ثم لو سلم أنه أصله
فليس في تخصيصه بمضروب فائدة لأن أسماء المفاعيل على هذا
المعنى كلها سواء ، وأيضاً فلو كان المراد ذلك على هذا التفسير لكان
ذكره في اسم الفاعل أولى ، لأنه السابق والأصل فكان يقول :
نحو ضارب ، لأنه أصله يُفعل ولا يستقيم على التفسير الثاني
للوجوه المذكورة أيضاً فانما يستقيم مفعَل لأن مضروباً ليس
جارياً على يُفعل في لفظه فأراد أن يبين أن أصله مفعَل على
وزن الفعل وهذا يقوّي التفسير الثاني لأنه ليس لذكره على

التفسير الاول بالياء (١) معنى على ما تقدم وهو بالميم أبعد وخص
مضروباً ، لأنَّ غيرَه (٢) أسماء المفاعيل جاء على الفعل من غير
تغير ، وأما مضروب وبابه فليس جارياً على الفعل ، فقال : « أصله
تُفَعِّل » إثباتاً لجريته على الفعل ، وإنما غيِّرَ الى لفظ مفعول ،
لأنَّه لو بقي على مُفَعِّل لم يعلم أحو اسم مفعول لأفَعِّل أو
لِفَعِّل فغيروا مفعول فَعِّل ليتين وكان أولى بالتغير بهذه
الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه
تقديراً إذ أصل قولك : مُكْرَم مَوْكْرَم بانفاق ، ولما زادوه واواً
فتحوا الميم تخفيفاً ، وكل ما ذكر في اسم الفاعل مذكور فيه
والله أعلم »

الصفة المشبهة

قال صاحب الكتاب : هي التي ليست من الصفات الجارية ،
وإنما هي مشبهة بها .

قال الشيخ : إن قلنا : الجارية على التفسير الاول فليست
مثل اسم الفاعل ، لأنها تدل على معنى ثابت ، واسم الفاعل يدل
على الحدوث كما في الفعل ، وإن كان على التفسير الثاني فهو
ظاهر ، لأنها ليست على وزن الفعل المضارع وإنما عملت عمله
لما ذكره .

(فَعِّل) قوله : وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث
قل هو حاسن الآن أو غداً .

(١) في ل : (معنى بالياء) ، وهو وهم .
(٢) في ب ، ت : (في) ، وهو تحريف .

قال الشيخ : يعني أنَّك إذا قلت : مررتُ برجلٍ حسنٍ
فمعناه إثباتُ الحسنِ له من غيرِ تعرضٍ للدلالةِ على حدوثه بخلافِ
قولك : حاسنٌ فإنه يدلُّ على الحدثِ كما في قولك : ضاربٌ
كما يدلُّ يحسنُ ويضربُ على ذلك : وهذا على نحو ما ذكره
سيبويه في حائضٍ وحائضةً ، وإنَّ كانَ عنى وزنِ اسمٍ (١) الفاعلُ ،
وإنَّما الغرضُ تشبيهه به في الثبوتِ والحدوثِ .

قوله : وتُضافُ إلى فاعليها .

قال الشيخ : لأنَّه لما شُبِّهَ باسمِ الفاعلِ في العملِ ، واسمِ
الفاعلِ يُضافُ إلى معموله المفعولِ ولم يكنْ لهذهِ مفعولٌ أُضيفتْ
إلى فاعليها فبقيَ حسنُ الوجهِ وسأتى الوجهُ فيه .

قوله : وأسماءُ الفاعلِ والمفعولِ يجريانِ مجراهما في ذلك .

قال الشيخ : يعني في الإضافةِ إلى الفاعلِ يريدُ اسمُ الفاعلِ
غيرَ المتديِّ واسمُ المفعولِ المتعديِّ فله (٢) إلى واحدٍ ، وإلاَّ فليس
قلت : هذا ضاربٌ زيدٌ في داره لم يكنْ زيدٌ إلاَّ مفعولاً ، وكذلك
لو قلت : هذا مُعطي العبدِ لم يكنْ العبدُ إلاَّ مفعولاً ، لأنَّ إضافتهِ
إلى المنصوبِ هو الوجهُ لأنَّه مغايرٌ فأضافتهِ إلى الفاعلِ على خلافِ
الأصلِ (٣) ، لأنَّه هو هو في المعنى ، وإنَّما أُضيفَ إليه عندَ عدمِ
المنصوبِ ، لأنَّه مشبَّهٌ به فأجري مجراه في الإضافةِ كما أجري
مجرأه في العملِ ، وأيضاً فإنه لو أُضيفَ إلى الفاعلِ وهو متعدٌّ

(١) في ش : (اسم) ساقطة .

(٢) (إلى واحد) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ش .

(٣) في ش : (القياس) ، وما أثبتناه أحسن .

لم يُطْلَمَ هَلْ هو مضافٌ الى الفاعل أو الى المفعول ؟ بخلاف
الصفة ، وغير المتعدي فإِنَّه لا يلبسُ إِذْ لا مفعولَ له .

(فعمل) قوله : وفي مسألة حَسَنَ وجهه سبعة أوجه الى

آخره .

قال الشيخ : في مسألة حَسَنَ وجهه بالتركيب العقلي ثمانية
عشر وجهاً ، وذلك أَنَّ معموله لا يخلو أَنْ يكون معرفاً باللام أو
مضافاً الى مضمير أو غيرهما فهذه ثلاثة أقسام كل واحد منها يكون
مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً^(١) ، فهذه تسعة أقسام ، ويكون الصفة
معها غير معرف باللام ومعرفاً باللام ، فتصير ثمانية عشر ، وصورها
مررتُ برجلٍ حَسَنَ وجهه ، وحَسَنَ^(٢) وجهه ، وحَسَنَ
وجهه ، وحَسَنَ الوجه ، وحَسَنَ الوجهه ، وحَسَنَ الوجهه ،
وحَسَنَ وجهه ، وحَسَنَ وجهاً ، وحَسَنَ وجهه ، فهذه تسعة ،
واذا عُرِّفَ الاولُ جاء تسعة أخرى على هذا الترتيب ، ثم أُعْلِمَ
أَنَّ حكمَ المفعول اذا كان معرفاً باللام (حكمه) اذا كان مضافاً الى
المعرف باللام^(٣) ، أو مضافاً الى ما أُضِيفَ الى المعرفة باللام^(٤) ،
ما تنامي وما بلغ فحكم قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنَ الوجه حكمُ
قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنَ وجهه الفلام وحَسَنَ وجهه ابي
الفلام ، وكذلك لو زدت ، وحكم المضاف الى المضمير حكمُ ما
أُضِيفَ [٦٠ ظ] حكمُ قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنَ وجهه

(١) في ل : (مجروراً) ، وما ألتناه أحسن .

(٢) في ر : (وجهه حسن) ، وهو خطأ .

(٣) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

(٤) ما بين القوسين : ساقطة من ش .

غلامه ، وكذلك حسن وجه أبي غلامه ، وكذلك لو زدت ،
 وحكم غير المعرف باللام وغير المضاف إلى المضمر حكم ما أضيف
 إلى مثله ، أعني غير معرف باللام ولا مضاف إلى مضمر ما تنهي
 وبلغ ، فتقول : مرت رجل حسن وجه حكم قولك : مرت
 رجل حسن وجه غلام ، وكذلك حسن وجه أبي غلام ،
 وكذلك لو زدت : وكل موضع رفعت بالصفة كان فعلاً لها ،
 وكل موضع نصبت فإن كان نكرة فهو تمييز أو شبهة بالمفعول ،
 وكل موضع خفضت كان مخفوضاً بالاضافة وعند ذلك يجب حذف
 النون من الصفة إن كان ممّا ينون أو خفضه (١) إن كان غير
 منصرف ، وهو في موضع خفض ، وأعلم أن كل موضع رفعت
 بالصفة فلا ضمير فيها إذ لا يكون لها إعلان فيجب حينئذ إفرادها
 وتذكيرها إن كان ما بعدها مذكراً أو تأنيهاً إن كان ما بعدها مؤنثاً
 كالقول فتقول : مرت رجل حسن وجهه ، ومرت رجلين
 حسن وجههما ورجل حسن وجههم وحسنتين وجوههما ضعيف
 وحسنتين وجوههم ضعيف ضعف أكاوني البراغيث ، وأما مرت
 رجال حسن وجوههم فهذا ليس بضعيف ، لأنهم إنما كرهوا
 الاثنان بالعلامة التي تدل على ما تدل عليه علامة الفعل ، وأما جمع
 التكسير فليس من ذلك ، وكل موضع نصب المفعول أو خفض
 ففي الصفة ضمير يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه إن كان
 مذكراً فمذكر وإن كان مؤنثاً فمؤنث وكذلك (٢) في التثنية والجمع ،
 فتقول : مرت رجل حسن الوجه ، ورجلين حسنين الوجه ،
 ورجال حسنين الوجه (٣) ، وبأمرأة حسنة الوجه وكذلك

(١) في ل نفتح ، وهو خطأ .

(٢) قومت الجملة عن ش ، س ، وهي في و ، ب ، ت ، ر :
 (وكذلك في التانيث)

(٣) (رجال حسنين الوجه) : ساقطة من ش .

ما أشبهه ، لأنهم لما نصبوا ما بعده ' وشبهوه ' بالمفعول ، وجعلوا
 حسناً كأنه في الحقيقة لما قبله ' ثم أتى بالمفعول (١) للأمر الذي
 كان به الأول حسناً فالحسن على هذا التقدير لجملة ما تقدم وذكر
 المفعول تبييناً للأمر الذي به حسن ، لأن الشيء قد يكون (٢)
 يحسن جملة يحسن أمر ينضم إليه بخلاف الرفع ، فإن الحسن
 ليس منسوباً إلا لما بعده ولذلك امتنع الاضمار مع الرفع ووجب
 مع النصب وإذا خفضت المفعول فالصفة في الحكم كحكم المنسوب ،
 لأن الاضمار فيه لما قبله فقول : مررت برجل حسن الوجه
 وبرجلين حسني الوجه وبرجال حسني الوجه ، وحكمه في
 التفسير ما ذكر في المنسوب ، ثم في هذه المسائل الثماني عشرة
 مسألتان متمعتان ، وهما مررت بالرجل الحسن وجهه وهي الثانية
 عشرة ومررت بالرجل الحسن وجهه ، وهي المسألة الثامنة عشرة ،
 فامتاع الأولى لأنها لم تفد خفة بالاضافة ، وامتاع الثانية لأنها
 خلاف قياس وضع اللفظ في إضافة المعرفة إلى النكرة ، وفيها مسألة
 وقع فيها خلاف ، وهي مررت برجل حسن وجهه ، وهي الثالثة
 فمن منعها نظراً إلى أن حسناً للوجه فكأنه أضيف إلى نفسه .

قال الشيخ : وهذا التعليل لابن بابشاذ (٣) ، وليس بصحيح ،
 لأنه إنما يلزم إضافة الشيء إلى نفسه إن لو كان مدلولهما واحداً
 كالجنس ، والمنع ، وأما إذا كانا متغايرين لفظاً ومعنى فلا فالحسن
 هنا ليس هو الوجه ، وإنما هو معنى قام بالوجه فلا يلزم ما ذكره ،
 أو لأن الوجه مضاف إلى ضميره فكأنه مضاف إلى نفسه وكلاهما

(١) في ل : (المفعول موضحاً) .

(٢) (يكون) : ساقية من ل .

(٣) أنظر شرح الجمل لابن بابشاذ ، ورقة ٧٦ ، ٧٧ ، من
 مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٨٧ نحو .

تعليلاً فاسداً ، ولذلك كان الوجهُ صحتها ، وإنما منعها صاحب^(١) الجملَ لأنَّه ظنَّ أنَّ الناسَ يمنعونها فتقال : وخالفَ سيبويه^(٢) فيها جميعَ الناسِ وليسَ الأمرُ على ما ذكرَ ، أمَّا التعليلُ الأولُ فباطلٌ لجوازِ حسنِ وجهٍ بالاتفاقِ ، وأمَّا الثاني فلجوازُ ضاربِ غلامه باتفاقٍ •

ثمَّ هذه المسائلُ الستَ عشرةَ فيها القويُّ والضعيفُ والمتوسطُ (فكلُّ مسألةٍ كانَ الضميرُ في الصفةِ أو في مفعولها فهي قويَّةٌ)^(٣) ، وكلُّ مسألةٍ كانَ الضميرُ فيهما جميعاً فهي متوسطةٌ ، وكلُّ مسألةٍ ليسَ فيها ضميرٌ فهي ضعيفةٌ فعلى ذلك تكونُ المسألةُ الأولى والخامسةُ والسادسةُ والثامنةُ والتاسعةُ والعاشرَةُ والرابعةُ عشرةَ والخامسةُ عشرةَ والسابعةُ عشرةَ قويةً ، لأنَّه ليسَ فيها إلاَّ ضميرٌ واحدٌ ، وتكونُ المسألةُ الثانيةُ والثالثةُ على قولِ المجيزِ ، والحاديةُ عشرةَ متوسطةً ، لأنَّ في كلِّ واحدةٍ منهما ضميراً وتكونُ المسألةُ [٦١ و] الرابعةُ والسابعةُ والثالثةُ عشرةَ والسادسةُ عشرةَ ضعيفةً ، لأنَّه لا ضميرَ فيها وقد تقدَّم أنَّ المسألةَ الثانيةَ عشرةَ ولثامنةَ عشرةَ غيرُ جائزتينِ فقد تكسَّلتِ الثماني عشرةَ ولم يذكرْ صاحبُ

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي أخذ عن الزجاج ، وابن السراج وسليمان الاخفش توفي سنة ٣٣٧ هـ نزهة الالباء ص ٢١١ أنباء الرواة ١٦٠/٢ ، النجوم الزاهرة ٣٠٢/٣ •

(٢) قال الزجاجي : الوجه الحادي عشر أجازهُ سيبويه وهو قولك : مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى الوجه واضافة الوجه الى المضمير العائد على الرجل ، وخالفهُ جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ لانه أضاف الشيء الى نفسه وهو كما قالوا • الجمل ص ١١١ •

(٣) ما بين القوسين : ساقطة من ر •

الكتاب منها الضعيف وإنما ذكر القوي والمتوسط فلذلك جعلها
سبعة وإن كانت عند^(١) اثنتي عشرة إلا أنه استغنى بالتكثير عن
التعريف ، لأنه هو هو فاستغنى بحسن وجهه عن احسن وجهه ،
واستغنى بحسن وجهه عن الحسن وجهاً ، وكذلك ما عداها إلا أنه
يسقط من التعريف مسألتان غير الجائزتين احدهما تعريف
حسن وجه ، والاخرى تعريف حسن وجهه ، واذا تكررت
سبعة دون اثنين منها علم أنها اثنا عشرة ، فلذلك قل : وفي
مسألة حسن وجهه سبعة أوجه^(٢) حاصله راجع الى اثني
عشرة ، وهي الحسنة والمتوسطة ، وأما الضعيف فلم يذكره وهي
الاربعة المتقدمة ، ويضبطها كل موضع ارتفع المعمول وهو
عري^(٣) عن الضمير ، ويضبط الحسن كل موضع ارتفع المعمول
وفيه ضمير أو انتصب أو انخفض عرياً عن الضمير ، ويضبط
المتوسط كل موضع انتصب أو انخفض وفيه ضمير ، وذلك بعد
اسقاط المسألتين غير الجائزتين •

والصفة إنما تعمل فيما كان من سببها لا في الاجنبي ، فلذلك
أحتج في مسألة مرتت برجل حسن الوجه وأمثالها الى تقدير
الضمير ، وإن كانت ضعيفة ، فمنهم من يقول : الالف واللام
سدت مسد الضمير ، وهو مذهب الكوفيين^(٤) ، ومنهم من يقول :
الضمير محذوف تقديره حسن الوجه منه وهو مذهب
البصريين^(٥) ، وهنا إن قلنا : الوجه مرفوع بحسن رفع الفاعل ،

- (١) في ب : (عدته) •
(٢) (أوجه) : ساقطة من ر •
(٣) في س : نحو حسن وجه ، حسن الوجه ، الحسن وجهه ،
الحسن الوجه •
(٤) وأهل الكوفة يقولون : الالف واللام في هذا عقيب الاضافة •
الجمال ص ١١١ •
(٥) وأهل البصرة يضمرون ما ذكرت لك • الجمال ص ١١١ •

فأما إذا قيلَ إِنَّ فِي الحَسَنِ ضميراً يعودُ الى رجلٍ ، وإنَّ الوجهَ بدلٌ ، فبند ذلك تقوى المسألة ولا تضعف ، وعلى مثل ذلك حمل قوله تعالى : { مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ } ^(١) ، فيكون الاحتياجُ الى الضمير باعتبار بدلية الامتثال وذلك جائزٌ حذفه إذا علم ، وليس حذفه في الجواز كحذف الضمير العائد تلي صاحب السفة . وأما مسألة حسن الوجه ، أو حسن الوجه مما انتصب فيه المفعول أو انخفض فليس الحاجة فيه الى الضمير كالحاجة في حسن الوجه لما يتنا أن الضمير عند النصب والخفض في السفة ، وأن النصب بعده على التشبيه بالمفعولية والخفض فرعه فكما يحسن ضاربٌ زيدا يحسن حسنٌ وجهاً ، وكذلك الخفض وقوله ^(٢) :

١٨١- أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا
كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مَصْطَلَا لَاهِمَا

استشهد به سيمويه تلي جواز إضافة السفة الى معمولها مضافاً الى مضمير موصوفه ^(٣) ، وهي مسألة مرتٌ برجلٍ حسنٍ وجهه ،

(١) سورة ص الآية : ٥٠ .

(٣) البيت للشماخ بن ضرار الغطفاني من قصيدة يمدح بها يزيد بن مربع الانصاري في ديوانه ص ٨٦ ، جارتا صفا : جارتا : يقصد الاثنتين ، وصفاء جبل وهو الثالث لهما ، كميता الاعالي : يريد أن أعلى الاثنتين لم تسودا لبعدهما عن النار . جونتا : مسودا . أي والبعض الآخر مسود لقربه من النار وقد وضحه الشيخ المناقشة ، الكتاب ١/١٠٢ ، الخصائص ٢/٤٢٠ ، ابن يعيش ٦/٨٦ ، كتاب اصلاح الخلل والخلل ورقة ٤٧ ، المقرب ١/١٤١ ، معجم الهوامع ٢/٩٩ ، الاشموني ٣/١١ ، الخزائنة ٢/١٩٨ ، العيني على الاشموني ٣/١١ .
(٣) انظر الكتاب ١/١٠٢ ، ١٠٣ .

لأنَّ « جَوْنَتَا » صفةٌ « لجارتا » مضافٌ إلى « مُصْطَلَاهُمَا » بدليل حذف فونه ، وهما في قولك : « مُصْطَلَاهُمَا » ضميرٌ « جارتا » وهو موصوفٌ « جَوْنَتَا » ، وهي عينُ مسألة الخلافِ فقَالَ : المخالفونَ ليسَ الضميرُ في « مُصْطَلَاهُمَا » راجعاً إلى « جارتا » فتكونُ مسألة الخلافِ ، بل يجعله عتداً إلى « الأعلى » وهو غير الموصوفِ « لجَوْنَتَا » فيكونُ مثل قولك : زيدٌ حسنٌ الغلامُ جميلٌ ثوبه على أن يكونَ الضميرُ في ثوبه للغلامِ فيكونُ التقديرُ جميلٌ ثوب الغلامِ ، ويخرجُ بذلك عن أن يكونَ دليلاً على مسألة الخلافِ . فاجيب عن ذلك بأنَّ الأعلى جمعٌ والضميرُ في مُصْطَلَاهُمَا مثنى فلا يستقيمُ أن يكونَ الضميرُ مثنى لجمع ، وأيضاً فإنَّ المعنى على أنَّه تغيَّرَ أعلى الحجرينِ بعده عن موقد النارِ وأسودَّ موضعُ الاصطلاءِ على ما ذكرتموه يكونُ أسودَّ ولحمٌ يسودُّ ، وهو غيرُ مستقيمٍ ، وغاية ما يقولونه على الوجه الأولِ أنَّه وإنَّ كانَ بلفظِ الجمعِ فهو في معنى المثنى فعادَ الضميرُ عليه من حيثُ المعنى ^(١) وليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّه جمعٌ مستقيمٌ يمكنُ حمله على ظاهره فلا حاجةَ إلى حمله على غيره ، وأمَّا أفرادُ مُصْطَلَاً فهو لازمٌ على كلِّ قولٍ ، ووجهه أن يكونَ مُصْطَلَاً إمَّا مصدرًا على تقديرِ حذفِ مضافٍ أي موضعي ^(٢) ، اصطلاحاً ، وإمَّا أن يكونَ مفرداً واقعاً موقعَ التثنية كما قالوا :

كَلِمُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

« ١٧٣ »

لَمَّا كَانَ مَعْلُومًا أَوْقَعَ الْوَاحِدَ مَوْقِعَ الْجَمْعِ ، فَوُقِيعَهُ مَوْقِعَ التَّثْنِيَةِ أَجُوزُ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ] ^(٣) .

- (١) في ل : (على المعنى) وهو خطأ .
 (٢) في ل ، ب : (موضع) وهو تحريف .
 (٣) ما بين القوسين المعقوفين : ساقط من الأصل .

أفعل التفضيل

قال صاحب الكتاب : قياسه أن يُصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب إلى آخره .

قال الشيخ : إنما لم يُصاغ من المزيد فيه على الثلاثة ، لأنه إن بقي على حروفه لم يمكن ، وإن حُذف أحقل فكرر ذلك [٦٩ ظ] وأما اللون والعيب فقد اختلفت في تعليله ، فقال قوم : لأنه في الأصل أفعاله زائدة على ثلاثة فإذا أُورد عليهم آدم وشهب وسود ، أجابوا بأن أصله إفعَل وإفعَال ولذلك صحَّت واوُسود ؛ لأنها في موضع يجب فيه تصحيحها في التقدير . ومنهم من قال : إنما لم يُتَعَجَّب من اللون والعيب لأنها خلق ثابتة في العادة ، وإنما يُتَعَجَّب مما يقبل الزيادة وانقصان فجرت لذلك مجرى الأجسام الثابتة على حال واحدة . والحق إنه إنما لم يُتَعَجَّب منه لأنه بُنيَ منهما أفعل لغير التفضيل فكرهوا أن ينوا منهما أفعل التفضيل فلبس ، فلذلك فرقوا بينهما في جمع التصحيح والتكسير فجمعوا كل واحد بجمع لم يجمع عليه ، الآخر ، ومما يدل على ذلك أنهم تعجبوا من العيب إذا لم يكن له أفعل لغير التفضيل كقولك : زيد أجمل من عمرو ، ولم يتعجبوا مما ليس بلون ولا عيب إذا كان له أفعل لغير التفضيل كقولك : أفنى وشبهه من الحلبي فهذه العلة هي المستقيمة وينبغي أن يضبط بأن يقال كل موضع ليس بلون ولا عيب مما لا يُبنى منه أفعل لغير التفضيل ، لأنه قد تبين أن كونه ليس بلون ولا عيب لا يحصل به الضبط طرداً ولا عكساً بصحة قولهم : أجمل وأحمق واشتاع قولهم : أفنى ، فإذا قصد

التعجب من هذه الأسماء بُنيَ أَفْعَلَ مِمَّا يَصْحُ بِنَاؤُهُ عَلَى حَسَبِ
 الْمَعْنَى الَّتِي يَقَعُدهُ الْمَكْلَمُ ثُمَّ تُمَيِّزُ (١) عَلَى مَا ذَكَرَ ، وَصَحَّةُ (٢)
 التَّعْجِبُ مِنْهُ تُبْطِلُ تَعْلِيلَ (٣) مَنْ قَالَ : إِنَّمَا لَمْ يَتَّعْجِبْ مِنْهَا لِأَنَّهَا
 ثَابِتَةٌ كَالْأَجْسَامِ . فَإِنْ قَالَ : لَمْ يَتَّعْجِبْ مِنْهَا وَإِنَّمَا يَتَّعْجِبُ مِنْ
 مَعْنَى أَفْعَلَ الْمَذْكُورِ مَعَهَا ، قِيلَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي التَّعْجِبِ
 لَيْسَ إِلَّا لَهَا ، وَتَعْلِيلُكَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لَا مِنْ جِهَةِ
 الْمَفْظِ ، وَنَحْنُ عَلَى عِلْمٍ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : مَا أَشَدُّ حَمْرَتَهُ فِي أَنَّ
 التَّعْجِبَ مِنَ الْحَمْرَةِ بِمَعْنَى قَوْلِكَ : مَا أَحْمَرَهُ لَوْ جَازَ كَمَا أَنَّ
 قَوْلَكَ : مَا أَكْثَرَ فَضْلَهُ وَمَا أَفْضَلَهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، دَلَّ عَلَى أَنَّ
 التَّعْجِبَ إِنَّمَا كَانَ مِمَّا وَقَعَ بَعْدَ أَشَدَّ وَشَبْهَهُ ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ
 النُّحَوِيُّونَ : فَإِنْ أَرَدْتَ التَّعْجِبَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ تَوَصَّلْتَ إِلَيْهِ
 بِأَشَدَّ وَشَبْهَهُ ، فَبِذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ يَتَّعْجِبُ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى *

(فصل) قوله : والقياس أن يُفَضَّلَ عَلَى الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ .

قَالَ الشَّيْخُ : لِأَنَّهُمْ لَوْ فَضَّلُوا عَلَى الْمَفْعُولِ دُونَ الْفَاعِلِ لَبَقِيَ
 كَثِيرٌ مِنَ الْأَفْعَالِ لَا يَتَّعْجِبُ مِنْهَا وَغَرَضُهُمُ التَّمْيِيزُ وَلَوْ فَضَّلُوا عَلَيْهَا
 جَمِيعاً لَأَدَّى إِلَى اللَّبْسِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّعْجِبُ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَلِأَنَّ
 الْفَاعِلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ فِي الْمَعْنَى (٤) ، وَالْمَفْعُولُ فَضْلَةٌ فَكَانَ مَا هُوَ
 الْمَقْصُودُ أَوَّلَى ، وَهَذَا مَعْنَى « قَوْلِ سَيِّبِيوَيْهِ وَهُمْ بَيَّانُهُ أَعْنَى » يَنْبَغِي
 أَنَّهُمْ يَعْزُونَ بِالْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ حَتَّى لَا يَذْكُرُونَ فَعِلاً إِلَّا

-
- (١) فِي ل : (يَصِيرُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 (٢) فِي ب : (صِيغَةٌ) وَهُوَ خَطَأٌ .
 (٣) فِي س : (قَوْلٌ) .
 (٤) فِي و : (مَعْنَى) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

ويذكرون له 'فاعلاً أو ما يقوم مقامه' حرصاً على بيان الفاعل عندهم
فلما تعجبوا كان الأولى عندهم أن يجعل التعجب له 'لذلك' .

(فعل) قوله : وتغوره حالتان متضادتان إلى آخره .

قال الشيخ : أمّا لزوم التكرير عند مصاحبة (من) فصحيح ،
ونلته أنهم ليعرفوا^(١) لا يخلو من أن يعرفوا بالالف واللام ،
أو بالاضافة وكلاهما متعذر ، أمّا الاضافة فواضحة ، لأنهم إنما
يضيفونه إلى ما هو مفضل عليه وإنما يذكرون (من) ليسوا بعدها
المفضل عليه فكان الجمع بينهما عبثاً لا فائدة فيه ، ولو عرفوه
باللام لم يكن إلا لام العهد فيجب أن تكون معروفة بأفضليته عند
المخاطب ، والمخاطب لا يكون معروفاً بأفضليته إلا بالنظر إلى المفضل
عليه ، فأوجعت بينهما وبين المذكور بعدها المفضل عليه لجمعت
أيضاً بين أمرين يغنيك أحدهما عن الآخر كإضافة المذكورة سواء .
وأما قوله : « ولزوم التعريف عند مفارقتها » ، فوهم لأنه قد
يكون مضافاً إلى نكرة وهو باقٍ على تكيده كتقواك : مررت بأفضل
رجل فهذا قد فارق (من) ولم يلزمه لام التعريف أو الاضافة .

قوله : وكذلك مؤنثة وتثنيتهما وجمعهما .

قال الشيخ : معطوف على قوله : « وتغوره حالتان متضادتان »
وهو غير مستقيم في الظاهر ؛ لأنه إذا كان مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً
لا تصاحبه (من) ، وإنما أراد بقوله : « وكذلك » أنه لا بد له
مِمَّا^(٢) يقوم من تعريف أو اضافة ، لأن حذف (من) واجب .

(١) في و : (لما) وهو تحريف .

(٢) في ل : (ما) وهو تحريف .

فيها بخلاف الأول ، فإنه غير واجب بل أنت بالخيار ، فاشتركا
في أنه إذا حذفت (مِنْ) من القبلين فلا بد من الالف واللام أو
الاضافة إلا أنك في الأول مخير في حذف (مِنْ) وفي التعويض
بالالف واللام [٦٣ و] ، أو الاضافة ، وهنا في المؤنث والمتنسى
والمجموع لازم حذف (مِنْ) وإثبات أحد الأمرين .

قوله : بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالاضافة .

قال الشيخ : جرياً على الوهم الأول في قوله : ولزوم
التعريف عند مفارقتها ، وإنما الواجب اللام أو الاضافة وقد تكون
الاضافة تعرف ، وقد لا تعرف على ما تقدم .

(فصل) قوله : وما دام مصحوباً بمن استوى فيه الذكر
والأنثى والاثنان والجمع إلى آخره .

قال الشيخ : لأنهم أجروه مجرى باب التعجب لقربه منه في
المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب فلم يبن إلا مما ينسب
منه فعل التعجب فلما أجروه مجراه لفظاً ومعنى أفروده كما أفردوا
الفعل واستغنوا عن تشبيهه وجمعه ، فاذا عرف باللام أنت وثني
وجمع ، لأن تعريفه باللام أخرجه عن شبه الفعلية فجرى على
طبق ما هو له من التأنيث والتثنية والجمع .

قوله : وإذا أضيف ساغ فيه الأمران .

قال الشيخ : يعني المطابقة والافراد ، أما المطابقة فلأن
الاضافة تشبه اللام فأجري بها مجراه ، وأما الافراد فلأن الاضافة
فيه ليست إلا للمفضل عليه فأشبهت (مِنْ) مع ما بعدها ألا ترى

أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ مِثْلَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنَ النَّاسِ
فَلَمَّا كَانَتِ الْإِضَافَةُ فِيهِ لَا تَخْرُجُهُ عَنْ مَعْنَى (مِنْ) الَّذِي كَانَ بِهَا
مُفْرَدًا مَعَ الْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا بِمِثَابَةِ (مِنْ) مَعَ مَجْرُورِهَا • وَقَوْلُ
ذِي الرِّمَّةِ (١) :

١٨٢- وَبَيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيْدًا
وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَذَلًا

عَلَى الْإِفْرَادِ ، وَلَوْ جَاءَ عَلَى الْمِثَابَةِ لَقَالَ حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ وَحُسْنَاهُ
قَذَلًا ، وَالضَّمِيرُ فِي أَحْسَنُهُ عَائِدٌ عَلَى الثَّقَلَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَتَى
لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَلْقِ كَأَنَّهُ قَالَ وَبَيَّةٌ أَحْسَنُ الْخَلْقِ •

(فَصْل) قَوْلُهُ : وَمِمَّا حُدِفَتْ مِنْهُ (مِنْ) وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ
إِلَى آخِرِهِ •

قَالَ الشَّيْخُ : قَوْلُهُ : « أَوَّلُ مَنْ أَفْعَلَ الَّذِي لَا فِعْلَ لَهُ »
كَأَبَلٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ (٢) ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : وَزَنَهُ فَوَعَلَ
كَأَنَّ أَصْلَهُ وَوَالَ فَتَلَبَّوْا الْهَمْزَةَ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاعِلِ ثُمَّ أَدْغَمُوا السَّوَاءَ
وَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : وَأَلَّ إِذَا نَجَّى كَأَنَّ فِي الْأَوَّلَةِ النِّجَاةَ (٣) •

- (١) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة في
ديوانه ص ٦٣ ، السالفة : أعلى العنق ، القنديل مؤخر الرأس
فوق القفا ، الخصائص ٤١٩/٢ وفيه مكان (جيداً) (وجهاً) ،
الكامل ٥٤/٣ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧١٥/٢ ،
الخزانة ١٠٨/٤ ، وفي ديوانه (خدأ) مكان (جيداً) ، أمالي ابن
الحاجب ورقة ١٠٧ ، ابن يعيش ٩٦/٦ •
(٢) انظر شرح الشافعية للرضي ٣٤٠/٢ •
(٣) انظر شرح الشافعية ٣٤٠/٢ •

وقال قوم : أصله 'وَوَّلَ عَلَى فَوَّعَلٍ وليس بشيءٍ إذ يلزم منه
تعبيرات كثيرة ولا أصل له في الاشتقاق وهو عند البصريين أَفْعَلَ
المبني للتفضيل لقولهم : أول من كذا ، ولقولهم : في مؤثته الأولى
وفي جمعه الأول كما ذكر ، وهذا هو الصحيح ، ولو كان كما زعم
الكوفيون لقل في مؤثته أوَّله •

(فصل) قوله : والآخر شأن ليس لأخواته إلى آخره •

قال الشيخ : لأنَّه كثر في كلامهم حتَّى صار لأحد السمينين
فاستعملوه حينئذ استعمال الأسماء التي لا تفضل فيها ، والتزموا فيه
حذف من في حال التكرير وهو خلاف أصل وضعه فلأجل ذلك
خالفوا به ، وهذا هو أيضاً الذي جَوَّز استعمالهم أوَّل كذلك ، ألا
تراهم يقولون : الأول والثاني والثالث لا تفضل فيه ، والأل
مشيد ما يفيد أحدها باعتبار العدد فجري مجراها في صحة استعماله
بغير (من) في قولك : هذا أوَّل وثان •

قوله : لم يستوى فيه ما استوى في أخواته إلى آخره •

قال الشيخ : المعنى ^(١) أن أَفْعَلَ التفضيل إذا كان غير
معرف ولا مضاف فحكمه عدم المطابقة ^(٢) لا غير ، وقد غير فقد
خالف أيضاً بابه ، ووجه المخالفة أيضاً ^(٣) ما ذكر من أنه
استعمل استعمال ما لا تفضل فيه فوجب المطابقة كسائر الصفات
فلذلك قالوا : على ما ذكر ، وأخر غير منصرف وهو جمع

(١) في ل : (يعني) •

(٢) (المطابقة) في الأصل ، ل ، ت ، وهو خطأ •

(٣) (أيضاً) : ساقطة من س •

أُخْرَى ، وَفُعَلَ جَمْعٌ فُعُلَى فِي جَمِيعِ بَابِ التَّفْضِيلِ مَنْصَرَفٌ (١) ،
سِوَى أُخْرَى ، وَعَلَّتْهُ أَنَّهُ فِيهِ الصِّفَةُ وَالْعَدْلُ ، وَبَيَانُ الْعَدْلِ أَنَّ
الْأَصْلَ إِلَّا يُسْتَعْمَلَ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ فَقَدْ عُدَّ عَنْ صِغَةٍ كَانَ
يَسْتَحِقُّهَا إِلَى صِغَةٍ أُخْرَى ، وَهَذَا مَعْنَى الْعَدْلِ • وَقَدْ أُورِدَ أَبُو عَلِيٍّ
ذَلِكَ اعْتِرَاضًا ، وَقَالَ : الْمَعْدُولُ عَنِ الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ (٢) ، أَلَا تَرَى أَنَّ
سَجَرَ الْمَعْدُولِ عَنِ السَّجَرِ مَعْرِفَةٌ ، وَأَمْسِ الْمَعْدُولِ عَنِ الْأَمْسِ
مَعْرِفَةٌ ، وَأَخْرَ (٣) إِنَّمَا كَانَ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُقَالَ الْآخِرُ فَلَوْ كَانَ
مَعْدُولًا عَنْهُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَلَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ بِاتِّفَاقٍ لَوْصَفِ
النِّكَرَةِ بِهِ وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً كَانَ غَيْرَ مَعْدُولٍ فَلْيُطْلَبْ لَهُ عَلَيْهِ
أُخْرَى • وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا (٤) ، أَنَّا نَقُولُ : لَيْسَ مَعْدُولًا
عَمَّا ذَكَرْتَ وَلَكِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ قَوْلِهِمْ : آخِرُ مَنْ كَذَبَ فَاسْتَعْمَلَهُمْ إِيَّاهُ
مَجْمُوعًا فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدِ مَعَ (مِنْ) عَدُولٌ عَنِ الصِّغَةِ الَّتِي كَانَتْ
لَهُ لِمَصَاحَبَتِهِ (مِنْ) وَعَلَى ذَلِكَ [٦٢ ظ] تَحَقُّقُ الْعَدْلِ مَعَ التَّنْكِيرِ ،
وَيُذْفَعُ السُّؤَالُ الثَّانِي [أَنْ] (٥) سَلَّمْنَا أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ الصِّغَةِ الَّتِي
فِيهَا الْإِنْفُ وَاللَّامُ وَمَعْنَى كَوْنِهِ مَعْدُولًا أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ لَهُ إِلَّا
يُسْتَعْمَلُ إِلَّا كَذَلِكَ فَلَمَّا اسْتَعْمِلَ عَلَى غَيْرِ تِلْكَ الْجِهَةِ كَانَ
عَدُولًا ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قِيَاسِ الْعَدْلِ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ قَالِ الدَّلِيلُ (٦)
هَذَا عَلَى التَّنْكِيرِ وَثُمَّ عَلَى التَّعْرِيفِ فَحَكَمْنَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِمَوْجِبِ
دَلِيلِهِ •

- (١) (مَنْصَرَفٌ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل ، ب ، و ، س •
(٢) (شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ ص ١٢ •
(٣) (فِي وَ : (وَالْأُخْرَى) وَهُوَ تَحْرِيفٌ •
(٤) (مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا) : سَاقِطَةٌ مِنْ ل •
(٥) (أَنْ) : زِيَادَةٌ عَنْ ت •
(٦) (هَذَا) : سَاقِطَةٌ مِنْ ت •

(فضل) قوله : وقد استعصمت دُنْيَا بغير ألف ولا ميم .

قال الشيخ : كما ذكر وهو ظاهر .

(فضل) قوله : وقول الاعشى (١) :

١٨٣ وَلَسَمْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

قال الشيخ : يعني أنهم لا يجمعون بين الألف واللام وبين (من) المذكورة للتنزيل على ما تقدم فلا بد من تأويل منهم في قوله : « وَلَسَمْتَ (بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى) » وتأويلها أنها مثلها في قولك : أنت من بني فلان الشجاع ، ومثل هذا يجوز أن يجمع (٢) مع أفعل الذي فيه الألف واللام لأنك تقول : أنت الأفضل من قريش كما تقول : أنت من قريش الأفضل لا على أنك فضلت على قريش ويكون الفضل عليه مطوياً من اللام الذي (٣) للمهد (حسب ما بين المتخاطبين ، وقد يكون هو المذكور بعد (من)) ، وقد يكون غيره ، لأنك قد تقول : لمخاطبتك هذا (٤) أفضل من تميم ، فالفضل عليه تميم (٥) ، ثم تقول : له بعد ذلك

(١) البيت في ديوانه ص ١٤٢ وعجزه : (وَأَتَمَّا الْيَعْزَةَ لِيَلْكَائِرِ) .
الحصى : العدد الكثير تشبيهاً بالحصى بالكثرة ، الخصائص ١٨٥/١ ، ابن يعيش ١٠٣/٦ ، الصحاح ٨٠٣/٢ ، مادة (كثر) ، لسان العرب مائة (حصى) ١٨٣/١٤ ، أساس البلاغة ٩٥/١ الاشموني ٤٧/٣ ، العيني على الاشموني ٤٧/٣ المغني ٥٧٢/٢ ، ابن عقيل ١٤٢/٢ .

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ر .

(٣) (الذي) : ساقطة من ل .

(٤) في ل : (أنت) وما أثبتناه أحسن .

(٥) (ثم) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب .

الأفضل من تميم فليست تعني ههنا إلا تلك الأفضلية ويسمى له أيضاً
أنه من تميم فهذا المذكور بعد (من) هو المفضل عليه في المعنى
ولكنك لم تفضل عليه بمن وإنما عرفت ذلك بما تقدم
ذكرت (من) للتيين وقد تقول لمخاطبك : هذا أفضل من عمرو
ثم تقول : له ذلك ، ذلك (١) الأفضل من تميم فهنا ليست تعني
بالأفضلية إلا الأفضلية على عمرو ولأنه للمعهود ، وذكرنا من
قريش (٢) على ما عليه بعدها وإنما المفيد أن يكون الاتيان بها
لغرض دلالة التفضيل على ما بعدها ، وأما وقوع ذلك اتفاقاً والمراد
بها التيين فلا يضر .

(فعل) قوله : ولا يعمل عمل الفعل .

قال الشيخ : ليس على عومه بل يعمل عمل الفعل في
بعض المواضع ، وهو كل موضع كان فيه لمسبب مفضل باعتبار
من هو له عى نفسه باعتبار غيره فعند ذلك يعمل عمل فعله في
ذلك المسبب ، مثله قولهم : يا رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه
الى زيد ، وما أشبه ذلك ، فلبغض (٣) ههنا في المعنى (٤) لمسبب لرجل
وهو الشر ، مفضل باعتبار الرجل على نفسه وباعتبار غيره وهو
زيد . قال سيوي : في هذه المسألة ونظائرها (٥) كلاماً منها أنك

-
- (١) (ذلك) : ساقطة من ل ، ت ، س .
(٢) في س ، ش : (تميم) وهو وهم ، لأن المثال المتقدم (من
قريش) .
(٣) في ل : (بغض) ، وهو تحريف .
(٤) (في المعنى) : ساقطة من ش .
(٥) في س : (ظاهرها) ، وهو تحريف .

لو جعلت أبغض خيراً عن الشرّ كان محالاً^(١) يعني أنّه يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي ، لأنّ البغض^(٢) إذا ارتفع بالخبر كان الشرّ مبتدأ^(٣) ، ومنه متعلّق بالبغض^(٤) ، وقد فصل بينه وبينه بالمبتدأ ، وهو^(٥) فعل بالاجنبي وذلك غير جائز ، ولك أن تختصر فتقول : أبغض إليه الشرّ من زيد فت حذف الضمير من منه وحرف الجرّ الذي هو فيه ، وتدخل (من) على ما دخلت (في) عليه ، ولك أن تقول : ما رأيت كزيد أبغض إليه الشرّ وتفيد ذلك المعنى ، ومنه ما أنشده سيويه^(٦) :

١٨٤- مررت على وادي السباع ولا أرى
كوادي السباع حين يظلم واديا

أقلّ به ركب أتوه تبيّة
وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

وإذا عبرت^(٧) بالعبارة الأولى قلت : ولا أرى وادياً أقلّ به ركب أتوه تبيّة منه من وادي السباع ، والثالثة هي عين ما ذكره في البيت ، وأفعل هنا أقلّ جرى لشيء وهو في المعنى لسبب هو

-
- (١) انظر الكتاب ٢٣٢/١ .
(٢) في ل ، ب : (آبغض) ، وهو تحريف .
(٣) (مبتدأ) : ساقطة من ش .
(٤) (بابغض) : في ل ، ب .
(٥) في س : (قلند) .
(٦) البيت لسحيم بن وثيل ، وادي السباع : اسم وادي بطريق البصرة ، تبيّة : التلبث ، الكتاب ٢٣٣/١ ، ابن عقيل ١٤٩/٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب المتن ص ١٠٠ ، الشرح ص ١٠٠ .
(٧) في ش : (عبرت) ، وهو تحريف .

الركب 'مُفَضَّلَ باعتبار (مِنْ هُوَ لَهُ ' على نفسه)^(١) باعتبار وادي السباع وأتوه 'صفة' لركب وثية إماماً مصدر' على أصله لأنَّ الأتيان قد يكون بـ (شَيْءٌ أَيْ بِتَوَقُّفٍ وَتَجَبُّسٍ ، وقد يكون بغيره ، وإماماً مصدر' في موضع الحال أي متوقفين متلبسين ، وإماماً غير هذا الباب الذي قيَّدناه من المسائل فلا يجوز أن يرفع به الظاهر ، بل يرتفعان جميعاً على الابتداء والخبر وتكون الجملة 'صفة' الأولى كقولك : مررتُ برجلٍ أفضَلَ منه أبوه ، فأبوه وأفضل مبتدأ وخبر ، والجملة 'صفة' لرجل ، ولا يجوز الخفض [٩٣ و] 'صفة' [لرجل]^(٢) ورفَّح أبوه بأفعل بخلاف ما تقدَّم . قوله^(٣) :

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا - ١٨٥ -

أورده 'إعراضاً لمن يتوهم أن القوانس منصوب بأضرب ، وإنَّما هو معمول لما دلَّ عليه أَضْرَبَ ، فكأنَّه قيل ماذا يضرب ؟ فقيل القوانس ، وهي بيضة الحديد ، وهو مثل قوله تعالى : { أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ }^(٤) ، فَمَنْ يَضِلُّ في موضع نصب بفعل دلَّ عليه أَعْلَمُ لا بأَعْلَمُ ، ولا يجوز أن يكون مخفوضاً بأَعْلَمُ لما يازم من المحال^(٥) ، وإنَّما لم يعمل في الظاهر

(١) في ل : (الأول وهو قوله به على نفسه) .

(٢) (لرجل) : زيادة عن ل ، س .

(٣) البيت للعباس بن مرداس صدره : (أَكْرَ وَأَخْمِي

للحقيقة منهم) ، للحقيقة : للحقائق ، القوانا : أعلى

البيضة ، وقونس المرأة مقدم رأسها ، أمالي ابن الحاجب ورقة

ظ ١٦٠ ، ابن يعيش ١٠٦/٦ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي

٤٤١/١ ، ديوان الحماسة لأبي تمام شرح التبريزي ٢٢٨/١ ،

المغني ٦١٨/٢ ، الأشموني ٥٧/٣ ، لسان العرب (قنس)

١٨٤/٦ ، مشاهد الانصاف ص ٦٤ .

(٤) سورة الانعام الآية : ١١٧ .

(٥) في س : (الحال) ، وهو خطأ .

لأنَّه ليسَ جارياً على الفعل ولا مشبهاً به إِذْ لم يجرِ مجرى اسمِ
الفاعل في التثنية [والجمع] ^(١) والتذكير والتأنيث على ما تقدّم في
قولك : زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو لأنَّه الأصلُ •

أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

قَالَ صاحبُ الكتابِ : ما بُنِيَ مِنْهُمَا من التثلاثي المجزأ تسمى
ضربين إلى آخره •

قَالَ الشيخُ : هو كلُّ ما اشتقَّ من فعلٍ اسماً لِمَا فَعَلَ فِيهِ
الفعلُ من زمانٍ أو مكانٍ ولا يخلو من أنْ يُبْنَى من ثلاثي أو غيره ،
فإنْ كَانَ ثلاثياً فلا يخلو (من أنْ يكونَ مَعْتَلَّ الفاء أو اللام أو لا ،
فإنْ لم يكنْ مَعْتَلَّ الفاء واللام فلا يخلو) ^(٢) من أنْ يكونَ مضارعاً
بالكسر أو لا ، فإنْ كَانَ بالكسر ، فالاسمُ بالكسر أيضاً وإنْ لم يكنْ
بالكسر فالاسمُ بالفتح على مَفْعَلٍ وإنْ كَانَ مَعْتَلَّ الفاء فالاسمُ على
مَفْعَلٍ بالكسر لا غير ، وإنْ كَانَ مَعْتَلَّ اللام فالاسمُ بالفتح
لا غير ، فالأولُ مثلُ مَضْرِبٍ ، والثاني مثلُ مُقْتَلٍ ومَدْبَحٍ ،
والثالثُ مثلُ مَوْعِدٍ ومَوْرَدٍ ، والرابعُ مثلُ مَأْتَى ومَسْعَى ،
وما جاء على غير ذلك فشاذٌّ ، وقد ذُكِرَ ، وكأنَّهم كسروا تسميهاً
له بالمضارع لأنَّه جارٍ عليه ، وفتحوا فيما كانَ المضارعُ مفتوحاً أو
مضموماً إلا أنَّهم حمّوا المضمومَ على المفتوح لأنَّه أخفُّ ، وكسروا
في مَعْتَلَّ الفاء مطلقاً لأنَّه أخفُّ مع الواو إِذْ مَوْعِدٌ أخفُّ من
مَوْعَدٍ ، وفتحوا مع المَعْتَلَّ اللام لِمَا يؤدي الكسرُ فيه إلى الثقلِ
المؤدي إلى الأعلالِ •

(١) (الجمع) : زيادة عن ل ، ب ، ر •

(٢) ما بين القوسين : ساقط من ش •

(فصل) قوله : وقد تدخل على بعضها تاء التانيث .

قول الشيخ : مع جريها على القياس مع مخالفة ، فالجاري كالمنزلة والمقبرة ، وغير الجاري كالمنظنة بالفتح لأنه من ظن يظن فالكسر فيه شاذ وموقعة الطائر جري على القياس ، وأما ما جاء على مفعلة بالضم « فأسماء غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها .

قول الشيخ : وما بني من غير الثلاثي رباعياً أو ثلاثياً بزيادة فكله على لفظ اسم المفعول فيكون لفظ اسم المفعول والمصدر كما تقدم ، والزمان والمكان مشتركان في الجميع كالمخرج من أخرج ، والمستخرج من استخرج ، المدحرج من دحرج ، وكذلك ما أشبهه وكأنهم قصدوا مضارعة الفعل في الزنة (١) فأجروه على لفظ المفعول لأنه أخف من لفظ الفاعل لأن الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح ، والفتح أخف ، ولأن الاسم مفعول فيه في المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لمطابقته له أقيس فمن ثم ستملوا صيغة المفعول . وقوله في البيت (٢) :

(١) في و (الجري) وهو تحريف ، وفي ش : ساقطة .

(٢) (في الزنة) : ساقطة من ش .

(٣) البيت لحمد بن ثور الهذلي ، وهو من مستدركات عبد السلام (هارون على الديوان ص ١٧٣ ، قال ابن منظور : العليقة والعلق : الثوب النفيس ، وقيل أول ثوب يلبسه المولود وكانت الصبية تلبسه وقت اغارة ابن همام على الحي المذكور . الكتاب ١/ ١٢٠ ، أمالي ابن الحاجب ١٠٨ ط ، المقتضب ١٢١/ ٢ ، لسان العرب (علق) ٢٦٢/ ١٠ ، المبهج في تفسير شعراء ديوان الحماسة لابن جني ٣٩ ، الخصائص ٢٠٨/ ٢ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٧/ ١ .

١٨٦- وما هي إلا في إزارٍ وعلقةٍ

مُعَارَ ابنِ هَمَّامٍ على حيٍّ خَشَعَمَا

أُنشدهُ سيبويه في ذلكَ وقد أُخذَ عليه من وجهين : أحدهما في قوله : على حيٍّ خَشَعَمَا ، واسمُ الزمانِ والمكانِ لا يعملُ ، والآخرُ أنَّ الغرضَ تسميهُ خَفَّةٌ ما عليها ابنُ هَمَّامٍ عندَ إغارتهِ فكانَ المعنى وما هي إلا متخففةٌ كتخفيفِ ابنِ هَمَّامٍ وهو وجهه في الردِّ ، والجوابُ عن الأولِ أنَّ الجارَّ [والمجرورَ] ^(١) متعلقٌ بما دلَّ عليه مُعَارُ ، كأنَّه قالَ : يغيرُ تلى حيٍّ خَشَعَمَا • وأمَّا الثاني فلا يبعدُ أنَّ يكونَ أرادَ وما هي إلا متخففةٌ في زمانٍ مثلَ زمانِ إغارةِ ابنِ هَمَّامٍ فوضعَ مُعَارَ موضعَ زمنِ إغارةٍ ، وهو معنى اسمِ الزمانِ وفي الجميعِ تعسفٌ •

(فصل) قوله : ولا يعملُ شيءٌ منها •

قال الشيخُ : لأنَّها أسماءُ الأجسامِ ^(٢) فلا تعملُ بخلافِ المصدرِ فإنَّه اسمٌ للمعنى كالفعلِ وبخلافِ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ فإنَّهما صفةٌ ، والمعنى في الصفةِ هو المتعمودُ فجريا مجرى الفعلِ في ذلكَ ، وليسَ اسمُ الزمانِ والمكانِ كذلكَ لأنَّهما اسمانِ لذواتٍ غيرِ مذهبٍ بهما مذهبُ الصفةِ (فيجريانِ مجرى اسمِ الفاعلِ ، ولا مجردِ المعنى) ^(٣) فيجريانِ مجرى المصدرِ فمن أجلِ ذلكَ امتنعَ العملُ فيهما • وقولُ الشاعرِ ^(٤) :

(١) المجرور : زيادة عن ل •

(٢) في ل : (الزمان) •

(٣) ما بين القوسين : ساقط في ل •

(٤) البيت للناطقة الذبياني من قصيدته التي يعتذر بها إلى النعمان ، =

١٨٧- كَانَ مَجْرَ الرَامِسَاتِ ذِيُولَهَا

عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

[٩٣ ظ] وتقدير الاعتراض أن مَجْرَ ههنا اسم للمكان وقد عمل في ذيولها ، وبيان كونه اسماً للمكان أنه أٌخْبِرَ عنه بقضيم وهو الرق الأبيض يُكْتَبُ فيه فُسَبَّهَ موضع مرور الرياح بالرق المتفق بالكتابة ، ولا يستقيم أن يكون للجرج فيؤدي الى تشبيهه بالرق ولا معنى لذلك . والجواب أن اسم المكان (١) قد استقر باستقراء (٢) لغتهم وتأكد ذلك بالمعنى فاذا وجد ما يخالفه وجب تأويله ، وله ههنا تأويلان : أحدهما أن يكون ثم مضاف قبل مجر وتقديره كان موضع مجر الرامسات ، وهو خير من تقدير أثر لثلا يحصل ما هرب منه من الاخبار بقضيم إذ الأثر مشبه بالكتابة لا بالرق ، وغرضنا هنا المشبه بالرق ، لأن الرق هو الذي وقع خبراً عن (كان) فوجب أن يكون اسمها هو المشبه هو به ، والوجه الثاني أن يكون مجر موضعاً على ظاهره ، والمضاف محذوف من الرامسات كأنه قال كان مَجْرَ (٣) جَر الرامسات ، ويتأكد بأمرين : أحدهما مطابقة المشبه به ، لأن فيه ذكر الموضع أولاً والأثر ثانياً كما أن المشبه به ذكر فيه الرق أولاً والتسويق ثانياً (والآخر أن المحذوف مدلول عليه بمجر ، لأن مجر

= في ديوانه ص ٤٣ ، قضيم : حصيد منسوج خيوطه سيور بلغة

أهل الحجاز ، نمقته : زينته ، الرامسات : الرياح . ابن يعيش

١١٠/٦ ، ايضاح الفارسي ص ١٨٩ ، شواهد الشافية ٨٢ ،

١٠٦ ، الصحاح (نمق) ١٥٦١/٤ ، اللسان (قضيم) ٤٨٨/١٢ .

اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٧/١ .

(١) في ش : (الزمان) .

(٢) في ل ، ت : (استقرار) وهو تصحيف .

(٣) في ش : (مجرى في الرامسات) ، ولا يستقيم معه الكلام .

[معنا] (١) موضع الجرّ ولم يُقدَّر إلا ما دلّ عليه بخلاف
التقدير (٢) الاول ، فإن المؤدي اليه إمتناع استقامته في الظاهر ،
وهو بعينه موجود ههنا مع الوجهين الآخرين ويضعف من جهة أن
ذبولها تكون منسوبة بمصدرٍ مقدّر ، والنسب بالمصادر المقدّرة
لا يكاد يوجد ، ومن أجل ذلك قدّم ذكر التقدير الاول .

اسم الآلة

قال صاحب الكتاب : هو اسم ما يُعالج به ويُنقل ويجبي
على مفعّل ومفعلة ومفعّل الى آخره .

قال الشيخ : اسم الآلة هو كل اسم اشتقّ من فعلٍ له ما
يُسْتَعان به في ذلك الفعل وصيغته المطردة مفعّل ومفعّال
كمفتّح ومفتّاح وما ألحق به لها مسموع مثله في الزمان
والمكان ، وأمّا ما جاء مضموم الميم والعين فليس بالجاري قياساً ،
وانّما هي الفاظ وضعت أسماء من غير اعتبار جريها على الفعل .

ومن أصناف الاسم الثلاثي

قال الشيخ : كله عشرة أبنية وقسمته القليلة اثنا عشر
أهملت العرب منها اثنين واستعملت عشرة ، وبيان ذلك أن اللام
لا تنقسم باعتبارها لأن اختلافها لأجل الاعراب ، بقيت الفاء
والعين ، فأما الفاء فتكون متحركة بالحركات الثلاث ولا تكون

(١) (معناه) : زيادة عن ل .

(٢) ما بين القوسين : ساقط في ر .

ساكنة لِمَا^(١) يؤدي الى الابتداء بالساكن ، وأبنا العين فتكون
 بالحركات الثلاث وبالسكون ، وإذا ضربت ثلاثة في أربعة كانت
 اثني عشر ، مفتوح الفاء أربعة^(٢) فَعَلْ وَفَعِلْ وَفَعِلْ وَفَعِلْ ،
 وكذلك مكسورها ومضمونها إلا أنه سقط من مكسورها (فَعِلْ)
 لأنه ليس من أبنيتهم استقلالاً له ، وسقط من مضمونها (فَعِلْ)
 لأنه بناء مختص بالنعل لِمَا لم يُسم فاعله ، وقد تلحقه الزيادة
 ويعرف الأصلي من الزائد بأن يُنظر الى تصارييف الكلمة فما
 ثبت من جميع وجوهها فهو الأصلي ، وما سقط فهو الزائد ، والزيادة
 قد تكون من جنس حروف الكلمة وقد تكون من غير جنسها ، فما
 هو من جنسها قد ذكره مفصلاً ، وما هو من غير جنسها فهو حروف
 سألتمونها ، فاذن لا تكون زيادة من غير سألتمونها إلا وهي
 تكرير ، وحروف سألتمونها قد تكون تكريراً وقد تكون غير
 تكرير ، إلا أنها إذا كانت تكريراً هي أو غيرها لم توزن إلا بلفظ
 الأصل المكرر وذلك تقول : في عِلْمٍ فَعِلْ ، وفي ضَرْبٍ
 فَعِلْ ، وفي خَفِيدٍ^(٣) فَعِيلْ ، وإما إذا لم تكن الزيادة تكريراً
 لم تذكر في الوزن إلا بلفظها ، فتقول : في وزن مَضْرِبٍ
 مَقْعَلٍ ، وفي زُرْقَمٍ فَعْلَمٍ وكذلك جميع ما يأتي من غير تكرير ،
 والزيادة أيضاً قد تكون لللاحق ولغير اللاحق ، فأما زيادة اللاحق
 فإن تكون الزيادة حي بها لغرض تمييز تلك الزينة الناقصة على
 مثال زينة أكمل منها كالحقهم جَوْهَرًا بِجَعْفَرٍ ، فلا يرد على
 هذا مثل مَضْرِبٍ في أنه ملحق بِجَعْفَرٍ ولا مثل مَضْرِبٍ
 في أنه ملحق بِقِرطاسٍ ، لأن شرط اللاحق أن يكون الغرض

(١) في ب : (لثلا) ، وما اثبتياه أفضل .

(٢) (أربعة) : ساقطة من ش .

(٣) حَقِيدٌ : السريع أو الظليم الطويل الساقين . اللسان

(خَفِيدٌ) ١٤٢/٤ .

بها ما ذكر ، وأما هذا المعرض به^(١) فله^(٢) غرض آخر واضح
في غير ذلك المعنى فلا وجه لجعله حاقاً • وموقع الزيادة في الثلاثي
أربعة ، لأنها إما أن تكون قبل ذكر الفاء أو تلي الفاء أو تلي
العين [٩٤ و] ، [٩٥ و] أو تلي^(٣) اللام موضع غير ذلك ، وأما
في غير الثلاثي فيزيد على حسب عدد الحروف •

(فصل) قال صاحب الكتاب : والزيادة الواحدة قبل الفاء في
نحو أجْدَل وإثْمِد^(٤) وإصْبِع وإصْبِع وأكْلَب وأَبْلَم^(٥) إلى
آخره •

قال الشيخ : كل همزة وقعت أولاً وبسببها ثلاثة أحرف
أصول فهي زائدة فحكم في أجْدَل^(٥) إلى أكْلَب بالزيادة لذلك
فإن وقع مع الهمزة ما يحتمل أن يكون أصلياً جاز الوجهان ،
كقولك أولق^(٦) ، وإن وقع بعدها ثلاثة لا يصلح أحدها أن يكون
أصلياً حكم باصالتها^(٧) حكماً مثل قولهم إمعة^(٨) لأن اليمين لو

-
- (١) في و ، ش ، س : (ففيه) •
(٢) هنا ورقة متأخرة فتغير الرقم مكان ٩٤ و ، ٩٥ و ، وهو
خطأ في الترقيم حيث تقدم الرقم الأكبر على الرقم الأصغر •
(٣) إثمد : حجر يتخذ منه الكحل • اللسان (تمَد) ٧٥/٤ •
(٤) أبْلَم : جمع أبلمة ، وهي خوصة المقل ، يقال المال بيننا
شئق المنصف ٩٠/٣ •
(٥) أجْدَل : الصقر ، صفة غالبية ، وأصله من الجدل الشدة ،
(اللسان) (جدل) ١٠٩/١٣ •
(٦) أولق : مألوق إذا جئن فهو مجنون المنصف ١٩/٣ •
(٧) (حكماً) : ساقطة من ل ، ب ، ت ، س •
(٨) إمعة : هو العاجز الذي لا رأي له ويتبع غيره في جميع
أموره • المنصف ١٨/٣ ، اللسان (مَعَّ) ٢١٧/١٠ •

كانا أصلاً لم تخلص من أن تكون من باب يمين^(١) وهو نادر فحكمهم
 بزيادة الثانية^(٢) ، فوجب أن تكون الهمزة أصلاً ، وأما تنضُب^(٣) ،
 وهو شجر يتخذ منه القسي فالتاء فيه زائدة ، لأنها لو كانت
 أصلاً لم تخلص من أن تكون النون بعدها أصلاً أو زائدة ، وكلاهما
 يؤدي إلى ما ليس من أبيتهم ، فوجب أن تكون التاء زائدة فإن قيل
 فأنتم إذا حكمتم بزيادة التاء أدى إلى أن يكون وزنه تفعلاً ،
 وتفعّل ليس من أبيته الاسماء • فالجواب أن الوزن إذا تردد
 بين أن تكون حروفه أصولاً وليس من أبيتهم وبين أن يكون
 بعضها زائداً وليس من أبيتهم كان الحكم بزيادة البعض أولى ،
 ووجهه هو أن الأبنية الأصول قليلة محصورة ، والأبنية التي فيها
 الزيادة كثيرة لا تكاد تنحصر ، فإذا تردد هذا بين أن يكون من
 قليل أو من كثير كان جعله من الكثير أولى ، وهذا جارٍ في كل
 ما يأتي مثل ذلك • وأما تدرأ^(٤) فالكلام في التاء وزيادتها في مع
 الهمزة آخر الكلام في تنضُب مع النون إلا أنه إنما ينهض
 على مذهب سيبويه إذ ليس في الكلام عنده ففعل^(٥) ، فيحتاج
 إلى جهة أخرى من الدليل فيرجع إلى الاشتقاق وهو مشتق من
 رأته إذا دفعته لأن التدرأ المدافعة فلاشتقاق مشعر بزيادته

- (١) يمين : اسم بلد عن كراع ، وقال ابن جني يمين وقرنه
 بدون ، وقال اسم وادي بين ضاحك وضويحك جبلين أسفل
 الفرش • اللسان (بين) ٣٥٨/١٧ ، شرح السيرافي ٢١٥/٥ .
 (٢) في و (التانيث) وهو تحريف •
 (٣) تنضُب : شجر ضخام ليس له ورق ويخرج له خشب
 اللسان (نضُب) ٢٦٠/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٦/٥ •
 (٤) تدرأ : يقال فلان ذو تدرأ أي قوة ومنعة على دفع
 أعدائه ، والتاء زائدة كما زيدت في ترتب وتثقل • اللسان
 (درأ) ٦٥/١ •
 (٥) الكتاب ٣٢٧/٢ •

التاء . وأما تَتَفَلُّ (١) فتأوّه زائدة ، لأنّ من لغاته تَتَفَلُّ فثبت أنّ
تاءه بمثل ما ثبت في تَنْضُب . ثم تقول : التاء في تَتَفَلُّ لأنها هي
هي لفظاً ومعنى . وإذا ثبت أنّ تكون زائدة في إحدى الصيغتين
وجب أنّ تكون زائدة في الصيغة الأخرى لاتفاقهما حروفاً ومعنى .
وأما تَحْلِي (٢) فتأوّه زائدة لأنها من قولهم حَلَّاتُ الأديم إذا
نَقَّته عند السِّلْخ فلاشتقاق دلّ على زيادة التاء . وأما يَرْمَع (٣)
فأوّه زائدة لأنه عُرِفَ باستقراء كلامهم أنّ كلّ ياء وقعت دح
ثلاثة أصول فهي زائدة . والميم في مَقْتَل وفي بَقِيَّتِها كذلك . وأما
هَبْلَع (٤) فالهاء فيه زائدة عند الإخفص (٥) ، أخذ من الاشتقاق
لأنّ الهبلع الشديد البلع فكأنّه من بلع فالهاء زائدة ، وغيره
يقول : الهاء أصلية ولا أثر لمثل هذا الاشتقاق الذي ليس على
قياس كلامهم إذ لم يُعْهَدْ زيادة الهاء أوّل الكلام ولا بعد في أنّ
يكون بنواً كلمةً للشديد البلع من الهاء والباء واللام (٦) والعين
فوافق بعض حروفها حروف بلع وليس هذا كقولنا إنّ النون
في عَنَسَل زائدة أخذاً من قولهم عَسَل إذا أسرع لأنّ
العَنَسَل (٧) السريع لأنّ النون قد ثبتت زيادتها ثانياً ساكناً كثيراً ،

(١) تَتَفَلُّ : التتفل من أسماء الثعلب . اللسان (تفل)

٨١/١٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .

(٢) تَحْلِي : القشر الذي في أصول الشعر . المنصف ٥٣/٣ .

(٣) يَرْمَع : الحصى الأبيض الذي يلعب . أساس البلاغة

١٩٥/١ ، اللسان (رَمَع) ٤٩٤/٩ .

(٤) هَبْلَع : للأكل الكثير البلع وهو فِعْلَل ، شرح الشافية

٣٨٣/٢ .

(٥) انظر ابن يعيش ١١٨/٦ ، الأشموني ٢٧٠/٤ .

(٦) (اللام) : ساقطة من ر .

(٧) عَنَسَل : الناقة السريعة ، مشتق من العسلان وهو السرعة ،

شرح الشافية ٣٣٣/٢ . اللسان (عسل) ٤٧٣/١٣ ، شرح

السيرافي ٢٢٠/٥ .

فلم يكن الحكم بزيادتها ههنا أخذاً من هذا الاشتقاق وإن كان فيه بُعدٌ مثل الحكم بزيادة الهاء في هبّح إذ لم تثبت زيادتها أولاً وقد بقي عليه (من الأمثلة الثلاثية التي زيد^(١) فيها زيادة واحدة قبل الفاء ، تفعل كقولهم : تنفل ، وبقي عليه)^(٢) يفعل كقولهم : يغفر فإن أجبب عن يغفر بأن الضمة للاتباع والاصل يغفر فقد ذكر من أبنته منخراً ، وإن كان الكسر للاتباع فكما لم يطرح منخراً كذلك لا يطرح يغفر .

(فصل) قوله : وما بين الفاء والعين الى آخره .

قال الشيخ : الالف لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول إلا زائدة ، والهمزة في شال زائدة لأنه من قولهم : شملت الريح ، والياء في ضيغم^(٣) زائدة لما تقدم من أن الياء اذا وقعت مع ثلاثة أحرف أصول زائدة ، والنون في قنبر^(٤) زائدة لما^(٥) يؤدي أن يكون فعّل وليس من أبنتهم عند سيبويه^(٦) ، وأما الاخفش فيجتيح^(٧) بغير ذلك فيقول : من لفته قنبر ، وتصرفهم [٩٥ ظ] فيه بغير نون مع بقاء معناه يشعر بزيادة ما حذف

- (١) (زيد) : ساقطة في س .
- (٢) ما بين القوسين : ساقطة في ش .
- (٣) ضيغم : من أسماء الأسد ، لأنه يضيغم أي يعض . أساس البلاغة ٢٩/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٤/٥ .
- (٤) قنبر : جمع قنبرة وقنبرة ، وهو طائر معروف . اللسان (قنبر) ٣٧٧/٦ ، أساس البلاغة ١٢٥/٢ .
- (٥) في ل : (لثلا) .
- (٦) هذا خلاف ما ذكره سيبويه ، فقد جاء في الكتاب : أما النون فتلحق ثانية فيكون الحرف على ففعل في الاسماء ، ذلك قنبر وعنظب ولا نعلمه صفة ، الكتاب ٣٢٦/٢ .
- (٧) في ل : (يحتاج) ، وهو تحريف .

لأنَّه معنى الزائده ، وجُنْدَبٌ^(١) النون فيه زائدة ، لأن من لغاته
جُنْدَب ، فثبت أنَّ النون زائدة ، وإذا ثبت أنَّ النون زائدة في
جُنْدَب ثبت أنَّها زائدة في جُنْدَب ، وأما الاخفش فيحتاج الى
غير ذلك ولا نعرف له وجهاً ولعله يقول : [إن]^(٢) وزنه
فُعْلَلٌ^(٣) ، وأما عنسَلٌ فقد تقدّم بيان زيادة النون فيه .
وأما عَوْسَجٌ^(٤) فواوه زائدة ؛ لأن الواو مع ثلاثة أحرف
أصول لا تكون إلا زائدة ، وقد بقيت له من الأمثلة في هذا الفصل
فُعْلَلٌ كجُنْدَب وخُنْفُسٌ^(٥) للتصير ودُمْلَصٌ^(٦) بمعنى دُلَامِصٍ
أي بَرَق ، وآخِرٌ بمعنى آجِرٌ أعجمي مُعَرَّبٌ .

(فصل) قوله : وما بين العين واللام في نحو شمال .
قال الشيخ : همزته زائدة « وَغَزَالٍ وَحِمَارٍ وَغُلَامٍ » لا
إشكال فيه ، « وَبَعِيرٍ وَعِشْرٍ^(٧) وَعُلَيْبٍ^(٨) » كذلك . وأما

- (١) جُنْدَبٌ : ويقال جُنْدَبٌ : الجراد المنظم . المنصف
٢١/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .
(٢) (إن) : زيادة عن ل .
(٣) ذهب الاخفش الى أنها أصلية من باب جُنْدَبٌ . المنصف
١٣٨/١ .
(٤) عَوْسَجٌ : شجر من أشجار الشوك له ثمر أحمر مدور .
اللسان (عَسَج) ١٤٨/٣ .
(٥) خُنْفُسٌ : من أسماء الخنفساء وهي دويبة سوداء منتنة
الريح ، اللسان (خنفس) ٣٧٦/٧ .
(٦) دُمْلَصٌ : ودُمْلَصٌ ودُمَالِصٌ ودُمَارِصٌ ، كله بمعنى
البراق الذي يبرق لونه . اللسان (دلص) ٣٠٤/٨ ، المنصف
٢٥/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .
(٧) عِشْرٌ : التراب أو الغبار ، قال ابن منظور : ولا تقل
عِشْرٌ في التراب لأنه ليس في الكلام فيُعْلَلُ إلا ضمهيد وهو
مصنوع معناه الصلب . اللسان (عثر) ٢١٤/٦ .
(٨) عُلَيْبٌ : اسم وادٍ على طريق اليمن وقيل موضع . اللسان
(عُلْب) ١٢١/٢ ، السيرافي ٢٢٥/٥ .

عُرْدٌ^(١) فنونه زائدة^(٢) لأمرين : أحدهما أنهم يقولون : العُرْدُ
فوجب أن تكون زائدة ، والآخر لو كانت أصلية لوجب أن تكون
وزنه فعلاً وليس في الكلام فعل والجروف أصول . « وقعود
وجدول وخرواع^(٣) وسدوس^(٤) وسلم وقنّب^(٥) لا إشكال
فيها ، وبقي عليه من أمثلة هذا الفصل دلمس^(٦) وميمه زائدة^(٧)
بغنى دلاميص ، وحمص^(٨) وتبّع^(٩) لغة في تبّع .

(فصل) قوله : وما بعد اللام في نحو علقمى^(١٠) ومخزى
وبهمى^(١١) .

- (١) عُرْدٌ : العُرد والعُرند ، الشديد في كل شيء . اللسان
(عُرْدٌ) ٢٧٨/٤ .
- (٢) خِرْوَعٌ : كل نبات قصيف من شجر أو عشب . اللسان
(خِرْعٌ) ٤٢٠/٩ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .
- (٣) سدوس : بالفتح الطيلسان وبالضم اسم رجل . اللسان
٤١٠/٧ ، سدس .
- (٤) قنّب : من قنّب القوم واقتنّبوا ، أي باعدوا . اللسان
(قنّب) ١٨٤/٢ .
- (٥) دلمس ، أو دلاميس : ليل مظلم ، اللسان (دلس) ٣٩٠/٧ ،
شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .
- (٦) حمص : أو حمص حبّ القدر وهو من القطاني واحده
حمصة . اللسان (حمص) ٢٨٢/٨ .
- (٧) تبّع : سم ملك من اليمن كسى الكعبة ، والتبّع ضرب
من الطير ، اللسان (تبّع) ٣٧٩/٩ .
- (٨) علقمى : شجر تدوم خضرته في القيظ الفها للتأنيث
وبعضهم يجعلها لللاحاق وتنون ، قال سيبيويه : واحدة
وجمعا . اللسان (علق) ١٣٦/١٢ ، شرح السيرافي ٢٢١/٥ .
- (٩) بهمى : كل ذي أربع من دواب البحر ، قال الاخفش
البهمى لا تصرف .
- (١٠) اللسان (بهم) ٣٢٥/١٤ ، شرح السيرافي ٢٢١/٥ .

قال الشيخ: بالتووين تكون اللاحق وإلا فحبلى مثلها ،
 وإذا نون لم يكن تكريراً كأنه قعند الى أمثلة لللاحق والى
 أمثلة لغير اللاحق وإنما يجي هذا على مذهب الاخفش ، وإلا
 فلا للاحق على مذهب سيويه (١) لتعذر فعلل عنده ولذلك وقع
 بهمي ههنا غير مصروف ، وإن لزم منه التكرار ، وسلمى
 وذكرى وحبلى وشعبي واضح ، ورعشن التون زائدة
 بدليل الاشتقاق ، لأنه من الرعشة إذ معناه المرتعش ، وفرسين
 التون زائدة ، لأنه اسم لمقدم خف البعير من فرس إذا دق
 فأرشد الاشتقاق الى زيادته ، وبلغن التون زائدة ؛ لأن معناه
 البلاغة فأرشد الاشتقاق الى زيادته « وقرود (٢) وشرب (٣)
 وعند (٤) ورمد (٥) » ظاهر وهو تكرار [السلام] (٦) .
 « ومعد (٧) » الدال الثانية زائدة سواء قبله اسماً للقبيلة أو اسماً
 لموضع رجل الفارس من الدابة إذا ركب ، أمّا إذا كان اسماً للقبيلة
 فدليلة قواهم : تمعدوا إذا تشبهوا بمعد في خشونة العيش ،

(١) الكتاب ٣٢٧/٢

(٢) قرود: أرض صلبة أو غليظة . اللسان (قرود) ٣٥٠/٤ .

المنصف ٨/٣

(٣) شرب: اسم واو ، أو نبات . اللسان (شرب) ٤٧٠/١ .

(٤) عند: القديم . المحيض . الحيلة . اللسان (عند)

٣١٤/٤

(٥) رمد: المتناهي في الدقة والاحتراق . (رمد) اللسان

٣٦٧/٤

(٦) اللام: زيادة عن ل .

(٧) معد: اسم موضع رجل الراكب من الفرس ، اسم معد

ابن نزار الذي تنتسب اليه قبيلة معد . المنصف ١٩/٣ ، ٢٠ .

والميم لا تزداد في الفعل ، وإن كان اسماً لموضع رجل الفارس
 فبدل على زيادتها ما تقدم ، لأنه منقول عنه إذا الاسماء الاعلام
 إذا أمكن فيها النقل كان أولى وإما لأنهم يقولون : معدد إذا
 يقرب أن يكون معدد منه ؛ لأنه موضع رجل الفارس الذي
 يبعثها على العدو ، وهذا أولى من أن يجعل من عدد يعدد إلا
 ليس بينهما معنى قريب * « وخبب (١) وجبن (٢) وفلرز (٣) »
 لا إشكال فيه ، وبقي عليه من أمثلة هذا الفصل ضهياء (٤) والهمزة
 زائدة ، وزرقم (٥) والميم زائدة اسم (٦) للأزرق ، ودلقيم (٧)
 اسم للذقة المسنة لاندلاق لسانها ، ودرج لفة في دراجة ،
 وشجعهم للشجاع وهو عند سيويه فعلهم من الشجاعة (٨)

(فصل) قوله : والزيادتان المقتربتان بينهما ألفاء نحو
 أدابير (٨) *

- (١) خدب : العظيم الجافي ، والضخم من الانعام ، وقيل من كل
 شيء . اللسان (خدب) ٢٣٥/١ *
- (٢) جبن : من اجتنى فلان اللبن اتخذه جبناً ، وهو الهوى
 يستعمل للأكل . اللسان (جبن) ٢٣٦/١٦ *
- (٣) فلرز : خبث ما أذيب من الذهب والفضة وما ينفى الكبير
 اللسان (فلز) ٢٥٩/٧ *
- (٤) ضهياء : الأرض لا تنبت النباتات فيها ، والمرأة التي
 لا تحيض ، وسميت ضهياء لأنها ضاهت الرجال . أباس
 البلاغة ٣٢/٢ ، شرح الشافية ٣٣٩/٢ ، شرح السيرافي
 ٢١٧/٥ *
- (٥) زرقم : للأزرق . اللسان « زرق » ٤/١٢ *
- (٦) اسم : ساقطة في ر .
- (٧) دلقيم : الناقة التي كبرت وسقطت أسنانها ، وكذلك المرأة
 اللسان (دلقم) ٩٦/١٥ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ *
- (٨) الأدابير : من التدابير وهو التخالف والتقاطع . أباس
 البلاغة ١٣٨/١ *

قال الشيخ : الهمزة والالف زائدتان ؛ لأنه اسم لمن قطع
 رحمته وأدبر عنها ، فالهمزة زائدة وهو منصرف وإن جعل اسم
 موضح فجاءت الألف بصرف « وأجادل » جمع أجدل وقد ثبت
 زيادة همزته في المفرد فكذلك في الجمع . « واستنجح » (١) همزته
 وثبوت زائدتان أما الهمزة فلا تهم يقولون : يَلْنَجِحُ فقد دل على
 زيادتها ؛ لأن الياء لا تقع بدلاً عن الهمزة المفتوحة ، وأما النون
 فلأنها تؤدي إلى وزن ليس من أبنيتهم هو أَفْعَلُّ . وَالنَّدَدُ (٢) مثل
 النَجَجِ للألد الشديد (٣) الخصومة فلاشتقاق يرشد إلى الزيادة ،
 « ومقاتل ومقاتيل » إلى آخر الفصل .

(فصل) قوله : وبينهما العين في نحو عاقون (٤) وساباط (٥)
 وطومار (٦) إلى آخره .

قال الشيخ : الفصل ظاهر ، وبقي عليه من هذا الفصل
 قنعاس (٧) وهو الشديد من الابل ؛ لأنه من القمس وهو الشدة
 فلاشتقاق يرشد إلى زيادة (٨) [النون] (٩) .

- (١) النَجَجِ : العود الذي يتبخر به . اللسان (لنج) ١٨٣/٣ ،
 شرح السيرافي ٢١٦/٥ .
 (٢) النَّدَدُ : في الكتاب ٣٤٥/٢ وإنما هو من اللد ، شرح
 السيرافي الشدة والخصومة ٢١٦/٥ .
 (٣) (الشديد) : ساقطة من و ، ش ، ت ، ب ، س .
 (٤) عاقول : عاقول البحر موجه ، أو ها اعتوج من النهر والوادي ،
 اللسان (عقل) ٤٩٠/١٣ .
 (٥) ساباط : سقيفة بين حائطين أو دارين ، والجمع سوابيط .
 اللسان (سبط) ١٨٣/١ .
 (٦) طومار : صحيفة أو سجل ، اللسان (طمر) ١٧٥/٦ .
 (٧) قنعاس : أو قنعلس : الجمال الضخم ، والرجل
 العظيم . اللسان (قنعس) ٦٨/٨ ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ .
 (٨) في الأصل ، ش ، ت ، ب : (زيادته) .
 (٩) (النون) : زيادة عن ل .

(فصل) قوله : وبينهما اللام في نحو قصيرى •

قال الشيخ : ظاهره بزيادة الياء والالف « وقرئى »^(١) ، اسم دويبة من الحشرات مصروفة ، ألفه ونونه زائدتان ، وأما الالف فواضح ، وأما النون فلائها لو كانت أصلية لأدى الى مثال فعلى وليس [٩٤ و] من أمثلة الاسماء • « والجلندى »^(٢) ، اسم ملك كان بعمان وجاء بضم اللام ويضبط عليها ليحصل المثالان^(٣) وفيه زيادة النون والالف ، والكلام في الالف ظاهر والنون كالنون في قرئى ، ووقع في المفصل بالالف واللام وهو اسم علم فالاولى أن^(٤) يكون بغير الالف واللام • « وبلصى »^(٥) ، نونه وألفه زائدتان ؛ لأنه مثل قرئى ، ولأنه جمع لبلصوص اسم طائر وإنما ذكره وإن كان مثل قرئى ؛ لأن ألف بلصى للتأنيث وألف قرئى للالحاق به رجل « وحبسارى » نوع من الطير ظاهر ، وكذلك « وخفندى » ظاهر وهو السريع ، « وجربى »^(٦) نونه وتاؤه زائدتان ، أما التاء فواضح ، وأما النون فلا يؤول الى مثال ليس في الاسماء مثل قرئى ، وبقي عليه من

(١) قرئى : دويبة شبه الخنفساء طويلة الرجل • اللسان (قرن) ١٦٥/٢ ، شرح السيرا في ٢٢٢/٥ •

(٢) جلندى : اسم ملك - يمد ويقصر - كان بعمان • اللسان (جلند) ١٠٣/٤ •

(٣) في ش : سقط بمقدار ورقتين من الاصل •

(٤) في ر : (لا) •

(٥) بلصى : جمع بلصوص اسم طائر • اللسان (بلصى) ٢٧٢/٨ •

(٦) جربى أو الجربى : الكثير ، يقال عليه عيال جربة ، أي كثيرة اللسان (جرب) ٢٥٥/١ •

هذا الفصل « سَمَّيَ »^(١) للباطل وصَحَّارٍ وصَحَّارِي وَعِلُّودَ^(٢)

[للشديد]^(٣) وَحَبَّوْتَيْنِ اسمٌ وادٍ •

(فصل) قوله : وبينهما الفاء والعين في نحو عصافير •

قَالَ الشَّيْخُ : وَهِيَ رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، أَوْ شَدِيدَةٌ وَفِيهَا نَارٌ ،

« وَأَسْلُوبٌ »^(٤) ، وَهُوَ الطَّرِيقُ ، يُقَالُ لِلْمُتَكَبِّرِ أَنْفُهُ فِي « أُسْلُوبٍ »

قَالَ : أَنْ تُؤْفِقَهُمْ مِلْفَخَرٍ فِي أُسْلُوبٍ ، وَوَقَعَ فِي الْمَفْصَلِ

« تَنْوُوطٌ »^(٥) ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ

تَنْوُوطٌ اسْمٌ لشيءٍ ، وَالْآخَرُ مَا يُلْزَمُ مِنْ سَقُوطِ مِثَالِ تَفْعُلٍ ،

وَالثَّالِثُ مَا يُلْزَمُ مِنَ التَّكَرَّارِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَالصَّوَابُ تَنْوُوطٌ وَهُوَ

مَصْرُوفٌ « تَبَشَّرَ »^(٦) ، وَهُوَ طَائِرٌ ، وَجَاءَ تَبَشَّرَ فَيُضْبَطُ عَلَيْهِمَا

لِيُحْصَلَ الْمِثَالَانِ ، وَالصَّوَابُ صَرْفُهُ وَ« تَهَيَّطَ »^(٧) ظَاهِرٌ مِنْ

(١) سَمَّيَ : وَالسَّمَّاءُ الْبَاطِلُ ، قَالَ السِّيرَافِيُّ وَمِثْلُ هَذَا الْبِنَاءِ

الْبَدْيُ ، شَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسِّيرَافِيِّ ٢٢٤/٥ •

(٢) عِلُّودٌ : الْفَلِيطُ الرَّقِيقَةُ أَوْ الشَّدِيدُ مِنَ الرِّجَالِ • الْلِّسَانُ

(عِلْدٌ) ٢٩٣/٤ ، السِّيرَافِيُّ ٢٢٧/٥ •

(٣) (لِلشَّدِيدِ) : زِيَادَةٌ عَنْ ل •

(٤) حَبَّوْتَيْنِ : اسْمٌ وَادٍ ، وَقِيلَ اسْمٌ مَوْضِعٌ بِالْبَحْرَيْنِ

اللسان (حَبْن) ٢٦٠/١٦ ، السِّيرَافِيُّ ٢٢٨/٥ •

(٥) « أُسْلُوبٌ » : السَّطْرُ مِنَ النَّخْلِ ، الطَّرِيقُ الْمَتَدُّ وَالْوَجْهُ وَالْمَذْهَبُ ،

وَالْفَنُّ يُقَالُ أَنْ تُؤْفِقَهُمْ مِلْفَخَرٌ فِي أُسْلُوبٍ ، أَرَادَ مِنَ الْفَخْرِ فَحَذَفَ

النُّونَ ، وَأَنْفُهُ فِي أُسْلُوبٍ إِذَا كَانَ مُتَكَبِّرًا • الْلِّسَانُ (سَلْبٌ)

٤٥٦/١ ، شَرْحُ السِّيرَافِيِّ ٢١٦/٥ •

(٦) تَنْوُوطٌ : أَوْ تَنْوُوطٌ ، طَائِرٌ يَدْلِي خَيْوُطًا مِنْ شَجَرَةٍ وَيَنْسُجُ

عَشًا وَيَفْرُخُ فِيهِ وَقَدْ يَكُونُ بَيْنَ عَوْدَيْنِ • الْلِّسَانُ (نَوُطٌ)

٢٩٨/٩ ، شَرْحُ السِّيرَافِيِّ ٢٢٦/٥ •

(٧) تَبَشَّرَ وَتَبَشَّرَ : طَائِرٌ يُقَالُ لَهُ الصَّفَارِيَّةُ وَلَا نَظِيرَ لَهُ إِلَّا

التَّنَوُّطُ • الْلِّسَانُ (بَشَرٌ) ١٢٩/٥ •

(٨) تَهَيَّطَ : طَائِرٌ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مِثَالِ تَفْعُلٍ غَيْرُهُ ، وَعَنْ

أَبِي عُبَيْدَةَ التَّهَيَّطُ عَلَى لَفْظِ الْمَصْدَرِ ، الْلِّسَانُ ٣٠١/٩ ،

قَالَ السِّيرَافِيُّ فِي شَرْحِهِ : التَّهَيَّطُ وَتَبَشَّرَ : طَائِرٌ ، مَعْرُوفٌ •

السِّيرَافِيُّ ٢٢٦/٥ •

الاشتقاق وهو الهبوط ، وهو اسم أرض ، ووقع في المفصل مصروفاً ، ووقع في أبنية السيرا في بالالف واللام ، وبقي من الأمثلة **أَسْرُوع** ^(١) ، ^(٢) وتُخَمِّمُ هزته فيكون كَأَسْلُوبٍ وَيُسْرُوعُ لغة فيه وتُفْتَحُ ياؤه فيكون كَسِيرٍ بوع ^(٣) ، وتَوَثُّورٌ ^(٤) حديدة تَوْسَمُ بها الابل .

(فصل) قوله : وبينهما العين واللام في نحو خَيْرَ لِي ^(٥) وخَيْرَ رَى .

قال الشيخ ^(٦) : ويقال 'خَوْزَلِي' وخَوْزَرِي ضرب من المشي فيه تبختر ، والاولى أن يقال 'خَوْزَرِي' لأنها لغة فيه وخَيْرَ لِي يغني عنه وإلا فقد كرر المثال من غير فائدة ، وأسقط فَوْزَلِي ، و « حِنْطَاو » ^(٧) ونونه وواوه زائدتان ^(٨) ، أمّا الواو فظاهر ، وأمّا النون فلئلا يؤدي الى ما ليس من أبنيتهم باعتبار

(١) أسروع : أو أسروع ، دود يكون على الشوك ، والجمع أساريع ، اللسان (سرع) ١٠٠ / ١٦ ، شرح السيرا في ٢٢٤ / ٥ .
(٢) في ر : لدويبة تكون في الرمل .
(٣) يربوع : حيوان صغير يعيش في الصحراء . اللسان (قصع) ١٠٠ / ١٤٨ .

(٤) توثور : حديدة توسم بها الابل ، شرح السيرا في ٢٢٦ / ٥ .
(٥) خَيْرَ لِي ، خَوْزَلِي ، خَيْرَ رَى ، خَوْزَرِي : مشية فيها ظلع وتفكك وتبختر . اللسان (خَزَر) ٣١٩ / ٥ .
(٦) في ل : (كذا وقع والاولى أن يقال) .

(٧) حِنْطَاو ، وحنطآو : وهو الوافر اللحية ، ويقال لعظيم البطن ، المنصف ٢٦ / ٣ ، شرح السيرا في ٢٢٥ / ٥ .
(٨) انظر شرح الشافية ٢٥٦ / ١ .

الاصول ، بقى عليه كَوَالِدٌ^(١) للقصير ، قال ابن دُرَيْدٍ^(٢) :
كَوَالِدٌ فَلَا يَكُونُ مِنْهُ ، وَآجَرٌ ظَاهِرٌ .

(فصل) قوله : وبينهما الفاء والعين واللام نحو أَجْفَلَى^(٣) .

قال الشيخ : بمعنى جَفَلَى للكثرة يُقَالُ : دَعَا الْجَفَلَى إِذَا
عَمَّ وَلَمْ يَخْصُصْ . « وَأَتَرَجَّ^(٤) » وَإِرْزَبٌ « وهو الغليظ » قال :

إِنَّ لَهَا مُرْكَبًا إِرْزَبًا
كَأَنَّهُ جَبَّةٌ ذَرَى حَبًا^(٥)

بقى من هذا الفصل^(٥) يَهْيُرُ^(٦) وهو الباطل ، وَتَحْلِبَةُ^(٧) لفظة
في تَحْلِبَةٍ إِذَا حَلَبْتَ قَبْلَ أَنْ يَضْرِبَهَا الْفَحْلُ .

-
- (١) قال سيبويه كَوَالِدٌ وهو صفة . الكتاب ٢/٣٢٨ .
(٢) هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية ، أبو بكر بصري ،
وهو الذي انتهى اليه علم اللغة ، روى عنه السيرافي والمرزباني
وأبو الفرج ، وروى عنه القراءة أحمد ابن محمد المؤدب .
توفي سنة (٣٢١هـ) ، غاية النهاية ٢/١١٦ ، مراتب النحويين
ص ٨٤ ، بنية الوعاة ١/٧٦ .
(٣) أَجْفَلَى : تقول الجفلى والآجفلى بجماعتهم ، وقال
الاخفش دُعِيَ في الخاصة ، وقيل الجماعة من كل شيء .
اللسان (جَفَل) ١٣/١٢١ ، شرح السيرافي ٥/٢١٦ .
(٤) أَتَرَجَّ : جمع وواحدته تَرَانِجَةٌ ، والعامّة تقول : أَتَرَنُجْ
وهو ثمر . اللسان (تَرَج) ٣/٤٠ .
(٥) في ل : (الباب) وهو خطأ .
(٦) يَهْيُرُ : الباطل ، الماء الكثير ، السريع ، الحجارة ، الكذب ،
اللسان (هير) ٧/١٣١ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٤ .
(٧) تَحْلِبَةُ أو تَحْلِبَةٌ ، تَحْلِبَةٌ ، : إذا خرج من ضرعها
حليبٌ قبل أن يُنْزَلَى عليها الفحل . اللسان (حلب)
١/٣٢٠ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ .

(فعل) قوله: والزيادة المجتمعتان قبل الفاء في نحو
مُنْطَلِقٌ وَمُسْطَيعٌ وَمُهْرَاقٌ •

قال الشيخ: واضح من حيث الاشتقاق، «وَمُسْطَيعٌ» من قولهم: «سَطَعَ بِمعنى أطاق»، زادوا السين على غير قياس ثم صرّفوه بها فقالوا: «مُسْطَيعٌ» للناعِلِ و«مُسْطَاعٌ» للمفعول، وهي في تصرّفهم للفعل كالعدم، ألا تراهـم يقولون: «يُسْطَيعُ بِضمّ الياء»، لأنّه مضارع «أطاق» • «وَمُهْرَاقٌ» من قولهم: «أهراق» بزيادة الهاء لأنّه أراق زادوا بعد الهمزة هاء كما زادوا سيناً بعد الهمزة في «أسطاع»، هذا إن قلنا: «مُهْرَاقٌ» باسكان الهاء، وإن قلنا: «مُهْرَاقٌ» بفتح الهاء فهو في قولهم: «هو أن أبدلوا من الهمزة هاء» [ثم صرّفوا الفعل بها لأنّهم إنّما حذفوها لكونها همزة من مثل يُرِيقُ] (١) فلمّا صارت هاء مثل دحرج، فكما قالوا: يُدَحْرِجُ وَمُدَحْرِجٌ وَمُدَحْرِجٌ، قالوا: يهريق ومُهْرِيقٌ ومُهْرَاقٌ «وَأَنْقَحَلُ» (٢) وهو المسمّن «وَأَنْقَحَرُ» (٣) وهو بمناء، والهمزة والنون زائدتان وكرّر المثال، لأنّه منحصر فيهما، وبقي مُنْطَلِقٌ وَمُسْطَاعٌ ومُهْرِيقٌ ومُهْرَاقٌ، وإنّما تركها لأنّها أفاظ تجري على الفعل قياساً •

(١) ما بين القوسين المعقوفين: زيادة عن و، ل، ش، وإثباتها أحسن •

(٢) «أَنْقَحَلُ»: رجلٌ «أَنْقَحَلُ» وامرأة «أَنْقَحَلُ» مخلقان من الكبر، قال ابن جني يجب أن تكون الهمزة في «أَنْقَحَلُ» لللاحق بما اقترن بها من النون ولم يحك سيبويه في هذا الوزن «أَنْقَحَلًا» وحده • اللسان (قحل) ٧٠/١٤، شرح السيرافي ٢١٧/٥ •

(٣) «أَنْقَحَرُ»: صار مسنّاً أي كبيراً في السن اللسان (قحر) ٣٨١/٦ •

(فصل) قوله: وبين الفاء والعين في نحو حَوَاجِرٌ^(١)
وغيَالِمٍ^(٢) وجَنَادِبٍ^(٣) الى آخره .

قال الشيخ: ظاهره ، وبقي دُمَالِصَ .

(فصل) قوله: وبين العين واللام في نحو كَلَاءٍ^(٤) وخطَافٍ^(٥) .

قال الشيخ: أمّا كَلَاءٌ فأنما تكون فيه زيادتان بين العين واللام اذا كان من قولهم: كَلَاءٌ وأمّا أن كان قولهم كُلٌّ لأنه موضع تكل فيه الريح عن العمل فهو من باب ضَمَاءٍ ، وخطَافٍ وحنَاءٍ واضح ، وكذلك « جِلْوَاخٌ^(٦) » وجِرْيَالٌ^(٧) وعِصْوَادٌ^(٨) .

(١) حَوَاجِرٌ: جمع حجرة التي هي الناصية على غير قياس .
اللسان (حجر) ٢٤٠/٥ ، شرح السيرافي ٢١٨/٥ .

(٢) غيَالِمٍ: جمع غَيْلَمٍ وهو ذكر السلحفاة ، أو الضفدع ، أو الشاب العظيم . اللسان (غلم) ٣٣٦/١٥ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .

(٣) جَنَادِبٍ: جمع جُنْدَبٍ وهو ذكر الجراد . المنصف ٢١/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .

(٤) 'كَلَاءٌ': مرفأ السفن ، لأن السفن تكل فيه فلا ينخرق . اللسان (كلا) ١٤١/١ ، شرح السيرافي ٢٢١/٥ .

(٥) خطَافٌ: صفة للسريع الخطف يقال لص: خطَافٌ وبازٌ خطَافٌ . أساس البلاغة ١٢٦/١ .

(٦) جِلْوَاخٌ: ما بان من الطريق ووضع . اللسان (جليخ) ٤٨٩/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٠/٥ .

(٧) جِرْيَالٌ: الخمرة الشديدة الحمرة ، والذهب والصبغ الاحمر ، اللسان (جزل) ١١٤/١٣ .

(٨) عِصْوَادٌ: العِصْوَادُ والعِصْوَادُ: الجلبة والاختلاط في الحرب وفي الخصومة: (عَصَد) اللسان ٢٨٣/٤ .

وهَبَيْخ (١) ، ظاهر " وكَدْيُون " (٢) الياء والواو زائدتان ،
 « وَعَقَنْقَل » (٣) فَعَنْعَلْ فانون فيه زائدة ، والقاف كذلك ، لأنها
 تكرير للعين ، « وَعَثَوْتَل » (٤) مثله « وَحُطَّط » (٥) والالف
 والهمزة زائدتان ، فان قيل إنه فعاعل ، لم يكن بعيداً وإنما
 حكموا بزيادة ما نظراً الى الاشتقاق وان كان بعيداً إلا أنه اسم
 للتصغير وكأنه حط عن جرم الكبير . « ودَلَّاص » الالف
 والميم زائدتان ، لأنهم يقولون درع دلاص ، وبقي عليه زرارق
 [٩٤ ظ] وفرّ ناس (٦) للأسد لأنه من فرس ، وعطود (٧)
 للسيف البعيد ، وتَنُوم (٨) لنت ، ولا أشكال أن فيها زيادتين بين
 العين واللام .

- (١) هَبَيْخ : الرجل الذي لا خير فيه ، والاحمق ، والمسترخي الكثير
 اللحم ، اللسان (هبخ) ٣٢/٤ .
 (٢) كَدْيُون : التراب الدقيق ، عكّر الزيت المخلوط بالتراب الذي
 تجلو به الدروع . اللسان (كدن) ٢٢٧/١٧ ، شرح السيرافي
 ٢٢٥/٥ .
 (٣) عَقَنْقَل : رمل متراكب يشبه الجبل ، أو الجبل فيه عقد .
 اللسان (عقل) ٤٩١/١٣ ، شرح السيرافي ٢٢٦/٥ .
 (٤) عَثَوْتَل : الكثير اللحم ، الكثير الشعر . اللسان (عثل)
 ٤٥٠/١٣ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ .
 (٥) حُطَّاط : أو الحطيط الصغير من الناس المحطوط . اللسان
 (حطط) ١٤٣/٩ .
 (٦) فرّ ناس : الاسد الضاري ، ويطلق على الغليظ الرقبة .
 اللسان (فرنس) ٤٤/٨ .
 (٧) عطود : السيف السريع ، وهو ملحق بالخماسي . اللسان
 (عطود) ٢٨٧/٤ .
 (٨) تَنُوم : نوع من نبات الارض فيه سواد ، يأكله أهل
 البادية ، والانعام . اللسان (تنم) ٣٣٨/١٤ ، شرح السيرافي
 ٢٢٨/٥ ٨١٥٢٢٠

(فصل) قوله : وبعد انلام في نحو ضهياء وطرفاء (١) .

قال الشيخ : وهما مثالان (٢) يُسْتَقْنَى باحدهما عن الآخر ،
وإنما كرر المثال لالتمسكال في ضهياء لأنهم يقولون : امرأة ضهيا
فقد توهم الاصلة . وقو بآء (٣) الى عر ضني (٤) ظاهر وعر ضني
نونه وألفه زائدتان ، لأنه اسم لثمة فيها معارضة ، فالاشتقاق يرشد
اليه ، ويقال عر ضني وعر ضني ، ودقيق (٥) وهبرية (٦)
واضح ، « وسنبتة » (٧) التاء الاولى والثانية زائدتان ، أتأ الثانية
فلا أشكال ، وأما الاولى فلأنهم يقولون مضى سنبتة من الدهر
بحذف التاء الاولى فدل على أن التاء الاولى زائدة « وقرنوة » (٨)
وعنصوة (٩) الواو والتاء فيهما زائدتان ، وإنما حكم بزيادة

- (١) طرفاء : شجر ومفرده طرفاة ، وقيل طرفاءة . اللسان
(طرف) ١٢٤/١١ ، السيرا في ٢٢٢/٩ .
(٢) في ل : (يمكن أن) .
(٣) قو بآء : داء يخرج بالجسد يتقشر ويتسع ويدهوى بالريق .
اللسان (قوب) ١٨٦/٢ .
(٤) عر ضني : الاعتراض في السير ، وعادة يكون في الخيل حيث
(٥) تمشي معترضة مرة من وجه ومرة من آخر . اللسان ١٥٧/١٧ ،
(عرض) شرح الشافية ٢٤٥/١ .
(٦) دقيق : نوع من المشي . يقال فلان يمشي الدقيق وهي
أقصى العنق . أساس البلاغة ١٤٥/١ .
(٧) هبرية : ما طار من ريش الزغب الرقيق من القطن ، أو
(٨) ما تعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس . اللسان (هبر)
١٠٧/٧ .
سنبتة : السنبتة الحقة من الدهر أو من الوقت . اللسان
(سنبت) ٤٥٧/١ ، الكتاب ٣٤٨/٢ ، شرح السيرا في ٢٢٧/٥ .
(٩) قرنوة : نبات عريض الورق يستعمل للدباغة اللسان
(قرن) ٢١٩/١٧ ، السيرا في ٢٢٨/٥ .
عنصوة : الخصلة من الشعر . اللسان (عنص) ٣٢٥/٨ .

الواو دون النون فيهما لأن زيادة الواو أكثر فكان جعلها زائدة أولى .
 « وَجَبَرْتُ »^(١) إلى آخره ظاهر ، بقي عليه ، بَلَصُوصٌ لطائر
 وكِرْدِينٌ^(٢) ورُعْبُوبٌ^(٣) وعُرْضَانِي بمعنى عِرْضَانِي ،
 وَحَمَصِيصٌ^(٤) وَتَشْفَةٌ^(٥) وَتُلْنَةٌ^(٦) .

(فصل) قوله : والثلاثة المتفرقة في نحو إهْجِيرِي^(٧) إلى آخره .
 قال الشيخ : واضح ، وبقي عليه أَبَاطِيلٌ .
 (فصل) قوله : وبين العين واللام في سَلَالِيمٍ إلى آخره .
 قال الشيخ : واضح وبقي مَرْمَرِيْسٌ^(٨) .
 (فصل) قوله : وبعد اللام في صَلَيَانٍ^(٩) وَعُنْفُوَانٍ^(١٠) .

- (١) جَبَرْتُ : الجبروت والملكوت فعلوت ، من الجبر والقهر ،
 (٢) او عُنُوبٌ وقهر . اللسان (جبر) ١٥٢/٥ .
 (٣) كِرْدِينٌ : الفأس العظيمة لها رأس واحد وهو الكردين أيضاً .
 اللسان (كردن) ٢٣٨/١٧ .
 (٤) رُعْبُوبٌ : ورعيبٌ والجمع رعابيب : الفتاة البيضاء الناعمة
 أو الضعيف الجبان . اللسان (رعب) ٤٠٦/١ ، شرح
 السيرافي ٢٢٤/٥ .
 حَمَصِيصٌ : بقلة دون الحماض في الحموضة ، وهو جمع
 واحد حمصيص . اللسان (حمص) ٢٨٣/٨ .
 (٥) تَشْفَةٌ : حين ذلك أو النشاط ، تفعله عند أبي علي وفعله
 عند سيبويه اللسان (تاف) ٣٥٩/١٠ .
 (٦) تُلْنَةٌ : تلونة أو تُلْنَةٌ : أي حاجة اللسان (تلن)
 ٢٢٢/١٦ .
 (٧) إهْجِيرِي : الدأب والعادة والديدن . اللسان (هجر) ١١٥/٧ ،
 شرح السيرافي ٢١٦/٥ .
 (٨) مَرْمَرِيْسٌ : الرخام الاملس أو الأرض الصلبة التي لا تنبت ،
 أو الداهية اللسان (مرس) ١٠١/٨ ، شرح السيرافي ٢٢٥/٥ .
 (٩) صَلَيَانٌ : نبت . قال صاحب اللسان كون الصلَيَان إذا
 رُعي فروعها وبقيت أصوله ، اللسان (كدن) ٢٣٧/١٧ .
 (١٠) عُنْفُوَانٌ : كل شبي أوله وقد غلب على الشباب لابتداء
 النشاط عند الشباب . اللسان (عنف) ١٦٤/١١ ، شرح
 السيرافي ٢٢٣/٥ .

قال الشيخ : ظاهر " وعرفان " (١) لأنه من المعرفة إذ هو بمعناه
 فالفاء الثانية والالاف والنون زائدة ، وكبرياء وسيمياء (٢)
 واضح ؛ لأنه من الكبر والسمياء ، ومرحياً (٣) وبقي عليه
 جلبان (٤) وجلبلاب (٥) وعمدان (٦) للطويل ، وإجرياً بمعنى
 إهجيرى للمادة وبلهنية (٧) للعيش الهنيء كأنه من البله
 وفيه نظر .

(فصل) قوله : وقد اجتمعت نتان وانفردت واحدة في نحو
 أفعوان (٨) .

- (١) عرفان أو عرفان : دوية صغيرة تكون في الرمل ، وقال أبو
 حنيفة : جندب ضخمة مثل الجرادة له عرف . اللسان عرف
 ١٤٧/١١ ، شرح السيرافي ٢٢٣/٥ .
- (٢) سيمياء : مقصور ومملود علامة يعلمون بها أنفسهم في
 الحرب . الجمهرة (سمى) ٥٤/٣ ، شرح السيرافي ٢٢٣/٥ .
- (٣) مرحياً : نوع من الزجر . اللسان (مرح) ٤٢٩/٣ .
- (٤) جلبان : ذو جلبية ، وذو صوت ، أو شبه الجراب يوضع فيه
 السيف . اللسان (جلب) ٢٦٢/١ .
- (٥) جلبلاب : نبت تدوم خضرته في القيظ ، وله ورق أعرض من
 الكف تسمن عليه الطباء والغنم . اللسان (جلب) ٣٢٣/١ ،
 شرح السيرافي ٢٢٣/٥ .
- (٦) عمدان : الشاب الممتلئ شباباً أو الضخم الطويل . اللسان
 (عمد) ٢٩٩/٤ ، شرح السيرافي ٢٢٣/٥ .
- (٧) بلهنية : من البله أو من العيشة الهنيئة . الكتاب ٣٥٥/٢ ،
 شرح الشافعية ٣٣٥/٢ ، أساس البلاغة ٣٤/١ .
- (٨) أفعوان : ذكر الأفعى : المنصف ٦٩/٣ ، شرح السيرافي
 ٢١٧/٥ .

قال الشيخ : حكم بزيادة الهزة الاولى ههنا ولم يجعل
 كعَنْفُوَان ، لأنه ذكر أفعى وهو منصرف^(١) فوجب أن تكون
 الهزة^(٢) أصلية لأنها وقعت أولاً مع ثلاثة أصول ، « واضحيان »
 واضح لأنه من الضحا لأن معناه المضيء « وأرونان »^(٣) للشديد
 « وأربعاء » [لليوم الرابع لأنه مشتق من الربع لأنه اسم لليوم
 الرابع من الأحد^(٤)] يقال أربعاء وأربعاء وأربعاء .
 « قاصعاء » الى آخره ظاهر ، ووقع في بعض النسخ عمدان وإن
 كانت لفة فيه إلا أنه لا ينبغي ههنا ، لأنه يكون ثلاثة بعد اللام
 فيكون من الفصل الذي قبله . « وملكعان » لأنه من قولهم :
 يا لكم ، وبقي عليه خيزران^(٥) وحيسمان^(٦) نبت ، وبمعنى
 الطويل إذا كان صفة ، وعجيساء^(٧) مشية ، وحوّتنان^(٨)

- (١) في و : (منصوب) وهو تحريف .
 (٢) في ب : (وجب أن لا تكون الهزة زائدة) .
 (٣) أرونان : يقال يوم أرونان : أي شديد . شرح الشافية
 ٣٩٧/٢ .
 (٤) ما بين القوسين المعقوفين : زيادة عن ل . وفي س : (لليوم
 الرابع من الأحد) .
 (٥) قاصعاء : قم جحر اليربوع أو جحر اليربوع . اللسان (قصع)
 ١٤٨/١٠ .
 (٦) خيزران : نبت تستعمل منه القضبان التي تسمى
 بقضبان الخيزران . أساس البلاغة ١/١٢٠ ، شرح السيرافي
 ٢٢٢/٥ .
 (٧) حيسمان : الآدم وبه سمي الرجل حيسمانا ، والحيسمان
 اسم رجل من غزاة . اللسان (حسيم) ٢٤/١٥ ، شرح
 السيرافي ٢٢٢/٥ .
 (٨) عجيساء : الليل ، أو مشية فيها ثقل . اللسان (عجس)
 ٦/٨ .
 (٩) حوّتنان : موضع وقيل اسم وادٍ . اللسان (حتن)
 ٢٦٢/١٦ .

موضع "باتاء والثاء جميعاً ، وفرنداد" (١) موضع " ، ومعفوراء" (٢)
للحمير لأنه من العير ، ولغيزي (٣) لبض (٤) حجرة اليربوع
ويهيئري الباطل ومكوري (٥) للكبير الانف (٦) ، وهيئري
ومسحلان (٧) للسبط الشعر وصحاري ودياميس جمع ديماس ،
وبروكاء (٨) بمعنى براكا للثبات في الحرب ، وزعارة (٩) لسوء
الخلق ، وخضاري (١٠) لطائر أخضر ، وحوصلة للحوصلة ،
وخنفقيق (١١) للداية ، وخندقوق (١٢) بمعنى طويل مضطرب
وقيل بمعنى مجنون •

- (١) فرنداد : موضع ، ويقال اسم رملة مشرفة على بلاد
بني تميم • اللسان (فرند) ٣٣١/٤ ، شرح السيرافي ٢٢٤/٥ .
- (٢) معفوراء : مقصور وممدود للحمار • اللسان (عير) ٢٩٩/٦ .
- (٣) لغيزي : حفرة يحفرها اليربوع تحت الأرض • اللسان
(لغز) ٢٧٣/٧ .
- (٤) في ل : (لبض) ساقطة • وفي ب ، س ، ت ، ز : (لبض
حجرة اليربوع) ساقطة •
- (٥) مكوري : يقال رجل مكوري نعت له ، وهو اللثيم • اللسان
(مكر) ٣٣/٧ ، الكتاب ٣٤٤/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٤/٥ .
- (٦) في و : (أو به الالف) وهو تحريف •
- (٧) مسحلان : شاب طويل حسن القوام ، أو السبط الشعر •
اللسان (سحل) ٣٥٢/١٣ .
- (٨) بروكاء : الثبات في الحرب والجد ، وأصله من البروك •
اللسان (بروك) ٢٧٨/١٢ .
- (٩) زعارة : الصيف ، وبخفيف الراء : شراسة ، أو سوء
الخلق • اللسان (زغر) ٤١٢/٥ .
- (١٠) خضاري : للطير الأخضر • اللسان (خضر) ٣٣١/٥ ،
شرح السيرافي ٢٢٢/٥ .
- (١١) خنفقيق : الداية • اللسان (خنفقق) ٣٨١/١١ ،
شرح السيرافي ٢٢٥/٥ .
- (١٢) خندقوق : للتويل ، اللسان (خندق) ٣٨١/١١ ، شرح
السيرافي ٢٢٥/٥ .

(فصل) قوله : والأربعة في نحو إشهب وإحمير .

قال الشيخ : ظاهر " وبقي عليه ترغموت " (١) ؛ لأنه بمعنى
الترنم ، وتقديمه الأول مقدم الخيل .

ومن أصناف الاسم الرباعي

(فعمل) قوله فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو

مُدَحَّرَج .

قال الشيخ : ينبغي أن يقول إلا في نحو مُدَحَّرَج ومُدَحَّرَج .
وأما « قِنْفَخَر » (٢) فانون فيه زائدة ، لأنه يقال قِنْفَخَر فلو
كانت النون أصلية لأدّى الى مثال ليس في الاسماء وهو فَعَلَل
ولأنه يقال في معناه القفأخري (٣) للفقير فأرشد الاشتقاق
إليه « كُنْتَال » (٤) نونه زائدة لما ذكر « كَنْهَبِل » نونه
زائدة ، وإلا أدّى الى ما ليس من أبياتهم ، وبقي عليه كَنْهَبِل وهو
ضرب من الشجر (٥) فنونه زائدة لما ذكر في اللفظة الأخرى ،
وكذلك قِنْفَخَر نونه زائدة لثلاث يؤدي (٦) ما ليس من أبياتهم .

(١) ترغموت : صوت ترنم القوس المنصف ٢٢/٣ ، شرح
السيرافي ٢٢٦/٥ .

(٢) قِنْفَخَر : الفائق في نوعه . اللسان (قفخر) ٤٢٤/٦ .
شرح الشافعية ٣٥٧/٢ .

(٣) القفأخري : النار الناعم للضخم الجنة ، اللسان (قفخر)
٤٢٤/٦ .

(٤) كُنْتَال : القصير ، وفي اللسان كُنْتَال بالهاء القصير أيضاً
قال ومثّل به سيبويه وفسره السيرافي . شرح الشافعية ٣٥٩/٢ .
اللسان (كُنْتَل) ١٢٠/١٤ .

(٥) كَنْهَبِل : شجر عظام وهو العضاة ، شرح الشافعية ٣٥٩/٢ .
اللسان ١٢٤/١٤ .

(٦) (وهو ضرب من) : ساقطة في ب ، س .

(٧) هنا انتهت السقطة في ش .

(فِطْل) قوله : وبهد العين في نحو نذ أفر (١) الى حبارج (٢) .

قال الشيخ : « ظاهر » و حَزْ نَبَل (٣) نونه زائدة وإن لم يُعرف له اشتقاق (٤) لا لعدم مماثلته بل لكثرة زيادة النون الثالثة فيما عُرِفَ اشتقاقه نحو حَبَنْطِي (٥) ولو قيل إنها أصلية لم يكن بعداً ، وقَرَنَفُل (٦) نونه زائدة لما يؤدي الى ما ليس في الاسماء وهو فَعَلَل « وعلَكَد » (٧) الى آخره ظاهر وقد وقع في كتب اللغة شَمَخَز (٨) بالزاي المعجمة والظاهر أنه الصواب ، وبقي عليه حَفَيْتَل (٩) لشجر ، وبقي عليه هَمَرَش (١٠) وهو عند سيبويه من

(١) نذ أفر : صلب ، عظيم ، شديد ، اسم كوكبي ، وهو اسم

الناقة العظيمة . اللسان (عفر) ٢٣٠/٦ .

(٢) حبارج : ذكر الحبارى . أو دويبة صغيرة . اللسان

(حبرج) ٤٨/٣ .

(٣) حَزْ نَبَل : المرأة الحمقاء ، وقيل العجوز المتهدمة ، ومن

الرجال القصير . اللسان (حزبل) ١٦٠/١٣ .

(٤) في ل : (فلا يمكن أن يقال أنه لا نظير له في الاسماء لو كانت

أصلية لمائلة لسفرجل لأنه قد كثر زيادة النون) .

(٥) حَبَنْطِي : الممتلي غيظاً . اللسان (حبط) ١٤٠/٩ ، شرح

السيرافي ٢٢٢/٥ .

(٦) قَرَنَفُل : أو القرنفول ، وهو شجر هندي ليس من نبات

أرض العرب . اللسان (قرنفل) ٧٤/١٤ .

(٧) علكد : الغليظ الشديد العنق والظهر من الابل وغيرها .

اللسان (عكلد) ٢٩٣/٤ .

(٨) شَمَخَز : الجنيم من الرجال أو المتكبر أو من الفحول ،

التمايل في مشيه . اللسان (شمخز) ٩٨/٦ .

(٩) حَفَيْتَل : في اللسان حفيل مملوء لبنا (حفل) ١٦٦/١٣ .

(١٠) هَمَرَش : العجوز المضطربة الخلق . اللسان (همرش)

٢٥٩/٨ . شرح الشافعية ٦١/١ .

ذلك مضاعف العين فتكون زيادته واحد بعد العين ، وعند الإخفش أصله هَمْزٌ شٌ بحروفه كلها أصول (١) مثل جَحْمَرِش (٢) فلا يكون من هذا الفصل ، ونحو زِشٌ واوٌ يقال جزونخو زِشٌ أي كبيرٌ .

(فصل) قوله : وبعد اللام الأولى

قال الشيخ : ظاهرٌ ، وبقي عليه قُرْ نَاسٌ (٣) وهو ما يخص من الجبل والآله التي يلف عليها ما يُغزلُ وزُ مُرْدٌ (٤) .

[٩٦ و] (فصل) قوله : وبعد اللام الأخيرة . . .

قال الشيخ : ظاهرٌ أيضاً ، وبقي عليه هِنْدَ بِي (٥) بمعنى هِنْدَ بَاءٌ (٦) .

(فصل) قوله : والزيادتان المقترقتان في نحو حيو كرى (٧)

وخيْتَعُورٌ (٨) .

(١) انظر شرح الشافية ٦١/١ .

(٢) جَحْمَرِشٌ : العجوز المسنة ، والعظيمة من النساء ، أو الارنب الضخمة ، المنتصف ٥/٣ ، شرح الشافية ٥١/١ ، اللسان (جحمرش) ١٥٩/٨ .

(٣) قُرْ نَاسٌ : المغزل ، أو شيء يلف عليه الصوف أو القطن .

(٤) وقرناس شيء بارز من الجبل . اللسان (قرنس) ٥٦/٨ .

(٥) زُ مُرْدٌ : هو الزبرجد ، أو الزبرجد ، اللسان (زبرجد)

١٧٧/٤ .

(٦) هنا انتهى الخلاف في التقديم والتأخير الذي ابتداء من (٩٢) .

(٧) هِنْدَ بَاءٌ : ويقال هِنْدَ بِي وهِنْدَ بَاءٌ ، وهي بقلة اللسان

(هذب) ٢٨٠/٢ .

(٨) (بمعنى هِنْدَ بَاءٌ) : ساقطة في و ، ت ، ر .

(٩) حيو كرى : وهي أعظم الدواهي . اللسان (حكر) ٢٣٤/٥ .

(١٠) خيْتَعُورٌ : الداهية ، أو السراب ، أو ما يبقى من السراب .

اللسان (ختعر) ٣١١/٥ ، الكتاب ٣٣٧/٢ .

قال الشيخ : ظاهره « مَنَجَنُونَ »^(١) ووقع في هذا الفعل وليس هو موضعه ، لأنه ليس من الرباعي وليس فيه زيادتان مفرقتان ؛ لأنك إن قدرت الميم أصلية وهو الصحيح فنونه الأولى والواو والنون الأخيرة زوائد ، فيكون ثلاثياً وليس فيه زيادتان مفرقتان وإن قدرت الميم زائدة كان غير مستقيم لأنه يؤدي إن قدرت النون زائدة أيضاً أو أصلاً الى مثال ليس في الاسماء ، وهو مَفْعُولٌ أو مَنَفْعُولٌ ويكون بعد ذلك ثلاثياً وفيه زيادتان مجتمعتان ، والظاهر أنه تصحيف لمنجنيق فإنه من هذا الفصل وهو بمعنى مَنَجَنُونَ وموافق له في أكثر الحروف فغلط به لموافقه له في أكثر الحروف ، والمعنى ومنجنيق عند سيويه فتَحْلِيلٌ^(٢) فالنون الأولى زائدة والياء زائدة والميم والجيم والنون الثانية والقاف أصول فهو رباعي فيه زيادتان مفرقتان ، وإنما حكم بزيادة النون لقولهم : مَجَانِيقٌ^(٣) وحكم باصالة الميم لثلاث يجمع بين زيادتين في أول اسم ليس بجار على الفعل ، ولثلاث يؤدي الى مثال ليس في الاسماء ، وفتَحْلِيلٌ كَحَنْدَرِيسٍ ، وبعض النحويين يزعم أن الميم والنون زائدتان لقول بعض العرب جَنَقْنَاهُمْ اذا رموهم بالمنجنيق فأدعى الاشتقاق الى زيادتهما وما أدعى اليه الاشتقاق حكم به ، وإن أدعى الى مثال ما ليس في الاسماء « وَكُنَابِيلٌ »^(٤) اسم موضع ووقع منصرفاً والأولى أن لا ينصرف

(١) مَنَجَنُونَ : الدولاب الذي يستقى عليه • اللسان (منجنون)

• ٣١٢/١٧ • الكتاب ٣٣٧/٢

(٢) انظر الكتاب ٣٣٧/٢

(٣) منجنيق : جمعها مجانيق ، وهي آلة تقذف بها الحجارة

على الحصون اللسان (جنق) ٣١٩/١١ ، الكتاب ٣٣٧/٢

(٤) كُنَابِيلٌ : اسم موضع حكاه سيويه • الكتاب ٣٣٧/٢

اللسان (كنيل) ١٢٠/١٤

« وَجِحْنَبَار »^(١) والائ' والنون زائدتان وهو الضخم •

(فصل) قوله : والمجتمعتان الى آخره •

قال الشيخ : ظاهر « وَحْنَدَمَان »^(٢) بالذال والذال وهو اسم قيلة والاولى ألا ينصرف ، ووقع في أمثلة السيراني بالائ' واللام وليس بجيد وبقي عليه عَرَقَصَان^(٣) لغة في عَرَقَصَان وهي دابة •

(فصل) قوله : والثلاث في نحو عَبَوْتَرَان^(٤) وعَرِيقَصَان^(٥)

وَجُخَادِ بَاء^(٦) وَبَرْنَسَاء^(٧) وَعُقْرَبَان^(٨) •

قال الشيخ : ظاهر •

(١) جِحْنَبَار : قال الفراء : الرجل الضخم • اللسان (جحنس) ١٨٨/٥ ، الكتاب ٣٣٨/٢ •

(٢) حِنْدَمَان أو حِنْدَمَان : القبيلة أو الطائفة • اللسان (حندمان) ٥٢/١٥ ، « لم يذكر السيراني حِنْدَمَان ، أو حِنْدَمَان » ، الكتاب ٣٣٩/٢ •

(٣) عَرَقَصَان ، عَرَقَصَان : نبت وعن السيراني دابة • اللسان (عرقص) ٣٢١/٨ •

(٤) عَبَوْتَرَان : نبت كالقيصوم في الغبرة الا أنه طيب للاكل ، اللسان (عبثر) ٢٠٧/٦ •

(٥) عَرِيقَصَان : نبت يكون في البادية • اللسان (عرقص) ٣٢١/٨ • الكتاب ٣٣٧/٢ •

(٦) جُخَادِ بَاء : أبو جُخْدَب وأبو جُخَادِ بَاء : دوبة شبيه بالحرباء وهو الجُخْدَب • اللسان (جخدب) ٢٤٧/١ •

(٧) بَرْنَسَاء : الناس أو جميع الناس • (برس) اللسان ٣٢٣/٧ •

(٨) عُقْرَبَان : ذكر العقرب ، اللسان (عقرب) ١١٥/٢ •

ومن أصناف الاسم الخماسي

قال الشيخ : « فَخَنَدَ رِيسٌ » ، عندهُ فَعْلَلِيلٌ ، وهو وزنٌ لم يثبتْ فالأولى أن يكونَ فَنَعْلِيلًا ، وكذلك حكمُ مَنْجَنِيْقٍ أن يكونَ فَنَعْلِيلًا • وقال بعضُ الناسِ : النونُ أصليةٌ نظرًا إلى أنَّه لم يثبتْ عندهُ زيادةُ النونِ في الرباعي ثانيةً فحكمَ على النونِ بالأصلالة ، وهو الذي اختارهُ بأنَّه خماسيٌ ، وإنَّ زيادتهُ واحدةٌ فوجبَ أن تكونَ نونهُ أصليةٌ ، وكذلك « خَزَعِيلٌ » ^(١) واضحٌ وعَضْرَفُوطٌ ^(٢) وواوهُ زائدةٌ وإنَّما حكمُ أنْ مَنْجَنُونٌ ليسَ مثلَ عَضْرَفُوطٍ لأنَّ نونهُ الأخيرةُ لا بدَّ أن تكونَ زائدةً ، فوجبَ ألا يكونَ ^(٣) مثلَ عَضْرَفُوطٍ ، فلذلكَ قيلَ ثمَّ لثلا يؤدي إلى بناءٍ ليسَ في الأسماءِ ، « يَسْتَعُورُ » ^(٤) مثلَ عَضْرَفُوطٍ لثلا يؤدي إلى مثالٍ ليسَ في الأسماءِ من غيرِ رجحٍ ، إذْ يَفْعَلُولٌ ليسَ من أبنيتهم ، وإذا جُعِلَتِ إلیاءُ أصليةٌ كانَ مثلُ عَضْرَفُوطٍ فلم يَرُدْ إلَّا إلى أمثلتهم فكانَ الأولى « وَقَرَّ طَبُوسٌ » ^(٥) ظاهرٌ « وَقَبْعَثَرِي » ^(٦) منونٌ ؛ لأنَّ ألفهُ ليستْ للتأنيثِ ، لأنَّكَ تقولُ :

- (١) خَزَعِيلٌ : الباطل ، ويقال الاحاديث المستظرفة • اللسان (خزعل) ٢١٧/١٣ •
- (٢) عَضْرَفُوطٌ : دويبة بيضاء ناعمة ، أو ذكر العضاة • اللسان (عضر فط) ٢٢٥/٩ •
- (٣) انتهى الخرم في ش •
- (٤) يَسْتَعُورُ : موضع قبل حرة المدينة كثير العضاة موحش • أو شجر تصنع منه المساويك • اللسان (يستعر) ١٦٤/٧ •
- (٥) قَرَّ طَبُوسٌ : الداهية ، وبكسر القاف الناقة العظيمة • اللسان (قرطيس) ٥٥/٨ •
- (٦) قَبْعَثَرِي : جمل غليظ شديد ضخيم • المنصف ١٢/٣ •

جمل "قَبَعَثَرَى" أي شديد ، ولأن ألف التانيث لا تلحق مثل هذا الوزن فوجب صرفه ، وليست للالحاق أيضاً ؛ لأنها لو كانت للالحاق والخمسة التي قبلها أصول لوجب أن يكون ثمة ملحق به هو على ستة أصول ، وليس بموجود والله أعلم .

(فصل) قوله : فالزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو أجْدَل وإنمِد وإصْبِع وأبْلُم^(١) .

قال الشيخ : وهو خوص المقل ، « وأكْلَب » ، « وتَنْضُب » وهو شجر تعمل منه القسي ، وتدراء وهو المدافعة في حرب أو خصومة ، « وتَتَفَل » وهو الثعلب والانشي تَتَفَلَة ، ويقال : تَتَفَلُ وتَتَفَلُ وتَتَفَلُ وتَتَفَلُ ، فأباً تَتَفَلُ وتَتَفَلُ فيغني عنهما تَنْضُبُ وتدراء ، وينبغي أن يضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان ، « وتَحَلَّى » وهو يحلَّى من الأديم أي قشر أو بشر « ويرمَع » وهو حجر رخو يثقت إذا فرك ، « ومَقْتَل ومَنْبَر ومَجْلِس ومُنْخَل ومُصْحَف ومِنْخَر وكُسَر الميم فيه للاتباع ، قال سيويه : مِنْتَن ومغيرة كسروا^(٢) الميم فيهما للاتباع ، والاصل الضم وكذلك مِنْخَر وهِبْلَع وهو الشديد البلع ، وغير الاخفش^(٣) يجعله من

(١) هذه إعادة للموضوعات ابتداء من ورقة (٩٥ و) الى آخر باب الاسماء بشكل مغاير عن السابق بحذف أو زيادة لذلك أثبتتها وهي ساقطة في : ل .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٢٨ .

(٣) انظر ابن يعيش ٦/١١٨ ، الاشموني ٤/٢٧٠ .

الرابعي كدرهم بقي عليه يُغْفَرُ اسم علم والضمّة للاتباع ككسرة
 منْخِر ، فأنْ أَجِيبُ بَأَنَّهُ علمٌ منقولٌ عن فَعَلَ فلا مدخل له في
 أوزان الأسماء كخَلْبٍ ويشْكُرُ فهو مستقيمٌ أو سَلِمَ من ضمٍّ
 الياء ، وأمّا [٩٦ ظ] بعد ضمٍّ يائه فهو أشبه بالمرتجل فلا وجه
 لاسقاطه •

(فصل) قوله : وما بين الفاء والعين في نحو كاهِلٍ وخاتِمٍ
 وشامِلٍ •

قال الشيخ : الشاملُ والشمالُ والشمالُ من الريح « وضِيْعَم »
 وهو من نعوت الاسد « وقُنْبَرٌ وجُنْدُب » يُقال : جُنْدُبٌ
 وجُنْدَبٌ وجُنْدَبٌ فأمّا جُنْدَبٌ فمغنيةٌ عن قُنْبَرٍ فيبغى أنْ
 يُضَبَّطَ على الوجهين الآخرين ليحصل المثالان « وعَنَسَل » وهو
 السريع « وعَوْسَج » بقي عليه حَيْفُسٌ وهو القصير ودُمْلَصٌ وهو
 البراق بمعنى دُلَامِصٍ ويُقال : دُلَامِصٌ ودُمَالِصٌ ودُلْمِصٌ
 ودُمْلِصٌ بمعنى واحدٍ ، وآجرٌ بمعنى آجِرٌ أعجميٌّ معرَّبٌ •

(فصل) قوله : وما بين العين واللام في نحو شمالٍ وغَزَالٍ
 وحِيارٍ وغُلَامٍ وبَعِيرٍ وعَشِيرٍ •

قال الشيخ : وهو الغبارُ ^(١) « وَعَلَيْب » وهو اسمٌ وادٍ
 والصوابُ صرفه « عُرْنَد » وهو الشديدُ ويُقالُ عُرْدٌ « وقَعُودٌ
 وجدُّوك وخيروك » وهو ما لان من الشجرِ وسُدُوسٌ وهو ضربٌ
 من الطيالةِ الخضراءِ والقيلةُ بالفتح ، والاصمعي يَكْسُ ، وقال

(١) (وهو الغبار) : ساقطة في ش •

ابن حبيب : سُدُوس بن أصمع بن نيهان بالضم^(١) ، وسَلَم وقَنْب ،
بقي عليه دُلْمِصٌ وَحِمِصٌ وتَبَعٌ لغةٌ في تَبَع .

(فعل) قوله : وما بعد اللام في نحو عَلَقَى .

قال الشيخ : وهو نبتٌ يُنَوْنُ ولا يُنَوْنُ ، « ومِعْزَى
وبُهْمَى ، وهو شوكٌ والواحدُ والجمعُ سواء ، وألفه للتأنيث وقيل
للاِحقاق ، فواحدةٌ بُهْمَاة ، « وسَلَمَى وذَكَرَى وحَبَلَى
وذَقَرَى ، وهي روضةٌ بالامامة وقال الجري دَقَرَى وتَمَلَى
وصَوَرَى^(٢) مياهٌ قرب المدينة « وشُعْبَى^(٣) وهو اسمُ بلدٍ ،
« ورَعَشٌ » وهو المرتعشُ و « فِرْسِين » وهو مقدم خُبٍّ البعيرِ
من فرسه اذا دَقَّه ، « وِبِلْغَن » وهو البلاغةُ « وقرْدَد » وهو
الارضُ المستوية « وشُرْبَب » وهو شجرٌ واسمُ موضعٍ « وعُنْدَد » ،
ويقالُ مالي عنه عُنْدَدٌ أي بدٌّ « ورمْدَد » يُقالُ رَمَادٌ رَمْدَدٌ
أي أتى عليه الدهرُ وحلَّ عن حاله ، « ومَعْدَدٌ » وهو موضعُ رجلٍ
الفارس من الدابة اذا ركب ، واسمُ قبيلةٍ وميمه أصليةٌ بدليل
تَمَعْدَدٌ اذا تَشَمَّجَتْ بِمَعْدَدٍ في خَشَوَةِ العيشِ ، والميم لا تزدادُ
في الفعل ، وتَمَدَّرَعٌ وتَمَسَكَنَ قَلِيلٌ شاذٌّ والفصيحُ تَمَسَكَنَ
وتَدَرَّرَعٌ ، وأيضاً فإنه يُقالُ مَعْدَدٌ اذا عَدَا فهو أشبهُ أَنْ
يُشْتَقَّ منه لأنه موضعُ رجلٍ الفارس الذي يبعثها على العدو من

(١) انظر الصحاح ٩٣٤/٢ (سدس) ، اللسان (سدس) ٤١١/٧ ،

تاج العروس ١٦٦/٤ ، شرح السيرافي ٢٢٨/٥ .

(٢) دَقَرَى ، تَمَلَى ، صَوَرَى : ويروى تَمَلَاء ، مياه أو

مواضع قرب المدينة المنصف ٥٩/٣ ، شرح الشافعية ١٠٥/٣ ،

معجم البلدان ٣١٧/٨ ، ٥٦٥/٤ ، شرح السيرافي ٢٢١/٥ .

(٣) شُعْبَى : موضع في بلاد بني فزارة ، معجم البلدان ٢٦٩/٥ ،

شرح الشافعية ١٦٠/٢ .

أَنْ يَجْعَلَ مِنْ عَبْدٍ يَعِدُ « وَخَدِبَ » وَهُوَ الضَّخْمُ الشَّدِيدُ
« وَجُبْنٌ » بِالتَّشْدِيدِ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهُ ، « وَفِلِيزٌ » وَهُوَ خُبْتُ
الْفِضَّةِ ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ « ضَهْيَا » بِغَيْرِ مَدَّةٍ بِمَعْنَى ضَهْيَاءٍ مَمْدُوداً ،
« وَزُرْقَمٌ » وَهُوَ الْأَزْرَقُ « وَدَلْقَمٌ » وَهِيَ النَّاقَةُ الْمُسْتَهْزَأَةُ وَالْمَيْمُ
زَائِدَةٌ ، وَالدَّلَقُ وَهُوَ سُرْعَةُ الْخُرُوجِ ، لِأَنَّ لِسَانَهَا يَنْدَلِقُ لِعَدَمِ
أَسْنَانِهَا ، « وَدَرَجٌ » جَمْعُ دَرَجَةٍ لُغَةً فِي دَرَجَةٍ ، « وَشَجَمٌ » وَهُوَ
الشَّجَاعُ وَهُوَ عِنْدَ غَيْرِ (١) سَيُويهِ فَعَلَمٌ ، وَذَكَرَهُ سَيُويهِ مَعَ
سَلَمَبٍ وَخَلَجَمٍ (٢) .

(فصل) قوله : « وَالزِّيَادَتَانِ الْمُفْتَرِقَتَانِ بَيْنَهُمَا الْفَاءُ فِي نَجْوٍ
أَدَايِرٍ » .

قَالَ الشَّيْخُ : لَمْ يَفْسَرْهُ غَيْرَ الْجَرَمِيِّ فَقَالَ الَّذِي يَقْطَعُ رَحِمَهُ
وَيَدْبُرُ عَنْهَا فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مُصْرُوفاً ، قَالَ السَّيْرَانِي (٣) غَيْرُ مُسْتَكْرَرٍ
أَنْ يَكُونَ اسْمُ مَوْضِعٍ فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يُصْرَفَ ، « وَأَجَادَلُ »
وَهُوَ جَمْعُ أَجْدَلٍ لِلْمَقَرِّ « وَالنَّجَجُ » وَهُوَ الْعُودُ وَجَاءَ يَلْنَجُجُ
وَالنَّجُوجُ وَيَلْنَجُوجُ وَالنَّدَدُ لِلْأَلْدِ وَهُوَ الشَّدِيدُ الْخُصُومَةُ ،
وَمُقَاتِلُ وَمُقَاتِلٌ وَمَسَاجِدُ وَتَنَاضُبُ جَمْعُ تَنَضُّبٍ وَهُوَ شَجَرٌ
تُعْمَلُ مِنْهُ الْقُسِيُّ ، وَيَرَامَعُ جَمْعُ يَرْمَعُ وَهُوَ حَجَرٌ رَخْوٌ
يَقْتَتُ إِذَا فُرِكَ .

(فصل) قوله : « وَبَيْنَهُمَا الْعَيْنُ فِي نَحْوِ عَاقِبُونَ » .

(٧)

(١) (غر) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س .

(٢)

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٥ .

(٣) انظر شرح السيراني ٥/ ٢١٦ .

قال الشيخ : وهو الموضع اذا كانت فيه معاطف ، وساباط وطومار وخيتام ، يقال خيتام وخاتام للخاتم وديمات وهو السرب بكسر الدال وفتحها وينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، وتوراب (١) وهو التراب ، وقيصوم وهو نبت ، بقي عليه قعاس وهو الشديد من الابل .

(فصل) قوله : وبينهما اللام في نحو قصيرى وقرنبى .

قال الشيخ : وهي دويبة من الحشرات مصروفة ، والجندى اسم ملك كان بعمان وجاء بضم اللام فينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، ووقع في الفصل بلام التعريف ، والصواب استقامها ، وبلنصى جمع بلصوص على غير قياس وهو طائر (٢) وخفيد وهو السريع ، وجرنبة ، وبقي عليه سمنى للباطل وصحارى وعلود للشديد وحبوتن اسم واد .

(فصل) قوله : وبينهما الفاء والعين في نحو عصارى .

قال الشيخ : وهي الريح الشديدة ، وقيل فيها ناز ، وإخریط (٣) وأسلوب وهو الطريق ، ويقال للمتكبر أنه في

(١) توراب : توراب ، أوراب ، الوربة الحفرة ، التوريب : أن تورى عن الشيء بالمغاضات والمباحات ، اللسان (درب)

٢٩٧/٢

(٢) في ر : (وخبارى وهو طائر)

(٣) إخریط : من أطيب الحمض وهو مثل الرغل تأكله الابل .

اللسان (خرط) ١٥٦/٩

أُسْلُوبٌ ، وقال (١) :

١٨٨- أُنُوْفُهُمْ مِلْفَخَرٌ فِي أُسْلُوبٍ

وَشَعَرُ الْأَسْتَاهِ فِي الْجِبُوبِ

أي في ظاهر الأرض ، « إِدْرُون » (٢) وهو الوسخ ويستعمل في الأصل الردي ، « ومِفْتَاح [٩٧ و] وَمَضْرُوبٌ وَمِنْدِيلٌ وَمُنْرُودٌ ، والمُنْرُودُ والمِفْلُوقُ ضربٌ من الكساء (٣) ، والمَغْثُورُ والمَغْثُورُ (٤) الصَّمْغُ ، وليس في كلام العرب (٥) غيرها ، « وَتَمَثَّلَ وَتَرَدَّدَادٌ وَيَرْبُوعٌ وَيَعْضِيدٌ » (٦) وهو شجرٌ ، « وَتَنْبِيتٌ » وهو ما ينبت على الأرض ، قال رؤبة (٧) :

(١) هذا رجزٌ أورده السيرافي ولم ينسبه وكذلك اللسان ، أنوفهم مِلْفَخَرٌ : أي من الفخر فحنف النون ، في الجبوب : أي في التراب ، وأنفه في اسلوب : إذا كان متكبراً ، شرح السيرافي ٢١٦/٥ ، اللسان (سلب) ٤٥٦/١ .

(٢) إِدْرُون : الدرن أو لدنس أو الخبت ، شرح السيرافي ٢١٦/٥ ، اللسان (درن) ١٠/١٧ .

(٣) انظر شرح الشافية ١٨٧/١ .

(٤) المَغْثُورُ والمَغْثُورُ : نوع من الصمغ أو صمغ الاجاصة . اللسان (غفر) ٣٣٣/٦ ، شرح السيرافي ٢٢٧/٥ ، شرح الشافية ١٨٧/١ .

(٥) (كلام العرب) : ساقطة من و ، ل ، ش ، ر .

(٦) يَعْضِيدٌ : شجر أو بقلة زهرها أصفر ، شرح السيرافي ٢٢٤/٥ ، اللسان (عضد) ٢٨٦/٤ .

(٧) البيت للعجاج في ديوانه وليس لرؤبة كما ذكر الشيخ ، وصدره (رَأْيِي الْآدِلَاءُ بِهَا شَتِيتٌ) ، جاء في الجمهرة (مَلْسَاءُ) مكان صحراء ، و (تَنْبِيتٌ) مكسورة التاء ، الشتيت : المتفرق ، الديوان ١٨٣/٢ ، شرح السيرافي ٢٢٦/٥ ، جمهرة اللغة ٣٧٤/٣ اللسان ١٩٨/١ مادة (نبت) .

صَحْرَاءُ لَمْ يَنْبُتْ بِهَا تَنْثِيَتْ

وعن ابن دريد كسر' التاء (١) فينبغي أنْ يُضْبَطَ عليهما ليحصل
الثالان ، ولو قَدَرْنَا أَنَّ الْكسَرَ لِلاتِّبَاعِ لِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ مَفْعَلًا
ومثاله' بِمَنْخَرٍ وَالْكَسَرَ لِلاتِّبَاعِ ، « وَتَذَنُّوبٌ » (٢) وهي البسرة إذا
أُرْطِبتَ مِنْ أَسْنَمِهَا وَلَمْ (٣) وَيَبْلُغِ النِّصْفَ ، « وَتَنْوُطٌ » وهو طائر
يعلقُ بِيضَهُ فِي أَغْصَانِ الشَّجَرِ فَيُسَمَّى تَنْوُطًا مِنْ نَطَتِ الشَّيْءِ
بِالشَّيْءِ وَنَوُطُهُ إِذَا عُلِقَ بِهِ ، وَوَقَعَ فِي الْمَفْصَلِ تَنْوُطٌ عَلَى (٤)
مثالِ تَبَشَّرَ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ مِنْهَا أَنَّهُ لَا تُعْرَفُ
فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ ، وَمِنْهَا مَا يَلْزَمُ مِنْ سَقُوطِ مِثَالِ تَفَعَّلَ ، وَمِنْهَا لَزُومُ
التَّكَرُّارِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ ، فَالضَّوَابُ « تَنْوُطٌ » وَهُوَ مَصْرُوفٌ
« وَتَبَشَّرَ » وَهُوَ طَائِرٌ ، وَجَاءَ تَبَشَّرَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُضْبَطَ عَلَيْهِمَا
لِيَحْصَلَ الثَّالَانِ وَالضَّوَابُ صَرْفُهُ « وَتَهَبَّطَ » وَهُوَ اسْمُ أَرْضٍ وَوَقَعَ
بِالْمَفْصَلِ مَصْرُوفًا ، وَوَقَعَ فِي أَهْلِ السِّيَرِ (٥) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَبَقِيَ
عَلَيْهِ أُسْرُوعٌ وَهُوَ دَوِيَّةٌ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ وَتُضَمُّ هَمْزَتُهُ فَيَكُونُ
كَسَلُوبٍ وَيُسْرُوعٌ لَفْظٌ فِي أُسْرُوعٍ وَتُفْسِحُ يَأْوُهُ فَيَكُونُ
كَيْرُ بُوْعٍ ، وَتَوْنُورٌ وَهِيَ حَدِيدَةٌ تُوسَمُ بِهَا الْإِبِلُ •

(فصل) قوله : وبينهما العين واللام في نحو خَيْرَ لِي وَخَوَزَ لِي
وَخَيْرَ لِي وَخَوَزَ لِي •

- (١) انظر الجمهرة ٣/٣٧٤ ، شرح السيرافي ٥/٢٢٦ •
(٢) تَذَنُّوبٌ : لبسر الذي قد يبدأ فيه الارطاب من قبل ذنبه
واحدته تذنوبة ، اللسان (ذنب) ١/٣٧٦ •
(٣) (ولم) : ساقطة من و ، ل ، ت ، ب ، س •
(٤) (على) : ساقطة من و ، ل ، ت ، س •
(٥) انظر شرح السيرافي ٥/٢٢٦ •

قال الشيخ: لضرب من المشي فيه تبختر، وخيزري
 معناه معنى خيزلي، ووقع في المفصل بالياء والصواب أن يكون
 الخوزري وإلا فقد كرر المثال بلا فائدة، وأسقط فوعلتي،
 وحنطأو والحنطأو والحنطأوة العظيم البطن، وقيل القصير
 والنون والواو مزيدان كزيادتهما في كُنْتَأو وهذا أحسن ما قيل
 فيه، وبقي عليه كوالل وهو القصير، قال ابن دريد كوالك^(١)
 بالكاف، وأجر أعجمي معرب^(٢).

(فصل) قوله: وبينهما الفاء والعين واللام في نحو أجفلي.

قال الشيخ: بمعنى جفلي للكثرة، ويقال دعاء الجفلي
 إذا عم ولم يخص، «وأترج وإرزاب»، وهو الغليظ قال:

إِنَّ لَهَا مُرْكَبًا إِرْزَبًا
 كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَّتْ حَبًّا^٨

بقي عليه يهير وهو الباطل، وتحلبة وتحلبة لما حلبت قبل
 أن يضربها الفحل، وتُرْعِيَّة بمعنى الراعي وتشدّد، ومندي
 وهو التدب الخفيف في الحاجة.

(فصل) قوله: والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء في نحو
 منطلق ومطيع.

(١) جاء في الجمهرة: ورجل كوالل ولم يذكرها بالكاف، وقال
 السيرافي: وذكر الديردي في بعض ماليه (كوالك)
 بالكاف، الجمهرة ٢٨٨/٣، شرح السيرافي ٢٢٧/٥.
 (٢) انظر الكتاب ٣٤٢/٢.

قال الشيخ : وهو اسم فاعل من استطاع بمعنى أطاع والسين زائدة ملغاة فلذلك بقي ضم الياء على حاله « ومهراق » اسم مفعول من أهرق بمعنى أراق زيدت فيه الهاء أو كان أصله أراق قلبت الهمزة معها وجاء اسم الفاعل والمفعول على ذلك ، « أنقحَل » بالفتح المسن « وأنقحَر » مثله وهو تكرير .

(فصل) قوله : وبين الفاء والين في نحو حواجز .

قال الشيخ : وقع في كتاب سيبويه بالتمثيل بحواجز بالزاي (١) جمع حاجر وهو مثل الحوض ، ذكرها في الاسماء فيجوز أن يكون المصنف جعل موضعها حواجز ، ويجوز أن يكون تصحيفاً ، « وغيايم » : جمع غييم وهي السحابة والمرأة الحسنة ، والعيلم بالعين المهملة : البئر الغزيرة الماء ، « وجنداب » جمع جندب « ودواسير » (٢) للشديد الماضي ، وصيغتهم وجاء مخففاً للقصير وللذي يرفع رأسه وللغليظ ، بقي عليه دمالص بمعنى دلامص وهو البراق .

(١) ذكر سيبويه هذه الكلمة في موضعين ، فقال في الأول : فما كان من الاسماء على فاعل فانه يكسر على فواعل نحو (حاجر وحواجز) ذكرها بالراء المهملة . الكتاب ١٩٨/٢ ، وقال في الثاني : في باب ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة من غير الفعل ، ويكون على فتواعل في الاسم والصفة نحو حوايط ، وحواجز وجوايز (ذكر ذلك بالزاي ، الكتاب ٣١٨/٢ ، والظاهر أن سيبويه قصد في الاول جمع (حاجر) وهو المنهبط الذي يمسك الماء ، وفي الثاني جمع (حاجر) الذي يحجز بين المتقاتلين ، وكل ذلك ذكره الزمخشري في أساس البلاغة ٨١/١ ، ٨٢ .

(٢) دواسير : الماضي الشديد ، اللسان (دسر) ٣٧١/٥ .

(فصل) قوله : وبين العين واللام في نحو كلاء .

قال الشيخ : وهو الموضع الذي تُجسّس فيه السفن ،
« وخطّاف وحنّاء وجاواخ » : وهو النهر العظيم ، و « جريّال »
اسم للخمر « وعصّواد » وهو موضع الحرب والفصح كسر
عنه ، وقال الجرمي : معناه الجلبة والصياح ^(١) ، « وهَيْيَخ » وهو
العظيم والصبي ، والأثني هَيْيَخَة « وكديون » وهو دردي الزيت ،
وبطّخ ^(٢) وقَبِيط ^(٣) « وهو الناطف » ويقال قَبِيط وقِيَام
وصَوَام وعَقَقْل وهو الجبل من الرمل ، وعَقَقْل الضب كُشَيْتَه
وهي تخمته « وعَوْنَل » وهو العنول وهو المسترخي « وعجول
وهو العجل » وسُبُوح ^(٤) ومُرَيْق ^(٥) وهو شبيه بالعصفور
« وحطّائط » وهو الصغير كأنه حط عن جرم الكبير ، « ودلّامص »
بقي عليه زرارق جمع زرق لطائر ، وفيرّناس من نعوت
الأسد ، وعَطُود ^(٦) وهو السفر البعيد ، وتَنَوّم وهو نبت يقال إنّه
الشهيد انج .

- (١) ورد في اللسان (عصّواد وعصّواد) بالكسر والضم ،
ومعناه الجلبة والاختلاط في الحرب والخصومة . اللسان
(عصد) ٢٨٣/٤ .
- (٢) بطّيح : شجر كالجبال يمتد على الأرض واحده بطيخة ،
اللسان (بطخ) ٤٨٦/٣ .
- (٣) قَبِيط : القَبِيط وهو الناطف مشتق منه ، شرح السيرافي
٢٢٥/٥ ، اللسان (قبط) ٢٤٨/٩ .
- (٤) سُبُوح : من صفات الله عز وجل ، قال ثعلب كل اسم على
فعل مفتوح الا سُبُوح وقُدُوس فان الضم فيه أكثر .
اللسان (سبيح) ٣٠١/٣ .
- (٥) مُرَيْق : حب العصفور . اللسان (مرق) ٢١٨/١٢ .
- (٦) عَطُود : السير السريع ، اللسان (عطود) ٢٨٧/٤ .

[٩٧ ظ] (فصل) قوله : وبعد اللام في نحو ضهياء .

قال الشيخ : وهي أرض لا نبات بها والمرأة التي لا يثبت لها ثدي وأيضاً التي لا تحيض وجاء « ضهيًا » مهبوطاً ومقصوداً ، « وطرفاء » شجر واحد طرفة « وقوباء وعلباء ورخصاء وسيراء »^(١) وهو ضرب من ثياب الحرير ، « وجنفاء » موضع « وسعدان » وهو نبت وكبر وأن وكبر وأن^(٢) وسرحان وهو الذئب والأسد أيضاً ، إلا أن كبر وأنا مثله ، وعثمان وطرهان^(٣) وهي دابة منتنة الريح ، والسبعان وهو موضع ، والسلطان وعرضي وهي مشية معارضة وجاء عرضي وينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، وجاء فيه عرضي ، ودفعي وهو ضرب من السير ، وجاء بكسر العين وفتحها فينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان وهنريه وهو الحزاز في الرأس وسنبتة من الدهر حين وسنبت مثله ، وقرنوة وهو نبت يدبغ به وعنصوة وهو النبت المتفرق ، وجبروت وفسطاط ، والفسطاط الخيمة وجلباب وهو القيص ، وحتيت وصمخج وهو الغايظ ، والفراء يجعل صمخجاً^(٤) مثل سفرجل

(١) سيراء : ضرب من البرود ، وقيل هو ثوب مسير فيه خطوط تعمل من القز كالسيور ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ ، اللسان (سير) ٥٧/٦ ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ .

(٢) كبر وأن : ساقطة في ر : دويبة صغيرة منتنة الريح صغيرة القوام طول قوائها قدر نصف اصبع وعرضه شبر ، شرح السيرافي ٢٢٢/٥ ، اللسان (ضرب) ٦٠/٢ .

(٣) طرهان : قال الفراء : في مريميس وصمخج انه فعلليل وفعلل ، قال : ولو كان فعفعيلاً أو فععللاً لكان صرصر وزلزّل فعفع ، شرح الشافعية ٦٣/١ .

« يذُرْ خَرَجٌ » (١) إذ ليس في الكلام مثل 'سَقَرَجَلٍ' وخروج
 اللفظ عن أبيته كلامهم أحد الأدلة على زيادة الحرف فيه ،
 وذرْ خَرَجٌ وهي دويبة ذات سم إذا أكلت في طعام ، واحدة
 الذرَارِيجُ ، ويقع عليه بالتصوُّص وهو طيرٌ وجسه بَلَنَصٌ ،
 وكِرْدِينٌ وهي جلة التمر ، ورُجُوبٌ للناعمة البدن ، وعَرْضَنِي
 وحِصْمِيصٌ وهو ثعبانٌ ، وتَشْفَةٌ وفيه نظرٌ يقال جَشَكَ عَلَى
 تَشْفَةٍ ذلك وتَفَتَتْ ذلك ، وإفانته أي القرب منه ، وقولهم :
 تَفْتَةٌ يدل على أن التاء أصلية فيكون من هذا الفصل ، وقولهم :
 إقْتَانٌ ذلك يدل على أن التاء زائدة ، فيكون وزنه تَفْعَلَةٌ فلا
 يكون من هذا الفصل ، وثَلَنَةٌ وهي الحاجة ، قال ابن مقبل (٢) :

١٩٠ يَا حُرٌّ أُمْسَتْ ثَلَنَاتُ الصَّبَا ذَهَبَتْ
 فَلَسْتُ مِنْهَا عَلَى عَيْنٍ وَلَا أَثَرٍ

(فصل) قوله : « والثلاث المتفرقة » في نحو إهْجِرْنِي وَمَخَارِيقَ
 وَتَنَائِيلَ وَيَرَابِيعَ »

(١) ذُرْ خَرَجٌ : دويبة أعظم من الذباب لونها مبرقش لها سم
 إذا أكلت في طعام ، شرح السيرافي ٢١٩/٥ ، اللسان (ذرح)
 ٢٦٦/٣

(٢) البيت أورده الزمخشري في أساس البلاغة ونسبه أيضاً لابن
 مقبل ، والرواية فيه (ثليات) بالياء وهو الصحيح ، لأنه
 التَلَنَةُ : الحاجة ولا يستقيم ذهب (حاجات الصبا) ،
 والثَلَنَةُ : البقية ومعها يستقيم المعنى في البيت . أساس
 البلاغة ٤٤/١ ، وكذلك بالياء في المقاييس والديوان ، المقاييس
 ٣٥١/١ ، الديوان ص ٧٣

قال الشيخ : جمع 'يربوع' وهو دوية ، وبقي عليه 'أباطيل' .

(فصل) قوله : 'والمجتمعة' قبل الفاء في 'مُسْتَفْعِل' .

قال الشيخ : بكسر العين وفتحها وينبغي أن يُضْبَطَ عليهما
ليحصل المثالان .

(فصل) قوله : 'وبعد العين واللام في نحو سَلَالِيم'
وقرأ أويح .

قال الشيخ : بقي عليه 'مرمر يس' .

(فصل) قوله : 'وبعد اللام في نحو صِلَيَان' .

قال الشيخ : وهو نبت واللام 'مشددة' والياء 'مخففة' ،
'وعنقوان' وهو ابتداء الشباب 'وعرقان' وهو المعرفة وقيل
الكرى كقوله (١) :

١٩١ كَفَانِي الْعِرْقَانُ الْكَرَى وَكَفَيْتُهُ
كَلُوءُ الشُّجُومِ وَالنَّعَاسُ مُعَانِقُهُ

(١) البيت للراعي النميري ، ورواية السيرافي في شرحه كلا
النجوم ، والعرفان : اسم رجل ، ورواية الديوان (عرفان)
بغير تعريف ، وكلمات النجوم ارتقتبها ، لأن عرفان كفاني
الاشتغال بالنوم ، الكرى : السهر . شرح السيرافي ٢٢٣/٥ ،
الديوان ص ١٠٩ ، الحماسة للمرزوقي ٣٠٩ .

« وَتَقْفَان » وهو أولُ الشيء وقيلَ النشاط ، « وَكِبَرِيَاءَ »
 وَسَيْمِيَاءَ ، وهي العلامةُ وَيُقَالُ السَّيْمَاءُ وهو وزنُ كِبَرِيَاءَ فلا
 معنى لأعاده « وَمُرَحِيَّاتًا » وهو رجزٌ عندَ الرمي بقي عليه جَلِيَّانٌ
 وهي بقلعةٌ وحلبابٌ وهو نبتٌ وأَجَرِيَاءُ بمعنى إهْجِرِي ،
 وَرَغَبُوتًا وَبَلَهْنِيَّةً وهو العيشُ الذي لا كَدَرَ فيه .

(فصل) قوله : وقد اجتمعتُ ثتانِ وانفردتُ واحدةً في نحو
 أَفْعَوَانٍ .

قال الشيخ : وهو الذكرُ من الأفاعي « وإَضْحِيَّانِ » وهو
 المَضْيَّ ، « وَأَرُونَانِ » يُقَالُ يَوْمَ أَرُونَانِ أي شديد ، قال
 النابغة (١) :

١٩٢ فَظَلَّ لِنِسْوَةِ الثُّعْمَانِ مِنْهُ
 عَلَى سَفَوَانٍ يَوْمَ أَرُونَانِ

(١) هو النابغة الجعدي ، ورواية الديوان ص ١٦٤ والكتاب
 والسيرافي والصحاح والاضداد (منا) بدلا من منه ، ورواية
 الديوان والتنبيهات والصحاح والخزانة وأساس البلاغة
 (أَرُونَانِي) ، أَرُونَان : الشديد ، سفوان : اسم ماء ، الكتاب
 ٣١٧/٢ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ ، الديوان ص ١٦٣ ، الاضداد
 ص ١٤٢ ، التوجيه ١٤٩ ، التنبيهات ص ١٦٠ ، الصحاح
 (دون) ٢١٢٧/٥ ، الخزانة ٣٠٩/٤ ، أساس البلاغة ٧/١ ،
 والبيت المذكور هو التاسع من القصيدة والذي بعده هو الرابع
 وليس الاول .

وبعض الناس يقول : القافية مجرورة وأولها^(١) :

أَلَا أَبْلِغُ بُنِي خَلْفَ رَسُولَا
أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

فَيَحْتَمِلُ الامرين : أحدهما أن يكون إقوَاءً والآخر أن يكون
نَسَبَ النعت^(٢) ، كقوله^(٣) :

والدهرُ بالانسان دَوْرِي

١٩٣

وإنما هو دَوَّارٌ ، وأرْبَعَاءُ يومِ الاربعاءِ المُختارُ عندَ ثعلبٍ ، قال
سيبويه : فيه لقتان : الأرْبَعَاءُ والأرْبَعَاءُ ، فتحُ الهمزة والباء
وكسرهما^(٤) ، والأرْبَعَاءُ بالكسر عند سيبويه جمعُ ربيعٍ ، والأرْبَعَاءُ ،
وقع في الفصلِ مضمومُ الهمزة والباء وهو غريبٌ وينبغي أن

(١) البيت من قصيدة للناطقة الجعدي في ديوانه ص ١٦٤ يهجو بها

الاخطل وبني سعد بن زيد مناة ، بنو خلف : رهط الاخطل

والبيت في الكتاب ٤٦٩/١ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ ، الاشموني

١٨٥/١ ، الخزانة ٣٠٦/٤ ، ٣٠٨ ، همع الهوامع ٧٢/١ ،

الدرر اللوامع ٤٧/١ ، العيني على الاشموني ١٨٥/١ .

(٢) هذا التعليل للسيرافي في شرحه على الكتاب ، والشيخ نقله

نصاً ، انظر شرح السيرافي ٢١٧/٥ .

(٣) البيت للعجاج وصدوره : (أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَيْنَسْرِي)

والخطاب فيه لنفسه ، أَطْرَبًا : أنطربُ وأنت شيخٌ كبيرٌ ؟

الدوار صفةٌ للدهر ، أي يدور بالانسان من حالٍ الى حالٍ ،

الكتاب ١٧٠/١ ، ٤٨٥ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ ، الديوان

٤٨٠/١ ، الخصائص ١٠٤/٣ ، ابن يعيش ١٣٩/٣ ، الايضاح

للفارسي ص ٢٩٢ ، اعراب ثلاثين سورة ص ١٩ ، الاضداد

ص ١٦٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/٢ ، المقتضب

٢٢٨/٣ ، الصحاح (دور) ٦٦٠/٢ ، الخزانة ٥١١/٤ ، همع

الهوامع ١٩٢/١ .

(٤) انظر الكتاب ٣١٧/٢ ، شرح السيرافي ٢١٧/٥ .

يُضْبَطَ هذا^(١) على الوجهين المذيين ذكرهما سيويه لا غير ليشمل
الوزنين « وقاصعاء » والقاصعاء ، والنافقاء من جحر اليربوع ،
« وفساطيط »^(٢) وسرّاحين ، وثلاثاء وملاّمان ، وهي في طي
ومذحج وقضاعة وقيس وعيلان ، وسلمان في مراد رهط
عبيدة السلماني^(٣) ، « وقراسية » وهو الفحل العظيم ،
« وقلنسوة وخنفساء وتيجان » وهو المترّض إمّا لا يعنيه ،
« وعمدّان » وهو الطويل ، وفي نسخة المبرد من كتاب سيويه
عمدّان^(٤) وينبغي أن يُضْبَطَ عليهما وإلاّ فقد أسقط فعُلان ،
« وملّكعان » ملّكعان ومكرّمان (وملاّمان^(٥) أسماء تقع في
النداء وملّكعان [٩٨ و] ومكرّمان من العبودية والهجنة من
الكرامة ، وملاّمان من^(٦)) اللؤم بقي عليه خيزران وحيسمان
وهو نبت ، ويقال رجل حيسمان أي طويل سمين آدم ،
وعجيساء وهي مثنية ، وحوّتان وهو موضع باتاء واثاء ،
ومسحلان وهو السبط الجمّة وفيرنداد وهو موضع ومعشوراء
اسم للحمير ولقيزى بعض حجرة اليربوع ، ويهيزى للبطل

(١) (هذا) : ساقطة من و .

(٢) سرّاحين : جمع مفردا سرحان : وهو الذئب أو الأسد
أو السيد ، اللسان (سرح) ٣١١/٣ .

(٣) وسلاّمان وهو في طي . . الخ هذا النص أخذه الشيخ من
شرح السيرافي على كتاب سيويه ، انظر شرح السيرافي
٢٢١/٥ ، اللسان ١٩٢/١٥ (سلم) .

(٤) في الكتاب وشرح السيرافي ضبيط (عمّدان) على فعُلان ،
٢٢٣/٥ ، ٣٢٤/٢ .

(٥) (ملاّمان) : ساقطة من ب ، س .

(٦) ما بين القوسين : ساقط من ش .

وسكوري للعظيم روثه الأنثى ، هجيري وصحاري ود ياميس
وبروكاء بمعنى برأكاء وهو الثبات في الحرب ، وزعارة وهو سوء
الخلق ، ويقال حمارة لشدة الحر وصبارة لشدة البرد وليس
في الكلام غيرها وخضاري وهو طائر أخضر وحوصلاء وحوصلة
للحوصلة ، وخنفقيق وهي الداهية وخندقوق وهو نبت يقال
له الذرف وهو نبطي معرب ولا يقال الخندقوقا .

(فصل) قوله : والاربعة في نحو إشهياب وإحمير آر .

قل الشيخ : ظاهره وبقي عليه ترنموت وهو ترنم القوس
عند النزاع ، وتقدمته وهي لغة في التقدمة ، وهي أول تقدم الخيل .

ومن أصناف الاسم الرباعي

قال الشيخ : الأصول « جعفر وزبرج وهو الذهب »^(١)
وقيل الأحمر وقيل السحاب الرقيق ، « وبرثن » وهو للسمع
وللطائر كالاصبع للأنسان ودرهم وفطحل ، والفتحل اسم
زمان تزعم العرب أن الحجارة كانت فيه رطبة ، قال رؤبه^(٢) :

١٩٤- فَقُلْتُ لَوْ عُمِّرْتُ عُمَرَ الْحِجْسَلِ
أَوْ عُمَرَ نُوحٍ زَمَنَ الْفِطْحَلِ

- (١) (وهو الذهب) : ساقطة في و ، ل ، ت ، ب ، س .
(٢) سئل رؤبة عن الفطحل فقال : أيام كانت الحجارة فيه
رطباً ، الحيسل التابيد ، والبيت في شرح السيرافي ٢٢٩/٥ ،
النوادر لأبي مسحل الاعرابي ٤٧/١ ، اللسان (فطحل)
٥٢٢/١١ ، الازمنة والامكنة ٢٢٩/١ ، رواية الديوان (سئل
الحيسل) مكان (عمر الحيسل) الديوان ص ١٢٨ .

(فصل) قوله : « والزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحو مُدَخَّرَج » .

(فصل) قوله : « وبعد الفاء في نحو قِنْفَخَر » .
قال الشيخ : « القِنْفَخَرُ القُنْفَخَرُ والقُنْفَخَرُ الفائق في نوعه » و« كُنْتَال » وهو القصير ، « وكنهبل » وهو ضرب من الشجر .

(فصل) قوله : « وبعد العين في نحو عُدَا فِر » .

قال الشيخ : « وهو الغليظ الجانب ، « وسميدع » وهو السيد ، « وقد وكس » وهو الشديد ، واسم حي من تغلب بن وائل ، « وحبارج وحزنبل » وهو القصير ونبات أيضاً حكيم بزيادة النون وإن لم يعرف له اشتقاق لأن النون قد كثر زيادتها ثلاثة ساكنة فيما عُرِفَ بالاشتقاق نحو حَسْبَطَى وشبهه فكان حمله على ما كثر أو على من حمله على ما قل كسفر جل وقرنفل وعلكد وهو الغليظ ، وقال المبرد : العجوز المسنة ^(١) كالعلكد ، وهمقع ^(٢) وهو نبت وشسخر وهو المتعظم وفي كتاب سيبويه شمخز ^(٣) بالزاي ، وبقي عليه حَفَيْتَل وهو شجر وهمرش

(١) في اللسان (العلكد) العجوز الصخابة أو الغليظ الشديد ،
اللسان (علكد) ٢٩٣/٤ ، ٢٩٥ ، الكتاب ٢/٢٣٩ .

(٢) همقع : ضرب من ثمر العضاة واحدته همقعة ، أو الاحمق ،
اللسان (همقع) ٢٥٥/١٠ ، الكتاب ٢/٢٣٩ .

(٣) في الكتاب (شمخز) بالراء وليس بالزاي كما ذكر الشيخ
٢/٣٣٩ .

وهو عند سيويه رباعي مضاعف العين ووزنه 'فَعْلِلَ' ، وعند
الاخفش وزنه 'فَعْلِلِلَ' مثل 'جَحْمَرِشْ' وأصله 'عنده'
هَنْمَرِشْ^(١) فأدغمت النون في الميم ، ونَحْوَرِشْ يُقال 'جِرْو'
نَحْوَرِشْ أي كبير' ، قال السيرافي^(٢) : وهو ملحق بِجَحْمَرِشْ
بزيادة الواو .

(فعل) قوله : وبعد اللام الاولى في نحو قِنْدِيل^(٣)
وزَنْبُور^(٤) ، غَرْثِيْق^(٥) .

قال الشيخ : وهو السيد ، « وقر دوس »^(٦) وهي الروضة ،
« وقر بوس » ، وقع في موضعه مثله سيويه وقر قوس^(٧) وهو
القاع الاملس فيجوز أن يكون غَيْرُهُ بقر بوس ، ويجوز أن
يكون تصحيفاً من الثقلين ، « وكنهوز »^(٨) وهو السحاب العظيم

-
- (١) انظر شرح الشافية ٦١/١ .
(٢) لم أعثر عليه في شرح السيرافي ، وفي شرح الشافية ، قال
السيرافي بل جاء في كلامهم جرو' نَحْوَرِشْ أي يخرش لكونه
قد كبير ، شرح الشافية ٣٦٤/٢ .
(٣) قِنْدِيل : القنديل بالكسر معروف ، وبفتح القاف الطويل
الضخم الرأس ، اللسان (قندل) ٨٨/١٤ .
(٤) زَنْبُور : طائر يلسع ، أو الدبر ، أو صفة كقولك غلام زنبور
أي خفيف . اللسان (زنبر) ٤١٩/٥ .
(٥) غَرْثِيْق : غَرْثِيْق ، غَرْثِيْق : الابيض أو الشاب لناغم ،
اللسان (غرنق) ١٦٠/١٢ .
(٦) قر دوس : البستان أو الوادي الخصيب ، أو الروضة ، أو
الحديقة اللسان (فردس) ٤٤/٨ .
(٧) قر قوس : دعاء للكلب ، والجرو للكلب ، والارض الصلبة ،
والقاع الاملس الغليظ . اللسان (قرقس) ٥٥/٨ .
(٨) كنهوز : السحاب المتراكب الثخين ، اللسان (كنهز)
٤٧٠/٦ .

واحدته 'كنهورة' ، « وصلصال »^(١) و« سرداج »^(٢) وهي الأرض
الواسعة وأيضاً الضخم ، « وشفانج » وهو نمر الكبر والظلم
الشفين ، « صفرق »^(٣) وهو نبت ، ومثل به سيويه وفسره
السيرافي عن ثعلب وقيل لفالوذ^(٤) ، «^(٥) بقي عليه قرناس » وهو
ما شخص من الجبل والآلة التي يُلْدَفُ عليها القطن وغيره
فَيُغْزَلُ ، وزمرّد .

(فصل) قوله : وبعد اللام الأخيرة في نحو حبر كى .

قال الشيخ : وهو الطريل الظهر والمقصير الرجل وعن ثعلب
العكس ، « وجحجبي »^(٦) و« هر بندى »^(٧) وهندبا ، يقال هندبا

(١) صلصال : حاد الصوت دقيقة ، أو الطين اليابس الذي
يصنل من ييبسه . اللسان (صلل) ٤٠٦/١٣ .

(٢) سرداج : الناقة الطويلة العنق الكثيرة اللحم ، الضخم ،
الأرض اللينة ، اللسان (سرج) ٣١١/٣ .

(٣) صفرق : أو الصفروق كما في اللسان : نبت قال صاحب
اللسان مثل به سيويه وفسره السيرافي عن ثعلب ، ولم اعثر
عليه في شرح السيرافي . الكتاب ٣٣٩/٢ ، اللسان (صفرق)
٧٤/١٢ .

(٤) الفالوذ : الذكرة من الحديد تزداد في الحديد ، والفالوذ من
الجلو وهو الذي يوكل ويُسوى من لب الحنطة ، فارسي
معرب . قال يعقوب ولا يقال الفالوذج . اللسان (فلذ) ٣٨/٥ .

(٥) في س : (الفالوذج) .

(٦) جحجبي : حي من الانصار ، وجحجب العدو أهلكه ،
اللسان (جحجب) ٢٤٦/١ .

(٧) هر بندى : مثبته فيها اختيال كمشي الهراينة وهم حكام
المجوس ، اللسان (هر بند) ٥٤/٥ .

وهند بناء مقصوراً ومدوداً فيهما وهو ههنا^(١) يفتح الدال مقصوراً
لا غير ، لأن المد يخرج عن الفصل ، وكسر الدال يعني عنه ،
وهو يذى وسبطرى^(٢) وهي مشية فيها تبختر ، وسبهلل
وهو الفارغ ، وقرشبا^(٣) وهو المسن ، « وطرطب »^(٤) وهو
العظيم الشدين .

(فصل) قوله : والزيادتان المفرقتان في نحو حبوكرى .

قال الشيخ : يقال حبوكرى وحبوكر للداهية
و « خيتمور » وهي الداهية أيضاً ، وقيل ما يفسر ويخدع قال
الشاعر^(٥) :

١٩٥- كُلُّ أَتَشَى وَإِنْ بَدَأَ لَكَ مِنْهَا
آيَةُ الْحَبِّ حُبُّهَا خَيْتَمُورُ
« ومنجنون » وقع في الفصل منجنون وليس هذا موضعه لأنه
ليس في الرباعي وليست فيه زيادتان مفرقتان ، والذي
أراه أن يكون موضعه منجنون ، لأنه عند سيويه

-
- (١) في س : (قصور) .
(٢) سبطرى : الانبساط في المشي ، أو مشية التبخر والتجبر ،
اللسان (سبطر) ٥/٦ .
(٣) قرشبا : الضخم الطويل من الرجال أو الاكول ، اللسان
(قرشب) ١٦٣/٢ .
(٤) طرطب : الضخم المسترخي الطويل ، والعظيمة الشدين ،
اللسان (طرطب) ٤٧/٢ .
(٥) البيت الجند امريء القيس حجر آكل المراز ، ذكره البغدادي
في شرح شواهد الشافعية وذكر قبله بيتين ، والشاهد فيه على
أن فيعلولا موجود كخيتمور ، والخيتمور : كل شيء لا يدوم
على حالة واحدة ولا يتحصل كالسراب ، وقد يطلق على
الغول والذئب والداهية ذكر ذلك الجوهري ، الصحاح (ختر)
٦٤٢/٢ ، شرح شواهد الشافعية ٣٩٣/٤ .

فَتَعْلِيلٌ^(١) ففيه زيادتان مَقْرَتَانِ وهو رباعي ، وحكم
 بزيادة النون لقولهم : مَجَانِيْقٌ وحكم بآن الميم [٩٨ ظ] أصلية
 لثلاث يَجْمَعُ بين زيادتين في أول الاسم ولثلاث يؤدي الى مثال ليس في
 الاسماء ، وفَتَعْلِيلٌ^(٢) كخَنْدَرِيسٍ ، وبعض النحويين يزعم
 أن الميم والنون زائدتان ويذكر أن من العرب من يقول : جَفَنَاهُم
 اذا رموهم بالمنجنيق ، وما أدنى اليه الاشتقاق الصحيح حكم به
 وإن أدنى الى مثال ليس في الاسماء ، « وَكُنَابِيلٌ » وهو اسم
 أرض علم فينبغي ألاَّ يُصْرَفَ « وَجَحْنَبَارٌ » وهو الضخم ، بقي
 عليه غَرَانِيْقٌ جمع غَرْنِيْقٍ وهو كثير كقولك : قَنَادِيْلٌ
 وَزَنَابِيْرٌ وَقَرَادِيْسٌ وَقَرَابِيْسٌ .

(فصل) قوله : والزيادتان المجتمعتان في نحو قَنْدٌ وَيْلٌ .
 قال الشيخ : القندويل والقندل العظيم الرأس ،
 و « قَسَحْدَوَةٌ »^(٣) وسَلَحْفِيَّةٌ وَعَنْكَبُوتٌ وَعَرَطْلِيلٌ^(٤) ،
 وهو الطويل والغليظ ، « وَطِرْمَاحٌ وَعُقْرَبَاءٌ » وهو معرفة ووقع
 بضم عينه ورائه وليس يستقيم ، وإن صحَّ ذلك فينبغي أن يزداد
 بُرْنَسَاءٌ فأنه على ذلك قد أسقط فَعْلَلَاءٌ ، و « هِنْدَبَاءٌ »
 يُقال هِنْدَبَاءٌ وهِنْدَبَاءٌ ممدوداً ومقصوراً فهما وهو هنا بكسر
 الدال وفتحها معاً ممدوداً ليحصل الثلاثان ، و « شَعَشَعَانٌ »^(٥)
 وَعُقْرَبَاءٌ وهو ذكر العقارب وقيل دُخَالُ الاذن .

- (١) الكتاب ٣٣٧/٢ .
 (٢) في و : (ففيه زيادتان) .
 (٣) قَسَحْدَوَةٌ : فأس الرأس المشرفة على النقرة المنصف ٦٩/٣ .
 (٤) عَرَطْلِيلٌ : الطويل وقيل الغليظ ، اللسان (عرطل)
 ٤٦٦/١٣ .
 (٥) شَعَشَعَانٌ : الطويل الحسن الخفيف اللحم ، شبه بالخمير
 المشعشة لرقتها اللسان (شعشع) ٨٤/١٠ .

(فصل) قوله : « والثلاث » في نحو عَبَوْتَرَان •

قال الشيخ : عَبَوْتَرَان وَعَبِيْتَرَان نبت ، و « عُرْيَقُصَان »
عَرَنْقُصَان وعَرَقُصَان دابة ، و « جُخَادِ بَاء » جُخَادِ بَا
وَجُخَادِ بَ ضَرْبٌ مِنَ الْجِرَادِ ، و « بَرَنْسَاء » وَبَرَنْسَاءُ
وَبَرَانْسَاءُ النَّاسِ ، يُقَالُ مَا أَذْرِي أَيِ الْبَرَنْسَاءِ هُوَ ،
و « عَقْرُ بَان » •

ومن أصنافِ الاسمِ الخماسي

قال صاحبُ الكتاب : للمجردِ منه أربعةُ أبنيةٍ نحو سَفَرَجَلٍ
وَجَحْمَرِشٍ وَقَدْ عَمِلَ (١) وَجِرْدَحَلٍ وللمزيدِ فيه خمسةٌ •
قال الشيخ : أبنيةٌ « أمثلتها خَنْدَرِشٌ وَخَزْ عَيْلٌ » وهو
الباطلُ من كلامِ مُزَاحٍ ، و « عَضْرَقُوطٌ » وهو دابةٌ ، ومنه
« يَسْتَعُورُ » وهو موضعٌ بالحجازِ ويُقالُ ذهبَ (في الاستعورِ أي
في الباطلِ وقوله (٢) :

١٩٦- عَصَيْتُ الْأَمْرِيَّ بِصَرْمٍ لَيْلَى
فَطَارُوا فِي عِظَاةٍ الْيَسْتَعُورِ

(١) قَدْ عَمِلَ : القصير الضخم من الابل ، اللسان (قذعمل)
٧٠/١٤ •

(٢) البيت لعروة بن الورد ، ورواية ابن جني (طريق) مكان
عظاة ، ورواية ابن فارس (بلاد) ، اليستعور : الباطل كما
ذكره الشيخ وابن جني • ويقال : مكان أو شجر أو سعي ، أو
بلد بالحجاز ، المنصف ٢٤/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٧٦/٣ ،
ورواية الديوان (طَعْنَتْ) مكان (عَصَيْتُ) ، و (سَلَمَى)
مكان (لَيْلَى) الديوان ص ٣٥ •

يَحْتَمِلُ الأمرين ، « وَقِرْطَبُوس » ، وهي الداهية أو النار
الشديدة ، و « قَبَعَثَرَى » وهو الجمل الضخم الشديد الكثير
الوبر (١) . والله أعلم بالصواب .

ما بين القوسين : ساقط من س .

فهرست الجزء الاول من كتاب الايضاح

الموضوع	الصفحة
تقديم	١٤١
ابن الحاجب	١٤٢
تقديم التحقيق	١٤٣
وصف النسخ	١٤٤
١ - نسخة مكتبة (مجلس شوارى ملي) : (ايران)	١٤٥
٢ - نسخة مكتبة سوهاج (مصر)	١٤٦
٣ - نسخة المكتبة القومية التونسية (تونس)	١٤٧
٤ - نسخة مكتبة ميونخ . (ألمانيا الغربية)	١٤٨
٥ - نسخة مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا (مصر)	١٤٩
٦ - نسخة مكتبة دار الكتب المصرية (القاهرة)	١٥٠
٧ - نسخة مكتبة البلدية . (الاسكندرية)	١٥١
٨ - نسخة المكتبة التيمورية (القاهرة)	١٥٢
الاتفاق والاختلاف في بعض الملاحظات العامة	١٥٣
توثيق نسبة الكتاب	١٥٤
منهج التحقيق	١٥٥
	١٥٦
	١٥٧
	١٥٨

النص المحقق

الصفحة	الموضوع
٥٩	معنى الكلمة والكلام
٦٣	القسم الاول من الكتاب وهو قسم الاسماء
٦٨	ومن اصناف الاسم اسم الجنس
٦٨	ومن اصناف الاسم الاسم العلم
١١٠	ومن اصناف الاسم المعرب
١٥٥	القول في وجوب اعراب الاسم
١٥٧	ذكر الرفوعات
١٥٧	الفاعل
١٧٩	المبتدأ والخبر
٢١٨	ذكر التنصوبات
٢١٨	المفعول المطلق
٢٤٤	المفعول به
٢٤٩	المنصوب باللازم اضماره
٢٤٩	منه المنادى
٢٩١	الاختصاص
٢٩٤	الترخيص

الصفحة	الموضوع
٣٢٣	المفعول معه
٣٢٥	المفعول له
٣٢٦	الحال
٣٤٨	التمييز
٣٥٩	الاستثناء
٣٧٩	الخبر والاسم في بابي كان وان
٣٨٣	المنصوب بلا التي لنفي الجنس
٣٩٧	خبر ما ولا المشتبهتين بليس
٤٠٠	المجرورات
٤٣٢	اضافة الاسماء الستة
٤٣٥	التوابع
٤٣٥	التاكيد
٤٤١	الصفة
٤٤٩	البدل
٤٥٣	عطف البيان
٤٥٤	العطف بالحرف
٤٥٧	من اصناف الاسم المبني
٤٥٩	المضمرات
٤٧٩	اسماء الاشارة
٤٨١	الموصولات

الصفحة

الموضوع

٤٩٧	اسماء الافعال والاصوات
٥٠٦	اسماء الاصوات
٥٠٨	الظروف
٥١٧	المركبات
٥٢٣	الكنائيات
٥٢٨	من اصناف الاسم المثنى
٥٣٥	من اصناف الاسم المجموع
٥٥٢	من اصناف الاسم المذكر والمؤنث
٥٧٠	من اصناف الاسم المصغر
٥٨٦	من اصناف الاسم المنسوب
٦٠٦	من اصناف الاسم اسماء العدد
٦٢١	من اصناف الاسم المقصور والمدود
٦٢٧	ومن اصناف الاسم الاسماء المتصلة بالافعال
٦٣٨	اسم الفاعل
٦٤٣	اسم المفعول
٦٤٤	الصفة المشبهة
٦٥٣	افعل التفضيل
٦٦٤	اسماء الزمان والمكان
٦٦٨	اسم الآلة
٦٦٨	ومن اصناف الاسم الثلاثي
٦٩١	ومن اصناف الاسم الرباعي
٦٩٦	ومن اصناف الاسم الخماسي
٧١٣	ومن اسماء الاسم الرباعي
٧١٩	ومن اصناف الاسم الخماسي

المكتبة المركزية
جامعة تكريت

تم طبع الكتاب في ١٦/١٠/١٩٨٢ بعدد ٣٠٠٠
رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٥٠٢ لسنة ١٩٨٢

مطبعة الماني - بغداد

المكتبة المركزية
جامعة تكريت